



المشروع القومي للثقافة

لن نغترق

نشوء الحركة السياسية في إرتريا

[1941 - 1950 م]



تأليف: ألم سقد تسفاي
ترجمة: سعيد عبد الحي

1100

لن نفترق

نشوء الحركة السياسية في إرتريا

(١٩٤١ - ١٩٥٠ م)

المجلس الأعلى للثقافة
المشروع القومي للترجمة
إشراف: جابر عصفور

- العدد: ١١٠٠
- لن نفترق
- ألم سقد تسفاى
- سعيد عبد الحى
- الطبعة الأولى ٢٠٠٧

هذه ترجمة كتاب

አይንፈላለ

ኤርትራ 1941-1950

አለምስገድ ተስፋይ

صدر هذا الكتاب بالتعاون مع المكتب الثقافى لسفارة إرتريا بالقاهرة والترجمة عن اللغة التجرينية

حقوق الترجمة والنشر بالعربية محفوظة للمجلس الأعلى للثقافة.

شارع الجبلية بالأوبرا - الجزيرة - القاهرة ت: ٢٧٣٥٢٣٩٦ فاكس: ٢٧٣٥٨٠٨٤
EL Gabalaya st. Opera House, El Gezira, Cairo
TEL: 7352396 Fax: 7358084

المشروع القومي للترجمة

لن نفترق

نشوء الحركة السياسية في إرتريا

(١٩٤١ - ١٩٥٠ م)

تأليف : ألم سقد تسفاي

ترجمة : سعيد عبد الحى



<p>بطاقة الفهرسة</p> <p>إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية</p> <p>إدارة الشؤون الفنية</p>	
<p>تسفاى ، ألم سقد</p> <p>لن نفترق - نشوء الحركة السياسية فى إرتريا (١٩٤١ - ١٩٥٠م)</p> <p>تأليف : ألم سقد تسفاى ، ترجمة : سعيد عبد الحى .</p> <p>- القاهرة : المجلس الأعلى للثقافة ، ٢٠٠٧</p> <p>٦٦٠ ص ، ٢٤ سم المشروع القومى للترجمة</p> <p>١ - إرتريا - تاريخ</p> <p>(أ) العنوان</p> <p>٩٦٣,٥</p>	
<p>رقم الإيداع ١٠٣٦٧ / ٢٠٠٧</p> <p>التزقيم الدولى : 0-334-437-977- I.S.B.N</p> <p>طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية</p>	

تهدف إصدارات المشروع القومى للترجمة إلى تقديم الاتجاهات والمذاهب الفكرية المختلفة للقارئ العربى وتعريفه بها، والأفكار التى تتضمنها هى اجتهادات أصحابها فى ثقافتهم ، ولا تعبر بالضرورة عن رأى المجلس الأعلى للثقافة.

المحتويات

13	استهلال
21	شكر وعرفان
29	مدخل

الفصول

51	١- توجهات الإدارة العسكرية البريطانية وجمعية حب الوطن
81	٢- تدخل الولايات المتحدة الأمريكية
95	٣- الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية في إرتريا ١٩٤١ - ١٩٤٥ ..
113	٤- التلمل السياسي
137	٥- عشية تأسيس الأحزاب السياسية
163	٦- القضية الإرترية في منتصف الأربعينيات
193	٧- اجتماع بيت قرقيش ونتائجه
219	٨- حزب الرابطة الإسلامية الإرتري
245	٩- جمعية حب الوطن بين إرتريا وإثيوبيا (حزب الأندنت)
	١٠- الفترة ما بين تأسيس حزب إرتريا للإرتريين ١٩٤٧ وحتى قدوم
263	بعثة الدول العظمى الأربع
287	١١- لجنة تقصى الحقائق التابعة للدول العظمى الأربع
309	١٢- اندلاع الإرهاب السياسي المنظم
343	١٣- القضية الإرترية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة

393	١٤- الكتلة الاستقلالية الإرترية
	١٥- القضية الإرترية أمام الاجتماع الرابع للجمعية العامة للأمم المتحدة
417	١٦- عشية وصول بعثة الأمم المتحدة
441	١٧- بعثة تقصى الحقائق التابعة للأمم المتحدة فى إرتريا
481	١٨- إرتريا بعد انتهاء زيارة لجنة تقصى الحقائق
509	١٩- صراع ومؤامرة فى الاجتماع الدورى الخامس للجمعية العامة .
531	٢٠- قرار الفيدرالية الصادر عن الأمم المتحدة
553	

الخاتمة

569	مؤتمر السلام
581	الهوامش



جمع جماهیری لسكان أسمرأ فی مطلع الخمسینیات

مقدمة المترجم

القارئ الكريم

ليس لدى ما أضيفه إلى ما كتبه المؤلف في مقدمة الكتاب لتوضيح أهمية هذا الكتاب المتميز والذي أشعر بالكثير من الاعتزاز لقيامى بترجمته إلى اللغة العربية، باختصار يمكن أن أقول : إذا كان المستعمر الإثيوبي قد نجح مؤقتاً في تأكيد صحة مقولة: " التاريخ يكتبه المنتصرون " بفضل التواطؤ الدولي الفاضح لمنع الشعب الإرتري من تقرير مصيره وحصوله على الاستقلال في وقت مبكر من مطلع الخمسينيات ، ومن ثم قيام هذا المستعمر بتزوير التاريخ وربطه بمنظومة الأساطير التاريخية التي بنى عليها حكام إثيوبيا تاريخ دولتهم التوسعية الحديثة والتي زعموا أنها تمتلك تاريخاً متواصلاً يمتد لثلاثة آلاف عام؛ وهي حجة لتبرير التوسع الاستعماري الأسود في منطقتنا ... إلى آخر المزاعم الخرافية التي ادعى فيها الإمبراطور الإثيوبي هيلي سلاسي أنه سليل النبي الملك سليمان وجعل من أسد يهوذا شعاراً لإمبراطوريته .

إذا كان كل ما سبق صحيحاً، فإن نضال الشعب الإرتري الباسل الذي استمر لنصف قرن من دون كلل قد أثبت أيضاً أن دولة الباطل ساعة وأن دولة الحق إلى قيام الساعة . ولهذا أدعوك - عزيزي القارئ - أن تستمتع بقراءة هذا الكتاب القيم الذي لا يستند على الأساطير والخرافات وإنما على الوثائق والحقائق التاريخية الدامغة والتي بذل فيها المؤلف جهداً ملحوظاً ولم يكتف بالسرد المجرد وإنما أرفق ذلك بالتحليل العميق الذي يساعد على فهم مدلولات الأحداث في سياقها التاريخي الحقيقي والمنطقي. وتجنباً للإطالة سأحاول في السطور التالية توضيح بعض النقاط التي أرى أنها يمكن أن تفيد القارئ في تجنب بعض اللبس الذي يمكن أن ينشأ عن بعض التسميات المحلية التي قد تكون غريبة عليه :

- حزب الأندنت : فضلت إطلاق هذه التسمية؛ لأنها قصيرة وهي معروفة جدًا لدى الشارع الإرتري، وهي كلمة باللغة الأمهرية وتعنى الوحدة أو الاتحاد وقد عرف بها دعاة الانضمام إلى إثيوبيا في الأربعينيات ، ويرجع اختياري لهذه الكلمة؛ إلى أن التسمية الرسمية لحزب دعاة الانضمام طويلة وهي " حزب أو جمعية حب الوطن إرتريا وإثيوبيا " وتسميات مشابهة أطول أحياناً أخرى .

- الألقاب والمناصب : ينتشر في إرتريا استخدام العديد من الألقاب الإقطاعية التي ظلت سائدة حتى نهاية عهد الإمبراطور هيلي سلاسي ، وهذه الألقاب هي - في الأصل - رتب عسكرية إقطاعية ولكن مع مرور الزمن أصبحت تمنح للمدنيين وصارت مؤشراً يدل على مكانة الشخص، وأهم هذه الرتب حسب ترتيبها من الأعلى إلى الأدنى هي كما يلي :

- ١ - رأس : وهي رتبة القائد الأعلى .
 - ٢ - دجزماتش أو دقيات : وتعنى القائد الميداني .
 - ٣ - فيتوراري : وتعنى حربيًا قائد قوات مقدمة الهجوم .
 - ٤ - فنزماتش : وتعنى حربيًا قائد قوات الجناح الأيمن في المعركة .
 - ٥ - القرزماتش : وتعنى حربيًا قائد قوات الجناح الأيسر في المعركة .
 - ٦ - بلاتا : وظيفة مكتبية في الجيش .
- المناصب غير العسكرية الأخرى :
- بتودد: محبوب الملك.
 - بلاتين قيتا : كاتب في قصر الملك .
- أما أشهر الألقاب والمناصب الإقطاعية في مناطق المنخفضات فهي ما يلي:
- كنتيباي : وهي رتبة زعيم قبيلة أو قبائل في منطقة الساحل .
 - دقل : وهي رتبة زعيم قبيلة أو قبائل في منطقة بركة .

- نايب : وتعنى نائباً وهو منصب أوجده الأتراك إبان احتلالهم إرتريا؛ حيث يقوم الشخص الذى يمنح هذا المنصب بجمع الإتاوات والضرائب نيابةً عن الحاكم التركى .

- شوم : تعنى زعيم قبيلة .

شكر وتقدير:

طباعة هذا الكتاب وتصحيحه استغرقت وقتاً طويلاً، وتمت مراجعة الأخطاء المطبعية نحو أربع مرات، ومع هذا لا أستبعد أن يحتوى هذا الكتاب على بعض الأخطاء المطبعية التى لا أعتقد أنها يمكن أن تقوت على فطنة القارئ الكريم . وأود بهذه المناسبة أن أتقدم بالشكر إلى الأنسة آمال قبراى التى قامت بالطباعة الأولية لمعظم أجزاء هذا الكتاب. كما أتقدم بشكر وتقدير خاصين إلى السيد أسرس أبرها الذى قام بإعادة طبع الكتاب، وتصميمه كما تولى ترجمة الهوامش .

سعيد عبد الحى

ديسمبر ٢٠٠٦

استهلال

ثمة سبب مهم يجعل من التاريخ الإرتري فى الأربعينيات (الذى قاد إلى ربط إرتريا فيدرالياً بإثيوبيا) تاريخاً شائكاً ومعقداً للغاية. وهذا السبب يتلخص فى أن اتخاذ الأمم المتحدة هذا القرار الفيدرالى المعروف بالقرار رقم ٣٩٠ / أ ٥ كان بعيداً عن أى صلة بالنضالات السياسية التى كان يخوضها الشعب الإرتري ولا يعكس رغباته وأنه قد اتخذ بناء على مصالح الدول العظمى واستراتيجياتها.

وهذا الواقع المتناقض الذى كان يسير فى خطين متعارضين لا يلتقيان يمثل روايتين تاريخيتين مختلفتين كلياً بعضهما عن بعض. وقد حاولنا فى هذا الكتاب أن نسرد هاتين الروايتين المتوازيتين زمنياً، أى نضالات شعبنا الإرتري من ناحية، والتحركات الدولية لتقرير مصير الشعب الإرتري من الناحية الأخرى.

لكن فى محاولتنا هذه صادفتنا مشكلة، فبينما كان يوجد توثيق تام للاتفاقيات والمؤامرات الدولية - التى كان خاتمتها صدور القرار الفيدرالى - من خلال الوثائق والتقارير التى كانت تعدها مفوضيات الدول العظمى الأربع والأمم المتحدة ومؤلفات المؤرخين المسئولين من أمثال جى. كيه. إيه تريفاسكس، وبعثاتهم، فإن النضال الذى كان يخوضه الشعب الإرتري وأحزابه فى موازاة تلك المسيرة كان يفتقر إلى هذه الميزة. وذلك لأن وثائق هذه الأحزاب كانت قد ضاعت، اللهم إلا ما كان متوفراً من صحف تلك الفترة وبعض الوثائق لدى بعض الأفراد والمقابلات التى أجريت مع الشيخ إبراهيم سلطان و السيد ولد آب ولد ماريام. وبعض الوثائق والذكريات المتناثرة هنا وهناك. لكل ذلك كان من المحتم الاعتماد على صحف تلك الفترة وذكريات أعداد قليلة من الناس الذين عاصروا تلك الأحداث لتكوين صورة دقيقة عن نهج تفكير المواطنين الإرتريين ورغباتهم ونشاطاتهم فى تلك الفترة. لكل ذلك لا يمكن اعتبار هذا الكتاب خالياً من العيوب

والتواضع أو غير قابل للنقد والملاحظات؛ فهو مجرد بداية لأي دراسة أعمق وأدق.

التاريخ الإرتري ظل يُكتب حتى الآن من خلال الأجانب أو بناء على ما كتبه الأجانب حاليًا. واليوم نحن نحاول أن نكتب التاريخ الإرتري استنادًا إلى ما كتبه وقام به هؤلاء الأجانب ومقارنة ذلك بما يقوله الإرتريون للوصول إلى الرواية التاريخية الحقيقية لمسيرة الشعب الإرتري في تلك الفترة؛ ولهذا سيكون من الطبيعي أن نجد في هذا الكتاب بعض الفجوات أو بعض النقاط والحوادث المثيرة للشك التي تجعل من الصعب أن نجد قرائن تاريخية ملموسة تقودنا إلى تفسير نهائي وحاسم للأحداث، وقد عملنا في هذا الكتاب على الإشارة إلى هذه المسألة كلما كان ذلك ضروريًا.

كتابة التاريخ ليست مجرد سرد تقريرى لأحداث الماضي، وإنما تتضمن أيضًا توضيحًا وتفسيرًا لمدلول تلك الأحداث. وبما أنه كذلك؛ فإنه من الحتمى أن يتأثر التاريخ بفكر من يفسره ويكتبه وفلسفته. وجيلنا هو الجيل الذى أمضى معظم سنوات عمره فى النضال وحقق الاستقلال. ولهذا فإن التاريخ الذى يعرفه هذا الجيل والذى يريد أن ينقله إلى الأجيال القادمة هو تاريخ ذلك النهج الذى ظل يحبو لقرون عديدة منذ الأزل ويتخطى فى كل مرحلة جبروت الآخرين وهيمنتهم، وما يضعونه من عراقيل حتى اكتسب القوة والصلابة اللتين مكنناه - فى التحليل الأخير - من تحقيق الاستقلال، لكن هذا لا يعنى أنه لم يكن داخل مسيرة شعبنا نهج آخر وبخاصة خلال الفترة التى امتدت من الأربعينيات وحتى تحقيق الاستقلال؛ وهو النهج الذى لا يقود ولا يريد الاستقلال لشعبنا والذى كان قد ظهر فى الأربعينيات حيث كان هناك جزء لا يستهان به من شعبنا يرغب ويطالب بالانضمام إلى إثيوبيا، كما كان هناك قسم آخر يرغب فى تقسيم إرتريا بين إثيوبيا والسودان، كما كان هناك طرف يناضل من أجل الانضمام المشروط مع إثيوبيا وأن تكون حقوق الإرتريين مصنونة ضمن هذا الانضمام. إلى جانب كل هؤلاء كان هناك أيضًا من يطالبون بعودة الإيطاليين تحت حجة الوصاية، إلخ. كل هذا جزء

من تاريخنا وإرثنا. ومن الخطأ أن نحاول طمس تاريخ النهج الذي لم ينتصر من مسيرة تاريخنا، وننقل إلى الأجيال القادمة فقط تاريخ النضال من أجل الاستقلال؛ فجوهر هوية أى شعب هو تاريخه.

وبما أن التاريخ هو مجموعة تجارب مختلفة، فإن مضمونه ومساره معقدان وشائكان، وهو يتضمن زوايا كثيرة معتمدة يصعب فهمها واستيعابها عند بحثها ودراستها، فحتى تاريخ مسيرة الاستقلال يتضمن زوايا معتمدة ومشوشة، بل إن بعضها يستدعى الاستنكار ويدعو إلى القلق، ناهيك عن تاريخ مسيرة معسكر دعاة الانضمام والتقسيم.

نخلص من هذا إلى أن كتابة التاريخ لا تأتى بشكل انتقائي ولا بوضع فواصل بارزة بين كل ما هو جميل وما هو قبيح؛ وعلى نحو يُفضى إلى إبراز الجانب الجميل وإخفاء الوجه القبيح من أحداث التاريخ. إذ إن التاريخ هو محصلة جامعة لكل الأحداث وعلى الباحث التاريخي أن يتعامل مع القرائن والشواهد المتوفرة لديه كما هي من دون أن يضع أى اعتبار لعواطفه ومشاعره، وجبلنا هذا الذى حقق الاستقلال سيرتكب جرماً كبيراً إن حاول أن يدين أو يحكم على الأجيال السابقة؛ بحجة أنه هو الجيل الذى حقق الاستقلال؛ فالتعامل مع تاريخ فترة الأربعينيات - على سبيل المثال - ينبغى أن ينطلق من النظرة الموضوعية التى تتمشى مع تلك الفترة، لا أن تحاكم وفق معطيات الحاضر الراهن. إذ علينا أن ندرك بدايةً ما مستوى الوعي السياسى لشعبنا فى تلك الفترة؟ وهل كان شعبنا يملك الإمكانيات والخبرة اللازمة للعمل بشكل مؤطّر؟ وكيف تأثر شعبنا بالاهتمام الدولى المفاجئ والمؤامرات الدولية بشأن تقرير مصيره؟ إذا وضعنا كل هذه الحقائق فى الاعتبار، فإنه سيكون من الظلم أن ننتظر أو نتوقع من الشعب الإرتري أن يتصرف فوق طاقته.

لكن هذا لا يعنى أنه ليس من حق الأجيال اللاحقة أن تحاسب من أجمعوا وألحقوا الضرر بمصلحة الشعب والوطن فى سبيل تحقيق مصالح فردية أو فئوية

ضيقة. وهذا يتطلب أن يتم التمييز بين من كان يعتمد ارتكاب الأفعال الدنيئة بكل وعى وإدراك، ومن كان يفعل ذلك بسبب الجهل ونقص الوعي.

ونحن لو تأملنا تاريخ الأربعينيات بعين التفهم والتعاطف، فإننا يمكن أن نعدّه بداية التاريخ السياسى الحديث لإرتريا، وأنه لذلك كان يفتقر إلى الخبرة والتجربة. وبما أن على كل جيل أن يتعلم من تجارب الأجيال السابقة له، فإن الجيل التالى ومن أتى من بعده من أجيال وحتى الجيل الحالى ينبغي ألا أن يحصل على امتياز التعاطف والتسامح الذى يمكن أن نمحّضه لأجيال تلك الفترة.

هذا الكتاب ينبغي أن يُقرأ من زاوية هذه القضايا، ومن زاوية ذلك الواقع والتحفّظات المطروحة بشأنه. وقد قمنا فى هذا الكتاب بطرح مفصل لممارسات الكثير من شخصيات تلك الفترة ونهجها سواء الإيجابى منها أو السلبى. وهى - فى مجملها - تعكس نهج الأربعينيات وممارساتها. بعض هذه الشخصيات سنجدّها قد اتخذت مواقف مغايرة فى المراحل اللاحقة من تاريخ تلك الفترة؛ حيث نجد - على سبيل المثال - أن من كان يدعو إلى الاستقلال يتخذ لاحقاً موقفاً مناصراً لإثيوبيا، وأن الندم كان ينتاب من كان يدعو للانضمام إلى إثيوبيا، بل إن هناك الكثير من أعضاء عصابات الشفّتا الذين أصبحوا لاحقاً أعداء لإثيوبيا، وكل هذا حدث فى مراحل لاحقة متأخرة لا فى فترة الأربعينيات؛ ولهذا لا يمكن تناول التاريخ اللاحق لفرد ما بالتشويه أو التزيين وفقاً لمواقفه فى الأربعينيات. وحتى تاريخ الأفراد فى الأربعينيات لا ينبغي المغالاة فى تسطيره، إلى الحد الذى يتجاوز ما كان عليه فعلاً. كما ينبغي عدم التعامل مع ذلك التاريخ خارج نطاق الأسباب التى دفعته إلى أن يأخذ ذلك المنحى. ونخلص من ذلك إلى أن كتابة التاريخ ليست منبراً تقوم فيه الأجيال اللاحقة بمحاسبة الأجيال السابقة، وحول ذلك يقوم العالم التاريخى إيه. إتش. كار مايلى:

".. إن الأسباب التى تدفع الإنسان المعاصر للنظر إلى الخلف ودراسة المنابع التى خرج منها فجره، هى رغبته فى أن يستعين ببصيص ضوء الماضى لاستشفاف الآفاق المبهمة لمستقبله القادم (The New Society, London. 1951. Page 2 Carr).

التاريخ مدرسة ومرآة في الوقت نفسه. فإن أراد شعب ما أن يتعرف على نفسه ويبحث ويدرس سلوكياته ويميز بين ما هو جميل وما هو قبيح منها وأن يتعلم من أخطائه السابقة، فإن كل ذلك سيجده في صفحات ماضيه التاريخي، وكما قال المؤرخ كار فإن الناس ونظراً إلى عجزهم عن التنبؤ بمستقبلهم، فإنهم يبحثون في ماضيهم على ذلك يساعدتهم في إلقاء الضوء على مستقبلهم، وبعبارة أخرى فإن أي جيل معاصر يهتم بتاريخه، فإنما لحرصه على وجوده واستمراره.

والشعب الإرتري يهتم بتاريخه أكثر من أي شعب آخر، نظراً إلى تعرضه لحقب متتالية من الاستعمار ولمحاولات استعمارية استهدفت وجوده؛ ولهذا جرى بنا أن نصف نضالنا من أجل الاستقلال بأنه نضال من أجل التاريخ. ولا يُستبعد أن تكون المعركة والجدال اللذان خاضهما الإرتريون ضد إثيوبيا بشأن التاريخ والهوية تحتلان المرتبة الأولى في التاريخ المعاصر للبشرية. ويرجع ذلك إلى أن الاحتلال الإثيوبي لإرتريا لم يكن احتلالاً أوروبياً مكشوفاً ضد بلد إفريقي كما كانت الحال عندما احتل الإيطاليون إرتريا؛ فقد عمد المستعمرون الإثيوبيون إلى تزوير التاريخ الإرتري وتأليف الكثير من الأساطير حوله حتى غيروا الموضوع إلى قضية هوية مشتركة؛ ومن خلالها نفذوا مخطط احتلالهم. ومما زاد الطين بلة أن القوى العظمى تبنت التفسير الإثيوبي لتاريخ البلدين؛ فازداد الأمر تعقيداً وظل الشعب الإرتري بسبب ذلك عرضة للعزلة، وطال أمد معاناته لفترة طويلة أكثر مما ينبغي.

وبالطبع لا يرجع سبب إطالة معاناة الشعب الإرتري إلى العوامل الخارجية فقط؛ فالإرتريون لم يسعوا إلى تعريف العالم بتاريخهم وهويتهم، وإنما احتفظوا به داخل سرائرهم؛ لأنهم لم يعتادوا الكتابة كتقافة، ولم نعمل نحن - في الوقت الحاضر - على تطوير الكتابة وتشجيعها كما ينبغي، ولهذا فإن تاريخنا المفصل لم ولا يزال غير معروف بالنسبة إلى الآخرين.

لقد تعلم الشعب الإرتري بعد تجارب مريرة أن تاريخه لن يعترف به أو يسطره أي طرف آخر ما لم يدونه بنفسه، سواء كتابة أو شفاهة. فالغريب ومهما

بلغت درجة محبته وتعاطفه معك، فلا يمكن أن ينظر إليك أو يقيمك خارج إطار ثقافته وتقاليده. أما عدا ذلك فإنه يصبح من الطبيعي أن يكتب عنك أى طرف انطلاقاً من مصالحه الاستعمارية، كما فعل الإيطاليون والبريطانيون والإثيوبيون مع التاريخ الإرتري.

التاريخ الإرتري فى الأربعينيات، لعب دوراً كبيراً وحاسماً فى تحديد هويتنا؛ لأن تلك الفترة شهدت جدلاً ومساومة شديدة على الهوية. وقد أثّرت فى تلك السنوات العشر كل القضايا المتعلقة بالهوية الوطنية، ولكن قيادات العمل السياسى الإرتري فى ذلك الوقت، وليس أبناء الشعب الإرتري هم من اختلفوا حول تفسير الهوية ومدلولها وأسلوب تحقيق الاستقلال. ولهذا لا جدال فى أن ذلك ألحق ضرراً كبيراً بمسيرة الاستقلال وتقرير مصير الشعب الإرتري.

وكان من الطبيعى فى نهاية تلك الفترة أن يبدو بالنسبة إلى من لا يعرف حقيقة مشاعر الشعب الإرتري ورغباته، أن هوية الشعب الإرتري قد ذابت. وما يؤكد الدور الحاسم لتلك الفترة (الأربعينيات) هو أن علاقات حسن الجوار والتاريخ والثقافة المشتركة التى ترسخت بين أبناء الشعب الإرتري منذ الأزل، كانت قد وجدت أرضية متينة خلال فترة الاحتلال الإيطالى؛ فترسخت نتيجة لذلك على نحو أكثر صلابة، ومنذ ذلك الوقت ظلت الهوية الإرترية تترسخ بوتيرة اندفاعية قوية لم يكن بمقدور أى قوة أن تعيقها حتى تحقيق الاستقلال.

يحاول هذا الكتاب أن يؤرخ للفترة الحاسمة الممتدة منذ هزيمة الإيطاليين (١٩٤١) ودخول البريطانيين إلى إرتريا وحتى صدور قرار الأمم المتحدة بربط إرتريا بإثيوبيا فيدرالياً عام ١٩٥٠.

واختيار تسمية "لن نفترق" (التسمية الأصلية هى "لن ننفصل" وهى مأخوذة من الشعار الذى كانت ترفعه صحيفة وحدة إرتريا. ونظراً إلى عدم دقة الترجمة؛ فإننا اخترنا تسمية الكتاب "لن نفترق" لإعطاء المعنى المقصود بشكل دقيق - المترجم) لهذا الكتاب لم تكن اعتباطاً؛ فإرتريا الأربعينيات قد استطاعت

أن تحافظ على وحدتها، بعد أن نجحت في تجاوز الضغوط ومخاطر المؤامرات الدولية التي كانت تحاك لتقسيمها كافة.

صحيح أن الشعب الإرتري ليس مسئولاً عن قرار الاتحاد الفيدرالي الذي فرضته الأمم المتحدة. ولكنه ينبغي عدم النظر إلى مسألة اختتام تلك المرحلة على نحو غير مرغوب فيه كهزيمة للشعب الإرتري؛ وذلك لأن النضال الذي خاضه الشعب الإرتري من أجل الحفاظ على وحدته والنصر الذي حققه في هذا المجال، يُعد نصراً أكبر من تلك " الهزيمة ". لقد كانت مسألة الوحدة هذه هي الأهم بالنسبة إلى مستقبل وجود الشعب والوطن الإرتري، وليس قرار الفيدرالية الذي كان نتيجة للمؤامرات والظلم.

وشعار " لن ننفصل " (الذي قمنا بتحويله في هذا الكتاب إلى " لن نفترق ") باللغة العربية أو إلى " آينفيلاليه " باللغة التجريدية، هو الشعار الذي كانت ترفعه صحيفة " وحدة إرتريا " النسخة العربية، وصحيفة " حنتي إرترا " النسخة التجريدية، ويظهر خلف هذا الشعار الذي يزين ترويسة الصحيفة الأولى شخصٌ مسلم يصافح شخصاً مسيحياً. وقد اخترنا تسمية هذا الكتاب بهذا الاسم الشعار " لن ننفصل " تكريماً وتقديراً لتلك النضالات ولكل الآباء والأمهات الذين تركوا خلافاتهم السياسية جانبا، ودفعوا غالى التضحيات والمعاناة في سبيل الحفاظ على وحدة بلادنا.

شكر و عرفان

بدأت فى جمع المادة الخام لهذا الكتاب فى عام ١٩٨٧؛ عندما كنت أعمل فى قسم التوعية السياسية التابع لجهاز الإرشاد القومى (الجبهة الشعبية لتحرير إرتريا) فى فترة الكفاح المسلح. وقد قام هذا القسم فى ذلك الوقت بإصدار كتيبين صغيرين، أحدهما بعنوان " الحكم البريطانى والنضال السياسى للشعب الإرتري فى الفترة من ١٩٤٠ - ١٩٥٠ "، والآخر بعنوان " مرحلة الفيدرالية والاحتلال الإثيوبى لإرتريا - ١٩٥٠ - ١٩٦٢ "، وكانت المادة الخام لهذين الكتيبين تتكون من الوثائق البريطانية والأمريكية المحدودة المتوفرة لدينا فى الأرشيف والأعداد القليلة من صحف تلك الفترة التى كانت موجودة بأرشيف جهاز الإعلام وجهاز العلاقات الخارجية التابع للجبهة الشعبية لتحرير إرتريا، إضافة إلى المقابلات التى أجريتها مع بعض شخصيات تلك الفترة فى كل من الميدان والسودان.

بسبب هذه المحدودية فى المصادر والمراجع؛ كان الكتيبان غير مكتملين كما نبقى؛ وذلك بحكم ظروف تلك المرحلة النضالية التى لم تكن تسمح بأكثر من ذلك. ولا شك أيضاً أن مضمون الكتابة والإعداد لهذين الكتيبين وأسلوبهما حمل الكثير من النواقص والعيوب؛ نظراً إلى التأثير بنهج التفكير وأسلوب الكتابة اللذين كانا سائدين فى الميدان وقتها. ولكن ما يعزى النفس هو أن هذه الكتيبات ظلت ذات قيمة، وكانت تسد فراغاً لا بأس به حتى الآن. وأود بهذه المناسبة أن أشيد بقسم الأرشيف التابع لجهاز الإعلام، وبشكل خاص بالمقاتلة أزيب تولدى؛ لما قامت به من تعاون مهم فى بحث الوثائق اللازمة وتجهيزها.

كما أود أن أشير إلى أنى كنت قد سافرت فى عام ١٩٨٧ إلى بورتسودان وأجريت مقابلة مع الراحل السيد باشاى فسها ولدمايام قبيل (غاندى) الذى كان

عضوًا بالكتلة الاستقلالية ثم أصبح لاحقًا عضوًا بالبرلمان الإرتري، كما التقيت في الفترة نفسها في مدينة كسلا (السودان) بالشيخ عمر آدم الذي كان أيضًا عضوًا بالبرلمان الإرتري، وأجريت معه مقابلة حصلت منها على معلومات قيمة. وقد شكلت هاتان المقابلتان وذكريات المقاتل قشى فسهاطين إلفى مادة لا بأس بها بداية؛ ولهذا لهم الشكر والتقدير.

وهذا الكتاب الذى بين يديك - عزيزى القارئ - يعد أكثر عمقًا وتوسعًا من الكتيبات السابقة؛ لأن عددًا كبيرًا من الأشخاص قد أسهم فى دعمه، ويصعب فى هذا الحيز الضيق التطرق إلى أسمائهم بالتفصيل، ولكنى سأكتفى بذكر أسماء الذين لعبوا دورًا مهمًا وحاسمًا فى إعداد مادة هذا الكتاب.

على رأس هؤلاء، يأتى المحامى السيد يوهنس ظقاي، لا لأنه كان من الأعضاء والمناضلين الأوائل فى الكتلة الاستقلالية فقط، وإنما أيضًا لأن معرفته بتاريخ الأربعينيات والخمسينيات لم تكن مقصورة على الإمام بالأحداث، وإنما كان يضمنها تحليلات وتفسيرات عميقة ساعدتني على زيادة استيعاب مدلولات الأحداث فى تلك الفترة. إضافة إلى ذلك، قام السيد ظقاي المحامى بإعارتي وثائقه المهمة وألبوم الصور الخاصة بتلك الفترة، كما قام بمراجعة بعض أجزاء هذا الكتاب وقدم لى ملاحظات مهمة ومفيدة؛ ولهذا أتقدم إليه بالشكر الجزيل لما قدمه من إسهام مميز.

السيد دقيات قبر يوهنس تسفاماريام، كان أحد كبار قادة الحزب الانضمامى (الأندنت)، وقد قدم لى معلومات تاريخية قيمة ولم يحاول أن يخفى ولا أن يتستر على أى من الحقائق التاريخية التى عاصرها. غير أن مما ساعد على إثراء مادة هذا الكتاب، كانت الذاكرة القوية التى يتمتع بها هذا الرجل على الرغم من تقدمه فى العمر. وأود أن أشير فى هذه المناسبة إلى أن دقيات قبر يوهنس كان قد دخل السجن وعُرض للتعذيب فى عهد نظام الدرق. واللافت هنا أن دقيات قبر يوهنس لم يحاول أن يوظف تجربته المريرة هذه (دخول السجن)

لصالح تجميل تاريخه السابق؛ وهذا دليل على سلامة طويته وصدقه؛ فله منى الشكر الجزيل وعظيم الإشادة.

الشيخ موسى أبو داؤود، من أعضاء حزب الرابطة الإسلامية وعضو البرلمان الإرتري خلال المرحلة الفيدرالية. وقد قدم لي معلومات قيمة يصعب الحصول عليها من مصادر أخرى، خصوصاً فيما يتعلق بالحقائق المتعلقة بالبرلمان الإرتري (الأول) وبالنضالات الشعبية التي كانت تخاض في مناطق أكلى قوازي.

كما قدّم لي القرازماتش سيوم معشو، سكرتير حزب " إرتريا للإرتريين " وأحد مؤسسيه لي معلومات دقيقة وملاحظات قيمة بحكم موقعه، ونحن محظوظون حقاً لعثورنا على هؤلاء الأشخاص مع كامل ذاكرتهم القوية.

السيد أزار تسفاميكائيل، صحفي مخضرم كان يكتب باللغة الإنجليزية في منتصف الأربعينيات. وعلى الرغم من أنه قد بلغ الآن (عام ٢٠٠١م) ما يزيد عن الخامسة والثمانين من العمر، فإنه يعكف الآن على كتابة مذكراته باللغة الإنجليزية، وقدم هذا الرجل ملاحظات وآراء قيمة وعميقة بشأن نهج تفكير الدولة الإثيوبية وحكامها والنظرة الدولية تجاه إرتريا في ذلك الوقت.

إلى جانب كل هؤلاء، استطعت أن أكون نظرة أكثر توسعاً وشمولية من خلال المعلومات العامة حول الأربعينيات، والتي قدمها لي كل من الشيخ عمر أكييتو، والقنزماتش هيلي ماريام دبنا، والقنزماتش سنوبرا محمود دمنا.

الدكتور يمانى مسقنا، الذى عمل معى لفترة قصيرة باحثاً ضمن فريق مشروع البحث التاريخى الذى قام بإعداد هذا الكتاب، أجرى بحثاً موسعاً ومقابلات مطولة خصوصاً فيما يتعلق بتاريخ حزب الأندنت وممارسات عصابات " الشفتا " التى كانت تحركها الحكومة الإثيوبية. وقد كان من بين من أجرى معهم هذه المقابلات كل من الراحل القنزماتش قبراى ملس، والقنزماتش بهتا إيواب والفيتورارى حقوص تمنوا وزرئى دبرظين وغيرهم ممن كانوا من أعضاء حزب

الأندنت والمشاركين في عصابات الشفتا. وأود بهذه المناسبة أن أقدم للدكتور يمانى مسقنا شكرى الجزيل؛ لإسهامه الكبير في هذا المجال.

وأسهم زميلى فى العمل المقاتل عثمان صالح، بدوره، فى إثراء هذا العمل من خلال المعلومات القيمة التى جمعها خصوصاً حول حزب الرابطة الإسلامية جناح المنخفضات الغربية (الجناح التقسيمى) وحول أنشطة شباب الرابطة الإسلامية ونشاطات عصابات الشفتا الخاصة بأبناء قومية الساهو فى إقليم آكلى فوزاى. وقد كانت المقابلة التى أجراها مع السيد محمد محمود مركاب من أفضل المقابلات التى حصلنا من خلالها على معلومات قيمة للغاية. وأتقدم باسم زميلى عثمان بالشكر وخالص التقدير إلى السيد محمد محمود مركاب؛ على إسهامه هذا.

وسمح لنا تأمرات ولدآب (ابن المناضل ولدب ودماريام) أن نستعير ونستخدم مجاناً وثائق والده وصوره كافة فى هذا المشروع ، والجزء الذى أدخلناه فى هذا الكتاب من هذا الإرث المهم يعد قطرة من بحر، وعموماً له منا الإشادة والتقدير على ما قدمه لنا وما ننتظره منه مستقبلاً.

كثيرون أسهموا فى إثراء هذا الكتاب من خلال مدّنا بالصور التاريخية القيمة، ويأتى على رأس هؤلاء صديقى داويت الذى يعيش فى نيويورك والذى قدم العديد من الوثائق والصور التى حصل عليها من أرشيف الأمم المتحدة فى نيويورك.

- السيدة ملونيش برهى زوجة الراحل القرزماش أسبروم ولدقرقيس التى قدمت لنا ألبوم الصور التاريخية لزوجها الراحل؛ مما ساعدنا كثيراً على أن نحصل على صورة مهمة خصوصاً ما يتعلق منه بحزب إرتريا للإرتريين.

- السيدة سعدى حسن على، التى قدمت لنا صوراً مهمة تخص والدها الازجماش حسن على وأزماج عبد القادر جابر.

- السيد عززت والسيدة لثول أعارانا الكثير من الصور الخاصة بوالدهما دقيات جورجوهبتيت.

- الحاج موسى محمد نور، الذى لم يكتفِ بتقديم العديد من الصور التى جمعها من مختلف الأماكن عن نشاطات شباب الرابطة الإسلامية، وإنما أشركنا أيضاً فى ذكرياته بهذا الشأن.

- الكابتن دانييل قبرى سلاسى، الذى قدم لنا العديد من الصور الخاصة بوالده قبر سلاسى قارزا؛ وبفضل ذلك استطعنا الحصول على العديد من صور أعضاء جمعية الأندنت.

- صالح محمد سعيد أبراء، الذى وفر لنا صور عائلة آل أبراء حقوص، كما قدم لنا الشيخ سالم ألبوم صور والده المفتى الشيخ إبراهيم مختار وصور آخرين من قيادات حزب الرابطة الإسلامية.

- المعلم إسحاق قبرهويت، الذى قدم لنا صور دقيات سبهتو يوهنس وأزماج برهى قبركيدان؛ وذلك فضلاً عن تقديمه معلومات موسعة حول هذين المناضلين.

- السيدة سبلى إفريم، لم تقدم لى ألبوم الصور الخاص بوالدها بلاتين قيتا إفريم والبلاتين قيتا لورينسو تازاز (كلاهما إرتريان، وهذا الأخير كان وزير خارجية إثيوبيا فى منتصف الأربعينيات) وحسب، وإنما أعاننتى على الدخول إلى مكتب السجلات العامة فى لندن وأن أجرى أبحاثاً فيه.

إلى كل هؤلاء الذين ذكرتهم آنفاً، أتقدم بعظيم الشكر والتقدير لما قدموه لى ولزملائى من مساعدة كبيرة.

وأود أن أنوه هنا بأن بقية الصور الخاصة بتلك الفترة قد حصلنا عليها من صحف فترة الأربعينيات، ومن أرشيف جهاز الإعلام ومركز الأبحاث الإرتري، ومن أرشيف موقع عواتى دوت كوم على الإنترنت، ومن بعض الكتب التاريخية والصحف القديمة.

كما أتقدم بالشكر الخاص إلى كل من محمود أحمد شريفو وبرأخي
قبر سلاسى وطعمى بينى وكيدانى ظقى وعبدہ هيجى وقبر ميكائيل منغستو
وزامهرت يوهنس الذين راجعوا صفحات هذا الكتاب وقدموا آراء قيمة ومفيدة
حول مضمونه وأسلوب تقديمه.

كما راجع كل من تسفاى قبر سلاسى (وزير الطاقة حاليًا) ومحمد نور
أحمد أجزاء مختارة من هذا الكتاب، ولهما أيضًا منى خالص الشكر والتقدير. كما
أود أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى مركز الأبحاث والتوثيق الإترى الذى
لولا تعاونه وأبوابه المفتوحة دومًا أمامى وأمام زملائى فى العمل، لما أمكن إخراج
هذا الكتاب على هذا النحو الدقيق من التوثيق. ونظرًا إلى ثراء الوثائق والمعلومات
التي يملكها المركز، أود أن أناشد بهذه المناسبة كل المهتمين أن يعملوا على توسيع
هذا المركز وتطويره.

والشكر موصول أيضًا لوحدة الإعداد المطبعى بالمكتب المركزى للجهة
الشعبية للعدالة والديمقراطية؛ لما قاموا به من جهد مقدر فى إعادة طبع الكتب التى
أعدت فى الميدان على جهاز الكمبيوتر.

وتم تفريغ العشرات من أشرطة تسجيل المقابلات التى استخدمت فى إعداد
مادة هذا الكتاب ، وقد قام زميلى فى العمل كبروم سيوم منفردًا ومن دون كلل
بتفريغ هذه المقابلات على جهاز الكمبيوتر ونسخها وطبعها ، كما قدم لى خدمات
كثيرة من خلال توفيره لى عند الطلب معلومات وبيانات محددة من بين هذه
الأكدا س من أشرطة التسجيل والبيانات، فله منى الشكر والتقدير.

طباعة مادة هذا الكتاب على جهاز الكمبيوتر وتصميم الكتاب بهما قامت
بهما زميلتى فى العمل، تمنيت يبتيت. ومن دون جهود هذين الزميلين وبقيّة
زملائى فى العمل ما قدر لهذا الكتاب أن يخرج على هذا النحو الذى نراه بين يدي
القارئ.

وفى النهاية، أود أن أتقدم بجزيل الشكر إلى السيد زامهرت يوهنس الذى عمل على تفريغى الكامل للقيام بإعداد هذه الأبحاث التاريخية التى تتم تحت رعاية الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة.

وقام الرسام الفنان تسفاى قبرميكائيل (حنكيش) بمبادرة منه بتصميم غلاف هذا الكتاب؛ فله الشكر والتقدير مع تمنياتى له بالنجاح.

ولا يزال من غير المؤلف فى تقاليدنا تقديم الشكر إلى الأسرة والأهل والأقارب والأصدقاء، لكن من الواضح أن إعداد كتاب بهذا الحجم والأهمية لم يكن ليتم من دون اقتطاع الكثير من الوقت الذى ينبغى تخصيصه لهؤلاء. لهذا أتقدم بالشكر والتقدير إلى زوجتى أبرهت وابنى تمسقن وكل إخوتى وأصدقائى المقربين الذين كانوا أكثر تلهفاً منى لرؤية هذا الكتاب فى صورته النهائية وأقول لهم بهذه المناسبة: هنيئاً لكم على هذا الإنجاز الذى كان محصلة لصبركم الجميل. لكن فى الوقت نفسه أرجو أن يتحلوا بالمزيد من الصبر؛ لأن هناك كتباً أخرى ستلحق بهذا الكتاب.

كثيرون لم أذكرهم فى هذه المقدمة؛ وإنى إذ أعتذر لجميع هؤلاء، أحب أن أؤكد لهم أن عدم تطرقى إلى أسمائهم، لا يعود إلى صغر حجم إسهامهم.

وأخيراً أحب أن أوضح أنه على الرغم من أن العديد من الأيدى قد ساعدت وشجعت على صدور هذا الكتاب، فإنه - فى النهاية - يبقى أن أؤكد أن مسئولية كل ما ورد فى هذا الكتاب، هى مسئوليتى وأنا فى انتظار أية آراء أو ملاحظات أو انتقادات لمحتوى هذا الكتاب.

ألم سقد تسفاى

يناير ٢٠٠١م

مدخل

معلومات أولية عن الحرب العالمية الثانية

كانت البداية الرسمية لاندلاع الحرب العالمية الثانية في الثالث من سبتمبر ١٩٣٩م، حين أعلنت كل من بريطانيا وفرنسا الحرب ضد ألمانيا. ومع أن منطلقات الحرب يكتنفها الكثير من التعقيدات التاريخية ونزعة التنافس للسيطرة على العالم، فإنه يمكن تلخيص جذور النزاع على أنه كان صراعًا أو تناقضًا بين نهجين أو نظامين متعارضين، يضم الطرف الأول كلاً من فرنسا وبريطانيا، وهي الدول التي خرجت منتصرة في الحرب العالمية الأولى وسعت إلى توسيع نظامها الاستعماري العالمي، وقد انضم لاحقاً إلى هذا الطرف، كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي (سابقاً) وشكلوا ما يعرف بقوات الحلفاء.

أما الطرف الثاني فتقوده ألمانيا التي كانت قد هُزمت في الحرب العالمية الأولى والتي بدأت تسعى لاستعادة ما فقدته من أراضٍ وكرامة، وقد تحالف مع الطرف الثاني كل من اليابان وإيطاليا، وعُرف هذا التحالف باسم تحالف دول المحور، والقسم المشترك الذي كان يجمع بين ألمانيا واليابان وإيطاليا هو تبنيهم لفلسفة التفوق العرقي التي كانت تؤمن بها الأنظمة الحاكمة وقتها والتي عُرفت باسم الفلسفة الفاشية أو النازية وكانت ترفع شعارات توسعية مفضوحة.

ولعل أهم ما كان يحول دون تنفيذ تلك الأحلام التوسعية، كان وجود تلك القوتين العظميين في تلك الفترة وهما: بريطانيا وفرنسا اللتان كانتا تحتلان مستعمرات شاسعة في إفريقيا وآسيا وكل المحيطات، ولم يكن الواقع السائد وقتها يسمح بالمزيد من التوسع الجديد، ولم تكن ألمانيا وإيطاليا راضيتين بنصيبهما مما

عُرف بتقاسم الكعكة الإفريقية الذي تم في القرن التاسع عشر؛ حيث كان قد تم تقاسم إفريقيا كذبيحة بين الدول الاستعمارية الغربية والذي نالت فيه كل من بريطانيا وفرنسا نصيب الأسد.

ففي ذلك الوقت لم تحصل إيطاليا من هذه القسمة سوى على إريتريا والصومال وليبيا، كما أن ألمانيا لم تحصل سوى على تنجانيقا (جزء من تنزانيا حالياً - المترجم) والكاميرون وتوغو وجنوب غرب إفريقيا (تعرف حالياً بناميبيا)، وقد حاولت إيطاليا في عام ١٨٩٦ احتلال إثيوبيا، إلا أنها فشلت في ذلك عندما هُزمت على أيدي قوات الإمبراطور الإثيوبي منليك في عدوا. أما ألمانيا التي هُزمت في الحرب العالمية الأولى فقد اضطرت إلى التوقيع على اتفاقية فرساي في ٢٨ من يونيو ١٩١٩م، وبمقتضى هذه الاتفاقية لم تضطر ألمانيا إلى التخلي عن مستعمراتها القليلة في إفريقيا وحسب، وإنما خسرت أراضي أخرى كانت خاضعة لسيادتها المباشرة؛ الأمر الذي مس كرامتها ومكانتها وقد كان كل ذلك مدعاة للمزيد من الحنق وتوليد الرغبة في الانتقام، ونخلص من الحقائق المذكورة آنفاً إلى أنه عند اندلاع الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٣٩، كانت هناك عوامل عملت على زج القارة الإفريقية في هذا الصراع الذي لا ناقة لها فيه ولا جمل.

غير أن إيطاليا واليابان لم تتسرعاً في التورط في الحرب على الرغم من أنهما كانتا ترتبطان مع ألمانيا ضمن تحالف دول المحور، كما أن الوقت لم يكن قد حان آنذاك لإعلان كل من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة انحيازهما لقوات الحلفاء. لهذا كانت المواجهات العسكرية خلال الفترة من سبتمبر ١٩٣٩ وحتى مايو - يونيو ١٩٤٠ محصورة في أوروبا؛ حيث كانت ألمانيا تواجه وحدها كلاً من بريطانيا وفرنسا.

وعقب هزيمتها في الحرب العالمية الأولى، شهدت ألمانيا أزمات سياسية واقتصادية حادة، وفي هذه الأجواء تمكنت الحركة النازية (الاشتراكية القومية) التي كان يقودها أدولف هتلر من الوصول إلى السلطة في عام ١٩٣٣م. ولم يكن

وصول هذه الحركة إلى السلطة عبر الانتخابات العامة؛ فالحزب السياسى الذى يقوده هتلر كان يتكون من مجموعة متعصبة تؤمن إلى حد الهوس بنظرية تفوق الجنس الأرى، وكان الحزب منظماً على نحو شبه عسكرى وعضويته خاضعة لانضباط حديدى، وقد عكف هذا الحزب وكل أعضائه على الترويج لفكرة أن استعادة ألمانيا مكانتها وكرامتها لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال تسخير إمكانياتها كافة لهذا الغرض ونجاحها فى القضاء على أعدائها الداخليين والخارجيين.

ولم يكتف الحزب وأعضاؤه بالترويج الشفهى لهذه الفكرة، وإنما كانوا يقومون - فى بعض الأحيان - باتخاذ بعض الإجراءات العملية فى هذا الاتجاه؛ مما ساعد الحزب النازى على أن يجد آذانا صاغية من الشعب الألمانى؛ نتيجة لما كان يشعر به من مرارة إذلال الهزيمة وما ترتب على ذلك من أزمات سياسية واقتصادية، هذا الواقع مضافاً إليه الضغوط كافة التى كان يمارسها هذا الحزب ومحاولات الانقلاب العسكرى المتكررة، فضلاً عن الأزمات السياسية والاقتصادية التى كانت تعيشها البلاد، أفضت - فى التحليل الأخير - إلى خلق فراغ سياسى لم تكن هناك أية قوة منظمة قادرة على ملئه سوى الحزب النازى لهتلر.

راح هتلر منذ لحظة وصوله إلى السلطة يعمل ليل نهار، ويجرى الاستعدادات العملية والدعائية من أجل استعادة الكرامة الوطنية لألمانيا؛ لهذا كان رعب كل أوروبا كبيراً عندما اندلعت الحرب العالمية الثانية، وراح هتلر يدك أوروبا بجيشه الضخم عذاً، والمدرّب جيذا وبأكداش الأسلحة المدمرة التى ظل يخزنها منذ فترة.

لم تتمكن دول أوروبا من الصمود طويلاً فبدأت تتساقط الواحدة تلو الأخرى أمام زحف جيش هتلر؛ فسقطت فى البداية كل من النمسا وتشيكوسلوفاكيا، ثم لحقت بهما بولندا والنرويج وهولندا وبلجيكا، ولم تتج من الزحف الأوروبى لهتلر حتى فرنسا التى كانت تعد القوة العظمى الثانية الموازية لبريطانيا؛ فقد فاجأ هتلر قوات فرنسا وبريطانيا من حيث لا يحتسبانه من ناحية التوقيت والمكان حين قام فى فجر العاشر من مايو ١٩٤٠م بغزو فرنسا، وتمكن الجيش الألمانى عبر هجوم

صاعق من فرض سيطرته على كل فرنسا خلال ثلاثة أسابيع فقط، والشىء الوحيد الذى نجحت فيه كل من بريطانيا وفرنسا عند مواجهة هذا الغزو هو تمكنها من إنقاذ غالبية أعداد جيوشها المرابطة فى أوروبا، وتحديدًا تلك القوات المرابطة فى الشواطئ الفرنسية وفى ميناء دنكرك وإجلاء هذه القوات إلى داخل الجزيرة البريطانية؛ فتمكنت بذلك من الاحتفاظ بقوات عسكرية يمكن أن تستخدمها فى المواجهات القادمة، وقد بلغ عدد هذا الجيش الذى أفلت من الحصار والإبادة ٣٣٨،٢٠٠ جندي من كلا البلدين^(١). وقد تم هذا الانسحاب الذى لا نظير له من حيث الحجم فى الرابع من يونيو ١٩٤٠م.

احتل الألمان فرنسا، وأقاموا حكومة عميلة تعرف بحكومة فيشي كان يترأسها ضابط فرنسي اسمه بيتان. وكان مجمل عدد الجنود الفرنسيين الذين انسحبوا إلى بريطانيا فى الرابع من يونيو ١٩٤٠، يبلغ ٢٦١٧٥ جنديًا، وقد خاض هؤلاء بقيادة الجنرال ديغول حرب عصابات ضد الألمان داخل فرنسا وخارجها.

حتى ذلك الوقت، لم تكن إيطاليا قد تدخلت بعد فى الحرب؛ فقائد إيطاليا الفاشية بنيتو موسوليني لم يرغب فى أن يتعجل فى التدخل قبل أن يتأكد من مسار الحرب ويعرف الطرف الذى يمكن أن ينتصر، وكان الطرفان المتحاربان يبذلان قصارى جهدهما لجره إلى صفهما أو ليضمنا حياده فى الأقل. وهكذا تمكنت إيطاليا بفضل العقود التجارية وغيرها من الأعمال التجارية التى كانت يبرمها موسوليني مع الطرفين وأطراف أخرى، لا من تأمين إيطاليا وحماية قوتها وسلامتها وحسب، وإنما أيضا تمكن من تأمين السلاح وغيره مما يلزم لخوض الحرب التى كانت واقعة لا محالة^(٢).

لهذا عندما سقطت فرنسا تحت يد الألمان؛ كان واضحا أن موسوليني سيقف إلى جانب الألمان. وجدير بالذكر هنا أن إيطاليا كانت فى الحرب العالمية الأولى حليفة لبريطانيا، ولكن موسوليني أصبح حانقا على بريطانيا بعدما قامت هذه الأخيرة بالاعتراض الحاد على غزو إيطاليا لإثيوبيا فى عام ١٩٣٥، بل إنها أى

بريطانيا عمدت إلى التحريض بشدة من أجل العمل على فرض عقوبات اقتصادية ضد إيطاليا.

انطلاقاً من هذه الخلفية وهذا الفهم؛ بعث رئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل برسالة إلى الحكومة الإيطالية بتاريخ ١٦ من مايو ١٩٤٠ يناشدها ويحذرها فيها من مغبة إعلان انحيازها إلى جانب ألمانيا ضد بريطانيا، ورد موسوليني على تشرشل برسالة يذكر فيها أن عليه أن لا ينسى بأن "... بريطانيا قد اعترضت بشدة على قيام إيطاليا في عام ١٩٣٥ بمبادرة لأخذ قطعة صغيرة (إثيوبيا) من الشمس الإفريقية وأنها (بريطانيا) هي التي أعلنت العقوبة الاقتصادية ضد إيطاليا ". وأوضح موسوليني في رسالته هذه لتشرشل أنه لا يقبل بهيمنة بريطانيا على البحر الأبيض المتوسط، وأنه سيحترم تحالفه مع ألمانيا تحت أي ظرف كان (٣). وبناءً على ذلك قامت إيطاليا في العاشر من يونيو ١٩٤٠ بإعلان الحرب على بريطانيا.

إريتريا في دائرة الحرب العالمية:

في صبيحة اليوم التالي لإعلان إيطاليا الحرب على بريطانيا، بدأت الطائرات البريطانية تقوم بطلعات جوية في سماء العاصمة الإرتيرية أسمرا، وتلقى المنشورات التي تعد سكان أسمرا بالاستقلال والفرج، وقد جاء في أحد هذه المنشورات ما يلي:

"... أيها الجنود الإرتيريون إن عدونا الإيطالي الجبان هذا يقوم بانتزاع أراضيكم الخصبة ويحرمكم من حراثة بقية أراضيكم وزراعتها، كما أنه يعرقل مساعيكم لتربية مواشيكم ويجند شبابكم ويهلكهم في حرب لا نهاية لها، وهكذا في الوقت الذي يقوم فيه الإيطاليون بانتزاع أراضيكم ونهب خيراتكم والدوس على كرامتكم، يكون مصيركم الهلاك في الحروب التي تخوضها (إيطاليا) في الصومال وليبيا وإثيوبيا..."

وفى منشور آخر جاء ما يلى:

" أيها الإرتريون المقيمون فى كرن، نحن - الحكومة البريطانية - نخاطبكم خطاب المكافح للمكافح. لقد احتل الإيطاليون بلادكم خمسين عامًا، وكانوا على الدوام يضعونكم فى خطوط القتال الأمامية، وما تشييدهم الطرق البديعة فى بلادكم إلا لتزحفوا عبرها نحو حتفكم.

لهذا من حقكم - أيها الإرتريون - أن يكون لديكم علمكم الخاص بكم وأن تكونوا سادة مصيركم. من حقكم أن تقاتلوا بأسلحة أفضل مما يقدمها لكم الإيطاليون، ونحن نتعهد لكم بأن نحقق لكم كل ذلك إذا تخليتكم عن خدمة الإيطاليين المدحورين.

(.. إن أرواح الإرتريين لا تكون ذات قيمة إلا عندما تفعلون ذلك. كونوا شجعاناً حتى تجعلوا بلدكم دولة (معترفا بها). وتوقفوا منذ اليوم عن أن تكونوا عبيدا للإيطاليين، وحينها سيكون بمقدوركم أن تقودوا الجيوش والدبابات والطائرات^(١).

فى الوقت نفسه، سمح البريطانيون للإمبراطور الإثيوبى هيلى سلاسى الذى التجأ إلى بريطانيا بعد غزو إيطاليا بلاده بإلقاء منشورات مماثلة كان مضمونها يتلخص فى تذكيرها للإرتريين بالروابط الوجدانية التاريخية بين إثيوبيا وإرتريا وبأوجه التشابه الثقافية والعرقية والدينية، بين شعبى البلدين، وتركيزها على " حق الاستقلال والحرية لإثيوبيا " وإرتريا.

لماذا اهتمت بريطانيا بإرتريا بهذا القدر عشية إعلان إيطاليا الحرب عليها ؟ ولماذا تأثرت إرتريا سريعا بالحرب على الرغم من بعدها الشاسع عن أوروبا، وذلك بغض النظر عن حقيقة أن إرتريا كانت مستعمرة إيطالية ؟ للإجابة عن هذه التساؤلات وفهمها؛ يتطلب الأمر معرفة المستجدات التى كانت تحدث فى منطقة شمال إفريقيا.

فى أثناء الحرب العالمفة الثانية؁ كانت دول شمال إفريقيا؁ وتحديدًا المغرب والجزائر وتونس؁ تخضع للاحتلال الفرنسى وكانت ليبيا تخضع للاحتلال الإيطالى؁ أما مصر وعلى الرغم من أنها كانت مستقلة؁ فقد كان يوجد بها عدد كبير من جنود الجيش البريطانى. كما أن موسولنى كان يكس الأسلحة فى ليبيا حتى قبل إعلانه الحرب على بريطانيا. وحسبما يوضح تشرشل بهذا الشأن؁ فإن موسولنى كانت تراوده أحلام استعادة أمجاد إمبراطورية روما القديمة ليجعل من إيطاليا سيدة منطقة البحر الأبيض المتوسط.

لهذا عندما هُزمت فرنسا فى الحرب؁ ولاحظ موسولنى أنه لن يكون عرضة لأى مقاومة من المستعمرة الفرنسية فى تونس؁ وجه موسولنى أنظاره نحو مصر ليحقق حلم السيطرة على البحر الأبيض المتوسط؁ وشرع فى إجراء استعدادات مكشوفة لغزو مصر.

بالنسبة إلى بريطانيا؁ كانت مسألة احتلال مصر من قبل الطليان مسألة حياة أو موت؛ لأنها بعد هزيمة فرنسا كانت تقف منفردة فى مواجهة الزحف الألمانى العملاق. وكان احتلال مصر من قبل إيطاليا يعنى قطع بريطانيا عن الاتصال عبر البحر الأحمر بمستعمراتها فى الهند والشرق الأقصى وفى إفريقيا. ولهذا عدت بريطانيا مسألة الدفاع عن مصر بمثابة الدفاع عن نفسها؁ وبناءً على ذلك وضعت خطة للتصدى لإيطاليا.

ومع أنه لا ضرورة للدخول فى التفاصيل؁ فإنه يكفى أن نعلم أنه كان لإيطاليا فى ليبيا فقط ٢١٥ ألف جندى بكامل عتادهم وعدتهم؁ وذلك عدا ما كان لديهم من جنود فى إريتريا وإثيوبيا والصومال. وبالمقابل لم يكن لدى بريطانيا حتى يونيو ١٩٤٠ فى هذه المنطقة حسبما أوضح تشرشل نفسه سوى خمسين ألف جندى مع كمية محدودة نسبياً من الأسلحة الخفيفة والمتوسطة؁ لكن بريطانيا قامت خلال الأشهر التى تلت ذلك بجلب كل ما يلزمها من جنود وعتاد إضافى؁ وباغتت الإيطاليين بمهاجمتهم فى مكان وزمان لم يتوقعهما الإيطاليون؛ حين هاجم الجيش البريطانى فى الثامن من ديسمبر وحدات الجيش الإيطالى التى كانت قد اكتسحت

الحدود المصرية ورابطت في المنطقة الساحلية المعروفة بـ " سيدى البرانى " ، وبعد سحقه القوة الإيطالية في هذه المنطقة، لم تكن هناك أى قوة إيطالية قادرة على وقف تقدم الجيش البريطانى؛ حيث انخرط الجيش البريطانى فى عملية مطاردة واسعة النطاق لفلول الجيش الإيطالى الفارة، وقامت وحدات من الجيش البريطانى كانت قد انتقلت عبر البحر بقطع الطريق من الوسط على الجيش الإيطالى الهارب ومهاجمة خلفيته داخل عمق الأراضى الليبية، وخلال شهرين تمكنت القوات البريطانية من التوغل داخل الأراضى الليبية حتى سيطرت على منطقة طبرق.

كانت بريطانيا قد تأكدت من إمكانية انتصارها على الإيطاليين فى ليبيا من فور سحقها لهم فى منطقة سيدى البرانى فى ١٢ من ديسمبر، وقام القائد العام للقوات البريطانية فى منطقة الشرق الأوسط الجنرال ويفل بعد فترة قصيرة من ذلك بسحب الفرقة الهندية الرابعة التى كانت تقضى فترة راحة على وجه السرعة ونقلها إلى إرتريا ، وكان الغرض من ذلك توفير قوات نجدة ومساندة للفرقة العسكرية الهندية الخامسة بقيادة الجنرال وليام بلات، والتى كانت تتأهب فى ضواحي مدينة كسلا لمهاجمة القوات الإيطالية فى إرتريا .

الحرب داخل إرتريا :

التقرير الرسمى البريطانى المسمى " حملات الحبشة " يذكر بالتفصيل المعارك التى دارت فى شرق إفريقيا. ويتطرق هذا التقرير إلى توضيح أهمية إرتريا بالنسبة إلى المعارك التى كانت تدور فى شمال إفريقيا وكل منطقة الشرق الأوسط والشرق الأقصى. فحسب هذا التقرير، كان موسولينى قد تمكن منذ غزوه إثيوبيا فى عام ١٩٣٦ من حشد ثلاثمائة ألف جندى وأربعمائة من مختلف أنواع الأسلحة الثقيلة ومئتى طائرة حربية فى كل من إرتريا وإثيوبيا والصومال الإيطالى، وكان بوسع الطائرات الحربية الإيطالية مهاجمة أى هدف بريطانى، سواء كان فى السودان أو فى مصر أو فى الشرق الأوسط انطلاقاً من إرتريا .

وبالصورة نفسها، لم تكن هناك أى صعوبة أمام إيطاليا لمهاجمة بريطانيا برًا والسيطرة على السودان انطلاقًا من مناطق " قرورة " و " أم حجر " (إرتريا) وفى مناطق المتمّة وجوبا والكرمك، ويرجع التقرير البريطانى سبب هذه القدرة الكبيرة للإيطاليين إلى أنه لم يكن لدى بريطانيا فى السودان فى نهاية عام ١٩٤٠ سوى ٤٥٠٠ جندي فقط (تتكون من ثلاث كتائب من البريطانيين، وثلاث كتائب أخرى من السودانيين التابعين لوحدة قوات الدفاع السودانية Sudan Defence Forces) وعدد من الطائرات الحربية التى لا يتجاوز عددها العشرين طائرة.

كان واضحًا أنه إذا تمكنت إيطاليا من احتلال السودان، فإن مجمل خطوط الاتصالات والطرق التى تربط بين البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط والأقصى والتى كانت تستخدمها قوات الحلفاء ستصبح مقطوعة أمامهم. كما كان سينقطع أيضًا الخط البرى الذى يربط بين الخرطوم وبقية المستعمرات البريطانية فى غرب إفريقيا. وكان هذا لا يعنى انكشاف مصر للهجوم من الجنوب وحسب، وإنما أيضًا حرمان منطقة الشرق الأوسط من خط دفاع؛ مما يقود فى خاتمة المطاف إلى أن تتحول المعارك لمصلحة قوات دول المحور^(٤).

لكل ذلك كان لزامًا على بريطانيا أن تسعى منذ البداية إلى أن تعمل على منع أى تقدم لإيطاليا خارج إرتريا . ولعل أكثر ما شجع بريطانيا على ذلك هو هزيمتها لهم فى ليبيا واستيلائها على منطقة طبرق فى ٢١ من يناير ١٩٤١.

أدرك هتلر مدى خطورة الأوضاع فى شمال إفريقيا فبعث بقوات ألمانية بقيادة الجنرال الألماني الشهير إروين روميل لمساعدة فلول الجيش الإيطالى التى كانت قد رابطت حول منطقة طرابلس.

وروميل هذا كان محط الإعجاب حتى من قبل الإنجليز أعداء الألمان الذين كانوا يخشونه كثيرًا. وخلال أقل من ثلاثة أشهر من توليه مهمة قيادة القوات الألمانية فى شمال إفريقيا، تمكن روميل من اكتساح الجيش البريطانى فى ٣١ من مارس ١٩٤٠ والسيطرة على منطقة طبرق الاستراتيجية الواقعة بين ليبيا ومصر؛ وبهذا تم قطع الطريق على القوات البريطانية المتمركزة فى منطقة طبرق الليبية،

وبعد فترة قام روميل باكتساح طبرق وباجتياح مناطق واسعة من مصر والسيطرة عليها، وحتى لا يقودنا الحديث عن هذا الأمر إلى الكثير من التفاصيل، سنكتفى بهذا القدر من هذا الموضوع ^(٦).

إذن من الناحية العسكرية، كان هناك ارتباط وتأثير متبادل بين منطقة أوروبا وشمال إفريقيا وشرق إفريقيا، وهو أمر اتفق عليه المحللون في ذلك الوقت؛ حيث وصفوا منطقة شرق إفريقيا بأنها بمثابة الأقدام من أعضاء الجسد، وشمال إفريقيا بوسط الجسد (البطن) وأوروبا بالرأس. وهذا يعنى أن إرتريا كانت مركز الانطلاق (القدم)؛ لهذا لم يكن من المستغرب أن تقوم الطائرات البريطانية بإلقاء المنشورات على أسمرأ عشية إعلان إيطاليا الحرب على بريطانيا (كان ذلك بهدف الحصول على دعم الشعب الإرتري لها فى الحرب).

كما قامت بريطانيا بعد ذلك بقصف جوى مكثف على المطارات الإيطالية كافة فى إرتريا، وقامت الوحدات الآلية البريطانية فى مدينة كسلا بمهاجمة الجيش الإيطالى وإلحاق الخسائر به، ومع هذا فإن تأثير هذه الهجمات كان محدوداً؛ لأن بريطانيا لم تكن تمتلك جيشاً أو عتاداً كافياً فى هذه المنطقة؛ ولهذا لم تتمكن بريطانيا من التصدى للجيش الإيطالى عندما قام هذا الأخير فى الرابع من يوليو ١٩٤٠ بالزحف من إرتريا وشمال غرب إثيوبيا والسيطرة على منطقتى كسلا والقلابات، وبعد شهر من ذلك أى فى الرابع من أغسطس من ذلك العام، تمكنت إيطاليا من احتلال الصومال البريطانى بعد أسبوعين من القتال، وهذا النصر الأخير فتح الباب أمام توسع إيطاليا ووصولها إلى الجنوب لتسيطر على كينيا وأوغندا؛ الأمر الذى أصبح مصدر قلق بالنسبة إلى الحلفاء وإلى بريطانيا بشكل خاص ^(٧).

لم يكن بوسع بريطانيا الوقوف مكتوفة الأيدي إزاء هذه التطورات، فقامت فى صيف عام ١٩٤٠ بجمع قوة فى الخرطوم تتألف من عدد من الألوية من جنوب إفريقيا وتقودها الفرقة الهندية الخامسة. وفى الوقت نفسه الذى كانت فيه بريطانيا تشن الهجمات فى شمال إفريقيا الذى أشرنا إليه آنفاً، شرعت فى الاستعداد

لشن هجوم من الشمال على إرتريا وإثيوبيا، وهجوم آخر من كينيا على الصومال البريطاني وجنوب إثيوبيا. وكان الهجوم البريطاني من جهة الشمال يهدف إلى شن ثلاث هجمات انطلاقاً من مدينة القصارف (السودانية) وذلك عن طريق مهاجمة منطقة القلابات وفتح طريق إلى إثيوبيا، وانتزاع مدينة كسلا من الإيطاليين والسيطرة على مدينة تسنى ومنطقة سبدرات والزحف من هناك نحو مدن كرن وأسمرا، وكذا الانطلاق من بورتسودان والسيطرة على منطقة قرورة والتقدم نحو ككب وكرن، وبمحاذاة شاطئ البحر الأحمر والسيطرة على مصوع، ومن ثم انتزاع إرتريا بالكامل على هذا النحو من إيطاليا^(٨).

أعداد قوات الجيش الإيطالي المرابطة في الحدود لم تكن قليلة؛ فقد كانت هناك خمس كتائب في كل من كسلا وتسنى وسبدرات فقط، وقد أضاف الإيطاليون إلى هذه القوات لواءين في مدينة كسلا ولواءين آخرين في بلدة أم حجر (أحدهما يتكون من الإرتريين، والآخر من الإيطاليين) واللواء الإرتري يُعرف باللواء الثاني وكان يقوده شاب إيطالي يدعى لورينسيني، وقد اكتسب شهرة عظيمة لبطولاته في معارك الصومال.

وفي أواخر عام ١٩٤٠، شهدت ضواحي مدينة كسلا معارك محدودة ولم تحرز أى من القوتين أى انتصار حاسم، لكنّ البريطانيين تمكنوا بعد ذلك من حشد قوات وتشديد تحصينات تمكنهم من صد أى هجوم للسيطرة على السودان. وفي أثناء ذلك، كانت بريطانيا قد حققت في ليبيا الانتصارات التي أشرنا إليها آنفاً، وكان البريطانيون قد قاموا بإرسال الفرقة الهندية إلى إرتريا بعد أن اطمأنوا إلى استقرار انتصارهم في ليبيا.

قرر الجنرال بلات قائد الجبهة الشمالية أن تكون ساعة الصفر يوم ١٨ من يناير ١٩٤١م. وكانت المرحلة الأولى تتمثل في الهجوم على أغوردات من محورين: الأول هو محور تسنى - هيكتا - بارنتو، والثاني محور سبدرات - وأكاي - كيرو.

تأخرت كتيبة المساعدات الرابعة في الوصول؛ الأمر الذي دفع الجنرال بلات إلى تأجيل موعد الهجوم إلى يوم ١٩ من يناير؛ حيث انطلق يومها الهجوم الأولى عندما زحفت القوات البريطانية إلى كسلا، ولكن لم يحدث أى قتال؛ لأن القوات الإيطالية كانت قد تخلت قبل يومين من الهجوم عن تحصيناتها وانسحبت من كسلا في ١٧ من يناير.

ويبدو أن القوات الإيطالية قد انسحبت على عجل كما يقول المؤلف الجنرال إيفانس؛ حيث وجدت الرسائل المتبادلة التالية مع القيادة العسكرية الإيطالية العليا:-
كسلا: سنقاتل حتى النهاية من أجل كرامة الدوتشى (موسوليني - المترجم) ومستعمراتنا الملكية.

القيادة العليا: دعك من التمثيل، أخبرنا فقط متى ستسحب (١).

انسحاب الجيش الإيطالي لم يكن من كسلا فقط، وإنما حتى من تسنى وسبدرات، وقد قام هذا الجيش في أثناء انسحابه من تسنى، بتدمير جسر القاش وزرع الألغام على طول الطريق الذي كان ينسحب منه. واحتاج الجيش البريطاني إلى ثلاثة أيام للوصول إلى هيكوتا؛ حيث وصلها في ٢١ من يناير ١٩٤٠، أما وحدات الجيش البريطاني التي كانت ترحف عبر سبدرات، فقد وصلت إلى كيرو بعد ثلاثة أيام ظلت خلالها تزيل الألغام من طريق تقدمها، وهناك تواجه الجيش البريطاني لأول مرة مع القوات الإيطالية؛ حيث كانت ترابط في منطقة كيرو وضواحيها نحو خمس كتائب من الجيش الإيطالي.

السيطرة على كرن وهزيمة الإيطاليين:

حسبما يوضح الباحث التاريخي الإيطالي ألبرتو سيباجي، فإن إيطاليا لم تكن ترغب في القتال في منطقة شرق إفريقيا وحسب، بل إنها لم تكن قد استعدت له أصلاً. فإيطاليا خصوصاً بعد هزيمتها في ليبيا، لم يكن تملك سلاحاً يمكنها من التفوق على البريطانيين، على الرغم من أن جيشها كانت لديه ميزة التفوق العددي.

وكما رأينا آنفاً، فإن بريطانيا وليس إيطاليا، هي التي كانت تضاعف عدد قواتها وتسحب قوات المساندة من شمال إفريقيا كيفما شاعت، وكان هذا يرجع إلى أن معبر قناة السويس ومجرى نهر النيل كانا يخضعان لسيطرتها التامة.

لكل ذلك كان أمل الإيطاليين - كما يوضح الباحث سيباجي - معلقاً على الجيش الألماني، وليس على قدراتهم العسكرية الذاتية. وحين كانت القوات البريطانية تزحف نحو كرن، كان القائد الألماني روميل يستعد لغزو ليبيا. وهكذا أصبحت استراتيجية إيطاليا في شرق إفريقيا تنحصر فقط في العمل على إبقاء القوات البريطانية الزاحفة وعرقلتها، ولم يداخل الإيطاليين أى شك في أمانهم التي كانت ترى أن الألمان سيهزمون البريطانيين وسيسيطرون على مصر. وبشكل عام، كان الإيطاليون يعدون انتصار قوات دول المحور في أوروبا أمراً حتمياً. لهذا كانوا يعتقدون أن خسائرهم المؤقتة لمستعمراتهم في شرق إفريقيا أى إريتريا والصومال وإثيوبيا، يمكن أن تُعوّض بشكل أكبر عندما ينتزعون مساحات أكبر من المستعمرات البريطانية في إفريقيا بعد هزيمة بريطانيا الحتمية وجلوّسها في مائدة المفاوضات لعقد اتفاقية سلام مع الألمان وحلفائهم (دول المحور ومنهم إيطاليا)^(١٠).

لهذه الأسباب؛ عمد الإيطاليون إلى الانسحاب من مواقعهم المذكورة آنفاً، وتحصنوا في منطقة كيرو للدفاع عن أغوردات. ويُعرف عن الإيطاليين ولعهم بالتندر والمرح والمباهاة، ويبدو أن ذلك لا يفارقهم حتى في الظروف الجادة؛ فبينما كان الجيش البريطاني الذي وصل كيرو يُجرى استعداداته لشن هجوم على تحصينات القوات الإيطالية، حدث ما يشبه التمثيلية المسرحية، فقد قامت وحدة تتكون من ستين جندياً من الجيش الإيطالي والإريتريين يقودهم ضابط إيطالي يُدعى "أميديو قبيه" وهم يركبون الأحصنة، بمهاجمة وحدة الرشاشات والأسلحة الثقيلة البريطانية من الخلف من حيث لا تحتسب، مما أدهش الوحدة البريطانية التي ترقبت المجموعة حتى اقتربت منها مسافة خمسة وعشرين متراً، غير أن وحدة الفرسان الإيطالية قامت بإطلاق النيران وإلقاء القنابل اليدوية، وعندها كما يقول الجنرال إيفانس: "... غيرنا اتجاه مدافعنا الرشاشة ١٨٠ درجة ووجهناها نحو

وحدة الفرسان الإيطالية، وأطلقنا عليهم النار؛ فانسحبوا بعد أن سقط نصفهم. ومهما يكن فإنه يفترض أن يكون هذا الهجوم آخر محاولة هجومية على الحصنة في التاريخ^(١١).

وعلى الرغم مما قيل بأن العملية الجريئة التي قادها الضابط الإيطالي آميديو قد أعاققت تقدم القوات البريطانية^(١٢)، فإنها تعد محاولة كشفت عن مدى يأس القوات الإيطالية، وقد حاولت هذه القوات الصمود في كيرو، إلا أن جزءاً من القوات البريطانية التي كانت تهاجم بارنتو زحفت من دون أن يشاهدها أحد في هيكوته وسلكت الاتجاه الشمالى الغربى وسيطرت على أبار " شقلت " الواقعة بين كيرو وأغوردات ورابطت على بعد خمسة كيلومترات من أغوردات. أما القوات البريطانية المكلفة بقطع أعالي طريق كيرو، فقد التفتت على الإيطاليين من الخلف وقطعت طريق بارنتو - أغوردات^(١٣) وهكذا تم عزل وحدات الجيش الإيطالى التي كانت ترابط في المدينتين.

قرر الإيطاليون الصمود في أغوردات وتم تكليف لورينسينى (الذى أطلق عليه اسم أسد الصحراء؛ بسبب انتصاره فى الصومال البريطانى) ولوائه الثانى بالقتال حتى الرmq الأخير فى أغوردات وتنصيبه قائداً لكل هذه الجبهة، وتعهدت له قيادته بأنها ستوفر له الدعم الجوى الكامل. كانت ميزة القوات البريطانية تكمن فى سرعة حركتها، وقد بادرت طائرات هذه القوات عندما تكهنت بالخطوة التالية للجيش الإيطالى بقصف مدرجات مطارى أسمرأ وقرع وأحدثت فيه نحو مئتى حفرة؛ فعجزت الطائرات الحربية الإيطالية عن التحرك من مرابطها، وهكذا عندما عجز الطيران الحربى الإيطالى عن توفير الحماية للقائد لورينسينى؛ أصبحت أغوردات مكشوفة أمام خطر الزحف البريطانى.

لم يكن أمام الإيطاليين مخرج آخر سوى خوض القتال فى أغوردات، خصوصاً وأن عمليات الانسحاب والهروب المستمر التي كانت تتم أمام مرأى الجنود الإرتريين، لم تكن تشكل مخرجاً جيداً لهم. وكانت قيادة الجيش الإيطالى قلقة جداً من إمكانية انهيار معنويات جيشها وهروبه؛ ولهذا قام لورينسينى بحشد

انتهى عشر ألفا من جنود المشاة و ٧٢ من قطع الأسلحة الثقيلة وعدد كبير من الدبابات في منطقتي " لقاتات " الواقعة غرب طريق أغوردات - بارنتو ومنطقة " كوكن " الواقعة إلى الشرق من هذا الطريق.

خاضت الفرقة الهندية التي تقدمت باتجاه شرق كوكن معارك استنزاف ضارية استمرت ثلاثة أيام (٢٨ - ٣٠ من يناير ١٩٤١) وفي هذا اليوم الثالث (٣٠ يناير) وصلت قوات إنجليزية أخرى وتمترست بصلابة باتجاه خلاء كوكن الشرقي. وفي الوقت نفسه، اجتاحت بشكل مفاجئ قوات إنجليزية إضافية أخرى، تصاحبها الدبابات، الجهة الوسطى التي تفصل بين كوكن ولقاتات وقامت بالالتفاف على القوات الإيطالية عن طريق الجبال والتلال الواقعة شمال خور بركة، وتمكنت من تدمير الأسلحة الثقيلة وتصفية الوحدات الإيطالية التي كانت تحمي مؤخرة الجيش الإيطالي، ووقف القائد الإيطالي لورينسيني يشهد هزيمة جيشه حتى قبل أن يُشرك لواءه المحنك الذي كان يتباهى به، ومثله مثل بقية قيادة الجيش الإيطالي، سواء في شمال إفريقيا أو في منطقة كيرو، بيد أن لورينسيني وقف مشدوها إزاء سرعة حركة الجيش البريطاني ومرونته.

وفي هذه المواجهة، أسر ألف جندي من الجيش الإيطالي، ودُمرت له ٤٣ قطعة من الأسلحة الثقيلة، وأحرقت ١٤ دبابة، وفرت بقية فلول الجيش الإيطالي مذعورة، وهكذا سيطر الجيش البريطاني على أغوردات في الأول من يناير ١٩٤١م.

وفي أثناء هروبه، قام الجيش الإيطالي بتدمير جسر " إنقرني " وزرع الألغام في وسط وادي بركة؛ الأمر الذي أخر زحف الجيش البريطاني لمدة ثمانية ساعات، وهكذا التقط الإيطاليون أنفاسهم وتمكنوا من التحصن حول مدينة كرن.

وفي اليوم التالي الثاني من فبراير، سقطت مدينة بارنتو التي كان يحميها ثمانية آلاف جندي و ٣٢ قطعة من الأسلحة الثقيلة، وتبعثر الجنود الإيطاليون وانضم بعضهم إلى بقية الجنود الفارين من بلدة أم حجر ومنطقة ولغايت (إثيوبيا)

وسلكوا طريق عرزا حتى وصلوا مدينة عدى وقرى (مندفرا) بينما سلكت القوات الفارة الأخرى طريق عدوا (إثيوبيا) .

بلغت خسائر الجيش الإيطالي خلال شهرين فقط ٦٠٠٠ جندي، ٢٦ دبابة، ٤٠٠ آلية (وكان جل ستة آلاف جندي الذين استسلموا لجنود الجيش البريطاني من الإرترين)^(١٤).

وتعد مدينة كرن قلعة حصينة حيث لا يوجد أى طريق آخر يمكن أن يسلكه أى جيش مع آلياته سوى طريق " طنقلحاس " . وكان غير خافٍ على الإيطاليين أن تخليهم عن كرن لا يعنى تخليهم عن إرتريا كافة فحسب، وإنما عن مستعمراتهم كافة فى شرق إفريقيا. لهذا عمد الإيطاليون، مٌذ استيلاء البريطانيين على مدينة بارنتو، إلى تفجير جبل يبلغ ارتفاعه مائتى متر ونقلوا صخوره لسد طريق (طنقلحاس) ومما ساعدهم على ذلك أن الجيش الإنجليزى كان قد انشغل بإزالة الألغام وإصلاح الجسور التى دمرها الإيطاليون. وبالفعل لم يتمكن الجيش الإنجليزى من التقدم فانتشر فى سهول " فلاس " و " بقو " .

وشرع الإيطاليون فى تحصين كرن مٌذ أيام معارك أغوردات حيث جلبوا وحدات جديدة من مختلف الأنحاء بما فى ذلك أديس أبابا، على الرغم من قلق البريطانيين من الجبال الصخرية الشاهقة والأودية الحادة الانحدارية التى تحيط بكرن، لكنهم مع هذا حاولوا السيطرة بسرعة على جبل " سنكيل " الذى يقع جنوب شرق كرن والذى يمر بطريق السكة الحديدية بمحاذاته. وعندما تمكن الإيطاليون من صدهم اضطر الإنجليز إلى الاحتماء بالسلسلة الجبلية الواقعة أسفل ذلك الجبل والتى أطلقوا عليها اسم " كاميرون ريج " Cameron Ridge " نسبة إلى اسم الوحدة العسكرية التى سيطرت على هذا الموقع. ومرة أخرى حاول الإنجليز فى الأيام التالية السيطرة على سلسلة جبال أشديرا وساربارا (يطلق عليها الإنجليز تسمية قمة برقس أو ببرقس بك) الواقعة شمال جبل سنكيل، لكن شدة القصف الإيطالى دفعتهم إلى التراجع.

محاولات أخرى قام بها الجيش الإنجليزي للسيطرة على المواقع الواقعة إلى يمين طريق أغوردات - كرن وكذا المواقع باتجاه " بلخو ردخو " ومناطق " طلالية " و قلستاخو " (Zelale and Falestoch) الواقعة بأعلى وادي " بقو "، لكن كل هذه المحاولات أُخمدت بعد عدة أيام من المعارك الاستنزافية. مرة أخرى قام الإنجليز في ١١ من فبراير ١٩٤١ بمهاجمة جبل سنكيل وسلسلة جبال ساربا أي (Brigis Peak) وقد عانى الجيش الإنجليزي الكثير من العطش والتعب، فنظراً إلى أن غالبية الجيش كان يعمل في نقل المؤن والعتاد، فإن القوة القتالية التي كانت تتسلق الجبال كانت قليلة العدد ولا تكفي لتحقيق أي تقدم.

وفي اليوم التالي أدرك الجيش الإنجليزي أنه لا يمكنه السيطرة على مدينة كرن بسهولة، فطوال عشرة أيام من القتال لم يستطع الجيش الإنجليزي السيطرة على أي مكان سوى منطقة " أراويت " (حسب التسمية المحلية - المترجم) أي (Cameron Rridge)، وقد تمسك هذا الجيش بهذا الموقع وانهمك في بحث السبل التي تمكنه من السيطرة على مدينة كرن، وهكذا توقف القتال مؤقتاً^(١٥).

واستفاد الإنجليز من فترة الهدنة تلك بأشكال مختلفة؛ فقد عملوا على حشد قوات بضواحي مدينتي عرزا ومندفرا لمنع الجيش الإيطالي من الحصول على دعم وتعزيز من أية قوات مساندة إضافية. وفي أثناء ذلك ركز الإنجليز خلال الأسابيع التالية على الطلعات الجوية. فإضافة إلى القصف الجوي المتواصل الذي كانت تقوم به الطائرات البريطانية ضد مطارات الإيطاليين في كل من أسمررا وقرع (إرتريا) ومقلي (إثيوبيا / تجراي) كانت هذه الطائرات تلقى بشكل مكثف المنشورات التي تدعو إلى الاستسلام، ويروي المؤرخون البريطانيون أن تأثير هذه المنشورات كان فعالاً للغاية؛ بدليل أن ١٥٠٠ من جنود الجيش الإيطالي سلموا أنفسهم للإنجليز خلال منتصف شهر فبراير ١٩٤١م فقط، وكان ألف من هؤلاء الجنود من الإرتريين الذين كانوا ضمن اللواء ١١ والمكون من إرتريين فقط، وتوضح التقارير أن تدفق أعداد المستسلمين قد تضاعف في شهر مارس التالي^(١٦).

وفى أثناء ذلك كان هجوم الجيش البريطانى من جهة الشمال يتوغل فى إقليم الساحل، وكانت الوحدات المهاجمة تتكون من لواء هندى وسرية تضم جنودا تشاديين وفرنسيين. وقد تحرك هؤلاء من بورتسودان عبر البحر حتى وصلوا الحدود الإرترية، ومن هناك اجتازوا الحدود الإرترية وسيطروا على نقطة قرورة الحدودية فى التاسع من فبراير، وبعد أيام قليلة من ذلك تمكنوا من تصفية وحدات الحراسة المرابطة فى منطقة " كيكب " وتقدموا إلى الأمام حتى فرضوا سيطرتهم على منطقة " مسحليت " فى الأول من مارس؛ وبذا تمكن الجيش البريطانى من السيطرة على مواقع مهمة تمكنه من مهاجمة كرن من جهة الشمال، ومهاجمة مصوع من جهة الشمال الغربى.

ولم يهدأ للإيطاليين بال؛ فقاموا بسحب قوات إضافية من منطقة " بقمدر " (إثيوبيا) وحشدوا فى مدينة كرن وحدها ٢٣ ألف جندى مسلح بكامل العتاد العسكرى، وبالمقابل كان عدد قوات الجيش البريطانى المهاجمة ١٣ ألف جندى وعددا كبيرا من مختلف أنواع الأسلحة الثقيلة.

وهكذا بدأت معركة كرن فى السابعة صباحا منذ ١٥ من مارس ١٩٤١م؛ حيث قام الإنجليز فى البداية بمهاجمة سانكيل وسمعانا، وقد نجحوا جزئيا فى السيطرة على جزء من سمعانا بينما أخفقوا فى السيطرة على سانكيل. وفى أثناء ذلك كانت هناك وحدات بريطانية أخرى تستعد لتجاوز الوادى والسيطرة على طنقلحاس ولكن لم يتمكن البريطانيون من تحقيق أى تقدم؛ لأن الجيش الإيطالى كان قد جعل كل المنافذ (السهول والأودية) تحت نيران أسلحته، إضافة إلى ذلك كان جنود الجيش البريطانى يتململون طوال اليوم بسبب عدم قدرتهم على تحمل حرارة الشمس اللافتة.

وفى صبيحة اليوم التالى (١٦ من مارس) تمكنت سرية من الجيش البريطانى من القيام بهجوم سريع على قلعة " فورتو دلولوخو رودخو " الواقعة إلى الغرب من منحدر " طنقلحاس " وقد تمكنت القوة الهجومية من السيطرة على هذا الموقع وأسر عدد من الجنود الإيطاليين، وفى اليوم التالى (١٧ من مارس) قامت

قوة أخرى من الجيش البريطاني باللاحاق بالسرية المنتصرة والتوغل أكثر إلى الأمام، وتمكنت من فرض سيطرتها على مواقع " فلستخان " و " زيان " وصمدت هذه القوات في مواقعها الجديدة لعشرة أيام.

وتؤكد وثائق الطرفين أن المعارك التي دارت بعد هذه التطورات كانت الأكثر ضراوة. فقد تعرضت القوات البريطانية التي سيطرت على المواقع الأخيرة المذكورة آنفاً - على سبيل المثال - إلى ثمانى هجمات وقد أطلق الطرفان أعداداً لا حصر لها من القذائف المدفعية، وقد قُتل في هذا القصف " أسد الصحراء " (القائد الإيطالى لوريسينى بطل حروب إيطاليا فى الصومال البريطانى - المترجم) ولم يتمكن البريطانيون من التقدم كثيراً عن مواقعهم السابقة واستعصت عليهم تحصينات سانكيل بشكل مرعب؛ حيث خسروا فيها عدداً كبيراً من الجنود من بينهم عدد كبير من القادة.

ولم يكن هناك أى خيار آخر أمام القوات البريطانية سوى القيام بهجوم صاعق لاختراق طريق طنقلحاس مهما كان الثمن، ومن ثم إزالة حواجز الصخور والتراب التي وضعها الإيطاليون فى وسط الطريق. غير أن ما شجع الجنرال البريطانى بلات على المضى قدماً فى خطته هذه، أنه كان يدرك أن الإيطاليين قد لحق بهم ضرر كبير، وحسبما تم التأكد لاحقاً، فإن خسائر الإيطاليين حتى تلك اللحظات كانت قد بلغت ١١٣٥ قتيلاً و ٢٣٠٠ جريح و ١٠٠٠ أسير، وذلك فضلاً عن الأعداد المضاعفة من الجنود الإرتريين فى صفوف الجيش الإيطالى الذين فروا إلى قراهم. وتشير التقديرات إلى أن كل هذه العوامل قد قلصت عدد جنود الجيش الإيطالى بنسبة تتراوح ما بين ٣٠ - ٤٠%، وكان هروب الجنود الإرتريين يعبر عن روح التمرد فى تلك الفترة^(١٧).

وفى الساعة ٠٤,٤٥ من فجر ٢٥ من مارس ١٩٤١م، كانت ساعة الصفر لهجوم الجيش البريطانى، فقام لواء المشاة الهندى - الذى كان مختبئاً فى نفق طريق القطار الذى يظهر للعيان باتجاه الغرب من منحدر طريق " طنقلحاس " - بالنزول بمحاذاة جانب هذا الطريق، واكتسح هذا اللواء كل القوات المعادية التى

كانت في طريقه وتمكن من أسر كتيبة إيطالية بأكملها وقائدها، فضلاً عن كامل أسلحة المورتير التي كانت بحوزتها، وعند الظهيرة تقريباً تجاوزت هذه القوة الجزء المهتم من الطريق.

وفي أثناء ذلك انطلقت القوة البريطانية التي كانت ترابط في قلعة "فورتودلخوردخو" ناحية الغرب، وتمكنت من إزاحة قوة الحراسة الإيطالية التي كانت تحمي الجانب الجنوبي من الطريق المهتم، وحاول الإيطاليون استرداد هذه المواقع من خلال عدة هجمات مضادة، إلا أنهم أخفقوا في ذلك.

بعد فشل هذه الهجمات المضادة، تحرك عدد من الآليات البريطانية يحمل كميات من المتفجرات وجنوداً من وحدة الهندسة العسكرية وتقدمت مباشرة نحو الطريق المسدود وشرعت من فورها في تنظيف الجانب المظلم من طريق "طنقلحاس"، وفي مساء ٢٦ من مارس اكتملت عملية التنظيف وأصبح الطريق سالماً.

وقبل هروبه من كرن، أصدر قائد الجيش الإيطالي فروسكي أوامره بالانسحاب قائلاً بسخرية: "يوجد من بين ثلاثة آلاف القتيل الذين نتركهم وراءنا الآن، جنرال وخمسة من كبار الضباط، وسيتولى هؤلاء حراسة كرن حتى نعود إليها".

الجيش البريطاني لم يكن في حال أفضل من الجيش الإيطالي؛ فقد تكبد هو الآخر خسائر جسيمة للغاية، على نحو ما جاء في كتاب "حملات الحبشة" البريطاني الذي يؤكد أن معركة كرن كانت الأكثر ضراوة ودموية ومصيرية من بين كل معارك شرق إفريقيا. ويوضح الكتاب أن الفرقتين المكونتين من الهنود - على سبيل المثال - خسرتا ما بين ٤٠٠٠، ٥٠٠٠ قتيل، إحداهما تحديداً (الفرقة الرابعة) التي خسرت نحو ٣٠٠٠ شخص^(١٨).

وقد تجمعت فلول الجيش الإيطالي المدحورة والمنهارة المعنويات في بلدة عد تكليزان، وهناك انضمت إليها قوات مساندة إيطالية قادمة من إثيوبيا، وقد

حاولت هذه القوات أن تصمد في تلال منطقتي " هيرنقا " و " دمبيزان " لكن كان ذلك بلا جدوى؛ حيث تمكن الجيش البريطاني من السيطرة على هذه المواقع في ٣١ من مارس ١٩٤١م وهنا تبعثر الجيش الإيطالي بين مستسلم وفاراً. وعقب ذلك لم تكن هناك أي قوة يمكن أن تعترض تقدم الجيش البريطاني نحو أسمرأ.

وفي الأول من إبريل ١٩٤١م قدمت إلى بلدة " عد تكليزان " من اتجاه أسمرأ سيارة صغيرة يرفرف عليها علم أبيض، وعند وقوف السيارة في البلدة نزل منها الأب مارينوني الأسقف الإيطالي للكنيسة الكاثوليكية الإترية مع مجموعة من المسؤولين الإيطاليين وأوضح هؤلاء لقادة الجيش البريطاني أنهم قدموا لكي يسلموا البريطانيون أسمرأ من دون قتال، ويومها وصل الجيش البريطاني إلى أسمرأ عند الظهيرة.

ومع هذا لم يتوقف القتال؛ حيث كان يربط في ميناء مصوع ١٠ آلاف جندي إيطالي وسبع بواخر حربية و ٧٠ قطعة من الأسلحة الثقيلة. كانت إحدى هذه البواخر السبع قد أغرقت في وقت سابق من قبل القوات البحرية البريطانية. وفي الثالث من إبريل قامت القوات البحرية البريطانية بالتصدي لأربع بواخر إيطالية تحركت إلى ميناء بورتسودان لتدمر مخازن وقود الجيش البريطاني أو صهاريجها، ونجحت البحرية البريطانية، في إغراق باخرتين منها، وهربت الباخرتان الأخريان والتجأتا إلى ميناء جدة، أما آخر باخرتين لإيطاليا في كامل منطقة البحر الأحمر، فكان مصيرهما الغرق عندما تصدت لهما القوات البحرية البريطانية في أثناء توجهها لمهاجمة قواعد الجيش البريطاني في قناة السويس.

عقب هذه التطورات صدرت من روما الأوامر إلى قائد البحرية الإيطالية في مصوع الأدميرال بونيتي، لكي يعمل على إحراق التسع عشرة باخرة التي كانت راسية في ميناء المدينة وتدميرها، وكذا أحواض الرسو والرافعات كافة، ويبدو أن الأدميرال قد حاول ذلك ولكن الوقت لم يسعفه؛ لأن القوات البريطانية التي كانت تتقدم إلى مصوع، غير عابئة بالمقاومة الإيطالية التي كانت تواجهها في نفاسيت والأماكن الأخرى، قد اقتربت من مصوع حتى التقت بالقوات البحرية

البريطانية التي كانت تتقدم بشكل موازٍ لهذه القوات البرية؛ وبذا تمكنت الوحدات البرية والبحرية للجيش البريطاني من إحكام الحصار على مصوع، وفي الثامن من إبريل قُضى على المقاومة الإيطالية وفرضت القوات البريطانية سيطرتها على مدينة مصوع.

بيد أن قائد البحرية الإيطالي الأدميرال بونيتي أراد أن تتم عملية استسلامه على نحو مشرف؛ ولهذا قام بمحاولة كسر سيفه على ركبته تمشيًا مع التقاليد الإيطالية في مثل هذه الحالة والتي تعبر عن عزته ورفضه الانكسار أمام البريطانيين، لكن سيفه خذله فالتوى ولم ينكسر فغضب الأدميرال ورمى سيفه في البحر. وعند وصول الجنود البريطانيين المكلفين بأسر القائد البحري الإيطالي وجدوه وحيدًا على شاطئ البحر شارد الذهن، فقام هؤلاء بإخراج السيف من البحر وأعادوه إلى شكله الطبيعي، وأرسل إلى الخرطوم ليوضع في مقر القائد البريطاني هناك^(١١). وقبل إرسال السيف إلى الخرطوم نُقل في البداية إلى ميناء عصب ومن هناك نُقل في ١١ من يونيو ١٩٤١م إلى يد السلطات البريطانية. ويشير المؤرخون البريطانيون إلى أن حادث الهجوم بوحدة من الفرسان في منطقة كيرو وعملية أسر الأدميرال بونيتي تكشف الطبيعة الفارغة والاستعراضية للنظام الإيطالي الفاشي. وعمومًا كانت الخسائر الإجمالية للإيطاليين في إرتريا فقط على النحو التالي:

خسارة ٦٥ كتيبة وتحديدًا خسارة ٤٠ ألف جندي ما بين قتييل وجريح، وسلب ٣٠٠ قطعة من مختلف أنواع الأسلحة الثقيلة، إلى جانب هروب عشرات الآلاف من الجنود إلى قراهم. ومن ناحية أخرى، تمكن سرب واحد من الطائرات البريطانية - خلال الفترة من بدء معارك كسلا (١٨ من يناير ١٩٤١) وحتى تقدم الجيش البريطاني إلى كرن - من تدمير ٧٠ طائرة حربية إيطالية.

ولم يكن تقدم الجيش البريطاني إلى إثيوبيا يواجه أي مخاطر، اللهم باستثناء المقاومة التي أبدتها الجنرال النازي في غوندر والذي كان يقود جيشًا يتألف من ٢٠ ألف فرد استطاع أن يصمد لعدة أشهر في مدينة "غوندر"، ولم يمض وقت طويل حتى سقطت إثيوبيا والصومال في يد البريطانيين الذي أقاموا حكمًا إداريًا عسكريًا في إرتريا.

الفصل الأول

توجهات الإدارة العسكرية البريطانية وجمعية حب الوطن

تأسيس جمعية حب الوطن:

عندما وصل الجيش البريطاني إلى بلدة عد تكليزان. كانت هناك كتيبتان من الجيش الإيطالي في أسمرأ قد أعلنتا حالة التمرد والعصيان. لكن الجنرال البريطاني بلات لم يكن يرغب في بروز أية مظاهر اضطرابات ؛ فرفض. لهذا بادر بإرسال جنوده إلى أسمرأ التي سرعان ما فرضوا سيطرتهم عليها. ويصف المعاصرون لتلك الأحداث دخول الجيش البريطاني بأنه كان سلمياً، وتم دون أى ضجيج، ولم يعلم سكان أسمرأ بوصول الإنجليز إلا حينما شاهد العمال والموظفون - في أثناء خروجهم بعد انتهاء دوام العمل - وجوه جنود جدد وسيارات تسير إلى الجانب الأيسر من شوارع المدينة^(١).

عمت الفرحة سكان مدينة أسمرأ الذين خرجوا إلى الشوارع يرقصون ويغنون نكابة بالمستعمر الإيطالي الذي يمكن وصفه من دون مبالغة أو تجاوز للحقيقة بأنه كان الأشد ضراوة من بين أشكال الاستعمار كافة التي عايشتها القارة الإفريقية. فالاستعمار الإيطالي لم يكتفِ بالعمل على إخضاع الشعب الإرتري تحت تهديد السلاح وأشكال القمع والاستبداد والقهر كافة، وإنما قام بحرمان الشعب الإرتري من كل أشكال التعليم والتكنولوجيا الحديثة وحاول عزله عن العالم بالأساليب كافة. وكان المستعمر الإيطالي قد لجأ عقب قمعه - بشكل مباشر - إلى كل أشكال المواجهة والمقاومة التي اعترضته في البداية، و بخاصة بعد حركة المقاومة التي قادها دقيات بهتا حقوص، إلى عدم التدخل بشكل مباشر في قضايا

السكان وإدارة شئونهم عن طريق أزالته من العملاء الإقطاعيين وعناصر أجهزة الأمن.

ولم يكن يبدو على المستعمر أنه قلق على أى شيء مادام هذا الأسلوب يضمن له جمع الضرائب وحشد الأعداد التى يريدتها من السكان الإرتريين؛ لتلبية حاجته فى مجال العمالة والخدمة العسكرية. إضافة إلى تأمين هذا الأسلوب للاستقرار الأمنى الذى يبتغيه.

واضح أن هذا الأسلوب الاستعماري كان يرمى إلى زرع التخلف وغرس روح الخنوع والرضوخ للمستعمر. والأهم من ذلك هو أن عملية الفصل والعزل المتعمد للسكان لمنعهم من التعرف عن كثب على ثقافة المستعمرين وعلاقاتهم الدولية وإجبارهم على الحياة وفق نمط المعيشة الذى اعتادوا عليه، لم يكن أمراً سلبياً بالكامل. حيث إن هذه العزلة قد ساعدت كثيراً على الحفاظ على تراثه ونظمه الإدارية والتقليدية وكل العادات والقيم التى مكنته لاحقاً من خوض مسيرته بأعلى درجات الوحدة والتكاتف. بعبارة أخرى كان الأسلوب الإداري الذى اختاره المستعمر الإيطالي لحسن الحظ عاملاً مهماً لحماية عادات الشعب الإرتري وقيمه من دنس السياسات الدنيئة للمستعمر الإيطالي. ولهذا يمكن أن نخلص إلى القول بأن تمكن الإرتريين تحت الحكم الإيطالي من تكوين الشخصية الوطنية الإرترية المتجانسة وتطويرها لم يكن على حساب ثقافة الشعب الإرتري وتقاليد.

وفى اعتقادنا أن هذا العامل الذى أغفله المستعمر الإيطالي هو الذى مكن الإرتريين، خصوصاً خلال الفترة التى سبقت قدوم الفاشية فى إيطاليا، من تحمل مختلف أشكال القهر الاستعماري. ولكن مجئ الفاشية فى إيطاليا غير ذلك بشكل مطلق.

صحيح أن تسمية أو تعبير الأبارتايد اقترن بأنظمة حكومة جنوب إفريقيا، إلا أننا لن نجافى الحقيقة إن قلنا إن التمييز العنصري على نمط الأبارتايد قد بدأ فى المدن الإرترية فى فترة الثلاثينيات. فقد عانى الشعب الإرتري الأمرين من السياسة الفاشية العنصرية التى تركزت على معاملة البشر حسب لون جلدهم. ولم يكن هناك

أى وجه من أوجه حياة المواطن إلا ونالت منه هذه السياسة العنصرية؛ حيث طالت حتى هويته وتاريخه وثقافته وعقائده. الأمر الذى جعل المواطنين يكتفون كرهاً وحققاً لا حدود لهما للاستعمار الإيطالى. وكان من الطبيعى أن يزداد احتقار الشعب الإرتري وكرهه المترسخ للاستعمار الإيطالى، وهو يرى بأم عينيه كل مظاهر التبجح والغطرسة الفاشية وهى تتهاجر خلال لحظات أمام زحف الجيش البريطانى^(١).

غير أنه إثر تأسيس الإدارة البريطانية فى إرتريا، انتعشت آمال الشعب الإرتري فى أن تقى الإدارة البريطانية بوعودها. ولكن ذلك لم يتجاوز حدود الآمال. وكما أوضحنا آنفاً، كان الأسبوع الذى وصل فيه البريطانيون إلى أسمرا قد تصادف مع تكبد قوات الحلفاء هزائم جسيمة على يد دول المحور فى ليبيا. وقد شكل هذا الانتصار بارقة أمل كبيرة للسبعين ألف جندي إيطالى فى إرتريا الذين كانوا يرتعدون خوفاً؛ فبدأوا يتطلعون إلى الوقت الذى تتهاجر فيه سيطرة البريطانيين على إرتريا خلال أقصر وقت، وتتمكن فيه إيطاليا من إعادة سيطرتها على إرتريا. ولم يكتف هؤلاء بالترقب، وإنما قاموا ببعض مظاهر المقاومة الرمزية التى تعكس هذه المشاعر. وعلى الرغم من وضوح استحالة تحقيق ما يطمحون إليه، فإن الإدارة البريطانية سارعت إلى التركيز على اتخاذ بعض الإجراءات لتحسين الأوضاع المعيشية لهؤلاء الجنود الإيطاليين؛ بغية تهدئتهم واحتواء تمردهم لضمان سيطرتها على البلاد.

ولم يكن تأثير الحرب مقصوراً على الإيطاليين فقط، وإنما عانى مئات الآلاف من الإرتريين الذين تخلى عنهم الإيطاليون دون أن يقدم لهم ما يعولهم. فتدفق هؤلاء بكثافة إلى أسمرا التى غصت بهم إلى حد الاختناق؛ حيث بلغ عددهم مائة وأربعين ألف شخص، وانتشر الأطفال الذين تيتّموا بسبب الحرب فى شوارع العاصمة أسمرا.

ونظراً إلى النقص الحاد فى الغذاء والدواء، بل حتى الماء، فإن خطر المجاعة وتفشى الأمراض والأوبئة كان يهدد الجميع. إلى جانب ذلك، كان ثمة

نقص متزايد في المساكن. كل هذا الواقع المرير لم يكن ليحرك ساكناً في الإدارة البريطانية التي كانت منهمكة في حل مشاكل الإيطاليين وثبتت أوضاعهم السياسية، تاركة مهمة تحمل تبعات هذه المأساة الإنسانية للمواطن الإترى الذي كان يقبع - في الأصل - في قلب وحل الفقر والمعاناة. وبلغ حرص البريطانيون على أحوال الإيطاليين إلى حد أنهم عملوا على نقل آلاف الإيطاليين إلى المدن الأخرى الأكثر ملاءمة؛ لحماية هؤلاء الإيطاليين من أن يكونوا عرضة للأمراض والأوبئة التي يمكن أن تنتج عن هذا الزحف الكبير للعاصمة أسمرأ. كما قامت الإدارة البريطانية بجلب المهندسين للقيام بإصلاح مساكن الإيطاليين التي دُمّرت بسبب الحرب، وبتوسيع خدمات المياه وإصلاح خطوط المياه المعطلة لضمان وصول المياه إليهم. وإمعاناً في الاهتمام بأحوال الإيطاليين شكلت الإدارة البريطانية وحدة خاصة تعرف بالفيلق الطبي للجيش الملكي التي تولت مهمة تقديم خدماتها الطبية لهم والإشراف على ضمان توفر النظافة الصحية في الأحياء التي يسكنونها؛ حيث قامت هذه الوحدة بإصدار القوانين والتعليمات المتعلقة بالنظافة والصحة. ونظراً إلى أنه كان هناك - في الأصل - اختلاف جذري بين الأحياء التي يسكنها الإيطاليون والأحياء التي يسكنها المواطنون. فإننا نلاحظ أن هذه الخدمات لم تكن تتجاوز منطقة حي كمبشتاتو وحي "قزا باندا طليان" وبراديزو و"كامابلو" ... إلخ، أما أحياء المواطنين في مناطق "أبا شاول" و"عداقا حموس" و"قزا برهانو" و"حدش عدى" و"أكريا" و"قزا باندا حبشة" ... إلخ فقد كانت خارج مناطق الامتيازات تلك. ولم تكف الإدارة بتوفير تلك الامتيازات للإيطاليين وإنما قامت بحصر الإيطاليين الذين يعانون من البطالة والفقر وتسجيلهم، وقدمت لهم الإعانات المالية.

احتل البريطانيون إتريا تحت مظلة قوات الحلفاء. وكان الاسم الرسمي للسلطة البريطانية في العام الأول من وجودها في إتريا هو "إدارة أراضي العدو المحتلة" أو "Occupied Enemy Territory Administration (OETA)" ولهذا لم تسارع الإدارة البريطانية إلى إقامة إدارة خاصة بها، وبدلاً من أن تكلف إداريين بريطانيين أو تقوم بتأهيل مواطنين إتريين للقيام بالمهام الإدارية، عمدت الإدارة

البريطانية إلى إعادة المسؤولين الإيطاليين في الإدارة الاستعمارية الإيطالية إلى مواقعهم القديمة ؛ حيث واصلوا تأدية مهامهم السابقة كالمعتاد. وكان حينها يسود المنطق الاستعماري العنصري الذي يزعم أن الإرتريين غير مؤهلين لتبوء المقاعد الإدارية. ومن ناحية أخرى، قامت الإدارة البريطانية بحل الأجهزة الأمنية الإيطالية المعروفة باسم "كاربينيري" والشرطة الإيطالية الإفريقية وإمماجهم في جهاز الشرطة الجديد الذي أقامته والذي يضم الجنود الإنجليز والسودانيين. وقاموا بوضع الإيطاليين الذين يخضعون لإشرافهم المباشر في مختلف المستويات الإدارية في الأقاليم والمدن المختلفة. وعلى عكس توقعات المواطنين، لم يتم الإنجليز بإلغاء قانون التمييز العنصري الذي يعد الإرتريين مواطنين من الدرجة الثانية.

لم يكن مسار توجهات الإدارة البريطانية خافياً على أحد. ولم يكن الإيطاليون يمتلكون القدرة على محاربة الإنجليز ومقاومتهم في إرتريا. وقد بدأ هؤلاء يكونون حقداً شديداً للإرتريين الذين عبروا عن شماتتهم في هزيمة الإيطاليين بالرقص والفرح. فشرعوا تحت حماية الإدارة البريطانية في ممارسة أشكال التكيف والانتقام كافة من الإرتريين. وقد كان واضحاً أن عودة الإداريين الإيطاليين إلى ممارسة سلطاتهم في ظل إدارة البريطانيين لن تجعلهم أفضل حالاً مما كانوا عليه، إن لم يكن أكثر سوءاً. وقد تجلت سريعاً مظاهر هذه الحقيقة عندما شرع الإيطاليون في مطاردة الإرتريين وفي الاستيلاء على الأراضي الزراعية. والأنكى من ذلك أنهم قاموا بنهب مواشى المواطنين. وهي ظاهرة لم يكونوا يقومون بها في السابق. أما في الأرياف، فقد كان الإداريون الإيطاليون يعاقبون قرية أو بلدة بأكملها لمجرد جرم ارتكبه شخص أو شخصان. ومن ناحية أخرى، كان معظم الجنود الإرتريين في الجيش الإيطالي قد سلموا أسلحتهم، في حين أن معظم الجنود الإيطاليين كانوا قد أخفوا أسلحتهم. وقد بدأ استخدام هذه الأسلحة لإرهاب المواطنين^(٣).

لم تكن لتعاسة الشعب الإرتري حدود. فبتعاضد شراسة المستعمرين البيض، وارتباط القدامى منهم بمستعمرهم البيض الجدد لم تسر الأحوال سوى إلى الأسوأ،

وكل يوم يمر كان يكشف بجلاء أن وعود البريطانيين لم تكن سوى وعود كلامية جوفاء. وقد ألم هذا الواقع نفرا من الإرترين الذين بدأوا في عقد لقاءات سرية للتشاور والتفكير بشأن ما يمكن عمله لمواجهة هذا الواقع.

ويشير المراقبون في تلك الفترة إلى أن هذه التجمعات واللقاءات السرية كانت تفتقر إلى أرضية سياسية واضحة المعالم بالقدر نفسه الذي كانت تفتقر فيه إلى التنظيم. وللحقيقة فإن ذلك لم يكن أمرا يمكن حدوثه؛ وذلك لأنه لم يكن ممكنا في ذلك الوقت قيام أى نضال أو عمل أو نشاط سياسى يخضع لقيادة الإرترين أو يدار من قبلهم. فالاستعمار الإيطالى فى إرتريا قد قام بكل ما فى وسعه لمنع كل ما يمكن أن يؤدى إلى اكتساب خبرات سياسية فى هذا المجال. كما وقف حائلاً أمام تهيو أى وضع يمكن الإرترين من التفكير أو تبادل الرأى حول مصيرهم ومصير بلادهم. فقد قام الإيطاليون منذ بداية فترة استعمارهم لإرتريا بمعاقبة أى زعيم أو أى مواطن عادى يظهر روح المقاومة، إما بالموت وإما بالسجن وإما بالنفى؛ وذلك لمنع أى حركة تمرد فردية أو جماعية.

هذه الأسباب مجتمعة لم تمكن من تطوير أشخاص أو إفراز قيادات قادرة على استيعاب التعقيدات السياسية التى ترتبت على الوجود البريطانى وقادرة على إدراك تطلعات الشعب الإرتري وتلبيتها والأخذ بيده فى إطار خط سياسى يحقق هذه الأهداف، وبعبارة أخرى، لم تكن هناك فى الساحة السياسية قيادات سياسية وطنية مقبولة ومعروفة على مستوى الوطن، اللهم إلا تلك الشخصيات التقليدية من الأعيان ورجال الدين والقضاة والعمد والمترجمين والموظفين والمعلمين والجنود الذين كان يعرفهم السكان عن كثب منذ عهد الاستعمار الإيطالى.

وعلى الرغم من غياب التأطير السياسى فى تلك الفترة، فإن ذلك لم يمنع بعضنا من تلك القيادات التقليدية والحديثة المشار إليها أنفاً من السعى إلى التصدى للمعاناة التى كان يعانيها الشعب الإرتري بسبب الأوضاع السائدة آنذاك.

وبناء على ذلك، بدأ هؤلاء الأشخاص بعقد لقاءات صغيرة ثم أخذت هذه اللقاءات لاحقاً تأخذ شكلاً تنظيمياً أكبر. فى البداية، لم تكن تدون فى أوساطهم أية

خلافات؛ لأن ما كان يجمعهم - بشكل أساسي - كان مناقشة حقوق الشعب الإترى المهدرة. وكانت هذه المجاميع تتألف من المجموعة التي تحولت لاحقاً إلى الكتلة المطالبة بالاستقلال، والتي تضم كلاً من رأس تسما، ودقيات حسن على، والشيخ إبراهيم سلطان، والسيد ولدآب ولدى ماريام، والسيد عبد القادر كبيرى، وآخرين. ومن المجموعة الأخرى التي كانت ترغب فى الانضمام إلى إثيوبيا والتي تألفت من كل من فيتورارى قبر مسقل ولدو، ودقيات أريأيا واسيه، وفيتورارى حرقوت أباي، وبلاتا دمساس ولدماكئيل، وآخرين.

ومعظم هؤلاء كانوا من أولئك الذين استفادوا من النزر المحدود الذى سمح به المستعمر الإيطالى على صعيد التعليم. كما أن كثيراً منهم قد اكتسب خبرات محدودة فى مجال الإدارة أو القضاء أو الترجمة أو التدريس أو التجارة. ولهذا السبب يمكن القول إنهم كانوا يمتلكون قدرًا من الوعى السياسى الذى يميزهم عن بقية الإترين بشكل عام، وعن الزعامات الدينية والإقطاعية التقليدية.

والحقيقة لم تكن فى معظم أجزاء إترى نظم إقطاعية مترسخة على النحو الذى كانت عليه الحال فى الإمبراطورية الإثيوبية. إضافة إلى ذلك كان الإيطاليون قد أضعفوا الركائز الإقطاعية الهشة التى كانت قائمة، أو قاموا بحصرها فى مناطق ودوائر محدودة (سنتطرق إليها لاحقاً بالتفصيل). لهذا فعلى الرغم من الاحترام والوجاهة اللذين كانا يكتسبهما هؤلاء الإقطاعيون بحكم مكانتهم الإقطاعية، فإن نفوذهم كان مقصوراً على رقعة جغرافية محدودة. كما كانت الحال مع زعماء حماسين وسراى وعمداء الساحل (كنتيباي) ودقل قبائل بنى عامر والنواب فى إقليم سمهر. ولم يقتصر تحجيم الإيطاليين للإقطاعيين على ذلك فقط، وإنما كانوا يتعمدون منح الصلاحيات الإدارية التقليدية المحدودة وقتما شاءوا للعمد الذين ينصبونهم فى القرى والأرياف وينزعونها. فضلاً عن أنهم لم يكونوا يرغبون ولم يقوموا بإعطاء أى مكانة ذات أهمية أو أى دور لهذه الزعامات فى النظام الإدارى الحديث الذى كانوا قد أنشأوه.

نخلص من ذلك إلى أنه عند قدوم الاحتلال البريطاني، لم تكن فى إرتريا قيادات وطنية تقليدية ولا حديثة تتمتع بتأثير أو نفوذ على مستوى الوطن. وكانت السلطة واكتسابها مقرونين بأصول الشخص وانتمائه إلى قرية أو إقليم بعينه. ولهذا كانت الشخصيات كافة التى برزت كقيادات مع بروز الفرص التى أتاحها قدوم البريطانيين تستند إلى القبول الشعبى الذى يركز على الأصول والولاء القبلى والإقليمى. ولكل ذلك كان انطلاق العمل السياسى فى الأربعينيات يحمل مذبذباته طابع النزعة الإقليمية والقبلية الذى ازداد اتساع تأثيره على مسار العمل السياسى لاحقاً.

ومن باب الإنصاف، ينبغى عدم تحميل عنصر النزعة الإقليمية والقبلية أكثر من حجمه وتأثيره. صحيح أن المجتمع الإرتري يتكون من قبائل وعشائر متعددة، ويتميز بالتعدد اللغوى، إلا أنه تجدر ملاحظة أن هذا المجتمع يحمل فى داخله عناصر كثيرة من روابط الأصول والدم التى تتجاوز الاختلافات الناجمة عن الانتماء القبلى والإقليمى والتعدد اللغوى.

وقد أدرك الإيطاليون هذه الحقيقة بشكل جيد وقاموا بدراساتها على نحو عميق؛ حيث قام عدد من الباحثين الإيطاليين فى هذا المجال بنشر دراسات موسعة وعميقة نذكر منهم الكونت روسيني ومارتيني، وبوليرا، وبيريني، وأوستيني، وآخرين. وهذه الروابط وإن لم تكن تضم كل الشعب الإرتري. فإن الاتساع الكبير لنطاقها وبقائها محفورة فى الذاكرة الجماعية للشعب الإرتري، يفرضان عدم الاستهانة بالدور الذى لعبته وتلعبه فى الحفاظ على الهوية الإرترية ونمو الحس الوطنى الإرتري.

لكن قادة العمل السياسى فى الأربعينيات لم يلاحظوا حتى روابط الدم والمصاهرة والأصول اللصيقة التى كان يغطيها أو يخفيها غشاء التعدد القبلى أو اللغوى للمجتمع الإرتري. ناهيك عن أن يلاحظوا بذور النزعة الوطنية الإرترية التى كانت تنمو إبان فترة الاستعمار الإيطالى. وانطلاقاً من ذلك يصعب كثيراً القول بأن الشعب الإرتري وقادته كانوا يمتلكون أرضية أو فيما مشتركاً حيال هذا

الأمر. وهذه الحقيقة تتضح - كما سنرى ذلك لاحقاً بشكل متكرر - من خلال ملاحظة أن الإرترين لم يكونوا، على الرغم من انقيادهم لقياداتهم التقليدية والدينية، يدخلون في خصومات وعداءات لصالح مواقف التبعية السياسية لتلك القيادات وعلى حساب علاقات الأخوة وحسن الجوار وتقاليدهم المتوارثة.

أجواء الوئام والتعاقد والاحترام وحسن الجوار هذه كان يحرص على بقائها حتى ذلك البعض من أبناء الشعب الإرترى الذى لا يشترك فى الأصول العرقية والروابط التى تجمع بين غالبية الشعب الإرترى. ولعله يجذر التنويه هنا بأن هذه الخصائص المتميزة والفريدة هى التى مكنت الشعب الإرترى من تجاوز محطات الاختبار العنصرية والفتن الدينية والنزاعات الإقليمية التى كان عرضة لها، لا فى فترة الأربعينيات فحسب، وإنما حتى بعد اندلاع الثورة عندما حاولت قياداتها زرع بذور الشقاق والفرقة بين أبناء الوطن الواحد. باختصار، لم تتمكن قيادات الشعب الإرترى فى الأربعينيات من التعرف كما ينبغى على تطلعات الشعب الإرترى وعكسها أو التعبير عنها^(٤).

بقيت نقطة أخرى تتصل بموضوعنا هذا، لم تحظ بالاهتمام الكافى، مؤداها أن الجماعات التى خضعت للاستعمار الإيطالى فى إرتريا كانت تربطها طوال قرون عدة علاقات حسن جوار ووئام. ومع أنه كان يتخلل هذه العلاقات حدوث غارات وغزوات نهب كبيرة لبعضها بعضاً، فإنه لم يحدث على الإطلاق أن قام طرف بإخضاع الطرف الآخر لسيطرته أو لحكمه. وحتى فى حالات الغزو والنهب الضخمة المتبادلة المذكورة آنفاً، لا يمكن للمرء أن يزعم بأن هذه الأعمال قد تركت وراءها آثاراً أو ندوباً عميقة.

صحيح أن هيمنة الشماقل على التجارى فى مناطق المنخفضات لفتترات طويلة كانت قد تعمقت جذورها، كما أن محاولات رأس ولد ميكائيل للهيمنة على المرتفعات وكذا ممارسات النهب وأعمالها التى كان يقوم بها بهتاً حقوس، إلخ، قد تركت آثاراً سيئة فى نفوس سكان بعض أجزاء المرتفعات. وصحيح أيضاً أنه كانت تتدلع بين الحين والآخر نزاعات هنا وهناك، وأن ذلك كان يحدث فى رقعة

جغرافية محددة بسبب الأرض أو المراعى مثل ما كانت عليه الحال بين البنسى عامر والهندوة والطروعا والطنعدقلي. بيّذ أن كل هذه النزاعات لم تكن تخرج عن نطاقها المحدود، ولم تكن تمس ولا تتطلب توسط أى طرف آخر من الجوار؛ الأمر الذى يدفع إلى القول دون مبالغة إنه لم تكن هناك بين الإرتريين أحقاد وكراهيمية ذات جذور عميقة وواسعة النطاق.



حاج آدم قسم الله



فيتورارى محمد أبراهام

معظم الاجتماعات السياسية كانت تعقد فى منزل هذين الوطنيين

إن مشاعر الحقد والكراهية التى كان يحملها الشعب الإرتري، وجهت على الدوام ضد المستعمر الأجنبى. فعلى سبيل المثال، تعد قصص غزوات إقطاعى تجراى والأمهرا القادمة من وراء نهر مرب " القاش " لإرتريا، قصصا معروفة لدى الجيل الذى عاصر الاستعمار الإيطالى ومن بعده الاستعمار البريطانى؛ حيث إنه كان من بينهم إما من عايش تجربة تلك الغزوات ومرارتها، وإما من سمعها شفاهية مباشرة عن أبائه الذين عاصروا تلك الأحداث. ولعل خير شاهد على ذلك هو أن أعمال النهب والقتل والتكيد التى قام بها أمراء إثيوبيا وملوكها من أمثال

"وبيه" و"سباقادس" و"أولا" لا تزال آثارها ماثلة للعيان. وهناك بعض المراقبين الذين يعزّون سبب عدم مقاومة الإرتريين في المنخفضات والمرتفعات للاستعمار الإيطالي، إلى رغبتهم في وقف هذه الغزوات المدمرة والمتكررة. ولكن كما أشرنا آنفاً، فإن الحماية الإيطالية لم تدم طويلاً. فبعدما استولى الفاشست على الحكم في إيطاليا، كانت كل آمانيات الشعب الإرتري أن يزول هذا الوجود الإيطالي عن إرتريا. ومع هذا لم يكن هناك اتفاق ولا إجماع حول "من يكون البديل؟". كما أنه لا يمكن الحديث عن وجود تصور مشترك للإرتريين كافة وقتها حول شكل المستقبل السياسي لإرتريا. وكان الواقع يبدو وكأن هناك ترقباً لأن يحسم الإنجليز مستقبل البلاد، سواء كان ذلك سلباً أو إيجاباً.

لهذا علينا أن ننظر إلى تلك الاجتماعات السرية التي كانت تنعقد في بداية عهد الاستعمار البريطاني من خلال هذا المنظار. إذ ساد تلك الفترة كره عميق للاستعمار الفاشي الإيطالي، فضلاً عن أنه كانت هناك رغبة من قبل الإرتريين في



الفيتوراري قبرمسقل ولدو

أن يحتلوا مواقع السلطة الحكومية والخاصة التي كان لا يزال يحتلها الإيطاليون، وكان تقرب البريطانيين من الإيطاليين يبعث على القلق.

وفي بداية هذه الفترة، لم تكن هناك مطالبة علنية مسموعة بالانضمام إلى إثيوبيا. ومع هذا لا يمكن القول إنه لم تكن هناك رغبة في ذلك، وذلك بالنظر إلى الحماسة الكبيرة للحركة الانضمامية التي تفجرت لاحقاً، وبشكل خاص في مناطق المرتفعات -

وبالمقابل لم يكن هناك من يطالب علناً

باستقلال إرتريا. وكما أوضحنا سابقاً فإن تلك الجمعية كانت قد تشكّلت - فى الأصل - من أجل تأمين الحقوق الاجتماعية لا السياسية.

هذا التجمع - فى بدايته - كان ذا طابع وطنى؛ لأنه كان بمقدور أى مواطن إرتري الانضمام إليه، بغض النظر عن عقيدته أو إقليمه. وقد أخذت اجتماعات هذه الجمعية تتعقد فى مكانين، أحدهما مقهى يُعرف حالياً باسم مقهى لؤلؤة البحر الأحمر لصاحبه محمد أبراً حقوس. والمكان الآخر الذى كانت تتعقد فيه هذه الاجتماعات السرية، هو منزل السيد قسم الله الكائن أمام ساحة كنيسة القديسة مريم. وانهقاد الاجتماعات فى هذين المكانين يرجع إلى أن صاحبيهما الفيتورارى

محمد أبراً حقوس والشيخ آدم قسم الله كانا من مؤسسى جمعية حب الوطن، وأخذوا المبادرة لعقد الاجتماعات فى داريتهما. وبعد فترة، أصبح هذان الشخصان من مؤسسى حزب الرابطة الإسلامية (٥).



الشيخ عبد القادر كبيرى يصافح أحد المسؤولين البريطانيين

الحادث الذى تسبب - بشكل مباشر - فى تأسيس جمعية حب الوطن :

وقع يوم السبت الرابع من مايو ١٩٤١م. فقد قامت الإدارة الإيطالية قبل هزيمتها النهائية بوقف صرف رواتب ثلاثة أشهر لجنود الشرطة الإترية المعروفة باسم " ضابطيا "، وعلى الرغم من ذلك لم ينفرد عقد هذه الوحدات؛ لأن الإدارة البريطانية سمحت بمواصلة ممارسة مهامها السابقة. وقد قام هؤلاء الجنود فى التاريخ المذكور آنفا باختيار عشرين ممثلاً لينوبوا عنهم فى مقابلة الإدارة البريطانية الجديدة، ويقدموا شكوى بشأن تأخر صرف رواتبهم لفترة ثلاثة أشهر. وكانت المفارقة أن المسؤول الذى قابلهم فى مكاتب الإدارية التى قصدها، كان ضابطاً إيطالياً من وحدة الكاربينيرى برتبة نقيب. وقد غضب هذا الضابط الإيطالى من تقديم هذه الشكوى من قبل الإتريين، ولم يقلها. وعلى الفور، أصدر أوامره للجندي الإيطالى الذى كان يقف إلى جانبه بإطلاق النار عليهم. ونفذ الجندي الإيطالى الأوامر ولقى عضو الوفد المدعو تسفا سلاسى هبتي مصرعه، وسقط صريعاً أمام بوابة مركز رئاسة الشركة الحالى المعروف باسم " أجيب ". وعندما تفرق البقية فارتين إلى مختلف الاتجاهات، قام جنود الكاربينيرى الإيطاليون بملاحقتهم وقتلوا جندياً إترياً آخر بعد أن لحقوا به فى كنيسة " كيدانى محرت " (١).

وبعد ارتكاب فعنتهم هذه، اختبأ جنود الكاربينيرى فى محيط كنيسة كيدانى محرت، وحاول المواطنون الهانجون إخراج هؤلاء الجنود وقتلهم انتقاماً. ولكن أتى الجنود البريطانيون وأنقذوا هؤلاء القتلة. هذا الحادث الذى وقع يوم السبت شكل سبباً كافياً لابتدأى الأشخاص الذين كانوا يلتقون سرا فى مقهى حقوص ويعقدوا لقاء آخر فى أمسية اليوم نفسه وقد قرروا يومها تأسيس جمعية، وكانوا يهدفون من وراء ذلك إلى أن تصبح هذه الجمعية الممثل الشرعى الذى يدافع عن حقوق المواطنين الإتريين.

لم يكن لدى هذه الجمعية فى البداية أى توجه ولا برامج سياسية، وكانت تميل باتجاه العمل فى مجال الحقوق والشئون الاجتماعية المتعلقة بحقوق العمل وحقوق المساواة أمام القانون، وكذا العمل على الحفاظ على الكرامة الإنسانية للإتريين،

فضلا عن ذلك، لم تكن جمعية حب الوطن تجمعاً يمكن أن يكشف عن أية خلافات جهوية أو دينية أو غيرها، وحتى الخلافات السياسية لمؤسسى هذه الجمعية - إن كانت موجودة - لم تظهر إلى الوجود فى تلك المرحلة^(١٧).

على هذا النحو أسست فى عشية الخامس من مايو ١٩٤١م جمعية حب الوطن، وتشكلت اللجنة التى تدير شؤون الجمعية من اثنى عشر عضواً (ستة مسلمين وستة مسيحيين) وكان من بين هؤلاء فيتورارى قبر مسقل ولدو ودقيبات حسن على والشيخ عبد القادر كبيرى، و بلاتا دمساس ولد ميكائيل، والحاج إمام موسى، والقرازماتش برهانو أحمددين، والسيد ولدآب ولد ماريام، وقد تم انتخاب الفيتورارى قبر مسقل ولدو أول رئيس للجمعية والشيخ عبد القادر كبيرى نائباً للرئيس.

وفى يوم الأحد، الخامس من مايو، دعت الجمعية المواطنين للخروج فى مظاهرة سلمية. وتوضح المؤرخة سيلفيا بانكرست أن عدد الذين شاركوا فى تلك المسيرة يتراوح بين ٣٠٠٠ - ٤٠٠٠ شخص. أما الذين شاركوا فى تلك التظاهرة فيؤكدون أن العدد كان أكبر من ذلك بكثير. وقد توجهت المظاهرة - فى البداية - إلى مقر الإدارة الحكومية وطالبت بأن يلتقى ممثلهم بمسؤولى الحكومة. وحين سمح لهم بذلك توجه ممثلون من بينهم الشيخ عبد القادر كبيرى لمقابلة الحاكم العسكرى البريطانى البريجيدر جنرال كينيدي كوك { الشيخ عبد القادر كبيرى ولد فى عام ١٩٠٢م فى جزيرة دسيت القريبة من مصوع، ودرس المرحلة الابتدائية فى مدرسة مارتينى فيرناندو. وقد عمل موظفاً فى كل من مصوع وأسمرا، ثم عمل مترجماً للبعثة الإيطالية بمدينة الحديدة اليمنية }^(١٨). وجرى اختيار الشيخ كبيرى، لا لخلفيته التعليمية والثقافية فحسب، وإنما أيضاً لأنه كان معروفاً بقوة حماسه الوطنية.

بعد انتهاء الشيخ كبيرى من تقديم عبارات المجاملة والترحيب، أوضح للحاكم أن الشعب الإرتري كان يتطلع بلهفة إلى قدوم البريطانيين، وناشد مسؤولى

الحكومة البريطانية أن يوفوا بوعودهم التي قطعوها للشعب الإرتري لمنحه الاستقلال والحرية.

وعلى الرغم من أن الكلمة التي ألقاها الشيخ كبيرى كانت متوازنة وموضوعية، فإن كينيدي كوك لم يتقبل الموضوع برمته. وكان كينيدي هذا قد عمل حاكماً عسكرياً في مختلف أقاليم السودان زهاء عشرين عاماً، وكان من ذلك النوع من الضباط الاستعماريين الذين لا يُنتظر منهم أن يتقبلوا فكرة الحرية والاستقلال للمستعمرين الأفارقة. وبكل عجرفة تجنب كينيدي الرد المباشر على كلمة كبيرى وخاطب الوفد قائلاً: " لقد سمعت حديثكم، وهذه المظاهرة السلمية لا يسمح بها قانون الشرطة الإرترية. وبما أنه لم يتم الإعلان عن هذا القانون من قبل، فإننا لن نعدّ ذلك جرمًا من قبلكم. وما عليكم الآن إلا أن تتفرقوا وتعودوا إلى منازلكم وهأنذا أمركم الآن أن لا تقوموا بعد الآن بأى عمل لا تسمح به الشرطة ". وهكذا غادر الممثلون مقر الحاكم البريطانى دون أن يسمعوا منه كلمة بشأن الاستقلال أو وعود حكومته لهم^(١١).

المشاركون في المظاهرة الذين كانوا ينتظرون في الخارج ولم يتفرقوا، وإنما ساروا في مسيرة صاخبة بالهتافات وطافوا جميع كنائس أسمرأ والجامع الكبير. وتذكر المؤرخة سيلفيا بانكرست بأن المتظاهرين تجنبوا المرور على كنيسة الكاتدرائية (في قلب المدينة) لارتباطها - في نظرهم - بالوجود الاستعماري الإيطالي^(١٢).

وابتداءً من هذا التاريخ، أصدر الحاكم كينيدي مرسوما يحظر بموجبه خروج المظاهرات دون إذن الشرطة، كما حظر المرسوم حمل العصي إذا تجاوزت سُمْكاً معيناً، أو إذا تجمع أكثر من شخصين أو ثلاثة. ويوضح المرسوم أن كل من يخالف ذلك سيتعرض للمساءلة القانونية.

وبهذه الطريقة، حُكم على الشعب الإرتري بأن يرضخ للاستعمار البريطانى الذى جاء - على عكس توقعاته ورغباته - يحمل نيات تبعث على القلق.

تقييم الإدارة البريطانية للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لإرتريا:

كما أشرنا في البداية، لم تهتم الإدارة البريطانية الاستعمارية سوى بأوضاع الإيطاليين في إرتريا، ولم تعبأ كثيراً بأحوال الإرتريين. وحتى نفهم تسلسل الأحداث اللاحقة، يصبح من المهم أن نطلع على نظرة الإدارة البريطانية الاستعمارية في بداية سنوات احتلالها إلى واقع إرتريا ومستقبله. وليس هناك مصدر يمكن أن يوضح ذلك أكثر من الوثائق البريطانية التي يتم الإفراج عنها بعد مرور الوقت المحدد لانتهاء فترة سريتها.

وفي التقرير الذي أعده الحاكم العسكري البريجادير استيفن لونغ ريغ الذي خلف البريجادر كينيدى في عام ١٩٤٢، يقول استيفن، في تقريره عن تجربته الإدارية في إرتريا خلال الفترة من يناير وحتى ٣٠ يونيو ١٩٤٢م: إن إرتريا بلد فقير خالٍ من أية موارد، ولا يستطيع أن يوفر احتياجاته من الغذاء، وإنه يفتقر إلى أى سلع يمكن تصديرها للأسواق الخارجية، وإن الإيطاليين كانوا يتكبدون باستمرار الخسائر لإدارة شؤون هذا البلد، ويخلص الحاكم استيفن إلى أن موقعه الاستراتيجي لن يجدي نفعا في تخليصه من الفقر.

أما فيما يتعلق بمسألة الحكم والإدارة، فيقول الحاكم لونغ ريغ بأنه لا توجد في أوساط الإرتريين الذين تتباين مصادرهم الثقافية وأصولهم، أية عناصر تكون قادرة على تأسيس نظام إداري أهلي أو عناصر يمكن تأهيلها لتولي مواقع المسؤولية.

وانطلاقاً من هذه النظرة، قام الحاكم لونغ ريغ بتعيين أو توظيف أعداد قليلة من الإرتريين قضاة في المحاكم الأهلية أو الشرعية، وبعض الذين يجيدون اللغة الإيطالية تم توظيفهم في خانة باشكاتب وغيرها من الوظائف الحكومية الدنيا. أما

بقية الوظائف الحكومية فقد خُصِّصَتْ جميعها للإيطاليين. وقد واصل هؤلاء ممارسة مهامهم التي كانوا يقومون بها قبل هزيمتهم على يد الإنجليز. واكتفى الضباط البريطانيون بالمناصب العليا للإشراف على المسؤولين الإيطاليين، ولم يكونوا يتدخلون مباشرة في الأنشطة اليومية؛ ولهذا عاد الوضع إلى ما كان عليه بالنسبة إلى الإيطاليين.

صحيح أن الإدارة الاستعمارية البريطانية كانت قد اعتقلت أو طردت عددًا كبيرًا من الإيطاليين المتعاطفين مع الحركة الفاشية أو من المتعصبين لها، ولكن عند مقارنة هذا العدد بالعدد الكبير للإيطاليين الذين استمروا في إريتريا، فإنه يُعد ضئيلاً ولا يمسُّ - بأية حال - تأثير الإيطاليين ونفوذهم في إريتريا. ونظراً إلى أنه كان هناك اعتقاد سائد في أوساط الإدارة الاستعمارية البريطانية بأنه لا يمكن حكم إريتريا من دون الاعتماد على آلية الإدارة الإيطالية الفاشية التي كانت قائمة، فإن الحاكم لونغ رينغ قرر أن يستمر الوضع الإداري كما كان سابقاً.

لهذا السبب كانت الإدارة الاستعمارية البريطانية منذ البداية غير مهتمة بالتعرف على الرغبات والتوجهات السياسية للشعب الإريتري، ولم تكثر إطلاقاً لمشاعره. ولكن بالمقابل كانت نظرتهم إلى الإيطاليين مختلفة؛ فقد قررت الإدارة البريطانية معاملتهم بكل حرص واهتمام؛ نظراً إلى قبول معظمهم خدماتها ما دامت الإدارة البريطانية تحافظ على مشاعرهم ولا تمس كرامتهم وأمجادهم الحربية. وإضافة إلى ذلك، كان البريطانيون قد اضطروا، عندما كانت قوات دول المحور في شمال إفريقيا التي يقودها روميل تحقق في ذلك الوقت الانتصار على الحلفاء وتزحف باتجاه مصر، إلى جعل إريتريا قاعدة خلفية آمنة؛ فشرعوا في بناء مراكز لتصنيع قطع الغيار وإجراء عمليات الصيانة للأسلحة؛ لذلك قرر البريطانيون الاستفادة من المهارات والقدرات الفنية الإيطالية الموجودة بإريتريا. وكذا الاستفادة من النظام الإداري الجاهز أصلاً. وعليه يمكن أن ندرك أن حرص البريطانيين على معاملة الإيطاليين باحترام لم يكن من أجل سواد أعينهم، وإنما من أجل خدمة مصالحهم ومصالح حلفائهم في الحرب.

وحول ذلك يقول الحاكم العسكري لونغ رينغ: " قد ينتقد البعض هذه السياسة، ولكنه كان من المهم الحفاظ على العناصر الجاهزة والتي هي في متناول اليد والاستفادة منهم. ولعل هذا هو العامل الرئيس الذي يفرض أن تتم هذه العمليات في إرتريا ".

يتضح من ذلك أن البريطانيين أعطوا أولوية أساسية لمهمة العمل على تحسين الظروف المعيشية للإيطاليين وحمايتهم من ثورة السكان وتمردهم ، وفي هذا الإطار حرص البريطانيون على ترتيب مباريات منتظمة في كرة القدم بين الإنجليز والإيطاليين وتقديم عروض ثقافية تحت شعار " الأخوة ".

أما معاملة الإدارة الاستعمارية البريطانية للإرتريين، فكانت مختلفة. وحول ذلك يقوم الحاكم لونغ رينغ:

" إن نصف قرن من الاستعمار الإيطالي قد علم الإرتريين أن يحبوا الإيطاليين بشكل نسبي وأن يحترمهم في بعض الأحيان. وللأسف لم نتمكن " أو بالأحرى لم نرغب " في تنفيذ الوعود وأشباه الوعود التي قطعناها لهم قبل سيطرتنا (على إرتريا)، وهذا أصبح مبررا لتذمر الأهالي. ومهما يكن فإن تحسين الظروف الاقتصادية مؤخرا لن يدفع مؤقتا أي إرتري إلى خلق المتاعب. وقد تم تشكيل مجلس استشاري من الأهالي يشرف عليه ضابط سياسي لمتابعة شؤون الأهالي ومهمته البحث في شكاوى المواطنين وتوضيح ما لم يستوعبه المواطنون من إجراءات الإدارة. وقد حقق هذا المجلس إنجازات طيبة، وهو فوق ذلك يتابع تحركات الأب مارقوس وأتباعه. ولكن - بشكل عام - سيضعون ثقتهم إلى جانب الطرف المنتصر ومن يملك الثورة. و الإرتريون يتميزون عن الشعوب الإفريقية الأخرى بأنهم أكثر طاعة وبعدم ميلهم إلى العنف، وعلينا أن نشكر المولى على أن مستوى تطورهم السياسي متدنٍ ".

وإذا كانت هناك نبوءة أو تقييم بشأن شعب ما، أثبتت مسيرة التاريخ فشلها، فهي هذه النبوءة بالذات. فالحاكم لونغ رينغ كغيره من الضباط الإنجليز في ذلك العصر كان يستخف كثيرًا بالمشاعر الوطنية للأفارقة، ويدافع بحماسة عن التوسع الإمبراطوري البريطاني. ولهذا كان الإرتريون في نظره ونظر أمثاله أناسًا لا تجمعهم هوية مشتركة، وأنهم مجرد أهالٍ " Natives " مشتتين لا يمكن أن يرقى تطورهم إلى أكثر من تجمع قبيلة أو إقليم، وهنا ينبغي معرفة أن الإنجليز يطلقون كلمة أهالٍ " Natives " التي يحرصون على فصل مضمونها عن أي مدلول كرامة أو حقوق إنسانية تفرضها التسمية على الشعوب البعيدة عن الحضارة الأوروبية، والتي يقدونها متخلفة، وأن قدرها أن تقاد لا أن تقود، وأنها شعوب غارقة في الخرافات وتبدد وقتها سدى، وأنها شعوب محرومة من قدرة التعلم والتطور.

هذه النظرة المتعالية تجاه الشعوب الإفريقية ومساعى البريطانيين للاستفادة من قدرات الإيطاليين ووجودهم، تفسر لماذا تعد الإنجليز بعد أن دخلوا إلى إرتريا منتصرين على الإيطاليين، أن يعتمدوا على الإيطاليين " الأجانب "، لا على الإرتريين " الأهالي " في الشؤون السياسية والاقتصادية كافة. وهم - في الأصل - لم يكونوا يحسون بأنهم يوجدون في أرض الإرتريين وبلادهم، وإنما في أرض ودولة إيطالية، وخير دليل ملموس يؤكد هذه الحقيقة يقدمه المستر لونغ رينغ نفسه في تقريره؛ حيث يقترح على بريطانيا كسب ستة واستمالتهم من الشخصيات أو القيادات الإقليمية " الإرترية ". ويلاحظ أن هؤلاء الأشخاص، ما عدا القس مارقوس، كلهم من الإيطاليين، ولم يكن تضمين اسم القس مارقوس يرجع إلى كونه إرتريًا، وإنما لأنهم أرادوا أن تكون تحركاته المكشوفة - الداعية لإثيوبيا أن تحتل إرتريا - تحت رقابتهم اللصيقة والحذرة.

من ذلك؛ ندرك أن مسألة تقرير مصير الإرتريين لم تكن أمرًا مهمًا يشغل بال الإنجليز. فالشعب الإرتري - حسب توقعهم - سيلهث خلف المنتصر، ومن يملك الثروة، وأنه سيقبل بكل رضا ما يقرره له مستعمروه.

ويشرح لونغ ريغ بإسهاب فى تقريره الموسع الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لإرتريا، ويركز - بشكل أساسى - على المدن الإرترية التى يقطنها إيطاليون، ويتحدث بتفصيل بشأن الأموال التى أنفقتها الحكومة فى هذه المدن والمداخل التى يتم جمعها من الورش والمؤسسات الموجودة بها. ولكن فيما يتعلق بإدارات الأقاليم، يشير لونغ ريغ فى تقريره إلى أنهم لم يكونوا يبذلون جهودًا كثيرة لتحسين العمل فى هذا المجال. وفيما يلى بعض الأمثلة من القضايا المطروحة فى تقريره:

- إن الكثير من النزاعات التى كانت تنشأ بسبب الأرض بين الإقطاعيين وسكان القرى والعشائر والأفخاذ والآخرين فى حماسين، لم يتم حسمها، وإنما تتم تسويتها عبر عقد مصالحة بين الأطراف المتنازعة (على الرغم من علم السلطات بأن هذا الصلح سينهار، وأن النزاع سيستمر لأعوام).

- وفى أكلى قوزاى يشير التقرير إلى أن: الجفاف الذى حدث فى عام ١٩٤١م قد تسبب فى حدوث مجاعة وحالات نزوح وأن ١٢٠٠ أسرة قد نزحت إلى تجراى بسبب ذلك. وكما هو معروف فإن أعدادا كبيرة من الشباب فى أكلى قوزاى كان قد تم تجنيدهم قسراً فى الجيش الإيطالى قبل هزيمته، وعندما انتهت الحرب عاد هؤلاء إلى قراهم. وقد ضاعفت عودتهم هذه من سوء أحوال المجاعة والجفاف التى كانت تعانيها المنطقة (وقد اكتفى لونغ ريغ بوصف هذا الواقع بأنه خطير، ولم يوضح ما الخطوات والبرامج التى تم وضعها لمعالجته؛ لأنه، ببساطة، لم تكن هناك أية خطوات ولا برامج. وفى المنخفضات الغربية يوضح لونغ ريغ فى تقريره أنه قد تم عقد اجتماع موسّع فى منطقة سبدرات؛ بهدف حل النزاعات القبلية القائمة بالمفاوضات، ولكن هذه النزاعات لم تحل؛ لأنه لم يتم تنفيذ ما كان مقرراً بشأن إقامة محاكم قبلية تنتظر فى

مثل هذه النزاعات. ويوضح لونغ ريغ أيضاً " أن الاقتتال والنهب المتبادل للمواشى خصوصاً بين قبائل البازا " الكوناما " والتجرينية كان مستمراً ". ويواصل يونغ ريغ تقريره متناولاً حقيقة مفادها أنه "على الرغم من وجود أراضٍ فلاحية صالحة محجوزة لتأجيرها أو بيعها (كونتشسيوني) للإيطاليين، فإن ملاك الأراضي الإيطاليين كانوا يطالبون بالأراضي التي يزرعها الأهالي. غير أن الأدهى من ذلك، أن بعض الإيطاليين طالبوا، على الرغم من اعتراض الأهالي، بزراعة الأراضي الخصبة في ضفاف الوديان، وهي مسألة ممنوعة وفق ما تقضى به الأعراف أو القوانين السائدة ". ولم تكتفِ الإدارة البريطانية بدعم مطالب الإيطاليين في زراعة أراضي ضفاف الوديان، وإنما أعلنت أنها ستبيع للإيطاليين أراضي الأهالي إن لم يقوموا بزراعتها خلال فترة محددة.

- وعن إقليم كرن (بما في ذلك إقليم الساحل) يتناول لونغ ريغ في تقريره مسألة الخلافات القائمة في هذه المنطقة بين الشماقلي والتجري حيث يقول: نظراً إلى أن طبقة الشماقلي كريمة، فإنها تسمح للأقنان من قبائل البلين والمنسع والماريا بامتلاك أراضٍ زراعية كبيرة وأعداد كبيرة من الثروة الحيوانية. أما قبائل بيت أسقدي (الحباب، عد تماريام، عد تكليس، عد معلم، عد شيخ) فإن إقطاعيها فقراء؛ لهذا فإنهم يعيشون على أكتاف التجري. ويخلص إلى القول بأن " هذا النظام يجعل فعلياً من كل قبيلة قبيلتين (الشماقلي والتجري) ".

ومن التحليل أو النهج الاجتماعي الذي كان يتبعه الحاكم العسكري البريطاني لونغ ريغ، يمكننا أن ندرك أن الحكومة البريطانية لم تكن تكثرث بأحوال غالبية الشعب الإيرتري، أو - كما سنرى لاحقاً - أنها كانت تعتمد تصوير الشعب الإيرتري بأنه غير قادر على الخروج من وحل الفقر والنزاعات القبلية. وبالمقابل

نجد - كما أوضحنا آنفاً - أن البريطانيين كانوا يهتمون بتطوير الخدمات في كل المدن الإترية، خصوصاً مدن صنعتي وعدى قيج ودقمحري وكرن؛ لأن هذه المدن تسكنها مجموعة كبيرة من الإيطاليين الذين لا يريدون الإقامة في أسمرأ. ولهذا السبب نفسه، كان اهتمام الإدارة البريطانية كبيراً بتوفير خدمات المياه والكهرباء لهذه المدن، وكذلك ما تحتاجه من نظم إدارية كفأة، وقد كتب لونغ ريغ بالتفصيل بشأن هذا الموضوع والموضوعات المتعلقة بالقطاع الصناعي والخدمات العامة وظروف عمل الإيطاليين والإتريين، إلخ. ولتجنب الخوض في التفاصيل يكفي أن نقول إن الأمر لم يكن يخرج عن البحث عن سبل تكفل تلبية احتياجات الحرب ومصالح السكان الإيطاليين في إتريا^(١٢).

حول المصير المستقبلي لإتريا:

كنا قد أوضحنا آنفاً أن الإدارة الاستعمارية البريطانية كانت تنظر إلى مسألة تقرير المصير السياسي لإتريا من زاوية مصالحها ومصالح شركائها الآخرين، وأنها لم تفكر على الإطلاق في الأمر من زاوية مصالح إتريا وشعبها. ومع أن الإدارة الاستعمارية البريطانية كانت تردد باستمرار أن المصير السياسي لإتريا سيقدر في مؤتمر السلام (باريس) وأن وجودها لذلك في إتريا ذو صفة مؤقتة، فإنها كانت في الخفاء تنسج خيوط مخطط لا يهدف إلى تأمين موقع بريطانيا في إتريا فحسب، وإنما إلى تأمين الموقع الذي تطمح إليه في كل منطقة شرق إفريقيا. ولم تكن أهمية إتريا في هذا المخطط العام تحل أي مكانة بالنسبة إلى بريطانيا، سوى أنها موقع يمكن أن تساوم به. وهذا نابع من أن بريطانيا لم تكن ترى إتريا كياناً مستقلاً يسكنه شعب له حقوق مشروعة.

وحسبما توضح الوثائق البريطانية، فإن مطالبة إثيوبيا بإتريا بدأت عام ١٩٤٢م. ففي يونيو من ذلك العام، أبلغت إثيوبيا وزير خارجية بريطانيا آنذاك المستر أنتوني إيدن بأن إتريا جزء من إثيوبيا؛ وذلك نظراً إلى الروابط التاريخية والعرقية واللغات المشتركة، وأنه يجب على بريطانيا النظر إلى هذا الطلب

الإثيوبى العادل بعين الاعتبار؛ لأن إرتريا كانت دومًا المدخل الذى يأتى منه الغزو إلى إثيوبيا، وأن انضمام إرتريا إلى إثيوبيا سيضع حدًا لذلك. وفى ذلك التاريخ نفسه، أبلغ الوزير أنتونى إيدن إثيوبيا عن طريق سفير بريطانيا فى إثيوبيا المستر آر.جى.هاو بأن موضوع إرتريا لن يُحسم إلا فى مؤتمر السلام (بباريس)، وأبلغ الوزير البريطانى سفيره فى أديس أبابا بأنه لا ينبغي الكشف فى ذلك العام (١٩٤٢م) عن المخططات البريطانية بشأن إرتريا. ويعترف السفير البريطانى هاو بنفسه بأنه لم تكن فى ذلك الوقت فى إثيوبيا رغبات ولا مشاعر تحررية وطنية عابرة للحدود مع إرتريا "Irredentism" ومع ذلك يذكر فى إحدى رسائله بأن مطالبة إثيوبيا بإرتريا لا بد أن تحظى لاحقًا بالاهتمام. ولهذا كان يصر على إبلاغه بما إذا كانت هناك فى إرتريا مشاعر إرترية إيجابية تجاه الانضمام إلى إثيوبيا^(١٥).

يذكر الكاتب والضابط البريطانى فى إرتريا خلال تلك الفترة جى.كى.ايبه تريفاسكس الذى كتب العديد من الأبحاث حول إرتريا، بأنه لم تكن فى إرتريا فى بداية الأربعينيات أية مشاعر موالية لإثيوبيا بالقدر الذى يمكن أن يؤبه له^(١٦). ولكن الإدارة البريطانية لم تكن مهتمة كثيرًا بالاطلاع على مثل هذه الدراسات. وذلك لأنها كانت تعلن دومًا بأنه قد تقرر مبكرًا أن يكون البت فى قضايا إرتريا والصومال الإيطالى بما يخدم ويضمن فقط المصالح البريطانية. فعلى سبيل المثال، نجد فى الرسالة التى كتبها السفير البريطانى هاو إلى وزير الخارجية أنتونى إيدن فى ٣١ من مارس ١٩٤٣م، أنه حرص فى بداية الرسالة على تأكيد المبدأ المذكور آنفًا، وأوضح أن تأمين مصالح بريطانيا يكون:

- أولاً: عندما تتمكن بريطانيا عن طريق مستشاريها من تأكيد

هيمنتها ونفوذها على إثيوبيا.

- ثانياً: عندما يتم تعديل الحدود مع إثيوبيا، على غرار مناطق بارو وغيرها.

- ثالثاً: عندما يلبي ملك ملوك إثيوبيا رغبات بريطانيا مقابل تلبية طلباته^(١٧).

فيما يتعلق بهذه النقطة الثالثة المتعلقة بمطالب ملك ملوك إثيوبيا، يثير السفير بنفسه التساؤلات التالية:-

هل يمكننا تبرير تسليم إرتريا لملك ملوك إثيوبيا، على الرغم من أن إرتريا تعد أكثر تطوراً من إثيوبيا في المجال السياسي، وعلى الرغم من أن إثيوبيا عاجزة عن إدارة حتى الأراضي الخاضعة لسيادتها؟ وإذا كان بإمكاننا تبرير هذا التسليم، أفلا ينبغي أن نطالب بضرورة وجود مستشارين أجانب للمشاركة في إدارة إرتريا؟ وإذا كانت مثل هذه المطالبة غير ممكنة، أفلا يكون من العملى الدعوة إلى أن تشرف على إدارتها كل من إثيوبيا والسودان بشكل مشترك " Condominium " ؟.

لم يقف السفير البريطانى هاو عند هذا الحد، بل اقترح أن تتم إدارة إرتريا من قبل مصر و السودان وإثيوبيا^(١٧). وما يهمنا هنا هو الإشارة إلى أن مصدر هذه المقترحات لم يكن إرتريا.

مهما يكن، فقد برز خلال هذه الفترة اقتراحان أو فكرتان لعبا دوراً حاسماً في تقرير مصير إرتريا. وكان الاقتراح الأول يعطى الاعتبار الأكبر لمطالب إثيوبيا، بينما يدعو الاقتراح الثانى إلى تقسيم إرتريا، وكلا الاقتراحين المذكورين لم يؤخذ رأى الشعب الإرتري بشأن أى منهما. وحتى تتضح لنا الصورة أكثر، دعونا نتابع الأحداث المتتالية التى توضح لنا تطور هذه الأفكار والمقترحات:

ففى ١٨ من أبريل ١٩٤٣م، بعثت إثيوبيا مرة أخرى بشكوى إلى بريطانيا تطالبها بتسليمها إرتريا، وكان ذلك - فى الوقت نفسه - الذى كان فيه الحكام الإداريون البريطانيون لإرتريا يؤكدون أنه لا يوجد فى إرتريا أى تحرك ذى شأن يدعو إلى الانضمام لإثيوبيا^(١٨).

- عقب ذلك اجتمعت فى ١٨ من مايو ١٩٤٣م اللجنة البريطانية - الإثيوبية المشتركة ، وكان يرأس الجانب البريطانى اللورد موينى نائب وزير الخارجية،

ويضم فى عضويته الحاكم العسكرى لإرتريا استيفن لونج ريغ والسفير البريطانى فى إثيوبيا المستر هاو والجنرال بلات الذى هزم الإيطاليين فى إرتريا. وبعد أن اتفقت اللجنة على أن يتم إجراء تعديلات وتغييرات فى الحدود بين إرتريا وإثيوبيا، قدمت المقترحات التالية:

- أن يكون للإدارة البريطانية خط مواصلات حر يبدأ من مصوع ويمر بهضبة أسمرأ وصولاً إلى السودان.

- تحصل إثيوبيا على إقليم دنكاليا وبقية الأجزاء الجنوبية من إرتريا التى يتحدث سكانها اللغة التجرينية، ويتم ضم هذه الأجزاء التى يعتنق سكانها المذهب الأرثوذكسى إلى إقليم تجراى الإثيوبى، وتدخل هذه المنطقة ضمن سيادة إثيوبيا على أن تشرف بريطانيا على إدارتها.

- تضم بقية أجزاء إرتريا إلى السودان. وبذلك يتم توحيد قبائل البنى عامر والهندووة والآخرين من قبائل البجة فى كلا البلدين.

مقابل كل هذه الامتيازات التى حصلت عليها إثيوبيا اقترحت اللجنة:

- أن تنسحب إثيوبيا من الأراضى التى ترعى فيها بشكل تقليدى القبائل الصومالية كافة (يقصد منطقة أوغادين) لصالح إقامة الصومال الموحد الذى سيتشكل من اتحاد الصومال الإيطالى والصومال البريطانى.

- أن يستلم السودان مناطق حلوم بارو وقمبيلا (١٠).

على الرغم من أنه كانت تجرى بين الحين والآخر بعض التعديلات الطفيفة على هذه المقترحات، فإن جوهرها - كما سنرى لاحقاً - لم يتغير على الإطلاق. فبريطانيا عدت حق إثيوبيا فى بعض أجزاء إرتريا، وبخاصة ما يتعلق بالمنفذ البحرى، أمراً مقبولاً ومفروغاً منه، ويرجع سبب هذه الحماسة البريطانية، كما أشرنا آنفاً، إلى أن بريطانيا لم تكن - فى الأساس - تحرص على حماية مصالح إرتريا وشعبها، وإنما كانت تضع الأولوية دوماً لمصالحها.

وبعد شهر من اجتماع اللجنة المشتركة المذكورة آنفاً، تم إرسال ضابط بريطاني بتاريخ ٢١ من يونيو ١٩٤٣م ليدرس كيفية تقسيم إرتريا. وقد قدم الضابط المذكور تقريره متضمناً رأيه في المسألة على النحو التالي:

" لقد طفت بالجو في مناطق عصب وكرن ونقفة. وقد تمكنت من تكوين صورة جيدة عن الأجزاء الوسطى والشمالية لإرتريا، وقمت بدراسة كيفية تقسيم هذه المناطق بين الحكومة السودانية وملك حكومتنا "بريطانيا" وإثيوبيا. باختصار، ليست هناك أراضٍ طالب بها السودان بنفسه، ولكن من الواضح أنه لو سئل بشأن ذلك، فإنه سيكون مستعداً لأخذ إقليمى "كرن ونقفة" و "أغوردات وبارنتو" وكذا مناطق البجة الإسلامية. وسنترك مناطق المسيحيين المتحدثين باللغة التجرينية لتلبية مطالب الأطراف الأخرى. وأما مدينة عصب فهي قطعة من النيران البركانية التى تقشعر لها الأبدان ولا تضم سوى أطلال مبانٍ والسفن التى جرفت بها الأمواج، وهى عموماً مجرد أطلال ينتشر فيها الفقر والأوساخ، لهذا فليأخذها ملك ملوك "إثيوبيا".. خلقنا فوق حفر الحمم البركانية وأكوام الملح وأراضٍ أخفض من مستوى سطح البحر حتى وصلنا إلى أراضى دنكاليا، وهى منطقة قليلة السكان، فقيرة الموارد، وعرة المسالك... " (٢١).

كل هذه الملاحظات والمقترحات لتقسيم دولة تم الوصول إليها من خلال رحلة جوية واحدة. وعلى الرغم من أنه لا تتوفر لدينا معلومات بشأن مدى الجدية التى تعاملت بها الأطراف المعنية مع هذه المقترحات، فإنها، أى الملاحظات، تعطى دليلاً كافياً عن النظرة المستهترة التى كانت سائدة تجاه إرتريا.

غير أن المخطط الإنجليزى لمصير إرتريا لم يتوقف عند هذا الحد. ففى مذكرة سرية بتاريخ ٢٦ من يونيو ١٩٤٣م، كتبها إتش.بى (لم يكتب اسمه بالكامل) يقول:

" إذا نظرنا إلى إرتريا من زاوية تركيبها العرقية والتاريخية، فإننا سنجد أن وحدة إرتريا مصطنعة ". ثم يوضح مفصلاً: " إن سكان المرتفعات الذين يشكلون ثلثى

الشعب الإرتري هم أقرب إلى شعوب الأمهرا من ناحية اللغة والتنظيم الاجتماعي". ويضيف بأن ٢٥٠ ألفاً منهم يعتنقون الديانة الأرثوذكسية ويخضعون للسلطة الروحية لبطريك إثيوبيا. ثم يوضح إتش.بي بأن قبائل البنى عامر الموجودة في منطقة بركة لها امتداداتها داخل الحدود السودانية. ويشير كاتب الوثيقة إلى أنه إذا كانت عودة إيطاليا إلى إرتريا غير مرغوب فيها لأسباب استراتيجية، فإن إمكانية استقلال إرتريا بعيدة للغاية؛ لأنها تقتصر إلى مقومات الدولة " The Making of State " وبهذا يخلص إلى:

بغض النظر عما ورد في المادة "١" من ميثاق الأطلسي^(٣٧) فإن من العدالة تعديل الحدود الإرترية السودانية وضم قبائل البنى عامر كافة إلى السودان. والسبب نفسه؛ يتطلب الأمر أن تقوم إحدى الدول المنتصرة أو منظمة الأمم المتحدة بالسيطرة بشكل مشترك على ميناء مصوع، ولن تكون هناك مشكلة كبيرة في الاستفادة من المنشآت والمرافق الدفاعية المتوفرة بالبلد.

وإذا تم التنسيق بين هذين الإجراءين، فإن التعقيدات التي تعيق تقرير مصير إرتريا لن تصبح مشكلة. وسيتوقف هذا على أحد المقترحين المقدمين لحل القضية، والاقتراحان هما:-

(١) إعطاء كل القطر أو معظم أجزائه لملك ملوك إثيوبيا، والحصول مقابل ذلك على شيء منه.

(٢) إقامة مستعمرة يهودية في إرتريا، والسماح بإقامة مستوطنات يهودية يمكن أن ترتبط أو لا ترتبط بالدولة اليهودية التي ستقوم في فلسطين.

كان إتش.بي يرى أن توطين اليهود في إرتريا غير عملي. لهذا قام بوضع مخطط " لمنح إرتريا لهيلي سلاسي، ومضى يقول: إنه إذا تم ضم أراضي البنى عامر إلى السودان " فإن انضمام المرتفعات إلى إثيوبيا لن يكون مرفوضاً، بل إنه

يخفف المشكلة "، ويواصل إتش.بى تقريره قائلاً: " مع أن قبول الإمبراطور منليك تاريخياً بترسيم حدوده مع إرتريا، على الرغم من أن انتصاره على الإيطاليين يجعل مطالب إثيوبيا بضم إرتريا إليها ضعيفاً من الناحية القانونية، فإنه غير عملي أن نحرم هيلي سلاسى من المنفذ البحرى فى إرتريا لنضمن انسحابه أو تركه لإقليم أوغادين لينجح بذلك مشروع دولة الصومال الكبرى ".

ويختتم إتش.بى تقريره مقترحاً ضم جزء من أراضى دنكاليا إلى مشروع إقامة دولة الصومال الكبرى وضم ما تبقى من دنكاليا إلى إثيوبيا.

لكن رفض إتش.بى توطين اليهود فى إرتريا، لم يكن نابعاً من خوفه من الآثار التى تترتب على ذلك وسط الإرتريين، وإنما بسبب حرصه على اليهود. فهو كان مقتنعاً بأن إرتريا ستضم لا محالة إلى إثيوبيا. وقد برر رفضه فى التقرير قائلاً: إنه يخشى " أن اليهود لن يكونوا قادرين على إقامة دولة خاصة بهم داخل الدولة ". ولكن هذه الفكرة كان لها مؤيدون^(١٢). وفى الرسالة التى كتبها فى تلك الفترة الحاكم العسكرى لإرتريا لونغ ريغ يقول: " إن توطين اليهود فى منطقة المرتفعات غير ممكن؛ لأن الأراضى الزراعية فى هذه المنطقة أصبحت لتوها فى يد الفلاحين المسيحيين، وأن المنخفضات الغربية والشرقية غير ملائمة لعيش الأوروبيين ". ولهذا اقترح لونغ ريغ أن يجربوا الاستيطان فى المناطق الواقعة إلى الشمال من كرن. وأوضح أن هذه الأماكن تعاني من شح المياه، وأنه يمكن التغلب على ذلك من خلال تخصيص موارد كبيرة لإقامة سدود ومدرجات زراعية لضمان توفير المياه وممارسة النشاط الزراعى. وخلص لونغ ريغ إلى أنه إذا تمت دراسة المقترح وتم اتخاذ قرار بشأن ذلك، فإن هذه الأماكن ستكون مفتوحة أمام أى يهودى. وأشار لونغ ريغ إلى أن إبعاد السكان لن يخلق مشاكل؛ لأنهم رعيون فى حالة تنقل دائم، وأنهم لذلك لا يمكن أن يكونوا مصدر عمالة رخيصة، وأن هذه مشكلة فى حد ذاتها^(١٣). وكتبت حتى الثامن والعشرين من أغسطس ١٩٤٣م العديد من الرسائل والتقارير بشأن هذا الموضوع. وقد كرر المستر لونغ ريغ فى رسالته فى التاريخ المذكور الاحتمالات الممكنة كافة لتوطين اليهود فى إرتريا بشكل

مفصل، واقترح فى حال عدم اختيار إرتريا لتوطين اليهود، أن يتم البحث عن مكان لهم فى منطقة قوجام بإثيوبيا، وعموما فإن ضجة هذا الموضوع خمدت تدريجياً بعد ذلك.

إن ما دفعنا للخوض فى تفاصيل هذا الموضوع هو الرغبة فى أن نوضح بجلاء، ونؤكد بأن الحكومة البريطانية لم يكن لديها متقال ذرة من الحرص على مصير الشعب الإرتري. فعلى الرغم من أن مخطط توطين اليهود فى إرتريا لم يتم تنفيذه، فإن فكرة تقسيم إرتريا كانت تمثل مُذ البداية حجر الزاوية فى سياساتها تجاه إرتريا.

الفصل الثانى

تدخل الولايات المتحدة الأمريكية

الأمريكيون فى قرع وأسمرا:

كنا قد أشرنا فى الصفحات السابقة إلى أن الحكومة البريطانية وحلفاءها كانوا قد قرروا نقل منشآتهم العسكرية من مصر إلى إرتريا؛ إثر تحقيق القائد الألمانى فيلد مارشال روميل انتصارات كبيرة على الحلفاء فى معارك شمال إفريقيا منتصف عام ١٩٤١م. وقد فضل الحلفاء إرتريا على كل من فلسطين والسودان وكينيا لبعدها عن مدى القصف الجوى الألمانى، ولعدم بعدها كثيرا عن قناة السويس، ولامتلاكها ميناءً عصريًا وشبكة طرق داخلية متطورة. فضلاً عن أن مناخها يُعد ملائماً للأوروبيين، وأن سكانها يمتلكون مهارات وخبرات مهنية متطورة وجاهزة^(١).

كانت الحرب العالمية التى بدأت فى عام ١٩٣٩م قد دخلت عامها الثالث. وكان تمكن القوات الألمانية من السيطرة على مصر وعبورها قناة السويس للسيطرة على تركيا والعراق وإيران لا يعنى بالنسبة إلى بريطانيا وحلفائها قطع الطريق الذى يربطهم بالصين والهند فحسب، وإنما كان يعنى أيضا أن الألمان سيستطيعون مهاجمة الاتحاد السوفييتى من الجنوب ويفرضون سيطرتهم عليه. وبما أن حدوث هذا السيناريو كان سيشكل وضعا خطيرا يمكن أن يؤدى إلى هزيمة قوات الحلفاء، فإن الحرب انتى كانت دائرة بين الطرفين فى شمال إفريقيا كانت تُعد حاسمة للغاية آنذاك^(٢)، واختيار الحلفاء لإرتريا قاعدة خلفية لهذه المعركة الحاسمة يؤكد أهميتها الاستراتيجية.

حتى ذلك الوقت لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية قد أصبحت طرفاً في تلك الحرب. وكانت بريطانيا الدولة الغربية الوحيدة التي تتصدى لزحف جيوش هتلر وترسانة أسلحته التي كانت تبتلع أوروبا بلداً إثر آخر. والاتحاد السوفييتي نفسه لم يدخل الحرب إلا في يونيو ١٩٤١م، أي بعد أن نقض هتلر اتفاقية عدم الاعتداء التي وقّعها مع الاتحاد السوفييتي في عام ١٩٣٩. وعلى الرغم من كل هذه التطورات، فإن الولايات المتحدة اكتفت بمراقبة الأحداث عن بعد؛ بسبب تبني الكونغرس سياسة عدم التدخل في تلك الحرب، على عكس رغبة الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت. لكن عندما أصبحت قوة ألمانيا تتزايد ومصير قوات الحلفاء يزداد خطورة، تخلت الولايات المتحدة عن سياسة الانعزال، وقررت أن تقدم لقوات الحلفاء - بشكل عام - ولبريطانيا - بشكل خاص - مساعدات مادية "معدات وغيرها".

وقد أعطى قرار الكونغرس المتعلق بذلك والذي عُرف باسم مرسوم "Lend-Lease Act"، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية صلاحيات واسعة. فبمقتضى هذا القرار؛ أصبح من صلاحية الرئيس أن يصدر الأوامر لتصنيع المعدات الحربية وتقديمها لأي دولة يرى الرئيس "أنها مهمة لحماية الولايات المتحدة الأمريكية". ثم مضى القرار أبعد من ذلك؛ ففوّض الرئيس عند الضرورة أن يقدم هذه المعدات بلا مقابل، وأن يقوم بإعفاء تلك الدولة من تسديد ديونها^(٦).

وبعد صدور هذا القرار في ٨ من مايو ١٩٤١م، حصلت بريطانيا من الولايات المتحدة الأمريكية على أسلحة ودبابات وطائرات وقنابل بقيمة سبعة بلايين دولار. وحصل الاتحاد السوفييتي بعد فترة من ذلك على نصيب كبير مماثل.

ولم تتوقف مساعدة أمريكا لبريطانيا عند هذا الحد. ففي الاجتماع السري الذي عُقد بوزارة الحرب الأمريكية في ١٩ من نوفمبر ١٩٤١م، قررت أمريكا أن تنشئ مطاراً في "قرغ" (إرتريا). وتم اختيار هذه المنطقة؛ لأن أعداداً كبيرة من الطائرات البريطانية كانت قد أصيبت بالعطب من قبل القوات الألمانية، وذلك على

الرغم من نجاح سلاح الجو البريطاني في وقف تقدم القائد الألماني روميل الذى كان قد سيطر على ليبيا، وتمكن من التوغل في أراضى مصر. لكل ذلك كان من الضروري إيجاد قاعدة خلفية منيعة تتم فيها صيانة هذه الطائرات وإصلاحها خلال أقصر وقت لتعود إلى القتال، وهو ما كان متوفرًا في موقع قرع.

إضافة إلى ذلك، قررت الولايات المتحدة إنشاء قاعدة خلفية للقوات البحرية في مصوع، وإقامة مختلف المنشآت العسكرية في قندع ودونقلو وأسمرا. وتأهبت أمريكا لإرسال الفنيين والخبراء الذين سيقومون بتجهيز هذه المنشآت.

ونظرًا إلى أن كل هذه الأنشطة كانت تتم بمقتضى الاتفاق الذى تم التوصل إليه بين بريطانيا التى كانت تحتل إرتريا، وأمريكا، فإن ذلك كان يعنى تلقائيًا أن إرتريا قد أصبحت وفق مرسوم الكونغرس دولة مهمة لحماية أمريكا. وأصبح مشروع إنشاء مطار عسكري في قرع موضوعًا بالغ السرية حمل اسمًا شفرًا عُرف بـ " المشروع ١٩ "، وكلفت بتنفيذه كبرى الشركات الأمريكية، وهى مؤسسة دوغلاس لصناعة الطائرات ومؤسسة جونسون دريك أند بايبر أنكوربوتد، واختير ١٢٠ مهندسًا أمريكيًا جمعوا على عجل في مدينة نيويورك، كما تم تجهيز ٢٠ طبيبًا و ٢٤ ممرضة وأطباء أسنان وقساوسة وطباخين وخبازى أفران وحلاقين وعدد من الخياطين لمرافقة فريق المهندسين^(١).

وبعد أيام قلائل من ذلك، هاجم سلاح الجو اليابانى قاعدة خلفية للقوات البحرية الأمريكية في مرفأ بيرل هاربر بجزيرة هاواي؛ الأمر الذى دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى إعلان الحرب رسميًا ضد اليابان فى الثامن من ديسمبر ١٩٤١، ثم بعد وقت قصير، وتحديدًا فى ١١ من ديسمبر ١٩٤١م، أعلنت الحرب ضد ألمانيا وإيطاليا، وشرعت أمريكا عقب ذلك التاريخ فى تعجيل تنفيذ مشاريعها فى إرتريا، وخلال عامين تحولت قرع إلى مركز ضخّم لصيانة الطائرات وتجميعها.

وبعد احتلال القوات الألمانية لميناء طبرق فى ليبيا فى ٢١ من يونيو ١٩٤٢م، وتوغلها داخل أراضى مصر، أصبح ميناء مصوع بالنسبة إلى قوات

الحلفاء الميناء الوحيد الأكثر أماناً في كل منطقة الشرق الأوسط. ويمكن أن ندرك مدى توسع نطاق المنشآت العسكرية الأمريكية في إرتريا خلال تلك الفترة من خلال رصد أعداد العاملين فيها:-

- ففي الأول من يوليو ١٩٤٢م، كان عدد الأمريكان فقط يبلغ ٥٨ ضابطاً، و ٩١١ موظفاً، بالإضافة إلى ٣٤ من الإيطاليين، و ٥٠١٠ من الإرتريين، و ١٠ آخرين من جنسيات أخرى يعملون إلى جانبهم.

وفي قرع وحدها، تم تشييد مبانٍ سكنية كان يقطنها ١٣٠٠ شخص، وتشيد أماكن ترفيهية وخزانات وقود تسع ربع مليون جالون وورش صيانة ضخمة للطائرات تسع العشرات منها.

- في الثامن من نوفمبر ١٩٤٢، هزمت قوات الحلفاء جيش القائد الألماني روميل وفرضت سيطرتها على كامل شمال إفريقيا. وفي الفترة نفسها، كان قد تمت في مصوع صيانة ست بوارج بريطانية كبيرة ونحو مائة باخرة صغيرة الحجم وبناء حوض رسو عائِم.

لكن بانتهاء الحرب في شمال إفريقيا، تضاءلت أهمية إرتريا بوصفها قاعدة خلفية وتم تفكيك المنشآت الأمريكية، وغادر الفنيون والموظفون الأمريكيون إلى بلادهم وإلى مناطق الحرب الأخرى. وسنرى لاحقاً كيف أن بعض المنشآت التي لم يأخذها الأمريكان مثل المستشفيات والمخازن قد جرى تدميرها (تفكيكها) على يد البريطانيين.

بيد أن خروج الأمريكان من إرتريا لم يكن يعنى أن الأهمية الاستراتيجية لإرتريا قد انتهت لدى زاوية الولايات المتحدة. فقد قررت وزارة الحرب الأمريكية في ٢٦ من يناير ١٩٤٣م إجراء دراسة لإقامة مركز للاتصالات اللاسلكية في أسمرا. وفي نهاية إبريل من ذلك العام، أتى سبعة خبراء أمريكيان وشرعوا في إجراء اختباراتهم وأبحاثهم في معسكر " راديو ماريناو " (لا زال يُعرف حالياً

بالاسم نفسه، وهو يقع قريباً من مقر السفارة الأمريكية - المترجم) الذى كانت قد أقامته القوات البحرية الإيطالية.

وفى مايو ١٩٤٣م، أجرى الخبراء الأمريكان أولى تجاربهم حيث اتصلوا بواشنطن. وقد سُرَّ الأمريكان كثيراً بسبب وضوح الصوت واتساع موجة انتشاره، وهذا يعود إلى موقع أسمرأ إلى الشمال من خط الاستواء وارتفاعها عن سطح البحر بمقدار ٧٦٠٠ قدم.

وفى ديسمبر ١٩٤٣م، وصل إلى قاعدة راديو ماريناىو أربعة ضباط أمريكيان وخمسون من الجنود الذين تم تدريبهم على نظم الاتصالات. وقد انتقل هؤلاء بعد فترة إلى معسكر "كانيو استيشن" الذى حولوه خلال وقت قصير إلى مركز عسكري ضخم^(١).

واعتباراً من هذه الفترة، يبدأ تاريخ تركُّز وجود الأمريكين فى قاعدة كاغينو. ويشكل هذا الحدث الذى كانت خاتمته عام ١٩٧٧م، حدثاً مهماً فى تاريخنا؛ لأنه لعب دوراً فى تشكيل تاريخ إرتريا ومستقبلها.

أوضاع الحكومة الإثيوبية:

بعد عودة الإمبراطور هيلى سلاسى إلى أنيس أبابا فى عام ١٩٤١م، بدعّم من القوات البريطانية لم يتمكن من استعادة سلطاته من فوره. فبريطانيا التى تُعَدُّ نفسها قوة منتصرة على الوجود الاستعماري الإيطالي فى إرتريا وإثيوبيا والصومال، أرادت - فى البداية - أن تفرض إشرافها على المنطقة. ولهذا لم تفكر - فى أول الأمر - أن تعيد للإمبراطور هيلى سلاسى صلاحياته. فعلى الرغم من تعاطف رئيس وزراء بريطانيا ونستون تشرشل ووزير خارجيته أنتونى إيدن مع الإمبراطور هيلى سلاسى، فإن قادة الحرب وضباط المستعمرات "Colonial Officers" أو حكامهم كان لديهم رأى آخر. ففى أوساطهم، كانت هناك رغبة عارمة فى أن يتم ضم مستعمرات بريطانيا فى إرتريا وإثيوبيا والسودان وكامل أراضي

الصومال، إلى مستعمراتها في شرق إفريقيا، أي كينيا وأوغندا وتجانيقا تنزانيا حالياً - المترجم). ولهذا السبب عارض، أو بالأحرى رفض هؤلاء بعد أسبوع من عودته إلى بلاده أن يمارس هيلي سلاسى سلطاته السابقة.

فعلى سبيل المثال، يذكر جون سبنسر المستشار الأمريكي للإمبراطور هيلي سلاسى أنه بعد أسبوع من عودته، قام الإمبراطور بتعيين سبعة وزراء، وأراد أن يبدأ ممارسة سلطاته، ولكن المسؤول السياسى البريطانى البريجادير لاشى أبلغه أنه لا يعترف به كصاحب سلطة ولا يقبله بهذه الصفة. ولم تجد الحجج القانونية التى قدمها هيلي سلاسى أى آذان صاغية، بل - على النقيض من ذلك - أصدر قادة الحرب البريطانيون المجتمعون فى لندن تعميماً إلى جماعة السير فيليب ميتشيل والبريجادير لاش. (وهم ضباط عسكريون بريطانيون فى إثيوبيا) يمنعون فيه الحكومة الإثيوبية من اتخاذ أى إجراء حول الشؤون الداخلية أو الخارجية لإثيوبيا، ما لم يكن ذلك بعد التشاور مع الحكومة البريطانية.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد. فقد أوضح التعميم أنه يمكن لبريطانيا أن تخضع لإشرافها أى جزء من إثيوبيا، وأنه ليس بوسع الإمبراطور هيلي سلاسى القيام بأى عمل عسكري ما لم تصرح بذلك الحكومة البريطانية. وأن صلاحيات جمع الضرائب والإنفاق الحكومى والإشراف على مرافق الاتصالات قد أصبحت من صلاحيات الحكومة البريطانية، وأنه مقابل ذلك سيحصل الإمبراطور على مساعدات مالية وعلى مستشارين إنجليز.

نلاحظ من ذلك أنه قد فرضت على الإمبراطور هيلي سلاسى قيود ورقابة شديدة وقد تمكن الإمبراطور، على الرغم من مراقبة اتصالاته كافة، من إبلاغ شكواه بشكل سرى إلى رئيس الوزراء البريطانى تشرشل. وقد بحث المجلس الوزارى الاستشارى البريطانى موضوع الشكوى، وكمحصلة لذلك تم فى ٣١ من يناير ١٩٤٢م التوقيع على اتفاق ومعاهدة عسكرية عرفا بالاتفاق الأنجلو - إثيوبى. ومع أن هذا الاتفاق يؤكد اعتراف بريطانيا باستقلال إثيوبيا، فإنه لم يغير الأوضاع التى دعت الإمبراطور هيلي سلاسى إلى رفع شكواه إلى رئيس الوزراء

البريطاني؛ فقد أجبر الإمبراطور عبر المستشارين البريطانيين على تعيين قائد للشرطة ومراقبين وقضاة، كما تقرر أن يتمتع السفير البريطاني في إثيوبيا بالأفضلية على بقية السفراء الأجانب.

وعلى هذا النحو، أصبحت أديس أبابا خاضعة للنفوذ والإشراف المباشر من قبل بريطانيا. وأصبح لبريطانيا الحق في أن تجلب وتنتشر في إثيوبيا أي عدد من القوات العسكرية التي ترى أنها تحتاجها. ولم تكتفِ بريطانيا بإدخال أوغادين تحت سيطرتها فحسب، وإنما أصبحت الأراضي الإثيوبية المحاذية للصومال تحت كامل سيطرتها.

إلى جانب ذلك، أصبح مسموحًا للقوات البريطانية بدخول إثيوبيا، والممرور عبرها وقتما تشاء. كما تقرر أن تكون الطائرات العسكرية والمدنية التي تخرج من إثيوبيا طائرات بريطانية فقط، وأن تصبح الممتلكات والمعدات التي خلفتها إيطاليا كافة في إثيوبيا تحت يد بريطانيا. وبالصورة نفسها تمت مصادرة مراكز الإذاعة ونظام الاتصالات السلكية وقطارات السكك الحديدية. وفوق ذلك تم إلغاء التعامل بعملة ماريا تيريزا وفرض التعامل بعملة الشلن التي كانت سائدة في شرق إفريقيا.

باختصار، منذ بداية عام ١٩٤٢م، جرى اعتبار إثيوبيا كإريتريا، بلداً تم انتزاعه من العدو. وبهذا أصبحت إثيوبيا معتمدة على بريطانيا^(٢).

لم يستطع الإمبراطور هيلي سلاسي إلغاء ذلك الاتفاق من طرف واحد؛ بسبب خشيته من أن يقوم البريطانيون باحتلال بعض مستعمراته^(٣). ومع هذا لم يكن راغباً ولا راضياً أن يستمر مقيداً على هذا الوضع. ولهذا لم يتوقف عن تقديم برامج عمل خاصة به بين الحين والآخر إلى الحكومة البريطانية. كما أنه لم يتردد في طرح مطالب يعتقد أن طرحها مسبقاً سيفيده في المستقبل. فعلى سبيل المثال، اقترح الإمبراطور هيلي سلاسي أن تقوم القوات الإثيوبية والبريطانية باحتلال جيبوتي خلال الفترة من إبريل إلى يونيو ١٩٤٢م. وقد رد القادة البريطانيون بأنهم يفضلون بقاء جيبوتي مع فرنسا.

فى تلك الفترة، كانت فرنسا نفسها خاضعة للاحتلال الألماني، وحكومة فيشى الفرنسية عميلة للألمان. ولهذا كانت وجهة نظر الإمبراطور أن احتلال جيبوتى يعنى أو يؤدي بشكل غير مباشر إلى إضعاف قوة حكومة فيشى وألمانيا على حد سواء؛ ولهذا كرر طلبه مرة أخرى بأن تقوم جيوشه باحتلال جيبوتى، وبأنه إذا اتضح أنها منيعة يمكن أن تقدم بريطانيا المساعدة لإثيوبيا.

كان فى جيبوتى - حسب معلومات الجنرال بلات - ستمائة جندي فرنسي، و ١٢٠٠ من الجنود الملقاسيين (مدغشقر حالياً - المترجم) والسنگاليين. وكان هؤلاء ينتشرون من ميناء جيبوتى وحتى ميناء زيلع. ونظراً إلى أن بريطانيا لم تقبل الاقتراح، فإن الموضوع قد فشل.

لم تكن هذه هى المرة الأولى التى يطالب فيها هيلى سلاسى بجيبوتى وزيلع. حيث دأب هيلى سلاسى على طرح هذا المطلب منذ أن كان ولى العهد فى عام ١٩٢٠م. وفرنسا التى كانت تحصل على دخل كبير لم يكن يتأتى لها من ميناء جيبوتى وحده، وإنما أيضاً من خط السكة الحديد الذى كان يصل بين جيبوتى وأديس أبابا، لم تكن ترغب فى أن يتم تشييد ميناء آخر فى زيلع ينافس ميناء جيبوتى؛ ولهذا كانت ترفض مطالب هيلى سلاسى بهذا الشأن.

وكما رأينا فى الفصل السابق، فإن مطالبة إثيوبيا بإرتريا قد ازدادت أكثر منذ عام ١٩٤٢م. على الرغم من أنها (إثيوبيا) كانت تعيش الأوضاع المعقدة التى اطلعنا عليها آنفاً. وكنا أيضاً عرفنا أن بريطانيا من جانبها كانت تفكر فى إعطاء أجزاء من إرتريا لإثيوبيا، ولكن بما أن الهدف الأكبر للبريطانيين آنذاك كان يتمثل فى إقامة دولة الصومال الكبرى التى تضم إقليم أوغادين، فإنهم قاموا بالتحفظ مؤقتاً على مشروعهم بشأن إرتريا وجعلوه سراً بينهم. وحسبما يصف مستشار الإمبراطور سبنسر، فإن البريطانيين تمكنوا من إدخال أوغادين تحت سيطرتهم التامة، وحالوا دون تسلل أى نفوذ أو تأثير لهيلى سلاسى فى الإقليم، زاجين بذلك إثيوبيا فى ورطة. واحتارت إثيوبيا أيهما تختار: إرتريا أم أوغادين (١٠).

لم يكن ذلك وحده ما بات يشغل بال هيلي سلاسى. فقد كان أيضاً قلقاً بشأن قضايا أخرى كثيرة؛ ولهذا أراد أن يحسم ثلاث قضايا على وجه السرعة:

الأولى: إلغاء الاتفاق الذى أدخل إثيوبيا تحت مظلة بريطانيا.

الثانية: إلغاء التعامل بعملة الشلن وإبدال عملة إثيوبية بها.

الثالثة: الحصول على مساعدات عسكرية تمكن إثيوبيا من التخلص من الهيمنة البريطانية.

ولتحقيق كل هذه الأهداف، تطلع هيلي سلاسى إلى الحصول على مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية التى كانت قد تخلت عن سياسة الانعزال وانضمت إلى قوات الحلفاء.

أساس العلاقات الأمريكية الإثيوبية:

فى ١١ من فبراير ١٩٤٣م، وصل إلى العاصمة الإثيوبية أديس أبابا وفد أمريكى رفيع المستوى بقيادة ضابط عسكرى أمريكى هو الجنرال ماكسويل. والتقى هذا الضابط بالإمبراطور هيلي سلاسى. وقبل ذلك اللقاء، كان من غير الممكن للإمبراطور أن يعقد مثل هذه اللقاءات المكشوفة؛ لأن بريطانيا كانت قد قطعت كل اتصالاته بالخارج. وقد حضر ذلك اللقاء القنصل الأمريكى فى أسمرا المستر أى.تالبوت سميث. ومع أن هيلي سلاسى قد تحدث مع ضيفه بأسلوب مهذب، فإن الإمبراطور أثار فى المذكرة التى رفعها إثر ذلك لوفد الحكومة الأمريكية، تظلماته من معاملة بريطانيا له، وقد تضمنت المذكرة إحدى عشرة نقطة تحمل، فى الأقل، اتهامات إثيوبيا لبريطانيا، والتى تضمنت أن بريطانيا حرمت إثيوبيا من فرص تطوير تجارتها وقطاعها الزراعى، وأنها تستولى على ممتلكات إيطاليا وإثيوبيا كيفما شاءت، وتمنعها من تنمية قدراتها العسكرية، وأنها عملت على عزلها عن العالم الخارجى، إلخ.

من جانبه، أوضح تالبوت سميث في تقريره الذي رفعه إلى وزارة الخارجية الأمريكية في ١٨ من فبراير ١٩٤٣م، أن معاملة إثيوبيا كدولة خاضعة لبريطانيا لم يكن نهجا سليما. ودافع بشدة عن حجته التي ترى بأنه ينبغي أن تكون إثيوبيا نموذجا للنيات الطيبة لقوات الحلفاء. واقترح تالبوت البحث عن سبل تحرر إثيوبيا من هيمنة بريطانيا وتحدو بها لكي تصبح دولة مستقلة تعتمد على ذاتها؛ حتى يحفز ذلك شعوب الدول الأوروبية لتثور ضد الألمان، خصوصا وأن معظمها كان واقعا تحت الهيمنة الألمانية. كما ناشد تالبوت حكومته أن تضم إثيوبيا إلى قائمة الدول المستفيدة من اتفاقية تقديم القروض، وأن تقدم لها المساعدات الإغاثية^(١١).

وفي صبيحة لقائه بماكسويل. بعث هيلي سلاسي بخطاب إلى الرئيس روزفلت طلب فيه أن تقدم له مساعدات بمقتضى مرسوم قرض الإيجار المذكور آنفا. كما عبر عن تلهفه لفتح سفارة أمريكية في أديس أبابا^(١٢).

وفي ٢٢ من يونيو ١٩٤٣م، بعث روزفلت برسالة إلى هيلي سلاسي أشاد فيها بمقاومة الشعب الإثيوبي للعدو الذي لا يعرف الرحمة، وأكد أنه ينبغي أن يجنى ثمار ذلك. وأوضح روزفلت موافقته على تقديم معونة ومعدات عسكرية ومعلومات وغير ذلك لحماية إثيوبيا، وذلك في إطار مرسوم قرض الإيجار. إضافة إلى ذلك، زف روزفلت لهيلي سلاسي بشرى أنه يعمل على تقديم كل ما يمكن أن يساعد على إعادة بناء إثيوبيا عبر قنوات أخرى " أي خارج مرسوم الإيجار " ^(١٣).

هذا " الكرم " الذي أظهرته أمريكا لإثيوبيا، كان كالثروة التي هبطت على إثيوبيا من السماء. وفي الحقيقة لم تكن أمريكا تهدف من وراء هذه المساعدات أن تظهر فقط إثيوبيا نموذجا لدولة متحررة ومستقلة. فحسبما يوضح سبنسر، فإن أمريكا كانت ترغب في نقل المضخات الزراعية وغيرها من المعدات التي تركها الإيطاليون إلى مناطق أخرى في إثيوبيا واستغلالها في تطوير الزراعة فيها، بحيث يكون ممكنا تلبية الاحتياجات الغذائية لجنود قوات الحلفاء في مواقع الحرب المختلفة في وسط أوروبا وشرقها. كما كانت أمريكا ترغب في أن تستفيد من مواقع إثيوبيا لجعلها معبرا للطائرات التي تتجه إلى الشرق الأوسط^(١٤).

ليس هذا كل شيء؛ فأمريكا كانت في تلك الفترة التي برزت فيها مؤشرات انهيار ألمانيا، قد صعدت كقوة غربية مهيمنة وبدأت تسعى لتثبيت موقعها في العالم، وكانت ترغب في أن تحل محل بريطانيا التي هيمنت على العالم لقرون عديدة. وكانت أمريكا تحرص على ترسيخ صورتها كقوة إنقاذ وتحرير تقدم العون للضعفاء، وليست محض قوة استعمارية جديدة.

لكل هذه الأسباب، تجد أن الأساليب التي كانت تتبعها أمريكا لتحقيق ذلك خفية. فأمريكا لم تخفَ عليها الأهمية الاستراتيجية لمنطقة البحر الأحمر والشرق الأوسط ليس باعتبارها ممراً مهماً فحسب، وإنما بوصفها مصدراً مهماً للنفط وغيره من المواد الخام الأخرى. وعليه فقد وضعت على قائمة أولوياتها العمل على القضاء على نفوذ بريطانيا في هذه المناطق واحتلال موقعها.

وفي التاسع من أغسطس ١٩٤٣م، وقّع كل من وزير التجارة والصناعة الإثيوبي آنذاك يلما دريسا ونظيره الأمريكي كوردل هول بشكل رسمي على اتفاقية قرض الإيجار. وبمقتضى ذلك الاتفاق والمرسوم عدت إثيوبيا دولة مهمة بالنسبة إلى حماية الولايات المتحدة الأمريكية. وبذا حصلت إثيوبيا على كل فرص تلقي المعونات والقروض التي يتيحها المرسوم. ومن جانبها وافقت إثيوبيا على أن تقدم كل المعدات والخدمات والتسهيلات أو المرافق والمعلومات التي يمكن أن تحمي الولايات المتحدة الأمريكية^(١٠).

ما يهم هنا هو عبارة "تسهيلات أو مرافق"؛ ففي حين ينص الاتفاق على أن تقدم الولايات المتحدة المعدات والخدمات والمعلومات الدفاعية فقط، فإن إثيوبيا وافقت بالمقابل على أن تقدم إضافة إلى ذلك "التسهيلات Facilities". وبما أن هذه الموافقة تسمح لأمريكا بالحصول على أي قاعدة عسكرية ترى أنها تحتاجها، فإن ذلك يعنى أن إثيوبيا قد أصبحت تحت النفوذ العسكرى الأمريكى وأنها ستدور فى فلكه.

لم يمض وقت طويل حتى بدأت تظهر نتائج هذا الاتفاق. ففي ٢٠ من سبتمبر ١٩٤٣م، طالب السفير الأمريكى فى أديس أبابا المستر جون كالدويل

حكومته فى واشنطن أن تقدم لإثيوبيا طائرات حربية، وأن يتم تسليح الجيش الإثيوبى بأحسن ما يكون؛ نظراً إلى أن الحكومة الإثيوبية أصبحت تعاني من نشاطات قوات ويانى تجراى التى تترست فى مواقع حصينة^(١٦).

ولم يكن طلب الطائرات يقتصر على الطائرات الحربية، وإنما كان أيضاً يضم طائرات مدنية لنقل الركاب. وطالب الأمريكيون باستخدام خطوط الطيران التى كانت حكرًا على البريطانيين. وتم لها ما أرادت بالفعل. وبالتدريج بدأت تصل من الولايات المتحدة الأمريكية الملابس العسكرية والأسلحة (الخفيفة والثقيلة) والسيارات العسكرية وغيرها من أدوات النقل والمواصلات.

وفى مايو ١٩٤٤م، وصل أديس أبابا قادمًا من الولايات المتحدة وفد المساعدات الاقتصادية، وذلك فى الوقت الذى كانت فيه بريطانيا تهيئ المسرح لوضع إثيوبيا تحت وصايتها. وكان الوفد الأمريكى يتكون من خبراء رفيعى المستوى أتوا لتقييم الثروات الزراعية والمعدنية لإثيوبيا ودراستها، وقد شجع هذا التدخل الأمريكى المتزايد فى إثيوبيا هيلى سلاسى؛ فقرر الانحياز إلى أمريكا وأعلن إلغاء الاتفاق الذى وقعه مع بريطانيا فى يناير ١٩٤٢م، وأنه قد أصبح غير مقيد به. إضافة إلى ذلك، طالبت إثيوبيا بإعادة ملكية خط السكة الحديد الذى يمتد من أديس أبابا وحتى جيبوتى، بإعادة كامل إقليم أوغادين إليها.

وفى البداية، لزمّت بريطانيا الصمت، ولكن هيلى سلاسى والمستتر جون سبنسر (المستشار الأمريكى للإمبراطور) وجماعة أخيلو هبتى ولد ونائب وزير الخارجية الإثيوبى آنذاك، كرروا هذه المطالب بالحاج.

وفى سبتمبر ١٩٤٤م، بعثت بريطانيا وفدًا من لندن يترأسه اللورد دلا وور إلى أديس أبابا وأبلغ اللورد دلا الإثيوبيين أن بريطانيا مستعدة لرفع بعض القيود التى كانت قد فرضتها على إثيوبيا. وبمقتضى ذلك أصبح السفير البريطانى فى أديس أبابا لا يتمتع بأفضلية على غيره من السفراء، كما تم إلغاء الفقرة التى تلزم إثيوبيا باستقبال قضاة بريطانيين فقط، إلخ. أما النقطة المتعلقة بمسألة أوغادين، فقد

تصلبت بريطانيا في موقفها، وطالبت بأن تبقى أوغادين والصومال الإيطالي تحت إدارتها.

وهذه النقطة كانت مثار جدل لفترة طويلة، فبمقتضى الاتفاق الأول كان يمكن لبريطانيا أن تسيطر على أى جزء من إثيوبيا، وبالفعل بدت بريطانيا وكأنها تريد أن تفتعل مبرراً لاحتلال كامل إثيوبيا. لكن الذى تلا ذلك هو عقد لقاءات واجتماعات بين الحين والآخر، كما تم تبادل الرسائل والمقترحات. ونظراً إلى أن نسخ هذه الرسائل كانت ترسل إلى الأمريكان والسوفييت باعتبارهما حلفاء بريطانيا، فإن هاتين القوتين كانتا تتابعان الأمر باهتمام. ولكن إثيوبيا مدفوعة بعلاقتها الجديدة مع أمريكا عملت على إحراج بريطانيا فتساءلت عن سبب عدم تخلى بريطانيا لها عن إقليم أوغادين.

حسبما يوضح سبنسر، فإن بريطانيا لم يكن يبدو عليها أنها تقدم إجابات واضحة. وفي إحدى مراحل المفاوضات أعلنت إثيوبيا أنها يمكن أن توافق على أن يبقى إقليم أوغادين تحت إدارة بريطانيا، إذا كانت أمريكا تريد أن تستخدمه فى حربها ضد اليابان، على أن يعاد إليها الإقليم بعد انتهاء الحرب مع اليابان. ولم يكن الوفد البريطانى مسروراً بهذا الاقتراح؛ لأنه يقدم مصالح أمريكا على مصلحة بريطانيا. ولهذا أعلن الوفد أنهم سيتخذون خطوة ما. ولكن - فى الأخير - توصل هيلى سلاسى فى نوفمبر ١٩٤٤ مع وفد بريطانى إلى اتفاق بشأن أوغادين، يقضى باعتبار أوغادين أراضى إثيوبية، ولكن بشرط أن تبقى هذه المنطقة تحت إدارة بريطانيا مادام الاتفاق الجديد " من ناحية الإطار الزمنى " ظل سارى المفعول^(١١). وبهذا الأسلوب استطاعت إثيوبيا بمساعدة أمريكا أن تحصل على إقليم أوغادين، أو بالأحرى أكدت أنها يمكن أن تحصل عليه فى المستقبل.

إضافة إلى ذلك، لم تكن بريطانيا تُعد إثيوبيا فى الاتفاق الجديد بلدا انتزعت من العدو، وإنما اعترفت بها حليفاً لها. وقد بدأت إثيوبيا استناداً إلى هذه العلاقة الجديدة فى تهيئة السبل التى تمكنها من الحصول على إرتريا من بريطانيا^(١٢).

الفصل الثالث

الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية في إرتريا (١٩٤١ - ١٩٤٥)

الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية في إرتريا:

المدن:

كغيرها من الدول الاستعمارية الأوروبية الأخرى، كان اهتمام إيطاليا بتطوير اقتصاد إرتريا يرتبط بالأساس بمصالحها. فهي عندما كانت تصدر أراضي الفلاحين الإرتريين وتوزعها على مواطنيها وتقيم مشاريع زراعية كبرى، فإن الهدف من وراء ذلك لم يكن خدمة الشعب الإرتري ولا تعريفه بأساليب الزراعة العصرية، وإنما كانت تسعى إلى تلبية متطلبات مواطنيها وتجارتها الخارجية.

والأنكى من ذلك أن إيطاليا بتشجيعها وتركها لمعظم الزعماء الإقطاعيين لكي يستمروا في ممارسة دورهم السابق نيابة عن الحكومة الإيطالية بخاصة في الأرياف، دفعتهم إلى مزاولة نمط حياتهم القديمة. لهذا يمكن القول إنه لم يتم حتى إدخال نظم الإدارة الحديثة التي تمس حياتهم بشكل مباشر، ناهيك عن أن يتم تعريفهم بأساليب الزراعة العصرية. كما كانت القوانين التي تحكم سكان الريف ونظم الإدارة التي تنظم حياتهم مختلفة تماما عن تلك التي تخص الإيطاليين.

الأمر الذي نتج عنه، أن أعلى مستوى سلطة إيطالي كان يمكن أن يرفع إليه المواطن الإرتري شكواه، كان المفوض الذي يحكم الإقليم. وحتى هذا كان هناك من يمثلونه من العمدة على مستوى القرية أو الضاحية، إلخ. ولهذا كان المواطنون معزولين عن الحكومة المركزية، والوظيفة الحكومية المتاحة بالنسبة إلى المواطن

الإترى لم تكن تتعدى وظيفة المراسلة أو المترجم. أما الوظائف التى يتمتع صاحبها بالجاء والسلطة فكانت مقصورة على الإيطاليين.

مع كل ذلك، كانت الإدارة الاستعمارية الإيطالية تحصل على العمالة الإترية وقتما تشاء، وبقدر ما تشاء. فعندما كان الإيطاليون يريدون عمالة إترية لمصانعهم فى المدن أو لمشاريعهم الزراعية أو لمشاريع تشييد الطرق أو حتى عندما يريدون تجنيد الإترين اختياريًا أو إجباريًا للزج بهم فى حروبهم فى إثيوبيا أو فى ليبيا، فإنهم لم يكونوا يجدون أى صعوبة فى ذلك. وتجلى ذلك بوضوح أكبر عندما كانت إيطاليا تستعد لغزو إثيوبيا. فقد ازدهر اقتصاد الحرب فى كل أنحاء إتريا. حيث تم تشييد العديد من المنشآت العسكرية والمساكن والورش والمصانع والمخازن على أوسع نطاق. وتضاعف عدد الإيطاليين عندما تدفقوا من إيطاليا إلى إتريا استعدادًا لتلك الحرب؛ فتدفق الفنيون العسكريون الذين سيقودون تلك الحرب حتى وصل عددهم عشرة أضعاف دفعة واحدة، فارتفع عددهم من ٥٠٠٠ إلى ٥٠,٠٠٠ شخص. وترابطت المدن الإترية بشبكة طرق حديثة. وتم توسيع ميناء مصوع وتجهيزه بأحواض رسو ضخمة وبالرافعات العملاقة وغير ذلك من المرافق التى جعلت ميناء مصوع لا نظير له فى كل أنحاء المنطقة. كما بدأت تظهر للوجود مصانع صغيرة وكبيرة تعمل على تلبية احتياجات الأوروبيين وتوفير السلع الاستهلاكية المختلفة. وتدفقت المنتجات الزراعية (الفواكه والخضروات) إلى الأسواق.

باختصار، حينما أتى الإنجليز إلى إتريا وجدوا اقتصادًا متطورًا لا تأثير مباشر له فى الإترين؛ لأنه يستهدف أصلاً تحقيق مصالح المستعمرين الإيطاليين^(١).

كل هذا الازدهار أوقفته الحرب فى عام ١٩٤١م. وفجأة أصبح عشرات الآلاف من الإيطاليين والأهالى بلا عمل، وتوقفت التجارة المزدهرة التى كانت مع إيطاليا، وتوقف معها تدفق السلع المكتملة التصنيع التى كانت تأتي من هناك.

وكانت الغاية من وراء ذلك فى الأصل، جعل الاقتصاد الإرترى معتمداً على الاقتصاد الإيطالى، لا على ذاته.

لم يحصل الإرتريون الذين كانوا قد اكتسبوا قدرًا من القدرات المهنية والفنية على ذلك إلا بفضل مثابرتهم الذاتية، ولم يكن هناك أى إرترى قد تمكن من تجاوز الفصل التعليمى الرابع، اللهم إلا من تمكن من مواصلة تعليمه مختبئاً داخل أديرة البعثات التبشيرية الدينية.

لهذه الأسباب، حمل الانهيار المفاجئ لاقتصاد الحرب معه مخاطر المجاعة وتفشى الأمراض. ومما زاد الطين بلة، أن الإنجليز - كما أشرنا آنفاً - كانوا مهتمين بمشاكل القلة من الإيطاليين على حساب مشاكل الغالبية من الإرتريين.

ففى تقرير لوزارة الإعلام البريطانية يحمل عنوان " من يستحق أن يُمنح الاستقلال أولاً " *The first to be Freed* " تم استعراض أحوال الإرتريين تحت ظل الإدارة البريطانية خلال الفترة من ١٩٤١ إلى ١٩٤٣م. ونذكر من هذا التقرير أن الأوضاع الأمنية - خصوصاً فى الأسابيع الأولى من عهد الإدارة البريطانية - كانت متدهورة للغاية. ويوضح التقرير أن مختلف الأسلحة كانت منتشرة فى أيدي السكان، وأنها كانت تُستخدم فى أعمال السطو والنهب والإرهاب وفى حسم قضايا النزاعات بسبب ملكية الأرض. كما يكشف التقرير أن المواطنين الإرتريين فى المرتفعات كانوا ينوون استخدام العنف لاستعادة الأراضى الزراعية التى انتزعت منهم، وأن الإدارة البريطانية قد أفشلت هذه المحاولات عبر استخدام القوة.

وكانت المشاكل الأمنية تتركز - بشكل أساسى - فى أسمرامصوع. ففى أسمرامكانت تحدث جرائم صغيرة ومصادمات مستمرة بين المواطنين الإرتريين والجنود السودانيين وزملائهم الأفارقة الآخرين. وذلك على الرغم من إعلان حالة حظر التجوال فى المدينة. وكان من الضرورى إخراج هؤلاء الجنود من المدينة لتهدة الأوضاع.

وحسبما يوضح التقرير المذكور، فإن أسوأ حادث في هذا المجال هو ما وقع في مصوع. ففي أغسطس ١٩٤١م، حدثت صدامات قوضوية بين المواطنين الإرتريين والجنود السودانيين استخدمت فيها السكاكين وحرااب البنادق وراح ضحية ذلك ١٥ شخصا من الجانبين. ولم يقف الأمر عند هذا الحد. حيث اندلع في السابع من أغسطس من العام نفسه، حريق في مخزن للأسلحة تابع للإيطاليين. وقد انفجرت في هذا الحريق ٨٠٠٠ قنبلة و ١٢٠٠ لغم. وتسبب ذلك في اندلاع حريق هائل جعل أربعة آلاف شخص من سكان مصوع بلا مأوى. ولم تعرف أسباب الحريق، كما لم يتم القبض على الجناة. ولكن نم يكن هناك شك من قبل الإدارة البريطانية بأن ذلك العمل كان تخريبا متعمدا.

كان هذا هو مسرح الأحداث في إرتريا. عندما تمكن القائد الألماني روميل من تحقيق الانتصار في ليبيا على القوات الانجليزية وحلفائها. ونظرا إلى عدم استطاعة المنشآت البريطانية في منطقة الشرق الأوسط العمل كسابق عهدها، فقد حدث نقص حاد في مختلف السلع الاستهلاكية وغير الاستهلاكية؛ الأمر الذي جعل الإنجليز يبدأون في استخدام المنشآت الصناعية والزراعية الموجودة في إرتريا.

ونظرا إلى بعد إرتريا عن ساحة الحرب، فقد عدها الإنجليز ملجأ آمنا لبعض منشآتها الاستراتيجية. فشرعوا منذ خريف ١٩٤١م، في نقل بعض منشآتهم العسكرية الكبرى إلى إرتريا. وكنا قد ذكرنا انما أن الإنجليز كانوا قد دعوا شركة أمريكية كبرى إلى إرتريا، وتم بناء مطار وورشة في قرع كان يتم فيهما تجميع الطائرات، وقام الأمريكيون ببناء جراج ضخم في أسمرا، ومخازن للإمدادات العسكرية في قندع، وقاعدة للقوات البحرية في مصوع. وعندما دخلت أمريكا نفسها الحرب بعد فترة وجيزة من ذلك، أحضرت إلى إرتريا أعدادا من جنودها، ووجدت بذلك موطن قدم في هذه المنطقة. ومن جانبهم شيد الإنجليز ورشة لصيانة طائراتهم، وقاموا كذلك ببناء مستشفيات.

وعلى هذا النحو، أخذ الاقتصاد الإرتري، الذي كان قد انهيار، في الانتعاش من جديد. وانتهز الإيطاليون الفرصة واستغنوا الحرية التي أتاحت لهم فشرعوا

ينتجون الصابون والبيرة والكبريت ومختلف المعدات والأدوات والزيوت والورق والأكسجين والمواد اللاصقة والسمن " مارجرين "، إلخ. وقد بلغ إنتاجهم حدًا تجاوز حاجة السوق المحلية، فشرعوا في عام ١٩٤٣م في التصدير إلى الخارج. ويذكر المؤرخ تريفاسكس أن أسمرًا كانت في عام ١٩٤٣م قد تأهلت لتنظيم معرض للمنتجات الصناعية. وقد زادت مبيعات التصدير من ٤٩٤ ألف جنيه إسترليني في عام ١٩٤٣م، إلى مليون و ٦٧٨ ألف جنيه إسترليني في عام ١٩٤٦م.

وكما أشرنا مرارًا، فإن هذا الازدهار الاقتصادي قد خلّقه ظروف الحرب، وكان هدفه تلبية احتياجات الحرب، ولم يكن الإرتريون المستفيدين من كل ذلك، وإنما الحكومة الإنجليزية وأصحاب المصانع الإيطاليون. ومع ذلك فإن هذا الوضع قد أسهم - في الأقل - في التخفيف مؤقتًا من مشكلة البطالة في أوساط الإرتريين، كما أن سكان المدن قد نعموا بهذا الانفراج إلى حد ما.

لكن ما كان يقلق بال الإرتريين لم يكن محصورًا في المشاكل الاقتصادية. فقد بدأوا يتطلعون إلى المزيد من المشاركة وتبوء المواقع التي كانت محتكرة من قبل الإيطاليين، سواء أكانت وظائف حكومية أم غير حكومية أم متعلقة بالقضاء أم بالأمن. فكل فرص العمل التي كانت متاحة أمامهم لم تكن تتجاوز الأعمال العضلية الرخيصة التي لا تحظى بالاحترام. ولم يكن هناك من يعدّهم ليكونوا سادة مستقبلهم أو من يعمل على إشراكهم في قضايا وطنهم. وإذا اضطّر الإرتريون إلى التخلي عن التطلع للمناصب الحكومية والتوجه نحو ممارسة التجارة، فإنهم كانوا يجدون أن هذا المجال محتكر من قبل العرب والهنود. وقد جعل هذا الوضع سكان أسمرًا ومصوع - على نحو خاص - يشعرون بالحقد والكراهية. وقد يؤدي ارتفاع الأسعار وتدنّي الرواتب التي لا تفي بمتطلبات الحياة البسيطة إلى تحول حياة الناس إلى ضنك ومعاناة غير محدودين وقد قامت أسر إرترية كثيرة ببيع ممتلكاتها ومجوهراتها التي كونتها بالكثير من الجهد خلال فترة الاستعمار الإيطالي.

صحيح أنه يقال إن الإنجليز قد اضطروا إلى إجراء بعض التغيير؛ بفضل جهود وشكاوى جمعية حب الوطن. ومن ذلك، مثلاً، أنهم أقاموا مجلسًا استشاريًا

من الإرترين ليساعدوهم فى الشؤون الإدارية. وتقديم المشورة أيضاً على مستوى قضايا الوطن وهى تضم تدلا بايرو ودقيات حسن على وأبرها تسما ودقيات بينى براخى. كما اختارت أشخاصاً آخرين للغرض نفسه على مستوى إدارات الأقاليم. إضافة إلى ذلك، أقيمت محاكم خاصة بالأهالى " Native's Court " تستمع لشكاوى المواطنين. ولكن نظراً إلى أنه تقرر أن تعمل هذه المحاكم فى الأرياف وإدارات الأقاليم، فإن سكان المدن قد بقوا كسابق عهدهم يراجعون قضاياهم فى المحاكم الإيطالية.

لكل ذلك يمكن القول إن حياة سكان المدن كانت خانقة من كل الجوانب، وتبعث على الاشمزاز والضيق. ويؤكد تريفاسكس نفسه أن الامتيازات التى كان يتمتع بها الإيطاليون وما كانوا يمارسونه من قمع وتمييز ضد الإرترين، قد دفع الإرترين إلى أن يكتفوا حقداً أعمى للإيطاليين على نحو لم يكن معهوداً لديهم من قبل. وقد امتد هذا الحقد ليشمل العرب الذين احتكروا التجارة، وصاروا يحققون المكاسب الطائلة على حساب فقر غالبية السكان.

وبين الحين والآخر، كانت تبرز على السطح بعض الأحداث التى تعكس مظاهر اليأس والحقد هذه. ففي يناير ١٩٤٣م - على سبيل المثال - نشبت فى مصوع اضطرابات لا يُعرف بالضبط سببها المباشر بين الإرترين والجنود السودانيين فى الجيش الإنجليزى، وهذا الحادث هو الثانى من نوعه مع الجنود السودانيين؛ حيث كان قد اندلع فى أسمر - كما أشرنا آنفاً - اضطراب مماثل فى عام ١٩٤١م. وحسبما ورد فى الوثائق البريطانية بهذا الخصوص، فإن شجاراً نشأ فى مصوع بين أبناء قبائل هوبة وحنس اليمنية، وقد تطور هذا الشجار ليتحول فى الأخير إلى شجار بين السكان الإرترين والجنود السودانيين فى الجيش البريطانى. وقد بدأ هذا الشجار فى الرابعة والنصف من عصر ٨ من يناير ١٩٤٣م واستمر حتى الليل، وقتل خلاله خمسة عشر شخصاً من الطرفين، وجرح عشرون آخرون. وكان من بين القتلى أحد عشر مدنياً إرترياً وثلاثة من الجنود السودانيين وشخص إيطالى. أما الجرحى فكانوا اثنى عشر من المدنيين الإرترين وخمسة من رجال

الشرطة الإرتريين وثلاثة من الجنود السودانيين، ولم تهدأ الأوضاع إلا في التاسعة مساءً؛ عندما أُجبر الجنود السودانيون على إنزال أسلحتهم.

ولم تقف الأمور عند هذا الحد، فبعد أيام قلائل، وتحديدًا في العشرين من يناير، اندلع شجار جديد بين جنود مركز الشرطة الإرترية في "توسلين" والموظفين السودانيين. وقُتل هنا أيضًا ستة أشخاص من بينهم شرطي إرتري برتبة شاويش. ويشير التقرير الذي كتبه بشأن ذلك بتاريخ ١٥ من فبراير إلى وجود مشاعر عداوة قوية ضد السودانيين في مصوع. ويُختتم التقرير بتوصية تدعو إلى إبدال جنود آخرين بجنود سودانيين لضمان تهدئة الأوضاع.

عدا هذا التقرير، لا نجد أي وثيقة أخرى تتناول هذا الحدث. وبعض كبار السن الذين عاصروا هذه الأحداث، يؤكدون أن أسباب هذا الشجار كانت من صغائر الأمور التي لا تستحق أن تُولى الاهتمام. ومهما يكن، فإن تطور هذه الصدامات إلى اقتتال دام هكذا، يوحي بأنه كان يُخفى وراءه مشاعر دفينّة. وسنلاحظ في الأجزاء التالية تكرار انفجار مشاعر الغضب لدى الإرتريين بين آن وآخر، وبروزها حتى كحالات صدامات فردية. ويكشف ذلك أن غياب العمل الوطني المؤطر أو ما يمكن أن يؤدي إليه، جعل كل أفعال وردود أفعال الإرتريين لا تخرج عن إطار العشوائية والفجائية.

وكان تعامل الإنجليز مع هذه الأمور، يتميز بالخبث والذكاء. فقد حرص الإنجليز على ترك معظم الأعمال التي يمكن أن تجمعهم بالمواطنين الإيطاليين والعرب. وكان الإنجليز يحاولون الظهور وكأنهم فوق الخلافات والصدامات التي كانت تحدث. لذا تمثل أسلوبهم في تكليف الإيطاليين والسودانيين بالمهام التي تتطلب الاحتكاك بالمواطنين، بما في ذلك الحساسية منها مثل مسؤولية الأمن والشرطة. وكان هذا الأسلوب يجعل هؤلاء ضحايا ثورات الغضب والغليان الإرتري ليأتى بعد ذلك المسؤول الإنجليزى ليلعب دور المصلح؛ محققًا بذلك مكاسبه السياسية في خطب ود المواطنين وكسبهم.

ومهما يكن، فإن للإدارة البريطانية إنجازاتها الكبيرة أيضاً. وأول هذه الأشياء وأهمها هو التعليم. فقد أدخل الإنجليز التعليم ما بعد المرحلة الابتدائية، وهو أمر لم يكن يخطر على البال في عهد الإيطاليين. بل الأكثر من ذلك، سمح الإنجليز بإصدار الصحف التي تعبر عن آراء المواطنين وغيرها. وقد أتاح ذلك مجالاً جديداً وواسعاً لاكتساب المعرفة والتعبير عن الرأي ونشر الحرية. وهذا التطور يعتبر توجهاً جديداً أحدث تحولاً نوعياً في الحياة السياسية والاجتماعية للشعب الإرتري.

أوضاع الريف الإرتري:

المنخفضات

لم تكن مظاهر المجاعة ومشاعر الغضب والقلق من المصير المستقبلي للبلاذ أمراً مقصوراً على سكان المدن. فالظروف الأسوأ كانت في الريف. والإيطاليون - كما ذكرنا - كانوا قد باركوا لمعظم الزعماء الإقطاعيين مواقعهم وصلاحياتهم التقليدية السابقة، ولم يبعدوا منهم سوى أولئك الذين رأوا أنهم لا يخدمون مصالحهم. وحينما جاء الإنجليز، لم يغيروا أى شىء في هذا الوضع. ولهذا لم يحدث أى تغيير ولا تحسين في حياة سكان الريف.

ويأتى على رأس هذه الأوضاع المتردية، استمرار تمرد طبقة التجارى على الشماقلي في مناطق الساحل والمنخفضات الغربية. وهذا التمرد كان قد بدأ في عهد الاستعمار الإيطالي الذي على الرغم من أنه كان قد عمل تدريجياً على تخفيض الضرائب غير المحدودة التي كان يدفعها التجارى للشماقلي، فإنه - من ناحية أخرى - عمل على استمرار هذا القيد. فعلى سبيل المثال، عندما تمردت قبيلة " المدا " في العشرينيات من القرن الماضي ورفضت دفع الضرائب المعهودة التي تدفعها لبيت أسقى، قام الحاكم الإيطالي لإرتريا في تلك الفترة المدعو قاسباريني

بإجراء بعض التعديلات في هذه الضرائب، وكان ذلك على النحو التالي: أن يقدم
أفنان تجرى " بيت المدا " لشماقلي " بيت أسقدي " ما يلي:

-بقرة واحدة حلوباً من بين كل ٢٤ بقرة يملكها التجري.

-رأس ماعز عند كل عيد أضحي.

-ناقة في كل رحلة.

وقد رفض تجرى بيت المدا هذه التعديلات وواصلوا تمردهم. ثم عمل
الإيطاليون - في البداية - على أن تدفع الضرائب الأخرى نقداً، لكن بعد أعوام
من النضال تم إلغاء هذه الضرائب نهائياً. ومع هذا لم يحدث تغيير ملحوظ في حياة
التجري؛ لأن دفع بعض الرسوم للشماقلي قد استمر، ومن ذلك مثلاً أنه استمرت
صلاحية الشماقلي في تحصيل رسوم عن كل رأس من البهائم يبيعه التجري، كما
استمر تقديم الرسوم للشماقلي في مختلف المناسبات مثل مراسيم دفن الموتى
والزواج والاحتفالات وموسم حصاد المحصول... إلخ^(١). وعندما احتل
البريطانيون إتريا ازدادت هذه الأوضاع سوءاً.

ولم يكن لدى معظم الإترين في مناطق المنخفضات؛ بحكم طبيعة حياتهم
الرعوية، ارتباط قوى بالاقتصاد الاستعماري، ومع هذا فإن اندلاع الحرب أثر
بشكل سلبي. وكان من الطبيعي أن يؤدي ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية فيهم
خلق الكثير من المشاكل المعيشية. ومهما يكن فإن السكان قد تنفسوا الصعداء بعد
هزيمة الإيطاليين الذين كانوا قد أجبروه على قبول نظام الإدارة الإقطاعي
المتخلف. وقد شجعت هذه الأوضاع سكان المنخفضات على مضاعفة حركتهم؛ من
أجل نيل حريتهم، وكان أعداؤهم الرئيسيون إقطاعي بيت أسقدي والمنسج والبنى
عامر.

وفي بداية الأربعينيات، شهدت المناطق الغربية من بركة عمليات نهب
واقتيال مسلح دامية بين قبائل البنى عامر والهندوة " الحدارب ". وقد أدى ذلك إلى
إهمال موضوع تمرد التجري بشكل مؤقت، حسبما يقال. فقد نشب الاقتتال بسبب

سرقة جمل يتبع البنى عامر . وكما يروى المؤرخ تريفاسكس، فإن الاقتتال الدامى بدأ عندما قامت مجموعة من البنى عامر يقودها على منطاز للثأر من الهندوة؛ فنهبوا منهم عددًا من الماشية، واندلع القتال بعدها واستمر لثلاثة أعوام كاملة.

وهناك أيضًا رواية أخرى يحكيها أهل المنطقة حول كيفية بدء القتال. وتجدر هنا ملاحظة أن ظاهرة النهب المتبادل بين البنى عامر والهندوة لم تكن أمرًا جديدًا، ولكن قبل اندلاع الاقتتال، كانت قد حدثت حالات اقتتال فردية؛ مما جعل الأجواء متوترة وحساسة. وتقول الرواية الثانية إنه مع دخول الإنجليز إلى إرتريا فى عام ١٩٤١م، توفى زعيم البنى عامر السيد مصطفى بن حسن وقامت مجموعة من شبان الهندوة باعتراض مجموعة من نساء البنى عامر كن عائدات من مراسيم دفن زعيم القبيلة ومضايقتهن؛ الأمر الذى دفع على منطاز ومجموعته إلى الثأر من ذلك بنهب مواشى الهندوة الذين ردوا على ذلك بقتل شخص من البنى عامر؛ مما الذى أدى إلى اندلاع الاقتتال الشهير^(٥).

ومهما يكن فإن أرواحا كثيرة قد أزهقت وتم تدمير الكثير من الممتلكات؛ بسبب عدم تمكن الإنجليز من وقف هذا الاقتتال. وكانت جماعة على منطاز قد تمكنت أخيرا من زيادة أتباعها وحصلت كذلك على الأسلحة؛ مما أدى إلى إلحاق الأذى بالهندوة. وكانت دائرة الاقتتال قد اتسعت حتى شملت قبائل الكوناما والنارا. وعلى الرغم من الطبيعة القبلية لمنشأ الاقتتال، فإنه يبدو أنه لم يكن بعيدًا عن الصراع الطبقي بين الشماقلي والتجري. فبعد فترة رفع حزب الرابطة الإسلامية مذكرة إلى لجنة تقصى الحقائق المكونة من ممثلى الدول العظمى الأربع، اتهم فيها على منطاز ورفاقه إدريس على بخيب وعلى بخيت عمر بأنهم مجموعة من قطاع الطرق " الشفنا " التى تعمل لحساب الإقطاعيين النابتات أو " الناتب "، و قد حملت هذه المذكرة المجموعة المذكورة ومن يقف وراءها مسئولية الدم المهدور من أبناء قبائل الهندوة والتجري. وناشدتها العمل على معاقبة المجموعة ودفع الفدية للضحايا وإعادة المواشى المنهوبة^(٦). ودعت المذكرة إلى أن لا يقوم التجري فى مناطق هؤلاء المتهمين بدفع أية ضرائب.

وإذا أخذنا اتهامات الرابطة على محمل الجد، فإن ذلك يوضح مدى حدة الصراع الذى بلغه تناقض التجري والشماعلى. وقد يكون من الصعب الاستنتاج بأن سبب الاقتال هو فقط استغلال النابات لشعوبهم والقبائل المجاورة لهم واضطهادهم. وذلك نظراً إلى العداوات القبلية السائدة وأعمال النهب المتبادل بين القبائل، وعموماً عندما توقف القتال فى نهاية عام ١٩٤٥م، بعد أن تدخل الإنجليز ووضعوا قوة عسكرية كبيرة فى منطقة فورتو، تم الاتفاق على أن تدفع قبائل البنى عامر لقبائل الهدندوة مبلغاً كبيراً من المال وأن تقدم لهم ٧٠٠ بندقية، على أن تقوم الحكومة الإنجليزية مقابل ذلك بالعفو عن ٢٥٠ من شباب البنى عامر الذين التجأوا إلى الخلاء. وقد عم السلام بانضمام النارا والكوناما إلى هذا الاتفاق، ولكن اندلع من جديد صراع التجري والشماعلى الذى كان قد تم تجميد ملفه، وامتد نطاق هذا الصراع هذه المرة ليشمل منطقة بركة.

ويلاحظ أن الصراع الأساسى للتجري ضد الشماعلى كان يخاض فى منطقة الساحل. فالشماعلى كانوا يتمتعون هناك بسلطات وصلاحيات كبيرة؛ بعد أن سمح لهم الإيطاليون بمواصلة تحصيل الرسوم من المواطنين لمصلحتهم، وبأن ينوبوا عنهم فى جمع الضرائب الحكومية، وأن يقوموا بتعيين القضاة والعمد. إلى جانب ذلك، كان الشخص من فئة التجري لا يستطيع أن يقوم بالكثير من الأشياء أمام سيده من الشماعلى. ومن ذلك أنه لم يكن بوسع التجري أن يتحدث أو يتحاور على قدم المساواة مع سيده الشماعلى. ولعل ما هو أسوأ من كل ذلك بالنسبة إلى التجري، المهام العضلية التى كان عليه أن يقوم بها فى منزل سيده بشكل يعد من المسلمات المقبولة، ومن ذلك أن يقوم التجري بحلب اللبن وجلب الحطب والماء وتقديم جماله عندما يحتاج الشماعلى إلى وسيلة نقل، إلخ. نظراً إلى ذلك لم يكن هناك وقت كاف يملكه الشخص من التجري. وهذا يعنى أنه كان عملياً يفتقر إلى الحرية الشخصية^(٢).

وفى عام ١٩٤١م، اندلع الصراع الطبقي بزخم أكبر. وقد انتشر جو التمرد عندما رفض تجري عد تكليس دفع الضرائب والرسوم، بل طالبوا بحصولهم على

كامل حريتهم. وعلى الرغم من تظاهر الإنجليز بالتعاطف مع مطالب التجري، فإنهم تحفظوا على القيام بأية تغييرات؛ بحجة أن وجودهم في إرتريا ذو طبيعة مؤقتة، وأنهم لذلك لا يستطيعون إجراء تغييرات جذرية؛ وبذلك سمحوا بأن يستمر الشماقلي في الاحتفاظ بسلطاتهم السياسية. وعليه أصبح الشماقلي هذه المرة أيضاً هم المشرفين على القضاء وجمع الضرائب وإدارة شؤون الناس باسم الإنجليز. يَبْدُ أن الإنجليز أصدروا أوامره بأن لا يجبر التجري على دفع أية ضرائب أو رسوم لمصلحة الشماقلي، ما لم يكن ذلك برغبتهم^(١).

ولم يكن سليماً ولا منطقياً أن تقول الإدارة البريطانية للتجري: "إنكم أحرار في أن تدفعوا للشماقلي أو ترفضوا الدفع". وأن تقوم هذه الإدارة - في الوقت نفسه - بمنح الشماقلي السلطة السياسية والقانونية وتكلفتهم بجمع الضرائب الحكومية وتتجنب المساس بشكل مطلق بنفوذهم وتأثيرهم التقليديين. إن هذا النوع من العلاقة بين الشماقلي والتجري، كان قد مضى عليه أكثر من ثلاثمائة عام وتوارثته الأجيال حتى أصبح من كثرة تكراره جزءاً من مكونات ثقافة تلك المجتمعات وعقيدتها. ولهذا لم يكن من الممكن القضاء عليه عبر إصدار أوامر هزلية كهذه.

وفي عام ١٩٤٣م، وقعت حادثة صعدت حالة التوتر تلك إلى اضطرابات عنف. ففي ذلك العام، قام شخص يدعى حمد شنطوب من قبيلة "رقبات" بحرث أرضه التي ورثها عن والده، في مكان يسمى "طليم دنقل"، فجاء سيده وكان من بلدة "عد نور الدين" وينتمي إلى قبيلة بيت أسقدي، وأمره بأن يسلم أرضه؛ لأنه لم يدفع رسوم حرث الأرض. وأبلغ شنطوب سيده أنه لن يترك حرث الأرض وأنه لا يعترف به كسيد. عندها هدده السيد قائلاً: "إن كنت رجلاً فاحرث هذه الأرض غداً".

وحسبما ترويهِ الروايات الشفهية لسكان المنطقة، فإن السيد أتى في اليوم التالي وبصحبه عدد من الشماقلي الذين كانوا يحملون السيوف والخناجر. وكان شنطوب وجيرانه من الفلاحين التجري الذين تجمعوا من قبائل "رقبات" و"المدا"

" ودبعت " " وإقليميا " يحرقون الأرض بشيرانهم. وقد حاول السيد وجماعته أن يفرقوا ويبعدوا الثيران عن الحقل. وفي أثناء ذلك جاء شنتوب الذي كان مريضاً ليراقب سير عمل النفير الجماعي لحرث حقله فوجد الناس في هرج ومرج، عندها أخذ حجراً ورماه على السيد فأصابه وكسر رجله. وتم انتزاع السيوف والخناجر من بقية الشماقلي. وقد قامت جماعة شنتوب بحمل المصاب وتسليمه للإدارة، ولكن المصاب لم ينتظر ففارق الحياة بعد وقت قصير؛ فاعتقل حمد شنتوب.

قررت الإدارة البريطانية أن يدفع شنتوب الفدية. وقد رفض شنتوب في البداية دفع الدية، ولكن بعد توصل أهله له قبل أن يدفعها. وتم أخذ حمد شنتوب إلى سجن عدى خوالا، بعد أن حكم عليه بالسجن ثلاث سنوات مع دفع الدية.

والمشكلة الأساسية هنا لا تكمن في دفع أو عدم دفع الدية، أو في سجن حمد شنتوب أو عدمه، وإنما في مقدار الدية. فحسب تقاليد بيت أسقدي لم تكن قيمة حياة التجري تساوي حياة الشماقلي. ولهذا فإن دية الشماقلي تكون ضعيفة دية التجري. ومن هنا طلبوا أن تكون الدية مائة جمل أو ما يعادلها من مال. وقد حظي هذا الطلب الذي تقدم به كنتيباي الحباب " بيت أسقدي " بتأييد الزعماء الإقطاعيين للقبائل الأخرى مثل دقلق البني عامر وشوم (الزعيم) ماريام طلام وشوم ماريام قيق وحتى " النائب " بإقليم سمهر.

استغرقت القضية وقتاً طويلاً، وتدخل الزعيم الشيخ إبراهيم سلطان نفسه، وهو من قبيلة رقبات، طرفاً في النزاع وأعلن وقوفه إلى جانب شنتوب في عدم دفع الدية إذا لم تكن دية التجري والشماقلي متساوية. وقام الشيخ إبراهيم سلطان بحملة واسعة في هذا الاتجاه. ورأى الإنجليز من جانبهم أن ضغوطهم على حمد شنتوب لم تفلح؛ فقرروا إطالة مدة سجنه. وبالمقابل وقف كل من يعد نفسه من التجري إلى جانب حمد شنتوب، واتفقوا على عدم دفع رسوم الحرث أو الرعي.

وبهذه الطريقة، اتسع نطاق الصراع ضد الإقطاعيين الذي كان موجهاً في البداية ضد إقطاعي بيت أسقدي فقط، فشمّل مناطق نفوذ الزعماء القبليين في المناطق الأخرى حتى تحول إلى نضال صلب ضد كل إقطاعي الشماقلي^(١).

مناطق المرتفعات:

كان كل سكان المرتفعات تقريباً من الفلاحين. لهذا كان الفلاح فى المرتفعات يستमित فى الدفاع عن أرضه مهما كان حجمها؛ لأنها تشكل مصدر رزقه وضمان بقائه.

ولم يتمكن الاستعمار الإيطالى من الاستيلاء على الأراضى الواسعة والخصبة التى كان ينتزعها بالقوة من فلاحى المرتفعات، إلا بعد استخدام العنف المفرط وقتل الفلاحين وندفهم إلى جزيرة نخرة. وقد أهلك الإيطاليون عبر هذه الأساليب أعداداً كبيرة للغاية من المواطنين. وكان قد مضى زمن طويل على معاناة الناس فى المرتفعات؛ بسبب ضيق مساحات الرقعة الزراعية. وكان الناس يتنازعون ويتقاتلون؛ سعياً إلى زيادة مساحة حقولهم.

وقد قام الإيطاليون فى بعض مناطق المرتفعات بإعادة توزيع الأراضى واقتطاع أراضٍ ممن كانوا يمتلكون مساحات مقطعة، والتى كانوا يقطعون ويوزعون بعضاً منها على الإقطاعيين والأديرة الدينية. وعليه لم يكن المواطنون يستفيدون شيئاً من عملية إعادة التوزيع هذه.

ومع تزايد تعداد السكان؛ أصبحت عملية إعادة التقسيم الدورى لأراضى الفلاحين تتسبب فى تضائل مساحة الحقول إلى الحد الذى باتت فيه غير كافية لإطعام أسر الفلاحين. وحتى المناطق التى لم يتم فيها إعادة تقسيم الأراضى (على سبيل المثال معظم أراضى إقليم سراى) كانت الأراضى تضيق على أصحابها، وتتعرض الحقول للتعرية، وتفقد خصوبتها، ولم يحدث أن تم استصلاحها أو تمت زيادة خصوبتها.

ولم يخف الضغط على الأراضى الفلاحية نسبياً إلا بعد أن قامت الإدارة الإيطالية بجلب أعداد كبيرة من المواطنين من الأرياف؛ للاستفادة منهم فى تأمين العمالة والتجنيد العسكرى، ولكن - من ناحية أخرى - كان مألوفاً أن يمنح زعماء

القرى من يأتى من أماكن أخرى ليستوطن فى قراهم أرضًا يفلحها، وكانوا يطلقون على هذه الفئة " مئكلای عالیت " ولكن توالد هؤلاء وتكاثرهم أدیا إلى زیادة مشكلة ضیق الأراضی الزراعیة.

إلى جانب ذلك، كانت مناطق المرتفعات مناطق عیش مشترك للمسلمین والمسیحیین والساهو والتجری، إلخ. ومع أنه كانت تحدث بینهم نزاعات بین الحین والآخر. فإنهم كانوا - فى معظم الأحيان - یعیشون فى سلام ووئام؛ بفضل الاحترام المتبادل للعقائد والتقالید والقوانین الخاصة بكل جانب.

هذه الأجواء تغيرت تمامًا بعد هزيمة إیطالیا. فأصبح الآلاف من سكان المرتفعات عاطلین عن العمل، وعاد الكثیرون ومعظمهم من ملاك الأراضی المسيحیین إلى قراهم وحقولهم.

وفجأة ضاقت أراضی المرتفعات على أهلها، وتكدس مئات الألوف من سكانها حول مساحة لا تزيد عن ١٧٥ ألف هكتار، وتوقفت رواتب الحكومة الإیطالیه، وتوقف معها تدفق الأموال من المدن إلى الريف، فأصبح الخيار الوحید المتاح هو الأراضی الفلاحیه مع وضع الاعتبار لارتفاع أسعار جمیع السلع فى الأسواق.

فى المنخفضات انتصر النضال الصلب للتجری ضد الشماقلی، ولكن الحال لم تكن كذلك فى المرتفعات، فالناس هنا لم تستطع أن تكون كسابق عهدھا شریكة فى السراء والضراء. فعندما أطل شبح المجاعة؛ شرع ملاك الأراضی ینقضون عهدهم ویتعطلون بمختلف الحجج لانتزاع الأراضی من فئة " مأكلاى عالیت "، ولكن معظم أبناء هذه الفئة كانوا قد اكتسبوا حقوقًا تعترف بها القوانین والأعراف التقلیدیه السائدة. وبدأت الكراهیه تصوب ضد الجبریه الذین كان لهم إسهام كبیر فى الحیاة الإقتصادیه للبلاد؛ بفضل مهارتهم فى التجارة والمهن الحرفیه؛ فأصبحت مهارتهم الحرفیه وأموالهم محل حقد هؤلاء وحسدهم كما بدأت تحدث مواجهات بین المسيحیین والساهو بسبب المراعى وحدود القرى.

عند مقارنة هذه المواجهات والصدمات الداخلية بالكراهية التي تفجرت ضد العدو الأجنبي، نجد أنها لم تكن تشكل خطراً جدياً. حيث إنه على الرغم من اتساع الاضطرابات والمشاكل التي خلقها ضيق الأراضي الزراعية، فإننا نجد أن عدداً قليلاً جداً من الفلاحين الإيطاليين كانوا يمتلكون ٢٨ ألف هكتار من أخصب الأراضي ويمارسون نشاطهم كسابق عهدهم. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، فقد قامت الإدارة البريطانية بانتزاع أربعة آلاف هكتار إضافية من الفلاحين بحجة توفير الفواكه والخضروات للأوروبيين في إرتريا، أي للبريطانيين والإيطاليين والأمريكيين^(١٠).

وحول ذلك يقول المؤرخ تريفاسكس: "إن البريطانيين لم يعتمدوا انتزاع الأراضي من الفلاحين، وإنما يرجع السبب إلى جهلهم بقوانين ملكية الأراضي وإلى غياب من يقدم لهم المشورة بشأن ذلك". ولكن هذا الحديث بعيد عن الحقيقة. فعندما كان الإنجليز يقومون بانتزاع أراضٍ خصبة تعد مصدر الماء والغذاء لسكان قرية ما، ويخرج الفلاحون ونساؤهم وأطفالهم وهم يصرخون ويكفون، فإن الإنجليز كانوا يعطون أذاناً صماء لعويل النساء وصراخ الأطفال. ولهذا السبب كان من الطبيعي أن يفقد الناس الأمل في الإنجليز ولا يتقون بهم وأن يكونوا قذراً هائلاً من الحقد والكراهية للإيطاليين سواء كانوا إداريين أو أصحاب مزارع.

هذه المشاعر العدائية لم تجد القائد الذي يوجهها الوجهة السليمة، ويوضح للناس أسباب معاناتهم، ويأخذ بهم نحو النهج النضالي السليم لتغيير ذلك الواقع. ولم يستطع المتقف في المدن ملء هذا الفراغ؛ لأنه - في حد ذاته - كان غارقاً في المشاكل الاقتصادية ويعانى من البطالة.

وهنا أيضاً نلاحظ الاختلاف بين سكان المرتفعات والمنخفضات. وكما سنرى لاحقاً، فإن نضال التجري بعد فترة وجيزة من انفجار الصراع واتساع نطاقه، كان قد أوجد نفراً من مثقفي قبائل التجري يتزعمهم الشيخ إبراهيم سلطان وغيره من الشخصيات النافذة الذين قاموا بتوجيه نضال التجري ضد الشماقلي. هذا الواقع لم يتبدل في المرتفعات؛ حيث لم يبرز أى قائد يتصدى لمهمة توحيد هذه

المشاعر والنضالات المتفرقة. فالسكان هنا تدار شؤونهم، كما فى الماضى، عبر العمد وصغار الأعيان، وليست لهم علاقة مباشرة مع الحكومة المركزية. وعلى الرغم من أن غالبية سكان المرتفعات هم من المسيحيين ومن قومية التجرينية، فإنهم كانوا مجزئين على أساس الانتماء الإقليمى والقرية، وكل جماعة لها قوانينها وأعرافها التقليدية التى تحكمها.

وعندما قام الإيطاليون بإلغاء الحدود الإدارية للإقطاعيين وإخضاعهم تحت إدارة واحدة، لم يكن هناك من عبر عن كرهه أو معارضته للإيطاليين أو الإنجليز خارج نطاق محيطه الضيق. ففى ذلك الوقت لم يكن هناك الوعى الذى يمكنهم من التعبير عن مقاومتهم على مستوى الوطن.

نتيجةً لكل ذلك بدأ سكان المرتفعات يعبرون عن مقاومتهم عن طريق استخدام العنف. فعلى سبيل المثال، قام هؤلاء السكان فى عام ١٩٤٢م بتدمير بستان فواكه كان الإيطاليون قد استأجروه من مالكه كنتيبيا (العمدة) تسفاماريام. وفى عام ١٩٤٤م، قامت مجموعة مسلحة بقتل اثنين من الإيطاليين وتخريب بساتينهم، وبلغ الأمر بالإيطاليين أنهم أصبحوا عاجزين عن التحرك فى أى مكان، سواء بغرض قطع الأخشاب أو بغرض إعداد الفحم أو قطع الصخور الرخامية أو استكشاف المعادن؛ حيث كانت المقاومة تواجههم حيثما ذهبوا. وبدأت تخرج فى تلك الفترة الأسلحة التى خبأها المواطنون فى وقت الحرب. وتحولت منطقة المرتفعات إلى منطقة نهب وسطو مسلح، وضعف القانون والنظام^(١).

وتداعت الأحداث على نحو سيئ؛ فزحفت أعداد كبيرة من أبناء المرتفعات، وتحت ضغط ضيق الرقعة الزراعية، إلى المنخفضات؛ التماساً لحل. ولكن هذه الأراضى سواء من ناحية الشرق حيث يوجد الساهو، أو من ناحية الغرب حيث يوجد البنى عامر والكوناما، كانت ملكيتها تعود إلى هذه الجماعات أو هى محل احتكاك مع سكان المرتفعات. ولهذا أدى هذا الزحف إلى إثارة التوتر الذى كان قائماً أصلاً.

والحقيقة فإن سعى الإدارة البريطانية لتوفير الفواكه والخضروات للأوروبيين دون أن تعير أى اهتمام لمشاكل المواطنين بسبب ضيق الأرض، لم يكن من دون مبرر. فمهما كان وصف تريفاسكس للأمر بأنه يبعث على الأسى^(١٢)، فإن ذلك التصرف لم يجيء اعتباطاً ولا خالياً من المكر. فهناك دوماً من يستفيدون من اندلاع الاضطرابات؛ لهذا لن يكون هناك أى تجنٍ إذا قلنا إن الإدارة البريطانية كانت تهدف من مضايقة سكان المرتفعات المسيحيين ومضاعفة مشكلة ضيق الأراضى إلى دفعهم للاصطدام بجيرانهم المسلمين. وهذا الاعتقاد يدعمه تكرار مثل هذه التصرفات من الإنجليز.

عموماً كانت أوضاع المرتفعات فى بداية أعوام الإدارة البريطانية لإرتريا تنذر بالانفجار فى أى لحظة.

الفصل الرابع

التململ السياسى

نضالات جمعية حب الوطن وأوجه قصورها

جمعية حب الوطن التى أسست فى الخامس من مايو ١٩٤١م لم تخلف وراءها أية وثائق. لهذا لا توجد أية كتابات توضح نشاطاتها والإنجازات التى حققتها. لكن حسبما يقوله السيد ولدآب ماريام " أحد مؤسسى هذه الجمعية " فإن الجمعية أسست فى بداية الأربعينيات لرفع تظلمات الإرترين وتقديم الاحتجاجات ضد أعمال القتال والنهب التى كان يقوم بها الإيطاليون ضد الإرترين، وبحماية البريطانيين. ويُعرف عن هذه الجمعية أنها خاضت نضالات ضد التمييز العرقى الذى صاحب قدوم النظام الفاشى الإيطالى، وضد الجرائم التى كان يرتكبها الإيطاليون الذين لم يسلموا أسلحتهم وضد الغرامات والرسوم الباهظة التى كان يفرضها المسؤولون الإيطاليون الذين لم تتم إزاحتهم من مواقعهم^(١).

كان عدد أعضاء الجمعية عند بداية تأسيسها أربعين عضواً، وقد ظلت هذه الجمعية، بكامل عضويتها تقريباً، تتاضل حتى نهاية عام ١٩٤٣م لتحقيق الأهداف التى أسست من أجلها، ومن بين المهام التى أنجزتها الجمعية، كان قيامها بالدفع باتجاه إقامة مجلس استشارى من الإرترين ليساعد الإدارة البريطانية ويقدم لها المشورة. وقد كان أعضاء هذا المجلس ممن رشحتهم هذه الجمعية^(٢).

لم تكف الجمعية بهذا فعملت على إقامة محاكم خاصة بالإرترين وأقنعت الإدارة البريطانية أن تنشئ لهم محكمة عليا خاصة تستمع إلى استئنافاتهم^(٣). وقد استمرت جمعية حب الوطن لنحو عامين ونصف العام " مايو ١٩٤١ - أكتوبر

١٩٤٣م ". وخلال هذه الفترة كان هناك الكثير من القضايا والشكاوى التي قدمتها بشأن ممارسات الإدارة البريطانية.

والمؤرخة سيلفيا بانكرست المعروفة بدفاعها وحماستها لفكرة انضمام إرتريا إلى إثيوبيا، فضحت في إطار دعمها مطلب إثيوبيا، الكثير من الممارسات المنحازة والظالمة للإدارة البريطانية، فعلى سبيل المثال، كشفت الكثير الذي يؤكد استمرار سياسة التمييز العرقي حتى في ظل الإدارة البريطانية، وتستشهد في هذا المجال بواحد من التعميمات التي أصدرتها الإدارة البريطانية ووزعتها على الإيطاليين من سائقى التاكسي. وقد جاء في التعميم ما يلي: " بناء على الأوامر الصادرة من المسؤولين البريطانيين، فإنه يحظر حظرًا باتًا نقل أى من الأهالي، وأى خرق لهذه الأوامر سيؤدى إلى سحب الترخيص " (٤). وهذا يؤكد أن التمييز العرقي الفاشى كان مستمرًا بمختلف الأشكال.

ومن بين الممارسات الأخرى التي كانت محل تظلم ضد الإدارة البريطانية، ما يتعلق بالرخص التجارية وتوزيع الأراضي. فقد كانت الإدارة البريطانية تمنح الإيطاليين رخص الاستيراد والتصدير، وتحرم ذلك على الإرتريين من أمثال عبد القادر كبرى وعبد الله قنافر وغيرهما من الأهالي الذين كانوا يطلبون الحصول على رخص التصدير والاستيراد.

ولم تتوقف ممارسات الإدارة البريطانية التمييزية عند هذا الحد، ففي الوقت الذى كانت فيه هذه الإدارة تقوم بانتزاع الأراضي الزراعية من الإرتريين وتوزعها على الإيطاليين، كانت تحرم الإرتريين من أية فرص مماثلة. وتذكر بانكرست المناطق التالية من بين المناطق التي تم توزيع أراضيها على الإيطاليين: " عد وقرا " و " دقرا لبي " و " غنى حايللا " و " قرع " و " مرارة " (٥). كما قدمت أيضًا شكاوى كثيرة ضد الإيطاليين بشأن فرضهم الرسوم والغرامات الباهظة جدًا على قطع الأشجار (٦).

لا جدال أن جمعية حب الوطن قد استماتت كثيرًا في الدفاع عن القضايا المذكورة آنفًا وغيرها من القضايا المماثلة، ولكن هذه الجمعية لم تستطع أن تذهب

أكثر من ذلك. ويؤكد الجميع، بما في ذلك السيد ولد آب ولد ماريام، بل حتى الذين كانت لديهم ميول متعاطفة مع إثيوبيا، أن المقصود من كلمة الوطن في اسم الجمعية هو إرتريا^(١).

ولكن حب إرتريا كان يعنى فى تلك البدايات حب الحرية وتفضيلها على إيطاليا الفاشية. ولا يبدو أنه قد أخذ معنى أكثر عمقاً ووضوحاً من ذلك فى تلك الفترة. كما يبدو أن العمل السياسى فى تلك الفترة كان يتركز فى تبني المواقف الدفاعية، والعمل لى لا تعود إرتريا إلى الحكم الإيطالى أو العمل على تقليل الصلاحيات التى يمنحها الإنجليز للإيطاليين وغيرها من المواقف المماثلة.

إن عدم رفع جمعية حب الوطن شعار أو مطلب الاستقلال لا يرجع إلى أن مؤسسيها لم يكونوا يتطلعون إلى ذلك، وإنما كما يبدو؛ لأنه لم تكن هناك أية آمال أو تصور بأن بريطانيا أو القوات العظمى الكبرى يمكن أن تسمح باستقلال إرتريا.

وعندما احتلت بريطانيا إرتريا سارعت إلى إعلان إقامة إدارة عسكرية مؤقتة قائلة: " إننى لست من يقرر مصير إرتريا، وإن هذا الأمر ستنظر فيه الدول العظمى الأربع فى مؤتمر السلام ". وقد تسبب هذا الموقف فى تأجيل الإرتريين طرح هذا الموضوع والاحتفاظ به فى قلوبهم. كما أن قيام الإدارة البريطانية بحظر النشاطات السياسية العلنية كافة حتى عام ١٩٤٤م، جعل روح الجمود تسود الحياة العامة.

هذه هى الأسباب التى تبدو ظاهرة، ولكن - فى الحقيقة - كانت الإدارة البريطانية تعد إرتريا مستعمرة غير مؤهلة للاستقلال أو لأن تصبح دولة. فالتحليلات وحملة الدعاية التى كانت تروج منذ عهد الاستعمار الإيطالى ثم لاحقاً فى عهد الإنجليز لنظرية أن إرتريا لا تستطيع أن تعتمد على ذاتها اقتصادياً، قد أقنعت تقريباً حتى بعض الإرتريين الذين يفترض أن يناضلوا من أجل الاستقلال. ويمكن الاستنتاج بأن الاقتناع أو التوجه الذى كان يسود فى بعض أوساط الإرتريين القائل بأن "... من الذى يقبل أن نمنح الاستقلال؟ وحتى إذا منحناء، فكيف لنا أن

نتحمل تبعاته مع هذا القدر الكبير من الفقر؟ " قد أعاق قيام حركة استقلالية موحدة ومتماسكة.

يوضح القرازمانش قبر يوهانس تسفا ماريام، وهو أحد كبار المنادين بالانضمام إلى إثيوبيا، لماذا كان هو وأمثاله من الشباب الإرترين يطالبون بالانضمام ولا يطالبون بالاستقلال بالقول:

" إن دناءة الاستعمار الإيطالي وخبثه لم يجعلنا من الممكن أن يكون هناك عقل قادر على استيعاب ما نسميه اليوم بالاستقلال. فنحن لم نستطع التوصل إلى أن الاستقلال يعنى إدارة شؤوننا. فعقولنا كانت تهيمن عليها روح الخضوع للاستعمار. إن مشاعرنا فى تلك الفترة، سواء فى أوساط من كانوا ينادون بالانضمام أو بالاستقلال أو بأى شىء آخر كانت مشاعر عدائية فقط، وليس هناك من اتخذ موقفه بناء على تفكير عميق. فعندما رأينا أن مصر تزعم ، من ناحية أخرى، أن إرتريا جزء منها، وتزعم إيطاليا الشىء نفسه، وأن الإنجليز ينتهجون سياستهم التقسيمية.. وجدنا أن أفضل خيار أمامنا هو الانضمام إلى إثيوبيا " (٨).

ويمثل ويعكس هذا المنطق تفكير قطاع محدود من الشباب المثقف آنذاك. ولكن السيد ولد أب ولد ماريام يوضح فى الكثير من المناسبات أن مشاعر الانضمام إلى إثيوبيا لم تكن موجودة منذ البداية، وإنما تولدت لاحقاً، وأنها حتى وإن كانت موجودة فإنها كانت تفتقر إلى الزخم الفعال، وأن غفلة المطالبين بالاستقلال داخل جمعية حب الوطن وسذاجتهم هما اللذان أوديا بالجمعية؛ حيث إن الجمعية لم تتبن موقف تأييد الانضمام لإثيوبيا إلا بعد أن تم اختراقها من الداخل.

وتعطى إحدى الوثائق البريطانية التى تتحدث عن تلك الفترة رأياً مماثلاً لذلك. حيث توضح أن دقيات حسن على الذى كان يظهر كزعيم لمسلمى أسمرأ، قد خرج عن جمعية حب الوطن بعد أن أصبحت الجمعية تميل إلى إثيوبيا. وتمضى

الوثيقة قائلة: "... إذن كانت الحركة " أو الجمعية " - في البداية - ذات توجهات وطنية ولم تكن تسعى إلى الاندماج مع إثيوبيا " (١).

وكنا قد أوضحنا في الفصل السابق بالتفصيل الأسباب التي كانت تجعل الأوضاع السائدة آنذاك في المنخفضات مختلفة عن أوضاع المرتفعات. ومع هذا، فإنه لم تكن قد انطلقت بعد حتى في المنخفضات، الغربية حركة سياسة على مستوى الوطن على الرغم من استمرار اشتعال نار صراع التجري ضد الشماقلي ونضالها. وكان أمثال الشيخ إبراهيم سلطان والشيخ عبد القادر كبيرى اللذين أصبحا لاحقاً زعماء حزب الرابطة الإسلامية لا يزالان حتى عام ١٩٤٣م من كبار قادة جمعية حب الوطن. ولعل خير مثال على ذلك الواقع هو أن السلطات البريطانية اعتقلت في ٢٢ من فبراير ١٩٤٤ فاسيل عقبا ازقى، وهو أحد مؤيدي الانضمام إلى إثيوبيا؛ وذلك بسبب تأييده العلنى لإثيوبيا. وقد خرج هذا الشخص من السجن بكفالة الشيخ عبد القادر كبيرى (٢). وهذا يوضح أن الخلافات لم تكن قد اتضحت بعد.

باختصار يصعب القول إنه كانت في الجانب الإرتري - في الأقل حتى عام ١٩٤٣م - مجاميع سياسية منظمة ذات انتماءات متباينة. وحتى جمعية حب الوطن لم تستطع أن تكون أكثر من تجمع أفراد من الحاديين تلقى بظلالها على الجميع. فكل فرد من قيادات هذه الجمعية كان له نفوذه الفردى وسنده الشعبى الخاصان به. وكانت هذه الشعبية مكتسبة إما بسبب الأصول، وإما بما يحملة الشخص من منصب اجتماعى، وإما غير ذلك. ولذا كان هذا التجمع يفتقر إلى التماسك والوحدة بالقدر الذى يمكن أن يؤبه له. فتماسك قاداته موحدين كان نابعا من حرصهم على عدم المساس ببعضهم بعضا.

وبعبارة أخرى، نلاحظ أن السنوات الثلاث من بداية عهد الإدارة البريطانية وحتى ١٩٤٤م لم يتم فيها تمهيد الأرضية السياسية اللازمة لرفع مطلب الاستقلال. كما أننا رأينا كيف أن بريطانيا نفسها كانت تضع وتخطط لبرامج سياسية واستراتيجية خاصة بها. وقد أصبحت إثيوبيا نتيجة لذلك الطرف الرئيس الوحيد

المستفيد من هذا الوضع السياسى المشوش والشائك.. فيكيف استطاعت إثيوبيا أن تحصل على هذه الفرصة؟

تدخل المسؤولين الإثيوبيين من أصول إرترية:

كان الحكام البريطانيون يؤكدون حتى إبريل ١٩٤٣ أنه لا توجد فى إرتريا مشاعر متعاطفة مع إثيوبيا إلى الحد الذى يؤبه له. وكانت بريطانيا قد رفضت فى النصف الأول من ذلك العام " ١٩٤٢م " الطلب المتكرر الذى كانت تتقدم إثيوبيا به ليكون لها ممثل تجارى فى أسمرا. وكان قد رفض طلب آخر فى العام السابق للسماح لولى العهد فى إثيوبيا بزيارة أسمرا (١١). غير أن السفير البريطانى فى أديس أبابا " هاو " دافع عن هذا الأمر بشدة. وأثار ذلك نقاشات ساخنة فى أوساط البريطانيين (١٢).



بلاتين قينا لورنسو تازاز

إلى جانب ذلك، كانت إثيوبيا تحاول أيضا حتى عام ١٩٤٥م، أن ترسل مسؤولاً إثيوبيا يدعى قرماتشو تخلقى هواريات ممثلاً إعلامياً لإثيوبيا فى إرتريا. ولكن ذلك أيضا لم يفلح.

وكانت أول مرة تتمكن فيها إثيوبيا من دخول إرتريا بشكل رسمى فى عام ١٩٤٦م؛ حينما قام ضابط إثيوبى يدعى العقيد نقا هيلى سلاسى، ومسؤول آخر يدعى تكولا قبر مدهن بفتح مكتب اتصال فى أسمرا. وكان قد سبق هذا الحدث قيام المسؤولين الإثيوبيين بزيارات مكثفة جداً لإرتريا. ونظراً إلى أن معظم هؤلاء

المسؤولين الزوار كانوا من أصول إرترية، فإنهم كانوا يشكلون غطاءً تمويهياً جيداً للتحركات السرية التي كانت تتم وراء الكواليس.

وكان من بين أوائل من كانوا يعقدون اللقاءات السرية شخص إرتري يدعى بلاتين قيتا لورينسو تازاز. ولورينسو هذا ولد في عام ١٨٥٥م بمدينة عدى قيج. وبعد أن أكمل التعليم الذي كان يتيح الاستعمار الإيطالي، هاجر في عام ١٩٢٢م إلى إثيوبيا لإرواء ظمئه من التعليم. والتقى هناك بالإمبراطور هيلي سلاسي الذي كان حينها يتبنى سياسة المعاملة الحسنة مع الإرتريين. وقد ساعده الإمبراطور لورينسو حين قرر إرساله إلى مونت بوليو بفرنسا لدراسة القانون. وحين عاد لورينسو من فرنسا أصبح من أكثر الناس الذين يثق بهم الإمبراطور. وبهذا تمكن من تبوء المناصب الرفيعة المختلفة.

وحينما غزت إيطاليا إثيوبيا هرب لورينسو مع الإمبراطور وأصبح المحامي القانوني الأساسي الذي يدافع عن الإمبراطور في المحافل كافة خلال فترة إقامته في المنفى. وكان لورينسو قد قام خلال فترة إقامته في المنفى مع الإمبراطور " ١٩٣٨ - ١٩٤٠ " بالذهاب من أوروبا إلى السودان، ومن هناك تسلل إلى إثيوبيا والتقى بجماعات المقاومة المسلحة للوجود الإيطالي في إثيوبيا، ومكث معهم لفترة عام كامل لعب خلالها دوراً كبيراً في تأكيد استمرارية سلطة الإمبراطور. ويقال إن لورينسو كان يلتقى في أثناء هذه الجولة في أوساط المقاومة الإثيوبية بالإرتريين الذين كانوا يتخلون عن الإيطاليين وينضمون إلى حركة المقاومة الإثيوبية، وإنه كان يقوم بحملة تعبئة واسعة في أوساط هذه الجماعة لتعمل من أجل الانضمام إلى إثيوبيا. ويتردد أن لورينسو هو الذي عمل على ترسيخ اقتناع مؤداه " أن إرتريا جزء من إثيوبيا " في أذهان البريطانيين وبعض الإرتريين.

وبعد تخلص إرتريا وإثيوبيا من الاستعمار الإيطالي، أي في بداية الأربعينيات، كان لورينسو هو أحد المسؤولين الإثيوبيين الذين يترددون على أسمرات و يلتقون بالإرتريين الذين يعتقدون أن لديهم ميولاً أو تعاطفاً مع إثيوبيا. وحسبما

يرويه معاصرو تلك الفترة، فإنه لا لورينسو ولا الإمبراطور هيلي سلاسى كان يعترض فى تلك الفترة على مشروع تقسيم إرتريا الذى كانت تطرحه بريطانيا.

وكان لورينسو يتمتع بنفوذ كبير فى بلاط الإمبراطور. ولكن وزنه الكبير هذا لم يستمر كثيرا. فقد أدت أصوله الإرترية إلى إثارة الحسد فى أوساط حاشية الإمبراطور. ومما زاد الطين بلة أن السيد لورينسو كان قد تزوج بنت الأمير رأس إمرؤ هيلي سلاسى الذى يعد منافس الإمبراطور، وكان يتمتع بحب المواطنين. فبدأت الشكوك تحوم حوله؛ مما أدى إلى تضاول نفوذه وصلاحياته.

إلى جانب ذلك قالوا عنه إنه كان يريد دمج إرتريا بتجراى على أن يبقيا تحت الإدارة البريطانية^(١١). ومهما يكن فإن لورينسو لم يكن مطمئنا ولا مرتاحا لنيات إثيوبيا. فعلى سبيل المثال، يوضح السفير البريطانى هاو أنه التقى فى ٢٩ من أكتوبر بلورينسو، وأن هذا الأخير قال له فى هذا اللقاء: " إن هيلي سلاسى أصبح طاغية، وإن وزير هيلي سلاسى وسكرتيه فى الوقت نفسه وزير الداخلية تازاز ولد قرقيش، يتمتع بصلاحيات واسعة، وأصبح يمنح أصدقاءه وأقاربه المناصب المختلفة ".

ويضيف السفير هاو: إن لورينسو قال له: " إن الحكومة ضعيفة للغاية، وأصبحت قوتنا كلها تعتمد على المؤامرات^(١٢)."

ويبدو أن انتقادات لورينسو وتحفظاته بشأن إثيوبيا كانت مريرة وقاسية. ففى وثيقة أخرى يقول السفير هاو إن لورينسو قال له: " على الرغم من أن هيلي سلاسى فقد السيطرة واختلط عليه الحابل بالنابل، فإنه يتحول أيضا إلى هتلر صغير، وولد قرقيش ورفاقه ينتهجون أسلوبا بوليسيا يماثل أسلوب الجستابو (جهاز الأمن الألمانى فى عهد هتلر)^(١٣)."

هذا التذمر من الوضع فى إثيوبيا تفوه به لورينسو بعدما أقيل من منصبه وهو وزير للخارجية ومصلحة البريد والبرق، وتم تعيينه رئيسا للمجلس الاستشارى لإقرار القوانين، وهو المنصب الذى قبع فيه فى وضع أشبه ما يكون

بالمنفى الداخلى. ولم يستمر الوضع طويلاً حتى تم تعيين لورينسو - فيما يشبه الطرد - سفيراً لإثيوبيا فى موسكو " ١٩٤٥م ". وبهذا تم تهميش لورينسو وإبعاده عن دوائر السلطة الإثيوبية.

وكما سنرى لاحقاً فإن الدور الذى لعبه لورينسو فى مؤتمر باريس قد أفاد إثيوبيا كثيراً. وفى أثناء انعقاد مؤتمر باريس للسلام، قيل إن لورينسو أصيب بمرض. ولنقرأ فيما يلى ما نشر فى أحد أعداد الصحيفة الأسبوعية بشأن وفاة لورينسو:

" فى نوفمبر ١٩٣٩ " حسب التقويم الإثيوبى، أى عام ١٩٤٧ الميلادى تقريباً " عاد لورينسو إلى أديس أبابا بسبب اشتداد المرض، وبعد مرور أشهر على وعكته هذه، وعلى الرغم من عدم تماثله للشفاء، صدرت إليه الأوامر فى ٢٤ من مايو ١٩٣٩ " التقويم إثيوبى " بالعودة إلى موسكو لإكمال ما كان قد بدأه من عمل، ولكن عندما وصلت طائرته إلى السويد، اشتد عليه المرض فدخل أحد المستشفيات فى استوكهولم وأجريت له عملية فى ١٥ من يونيو ١٩٣٩م " التقويم إثيوبى " توفى على أثرها ". (ملحوظة: الشهر الأول فى التقويم الجزى الإثيوبى يبدأ فى الشهر التاسع (سبتمبر) من التقويم الفرنجى).

إن صدور الأوامر إليه بالعودة إلى موسكو على الرغم من عدم تماثله للشفاء، تعكس روح التأنيب والشك. ولقد أثار نبأ وفاة لورينسو آنذاك الكثير من اللغط والأقاويل والشكوك. وسنرى فى الفصول التالية، كيف كانت إثيوبيا تتخلص من الإرترين بعد أن تستنفد أغراضها منهم. ومع أن لورينسو تآزاز هو الذى عمل على تهيئة الأرضية لإثيوبيا لتجد لها موطئ قدم فى إرتريا، فإنه أصبح أول ضحايا هذه الأساليب التهميشية التى كانت تتبعها إثيوبيا مع من خدموها من الإرترين.

ولم يكن لورينسو وحده من يقوم بزيارة إرتريا وتقديم خدمة لإثيوبيا بالترويج لمطالب ضم إرتريا إلى إثيوبيا، فهناك رفيقه فى المهجر وزميل دراسته

بلاطين قيتا أفريم تولدى مدهن (شقيق المعلم إسحاق تولدى مدهن، مؤسس المدرسة الثانوية التى لا تزال تحمل اسمه إلى الآن فى أسمرا - المترجم). وهناك أيضا بلاتا داويت عقبا ازقى والسيد " دجازماتش لاحقا " قبر مسقل هبتى ماريام، وبلاتا كفى اقزابهير يحدقو، والفيتورارى أبرها ولدناتىوس. ويتودد أسفها ولد مكائيل، وكل هؤلاء كانوا من رسل إثيوبيا الذين كانوا خلال عامى ١٩٤١ - ١٩٤٢م يقومون بتعبئة الناس لتأييد الانضمام إلى إثيوبيا.

وقد عبر المسؤولون البريطانيون عن إعجابهم بالكفاية والدعاية الإعلامية الذكية التى كانت تتبعها إثيوبيا فى تلك الفترة. فقد وظفت إثيوبيا منذ عام ١٩٤٢م بشكل دائم فى أسمرا مندوبين دائمين ومن يدافعون عنها مقابل رواتب منتظمة. ويمكن اعتبار أن هؤلاء هم الذين كانوا يقومون باستقبال الطرق والمنافذ وفتحها أمام الفئة المذكورة آنفا من مسئولى إثيوبيا (ذوى الأصول الإرترية) الذين تطرقنا إليهم.

ولعبت الأزمة الاقتصادية التى كانت تسود إرتريا دورا فى خلق أرضية خصبة لازدهار أى دعاية يمكن أن تبدو أنها مصدر أمل للتخلص من تلك الأزمة. وتمكن مروجو الدعاية الإثيوبية من تصوير إثيوبيا بالجنة الموعودة؛ واستطاعوا بذلك استمالة عدد كبير من الذين كانوا قد بلغوا حد اليأس، خاصة فى أوساط سكان المدن الذين كانوا يعانون من البطالة^(١).

وفى الفصول السابقة، رأينا كيف أن أوضاع رجال الشرطة كانت سيئة للغاية؛ فقد كانوا ضحايا أعمال القمع والقتل التى قام بها الضباط الإيطاليون والجنود السودانيون فى أحداث أسمرا " ١٩٤١م "، ثم فى أحداث مصوع " ١٩٤٣م ".

وقد سعت الحكومة الإثيوبية إلى استغلال هذه الممرارة فى أوساط الشرطة الإرترية لمصلحتها؛ فقامت بتركيز أنشطتها على هذا الجهاز منذ عام ١٩٤٢م، وشرعت فى نشر حملة دعائية ذكية من خلال إرسال ضباط إرتريين من الذين جندوا فى الأجهزة العسكرية الإثيوبية بعد أن هربوا من الجيش الإيطالى فى أثناء

غزوه لإثيوبيا وحاربوا مع قوى المقاومة الإثيوبية، أو من الذين تخلوا لاحقاً عن خدمة الإدارة البريطانية والتحقوا بالأجهزة العسكرية الإثيوبية. وكانت إثيوبيا ترسل هؤلاء الضباط إلى إرتريا وهم يرتدون أفخر البزات العسكرية التي تسلب الألباب؛ لتتقل بذلك رسالة إلى الجنود الإرتريين بأن هذا التكريم والجاه هو ما ينتظرهم.



الاب مارقوص

وكانت هذه الرسل العسكرية الإثيوبية الأنيقة الملبس تثير الغيرة في نفوس معظم رجال الشرطة الإرتريين، الذين كانوا أصلاً غير راضين عن الاضطهاد الذي يتعرضون له من قبل الضباط الإيطاليين والإنجليز. ولهذا بدأ هؤلاء يتطلعون إلى أن يصبحوا على شاكلة من بعثتهم إثيوبيا. وبالتدريج أصبح معظم هؤلاء الجنود ينتظرون الخلاص على يد إثيوبيا^(١٨).

غير أن تقبل الدعاية الإثيوبية لم يكر مقصوراً على فئة رجال الشرطة والعاطلين عن العمل من سكان المدن. فبعد سقوط الاستعمار الإيطالي كانت هناك أعداد متزايدة من المثقفين الإرتريين وفئة التجار الذين يتطلعون إلى تبوء المناصب الحكومية العليا والإشراف على المؤسسات المالية. ولكن هؤلاء ضاقت بهم الفرص لتحقيق ذلك؛ بسبب السياسات البريطانية. وكما قال دقيات قبر يوهانس: بعض المثقفين الإرتريين اليائسين كانت قد تملكتهم روح

عدم إمكانية تحقيق استقلال إرتريا. وبدأت تسيطر على عقولهم فكرة أن الخلاص مرهون بقدوم إثيوبيا.

وكما كان الشك يراود المسؤولين البريطانيين، فإنه لم يكن هناك ريب فى أن يقوم من تدفع لهم إثيوبيا الأموال بالوقوف إلى جانبها. وإذا تركنا هذه الحقائق جانباً، فإن كل وثائق تلك الفترة والذكريات الفردية للأشخاص تتفق على أن البطريرك مارقوص راعى الكنيسة الأرثوذكسية فى إرتريا كان يشكل العمود الفقرى والأداة الرئيسة التى مكنت إثيوبيا من وضع يدها على إرتريا.

(ولد القس مارقوص فى ضواحي دقحري " أكلى قوزاى " فى عام ١٨٨٤م. وقد مكث فى دير دبر بزين أربعة أعوام. وبعد أن غزت إيطاليا إثيوبيا تم تعيينه من قبل إيطاليا بطريركاً للكنيسة الأرثوذكسية فى كل من إرتريا وإقليم تجراى الإثيوبى).

وقام الحاكم العام الإيطالى لإثيوبيا المارشال قراسيانى بقطع العلاقة التاريخية القديمة للكنيسة الأرثوذكسية الإثيوبية مع كنيسة الإسكندرية، وتم تنصيب سندوس جديد فى أديس أبابا.

وكان ذلك يهدف إلى ضمان سيطرة إيطاليا على الكنيسة الأرثوذكسية الإثيوبية. والبابا الجديد الذى نصبه الإيطاليون هو الذى قام بتنصيب القس مارقوص بطريركاً على إرتريا وتجراى. ولهذا تقول الروايات إن البطريرك مارقوص كان المؤيد الرئيس للإيطاليين^(١١).

لكن بقدوم البريطانيين إلى إرتريا، حول البطريرك مارقوص وجهته نحو إثيوبيا. تذكر أسباب شتى حول دوافع هذا التحول أحدها هو أن الحكومة الإيطالية انتزعت أراضى الكنيسة الأرثوذكسية فى منطقة شمال بحرى ووزعتها على المواطنين والمزارعين الإيطاليين. وقد تقدمت الكنيسة بشكاوى متكررة إلى الإدارة البريطانية ولكنها لم تجد غير أذان صماء. الأمر الذى دفعها إلى تعليق الأمل على قدوم إثيوبيا. ولهذا يقول الرواة إن البطريرك مارقوص أخذ يختار الانحياز إلى إثيوبيا^(١٢).

وتركز الرواية الأخرى على المنطلقات الذاتية للبطريرك؛ حيث تقول هذه الرواية إن مارقوص كان يخشى أن يفقد منصبه؛ لأن تعيينه كان من قبل السلطة الإيطالية - التي هزمت في الحرب وأقل نفوذها في إرتريا - وذلك خلافاً لتقاليد الكنيسة الأرثوذكسية آنذاك. ويرى أصحاب هذه الرواية أيضاً أن سبب توجهه إلى إثيوبيا هو أمله في أن يحظى منصبه الجديد باعتراف إثيوبيا والإسكندرية^(١١).

وشكل وجود الأب مارقوص ودعّمه إلى إثيوبيا بالنسبة إلى إثيوبيا نقطة انطلاق راسخة لإثيوبيا. وظل الأب مارقوص يعقد لقاءات مستمرة مع رسل إثيوبيا الذين تطرقنا إليهم سابقاً. وأصبح يقدم دعمه الروحي لإثيوبيا، ويسخر بكل حماسة من جعل الكنيسة منبراً لترويج رغبات إثيوبيا ومطالبها.

وقد بدأ مارقوص دعوته لتأييد إثيوبيا مبكراً جداً. ففي الوقت الذي كانت فيه بريطانيا قد حظرت أية نشاطات أو خطب سياسية، ألقى القس مارقوص أمام جمع المحتقلين بعيد الغطاس في يناير ١٩٤٢م كلمة تنادى بالانضمام إلى إثيوبيا. ويذكر تريفاسكس أن الأب مارقوص خطب في الاحتفال باسم إثيوبيا قائلاً:-

".. يا رعيّتي.. هل لديكم اسم (يقصد: هل لديكم هوية)؟.. إن لديكم أمّا تُرضع.. وعليكم أن تتلفوا عليها مثلما هي تتلف عليكم " (١٢).

وطوال الفترة الممتدة من تاريخ هذا الحدث (يناير ١٩٤٢م) وحتى الوقت الذي سمحت فيه الإدارة البريطانية بممارسة النشاطات السياسية في أكتوبر ١٩٤٣م، كانت الساحة السياسية الإرترية حكرًا على الأب مارقوص ومساعديه، وكذا رسل إثيوبيا الذين كانوا يأتون من أديس أبابا. ولم يكن هناك خلال هذه الفترة أى عمل سياسى آخر؛ لهذا لن نجانب الحقيقة إن قلنا إن الأعوام الثلاثة الأولى من الأربعينيات، والتي تمكنت خلالها إثيوبيا من تمهيد الأرضية لمصلحتها، قد لعبت الدور الحاسم في تشكيل مسار الأحداث اللاحقة.

وقد جاء في أحد تقارير الإدارة البريطانية حول تلك الفترة ما يلى: " وعلى الرغم من أن الأب مارقوص يطرح نفسه ناطقاً باسم الطرف الوطنى، فإن

الإشراف الفعلى على الجمعية هو فى يد من يمتلكون الكفاية والنضج أكثر مما هو فى يد هذا القس غير المتعلم^(٣٦).

من يا ترى الذين يعينهم التقرير بـ " هؤلاء الذين يمتلكون الكفاية والنضج؟... ".

لم يكن الأب مارقوص وحده خلال عام ١٩٤٣م الذى بدأ يعلن انحيازه إلى إثيوبيا، وإنما كان هناك أيضا آخرون من أمثال رئيس جمعية حب الوطن الفيتورارى قبر مسقل ولدو. الأمر الذى أعطى طرح الاتحاد مع إثيوبيا زخما وأهمية كبيرين.

(ولد الفيتورارى قبر مسقل فى عام ١٩٠٧ م فى أسرة متتورة من الصنعدقلى، وقد تلقى تعليمه الأولى فى كرن، ثم تلقى دورات تأهيلية فى السودان وروما. وكان يعد من كبار المثقفين وأصحاب الخبرات فى ذلك الوقت. وتم اختياره من قبل زملائه رئيسا لجمعية حب الوطن لما عرف عنه من النزاهة وحسن السلوك^(٣٧).

ويمكن عدُّ انتقال الفيتورارى قبر مسقل ولدو إلى معسكر المنادين بالانضمام إلى إثيوبيا، أحد أكبر أحداث تلك الفترة؛ وذلك نظرا إلى أنه كان يعد من كبار المثقفين حينها، وأنه كان رئيسا لجمعية حب الوطن. الأمر الذى جعله شخصية مرموقة ذات تأثير واسع ومهم. ومن بين الذين اقتفوا خطاه فى هذا الخط السياسى: دقيات حقوص قبرى، والفيتورارى حرقوت أبابى، وبلاتا دمساس ولد ميكائيل، والفيتورارى حدقو قىلا قابر وجميع أبناء رأس براخى وأمثالهم ممن كانوا من الأعيان والقضاة والتجار فى ذلك الوقت. وقد كان هؤلاء أعضاء فى جمعية حب الوطن؛ مما ساعدهم على تسخير هذه الجمعية لخدمة إثيوبيا.

وعلى الرغم من بروز هذا التوجه فى عام ١٩٤٣م، فإنه لم يكن حتى ذلك الوقت علنياً ولا سائداً ولا يمتلك الزخم اللازم. وكما أشرنا سابقاً، لم يكن يبدو أن من بين دعاة الانضمام من طرح الأسئلة الآتية " : إلى أين سيقود ذلك التوجه؟ وما

النتائج التى يمكن أن تترتب على الانضمام إلى إثيوبيا؟ " وعلى سبيل المثال، الجميع يتفق أو يوضح أن الفيتورارى قبر مستقل ولدو كان يُكن حقًا كبيرًا للبيض وأنه كانت لديه منطلقات ترى " أن الاحتماء بإثيوبيا أفضل " وهناك روايات عن أنه كانت هناك مشاعر وتطلعات لدى بعض الأشخاص كانت ترى الأمر كما يلي: " نحن بمثابة الرأس لإثيوبيا؛ ولهذا فنحن الأجدر بقيادتها ".

كذلك يتردد بأن كل هذا العدد الكبير من الأعيان والزعماء الإقطاعيين لم يكن ليأخذ موقفًا مؤيدًا لإثيوبيا لولا أن إيطاليا كانت قد انتزعت أراضي كثيرة من الإقطاعيين فى إقليم حماسين، وأن إثيوبيا كانت قد رفعت شعار إعادة هذه الأراضي إلى أصحابها.

لهذه الأسباب سادت وتكثفت فى عام ١٩٤٣م الدعايات التى تمدح إثيوبيا. وكانت هذه الدعايات لا تحصر قائمة الأعداء فى الإقطاعيين والإيطاليين والإنجليز فقط، وإنما كذلك شملت القائمة العرب والجيرة لهيمنتهم على اقتصاد البلاد.

وأصبحت عبارات إثيوبيا " هى البلد الذى يسود فيه الأحباش ويخضع فيه الأوروبيون ولا يخرج فيها العربى ولا أى مسلم عن السيطرة " تتردد فى مختلف الخطب التعبوية وتكتب حتى على الجدران.

كان لا بد لمثل هذه الدعاية الدينية الخطيرة التى كانت تتم بمباركة الكنيسة الأرثوذكسية أن تجذب هؤلاء الذين كانوا غارقين فى وحل اليأس، ويعانون من ويلات البطالة. وكان فى أوساط هؤلاء العديد من الإرترين العاطلين عن العمل الذين لا يترددون عن العمل على إثارة الشغب والاضطرابات، وكذا العديد من الإثيوبيين المقيمين فى إرتريا والذين كانوا يثيرون الفتن لمصلحة إثيوبيا. وبسبب هذا الضجيج بدا عددهم أكبر من حجمهم.

أما فى أرياف المرتفعات، فقد كان السكان واقعين تحت ضغط مواعظ القساوسة وتأثيرهم؛ حيث كانوا يرهنون بالغضب الإلهى الذى يمكن أن يحل بهم إذا لم يؤيدوا الانضمام إلى إثيوبيا. وللحقيقة لم تظهر فى أوساط سكان الريف فى

البداية أية مؤشرات تدفع إلى الجرأة والقول بأنهم تأثروا بالأجواء السياسية التى كانت سائدة فى المدن.

انطلاق النضال الوطنى من أجل الاستقلال

بروز الدور القيادى لإبراهيم سلطان:

كنا قد أشرنا فى الفقرات السابقة أن المطالبين بالاستقلال لم يستفيدوا من عامل الوقت فى بداية الأربعينيات، وأن خصومهم قد سبقوهم فى هذا المجال؛ لأن إثيوبيا كانت قد انتزعت منهم زمام المبادرة. وكان ذلك الوقت وقت تسابق وتحايل. وقد تطلب العمل على اللحاق بالركب وإفشال الامتيازات التى نعمت بها إثيوبيا وأتباعها من الإرترين خمسين عامًا من النضال والتضحيات والجهود التى لا تعرف الكلل.

لماذا حدث كل ذلك؟ ماذا كان يفعل الجانب الوطنى خلال الفترة ٤١ - ١٩٤٣م، أى حينما كان الترويج للدعاية الموالية لإثيوبيا يجرى على قدم وساق، خاصة فى مناطق المرتفعات؟ إذا كان سبب ذلك - كما قال ولد آب ولد ماريام - أن الجانب الوطنى قد " غفل "، فلماذا حدثت هذه الغفلة؟

فى الفترة الزمنية التى نتحدث عنها كانت المنخفضات الغربية تحترق بلهيب أعمال النهب والقرصنة التى كانت تقوم بها جماعة على منطاز. كما كانت منطقة الساحل تشتعل بنيران تمرد التجرى ضد الشماقلى. هذا التمرد لم يكن صراغا عاديا. فشجار حمد شنطوب مع سيده لم يكن سوى الفتيل الذى أشعل النزاع وليس السبب الأساسى. فالأمر كان محصلة قرون عديدة من الخلاف والنزاع الطويل.

كان المتمردون يريدون تغيير ذلك الواقع بشكل جذرى. ولأنه كان مصدر اضطهادهم وشقائهم، فقد انخرط فى هذا الصراع نحو تسعة أعشار التجرى. ويوضح الشيخ إبراهيم سلطان على الذى تزعم لاحقا هذا الصراع، أن وعيه السياسى تشكل فى خضم صراع التجرى ضد الشماقلى، حيث يقول:

"... لقد بدأت ممارسة السياسة منذ أن كنت صغيراً من خلال " صراع " التجري؛ حيث كان الشماقلي " طنعت " يذلوننا وأنا كنت أكره الذل. فقد كانوا ينعنوننا بألفاظ بذيئة ويطلقون علينا اسم " غمغم " (حشرة صغيرة)، ولم يكونوا ينظرون إلينا بوصفنا بشراً. وهم يتزوجون فتياتنا ويرفضون أن نتزوج فتياتهم، وكانت ممتلكاتنا وحياتنا تحت تصرفهم... وكان إذا ولد طفل من طبقة النتاب هؤلاء يقومون بإحضار أحد التجري ويقطعون سره الطفل أمامه، وهذا يعني أن التجري أصبح عبداً لهذا الطفل.. ونحن كنا نكره هذا الإذلال ".

هذا الإذلال وتلك الكراهية اللذان تحدث عنهما الشيخ إبراهيم سلطان لم يتحوّلا بالسرعة المطلوبة إلى حركة سياسية وطنية واسعة. ومع أن أسباب عدم حدوث هذا التحول بشكل سريع، يرجع إلى غياب التنظيم والقيادة فإن ممارسات الإدارة البريطانية وتدخلها أيضاً كان له إسهام في ذلك. فالإنجليز كانت لهم منذ البداية نظرة استعمارية مفعمة بالاحتقار تجاه الجزء الذي يعتنق الإسلام من السكان في إرتريا. فعلى سبيل المثال، نجد في إحدى الوثائق المنقولة عن دراسة ميدانية حول المسلمين في إرتريا في بداية الأربعينيات ما يلي: " .. لم يحدد مسلمو إرتريا توجههم السياسي بعد". ثم يواصل بشكل مناقض تماماً للفقرة السابقة: " لا يمكن التفكير مطلقاً في هذه الآونة في أن يكون للمسلمين توجه إيجابي ".

ويواصل التقرير ملاحظاته "

" لا شك أنه يمكن أن يأتي في المستقبل أناس أكثر ذكاء. وبما أن (المسلمين في إرتريا) سيقبلون أية مقترحات سياسية تطرحها الشعوب الإسلامية المجاورة، فإنه سيتم طرح مطلب انضمام (إرتريا) إلى السودان أو الانضمام إلى اتحاد عربي أو إسلامي. وتوجه المسلمين في الوقت الحاضر سلبي من أساسه، أي

أنا نجد أن هذا التوجه يعارض أى شكل من أشكال " دولة مسيحية
إثيوبية " .

وتواصل الوثيقة نفسها المذكورة تحليلها وتوضح أن المسلمين الإرتريين قد
رفضوا الحركة التي قام بها أبناء المرتفعات ولم تستمر طويلاً والتي تعرف باسم
حركة " تجراى تجرينية " بالقدر نفسه الذي رفضوا فيه الدولة الإثيوبية. ثم تمضى
الوثيقة:

" حسب ما أدركناه من آراء زعماء القبائل، فإن المسلمين
الإرتريين اليوم يركزون على المخاطر التي يمكن أن تلحق بهم من
قبل الوطنيين الإثيوبيين، ولهذا فإنهم مستعدون للتضامن مع
الوطنيين التجريين، وذلك بغض النظر عن أجندتهم وبرامجهم
المستقبلية. ولكن يبدو أنهم يرون أن الإدارة البريطانية أفضل
بالنسبة إليهم من أصدقائهم " التجريين "؛ لأنهم يدركون أن
البريطانيين لديهم إمام عميق بالدول الإسلامية. ولهذا يعتقدون أن
البقاء تحت إدارتهم لن يكون سيئاً معهم" (١٨).

هذه الفقرات تؤكد النقاط التي تدعم الزعم القائل بأن الإدارة العسكرية
البريطانية كانت تسعى للتقريب بين المسلمين والمسيحيين الإرتريين. ولا شك أن
تركيز التقرير على أن مصلحة المسلمين هي البقاء مع بريطانيا يعود إلى أنهم
كانوا يريدون أن يجعلوا من هذه المسألة حجر الزاوية في تنفيذ مخططهم الرامى
إلى تقسيم إرتريا بين السودان وإثيوبيا. ولكن هذا لا يعنى أن المسلمين كانوا قد
فضلوا البقاء تحت الإدارة البريطانية على عودة الاستعمار الإيطالى أو الانضمام
إلى إثيوبيا. وكما توضح المقتطفات المذكورة أنفاً، فإن المسلمين كانت لديهم رغبة
مشتركة فى أن يبقوا مع دعاة الاستقلال من أبناء الكنيسة تحت الإدارة البريطانية
لفترة من الزمن ثم الانتقال إلى مرحلة الاستقلال.

وكان صراع التجري ضد الشماقلى هو إحدى العمليات التاريخية التي
تعرفت بفعل هذه التوجهات والميول الاستعمارية التي كانت تحملها الإدارة

البريطانية. وكان الحاكم البريطاني استيفن لونغ رينغ يلمح منذ عام ١٩٤٣م إلى أن حل مشكلة التجري تحتاج إلى دراسة موسعة. وبناء عليه؛ قام البريطانيون من أمثال المسؤول والباحث البريطاني تريفاسكس بدراسة مفصلة ودقيقة للتركيبة والتوزيع الجغرافي وتقاليد قبائل التجري وعاداتهم. وكما سنرى لاحقاً كان الهدف من هذه الدراسة هو تفكيك قوة الشماقلي وتشتيت سلطاتهم التي كانت متينة آنذاك، ونقل هذه السلطات إلى زعماء صغار القبائل. ويقال إنه على الرغم من انطلاق هذه الفكرة من الإدارة الاستعمارية، فإن كره اضطهاد الشماقلي الذي كان سائداً لدى معظم التجري قد جعل الفكرة البريطانية تحظى بقبول متزايد لدى التجري^(٢٩).

ويوضح تريفاسكس نفسه بأن الشيخ إبراهيم سلطان أسهم بقسط كبير في إنجاح الفكرة، وفي عملية رصد أنساب القبائل وتدقيقها^(٣٠).

بيد أنه لم يتم تنفيذ التغيير سريعاً؛ لأن ذلك كان يتطلب وقتاً، وقد بقي الوضع كما كان عليه حتى عام ١٩٤٩م، ولكن تطبيق هذا الشكل الجديد من التنظيم أصبح ضاراً في المستقبل بوحدة الشعب الإرتري وبنضاله التحرري. فبدلاً من أن يعكس مخطط نقل أو تقسيم السلطة طبيعة ذلك الصراع ويقضى على الإقطاع من جذوره، فإن ما حدث هو تفكيك التماسك الذي كان قائماً وتوزيع السلطات على زعماء القبائل. وقد كان هذا التقسيم للسلطات مشجعاً على تشتيت هذه القبائل التي كانت في السابق تواجه أعداءها موحدة، فأصبحت بذلك غارقة في شؤونها الداخلية أو تسعى للتنافس مع القبائل الصغيرة الأخرى.

وقد غطى على خطورة هذه المشاريع تعطش التجري وتلهفهم؛ للتخلص من هيمنة زعامات بيت أسقدي ونتاج البني عامر وعد شيخ وعد شوم، إلخ. ولم يعد بالإمكان تمييز مكامن الخطر في المشروع. وقام إبراهيم سلطان نفسه كما ذكرنا بدور كبير في التدقيق في أصول القبائل وأنسابها وحدودها الجغرافية. مع هذا لم يبعدهم إبراهيم سلطان عن النضال السياسي الوطني الذي كان يتأجج، وربط بين نضاله في الحركة الوطنية باعتباره أحد مؤسسي جمعية حب الوطن، ونضال التجري ضد الشماقلي، وأصبح حلقة الوصل بين هذين الشكليين من النضال.

كان إبراهيم سلطان منذ صغره يكن كرها شديداً للبيض والزعماء الإقطاعيين، وقد عانى كثيراً بسبب هذه الكراهية. ويروى إبراهيم سلطان بنفسه كيف أن الإيطاليين اعتقلوه بسبب تعبيره عن استيائه أمام مجموعة من الأصدقاء من قيام " إيطاليا الفاشية بغزو دولة إفريقية مستقلة (إثيوبيا) .

لهذا السبب ولمبررات أخرى مختلفة؛ قامت السلطات الإيطالية بنفى إبراهيم سلطان من أغوردات إلى جنوب دنكاليا (٣١). كل ذلك كان كافياً لأن يجعل من إبراهيم سلطان قائداً وطنياً مهماً.

حركة تجراى - تجرينية

كان هذا هو مسرح الأحداث في المنخفضات، ولكن كيف كان يا ترى هذا المسرح في مناطق المرتفعات؟ وما الأشكال التي أخذها النضال الوطنى الإرترى هناك؟

التاريخ هنا غامض بعض الشيء ويفتقر إلى الوثائق المكتوبة. ولكن مع هذا يمكن جمع شذرات من المعلومات من هنا وهناك وتكوين صورة ما. ولتكوين هذه الصورة؛ يتعين علينا أن نضع في الاعتبار حدثين مهمين: الأول، حدث فى عام ١٩٣٥م، عندما قامت إيطاليا بغزو إثيوبيا فجعلت إرتريا وتجراى إدارة واحدة مركزها أسمرا. أما الحدث الثانى فكان فى عام ١٩٤٣م، عندما قام بلاتا هيلى ماريام ردا بقيادة تمرد ويانى الذى هز جميع أنحاء تجراى (إقليم فى شمال إثيوبيا). وكانت لهذين الحادثين آثارهما فى النضال الوطنى الإرترى.. ولكن كيف؟

القرزماتش سيوم معشو الذى أصبح لاحقاً سكرتير الحزب الليبرالى التقدمى الذى كان يرفع شعار " إرتريا للإرتريين "، كان يعمل تاجراً ويتردد على إقليم تجراى الإثيوبى فى أثناء أحداث تمرد ويانى فى عام ١٩٤٣م. ويقول القرزماتش سيوم عن دوافع ذلك التمرد: " كان البريطانيون فى الفترة التى احتلوا فيها إرتريا يواصلون تقدمهم عبر تجراى إلى أديس أبابا، وكانوا فى أثناء ذلك يرمون الكثير

من المنشورات التي تعد الناس بالحرية. وقد أدى ذلك إلى إشاعة مشاعر تحررية في إقليم تجراي. وفي ظل هذه الأجواء، اندلعت انتفاضة وياني في تجراي التي اتسمت باتساع نطاقها في عام ١٩٤٣م.

ولم تكن الحكومة الإثيوبية قد ثبتت أرجلها بعد، ونكت الإنجليز عهودهم ووعودهم فبدأوا ينصبون الإيطاليين في مواقع المسؤولية المختلفة، ويعملون على تثبيت نفوذهم وتعزيزه. وحينها أعلن القرزماش سيوم: "بدأت تجرى المحادثات والنشاطات السرية مع الكثيرين من أعيان تجراي الذين كانوا يرفضون حكم هيلي سلاسي". وكشف عن أنه كان أحد الذين قاموا بهذه النشاطات السرية.

ويوضح القرزماش سيوم أن منطلقات تلك اللقاءات لم تكن إقامة كيان يجمع بين تجراي ومرتفعات إرتريا أو كل أنحاء إرتريا. ويضيف أنه عندما أسست جمعية حب الوطن في إرتريا:

"... كنا نحن نتحدث مع الأعيان من أبناء تجراي الذين يقيمون في أديس أبابا وعدوا ومقلى وكان هؤلاء على خلاف مع الحكام الإثيوبيين، وكان لديهم اقتناع بأنهم قادرون على حكم أنفسهم بأنفسهم، ونحن قد بدأنا اللقاءات معهم بحجة أنه لا ينقصنا شيء لنفعل مثلهم، ونحن لم تكن نهدف من وراء ذلك إلى الانضمام إلى تجراي، ولا هم كانوا سيلتحقون بنا بهدف الانضمام إلى إرتريا. وليس من المعقول أن نزع أننا يمكن أن نستغنى عن بعضنا بعضا ونقيم دولة لكل طرف منا على حدة. ولهذا كنا نقوم بترويج دعاية تعبوية تدعو إلى أن نشكل كياناً موحداً لنكتسب بذلك قوة. وأنا شخصياً كنت أتحدث حول هذه الفكرة مع جماعة بلاتا كيداني ماريام، وأبرا وشقا كاسا".

ويبدو من معلومات قرزماش سيوم أن الحركة المعروفة باسم تجراي - تجرينية، كانت تكتيكية، فقاد هذه الحركة من الجانب الإرتري هم دقيبات تسما أسمروم "أصبح لاحقا يحمل لقب رأس" وابنه أبرها. وكانت هذه الحركة تحظى

بدعم معظم أعيان إقليم أكلی قزای وزعمائه. ويصعب ذكر أية خطوات ملموسة قام بها هؤلاء من أجل الاتحاد مع إقليم تجرای؛ حيث لم يتعدّ ما قاموا به عن مجرد إظهار الرغبة وتأييد الفكرة.

وكتب الباحث الإثيوبي المدعو قبرو تارقي بشكل موسع حول انتفاضة ويانی. ولكن هذا الباحث لم يأت بأي دليل ملموس سوى الزعم بأن مشروع "تجرای الكبرى" هو فكرة انطلقت من إرتريا، وأن الإداريين البريطانيين قد دعموا هذه الفكرة في بعض المراحل (٣٧).

ولا تقدم الوثائق البريطانية دلائل ذات شأن في هذا المجال؛ لاستكمال نقص المعلومات المتعلقة بمشروع إقامة دول تجرای تجرينية ". ففي الكتاب المعنون بـ "Contemporary Politics" الصادر في تلك الفترة، يذكر مؤلفه أن نزعة القومية التجرينية قد تصاعدت في إرتريا خلال الفترة ٤٢-١٩٤٤م، ويصف الكتاب تلك الحركة بأنها محافظة ورجعية؛ لأنها تنطلق من روح الكراهية لهيمنة إقليم شوا " الأمهرا ". ويكشف الكتاب أن قادة هذه الحركة كانت لديهم أوهام خاطئة بشأن إمكانية الحصول على تأييد بريطاني للفكرة. عموماً ضعف زخم هذه الحركة عندما قامت الحكومة الإثيوبية بدعم بريطاني بالقضاء على انتفاضة ويانی في نهاية عام ١٩٤٣م.

ولم تتحدث الوثائق البريطانية باستخفاف عن حركة تجرای - تجرينية، فحسب، وإنما أيضاً تناولت باستخفاف الشخصيات الوطنية التي كانت تطالب باستقلال إرتريا ووصفتهم بالانفصاليين، وقالت عنهم بأنهم: " مجموعة من أصحاب الآراء المتباينة ولا تجمعهم أي مصلحة مشتركة سوى كراهيتهم لهيمنة " إقليم شوا ". أما دعاة الحماية البريطانية فتصفهم هذه الوثائق بأن مطلبهم مؤقت حتى يهيئوا البلاد، وأن ذلك ليس مطالبة بالاستعباد ".

وتصف الوثائق هذه الحركة الأخيرة بأنها " محافظة وتتميز بالبطء "، وأن سبب ذلك هو أن هدفها الأساسي هو الإبقاء على الإدارة البريطانية، وأن ذلك لم يحفزها على التحرك باندفاع. وبما أن " أي طرف ثوري لا ينهض للقضاء على

واقع سائد " لا يمكن أن يتعاضد مده ويتسع؛ فإن الكتاب يختتم تعليقه بالقول: " لهذا لا عجب أن يكون محافظاً بطيء التطور ". وهنا تجدر ملاحظة أن من يعد "ثورياً" حسب وجهة نظر الإنجليز، هو من يدعو إلى الانضمام. أما من يدعو إلى الحرية والاستقلال فهو " محافظ ورجعي " (٣٣).

عموماً هنا أمر جلي للغاية، وهو أن معسكر الأطراف الإرترية المنادية بالاستقلال، لم يكن يتوفر لديه حتى أدنى درجات الانسجام. وكان هذا المعسكر مقسماً إلى ثلاثة أجنحة: جناح يمثل الحركة الاستقلالية في المنخفضات، وجناحين في المرتفعات، ويرجع ذلك إلى أن الحركة الاستقلالية في المرتفعات كانت تضم في داخلها قوى تتنادى بعودة الإيطاليين ليقوموا بدور وصاية.

وعلى الرغم من أن تحليل الإدارة البريطانية وتقييمها للأحوال السياسية بشكل عام، وللمعسكر الاستقلالي بشكل خاص، كان ينطلق من مصالحها الخاصة، وأنه لذلك لا يعد مقبولاً، فلا مناص من تقبل حقيقة أن المعسكر الاستقلالي كان بالفعل مشتتاً وضعيفاً للغاية. وبالمقابل فإن الحركة المنادية بالانضمام إلى إثيوبيا استغلت ما كانت تقدمه لها إثيوبيا من دعم وتشجيع، وسخرتها لبناء أرضية تساعد على تحقيق أهدافها .

الفصل الخامس

عشية تأسيس الأحزاب السياسية

أحوال رأس تسما وأتباعه



راس تسما إسبروم

في أكتوبر ١٩٤٣م، حضر الحاكم الإداري البريطاني لإرتريا البريجادير ستيفن لونغ ريغ معرض المنتجات الزراعية الذي أقيم في مدينة عدى قيج. وقد

تحول ذلك المعرض إلى مناسبة سياسية كبيرة؛ نظرًا إلى حضور عدد كبير من الأعيان ورجال الدين والمسؤولين من الأهالي. واستغل الحاكم البريطاني هذه المناسبة ليعلن للحاضرين بأنه قد أصبح مسموحًا للإرتريين اعتبارًا من ذلك اليوم أن يناقشوا القضايا السياسية لوطنهم، وأن يطرحوا آراءهم بشكل منظم في النقاشات التي ستدور حول مصير بلادهم.

كانت الإدارة البريطانية قبل ذلك، وتحديدًا في بداية عام ١٩٤٢م، قد سمحت بإصدار صحيفتين باللغة العربية والتجريدية ليعبر فيهما الإرتريون عن آرائهم. وفي البداية، كانت الإدارة البريطانية لا تسمح بنشر موضوعات تتعلق بالمصير المستقبلي لإرتريا أو موضوعات تنتقد الإدارة البريطانية، عدا ذلك كانت الفرصة متاحة لنشر أية موضوعات تتعلق بالتعليم والسلوكيات والثقافة. وكانت الصحيفة تحمل اسم " الجريدة الأسبوعية " وقد كلف السيد ولدآب ولد ماريام ليرأس النسخة التجريدية والسيد محمود أرابع النسخة العربية.

وتجدر الملاحظة هنا أنه على الرغم من أن الكثير من الإرتريين قد استغلوا هذه الفرصة للإدلاء بآرائهم، فإنهم لم يدخلوا في النقاش السياسي بسرعة. حيث كتبت - في البداية - العديد من الأفكار والأشعار والحكايا والنصائح التي تحمل الطابع الإيحائي. فعلى سبيل المثال، كان يجري الكثير من النقاش، وتعد المحاضرات والندوات حول كيفية تطوير اللغة التجريدية.

وكانت بعض محتويات هذه الندوات تنشر في الصحف. ويروى البعض بأن درجة حرارة النقاش الذي كان يدور في حلقات الحوار هذه في الصحيفة الأسبوعية " كان يصل - في بعض الأحيان - إلى جدل حام بين من يعظم من شأن لغة الجنز والأمهرية ويستخف باللغة التجريدية، ومن يدافعون عن مكانة اللغة التجريدية ويعارضون الفئة الأخرى. ويفيد البعض بأن جذور الخلافات والأحقاد بين بعض القادة السياسيين كانت قد بدأت خلال تلك الآونة^(١). وكان من بين أبرز من يخوضون تلك المجادلات، السيد ولد آب ولد ماريام، ودقيات أبرها تسما، والمعلم

إسحاق تولد مدهن والسيد بايرو عقبيت (والد تدلا عقبيت رئيس جهاز الشرطة الإرترية خلال الفترة الفيدرالية) وآخرون.

عمومًا لم يستطع هذا النقاش الحاد حول اللغات أن يبعد كثيرًا عن المواقف والخلافات السياسية القائمة بين دعاة الانضمام إلى إثيوبيا أو دعاة الاستقلال، بل إنه كان - في الحقيقة - أحد انعكاساتها. ومهما يكن، فإن إعلان استيفن لونغ ريغ في عدى قيح قد فتح الباب واسعًا أمام حرية التعبير وممارسة النشاطات السياسية المؤطرة والمتباينة.

وكما أوضحنا في الفصل السابق، فإن حركة تجراي - تجرينية التي كان يقودها دقيات تسما أسمروم وابنه أبرها تسما والتي كانت تتركز جغرافيًا في إقليم أكللي قوزاي وبعض أجزاء إقليم سراي، والتي لم يتعد تطورها مراحل الفكرة والنيات، قد همدت قبل أن ترسي أسسًا متينة ملموسة، أو كما قال القرزماش سيوم معشو فإن الانتماء إلى هذه الحركة كان بالنسبة إلى بعض الأعضاء مجرد محاولة لاكتساب نفوذ مؤقت واستخدامها كأداة تخويف أمام التكتل المقابل. ومهما يكن فإن أحد المبادئ الأساسية - كما سنلاحظ لاحقًا - لهذه الحركة والمتمثل في الحفاظ على لغات شعوب التجرينية وثقافتها قد تبناه حزب إرتريا للإرتريين في برنامجهم السياسي.

من جانب آخر يمكن القول إن توجهات دقيات تسما التي كانت تميل إلى تجراي، قد همدت هي الأخرى بعد قمع انتفاضة وياني في النصف الأول من أكتوبر ١٩٤٣م. وبالطبع فإن الخمود لا يعنى بالضرورة الزوال النهائي، بل على النقيض من ذلك نجد أن حزب إرتريا للإرتريين الذي كان يعرف باسم الحزب الليبرالي التقدمي قد بدأ يأخذ شكله منذ تلك الفترة، ويرجع ذلك إلى أن قادة أكللي قوزاي طلبوا بعد خطاب استيفن لونغ ريغ (الذي كان بعد أيام من قمع انتفاضة وياني) من الإدارة البريطانية أن تسمح لهم بجمع قادة الشعب الإرتري لتبادل الرأي بشأن مستقبل إرتريا، ولكن الإدارة البريطانية أبلغتهم أن ما هو مسموح به

هو الاجتماعات والنقاشات غير الرسمية، أما هذا النوع من الاجتماعات الرسمية الكبيرة الذي يطالب به قادة أكلى قوزاي فيحتاج إلى " إذن حكومي خاص " .

وكانت خطوة المنع التي اتخذتها الإدارة العسكرية البريطانية ضارة بالتطور المستقبلي لدقيات تسما وأتباعه. لأنه في ذلك الوقت نفسه كان مؤيدو الانضمام إلى إثيوبيا يتحركون علناً وبكل اندفاع، ويجندون المواطنين في حركتهم ويجمعون توقعات أنصارهم، وليس واضحاً لماذا لم تمنح جماعة دقيات تسما فرصة مماثلة، علماً بأن المبرر الذي قدم لمنح " الإذن الخاص " لجمع التوقعات من قبل الانضماميين لا يمكن أن يكون مقبولاً " (١) .

غير أن السياسة البريطانية دوماً ذات طبيعة متقلبة. ففي الشهور المذكورة آنفاً، منعت الإدارة جماعة دقيات بهتا من عقد الاجتماع، في حين غضت النظر عن خصومهم الاتحاديين الذين كانوا يجندون الناس في حركتهم. وقد جعل هذا الموقف الإدارة البريطانية تبدو وكأنها تقف ضد جماعة دقيات تسما. ولكن بعد فترة قصيرة من ذلك، قامت الإدارة البريطانية في بداية ١٩٤٤م بترقية دقيات تسما ومنحه لقب " رأس " فبدأ ذلك وكأنه تأييد بريطاني لمعسكر دعاة الاستقلال؛ مما خلق جواً من الإحساس بالخطر في المعسكر الآخر. وكان رأس تسما قد بلغ في ذلك الوقت الثالثة والسبعين من عمره، واشتهر بنزاهته القضائية وثبات موقفه، وهو قائد اكتسب الكثير من الشهرة والاحترام بسبب حله الكثير من النزاعات والاضطرابات التي كانت تنشأ بين مختلف القرى والعشائر.



علي بيه



ولد أبو بكر باشا

" ولد رأس تسما فى عام ١٨٩٠م فى بلدة معربا، وعمل فى عام ١٨٩٣م نائبا لوالده العمدة اسبروم عنتورا. وفى عام ١٨٩٦م، وقف إلى جانب إيطاليا عندما حاولت غزو إثيوبيا فى ذلك العام. ونجح فى عام ١٩٢٩م فى وقف النزاع الدموى الذى كان مشتتلا بين قرى روبرا ودقى أدمقوم.

وفى عام ١٩٣٠م، تم تنصيبه عمدة لمناطق إقلا حمس، وروبرا، ودقى أدمقوم. وكان رأس تسما قبل ذلك قد حلّ فى عامى ٢٢-١٩٢٣م نزاعا بين سكان تشاعلوا، ومصحن، ثم بين الطورعا والطنعدقلى فى عام ١٩٤٦. وفى عام ١٩٥١م، لعب دور الوسيط والقاضى فى النزاع الذى اندلع بين العساورتا وسكان سراى" (٣).

وفى بداية الأربعينيات، كان كل زعماء أكلى قوزاى - باستثناء عمدة ضواحي دقمرى الدجزماتش قبرى - من أنصار مطلب الاستقلال الذى طرحه رأس تسما. وكانت هذه الحركة الاستقلالية ذات مضمون ووزن كبيرين؛ نظرا إلى أنها كانت تضم فى عضويتها أصحاب كلتا الديانتين وعلى رأسهم مؤسسو الحركة الاستقلالية، فإلى جانب رأس تسما كان هناك السيد ناصر أبو بكر باشا عمدة العساورتا، والسيد على بيه عمدة المنيفرى وغيرهما من الزعماء المسلمين فى الإقليم. وهذه الحركة بقيت كيانا متماسكا تقريبا حتى بداية عام ١٩٤٦م؛ حيث بدأت تتفكك مع بداية تأسيس الأحزاب السياسية (٤).

وكنا قد أشرنا آنفا إلى أن الإدارة البريطانية قد وقفت عائقا أمام تطور الحركة الاستقلالية فى إقليم أكلى قوزاى إلى حركة سياسية متماسكة عندما رفضت عقد ذلك الاجتماع. ولكن يبدو أيضا أن من يقفون وراء هذه الحركة لم يقوموا باتخاذ أى خطوة حاسمة لتغيير ذلك القرار. ويبدو كذلك أنهم قد تراخوا بعد أن بدا أن الإنجليز يدعمونهم، إضافة إلى أنهم ربما اعتقدوا أن معظم الناس إلى جانبهم؛ عندما لاحظوا أن التوقيعات التى كان يجمعها أنصار الجماعة الاتحادية لم تكن تخرج عن أسمر وضواحيها، وأن معظم الزعماء الإقطاعيين فى إقليم سراى لم يكونوا قد انخرطوا بعد فى ذلك التحرك (٥).

إذا نظرنا إلى عام ١٩٤٤م من جهة نظر الحركة الاستقلالية، فإنه يمكن القول إنه العام الذى مضى دون أن يشهد تحقيق أى إنجاز ذى شأن. ومع هذا يقال إن هذه الحركة التى قادها رأس تسما قد أججت مشاعر قوية فى أوساط الإرتريين الذين يتطلعون إلى الاستقلال.

وعلى الصعيد الآخر، انتقد أنصار حركة الاتحاد مع إثيوبيا الإدارة البريطانية بشدة على ما بدا لهم أنها تؤيد الحركة الاستقلالية، وأعلنوا عن معارضتهم واحتجاجهم الشديدين لهذه الإدارة وللحركة الاستقلالية^(١).

محاولات الانضمام المباشر

بعد خطاب الحاكم البريطانى اليريجادير لونغ ريغ فى عدى قيج، كان تحرك أنصار الحركة الاتحادية يتم بشكل مختلف وأكثر سرعة مما كان يحدث فى أوساط الحركة الاستقلالية. فمنذ العشرين من يناير ١٩٤٤م الذى صادف يوم الاحتفال بغطاس المسيح، وقعت جملة من الأحداث التى بدا أنها قد تمت بشكل محسوب؛ ففي التاريخ المذكور ألقى الأب مارقوص خطبة وعظ دينية قوية تحض على أن إثيوبيا هى البلد الأم للإرتريين. وتذكر المؤرخة البريطانية بانكرست، أن مجموعة من الشباب الذين كانوا يعملون فى السر قد قاموا فى ذلك اليوم برفع الأعلام الإثيوبية فى شوارع أسمرا^(٢).

وفى خضم هذه التحركات، قام قادة الحركة الاتحادية بمواصلة جمع توقيعات المواطنين لمطالبة الإدارة البريطانية بتحقيق الانضمام المباشر إلى إثيوبيا. ولإنجاح هذه الحملة؛ توعد الأب مارقوص أتباعه الدينيين بأن من لا يوقع باسمه سيكون مسؤولاً أمام الرب والكنيسة. ولإغراء المواطنين أعلن أن التوقيعات التى سيتم جمعها سترسل إلى الإمبراطور هيلي سلاسى. وتشير الوثائق البريطانية إلى أن خطب الأب مارقوص قد ضللت الكثير من السكان، وأن هذه الجماعة قد تمكنت من جمع خمسة آلاف توقيع.

لم تقتصر جهود التعبئة للانضمام إلى إثيوبيا على الأب مارقوص، وإنما شارك فيها أيضاً الفيتورارى قبر مسقل ولدو الرئيس السابق لجمعية حب الوطن والأعضاء الآخرون فى الجمعية الذين يشاركونه هذا الاقتناع، وكذا المسؤولون الإرتريون فى الحكومة الإثيوبية الذين كانوا يترددون على إرتريا. كل هؤلاء شاركوا فى تحريض السكان الذين كانوا يعانون من البطالة؛ لكى يقفوا ضد ممارسات الإدارة البريطانية وأن ينضموا إلى صف الاتحاديين^(٨).

كانت الاضطرابات والإضرابات التى قامت بها الشرطة الإرترية فى العشرين من يناير ١٩٤٤م، واستمرت بعده لعدة أيام، هى الأقوى من بين أحداث الشغب الأخرى التى كانت تؤيد الحركة الانضمامية، والتى ظهرت فى مطلع عام ١٩٤٤م. وفى التاريخ المذكور، قام رجال الشرطة الإرترية الذين كانوا يعانون من تدنى الرواتب وسوء الإدارة بتنظيم مسيرة منظمة. وبعد أسبوع من ذلك، انضم إلى هذا الإضراب أعضاء معهد تأهيل الشرطة وأعضاء شرطة بلدية مدينة أسمرا؛ وبذا اتسع نطاق إضراب الشرطة.

تقول البريطانية سلفيا بانكرست إن ٢٨٠٠ من رجال الشرطة الإرترية تجمعوا فى "كورسو دى إيتاليا" شارع الحرية حالياً وقدموا المطالب التالية :

- ١- عدم رغبتهم فى الخضوع لمحاكم تعمل وفق القوانين القضائية الإيطالية التى صادق عليها البريطانيون.
- ٢- عدم رغبتهم فى التخلّى عن أحذية "البوت" والعودة إلى لبس الطربوش التركى.
- ٣- عدم رغبتهم فى العمل تحت إمرة الضباط الإيطاليين، والعمل تحت إمرة الضباط البريطانيين، وذلك حسبما تعهدوا لهم به عند توظيفهم لهم فى سلك الشرطة.

٤- فى حال عدم تلبية المطالب المذكورة آنفاً، يسمح لهم بالاستقالة من عمل الشرطة^(١).

وتشكك البريطانيون فى وجود سياسة وراء هذه المطالب. ولهذا لم يستيهنوا بها. فسارعوا إلى إيجاد الحلول للجانب الاقتصادى من هذه المطالب والمتعلق بالأحذية والرواتب والذى. وبدأوا يركزون إثر ذلك على المطالب السياسية الموجهة ضدهم وضد الضباط الإيطاليين. وتوضح إحدى الوثائق التى تتحدث عن تلك الفترة بأن البريطانيين استطاعوا بعد فترة أن يصلوا إلى أن الشرطى العادى لا يهتم كثيراً سوى بالمطالب المتعلقة براتبه وأموره المعيشية. وتضيف تلك الوثيقة موضحة أنه عدا حالات هروب قليلة فى شهر فبراير، فإنه لم تحدث حالات مماثلة أخرى. وقد أكد رجال الشرطة ولاءهم للإدارة البريطانية بعد حل مشاكلهم تلك فى المسيرة الكبرى التى قاموا بها فى ٢٦ من فبراير؛ الأمر الذى يؤكد أن الإضراب لم يكن له تأثير عميق فى نفوسهم^(٢).

وإثر ذلك؛ قامت الإدارة البريطانية باعتقال ضباط الشرطة الإرترية الذين تتهمهم بتنظيم الإضراب بالتنسيق والالتقاء مع المسؤولين الإثيوبيين وقادة الحركة الانضمامية، وكان المعتقلون هم المفتشين : أسفاو أغسطينو، وقبرماريام قبر يسوس، والشاويش تولى قريس تملسو.



دقيات قبرى مسقل هبى ماريام

ويتحدث الكولونيل ميلر، سكرتير الإدارة البريطانية آنذاك عن عملية اعتقال المفتش أسفاو فيوضح أنه :

"... تم تحذيره بشكل متكرر لكى لا يتدخل فى العمل السياسى، ولكنه اختار أن يعمل لمصلحة أسياد آخرين، بدلاً من العمل لمصلحة الإدارة البريطانية. بل إنه قام عملياً بالعمل ضد مصلحة الإدارة البريطانية. لهذا فهو مذنب. ولما كان من الضرورى أن يدفع ثمن ممارسته تلك، فإنه من واجبى أن أحتفظ به فى موقع لا يكرّر فيه مثل هذه الجرائم " (١١).

لم تتوقف إجراءات الإدارة عند هذا الحد، ففي ٢٣ من فبراير قامت باعتقال خمسة أشخاص من الذين كانت تشك فى أنهم كانوا وراء تنظيم ذلك الإضراب، وهؤلاء كانوا :

"١" القرازماتش زرئى بخيت "٢" بلاتا فاسيل عقبارقى "٣" القرازماتش تسفا ميكائيل ورقى "٤" بلاتا أسفاها أبرها "٥" السيد أرايا سبهتو.

ونظراً إلى شهرة هؤلاء فى المجتمع وقوة نفوذهم فيه؛ بدأت تتدفق على الإدارة البريطانية الطلبات التى تتادى بإطلاق سراحهم. وأعلنت الإدارة التى تأكدت مرة أخرى من تورط هؤلاء ومن كونهم مذنبين، أنها لن تطلق سراحهم إلا بعد أن يأتى كل واحد من هؤلاء المعتقلين بكفيلين؛ وأن يدفع كل منهم كفالة مالية قدرها مئتا باوند إنجليزى. وخلال وقت قصير جمع مبلغ ألف جنيه إنجليزى، وتم بالصورة نفسها تأمين الضامين خلال وقت قصير أيضاً. وهكذا جرى إطلاق سراح الأشخاص الخمسة بكل سهولة. وكما أشرنا إلى ذلك سابقاً، فإن عبد القادر كبيرى كان أحد هؤلاء الضامين (١٢).

وقد هدأت هذه الاعتقالات قليلاً من ذلك الاندفاع الكبير الذى كان يتسم به نشاط الحركة الاتحادية. وتسخر إحدى الوثائق البريطانية عن تلك الفترة من السياسيين الذين كانوا يتحركون باسم إثيوبيا قائلة : "... إن الذى يجعل حقوق

هؤلاء مختلفة عن حقوق (Orient) المشرقيين هو أنهم غير مستعدين للتضحية "... وتمضى الوثيقة محدثة باستخفاف عن هؤلاء فنقول: "... على الرغم من أن هؤلاء الانضماميين يؤكدون أنهم يتعرضون للاعتقال، فإن النشاطات السياسية لهؤلاء لا تتعدى تبادل الرسائل مع الإثيوبيين والإنجليز... والقيام فى حالات نادرة بإلقاء المنشورات والقيام بتظاهرات سلمية محدودة خلال الاحتفالات لإظهار البطولات الإثيوبية، أو إرسال برقية واحدة إلى اجتماع وزراء الخارجية فى لندن".

واستمر ذلك الصمت والانصياع النسبى لمؤيدى الانضمام - كما يبدو - حتى منتصف ١٩٤٥م. وتعزو الوثيقة المذكورة آنفاً ذلك إلى " أن حملة التعبئة المكثفة التى كانت تقوم بها المسز سلفيا بانكرست لمصلحة انضمام إرتريا إلى إثيوبيا قد بعثت الثقة فى نفوسهم، وإلى شيوع اقتناع بأن الدعاية الإثيوبية يمكن أن تثمر عن نتائج إيجابية. كما أن الخوف من رد فعل الإدارة البريطانية كان له أيضاً - كما يبدو - تأثيره على الحد من اندفاع نشاط تلك الجماعة (١٣).

وتعطى سلفيا بانكرست من جانبها تفسيراً أو استنتاجاً مماثلاً، حيث تقول إنهم قرروا إثر إطلاق سراح الشخصيات الخمس وقف عملية جمع التوقيعات بشكل مؤقت، وتستنتج بانكرست أن ذلك يمكن إرجاعه إلى أنهم " كانوا يأملون فى أن يصلهم الدعم من جهة أخرى (١٤).

" الدعم من جهة أخرى " والتحرك من أديس أبابا :

لم يكن استنتاج سلفيا بانكرست هذا نابعاً من فراغ، فلديها ما تعرفه وقد نشرت صحيفة " صوت إرتريا " فى عددها بتاريخ ٢٣ من أكتوبر ١٩٤٥م خبراً عن تأسيس جمعية فى أديس أبابا تسمى " جمعية وحدة إثيوبيا وإرتريا " وجاء فى بنود تأسيسها، أن المدعو بلاتا ولد ميكائيل تفرى قام فى ١٤ من فبراير ١٩٤٤م فى الاجتماع الذى عقد فى منزل السيد داويت عقبا زقى (كان حينها عمدة بلدية أديس أبابا) بطرح فكرة إقامة الجمعية، وأنه فى ٢٧ من فبراير ١٩٤٤م تم عقد اجتماع آخر فى قاعة جمعية حب الوطن " أقر فقر محبر " بأديس أبابا أعلن فيه بلاتا ولد ميكائيل بنفسه أن الجمعية قد تأسست (١٥).

ويجدر التنويه هنا بأن تأسيس هذه الجمعية تم مباشرة بعد إضراب الشرطة في أسمرأ واعتقال المحركين له، ولا أحد يشك في أن الهدف من تلك العملية كان تبادل المواقع والأدوار.

واستغرقت عملية الإعلان عن تأسيس الجمعية المذكورة عدة أشهر. وتذكر الصحيفة (صوت إرتريا) أن الاجتماع الأول للجمعية انعقد في ٢٧ من سبتمبر ١٩٣٧ حسب التقويم الجريجوري، (ما يقارب الخامس من أكتوبر ١٩٤٥ م) في سينما أمبيرو بأديس أبابا، وأن السيد قبر مسقل هبتى ماريام تم انتخابه رئيساً للجمعية. وتوضح مختلف أعداد صحيفة صوت إرتريا أن الهدف الأساسي من تلك الجمعية هو تحقيق الاتحاد التام والفوري مع إثيوبيا.

وقد كان من بين أعضاء هذه الجمعية وقياديينها، إضافة إلى رئيس الجمعية، أعداد كبيرة من الإرتريين الذين خدموا في حكومة هيلي سلاسي في مختلف مناصب الدولة من أمثال قيتووم بطروس، وبلاتا كفلى اقزى يحدقو؛ وسرقى برهان قبر اقزى، وقبر مسقل قبر اقزى (ثلاثهم أشقاء) والسيد داويت عقبا زقى، والفيتورارى أبرها ولد تاتئوس.. إلخ.

وكان السفير البريطانى لدى إثيوبيا آنذاك المستر هاو يتبادل بين الحين والآخر الرسائل مع زملائه في العمل بشأن هذه الجمعية. ففي رسالة بتاريخ السابع من يونيو ١٩٤٤م كتبها الحاكم الإدارى البريطانى في إرتريا البريجادير لونغ ريغ موجهة إلى السفير البريطانى هاو في أديس أبابا أبلغه فيها بأنه سمع عن تأسيس جمعية في أديس أبابا اسمها " إرتريا الحرة " أو " حماسين الحرة " ترعاها إثيوبيا، وأنه سمع أيضاً أن مؤسسى هذه الجمعية هم الباشكاتب تازاز ولد قرقيس كاسب ملك ملوك إثيوبيا، وبلاتا داويت عقبا زقى، المدير بوزارة البريد والبرق والهاتف، والسيد قبر مسقل هبتى ماريام، وأن الحاكم البريطانى يطلب من السفير هاو أن يمدّه بالمعلومات اللازمة بهذا الشأن^(١٦).

وقد أوضح القائم بأعمال السفارة البريطانية في أديس أبابا المستر أف.أيه.جى. كوك في رده على رسالة الحاكم البريطانى أنه بالفعل توجد مثل هذه

الجمعية، وأنه يجد صعوبة في معرفة من هم أعضاؤها بالضبط. وأبلغ المستر كوك أن الجمعية يقودها السكرتير تازاز ولد قرقريس المعروف " بنسجه المؤامرات الخبيثة " وأنه " شخص يتمتع بصلاحيات طرد الأشخاص ونفيهم، إضافة " إلى ضيق أفقه وما عرف عنه من كرهه الشديد للأجانب ".

وأوضح كوك إلى جانب ذلك، أن الجمعية تتحرك تحت ستار تقديم الإعانات للإرتريين المعوزين. ولكن من الواضح أن ذلك غطاء لجمع الأموال وتمويل نشاطات التعبئة التي يقوم بها الرسل الذين تبعثهم إثيوبيا إلى إرتريا.

ولم يقف رد القائم بالأعمال البريطاني عند هذا الحد. وإنما أوضح أن معظم الإرتريين المقيمين في أديس أبابا لا يتمنون أن تدخل بلادهم تحت حكم شوا (إثيوبيا). ويكشف المستر كوك " أن السيد لورينسو (وزير خارجية إثيوبيا الإرتري الجنسية) قد تم تعيينه سفيراً في موسكو، وهي حالة نفى واضحة، وأنه بالطريقة نفسها تم إرسال إفريم تولدي مدهن إلى واشنطن، ولا يوجد في هذه الآونة أي إرتري في أديس أبابا يتبوأ موقعاً رفيعاً في الحكومة... ويعود سبب ذلك إلى أن الانتفاضة التي حدثت في إقليم تجراي في العام الفائت (انتفاضة وياني الأولى) قد جعلت الحكومة الإثيوبية تنظر إلى الإرتريين بعين الريبة ".

وكشف كوك أيضاً أن الإرتريين المقيمين في إثيوبيا لا يتقون من جانبهم في نزاهة الحكومة الإثيوبية وعدالتها؛ ولهذا فإنهم يفضلون أن يديروا شئون بلادهم بأنفسهم، أو أن يحصلوا على الاستقلال. ويختتم كوك رسالته بأن المبرر الوحيد الذي يفتح الآفاق أمام حركة " إرتريا المستقلة " هو الدعاية التي ينشرونها لتخويف الناس من إمكانية عودة الإيطاليين إلى حكم إرتريا، وأن هذه الدعاية قد مكنت هؤلاء من استقطاب عدد كبير من الأنصار، ولكن - في الوقت نفسه - كشف كوك أنه يوجد خلاف بين قادة هذه الحركة (١).

ومن بين الوثائق المتعلقة بهذه الجمعية، نجد أيضاً ما كتبه السفير هاو بتاريخ ١٤ من أكتوبر ١٩٤٤م في رسالته إلى الحاكم البريطاني في إرتريا؛ حيث يوضح السفير هاو أنه حضر اجتماع الجمعية الذي انعقد بإحدى دور السينما في ٨

من أكتوبر ١٩٤٤م، وأنه على الرغم من أن الاجتماع لم يكن علنيًا وبشكل رسمي، فإنه قد حضره عدد كبير من الأمهرا والتجراويين والإرتريين، وأن أول المتحدثين في هذا الاجتماع كان رئيس تلك الجمعية وهو السيد فير مستقل هبتي ماريام، وقد نشرت كلمته في صحف أديس أبابا التي صدرت في اليوم التالي (صحيفة صوت إرتريا لم تكن قد صدرت بعد؛ حيث إنها بدأت في سبتمبر ١٩٤٥م).

ويلاحظ من رسالة السفير هاو أن تركيزه لم يكن منصبًا على كلمة رئيس الجمعية، وإنما على الكلمة التي ألقاها المدعو بلاتا كيداني ماريام أبرأ وهو أحد أبناء إقليم تجراي. وهذا الشخص كنا قد تناولناه سابقًا بوصفه الشخص الذي يتشاور مع القرزماتش سيوم معشو بشأن الكفاح المشترك لإرتريا وتجراي.

وحسبما أوضحه السفير البريطاني هاو، فإن المدعو بلاتا كيداني ماريام الذي لم يكن عضوًا في تلك الجمعية، قد نهض من كرسيه وشرع يتحدث موضوعًا أن حقيقة كون منطقة المرتفعات الإرترية جزءًا من الجسم الإثيوبي من ناحية الأصول العرقية والثقافية، فهو أمر غير قابل للجدل، ولكن الأمر المهم - على حد تعبيره الشجاع - ليس هذه الحقيقة، وإنما مدى قدرة إثيوبيا وكفايتها " على حكم إرتريا ". وحسب رأي بلاتا كيداني ماريام، كما جاء في رسالة السفير هاو فإن "... على إثيوبيا أن تثبت عمليًا لقوى الحلفاء جديتها وكفايتها لاقتطاع المزيد من الأراضي وإدارتها ". ولم يكتفِ بلاتا كيداني ماريام بهذا، بل دعا المجتمعين - كما جاء في رسالة هاو - إلى " أن المهمة التي على هذا الاجتماع أن يوليها تركيزه، ليست ترديد الحقائق المعلومة للجميع بشأن الروابط العرقية والثقافية، وإنما بذل الجهود لإقامة حكومة كفوءة في إثيوبيا، وجديرة بأن تظهر أمام الحلفاء كدولة من حقها أن تضم إرتريا إليها " (١٨).

وقد أدهشت خطبة بلاتا كيداني ماريام السفير البريطاني هاو كثيرًا. وعند ربط ذلك بالخلاف الذي أشار إليه كوك داخل قيادة هذه الجمعية، نستطيع أن ندرك أن عملية تأسيس هذه الجمعة لم تكن قد تمت بشكل سلس، وأن مسألة إرتريا كانت مثار نقاش في أوساط الإثيوبيين.

ويؤكد من جانبه بيتودد أسفها ولد ميكائيل أنه كانت هناك خلافات داخل تلك الجمعية التي أسست في أديس أبابا. ويوضح السيد بيتودد أن رئيس تلك الجمعية السيد قبر مسقل هبتى ماريام قد عين إثر تخرجه في فرنسا مديراً لمصلحة البريد والبرق، وأنه عندما اندلعت الحرب بقي لاجئاً في القاهرة والخرطوم حتى قدوم القوة البريطانية المعروفة باسم ساندفوردميشن التي هاجمت الإيطاليين من ناحية قوجام؛ فدخل إلى إثيوبيا تحت حماية هذه القوة. وقد عرف عن السيد قبر مسقل قوة شخصيته وشدة عناده. وحسبما ذكره السيد بيتودد، فإن السيد قبر مسقل كان يكن احتقاراً شديداً للإريتريين الذين عملوا في خدمة الإيطاليين ثم انخرطوا لاحقاً في خدمة الإمبراطور هيلي سلاسي.

وإثر انتخاب السيد قبر مسقل رئيساً لجمعية وحدة إرتريا وإثيوبيا، وقع خلاف مبكر بينه وبين السكرتير تازاز ولد قرقيس (الذي كان يقود الجمعية فعلياً في الخفاء) ومناصرة الفيتوراري أبرها ولد تاتيوس. ونتيجة للأعمال الكيدية التي كان يقوم بها السيد تازاز ضد قبر مسقل، فإن هذا الأخير لم يفقد منصبه رئيساً للجمعية فحسب، وإنما طرد أيضاً من وظيفته الحكومية وبقي لفترة طويلة بلا عمل ولا راتب. ولكن بعد فترة منح لقب " دجزماتش " وعين سفيراً لإثيوبيا في هايتي حيث طواه النسيان^(١٩).

وتوضح الكثير من المصادر أن السبب الرئيس للخلاف بين السيد قبر مسقل هبتى ماريام والأمهرين من أمثال السكرتير تازاز ولد قرقيش وأتباعه من نوع الفيتوراري أبرها ولد تاتيوس، يتمحور حول السؤال القائل : " بأى أسلوب يتعين الاتحاد مع إثيوبيا؟ " وتبين إحدى الرسائل السرية المكتوبة باللغة الإيطالية في عام ١٩٥٠م، والتي كانت ترسل من أديس أبابا إلى أسمرأ، أن الحكومة الإثيوبية لم تكن تسند إلى قبر مسقل على الرغم من كفايته العالية سوى الوزارات غير المهمة أو المناصب الهامشية. وتعزو هذه الوثيقة أسباب هذا التعامل إلى الشروط المسبقة التي كان يطالب قبر مسقل من خلالها باندماج إرتريا مع إثيوبيا^(٢٠). وبعبارة أخرى، كانت معاملة إثيوبيا لقبر مسقل على هذا النحو تعود إلى أن هذا الأخير

كان يطالب مثل جماعة ولد آب ولد ماريام والفيتوراري قبر مسقل ولد بأن لا يكون الانضمام فوريًا، وأن يكون مشروطًا باتفاقيات تضمن حقوق إرتريا بلداً وشعباً^(٣١). ونظرًا إلى أن مثل هذه المطالب قد سارت بالأمور إلى جهة لا تريدها إثيوبيا، فإن مصير السيد قبر مسقل هبتي ماريام كان مشابهًا لمصير لورينسو.

ومهما يكن، فإن الجمعية التي أسست في أديس أبابا للمطالبة بالاتحاد مع إثيوبيا والجمعية المماثلة التي كانت قد أسست في إرتريا، قد أصبحتا تداران مباشرة من إثيوبيا، ومن قبل أشخاص إثيوبيين، علمًا بأن جمعية أديس أبابا كانت تدار منذ بداية تأسيسها من قبل إثيوبيا. وقد جعلت إثيوبيا من إقليم تجراي الإثيوبي المجاور لإرتريا مقرًا لغرفة عملياتها التي أدارتها بكفاية؛ حيث كان الإثيوبيون يرسلون عملاءهم من الإرتريين في إطار تعبئة سياسية وتنظيمية مكثفة.

قامت إثيوبيا - في البداية - بتعيين السيد داويت عقبا زقي ومن بعده " بعد فترة " الجنرال إسياس قبر سلاسي " وكان حينها عقيدًا " حاكمًا لإقليم عدوا، فأصبح هؤلاء المنفذون الرئيسيين لإستراتيجية إثيوبيا في إرتريا والمشرفين على عمليات إرسال العملاء إلى إرتريا وتوجيههم (وكلاهما إرتري - المترجم). كما سخرَ القس الإرتري المقيم في مدينة أكسوم نبري إيد قبر مسقل يعبيو نفوذه الروحي؛ ففتح جبهة سياسية من جانبه. وكان الفيتوراري أبرها ولد تاتيوس (الذي أشرنا إليه آنفاً يعمل مسؤولاً للجمارك في مقل، ثم لاحقاً في بلدة عد قرات)، قد استغل موقعه هذا في التنقل بنشاط بين إرتريا وإثيوبيا، وتفرغ للعمل رئيساً لفرع جمعية وحدة إرتريا وإثيوبيا في مقل^(٣٢). وعمل بكل تفان من أجل انضمام إرتريا إلى إثيوبيا.

ودأبت إثيوبيا على تنفيذ مخططاتها عبر هؤلاء العملاء وأدواتهم ومؤيديهم، وظلت تتظاهر بأن ليست لها يد فيما يجري في إرتريا. وسنرى في الفصول القادمة كيف أن هذه العملية كانت طويلة ومعقدة وصاحبها عمليات العنف والبلطجة.



دقيات أبرها تسما

تصدع جمعية حب الوطن :

لا يمكن أن يفوت المرء أن كل الأحداث التي أشرنا إليها آنفاً، كانت تلعب دوراً كبيراً في تصدع جمعية حب الوطن التي كان يعتقد أن ليست لها صفة سياسية رسمية، وكان هذا التصدع أكثر وضوحاً وانكشافاً خلال النصف الثاني من عام ١٩٤٤م؛ حيث بدأت في هذه الفترة نقاشات سياسية تعكس توجهات ذات طابع تكتلي جلي.

وقد بدأت هذه النقاشات عندما نشر في الصحيفة الأسبوعية مقال تحت اسم كاتب مستعار هو "مواطن إرتريا" وكان عنوانه "بعض الأفكار التي تمس مستقبل الأوضاع في إرتريا". وعلى الرغم من أن الكاتب لم يكشف عن اسمه الحقيقي، فإنه يمكن استشفاف أن كاتب المقال هو الحاكم الإداري البريطاني آنذاك استيفن لونغ ريج. فقد كان واضحاً من لغة المقال أنها مترجمة من اللغة الإنجليزية، إضافة إلى أن رئيس تحرير الصحيفة السيد ولد آب ماريام ذكر أكثر من مرة أنه ترجم المقال بنفسه من الإنجليزية إلى التجرينية^(١٣).

وأكد كاتبها في مقالته هذه أن مصير إرتريا سيقدر في مؤتمر السلام الذي سيعقد عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية. وأن الذي دفعه إلى كتابة هذا المقال هو أنه لا يوجد في إرتريا من ينتهج "العمل السياسي المنظم والمنضبط". ويستعرض

الكاتب الخيارات التي كانت مطروحة لتحديد مصير إرتريا والتي تشمل إعادتها إلى الحكم الإيطالي أو انضمامها إلى إثيوبيا أو منحها للولايات المتحدة أو " ابتلاعها " من قبل بريطانيا، إلخ. وبعد أن يقوم أيضًا باستعراض النتائج المحتملة لكل خيار، يأتي الكاتب لطرح أفكاره الشخصية، وسننقل هذه الأفكار من دون تلخيص؛ لأنها لعبت دورًا كبيرًا في تحديد المسار الإرتري لاحقًا؛ حيث يقول الكاتب حرفيًا :



ترمسى حى ميمسوت بحرو

" إرتريا بلد يتكون من خليط من الأقوام واللغات والأديان والنزعات الجهوية. وللتبسيط يمكن أن نقسم هذا البلد إلى جزعين كبيرين هما : المنخفضات والمرتفعات. سكان المنخفضات هم من المسلمين، وغالبيتهم يتحدثون إما التجري، وإما العربية. أما سكان المرتفعات فهم مسيحيون ولغتهم هي التجرينية. ومن المؤكد أن سكان المنخفضات يرغبون فى الاندماج بشكل ما مع الشعب السودانى الذى تجمعهم به الكثير من أوجه الشبه من ناحية التعليم

والتجارة والدين، وبالفعل يوجد اليوم الكثير من الأشياء التي تجمع سكان المنخفضات مع الشعب السوداني".

ويمضى كاتب المقال فيكشف أنه يرتري من أبناء المرتفعات. ويؤكد أن ما يهمه - بشكل أساسي - هو ما يمس الغالبية العظمى من المسيحيين المتحدثين باللغة التجرينية. ثم يواصل مقاله متحدثاً عن سكان المرتفعات قائلاً :

"... من المعلوم جداً أنهم يشكلون كياناً واحداً مع سكان شمال إثيوبيا من ناحية وحدة الأصل العرقي والدين والتقاليد والعادات والتراث والتعليم. ولا يجوز لشعب تجراي أن ينقسم إلى شطرين؛ لأنه هو الشعب الذي جلب لكل إثيوبيا القوة والعزة والتقدم والنظام".

لم يتوقف الكاتب عند هذا الحد. وإنما ذكر أن مدينة أكسوم هي " المركز الروحي وأفضل سجل تاريخي للناطقين بالتجرينية، وأن كل المشاعر والتطلعات الدينية والسياسية لكل شعوب التجرينية مخزونة ومحفوظة في هذه المدينة". بعد ذلك يطرح الكاتب مقترحاته الأساسية على النحو التالي :-

".. ضم مناطق المرتفعات وشبه المرتفعات من إرتريا إلى سكان شمال إثيوبيا الذين يتحدثون التجرينية ليشكلوا أمة ودولة واحدة، وعلى بريطانيا أن تقدم لهم العون والمساعدة.. ولا شك أن سكان المنخفضات سيكونون مسرورين لانضمامهم إلى السودان"^(١١).

وكانت سياسة الفصل والتفريق بين سكان المرتفعات والمنخفضات، وبين المسلمين والمسيحيين خلال تلك الفترة، كامنة في الوثائق السرية للحكومة البريطانية التي كانت قد فرغت من مخططاتها السرية بهذا الشأن. وأول مرة تظهر فيها هذه السياسة إلى العلن كانت من خلال المقالة المذكورة آنفاً. وعلى الرغم من أن المسرح السياسي الإرتري كان مقسماً بين دعاة الانضمام والمطالبين بالاستقلال، فإن خلفية هذه التوجهات لم تكن تركز على عوامل دينية ولا عرقية.

ففى البداية، لم يكن كلا التوجهين (بما فى ذلك التوجه الانضمامى) يستند إلى العوامل الدينية أو العرقية. ففى كلا المعسكرين كان يوجد مسلمون ومسيحيون وأبناء المرتفعات وأبناء المنخفضات. ولكن اعتباراً من هذا التاريخ ولاحقاً، دخل العامل الدينى فى مكونات الخلافات السياسية.

وعلى إثر تلك المقالة؛ احتدم النقاش فى صفحات " الصحيفة الأسبوعية "، وجاء أول رد على تلك المقالة من رئيس جمعية حب الوطن الفيتورارى قبر مسقل ولدو؛ حيث كتب مقالاً تحت عنوان مقتبس من الكتاب المقدس " اللهم لا تدخلنا فى تجربة " انتقد فيها مقالة المستر لونغ ريغ، وقال إن فصل إرتريا هو " بمثابة فصل الطفل الرضيع عن ثدى أمه ". ويسترسل الفيتورارى فى شرح صورة العلاقة بين البلدين قائلاً :

" عندما يمدد الشخص الذى يجلس القرفصاء رجليه، فإن ذلك لا يغير من حقيقة أنه لا يزال شخصاً واحداً، والصورة نفسها تنطبق إذا عاد جزء من أعضاء الجسد كان مبتعداً قليلاً. لهذا أعتقد أنه إذا قامت إثيوبيا بضم إرتريا التى هى جزء منها إليها بشكل عادل، فإن ذلك وعلى الرغم من كونه يبدو توسعاً، فإنه لا يمكن اعتباره بمثابة إضافة مستعمرة جديدة ".

ويوضح الفيتورارى قبر مسقل فيما يتعلق بتعددية الشعب الإرتري، أن ذلك أمر طبيعى وأن " إخواننا " الذين يعيشون فى المنخفضات " .. كلهم تقريباً يدينون بالإسلام، ولكن - من الناحية العرقية - ينحدرون من أشقائهم المسلمين أو المسيحيين الذين يعيشون فى مناطق المرتفعات، واللغة التى يتحدثون بها ليست العربية وإنما أكثرهم يتحدثون التجري " (٢٠).

وبهذا المقال كشف الفيتورارى قبر مسقل بشكل رسمى ومكتوب موقفه الانضمامى إلى إثيوبيا.

كان الفيتورارى قبر مستقل بفضل إطلاعه ومداركه وقدراته الكتابية الكبيرة ينظر إلى فوائد الانضمام إلى إثيوبيا من زوايا مختلفة. وكان يؤمن بأن الشعب الإرتري قد أسهم بواجبه وبقدر كبير فى المشاركة فى صياغة التاريخ الإثيوبى عبر مختلف القرون منذ حقبة مملكة أكسوم. ويقول الفيتورارى قبر مستقل أنه على الرغم من أن إرتريا لم تنتج القمح الذى يصدر إلى بلاد الفرنجة، فإنها قد أنجبت بسخاء شديد عددًا لا حصر له من الأبطال الذين ضحوا بدمائهم وأرواحهم فى سبيل قضايا شعبهم.

وعلى الرغم من كل ذلك، كانت لدى الفيتورارى قبر مستقل اقتناعات ديمقراطية. فهو كان يرى أن الشعب مكون من "جماعات رئيسية أو بارزة وجماعات هامشية صغيرة الحجم". ولهذا فإن مستقبل إرتريا يجب أن يقرر باتفاق كلا الطرفين. والمقصود "بالجماعات الرئيسية" فئة الزعماء والعمد والأعيان، أما الجماعات الهامشية فهم المواطنون العاديون. وقد عبر الفيتورارى قبر مستقل عن هذا الاقتناع بوضوح فى مقالة بعنوان "عقلىة الشعب الإرتري وقدراته" نشرت بتاريخ ٢١ من سبتمبر ١٩٤٤م، ومنها يمكن أن نستخلص أن فكره كان يتضمن بعض العناصر الديمقراطية^(٢٦).

وكانت الشخصية القيادية الأخرى التى انخرطت فى هذا الجدل تتمثل فى دقيات أبرها تسما. وفى مقاله التى نشرها بتاريخ ١٩٤٤/٩/٧م تحت عنوان "مستقبل أوضاع إرتريا"، يفتح مقاله بالتأكيد على أنه لا يوجد لديه خلاف مع الفيتورارى قبر مستقل، بل على النقيض من ذلك، يشير دقيات أبرها تسما إلى أن كل سكان إقليم أكلى قزاي قد حددوا موقفهم من طرح مشروع "تجراى - تجرينية"، وأنه كان ينتظر من بقية أبناء الشعب الإرتري أن يحذوا حذوهم.. ولم يكن يبدو على دقيات أبرها أنه كان لديه شك بشأن ذلك الموضوع.

ولكن ما يميز دقيات أبرها تسما أن منطقته وحججه لم تتصفا بالمداورة ولا بالمجاملة. فعند الحديث عن إثيوبيا، كان يستنكر مواقفها بوضوح خاصة بعد انتصار إثيوبيا بقيادة منليك على الإيطاليين، حيث يقول باستنكار: "..تصالح هؤلاء

وتركونا.. أو لم تكن نحن مجتمعين من هزمننا إثيوبيا حاملين أعلامنا وأسلحتنا؛ ولهذا يقول دقيات أبرها تسما: "إن الإثيوبيين لن ينسوا ذلك، ولن يتركونا نعيش فى سلام".

والآنكى من ذلك أن هؤلاء لم يحافظوا حتى على ما شيده الإيطاليون فى إثيوبيا. لهذا لن يكون هؤلاء قادرين على إدارة إرتريا وحكمها. أما شكوكه حول الاتحاد والانضمام مع إثيوبيا، فقد عبر عنها على النحو التالى :

"... إن مطالبة البعض لأن " نندمج " مع إثيوبيا دون أن يضعوا فى اعتبارهم ما كانت عليه العلاقة فى السابق، وما ينبغى أن تكون عليه لاحقاً، لا يمكن أن يؤدى سوى إلى قدوم أعيان الأمهرا وعساكرها ، وتصبح العبودية أمراً حتمياً، وتتدلع الإضطرابات حينها من جديد، ونبدأ فى صب اللعنات على الإثيوبيين من جديد أيضاً. وحتى لا ينطبق علينا المثل القائل: (مثل باللغة التجريدية)

" يا من بت بالأمس جائعاً، حالك اليوم سيكون كما بالأمس أيضاً ". علينا أن نفكر وندرك أن الحكام والقادة العسكريين الأمهرا الذين سيأتون إلينا لا يعرفون اللغة التجريدية، وأننا سنعود من جديد للتخاطب عبر المترجمين بعد أن كنا قد اعتقدنا أننا قد تخلصنا من هذا الوضع إلى الأبد. وأحد أمثالنا يقول: " الحذاء يبدو أنه يعود إليك، ولكنه لا يدخل قدمك "، فأبناء الشعب الإرتري كافة، أو فى الأقل معظمهم لا يعرفون اللغة الأمهرية؛ ولهذا سيكون من الصعب على الإطلاق الاندماج على عجل مع دولة شوا " (٢٧).

ولم يرفض دقيات أبرها حكم شوا (إثيوبيا - المترجم) فحسب، وإنما اعترض وأدان أيضاً بشدة الاقتراح الذى قدمه أحدهم تحت اسم " مواطن إرتري "، والذى يدعو إلى ضم المنخفضات إلى السودان. واستعرض فى مقالته تلك بشكل

موسع العلاقات ووشائج الأخوة التي تربط بين شعبي تجراى والتجرينية، وقدم في مقالته الاقتراح التالي :

"... من المعلوم أن إرتريا غير قادرة على الاعتماد على نفسها اقتصادياً، وأعتقد أنه يتطلب أن تتشكل دولة من إرتريا والأقاليم التي تتحدث اللغة نفسها، وليس فقط التي ترتبط ببعضها عرقياً. ففي هذه الحالة، يكون ممكناً أن نعمل على مقايضة السلع التي تأتينا عبر البحر بالسلع التي تأتينا من تجراى مثل سلع المواشى والحبوب والسمن والعسل والجلود، وإذا تحقق ذلك فإننى واثق جداً أن الظروف المعيشية لشعب تجراى ستتحسن وتصبح في وضع أقوى " (٢٨).

بهذا الطرح يكون دقيات أبرها قد حاول من جديد إحياء مشروع " دولة تجراى - تجرينية " الذي كان قد اندثر مع هزيمة انتفاضة ويانى الأولى. ونظراً إلى تعارض طرح دقيات أبرها هذا مع مشروع الانضمام المطروح من قبل الفيتورارى قبر مسقل، وهما من كبار مؤسسى جمعية حب الوطن وقياديينها، فإنه قد أفضى إلى خلافات علنية بين الطرفين يعرفها القاصى والدانى.

انضم آخرون إلى هذه النقاشات، وكتب أحدهم - على سبيل المثال - تحت اسم مستعار هو " هيانشوفى " مقالاً استنكر فيه طرح الأفكار والمشروعات النابعة من الأنانية وحب الذات المدمر، والتي لا تفيد مصلحة الشعب فى أى شىء. وطلب فى ختام مقاله البقاء تحت وصاية بريطانيا أو غيرها من الدول التى يمكن أن تطور شعبنا.

وبعد فترة، انخرط القرزماتش تولى هيمنوت بخرو - الذى لعب دوراً نشطاً من أجل تحقيق الاستقلال والذى تعرض للكثير من المعاناة بسبب ذلك - فى هذا النقاش، وكتب مقالاً استعرض فى بدايته بشكل مفصل نقاط التشابه والاختلاف بين الإرتريين والإثيوبيين، ودعا فى ختام مقاله إلى عقد مؤتمر يكون أعضاؤه منتخبين من الشعب، ومعتزفاً بهم من قبل الحكومة. ومضى يقول : "... من دون

عقد مثل هذا المؤتمر لا يمكن التعرف على آراء المواطنين والوصول إلى نتيجة ملموسة وناضجة، وهذه هي رغبة الشعب. أما إذا بقينا في مدتنا وقرانا نتجادل عبر الصحف، فأى شيء يمكن أن يثمر عبر ذلك؟ وإذا تمكنا - نحن القلة - من التعبير عن آرائنا كتابيةً، فكيف يمكن التعرف على الغالبية التي لا تكتب أو لا تعرف الكتابة؟ " (٢١).

وقد انتقد رأس تسما أسمروم من جانبه بحيادية النقاش والجدل اللذين كانا يدوران بين ابنه أبرها تسما والفيتوراري قبر مسقل ولد، قائلاً :

"... كالعادة، كل كتابة مزاجية لا تستند إلى المشورة، تؤدي بلا شك إلى حدوث خلاف. وما يفيد إرتريا من الآن ولاحقاً هو ما يتم عبر التشاور. أما الكتابة المزاجية فهي تؤدي لا محالة إلى الاختلاف والتمزق، وهذا سيكون مدعاة ازدراء وانتقاد لنا نحن الإرتريين جميعاً. ولكن بغض النظر عن تباين أو اتفاق آراء هذين الشخصين (يقصد ابنه وقبر مسقل) فإنه لا يمكن أن يتحدد مصير كل الشعب الإرتري من خلال رؤاهما فقط. إن الذي يبدو أنه مفيد للشعب الإرتري هو أن يتم انتخاب الحكماء من بين المواطنين، كما يحدث في أوروبا، ليقوم هؤلاء بعد التفكير والتشاور باتخاذ ما يفيد مواطنيهم من خطوات. إن أي عمل يتم بعد أخذ المشورة الجماعية لا يمكن إلا أن يكون مفيداً".

وبناء على ذلك، اقترح رأس تسما أن يتم اختيار خمسة عشر ممثلاً من المسلمين والمسيحيين، وأن يجتمع هؤلاء في مكان محايد، ويتشاوروا حول مصير إرتريا (٢٢).

ولم يجد هذا الرأي من يؤيده. وللحقيقة فإنه على الرغم من أنه كانت قد طرحت آراء كثيرة، وعلى الرغم من تفكك جمعية حب الوطن، فإنه لم يكن هناك من يستمع للإرتريين مهما طرحوا من آراء؛ لأنه لم يكن هناك اعتراف بهم على المستوى الدولي. ولكن انقسامات الإرتريين أعطت المخططات البريطانية المعقدة

سلفاً زخماً ومشروعية. ولم يكن ممكناً أصلاً أن يقنع الحاكم لونغ ريغ قبل أن يرى أهدافه تتحقق.

ليست هناك أى وثيقة توضح الفترة والتاريخ المحدد اللذين تحولت فيهما جمعية حب الوطن إلى جمعية تسعى إلى تحقيق الانضمام إلى إثيوبيا. ولكن الشيخ إبراهيم سلطان يوضح أن كل مؤيدى الانضمام من الزعماء والأعيان قد تجمعوا فى إحدى الكنائس استجابةً لدعوة القسيس مارقوص. وكان من بين من شاركوا فى ذلك الاجتماع، الفيتورارى قبر مسقل ولدو وبلاتا دمساس ولد ميكائيل والدجزماتش حقوص قبرى وآخرون. ويقول الشيخ إبراهيم سلطان إنه تم فى هذا الاجتماع تغيير اسم جمعية حب الوطن إلى " جمعية حب الوطن مع إثيوبيا - إثيوبيا الموحدة ".

ويضيف الشيخ إبراهيم سلطان أن المسلمين من أعضاء جمعية حب الوطن (الأولى) لم يُدعوا إلا بعد أن تم الفراغ من طبخة الدعوة إلى الانضمام، ويقول أيضاً إنه عندما وجهت إليه الدعوة ذهب هو والشيخ عبد القادر كبيرى والسيد محمد أبرأ حقوص إلى مكان الاجتماع وأعربوا عن احتجاجهم وأعلنوا خروجهم من تلك الجمعية^(٢١).

ومن جانبه يذكر السيد ولد آب ولد ماريام أسباب تحول جمعية حب الوطن إلى جمعية مطالبة بالانضمام على النحو التالى :

"... لقد أخذنا على حين غرة... وفرضوا سيطرتهم على الجمعية. وعندما حدث هذا فى عام ١٩٤٤م "، وهو العام الذى صدر فيه المرسوم الذى يسمح بحرية التعبير، سارع هؤلاء إلى تحويل هذه الجمعية إلى جمعية تسعى إلى انضمام إثيوبيا وغيروا اسم الجمعية إلى " جمعية حب الوطن مع إثيوبيا "، وعندما أدركنا نحن أنهم قد سبقونا، عمدنا إلى تأسيس جمعية جديدة تحت اسم " إرتريا للإرتريين "... والذى مكن أولئك من تنفيذ فعلتهم تلك، هو وقوف قبر مسقل ولدو إلى جانبهم وهو الذى كان رئيساً للجمعية... لقد اخترقوا الجمعية ".

ويصف السيد ولد آب ماريام، السيد قبر مسقل ولدو بالاستقامة والبراءة. ولم يحدث أن اتهمه قط بسوء الأخلاق أو تقبل الرشاوى. ويقول السيد ولد آب فى تفسير سلوك السيد قبر مسقل: ". بأن قلوب الإرترين فى تلك الفترة كانت تتفجر كرهاً للإيطاليين وللأجانب، ولم يكن الإرترين يتوقعون منهم أى شىء آخر سوى الفقر والقمع؛ ولهذا كان هناك كثيرون ممن كانوا يؤمنون بأن الخلاص من هذا الوضع يأتى من خلال الانضمام إلى إثيوبيا".

وبهذا التفسير يصنف قبر مسقل ضمن هذه المجموعة، حسب وجهة نظر ولد آب ولد ماريام. ومهما يكن فإن جمعية حب الوطن كانت قد تغيرت، ودفع دعاة الاستقلال ثمن سذاجتهم وبطئهم، فضلاً عن منع الإدارة الاستعمارية البريطانية لهم من التحرك بنشاط. وعندما بلغت الأمور هذا الحد؛ بدأ دعاة الاستقلال - كما يروى السيد ولد آب ولد ماريام - عقد اجتماعات سرية لتكوين جمعية تطالب بالاستقلال. ويروى السيد ولد آب قصة أول اجتماع لهذه الجمعية وما دار فيه كما يلى :

".. فى البداية اجتمعنا طوال النهار فى منزل صالح كيكيا، وخرجنا متفقين، وأقسمنا على أن نعمل من أجل جمعية إرتريا للإرتريين دون أن تسيطر علينا النزاعات القبلية والإقليمية، وتناولنا الغداء فى منزل كيكيا، وكانت الوجبة عبارة عن دجاجة ذبحها السيد كيكيا، وأدينا القسم على المصحف القرآنى، ثم ذهبنا بعد تلك إلى منزل دجات أبرها ماى عداقا، وأكلنا دجاجة ذبحها دجات أبرها، وأدينا القسم على الإنجيل. وبعد ذلك أرسلنا وفوداً من الأعيان إلى كل الأقاليم ليجمعوا توقيعات كل العمد الذين يؤيدون دعوة " إرتريا للإرتريين " وذهبت الوفود إلى المنخفضات الغربية ثم إلى المنخفضات الشرقية، أى مصوع، ثم من هناك إلى أكلى قزاي، كما أننا جمعنا توقيعات كثيرة أيضاً من إقليم سراى".

وكان من بين مَنْ حضروا مراسيم أداء القسم كل من دقيات أبرها تسماء،
والشيخ إبراهيم سلطان، ودقيات على، ودقيات عمر سفاف (ممثل قندع)
وقنزماتش برهانو أحمد دين (عمدة حي برهانو) وآخرين. ويقول السيد ولد آب
ولد ماريام إن أوراق التوقيعات التي تم جمعها سلمت كأمانة إلى صالح كيكياء،
ولأنه لم يصن الأمانة فقد ضاعت هذه الوثائق. وصالح كيكياء نفسه انخرط في
الحزب الانضمامي، ثم أصبح لاحقاً من قيادته.

ونلاحظ من ذلك أن تكوين الأحزاب السياسية لم يكن مسموحاً به حتى ذلك
الوقت، ومع هذا فإنه مع بداية عام ١٩٤٥م كان هناك، في الأقل، حزبان سريان
أحدهما ينادى بالوحدة مع إثيوبيا، والآخر يطالب بالاستقلال. أما جمعية حب
الوطن الأولى فقد قضت نحبها.

الفصل السادس

القضية الإرترية فى منتصف الأربعينيات

مؤتمر باريس - الموقف الدولى بشأن إرتريا

الاتفاق الذى تم بين بريطانيا وإثيوبيا فى نوفمبر ١٩٤٤م، كان يضمن لإثيوبيا بعض الحقوق، ولكنه لم يكن يتيح لها التخلص من هيمنة بريطانيا. وقد اختار الإمبراطور هيلى سلاسى البحث عن خيارات أخرى بعد أن أدرك أن مطالبه لن تلقى القبول قبل اكتمال أجلها حسب نصوص ذاك الاتفاق وفى تلك الأثناء، كان قادة الدول العظمى الثلاث : ستالين (الاتحاد السوفيتى) ونشرشل (بريطانيا) وروزفلت (الولايات المتحدة الأمريكية) مجتمعين فى جزيرة يالطا. وقد استمر اجتماعهم ذاك لمدة أسبوع (من ٤ - ١١ من فبراير ١٩٤٥م).

وقد أعرب الرئيس الأمريكى روزفلت للإمبراطور هيلى سلاسى فى ذلك الوقت، أنه مستعد لمقابلته فى السويس بمصر. ومع أن الإمبراطور هيلى سلاسى كان خاضعاً فى ذلك الوقت لرقابة شديدة من السلطات البريطانية فى أديس أبابا، فإنه استطاع أن يفلت من هذه الرقابة ويتوجه إلى مطار أديس أبابا فى الخامسة صباحاً ليستقل طائرة أمريكية أقلته إلى مصر، والتقى هناك بالرئيس روزفلت داخل باخرة " (١).

قدم الإمبراطور هيلى سلاسى للرئيس روزفلت مذكرة تتضمن مقترحات من ست نقاط. ونظراً إلى أن هذا اللقاء كان أحد أهم الأحداث التى مهدت للدور الأمريكى فى منطقة القرن الإفريقى، فإننا سنحاول أن نلخص هذه النقاط فيما يلى :

- نظراً إلى حاجة إثيوبيا الماسة لمنفذ بحري، فإن على الولايات المتحدة الأمريكية أن تساعد إثيوبيا في الحصول على إرتريا بدعم من الأمم المتحدة.

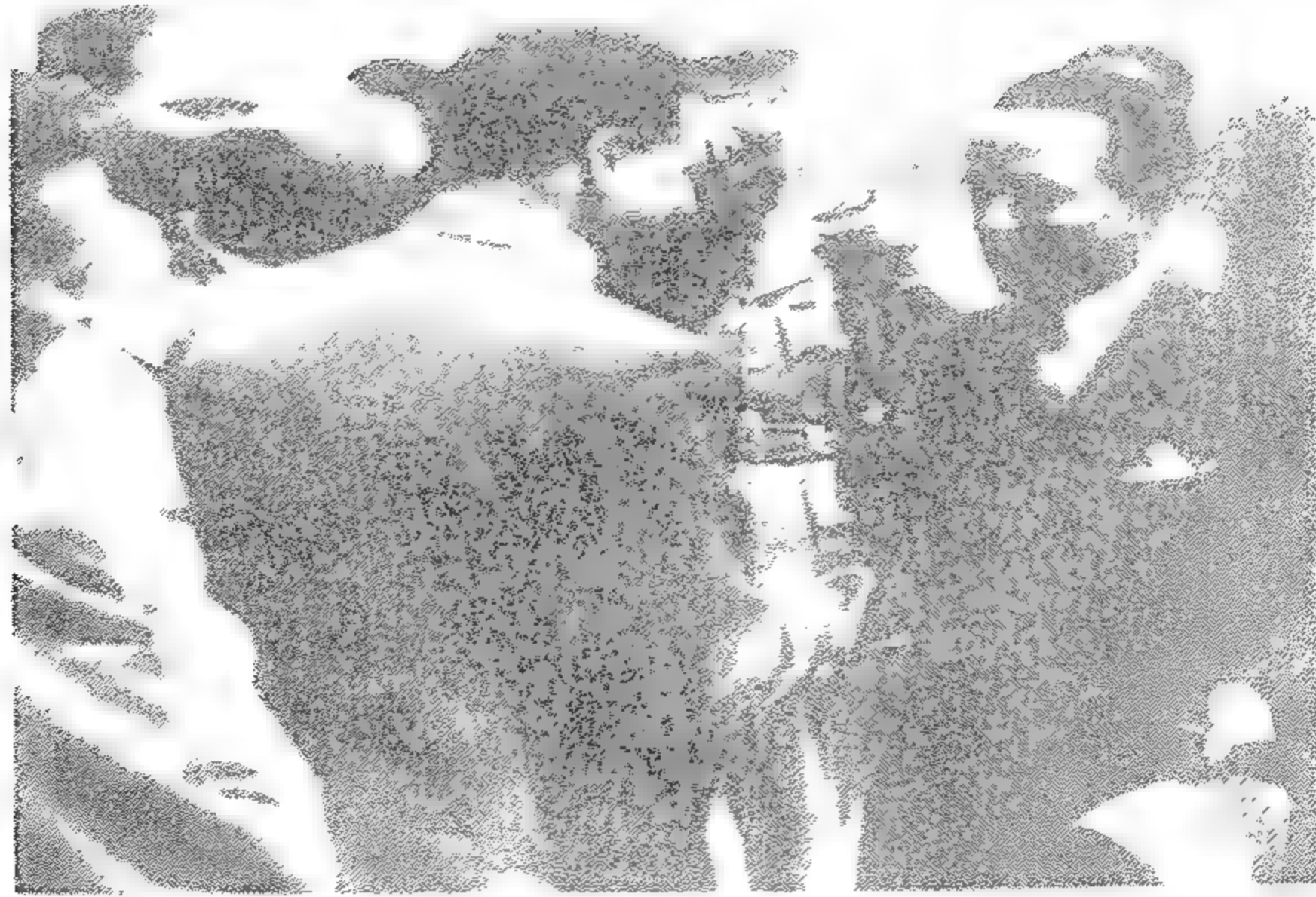
- أن تتولى إثيوبيا مهمة الإشراف على السكة الحديد التي تربط إثيوبيا بجيبوتي، على أن تتولى المهمة شركة أمريكية نيابة عن إثيوبيا.

- العمل على حسم موضوع أوغادين وأن تقوم إثيوبيا بالسماح لشركة سنكلر الأمريكية بالتنقيب عن البترول في تلك المنطقة وأن تفتح إثيوبيا أبوابها أمام الاستثمارات الأمريكية.

- مشاركة إثيوبيا في صياغة ميثاق الأمم المتحدة وأن تشارك إثيوبيا في مؤتمر باريس للسلام.

- أن تحصل إثيوبيا على أسلحة ومعدات وبواخر نقل.

وفي هذا اللقاء، تجنب الرئيس روزفلت الالتزام بأي وعود، وتعتمد التحدث في مسائل أخرى. وقدم هيلي سلاسي لروزفلت هدية عبارة عن خارطة الكرة الأرضية، مصنوعة من ذهب. وخرج الإمبراطور من اللقاء، كما يقول المستشار



لورينسو وأكيلو في اجتماع باريس

جون سبنسر، والفرحة تملأ جوانحه، ولكنه بفعلته هذه كان قد وضع بلاده تحت احتلال أمريكي مستتر مقابل حصوله على أوغادين وإرتريا^(٣).

لم تسر الأمور كما تمناها الإمبراطور، ولم يكن من الممكن أصلاً أن يتحقق ما أراده بشكل سريع؛ فمصير المستعمرات الإيطالية لم يكن يقرره الرئيس روزفلت وحده، وإنما كان قضية تبت فيها الدول العظمى الأربع مجتمعة.

إضافة إلى ذلك صادف أن توفي الرئيس روزفلت في ١٤ من إبريل ١٩٤٥، أي بعد أقل من شهرين من لقائه بالإمبراطور، وأصبحت أطماع الإمبراطور وآماله معلقة بالرئيس هاري ترومان الذي خلف روزفلت.

وبعد فترة قصيرة من ذلك، وتحديداً في الأسبوع الأول من مايو، هُزمت قوات الألمان كلياً وانتحر هتلر واستسلم كبار قادته، وانتهت بذلك معارك الحرب العالمية الثانية في أوروبا رسمياً في الثامن من مايو ١٩٤٥ م. ولكن الحرب استمرت في أقاصى شرق آسيا؛ لأن اليابان رفضت الاستسلام.

وعقد زعماء قوات الحلفاء الثلاثة، أي تشرشل وستالين وترومان مؤتمراً في مدينة بوتسدام الألمانية (قرب برلين) واتفقوا في هذا المؤتمر على تكوين مجلس استشاري لوزراء خارجية الدول الخمس، وهي التي تتمتع حتى اليوم بصلاحيات حق النقض "الفيتو" بعد أن تمت إضافة الصين وفرنسا. وقد خول هذا المؤتمر المجلس الاستشاري عقد اتفاقية سلام شامل مع إيطاليا التي هُزمت في الحرب^(٣). وبهذا أصبحت صلاحيات تحديد مصير المستعمرات الإيطالية السابقة بما فيها إرتريا بيد هذا المجلس الاستشاري الذي عقد أول اجتماعاته في لندن خلال الفترة ١١ من سبتمبر - الثاني من أكتوبر ١٩٤٥ م.

وكان من بين مقررات اتفاق بوتسدام "برلين" أن تقتصر المشاركة في مؤتمر باريس على الدول التي حاربت ضد إيطاليا. وبما أن إثيوبيا لم تحارب ضد إيطاليا إلا قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية ٣٥-١٩٣٦ م، فإنها لم تكن من بين الدول التي ستشارك في مؤتمر باريس. واعدت إثيوبيا ذلك القرار خطراً عليها؛

لأنه يجرمها من الولوج إلى المنبر الذي يمكن أن تطرح فيه مطالبها حول كل من إريتريا والصومال. وكافحت إثيوبيا بلا هوادة لطرح نفسها كإحدى القوى التي تصدت للفاشية الإيطالية، وقدمت، كما يقول وزير خارجية إثيوبيا آنذاك إكليلو هبتي ولدو، حركة المقاومة للاحتلال الإيطالي التي دامت خمسة أعوام دليلاً على مشاركة إثيوبيا لقوات الحلفاء في التصدي للقوات الفاشية الإيطالية.

ويوضح الوزير إكليلو أن الولايات المتحدة الأمريكية تقبلت الحجج الإثيوبية من دون كبير عناء؛ لأنها كانت متعاطفة منذ البداية مع إثيوبيا. أما الاتحاد السوفييتي فقد عارض في البداية، ولكنه قبل - في النهاية - مشاركة إثيوبيا في ذلك الاجتماع، ثم لحقت به كل من بريطانيا وفرنسا. وبذلك انضمت إثيوبيا إلى العشرين دولة التي حاربت إيطاليا، وأصبح من حقها أن تشارك في مؤتمر السلام بباريس^(٤)، وبعبارة أوضح، حصلت إثيوبيا على حق المشاركة في اجتماع هدفه الرئيس تقرير مصير إريتريا.

تقدمت إثيوبيا في الاجتماع الأول للمجلس الاستشاري للدول العظمى الخمس بمذكرتها التي عرفت بالمذكرة الخضراء. وطالبت في هذه المذكرة (بما زعمت أنه حقها) ليس بضم إريتريا فحسب، وإنما ضم الصومال أيضاً.

وكان هيلي سلاسي يطالب منذ البداية بمنحه ميناء زيلع الصومالي. وقد قام في هذه المذكرة بتجديد هذا الطلب. ومع أنه لم تكن في الصومال على الإطلاق أية حركة تطالب بالانضمام إلى إثيوبيا، كما كانت عليه الحال في إريتريا، فإن مستشار الإمبراطور جون سبنسر أوعز لهيلي سلاسي بأن يتعلل بأن الصومال أيضاً كان منطلقاً لغزو إثيوبيا. ولهذا فإنه ينبغي ضمه إلى إثيوبيا - في الأقل - لاعتبارات استراتيجية.

إضافة إلى ذلك سعى الإمبراطور من وراء تقديم المذكرة الخضراء إلى الاعتراض على مشروع إقامة الصومال الكبرى الذي طرحته بريطانيا العظمى. ويجدر بالذكر هنا أن وزير خارجية إثيوبيا إكليلو هبتي ولدو كانت لديه رؤية مغايرة لرؤية الإمبراطور لهذا الشأن. فهو كان يعتقد بأن المطالبة بالصومال أمر

غير عملي. ولهذا دعا إلى التركيز على المطالبة بإرتريا؛ لأنه عد انضمام إرتريا إلى إثيوبيا مما يلقي تأييداً كبيراً في أوساط المسيحيين من أبناء المرتفعات في إرتريا، على عكس الحال في الصومال. وكان واضحاً لإكليلو أن موقع ميناء زيلع بالقرب من جيبوتي الفرنسية يعنى أن فرنسا لن تسمح بقيام ميناء إثيوبي كبير ينافس جيبوتي.

عدا كل ذلك، كانت بريطانيا قد وضعت مخططها الخاص بها بشأن تقرير مصير الصومال. ولهذا عد الاستيلاء على إرتريا هو الأكثر إمكاناً للتحقيق. وتضمنت المذكرة الخضراء الحديث الإثيوبي المؤلف عن الروابط التاريخية والعرقية والدينية، إلخ التي تربط إرتريا بإثيوبيا، كما تضمنت قائمة بأسماء ١٦٠٠ شخص إرتري يعملون في مختلف مستويات المسؤولية في الحكومة الإثيوبية؛ لإثبات أن إثيوبيا هي البلد الذي يلتجئ إليه المثقفون الإرتريون. كما وردت فيها أيضاً أسماء منى شخص إرتري من الذين قاتلوا إلى جانب إثيوبيا ضد الاحتلال الإيطالي. إلى جانب ذلك، تضمنت المذكرة تحليلاً مفصلاً لتوضيح أهمية ميناء عصب ومصوع بالنسبة إلى إثيوبيا، وأن إرتريا لا يمكن أن تعتمد على نفسها من دون إثيوبيا^(٩).

على الرغم من كل ذلك، لم يتقبل وزراء المجلس الاستشاري المقترحات الإثيوبية. فقد طالبت الولايات المتحدة الأمريكية أن تبقى كل المستعمرات الإيطالية السابقة (باستثناء الصومال الإيطالي) تحت وصاية الأمم المتحدة لفترة عشرة أعوام، ثم تمنح الاستقلال بعد ذلك. أما الاتحاد السوفييتي فاقترح أن يتولى الوصاية على إقليم طرابلس الليبي، على أن تحدد كل من بريطانيا والولايات المتحدة مصير إرتريا والصومال الإيطالي والأجزاء المتبقية من ليبيا. واقترحت فرنسا من جانبها إعادة كل هذه المستعمرات إلى إيطاليا. ومن جانبها أعلنت بريطانيا قبولها اقتراح منح ليبيا الاستقلال بعد انتهاء فترة الوصاية من قبل الأمم المتحدة، وامتنعت بريطانيا عن إعطاء رأيها بشأن إرتريا أو الصومال.

غير أنه نتيجة لعدم اتفاق هذه الدول، فقد عقد اجتماع آخر في باريس خلال الفترة ٢٥ من أبريل - ١٦ من مايو ١٩٤٦م. ولكن هذه المرة أيضاً لم تتفق هذه الدول. فقد طالبت كل من فرنسا والاتحاد السوفييتي بعودة إيطاليا إلى مستعمراتها السابقة. ويعود تغير موقف الاتحاد السوفييتي إلى حساباته في أن يؤدي هذا الموقف إلى دعم موقف الحزب الشيوعي الإيطالي في الانتخابات.

أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد غيرت رأيها مرتين، وعادت أخيراً إلى موقفها الأول. وقامت بريطانيا في هذه المرة بتوضيح موقفها؛ حيث اقترحت منح بعض أجزاء من إريتريا إلى إثيوبيا، على أن يكون إقليم أوغادين جزءاً من مخططها لإقامة الصومال الكبير^(١).

كل هذه المحادثات كانت تتم من دون استشارة شعوب البلدان التي يقررون مصيرها. ولم تقلح إثيوبيا عموماً في هذه الاجتماعات في تحقيق ما كانت تصبو إليه، وتم تأجيل النقاش إلى الاجتماع القادم الذي سيعقد في باريس والذي دعيت إيطاليا إلى المشاركة فيه.

حضرت إثيوبيا للاجتماع وهي أكثر استعداداً. وقد ترأس وفد إكليلو هبتى ولدو. وضمت إلى الوفد بعض الشخصيات الإرتيرية اعتقاداً منهم أن ذلك يمكن أن يساعد في دعم مطالبهم. ولهذا الغرض تم سحب لورينسو تازاز من موسكو وبلاتا أفريم تولدى مدهن من لندن، وحرص الإثيوبيون على أن يظهر هؤلاء إلى جانب رئيس الوفد إكليلو. والمعروف أن لورينسو كان يعيش في حالة من العزلة، ويعانى من المرض إلى حد أن موته كان متوقعاً بين لحظة وأخرى. ولكن بغض النظر عن ذلك كان حضوره كافياً لأن يتبجح إكليلو هبتى ولدو في ذلك الاجتماع قائلاً: " انظروا إلى هؤلاء لقد أوصلنا عدداً كبيراً منهم إلى أرفع مناصب السلطة " ^(٢).

وعلى الرغم من كل ذلك، لم تحصل إثيوبيا في هذا الاجتماع سوى على مواقف تأييد ومعارضة متساوية، خاصة بشأن مطالباتها بإريتريا. فقد تشبثت فرنسا بموقفها السابق والداعى إلى عودة إيطاليا إلى مستعمراتها. واتخذت كل من بلجيكا والبرازيل مواقف مؤيدة لإيطاليا^(٣). أما مصر فقد طرحت نفسها شريكاً في القسمة،

وقدّمت مذكرة تطالب فيها بمصوع؛ لأنها - أى مصوع - كانت تحت سيطرتها لوقت طويل^(١).

كانت هناك أيضاً دول أخرى مؤيدة للمطالب الإثيوبية من بينها الهند واليونان اللتان أيدتا إثيوبيا؛ بغية تعزيز موقف جالياتها الكبيرة فى إثيوبيا. وكان تأييد يوغوسلافيا لمطالب إثيوبيا نكايّة فى إيطاليا التى تُكنّ لها يوغوسلافيا كرها شديداً. وكانت كندا أيضاً تؤيد مطالب إثيوبيا. أما بريطانيا فقد اختارت أن تؤيد مطالب إثيوبيا فى إرتريا انطلاقاً من مبدأ المقيضة بإقليم أوغادين لضمه إلى مخططها لإقامة الصومال الكبرى. وحدها الولايات المتحدة تحفظت عن إبداء رأيها أو موقفها بهذا الشأن فى هذا الاجتماع^(٢).

لم يتطرق اجتماع باريس الثانى لتفصيل مصير كل مستعمرة إيطالية سابقة على حدة، وإنما أصدر قرارات عامة بهذا الشأن؛ حيث اتفق الاجتماع على ما يلى:

١- أن تتخلى إيطاليا عن حق احتلالها أو ملكيتها لمستعمراتها فى ليبيا وإرتريا والصومال الإيطالى " Title to territorial possessions " .

٢- أن تبقى هذه المستعمرات تحت إدارة القوى الموجودة فيها حتى يتم البت فى شأنها.

٣- أن يتم البت النهائى فى مصير هذه المستعمرات خلال عام واحد من قبل الاتحاد السوفيتى وبريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا بشكل جماعى.

وبناء على هذه القرارات؛ أصبحت إرتريا رسمياً واعتباراً من تاريخ سريان مفعول هذه القرارات فى ١٤ من فبراير ١٩٤٧م خارج سلطة الاستعمار الإيطالى وخاضعة للإدارة البريطانية إلى حين البت فى مصيرها^(٣).

ونجد فى أحد ملاحق هذا القرار، قراراً اتخذ من طرف الدول العظمى الأربع لوحدتها. حيث اتفقت هذه الدول - كما يقول الملحق - على أن يجرى تقرير مصير هذه المستعمرات عبر الاستجابة " لرغبات سكانها وسلامتهم ومصالحه

السلام والاستقلال"، أن يتم ذلك بعد استشارة الدول المعنية. وفي حال عدم توصلهم إلى تفاهم بشأن هذا الوضع خلال عام واحد، اتفقوا على نقل الملف إلى منظمة الأمم المتحدة، على أن تبعث هذه الدول بين الحين والآخر بممثليها للمزيد من التفاهم، وأن ترسل لجان تحقيق وتقصى حقائق إلى هذه المستعمرات ليساعد كل ذلك على التوصل إلى قرار مشترك^(١٢).

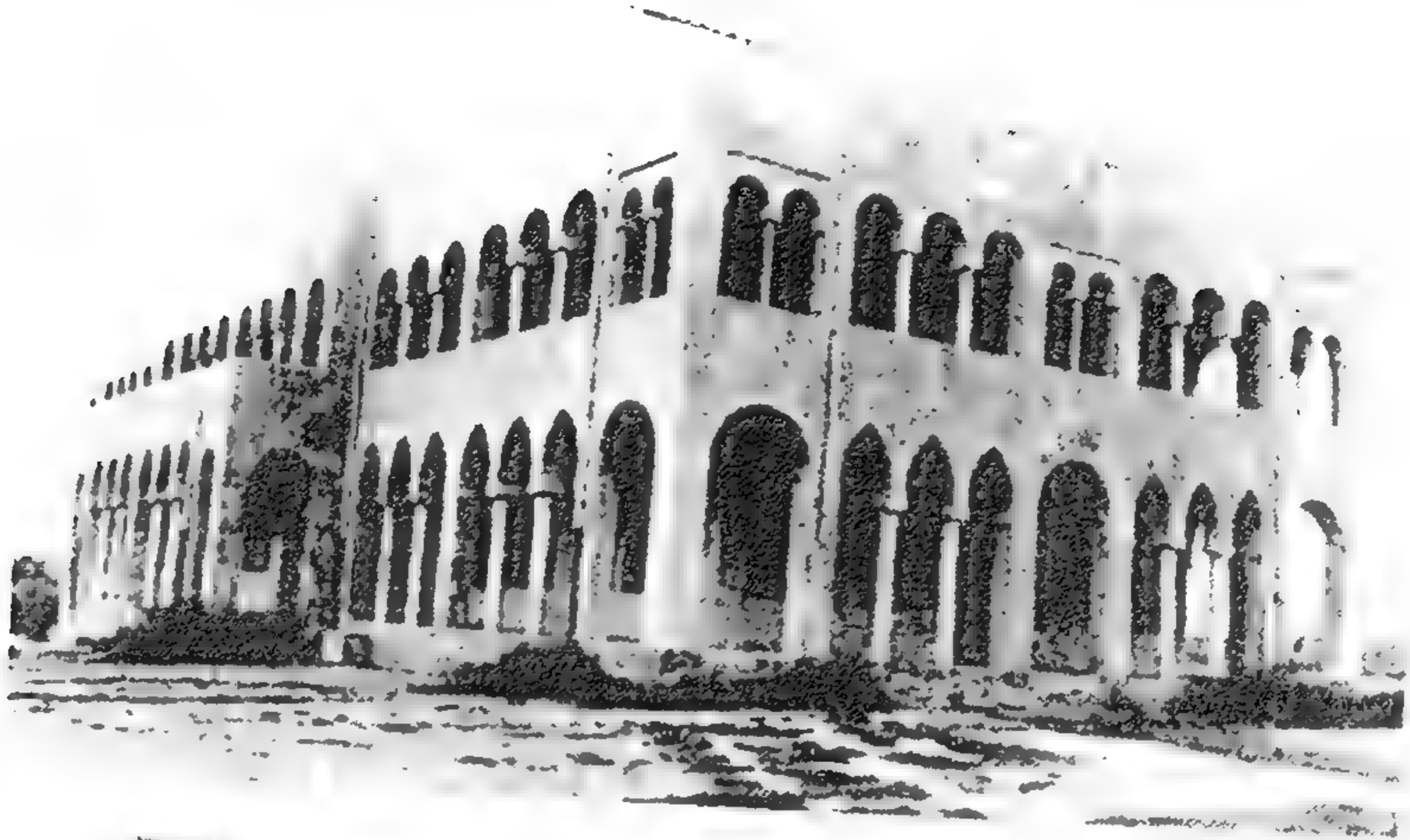
لا شك أن هذه القرارات كانت مكافأة ضخمة لإثيوبيا. وللحقيقة لم يكن مصير قضية إرتريا - في الأصل - يحدد في إرتريا؛ ولهذا فقد تمكنت إثيوبيا عبر المنابر الدولية التي لم يكن يسمع فيها أي صوت يمثل الشعب الإرتري، من طرح وجهة نظرها بكل اطمئنان. وقد عبر وزير الخارجية الإثيوبى عن هذه الحقيقة بالقول: "... لأول مرة نتمكن من طرح وجهة نظرنا بشأن إرتريا كما نرغب. وقد تمكنا من إسماع رأينا بشأن تحديد مصير المستعمرات الإيطالية السابقة "^(١٣). والحكومة الإثيوبية وتحديداً وزير خارجيتها إكليلو لم يكونا يدركان ذلك جيداً وحسب، وإنما سعيًا بكل فعالية للاستفادة من هذه الوضعية.

أوضاع إرتريا في منتصف الأربعينيات

بعد اجتماع باريس انتقل موضوع تقرير مصير إرتريا من يد بريطانيا إلى يد الدول العظمى الأربع التي تعد بريطانيا واحدة منها. ولكن مع ذلك استمرت بريطانيا في إدارة إرتريا وفقاً لقرارات حلفائها. ولم يكن ذلك الوضع ليقف عائقاً أمام مساعيها لتنفيذ مخططاتها، بل على العكس كان عاملاً مساعداً لذلك.

لا جدل في أن الإدارة العسكرية البريطانية كانت قد أدخلت في إرتريا الكثير من الأشياء الإيجابية مثل نشر التعليم، وإشاعة قدر نسبي من حرية التعبير والثقافة الديمقراطية، إلخ. لكن بالمقابل كانت نتائج السياسة الاقتصادية التي اتبعتها الإدارة البريطانية في إرتريا دليلاً يشهد بأن هذه السياسة كانت مؤامرات خبيثة متعمدة؛ تهدف بالأساس إلى تأمين المصالح الاستراتيجية والسياسية لبريطانيا.

فضلاً عن أنها كانت متناغمة مع مخططات هذه الإدارة التي وضعتها منذ مجيئها
بشأن تقرير مصير إرتريا.

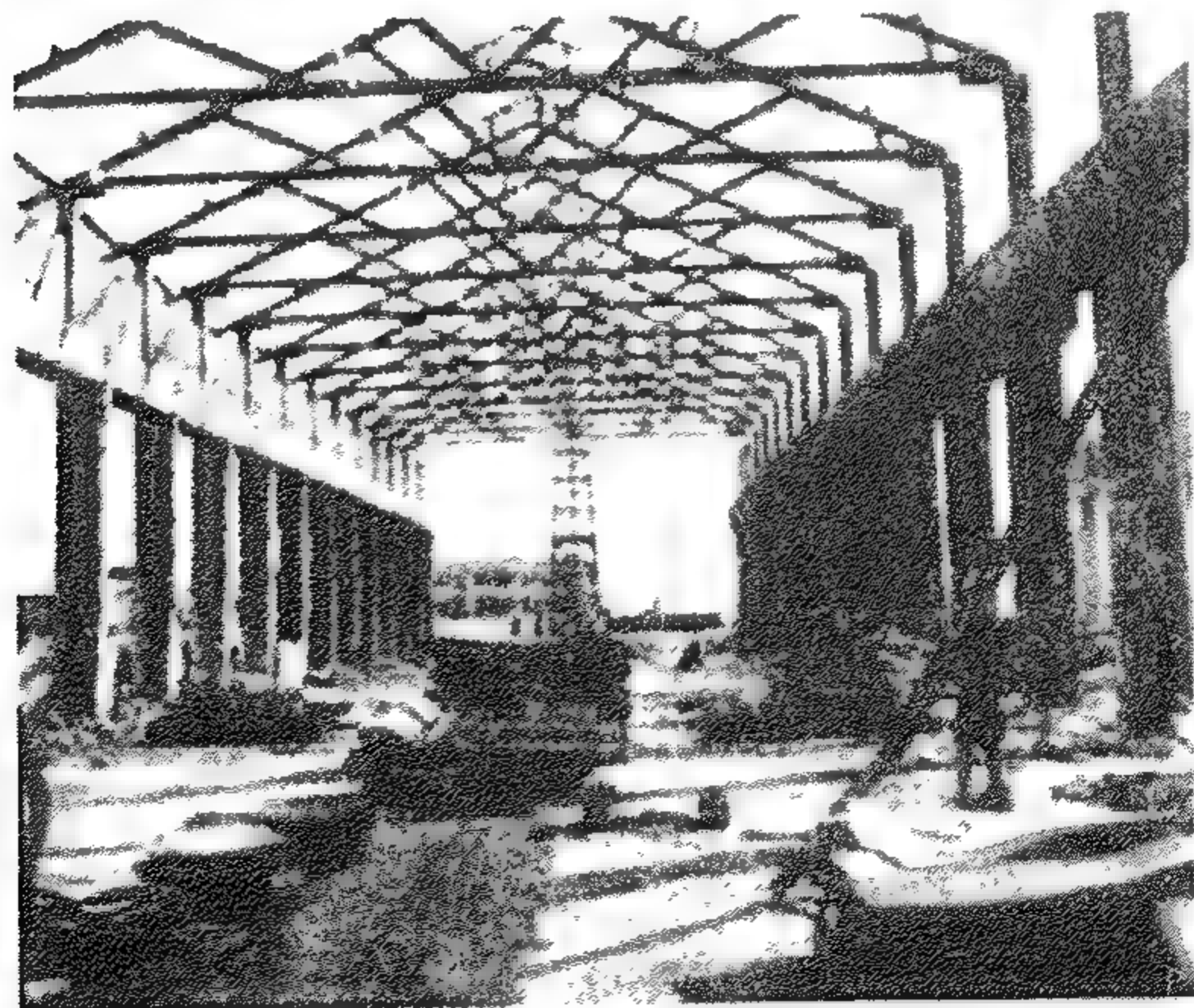
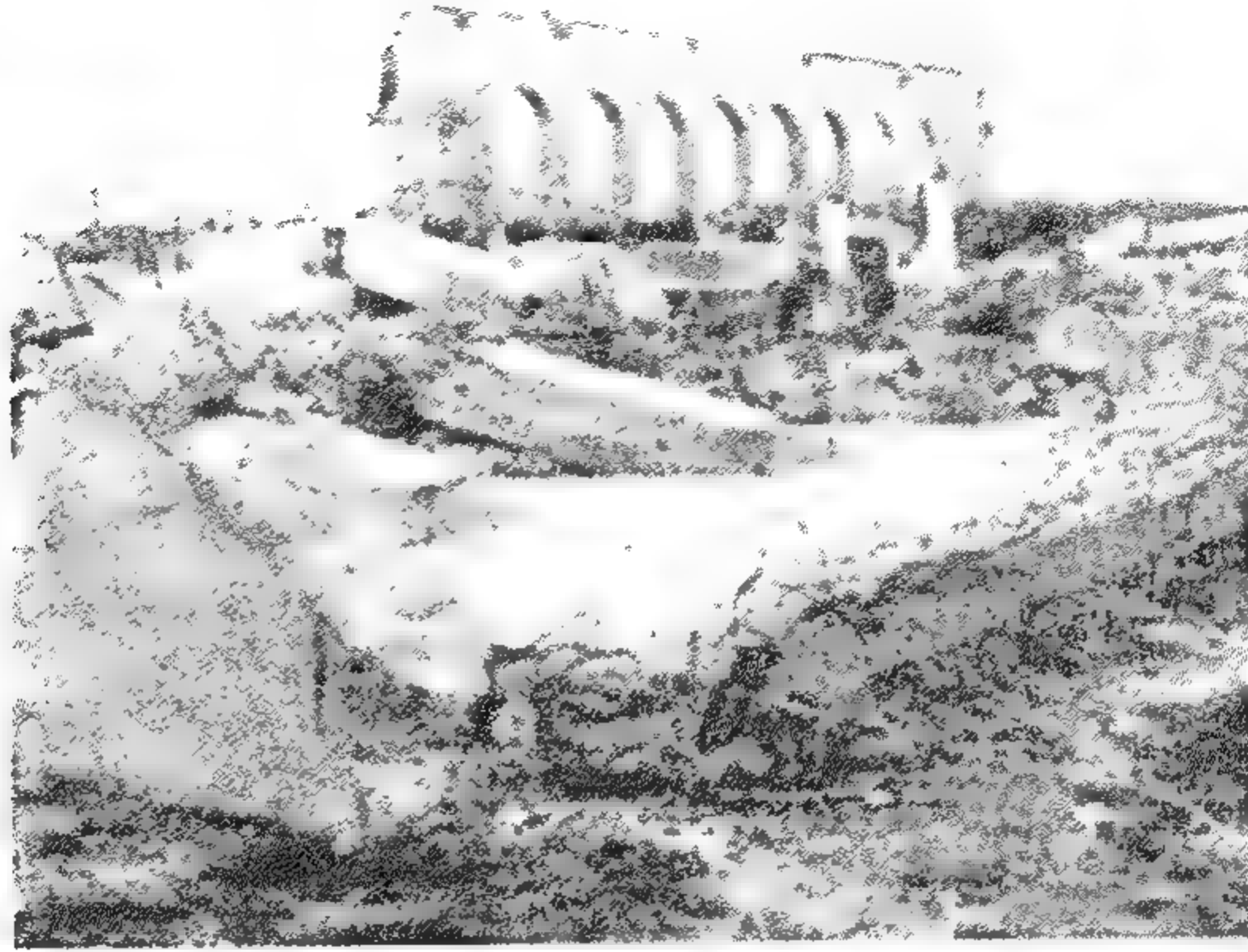


بعض مباني إرتريا في عاصمة نيريسايون

كنا قد تطرقنا إلى الشواهد التي توضح كيف أن الاقتصاد الإرتري كان قد
شهد تحسناً منذ عام ١٩٤٢م. لكن الإدارة البريطانية قامت في عام ١٩٤٥م بإغلاق
المصانع الإرترية؛ بحجة أن هذه المصانع غير قادرة على المنافسة مع المصانع
التي بدأت تزدهر في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية. وفي مراحل لاحقة قامت

الإدارة البريطانية بتفكيك المصانع ونقلها من إرتريا إلى دول أخرى خاضعة لاحتلالها، وكانت تفعل ذلك تارة بحجة عدم وجود قطع غيار، وتارة ثانية بحجة نفاد مخزون المواد الخام، وتارة ثالثة بحجة ارتفاع أسعار النقل وقلّة السيولة النقدية. ونتيجة لهذه الأعمال تراجع الاقتصاد الإرتري الذي كان قد شرع في تلبية حاجة التصدير إلى الخارج؛ فبقى محصوراً في الإنتاج الحيواني والنباتي وإنتاج الثروات البحرية والمعدنية "١٤".

وإثر ذلك أصبح الكلام عن أن إرتريا بلد غير قادر على الاعتماد على ذاته اقتصادياً، كلاماً شائعاً تكرر في الأوساط الاقتصادية.





بعض المنشآت الإترية التي لمرها البريطانيون

وللحقيقة كانت الإدارة العسكرية البريطانية قد بدأت منذ البداية في تدمير المنشآت التي أقامتها إيطاليا في إتريا، وتحديدًا منذ عام ١٩٤١م. ولكن عملية التدمير تلك كانت مقصورة أكثر على المؤسسات التي شيدتها إيطاليا في الثلاثينيات؛ بغية خدمة جهودها الحربية. ولكن بعد أن تأكد في عام ١٩٤٥م في مؤتمر باريس أن بريطانيا لن تبقى في إتريا، قامت بتوسيع نطاق تفكيك المصانع الكبرى وتدميرها ونقل وبيع هذه المصانع وبيعها إلى دول أخرى.

ففي مصوع، تم تفكيك أحواض السفن الثابتة والمتحركة والرافعات والمخازن الكبيرة جدًا وبيعها ونقلها كافة، إلخ. وابتداءً من هذه الفترة ١٩٤٥م، وحتى عام ١٩٥٢م، قامت الإدارة البريطانية في منطقة مصوع وحدها بتدمير ٧٥ مبنى، بما في ذلك الفنادق، وتفكيك ألواح الزنك والقضبان الحديدية والأعمدة... إلخ.

وهو المصير نفسه الذي واجهته منشآت المطارات التي شيدت في قرع وعصب. كما قام البريطانيون بتفكيك الجسور وخط التليفريك "القطار المعلق" الذي كان يُعد وقتها الأطول في العالم، والذي كان يربط بين مصوع وأسمرا ونقلهما وبيع كل ذلك لدول أخرى^(١٥).

جدير بالذكر هنا أن المخازن والمنشآت التي شيدها الأمريكان في كل من أسمرأ وقندع وقرع وماي حبار ومصوع كانت تحتوى على معدات ومواد قدرت قيمتها بعشرين مليون دولار. وقد قامت الإدارة البريطانية بتفكيك هذه المخازن وبيع محتوياتها للتجار العرب ولحكومات باكستان واليمن والتجار الإيطاليين. وتكشف بانكرست - على سبيل المثال - أن باكستان اشترت حوض رسو عائماً بنصف مليون جنيه استرليني وأن ١٦ باخرة كبيرة بيعت لكبار الأثرياء^(١٦).

وقد سئل أحد كبار مسؤولي الإدارة البريطانية في إرتريا في عام ١٩٤٧م عن سبب إحداث كل هذا الدمار في مصوع، فأجاب أنهم قرروا تدمير هذه المنشآت "... لأن حراسة القواعد الخلفية وحمايتها يكلفان دافعى الضرائب كثيراً" ^(١٧). وطبعاً المقصود بـ "دافعى الضرائب" هم المواطنون البريطانيون. وبعبارة أخرى يزعم البريطانيون أنهم قد دمروا هذه المنشآت الغالية الثمن، والتي كان بإمكانها أن تكون مصدراً لملايين مضاعفة من الأموال، لا لشيء سوى أنهم عجزوا عن دفع تكلفة الحراسة والصيانة.

إن المسألة برمتها لا تعدو أن تكون أمراً مبيتاً ومتعمداً. ولولا ذلك لما استحق أن يصبح موضوع أو مزاعم افتقار إرتريا لإمكانية الاعتماد على نفسها اقتصادياً قضية محورية. فقد كان معلوماً أن لإرتريا ثروات طبيعية لم ينقب عنها أو لم يستفد منها على النحو الأكمل، وأن لديها أراضي زراعية قادرة على تحقيق إنتاج وفير لو تم تكثيف العمل فيها وتنظيمها بشكل جيد. والأهم من ذلك هو أن الحرب العالمية الثانية قد أبرزت ضرورة التعاون والتكتل الإقليمى والدولى، ونتيجة لذلك كان عهد مفهوم التفوق والاكتفاء الذاتى قد ولى وحل محله مفهوم الاعتماد والتعاون الاقتصادى المتبادل. ومع ذلك، فإن هذا المفهوم لم يوضع فى الاعتبار عندما تعلق الأمر بإرتريا. ويمكن القول إن عبارة "إن إرتريا بلد فقير غير قادر على الاعتماد على نفسه" قد تحولت آنذاك إلى شعار. بالمقابل نجد أنه فى تلك الفترة لم تكن لدى الصومال ولا ليبيا بنية تحتية توازى ما كان موجوداً فى إرتريا. وكانت هاتان الدولتان فقيرتى الموارد مثل إرتريا، ولكن لم تلتصق بها تهمة

الفقر إياها. ونستنتج من مجمل ذلك أن إلصاق أو "تهمة" الفقر بإرتريا، لم يكن محصلة لتحليل عميق للأسس الاقتصادية لإرتريا، وإنما قصد به خدمة المصالح السياسية البريطانية. لهذا حرص البريطانيون على أن يصوروا إرتريا بلداً يصعب حتى إدارته وحكمه، وأنه ليس هناك أى خيار آخر سوى إلحاقها إما، بإثيوبيا وإما بالسودان وإما بكليهما؛ لأنها لا يمكن أن تبقى كياناً قائماً بذاته. لهذا فإن عمليات الهدم والتدمير كافة التى قامت بها الإدارة البريطانية لم تتم إلا لإبراز هذه الصورة ودعمها.

نتيجة لكل ذلك كانت أوضاع الإرتريين فى أوائل ٤٤-١٩٤٥م أسوأ مما كانت عليه خلال أزمة ١٩٤١م التى بدأت فيها الحرب الاقتصادية من قبل البريطانيين. وقد فجر هذا مشاعر غضب المواطنين، وكان أكثر ما أثار حنق الإرتريين هو وجود الإيطاليين فى أعلى مراتب السلطة. ويذكر تريفاسكس فى كتابه أن الإرتريين كانوا فى بداية عهد الإدارة البريطانية غير ملمين باللغة الإنجليزية ويفتقرون إلى التعليم، وأن البريطانيين كانوا ينظرون إليهم بعين الشك؛ بحكم أنهم كانوا خاضعين للاستعمار الإيطالى، وأنهم لهذا كانوا لا يضعونهم سوى فى الوظائف الصغرى، وأنهم لم يتبعوا مناصب إدارية وقضائية على مستوى الضواحي إلا فى مراحل لاحقة.

لكن المثير للدهشة هنا هو أن الإدارة البريطانية كانت تستخدم أو توظف الضباط والمسؤولين الإيطاليين الفاشيين " ممن كانوا أعضاء فى الحزب الفاشى الإيطالى ". ففى رسالة كتبها الحاكم البريطانى البريجادير لونغ ريغ إلى رؤسائه أوضح لهم أنه قد سجن المتشددىين وغير القابلين للإصلاح من بين الفاشيين الإيطاليين، وأنه - من ناحية أخرى - قد ضم المتعاونين منهم فى سلكه الإدارى. وأوضح لونغ ريغ لرؤسائه أنه فعل ذلك؛ لأنه لم يكن أمامه خيار آخر، وأنه قرر أن يتركهم يواصلون العمل مادام أنهم لن يعودوا إلى معتقداتهم الفاشية. وأوضح لونغ ريغ لرؤسائه أنه ينتظر منهم توجيهاً أو توضيحاً لرأيهم بشأن ما اتخذ من خطوات فى هذا المجال^(١١).

وقد أعرب المسؤول البريطاني الأعلى للونج رينغ في القاهرة عن موافقته؛ للاستفادة من الفاشيين مادام أنهم ليسوا من الأعضاء الفاعلين أو النشيطين في الحزب. وأوضح المسؤول الأعلى أن الفكر الفاشستي لا يمكن محوه بالقوة، وأنه يفضل العمل على توظيفهم ودمجهم في العمل مع أشخاص آخرين يحملون أفكاراً مغايراً؛ لكي يؤثروا فيهم ويتم تثقيفهم بشكل غير مباشر. وكان هذا يعني أنه قد تقرر أن يستمر الشعب الإترى في الخضوع لحكم الإيطاليين الذين كانوا يعملون في خدمة الفاشية وإدارتهم^(٢٠).

واستمر الوضع على هذا المنوال حتى النصف الثاني من عام ١٩٤٥م؛ حيث جاء حاكم بريطاني جديد، حل محل لونج رينغ في يوليو ١٩٤٥م، وكان اسمه سي.دي.مكارثي. وقد شرع هذه الأخير في إدخال هيكل وتنظيم إداري جديدين. وبمقتضى ذلك تم إنشاء ست مديريات عواصمها : أغوردات، كرن، أسمر، مصوع، عدى وقرى (مندفرًا)، وعدى قيح^(٢١). كما أقام مكارثي في هذه الفترة نفسها محكمة عسكرية تتكون من ضباط بريطانيين فقط، ومحكمة استئناف جنائية رئيسها ونائبه من الإنجليز وعضوية قضاة إيطاليين.

إضافة إلى ذلك، قام بتعيين ٢٥٠ من الإترين في مناصب قضاة وإداريين إقليميين في كل محافظات الأقاليم^(٢٢). كما قام بتعيين عدد من وجهاء السكان في الأقاليم كممثلين للأقاليم. ولم يكن هؤلاء يتمتعون بأية صلاحية ولا سلطة إدارية، سوى لعب دور الوسيط في عمليات الصلح أو الوكيل في القضايا المختلفة.

ومهما يكن فإن الإترين - حسبما أوضحه تريفاسكس - وجدوا الفرصة لأول مرة لكي ينهضوا بمهام الدولة العصرية، بدلاً من أن يتلقوا أوامر من المستعمرين. وكان حكام المحافظات الذين كان يعينهم الإيطاليون إبان فترة حكمهم منعزلين وبعيدين عن المواطنين، ولكن في هذه الآونة بدأوا يصبحون أكثر التصاقاً بهم في ظل الإدارة البريطانية. وشهدت هذه الفترة توسعاً نسبياً في خدمات التعليم والصحة. وبدأت اللغتان التجريدية والعربية تحل محل اللغة الإيطالية وتصبحان لغتي العمل الرسميتين^(٢٣).

باختصار يمكن القول إنه، وبغض النظر عن المناورات والدسائس السياسية البريطانية، قد بدأت تنشأ في إرتريا أسس إدارة نظام قضائي يشارك فيه الإرتريون. ولا يقلل من شأن هذه التغيرات الإيجابية التي بدأت تحدث وتتوسع في حياة الإرتريين والتي حدثت في مجالات الإدارة والنظام القضائي والتعليم والاجتماعي، غير أن مشاركة الأهالي الإرتريين في الإدارة وغيرها كانت غالباً عند المستويات الدنيا، فيما احتكر الإيطاليون المستويات العليا.

في البداية كان الأشخاص الذين تعينهم الإدارة البريطانية من الأهالي، هم من الزعامات الإقطاعية التقليدية، ولكن بعد فترة حرصت الإدارة البريطانية، وخاصة في المدن على استبدالهم بمن حصلوا على نصيب من التعليم وقدر كافٍ من الكفاية النسبية؛ الأمر الذي أدى إلى حدوث تغيير في التركيبة الإدارية. وقد فتح ذلك الباب واسعاً أمام إمكانية تأهيل قضاة إرتريين جدد وغيرهم من العاملين في السلك الإداري " البيروقراطية ".

ولكن بالمقابل أدى ذلك إلى إثارة حفيظة الإقطاعيين من الزعامات التقليدية التي بدأت تتحاز إلى إثيوبيا نكاهة في بريطانيا؛ الأمر الذي زاد من حجم التأييد الذي أصبحت تحظى به إثيوبيا (١٤).

كل هذه التغيرات التي أحدثها البريطانيون كانت من النوع الذي يترك أثراً غائرة ومعظمها إيجابى. ومع هذا فقد غطت عليها الأزمة الاقتصادية التي كانت تعيشها البلاد آنذاك؛ ولهذا لم يحدث أى تغيير في حياة الإرتريين. ولا في حالة التذمر وعدم الرضا العام التي كانت سائدة في أوساطهم. وكما أشرنا مراراً في الفصول السابقة؛ فإن كراهية سكان المدن الإرترية قد توجهت نحو التجار العرب والإيطاليين الذين كانوا يحتكرون أو يهيمنون على الحياة الاقتصادية.

ولم تكن الأحوال في الريف تختلف كثيراً عن المدن. فقد كانت الإدارة البريطانية تواصل تبادل المشورة والرأى مع الأعيان وشيوخ القبائل الملمين بالتاريخ والأنساب لتهئية الصراع الذي نشب بين التجري والشماعلى، من خلال إدخال نظام إدارى قىلى جديى يقضى على هيمنة الشماعلى واستعبادهم. ولكن

الاضطرابات وخاصة في الساحل لم تكن قد هدأت بعد. كما أن الاقتتال الذي كان يدور بين قبائل البنى عامر بقيادة على منطاز وقبائل الهندوة قد تواصل لسنوات عديدة حتى توقف في نهاية عام ١٩٤٥م. ولكن بعد أن أدى إلى زعزعة استقرار المنطقة. أما في المرتفعات فقد أدى انتزاع الأراضي الخصبة من الفلاحين وتسخيرها لتوفير الطعام للأوروبيين ولتصدير المنتجات الزراعية، إلى وقوع الفلاحين من الأهالي في براثن الجوع والمرض. كما أفضى ضيق الأراضي الزراعية والمراعى إلى زعزعة روح الوفاق والوئام بين سكان الريف وإلى اندلاع النزاعات والصدامات العنيفة بين القرى والقبائل. وبدأت الأسلحة المخبأة منذ فترة الحرب تظهر في العلن، وتفشت ظواهر السطو والنهب، وسادت الفوضى والاضطرابات محل النظام والقانون.

ولم تستطع الإدارة البريطانية، أو بالأحرى لم تشأ أن تعمل على تهدئة الاضطرابات التي كانت تسود جميع أنحاء البلاد. بل على العكس من ذلك، كانت هذه الإدارة تتخذ الإجراءات التي تصب الزيت على نار الخلافات المتقدة بين دعاة الاستقلال ودعاة الوحدة مع إثيوبيا. وكنا قد رأينا آنفاً كيف أن الإدارة البريطانية منحت دقيات تسما لقب " رأس " لتوحي بأنها تؤيد دعاة الاستقلال.

ولكن خلال عام ١٩٤٥م، اتخذت هذه الإدارة خطوة مناقضة لذلك، عندما سمحت لقبر مسقل هبتى ماريام رئيس جمعية الاتحاد مع إثيوبيا ومقرها في أديس أبابا، بأن يمارس نشاطاته التعبوية والتنظيمية في أسمرأ؛ وفاز بذلك معسكر دعاة الانضمام إلى إثيوبيا بمكافأة كبرى. وكانت الإدارة البريطانية قد سمحت لرأس تسما أن يقوم بالنشاط التعبوي فقط دون أن تسمح له بالنشاط التنظيمي، فضلاً عن أنها لم تقم بمنع تدخل إثيوبيا في إرتريا. كما نجد بعد فترة أن الإدارة البريطانية قد سمحت في مارس ١٩٤٦م لمسؤول إثيوبي هو الكولونيل نقا أن يقيم في أسمرأ ضابط اتصال إثيوبياً.

ومنذ ذلك الوقت، أصبحت تحركات الحكومة الإثيوبية في إرتريا علنية، وتحول منزل الكولونيل نقا إلى ملتقى قادة حزب الاتحاد مع إثيوبيا. وبدأ قادة

حزب الاتحاد وبعض أهم أعضائه، وكذا الكثير من العاطلين والمشردين من الإرتريين والتجراويين يعيشون على هبات الكولونيل نقا^(٢٠).

وطوال الفترة التي سبقت انعقاد اجتماع باريس، غرقت إرتريا فى أزمة اقتصادية عميقة واضطرابات أمنية، وتعرضت لتدخلات خارجية وانقسامات داخلية كبرى. وتفشيت فى طول البلاد وعرضها روح كراهية البيض (الإيطاليين) وأعمال القتل والسرقة والنهب والسطو (ظاهرة الشفنة) على نحو لم يشهده تاريخ البلاد من قبل.

وفى هذه الفترة التى تمكنت فيها إرتريا لأول مرة من الحصول على حق تقرير مصيرها، فقدت إرتريا بوصلتها وأصبح توجهها السياسى فى مهب الريح. فقد انقسم المواطنون وتشتتوا تحت رايات الدين والقبيلة والنزاعات الإقليمية. ومما زاد الطين بلة، هو أن إثيوبيا وبريطانيا على حد سواء، عملا عن عمد على تعميق هذه الخلافات، وأصبح هذا الواقع هو الأرضية التى تتغذى منها سياسات القوى الإرترية المختلفة.

وأدت تعقيدات هذا الواقع السياسى وتشابكها بالمواطن الإرتري العادى إلى عدم القدرة على التمييز بين الغث والسمين، بين ما هو مفيد له وضار به. وجريا وراء تقاليد الآباء، كان المواطن يسير خلف زعمائه التقليديين، وكان هؤلاء (الزعماء) يفتقرون إلى التعليم والنضج من ناحية، فضلاً عن أن مصلحتهم، من ناحية أخرى، كانت تجعلهم يتخبطون ذات اليمين وذات اليسار؛ الأمر الذى جعل التحركات السياسية فى تلك الفترة ذات طبيعة غير مستقرة وغير متعمقة الجذور.

وأصبح الواقع السياسى الإرتري منذ منتصف الأربعينيات يتميز بالفوضوية والتقلبات الحادة؛ حتى أن الشخص بات ينتقل من يوم إلى آخر من معسكر دعاة الانضمام إلى معسكر الاستقلاليين تارة، وإلى أنصار إيطاليا تارة ثانية، وإلى معسكر دعاة التقسيم تارة ثالثة.

عمليات السطو المسلح " الشفتا " والاضطرابات السياسية :

مُذ عام ١٩٤٣، بدأت تتكاثر عمليات السطو والنهب المسلح وغيرها من عمليات السرقة والإجرام التي كانت تنفذها مجاميع مسلحة. فخلال الفترة من يناير إلى ديسمبر ١٩٤٣م فقط، تم تسجيل ١٠٨ بلاغات رسمية لأعمال السرقة والنهب، وكذا تم تسجيل ٨٥ بلاغاً مماثلاً خلال الفترة من يناير إلى ديسمبر ١٩٤٤م. وعلى الرغم من أن الإدارة البريطانية في إريتريا آنذاك حاولت أن تصور أن هذه الأعمال تنفذ من قبل مجاميع من الإرترين غير المسلحين، فإن الضغوط التي مورست عليهم من قبل المسؤولين الأعلى منهم في القاهرة جعلتهم غير قادرين على الإنكار بأن أعمال النهب والسطو المسلح والمنظم تعد ظاهرة جديدة وخطيرة تبعث على القلق^(٢١).

وتوضح سجلات الشرطة أن من بين بلاغات الجرائم التي تم تسجيلها في عام ١٩٤٣م، عشر جرائم نفذت باستخدام السلاح الناري وأدت إلى مقتل شخصين وجرح ثمانية آخرين. أما أعمال السطو التي تمت في عام ١٩٤٤م، فإن ١٨ منها جرى استخدام السلاح فيها، وقتل خلالها ١١ شخصاً، وجرح ٨ آخرون. وبعبارة أخرى تقول هذه الأرقام إن الجريمة المسلحة خلال عام واحد قد تضاعفت بشكل كبير. وقد أوضحت الإدارة البريطانية أن تعبير " النهب المسلح " يقصد به تلك الجرائم التي تتم بشكل منظم من قبل جماعات دقيقة التنظيم تقوم عن عمد بمهاجمة مزارع الإيطاليين " الكونتشيونات " وقطع الطرق على المسافرين، وأن هذه الجرائم " تُنفذ بوحى من قيادات لم تتوان لحظة عن ارتكاب القتل من أجل بلوغ أهدافها ".

وقد كانت مزارع الإيطاليين " الكونتشيونات " من بين الأهداف الرئيسة التي استهدفتها عمليات النهب المسلح. حيث تم في عام ١٩٤٤م وحده، نهب ست مزارع وحانة تابعة للإيطاليين. وقد قتل خلال هذه العمليات خمسة إيطاليين، كما

قتل اثنان من جنود الشرطة الإرترية وأحد المدنيين الإرتريين^(٣٧). وكانت معظم هذه الهجمات الإجرامية تتم في الليل، ولكن في نهاية عام ١٩٤٤م قام "الشفقة" (قطاع الطرق) في وضح النهار بمهاجمة باصر لنقل الركاب على طريق أسمر - مصوع، وحدث في أثناء ذلك تبادل إطلاق نار قتل خلاله اثنان من رجال الشرطة وأحد الإيطاليين المسافرين. وكان هذا الحادث مصدر قلق كبيراً للإدارة البريطانية^(٣٨).

ولم يكن خطر نشاطات الشفقة مقصوراً على الأرياف، فقد تقدم الإيطاليون المقيمون في أسمر ودقمرى بشكوى إلى السلطات يعربون فيها عن قلقهم من خطورة هذه الأوضاع عليهم. واستجابة لذلك تم في عام ١٩٤٤م تكوين وحدات حراسة ليلية مكونة من الإيطاليين عرفت باسم فيجيلانسا نوكتورنا. وتوضح وثائق الإدارة في تلك الفترة بأن الحاكم لونغ ريغ هو الذي سمح بتكوين هذه الوحدات، وأن هذا الأمر لم يكن يحظى كثيراً بتأييد مسؤوليه الكبار^(٣٩).

بيد أن أعمال العنف الموجهة للإيطاليين لم تكن فقط للتعبير عن الاحتجاج على السياسة التمييزية العنصرية، وإنما أيضاً للتعبير عن الاحتجاج على الصلاحيات والامتيازات التي يتمتع بها الإيطاليون، وهذا يعنى - في التحليل الأخير - أنه احتجاج وتحذ للمعاملة والنهج اللذين تتبعهما الإدارة البريطانية في إرتريا. ولهذا يمكن القول إن هذه الأعمال لم تكن مجرد أعمال نهب وسرقة عادية، وإنما أعمال ذات خلفية ومنطلقات سياسية.

لكن هذه الأعمال كانت تسيطر عليها روح الكراهية والحق الأعمى. وبما أن تأثير تدخل إثيوبيا أو حزب الانضمام خلال الفترة "٤٣-١٩٤٥م" وقوته لم يكونا قد بلغا مرحلة القدرة على خلق عصابات الشفقة وتحريكها، فإننا لن نجافى الحقيقة إن قلنا إن أعمال النهب الموجهة للبيض كانت تنطلق من روح الكراهية للاستعمار والبيض، بغض النظر عن طابعها الإجرامى.

كما يلاحظ أيضًا أن أعمال العنف هذه لم تكن موجهة ضد الإيطاليين فقط، ففي خبر نشرته الصحيفة الأسبوعية بتاريخ ٢٢ من فبراير ١٩٤٥م تحت عنوان "شجار بين السودانيين والإريتريين" توضح الصحيفة أن مشادة كلامية حدثت في الثامن عشر من فبراير ١٩٤٥م بحى عداقا حموس بأسمرا بين مجموعة من الجنود السودانيين والأهالي تحولت إلى شجار واستدعيت الشرطة، لكن إلى حين وصولها كان قد قتل جندي سوداني وجرح ٩ من الجنود السودانيين ورجال الشرطة الإرترية وأحد المدنيين الإرتريين. ونتيجة لذلك فرضت الإدارة البريطانية حظر التجول اعتبارًا من السادسة والنصف مساء. وقد نشرت الصحيفة الأسبوعية مع الخبر نفسه النص الكامل لإعلان حظر التجول (٣٠). وهذا الحدث ربما يكون من الأسباب التي أدت إلى المذبحة التي أودت بحياة العديد من الإرتريين على يد الجنود السودانيين في عام ١٩٤٦م.

وهنا يتعين أن نلاحظ باهتمام ثلاث مسائل هي :

١- أعمال العنف والنهب " الشفّة " التي أشرنا إليها والتي كانت تتصاعد باستمرار دون أن تأخذ مسارًا محددًا.

٢- أنه لم يكن خلال الفترة ٤٤-١٩٤٥م في إرتريا أى تنظيم أو نشاطات سياسية ملحوظة تقف وراء تلك الأعمال. ولكن ربما كانت هذه الأعمال تجد التشجيع من قبل مؤيدى الانضمام فى تجراى، وعلى نحو خاص من إدارة منطقة عدوا، ولكن هؤلاء كانوا وقتها فى طور البداية. فخلال عام ١٩٤٥م، لم يكن هناك تقريبًا أى نشاط منظم يذكر، اللهم إلا عملية جمع التوقيعات التى كان يقوم بها أنصار الانضمام ودعاة الاستقلال.

٣- وهذه هى النقطة الأهم وتتعلق بالحملات الدبلوماسية الدولية التى كانت تقوم بها إثيوبيا؛ حيث ينبغى علينا أن نلاحظ أن حكومة هيلى سلاسى كانت تقوم، خلال فترة الاضطرابات فى إرتريا فى منتصف الأربعينيات، بتهيئة أرضية

انطلاق دولية فى اجتماع باريس وما بعده. فعلى الرغم من سكون نشاط حزب الانضمام فى إرتريا بعد التحركات النشطة التى أظهرها فى مطلع عام ١٩٤٤م، فإنه كان يعمل سرًا بعد أن حل مكانه حزب الانضمام بأديس أبابا. وكان هذا مكافأة وغطاء كبيرين لتحركات إثيوبيا. ولعل ما قاله السيد وند آب: "إننا أخذنا على حين غرة" كان يقصد به أنهم (دعاة الاستقلال) لم يكونوا يتابعون الحملات التى كانت تقوم بها إثيوبيا وأتباعها خارج إرتريا. وللحقيقة فإن ماركس هو النشاط السياسى للانضماميين إلى الإرتريين فى إرتريا. أما إثيوبيا فقد كان لها منفذها. وكما سنرى لاحقًا، فإن هذا المنفذ هو الذى مكنها من توظيف نشاطات "الشفقة" والساحة الدولية لمصلحتها.

وفى ظل هذه الأجواء، وقع فى إرتريا حدث حرك السكون الذى كان يلف النشاط السياسى. ففي ٢٣ من سبتمبر ١٩٤٥م، قام ١٥٠ شخصًا من بينهم عدد كبير من الأطفال متلفعين بالعلم الإثيوبى بالسير فى مسيرة إلى مقر الحاكم الإدارى البريطانى، وتقدموا إليه بذاكرة يطالبون فيها بانضمام إرتريا إلى إثيوبيا. وذيلت المذكرة باسم "الشعب الإرتري" وأبلغ هؤلاء المسؤول البريطانى أنهم يريدون منه أن ينقل هذه الرسالة إلى اجتماع وزراء الخارجية الذى كان منعقدًا بلندن.

وفى اليوم التالى، التقى الحاكم الإدارى البريطانى الجديد البريجادير بينوى الذى خلف مكارثى بالمتظاهرين، وأبلغهم أنه لا يسمح بخروج مثل هذه المظاهرات التى يمكن أن تخلق الاضطرابات. كما أوضح لهم أن مضمون المذكرة لا يثبت أنها تعكس رغبات الإرتريين كافة، وأنه لم يكن ينبغى أن توقع باسم الشعب الإرتري، وأنه لذلك لن يرفعها إلى المجلس الاستشارى الوزارى، وأبلغ ممثلو المتظاهرين الحاكم أن الذى أجبرهم على رفع هذه المذكرة هو أن موضوع تقرير مصير إرتريا يثار باستمرار فى وسائل الإعلام السوفييتية والفرنسية، وبما أن ذلك يعنيه هم، أبناء إرتريا بالدرجة الأولى، فإنهم قد رأوا ضرورة رفع هذه المذكرة. ورضخ الحاكم الجديد لطلبهم؛ وقام برفع المذكرة إلى الاجتماع المذكور^(٣١).

ردود الفعل على مذكرة طلب الانضمام، تدفقت على الإدارة البريطانية من مختلف أنحاء إرتريا. ففي الثالث من يناير ١٩٤٦، قدم إلى الحاكم البريطاني وفد من ممثلي أعيان كرن، وأبلغوا الحاكم أن طلب الانضمام لا يعبر عن رغباتهم على الإطلاق. وطلبوا منه أن يبلغ المجلس الاستشاري الوزاري أن يرفض ذلك الطلب. وأبلغ الوفد الحاكم البريطاني أن إثيوبيا - في حد ذاتها - دولة متخلفة وتعاني من مصاعب الإدارة والحكم وأنها غير مؤهلة لحكم إرتريا وإدارتها؛ وأنهم لذلك يطالبون أن تبقى إرتريا تحت وصاية دولية وإدارة الحكومة البريطانية. ووقع على هذا الطلب اثنا عشر من المشايخ والعمد وزعماء القبائل التي تضم الماريا وبيت أسقدي والبيجوك والمنسع والبلين. وفي ذلك الأسبوع نفسه، تقدم أعيان مديرية مصوع ومشايخها بقيادة الناظر بيه محمد نور حسن وكذا ممثلو جزر البحر الأحمر وشمال دنكاليا بمذكرة تحمل توقيعاتهم، وكانت مماثلة في مضمونها لمذكرة وفد كرن.

وفي الرابع من يناير، جاء وفد يتكون من ٢٩ من عمد مديرية أكلى قوزاي وزعمائها يترأسهم رأس تسما، وتقدموا أيضًا للإدارة البريطانية بمذكرة مماثلة، وناشد وفد أكلى قوزاي الحاكم البريطاني أن تستمع الجهات المعنية إلى صوت الإرتريين الذين يعيشون في الداخل، وليس إلى الذين يعيشون في الخارج ويطالبون بالانضمام إلى إثيوبيا. وأبلغ وفد أكلى قوزاي الإدارة البريطانية بأنه يتحدث بصوت واحد يمثل المسلمين والمسيحيين، وأنهم، أي الإرتريين، قد درجوا على إدارة شؤون حياتهم من خلال ممثلين يتم اختيارهم وفق أعراف الآباء والأجداد؛ وأنهم لذلك يطالبون بأن يديروا ويحكموا أنفسهم تحت الوصاية الدولية وفي ظل الإدارة البريطانية. وقد وقع على هذه المذكرة كل عمد أكلى قوزاي وأعيانهم بمن فيهم زعماء قبائل الساهو باستثناء دقيات قبراي تخلو ممثل دقمرى.

وتوضح الوثائق البريطانية أن المذكرات الخمس لدعاة الاستقلال كانت تمثل ٢٦٨٨٠٠ نسمة من الإرتريين^(٣٧). وتؤكد هذه الوثائق نفسها أن هذه المذكرات قد أتت من مصدر واحد، وأنها تعبر بحق عن رأى سكان المناطق المذكورة، وتخلص

الوثائق نفسها إلى أن مؤيدى الانضمام إلى إثيوبيا يتركزون فقط فى معظم أجزاء مديرية حماسين " وفى محافظات مديرية سراى التى تقع جنوب أسمرأ " (٢٢).

وعلى هذا النحو، عادت الحياة إلى النشاط السياسى الذى كان قد ركد من قبل كلا الجانبين. فقد تقدم وفد من ممثلى دعاة الانضمام يتكون من سبعة أشخاص، فى اليوم نفسه الذى رفع فيه وفد أكلى قوزاى مذكرته برئاسة رأس تسما، (أى فى الرابع من يناير) بشكوى إلى الحاكم العام اليريجادير بينوى يتهم فيها الإدارة البريطانية بالتمييز فى المعاملة، وجاء فى مقدمة الشكوى أن " الانفصاليين " يقصد دعاة الاستقلال " استغلوا فرصة قيام الإدارة البريطانية فى عام ١٩٤١م باعتقال خمسة من أنصار الانضمام، " فقاموا بجمع الشهادات التى تعترض على انضمام إرتريا إلى إثيوبيا ". وتمضى الشكوى فتتهم الإدارة البريطانية بأنه لولا انحيازها إلى جانبهم لما تمكنوا من إنجاح مهمتهم. واختتم هؤلاء شكواهم بمطالبة الإدارة البريطانية بأن توضح لهم ما إذا كانت حقا قد سمحت للانفصاليين (دعاة الاستقلال) بممارسة النشاط السياسى، فى الوقت نفسه الذى منعتهم (دعاة الانضمام) من ذلك.

وفى الثامن عشر من يناير ١٩٤٦، استقبل اليريجادير بينوى سبعة من النافذين من ممثلى وفود الطرفين وهم: الفيتورارى قبر مسقل ولدو، ودقيات حقوس قبرى، وبلاتا دمساس ولد ميكائيل، والفيتورارى حرقوت أبأى، والفيتورارى آدم طه، والشيخ عبد القادر كبيرى، وبلاتا محمد عمر قاضى (٢٣).

وأوضح الحاكم بينوى للوفد أنه يمكن التعبير عن الرأى مادام كان ذلك لا يمس سلطة بريطانيا ولا يعكر صفو الأمن، وأنه لن يسمح بعقد الاجتماعات والتجول فى مجاميع حتى لا تسود الاضطرابات والفوضى. إضافة إلى ذلك، أبلغ الحاكم ممثلى الانضماميين أن الإدارة البريطانية فى إرتريا مؤقتة، وأنها لذلك ليست منحازة إلى أى من القوى السياسية المحلية. ورفض الحاكم - فى التحليل الأخير - تفاصيل اتهامات الانحياز والتمييز فى المعاملة الواردة فى شكواهم كافة، ومضى الحاكم أكثر من ذلك وذكر الوفد بالشكوى المقدمة باسم دعاة الانضمام فى

سبتمبر ١٩٤٥م دليلاً على عدم منعهم عن التعبير عن آرائهم. وأوضح لهم أنهم على عكس ذلك، قد قاموا، أي دعاة الانضمام، بالكثير من الممارسات " التي يمكن أن تعد جرماً بحق السلطات الإدارية العسكرية والتي تعكر صفو الأمن مثل إصاق المنشورات على الحيطان، وهي منشورات مفعمة بالإساءات "، وأعرب الحاكم عن أسفه لعدم توقف هذه الممارسات. وأخيراً تبادل الوفد مع الحاكم بعض الآراء وودعوا بعضهم بعضاً بالشكر والامتنان.

وفي أعداد الصحيفة الأسبوعية التي تلت هذا الحدث، ثار جدل ساخن حول ما قيل إن الحاكم بينوى قد صرّح به وما طرحته الصحيفة من نقاط وقضايا. وكان أول البادئين الفيتوراري قبر مسقل ولدو الذي أوضح في مقالته أن جمعية حب الوطن كانت قد أسست في قلوب الإرتريين حتى قبل هزيمة الإيطاليين، وأنه شخصياً قد تم اختياره من قبل الشعب؛ ولهذا فهو ممثل للشعب. وأكد قبر مسقل في مقالته أنه وجمعيته ليسا أعداء للإنجليز، وإنما محبان لهم؛ لأنهم أنقذوا إثيوبيا من الاستعمار^(٢٥).

وانضم السيد ولد آب ولد ماريام إلى الجدل الدائر، فكتب مقالاً بعنوان " من مقدلا إلى كرن " شدد فيها على اتفاقه مع قبر مسقل ولدو فيما قاله في فقرته: "... ولكن نحن نحب الإنجليز. وسبب حبنا لهم هو أنهم ساعدوا أمّنا إثيوبيا ". وسرد السيد ولد آب ولد ماريام بالتفصيل فضائل الإنجليز على إثيوبيا في مختلف المراحل، واختتم مقالته بالقول :

"... من المؤكد أن السبب الوحيد الذي يجعلنا نشق بالحكومة الإنجليزية ونحبها، هو ذلك الدم الذي أريق في سبيل تحرير إثيوبيا " ^(٢٦)

غير أن مقارنة بالمواقف المعروفة للسيد ولد آب ولد ماريام بخصوص القضية الإرترية، فإن الفقرة السابقة من مقالته تستدعي التوقف عندها ملياً. فمن غير الواضح ما إذا كان السيد ولد آب يريد القول من خلال هذه الفقرة أن ليس هناك شيء آخر يدفع إلى حب الإنجليز " سوى " هذا الفضل المشار إليه آنفاً، أم أنه يريد أن يقول إنه لا يتفق مع مقال الفيتوراري قبر مسقل " سوى " في هذه

المسألة؟ وذلك لأن قبر مسقل لم يتطرق في مقاله هذا إلى موضوع حبه للإنجليز فقط، وإنما تحدث أيضاً عن تأييده المطلق للانضمام إلى إثيوبيا. والمقالة لا توضح حدود اتفاق ولد آب مع قبر مسقل.

لكن أقسى الردود على مقالة قبر مسقل، جاءت من بلاتا تسفاظين درس شقيق زرنای درس (وهو البطل الإرترى الذى قام بقتل عدد من الإيطاليين بالسيف فى روما؛ حينما تعرض للإهانة منهم فى مطلع القرن الفائت) وكان أكثر ما أثار حنقه زعم قبر مسقل أنه قد اختير من قبل الشعب، فرد عليه بتهكم :

"... إن التبحر الأجوف لا يغير من حقائق الأشياء، وبما أن سكوتنا يمكن أن يوحى بأن مثل هذه التبحرات أمر حقيقى، فإنى أعتقد أنه على أن أوضح أن ما يزعمه (الفيتورارى قبرمسقل) هو خطأ كبير وتجروء بليغ سيودى بصاحبه إلى هاوية سحيقة.. وكان من الأفضل للمحترم " زعيم الجمعية " أن يكون أكثر تحديداً ويروج بأن قلة من أنصاره قد انتخبوه، بدلاً من هذا التعميم الصارخ".

ومضى بلاتا تسفاظين فى مقالته، فانتقد أفكار فيتورارى قبر مسقل ووصفها بأنها ضارة وتزرع الكراهية والبغضاء. وهنا أيضاً لم يتخذ بلاتا تسفاظين موقفاً واضحاً من موضوع إثيوبيا^(٣٧).

وبدأت حرارة النقاش والجدل ترتفع فى مقالات الصحيفة الأسبوعية، وتطل بين الحين والآخر مقالات تتضمن عبارات الإساءة والتجريح. ولتهدة ذلك؛ راحت الصحيفة الأسبوعية تنشر بعض المقالات التى تتصح بضرورة أن تسود الجدل روح المحبة والود، وأن تطرح الآراء من دون إثارة^(٣٨).

ولم يكن احتدام الجدل وارتفاع حرارته مقصوراً على الموضوعات المتعلقة بتقرير المصير المستقبلى لإرتريا. فبدءاً من ٢١ من مارس ١٩٤٦م، احتدم جدال مثير للاهتمام حول أهمية اللغة التجرينية بين السيد بايرو عقبيت (والد تدلا بايرو)

والسيد فسها ظيرون هيلي الذي أصبح لاحقاً سكرتير مالية الحكومة الإرترية. وكان موضوع الخلاف الذي أثار ذلك النقاش الساخر يتمحور حول السؤال القائل : أيهما هو الوريث الرئيس للغة الجنزرية؟ هل هي اللغة التجزينية.. أم اللغة الأمهرية؟

وما أضفى على هذا النقاش أبعاداً مقلقة، هو أنه كانت تتخلله الاستفزازات والغمز من قناة بعضهم بعضاً، ويبدو أن تدخل دقيبات حسن على ومناشدته للطرفين أن يتجادلا بمحبة؛ كان بغرض تغيير المنحى الخطير الذي أخذه ذلك النقاش^(٣٩).

وفي خضم أجواء الجدل الحاد هذا، حلّ موعد اجتماع باريس الذي انعقد خلال الفترة ١٥ من يونيو - ١٢ من يوليو ١٩٤٦م. فبدأت من جديد أجواء الأوضاع السياسية لإرتريا تسيطر على النقاشات. وكان قد وصل إلى أسمرا في مارس من ذلك العام كولونيل إثيوبى يدعى نقا هيلي سلاسى؛ وذلك بعد أن سمحت له الإدارة البريطانية بالدخول، ليعمل ضابط اتصال لإثيوبيا في أسمرا. ويوضح تريفاسكس أنه كان محظوراً على الكولونيل نقا التدخل فى الشؤون السياسية لإرتريا. لكن هذا الأخير "... لم يحاول حتى أن يخفى طبيعة مهمته الحقيقية " فجعل من مقره ملتقى اجتماعات قادة حزب الاتحاد ومكانه. وكما ذكرنا آنفاً، فإنه لم يكن بالإمكان اتخاذ أى خطوة بشأن حزب الاتحاد، ما لم تؤخذ موافقته، فضلاً عن أن كثيرين من عملاء حزب الاتحاد كانوا يأخذون أجورهم من يده مباشرة^(٤٠).

وبعد وقت قصير من ذلك، أخذت نشاطات حزب الاتحاد (الأندنت) التى كانت قد خمدت تحمل طابع العنف والصدام. وكانت روح الكراهية للعرب والإيطاليين قد بلغت أوجها، وقدمت إلى مسؤولى الإدارة البريطانية فى إرتريا شكاوى تطالب بطرد العرب وإبعاد الإيطاليين عن السلطة السياسية والإدارية، وألصقت على الجدران كتابات تردد هذه المطالب. وكان مؤيدو الانضمام قد قاموا فى مارس ١٩٤٦م، بإثارة الاضطرابات فى كرن ومصوع، وأصابوا عدداً من العرب بجروح ودمروا ممتلكاتهم. وكل هذه الأعمال كانت تتم " باسم الشعب الإرتري " وترافقها شعارات بارزة تطالب " بالوحدة الفورية ".

فى ذلك الوقت نفسه، كانت إثيوبيا قد بدأت تتخذ خطوات معادية للإيطاليين والعرب. ففى يونيو من ذلك العام، قامت بمصادرة ممتلكات ١٣٠ شخصاً من العرب المقيمين فى إثيوبيا وطردتهم إلى إرتريا؛ حيث ألقت بهم على الحدود. وعلى الرغم من أن الحاكم العام لإرتريا قد احتج على ذلك، فإن إثيوبيا قامت مرة أخرى فى ١٩ من يوليو بطرد ٩٢ إيطالياً و ١٤٥ من اليمنيين العرب، وادعت إثيوبيا أنها تقوم بذلك من أجل " تأمين سلامة البلاد واستقرارها " (١١). كل هذه الممارسات، كما يذكر تريفاكس، قامت بها إثيوبيا لتوضح أنها دولة تتمتع بالقدرة على طرد أى أجنبى لا تريده (١٢).

وصادفت هذه الكراهية المنهجية للبيض، هوى وتأيداً لدى دعاة الانضمام إلى إثيوبيا " الاتحاديين "، فتحول شهر يوليو ١٩٤٦م إلى شهر اضطرابات عنيفة.

فى الثامن والعشرين من يوليو هذا، قام مائتا شخص من بينهم خمسون من الصبيان بتسيير مظاهرة دون أن يستخرجوا تصريحاً بذلك، وتحرك هؤلاء وهم يرفعون العلم الإثيوبى ولافتات من القماش كتب عليها عدد من الشعارات، وتوجهوا نحو مكتب الحاكم العام لإرتريا، ومن هناك توجهوا إلى مسكن ضابط الاتصال الإثيوبى الكولونيل نقا، والتقى ممثلوهم بهذا الضابط وتحادثوا معه، ومن هناك توجهت المظاهرة إلى حى " قزا كنيشة ". وعندما وصلت المظاهرة إلى مقر الجمعية الأنجليكانية ساد الهرج والمرج، فجاء مسؤول شرطة أسمرا واعتقل خمسة من قادة المظاهرة واقتادهم إلى مركز الشرطة؛ لاستجوابهم وتقديم النصح لهم (١٣). ويصف تريفاكس ما حدث بعد ذلك :

" اندلعت الاضطرابات وأشعلت النار فى سيارة رئيس الجالية العربية وكانت متاجر العرب وممتلكاتهم عرضة للنهب والتخريب، وقامت زمرة من المتظاهرين بمهاجمة مركز الشرطة الذى كان يعتقل فيه قادة الإضراب المذكور آنفاً وأطلقوا سراح المعتقلين، ولكن قبض على هؤلاء من جديد وقدموا للمحاكمة؛ وحينها اندلعت اضطرابات أعنف، ولولا تدخل قوة من جيش دفاع السودان فى الوقت المناسب لتمكن المتظاهرون من التغلب على العدد القليل من حراس السجن،

وقد قتل أربعة أشخاص من المتظاهرين بعد حدوث إطلاق للنار لفترة قصيرة وعندها عاد النظام والهدوء من فورهم^(٤٤).

إثر ذلك أعلنت الإدارة البريطانية فرض قانون حظر التجول، ومنعت خروج المتظاهرين لئلا تتكرر اضطرابات ٢٨ من يوليو، كما أصدرت الإدارة استمارات لتقديم الشكاوى. وقامت مجموعة من الأعيان الذين يزعمون أنهم من قيادات جمعية حب الوطن بمقابلة نائب الحاكم العام وأبلغوه بأن الاضطرابات التي حدثت " تمت من دون علمهم " وعبروا له عن شجبهم الشديد لما حدث^(٤٥).

لكن الأمور كانت قد ساءت إلى حد بعيد. فقد تجاوزت الكراهية للأجانب كل حدود، وخاصة تجاه العرب، وقد كتب السيد ولد آب ولد بهذا الخصوص أنه ليس بالأمر السليم أو السوى افتعال الاضطرابات والفوضى باتهامات وحجج واهية مثل الزعم بأن العرب في إرتريا " يريدون أن يرفعوا رؤوسهم علينا ". فعلى النقيض من ذلك، على هؤلاء أن يدركوا أن العرب هم الأقرب إلينا من الآخرين، على أى نحو من الأنحاء، جغرافيًا كان أو لغويًا أو ثقافيًا أو عرقيًا، أو من ناحية التشابه في العادات و السلوك. ولهذا كان من الأفضل أن تعالج المشاكل والمسائل المتعلقة بهم بروية ونظام وفق أسلوب قانونى .

وفيما يتعلق بأحداث ٢٨ من يوليو ومسببات عدم الاستقرار الذى كان سائدًا، أدلى السيد ولد آب فى إحدى مقالاته بالرأى التالى :

" أنا شخصيًا لا أشك فى أنه قد بدأت تنغرس فى نفوس الكثير من شباب أسمرأ روح تحررية حقيقية، وهو أمر يدعو إلى الانشراح. ولكن المشكلة هى أن هؤلاء الشباب لم يجدوا التوجيه الصحيح واللازم. ولهذا نرى أن دماءهم الفائرة والنابضة بالحياة والقوة تخرج عن مجراها كما يحدث مع السيول. ولهذا ينبغى أن يجد هؤلاء الشباب التوجيه السليم وتخليصهم من أصحاب الروح الشريرة الذين يتلفعون برداء حب الوطن، فى حين أنهم لا يعملون سوى لتعبيد الطريق أمام مصلحتهم " ^(٤٦).

لا جدال فى أن من قصدهم بأصحاب الروح الشريرة، هم الذين كانوا يفتعلون الاضطرابات تحت ستار الدعوة للانضمام إلى إثيوبيا. وفى هذا المقال نفسه، يتحدث السيد ولد أب قائلاً: "... لقد تأكد بأن إرتريا كانت وستبقى للإرتريين. ولهذا لن أتحدث كثيراً عن هذا الموضوع ". ونلاحظ هنا أيضاً أن السيد ولد أب لم يتطرق حتى الآن إلى موضوع استقلال إرتريا بشكل مباشر. ولعل من المرجح أن سبب ذلك كما كان قد تردد، أن كثيراً من دعاة الاستقلال كانوا يلتقون ببعض من دعاة الاتحاد مع إثيوبيا باستمرار؛ للبحث عن حل وسط بين مطلبى الاستقلال والاتحاد. وبما أن هذه اللقاءات هى التى أفضت إلى اجتماع بيت قرقيس، فإن من الحيوى فهم هذا الأمر على نحو دقيق.

الفصل السابع

اجتماع بيت قرقيش ونتائجه

الظروف السائدة قبل الاجتماع

تطورات جديدة فى المنخفضات

شاركت فى اجتماع بيت قرقيش كل الجمعيات والحركات السياسية التى ظهرت خلال تلك الفترة. وكان الهدف من ذلك الاجتماع أن تتوصل الأطراف التى انقسمت ما بين منادٍ بالاستقلال وآخر بالانضمام إلى إثيوبيا إلى حل وسط يوحّد بينهم. يقول تريفاسكس: إنه لو كان الأمر قد ترك للمجتمعين أى الإرتريين فقط، لكان بإمكان " الانشاقيين " و " الانضماميين " على حد تعبيره التوصل إلى اتفاق مُرضٍ^(١).

ولم يكن الإرتريون يناقشون الأمور بهدوء وروية. وقد رأينا كيف أن منطقة المرتفعات تمزقت بين مؤيد للانضمام وآخر مؤيد للاستقلال. وكيف أنهم أصبحوا ضحية لأعمال النهب والسطو " الشفّة " وللتدخل الإثيوبى السافر.

كما أن المنخفضات كانت لا تزال حتى عام ١٩٤٦م تعيش اضطرابات النزاع الدائر بين التجري والشماعلى وحروب على منطاز. ولكن بعد أن انطفأت الحرب بين الهدندوة والبنى عامر نهائياً فى أغسطس ١٩٤٥م، انخرط سكان المنخفضات الغربية متأخرين فى الصراع الطبقي ضد هيمنة الشماعلى الذى كان قد سبقهم إليه سكان الساحل وبعض أجزاء سنحيت. ويؤكد تريفاسكس: إنه بنهاية عام ١٩٤٦م تقريباً كانت تسعة أعشار قبائل التجري تخوض نضالها ضد هيمنة الشماعلى الإقطاعيين، بينما كانت قبل ذلك تتحرك على نحو مشتت^(٢).

وبدأت الإدارة العسكرية البريطانية في البحث عن حل لهذه الأوضاع العويصة جدًا وكان أحد المسؤولين البريطانيين وهو تريفاسكس قد أجرى دراسة دقيقة حول تركيبة قبائل التجري، أوضح فيها أن كل القبائل والعشائر حتى الصغيرة العدد في مناطق التجري كانت تطالب بأن تكون لها كيانات سياسية قائمة بنفسها. ولكن الإدارة البريطانية كانت تفضل أن تتأطر هذه القبائل والعشائر في تجمعات أكبر؛ بغية تجنب المشاكل الإدارية التي يمكن أن تتجم عن تشرذم هذه القبائل إلى كيانات صغيرة، وحرصت الإدارة البريطانية في الوقت نفسه على أن تكون هذه التجمعات متحررة من هيمنة الشماقلي والإقطاعيين وتسلطهما.

ويقول تريفاسكس إن الذي جعل تطبيق هذا التصور ممكناً هم التجار من ذوى أصول التجري الذين كانوا يقيمون في أغوردات وكرن. وأحد هؤلاء كان الشيخ إبراهيم سلطان الذي أشار على الإدارة البريطانية بأن الحل يكمن في إعادة تنظيم هذه القبائل والعشائر على النحو الذي كانت عليه خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر. وتقبلت الإدارة البريطانية هذا الاقتراح وشرعت في عملية إعادة التنظيم في عام ١٩٤٧م^(٣).

وكنا قد تطرقنا في الفصول السابقة إلى أن العمداء والمشايخ والأعيان كافة تقريباً الذين يمثلون المسلمين قد وقّعوا في عام ١٩٤٦م على عريضة مقدمة للسلطات البريطانية توضح أنهم يطالبون بالاستقلال. ولم يكن - في الأصل - موضوع رفض المواطن المسلم الإرتري العادي لفكرة الانضمام إلى إثيوبيا محل جدل. فبغض النظر عن أى شيء آخر كان من الطبيعي أن لا تكون هناك سوى قلة ضئيلة من المسلمين الإرتريين يمكن أن تقبل الانضمام إلى إثيوبيا، لسبب بسيط هو أن إثيوبيا تعرف كدولة مسيحية، وأنها كانت تقوم من خلال حزب الاتحاد " الانضماميين " بحملة تعبئة ذات توجهات مسيحية. والوثائق البريطانية عن تلك الفترة أيضاً تتحدث عن توجس المسلمين الإرتريين وتخوفهم من نيات إثيوبيا في إرتريا^(٤).

لكن كل هذه الأحاسيس والمشاعر لم يكن لها شكل موحد من التعبير السياسى. وقد لعبت جهود الإدارة البريطانية فى مسعاها لتجميع القبائل والعشائر دوراً مهماً فى توحيد انتفاضة قبائل التجرى التى كانت تتم بشكل مبعثر. فبفضل الاجتماعات التى كانت تعقد بين الحين والآخر تمكنت القبائل المبعثرة من الالتقاء مع القبائل الأقرب إليها. وبدأت لُحمة وشائجها تتماسك من جديد بالتدريج. ولم يقتصر هذا التقارب على تجرى مناطق الساحل وبركة. فقد أدى تدمير قبائل النارا من دفع الضرائب للإقطاعيين إلى انضمامهم إلى عملية إعادة التنظيم القبلى هذه، ثم تبعتهم قبائل التجرى فى منطقة سمهر والتى كان قد أثقلها استبداد طبقة النواب^(٤).

وسنبحث لاحقاً فى الآثار البعيدة المدى التى ترتبت على أسلوب المعالجة الذى بدأه البريطانيون مع انتفاضة التجرى. غير أن النتائج الآنية لذلك خلال أعوام ٤٦-١٩٤٧م قد أثرت - بشكل كبير - فى الأجواء السياسية التى كانت سائدة آنذاك وفى المسار المستقبلى لها. وتأتى فى مقدمة هذه الآثار أن الشعب الإترى أظهر لأول مرة تكتلاً شعبياً موحداً حول رغباته وتطلعاته بدرجة لم تعرفها أنحاء إترىا كافة من قبل. ثانياً: برز قادة لديهم قاعدة شعبية ويتمتعون بالتأثير الذى يتجاوز محيطهم الضيق ليشمل أرجاء الوطن كافة. وكان من أبرزهم الشيخ إبراهيم سلطان.

وهنا تجدر الإشارة إلى أنه ينبغى ألا نبالغ فى تصوير حجم هذه التطورات المهمة أو أن نوليها اهتماماً يتجاوز وزنها. إذ يمكن القول - بشكل عام - إن إترىا لم تكن لديها سوى تجربة محدودة للغاية فى مجال التآطير أو التكتل السياسى.

وما أشرنا إليه بشأن تجمع قبائل التجرى بفضل نضالاتهم المشتركة لا يعنى أنه كان هناك تجانس فى الأفكار والرؤية والممارسة. وبالصورة نفسها، فإن بروز قيادات لها تأثير يتجاوز محيطها المحدود، لا يعنى أن ذلك كان بداية لعهد وضع تكتيكات واستراتيجيات قيادية ناضجة. ولكن كل هذا لا يقلل من شأن أن

الانتفاضات الشعبية أفرزت قيادات شعبية تحظى بأوسع درجات التأييد، وحقيقتة. وحسبما يقوله تريفاسكس فإن إبراهيم سلطان نفسه لم يكن يبدو أنه كان يفكر فى البداية فى استغلال تلك الأرضية " الانتفاضات " كمنطلق لحركة سياسية، ولكن زيادة قوة حركة الاتحاديين " الأندنت " أصبح يشكل خطراً على صفوف انتفاضة التجري.

وكنا قد أشرنا فى الفصول السابقة إلى أن إثيوبيا كانت قد رفعت شعار " الأرض لأصحابها " (أى للإقطاعيين). كما رأينا أيضاً أن الحركة التى تزعمها إبراهيم سلطان التى تهدف إلى تجميع قبائل التجري وتحريرهم من سلطة الإقطاعيين قد دفعت بعضهم (الإقطاعيين) إلى أن يتطلعوا إلى إثيوبيا كمنقذ. وإلى بدء الاتصال بدعاة الانضمام " الأندنت ".

هذا التقارب بين حزب الإندنت وإقطاعيى المنخفضات بدأ يضيف توجهاً سياسياً على انتفاضة التجري. وبعبارة أخرى شعر التجري بالخطر من إمكانية تضامن إثيوبيا مع إقطاعيى التجري، ومن أن يؤدي ذلك إلى عودة الروح إلى النظام الإقطاعي الذى تقرر هدمه، وأن يستعيد الإقطاعيون مكانتهم السابقة. إن إدراك هذا الخطر من قبل جماهير التجري المستعبدة جعل من مطلب استقلال إرتريا مضمونا رديفاً للتحرر من استعباد حياة الأبقان واستبدال الإقطاعيين^(١).

بيد أن انتفاضة التجري حتى نهاية عام ١٩٤٦م، لم تكن قد أخذت بعد أى توجه ولا طابع ديني. وللحقيقة لا نستطيع حتى ذلك الوقت أن نجرؤ على القول إن الدين كان عامل تفريق بين الإرتريين باستثناء التعبئة والتحريض المسيحي الذى تبناه وأججه البطريرك مارقوص الذى كان عضواً فى حزب الانضمام " الأندنت ". ويلاحظ أنه على الرغم من التوجه الإثيوبى الذى بدأت تتحوه جمعية حب الوطن، فإن جماعة الشيخ عبد القادر كبرى وبلا تا محمد قاضى والشيخ إبراهيم سلطان نفسه لم يكونوا قد خرجوا من عضوية هذه الجمعية بعد. بل إن عمر قاضى قد أصبح لاحقاً من المدافعين عن الانضمام. وكما أشرنا أيضاً فإن كبرى كان قد

وقف في فبراير ١٩٤٦م من بين الذين وقفوا إلى جانب " الانضماميين " في شكاوهم للإدارة البريطانية ضد " الانشقاقيين " .

كما نجد على صعيد حركة " إرتريا للإرتريين " أن جميع زعماء الساهو كانوا متطابقين في أفكارهم ومطالبهم مع جماعة رأس تسما. كما أن الجبرته في إقليم سراي كانوا متحدّين مع مسيحيي الإقليم ورفعوا معاً في ديسمبر ١٩٤٥م إلى الإدارة البريطانية مطالبهم في الاستقلال^(٣). وبالصورة نفسها سُلم إلى الإدارة البريطانية في الفترة نفسها مطلب مماثل من قبل الخمسة وعشرين ألف مسلم من سكان أسمرأ، كان قد وقعه نيابة عنهم ١٨ من قيادات المسلمين، وعلى رأسهم دقيات حسن على، وكان من بين الموقعين أيضاً السيد ولد آب ولد ماريام.

ويحاول الكثيرون من محلي السياسة الإرترية ومن مسؤولي الإدارة البريطانية في إرتريا في تلك الفترة أن يطرحوا فكرة أن الدين هو الذي يعد محرك التوجهات السياسية للإرتريين آنذاك. ولكن الواقع يشهد أنه لم تكن في الأربعينيات أية حروب ولا مواجهات بين أصحاب الديانتين، باستثناء النزاع القديم بين الطروعا والظنعدقلي، والذي كان قد تجدد في ١٥ من أغسطس ١٩٤٦م، وتحول إلى صدام مسلح، لكنه سرعان ما تم احتواؤه وتهديته عبر عقد صلح بين الطرفين. حتى هذا النزاع لم يكن منشؤه الحقد الديني وإنما ملكية الأرض.

ولم يكن خافياً أن حزب الأندنت " الانضمام " كان يقوم بتعبئة دينية مسيحية مكشوفة، ولكن نظراً إلى أن هذا الحزب يضم في داخله أعداداً من المسلمين، فإنه لم يكن هناك حتى منتصف الأربعينيات عدد كبير أو عدد يعتد به من الناس ممن كانوا ينظرون بجدية إلى مسألة التعبئة الدينية المسيحية هذه، ولكن هذا الوضع لم يستمر طويلاً.

مذبحة أسمر :

شهدت أسمر يوم الأربعاء ٢٨ من أغسطس ١٩٤٦م حدثاً مفاجئاً كان له انعكاس كبير على الأجواء السياسية لتلك الفترة، وعلى المسار السياسى المستقبلى لها. فقد صادف أن اليوم المذكور كان يوم العيد. حيث قضى عدد من الجنود السودانيين يومهم فى أماكن اللهو " لعبة شتخ بتخ " التى كانت تمارس فى مثل تلك المناسبة فى الشارع المؤدى إلى قمة مرتفع "حى أبا شاول" " تشرحى ". وفى أثناء ذلك حدث شجار بين أحد هؤلاء الجنود السودانيين وبعض الإرتريين الذين كانوا فى مكان اللهو. وتطور الشجار إلى حالة فوضوية اختلط فيها الحابل بالنابل؛ فأسفر عن مقتل أحد السودانيين وجرح عدد قليل آخر. وعندما سمع زملاؤهم الجنود فى الثكنات بهذه الواقعة، وكان عددهم يبلغ السبعين جندياً حملوا أسلحتهم النارية وهجموا على وسط المدينة وخاصة الأحياء التى رأوا أن المسيحيين يقطنونها؛ حيث كان قد قيل إن قتلة الجندي هم من المسيحيين. فشرعوا يقتلون كل من صادفهم فى الطريق ممن كان يعلق صليباً فى صدره أو لا يلبس عمامة أو كوفية. واستمرت هذه المذبحة ساعتين قتل خلالها ٤٦ إرترياً وجرح نحو سبعين آخرين بينما قتل من السودانيين ثلاثة وجرح ثلاثة عشر آخرون^(١).

وقد نشر فى العدد الخاص من الصحيفة الأسبوعية الذى صدر بهذه المناسبة، بأنه قد تم إعلان تلك الأيام " أسبوع حداد "، وأن الحاكم العام قد قرر جمع التبرعات لصالح أسر الضحايا، وقد نشرت قائمة أسماء القتلى فى العدد المذكور من الصحيفة^(٢).

ويوضح تريفاسكس أن تمكن الجنود السودانيين من الانتشار والقتل كيفما شاءوا فى شوارع المدينة على النحو الذى حدث، قد ولد شكوكاً لدى المواطنين الإرتريين بأن الإنجليز متورطون فى المسألة. كما يلمح تريفاسكس أن العملية عدت عقوبة للاضطرابات التى أثارها مؤيدو الانضمام فى يوليو السابق. ويعزو تريفاسكس سبب ذلك الشجار إلى الكراهية التى تولدت لدى " الأحباش المسيحيين "؛

بسبب تدخل الجنود السودانيين فى اضطرابات يوليو المذكور (١٠). وقد قامت إدارة البريطانية حينها بتشكيل لجنة تحقيق فى القضية ووجهت الاتهام إلى بعض السودانيين (١١). إضافة إلى ذلك قامت هذه الإدارة بتبديل الوحدات السودانية العاملة فى إرتريا بوحدات أخرى من الجنود الإنجليز الذين كانوا يعملون تحت إمرة القائد العسكرى البريطانى الفيلد مارشال مونتجمرى (١٢).

كل هذه الإجراءات لم تبدد شكوك السكان؛ فقد بقيت الأسئلة : لماذا تُرك الجنود السودانيون لمدة ساعتين يفعلون ما يشاءون؟ وأين اختفت الشرطة الإرترية ووحدات الشرطة الإيطالية المعروفة بـ "كاربينيرى" وكذلك الضباط الإنجليز؟ الإجابة عن هذه التساؤلات لا توجد فى وثيقة مكتوبة، وإنما فى ذاكرة من عاشوا تلك الأحداث ومنهم - على سبيل المثال - أحد جنود الشرطة الإرترية فى تلك الفترة الذى يروى ذكرياته عن تلك الأحداث على النحو التالى :

" اشتبك بعض الإرتريين مع شخص يدعى "باخشب"، وشكا هذا الأخير إلى الجنود السودانيين، واستدعينا نحن جميع أفراد الشرطة الإرترية من قبل المسؤولين الإنجليز وجمعنا فى المبنى المتعدد الطوابق لصاحبه باحبيش وهو يقع بالقرب من ساحة كنيسة القديسة مريم. وكان عددنا يصل إلى نحو مئتى شرطى، وسمعنا فى أثناء ذلك صوت إطلاق رصاص من اتجاه حى أبا شاول، وأبلغنا بعض الفارين من هناك بأن بعض الناس يصطادون حيوان الخنزير البرى. كان ذلك حوالى الساعة الثالثة عصراً، ولكن إطلاق الرصاص استمر حتى المساء. لم يكن هناك ما نستطيع أن نفعله؛ فلزمنا الصمت " (١٣).

وتعكس هذه القصة سلبية الشرطة الإرترية وخنوعها. ولكنها توضح - من ناحية أخرى - أن الموضوع كانت له منطلقات أخرى. وعلى هذا الأساس كان الأمر فى نظر الإرتريين - فى الأقل - عبارة عن شجار حدث بسبب القمار، وليس لأسباب أخرى. لكن الشخصين اللذين كانا يحملان جثة الجندى السودانى

القتيل إلى ثكنات الجيش السوداني في حي " فيلاجو جونيو " وجدوا أن الجنود السودانيين كانوا قد اتخذوا استعداداتهم العسكرية وبكامل أسلحتهم. وهناك شهود عاصروا تلك الأحداث يؤكدون أن زمناً قصيراً للغاية كان يفصل بين وقوع الشجار وخروج الجنود السودانيين للانتقام^(١٤).



البريجانير بينوى

كانت الحكومة الإثيوبية وحزب الأندنت " دعاة الانضمام " المستفيدين المباشرين من هذه المذبحة. فبعد انتهاء مراسيم تشييع القتلى التي أقيمت في مقابر القديسة مريم، دعا الحاكم العام البريطاني في إرتريا الأعيان إلى اجتماع في مساء ذلك اليوم؛ بغرض التشاور والتفاهم. وكان من بين المدعوين البطريك مارقوص ومفتى الديار الإرترية الشيخ إبراهيم مختار ودقيات حسن على ودقيات بينى براخى وآخرون من الإرتريين الذين يعملون مستشارين لدى الإدارة

البريطانية. وقد تحدث الحاكم معرباً عن حزنه وأسفه العميقين لما حدث، وتعهد للمجتمعين بأنه سيعمل على تهدئة المواطنين. وفي ختام كلمته دعا الحاضرين إلى الحديث للتعبير عن رأيهم في الموضوع.

تحدث في البداية دقيات بينى براخى ودعا إلى تطبيق العدالة على المجرمين. ثم أعقبه في الحديث السيد ولد آب ماريام الذى جاء فى حديثه ما يلى :

"... أنا شخصياً لا أستغرب كثيراً لمثل هذا الحدث. وأنا لا أعتقد أنه قد وقع بالصدفة، وإنما كان ثمرة ومحصلة طبيعية لنظام إدارى معوج. أنا لا أستطيع أن أصدق أن مثل هذه المصيبة وقعت بمباركة من المسؤولين. ولكنى أعجب كثيراً كيف أن قوة عسكرية كبيرة استنفرت بقيادة إنجليزية لنجدة العرب الذين وقع الاعتداء على منازلهم بالحجارة قبل أسابيع وحمايتهم ، وكيف أن هذه القوة الإنجليزية لم تحرك ساكناً حينما كان الدم الإرتري يتدفق بلا ذنب. إذا أردتم أن يعم السلام بلادنا، فعليكم أن تسلمونا الحكم لندير شؤوننا بأنفسنا تحت إشرافكم، بدلاً من أن تتركوا أمر إدارتنا لكل من هب ودب من الذئاب والغرباء " (١٥).

أما كلمة البطريك مارقوص فكانت تحمل الكثير من المرارة وحاقلة بالوعيد. وكان البطريك قد هاجم الحاكم الإدارى البريطانى فى صباح اليوم نفسه أمام المشيعين وحمله مسئولية المذبحة قائلاً : "... ها هم ضحاياك.. إنها أفعالك ". وفى هذا الاجتماع انتقد البطريك مارقوص الحاكم البريطانى بمرارة قائلاً : " إنه ليس من العدل فى شىء أن يجازى هذا الشعب الذى استقبلكم بالأغاري على هذا النحو. وحتى الحيوانات والطيور توفر الحماية والملجأ لمن يحتوى بها من غير بنى جنسها من الحيوانات الأخرى، ناهيك عن البشر الذين أكرمهم الله. ألا يفترض بكم أن تؤمنوا لهم الحماية والملجأ " (١٦).

ويروى تريفاسكس أن مشاعر الحزن والمرارة لأحداث ٢٨ من أغسطس عمت المؤتمرين عقب اللقاء فى أنحاء المرتفعات كافة.

كنا قد أشرنا من قبل إلى أن قوة حزب دعاة الاتحاد كانت تتركز في المدن، وتحديدًا في مدينة أسمرا وضواحيها. ولكن هذا الحادث جعل مشاعر كراهية الاستعمار والبيض تنتقل في كل أنحاء إرتريا انتقال النار في الهشيم. وبالتدريج بدأت مسألة التطلع نحو إثيوبيا كمنقذ تصبح أمرًا عاديًا^(١٧).



دقيات حسن والسيد ولدآب ولدماريام والسيد يوهانس طقاي وأحد الأجانب

استغلت إثيوبيا هذا الواقع لمصلحتها بأقصى ما يمكن. فعلى سبيل المثال، كانت عملية جمع التبرعات لصالح أسر ضحايا حادث ٢٨ من أغسطس قد بدأت بناءً على توجيهات الحاكم الإداري العام البريجادير بينوى. وعلى الرغم من أن البطريك مارقوص كان من أوائل المتبرعين؛ حيث تبرع بمبلغ ثلاثمائة شلن، فإنه كان يقوم بتعبئة سرية في أوساط أسر الضحايا يدعوهم إلى "رفض التعويض من أيدي قاتليهم". وحول هذا التصرف يتحدث البريجادير بينوى نفسه بمرارة قائلاً: "لم يتم تقبل أموال الإعانات التي تبرعنا بها، ولكن ما يقلقني هو أن من حرضوا

على عدم تقبل هذه الإعانات التي تبرعنا بها، قد تسببوا في حرمان الأسر المعوزة التي تحتاج إلى هذه الإعانة وإلحاق الضرر بها". ونفى البريجادير بينوى أن تكون للإدارة البريطانية يد في المذبحة التي تسببت في الإضرار بعلاقة الإدارة بالمواطنين^(١٨).



الحاج إمام موسى

وبذلك تبدو عملية التحريض للامتناع عن تقبل الإعانات المالية المقدمة من الإدارة البريطانية التي قادها البطريك مارقوص وكأنها مخططة. فقد قام الإمبراطور هيلي سلاسي في مطلع أكتوبر ١٩٤٦م بإرسال مبلغ أربعين ألف شلن شرق إفريقي عن طريق الكولونيل نقا هيلي سلاسي ضابط الاتصال الإثيوبي في أسمرا؛ بغرض تقديمها لأسر القتلى والجرحى في الحادث المذكور. وأوضح الحاكم بينوى أنه سمح بدخول تلك الأموال وتوزيعها عبر لجنة من الأهالي " إكراما للضحايا".

بناء على ذلك؛ قام ضابط الاتصال الكولونيل نقا بإصدار إعلان في الصحيفة^(١٩) يوضح فيه أنه تم تكوين لجنة لتوزيع الإعانات المالية لأسر الضحايا. كما وضع إجراءات لكيفية توزيع هذه الإعانات المالية^(٢٠) والمسألة المهمة هنا

ليست هذا " الكرم الإثيوبي " وإنما تمكن الإمبراطور هيلى سلاسى وضابط الاتصال الإثيوبي نقا من الظهور أمام الإرتريين بمظهر الحاديين على مصلحته وإبراز الإدارة البريطانية طرفاً يمارس الاضطهاد بحق الإرتريين. وقد مكن ذلك دعاة الانضمام من اكتساب سمعة طيبة نسبياً، ومن قيام الكولونيل الإثيوبي نقا بالتدخل فى الشؤون الإرترية بشكل سافر.

حتى ذلك الوقت لم يكن قد سمح بعد بتكوين الأحزاب السياسية بشكل رسمى، لكن اجتماع مجلس وزراء خارجية الدولى العظمى الذى انعقد فى ٢٥ من سبتمبر ١٩٤٦م بباريس قرر أن تتخلى إيطاليا عن مطالبتها بمستعمراتها. ونظراً إلى أنه كان من الضرورى التعرف على رغبات السكان، فإن الإدارة البريطانية قد قامت برفع الحظر الذى كان مفروضاً على ممارسة العمل السياسى وسمحت للإرتريين أن يعبروا عن آرائهم بحرية. ولتنفيذ ذلك قام الحاكم بينوى بجولة فى كل أنحاء إرتريا، وشجع المواطنين على أن يعبروا عن آرائهم بشكل مؤطر^(٣١).

وعندما صدرت قرارات اجتماع باريس هذه (٢٥ من سبتمبر ١٩٤٦م) كانت المشاعر التى ولدتها مذبحة ٢٨ من أغسطس لا تزال متأججة. وقد صدر قرار الحاكم بينوى بالسماح بممارسة حرية التعبير مباشرة عقب قرارات اجتماع باريس. ولا يستطيع المرء أن يجرؤ على القول بأن تتابع هذه الأحداث كان بمحض الصدفة؛ فقد رافقت هذه الأحداث تطورات أخرى موازية يمكن أن توحى بأن هذا التتابع كان عملية مخططة.

فعلى سبيل المثال، أقيمت عشية عيد القديس يوحنا، أى فى مساء الثلاثاء ١٠ من سبتمبر ١٩٤٦م، ثلاث قنابل فى العاصمة أسمرا، اثنان منها أقيمت على شخصين إرتريين بارزين، أما الثالثة فعلى شخص عربى. ولكن لم تحدث أضرار^(٣٢). وبعد أيام نُشر فى العدد الأسبوعى من الصحيفة أن أحد المستهدفين كان دقيات حسن على وأنه لم يصب بأذى وأن دقيات حسن يشكر كل زواره الذين جاءوه لتقديم التهنة بنجاته^(٣٣). كان هذا الحادث أولى محاولات الاغتيال التى أصبحت لاحقاً أمراً مألوفاً ضد دعاة الاستقلال. ولم يكن مستغرباً أن يكون دقيات

حسن في مقدمة أهداف أعمال الإرهاب، فهو شخص متقف ومتعلم من مواليد قرية عد حنس بمراقوز (سراي) في عام ١٨٨٣م، ومعروف عنه إجادته العديد من اللغات، وعمل مترجماً، وتبوأ مناصب رفيعة أخرى لدى الإيطاليين، كما عمل في اليمن والسعودية.

إضافة إلى ذلك كان دقيات حسن يتمتع بنفوذ وتأثير قويين في أوساط المسلمين والمسيحيين على حد سواء. كما كان يعد من أبرز الشخصيات السياسية في تلك الفترة^(٢٤). وتوضح الوثائق البريطانية لفترة الأربعينيات التي رأيناها آنفاً، أن دقيات حسن كان من أوائل مؤسسي جمعية حب الوطن، إلا أنه سرعان ما هجرها عندما لاحظ أن بعض أعضائها لديهم توجهات للانضمام إلى إثيوبيا. وتوضح تلك الوثائق أنه من أوائل من نادوا بالاستقلال. كما أنه كان من أبرز الداعين إلى ضرورة التحلي بالنزاهة وحسن النية في الجدل الساخن الذي كان يدور في الصحف قبل مذبحة ٢٨ من أغسطس. لهذا ليس هناك ما يدعو إلى الشك في أن أفكاره هذه التي لا تؤيد الاتحاد ولا الانضمام إلى إثيوبيا قد جعلته أحد أهداف خصومه.

وكان زعيم المسلمين في إرتريا الحاج إمام موسى الضحية التالية لإرهاب حزب الأندنت. والحاج إمام موسى لم يكن فقط من أوائل مؤسسي جمعية حب الوطن فحسب، وإنما كان أيضاً من أشد المدافعين عن حقوق الإرتريين بشكل عام، والمسلمين بشكل خاص. كما كان من أبرز من ناضلوا من أجل حقوق إرتريا واستقلالها خلال المرحلة الفيدرالية، وتعرض للسجن والتهديد من قبل إثيوبيا. وقد نجا الحاج إمام موسى من الاغتيال عندما أُلقيت عليه قنبلة يدوية وهو في منزله^(٢٥).

غير أن من الأمور الأخرى التي حدثت في الفترة نفسها وأضحت لها لاحقاً أهمية سياسية كبرى، كانت تتحية زعيم حزب الأندنت ورئيس الحكومة الإرترية السيد تدلا بايرو عن منصبه الإداري^(٢٦).

وتجدر الملاحظة هنا بأن السيد تدلا بايرو لم ينخرط حتى تلك اللحظة فى أى نشاط سياسى ملحوظ، ولم يشارك فى النقاشات الدائرة فى الصحف، كما كان يفعل ولد آب. وهو على الرغم من أنه يحسب من فئة المثقفين، فإنه - ربما بحكم موقعه الإدارى - لم يسهم فى الصحف سوى بمقالات تعليمية تتعلق بمهنة التدريس التى ينتمى إليها.

ويذكر المؤرخ جوردان قبر مدهن استنادًا إلى الكولونيل الإثيوبى نقا هيلسى سلاسى أن تدلا بايرو كان عميلًا لإثيوبيا منذ فترة الإدارة البريطانية^(٢٧). ولكنه لا يوجد دليل على أن علاقته بالحكومة الإثيوبية - على خلاف زملائه الاتحاديين الآخرين - كانت علاقات " تجسس ". لكن باعتراف السيد تدلا بايرو نفسه لاحقًا فإنه كان من محبى إثيوبيا قبل قدوم الإنجليز، ومنذ أن كان مدرسًا بمدينة عدوا الإثيوبية.

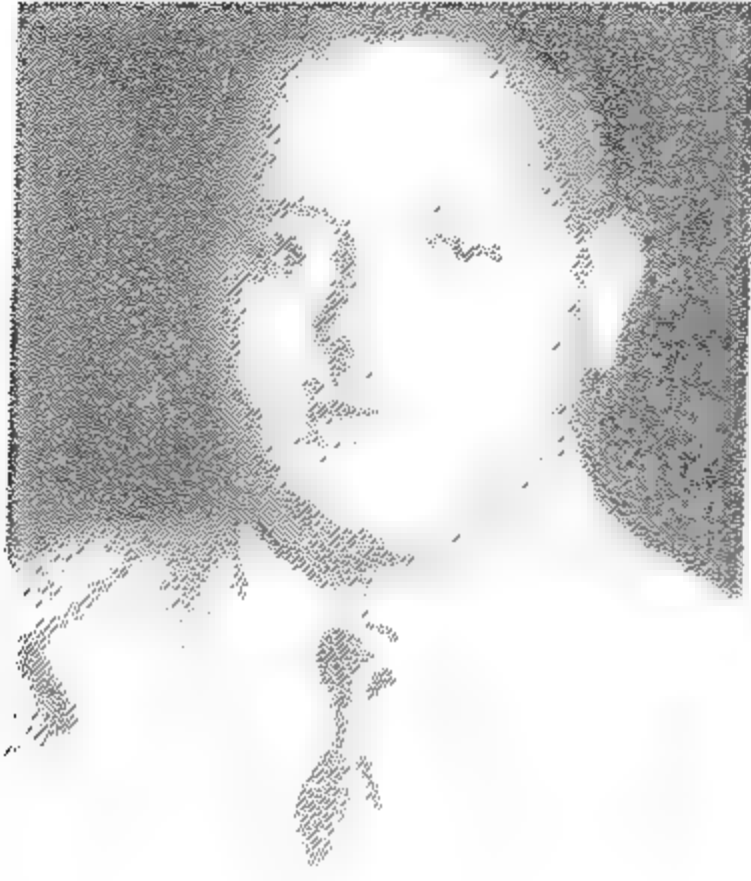
وعموماً كانت تتحية السيد تدلا بايرو حدثاً مفيداً لإثيوبيا ولحزب الأندنت.

(السيد تدلا بايرو ولد فى بلدة قرمى فى عام ١٩١٤م. هاجر إلى إيطاليا بعد أن أكمل تعليمه فى مدرسة تبشيرية سويدية فى أسمر ا . ودرس بمدينة فلورنسا الإيطالية لمدة سبعة أعوام، وأصبح بذلك من الإرترين القلائل الذين يعدون على أصابع اليد ممن نالوا تعليمًا عاليًا. وكان معروفًا عنه إجادته اللغة الإيطالية والإنجليزية، كما كان يعد من المفكرين الإرترين القلائل الذين كانوا يتمتعون بالعصرية فى التفكير ونمط الحياة فى ذلك الوقت)^(٢٨).

وهناك من يعزون تنحيته إلى احتجاجه على مذبة ٢٨ من أغسطس. ولكن مهما كانت الأسباب، فإن من الواضح أن حزب الأندنت كان قد كسب - كما تبين لاحقًا - أحد أقوى الشخصيات الإرترية التى دافعت عن حزب الأندنت. باختصار سادت البلاد فى تلك الفترة " أكتوبر ١٩٤٦م " أجواء سياسية شديدة التوتر كان يصعب التنبؤ بمسارها.

اجتماع بيت قرقيش :

لا يمكن النظر إلى مذبحه المواطنين الأبرياء في ٢٨ من أغسطس ١٩٤٦م، كحادث مفاجئ ومنعزل عن المخططات السياسية الأخرى. وكنا قد تناولنا في الجزء الرابع من الفصل الخامس من هذا الكتاب، المقال الذي كتبه البريدجدير لونغ ريغ باسم " مواطن إرتري " والذي أثار الكثير من الجدل.



و- اب وند مريم



بلاتا عمر فاصي



قبر مسقل ولدو

(المنظمون الرئيسون الثلاثة لاجتماع بيت قرقيش)

فمنذ أن أثيرت فكرة تقسيم إرتريا إلى مرتفعات ومنخفضات، بقي شبح التقسيم وخطره مُحذقين بالبلاد. ولم تكن قد تشكلت بعد حتى ذلك الوقت ملامح واضحة للشارع السياسي الإرتري الذي كان يعيش مراحل الجنينية الأولى، والذي ظل يخضع للضغوط الاستعمارية التي حالت دون أن يتطور، وأن تكون له جذوره وخلفيته التاريخية الخاصة به. ونتيجة لمشاريع التقسيم هذه، فقد كان محتمًا أن يتأثر الجو السياسي الإرتري بهذه العوامل الخارجية، وأن تتسم سياسات القوى المختلفة بالطابع الديني والإقليمي القبلي.

وكان حادث ٢٨ من أغسطس من التطورات التي فاقمت الوضع بهذا الاتجاه الخطير. حيث أسهم في تأجيج الأحقاد الدينية على نحو خاص ودفعها

نحو المصادمات الفعلية. ولهذا لا يمكن القول إن ذلك الحادث لم يكن مخططاً له. والإرثريون من جانبهم، وبغض النظر عن توجهاتهم، لم يكونوا يشعرون بالخطر بسبب ذلك الحادث فحسب، وإنما كانوا أيضاً غير راضين عن كيفية معالجة الإدارة البريطانية للحادث. فمن بين التسعة والستين متهمًا الذين ألقت الإدارة البريطانية القبض عليهم، أدين ثمانية منهم بجريمة ارتكاب القتل، وواحدًا بتهمة إثارة الشغب وخرق القوانين العسكرية. أما البقية فقد أدينوا بتهمة سوء السلوك. ومما زاد الطين بلة أن الأحكام والعقوبات التي صدرت ضدهم لم تكن تتناسب مع الجرم المرتكب^(٢١).

وقد ساعد تراكم هذه الأحداث على بروز نوع من نهج التفكير الناضج الذي يتجاوز الخلافات السياسية ويغذى روح التفاهم. وبدأت النقاشات والمهاترات الساخنة في الصحف تهدأ وتحل محلها لهجة الحوار الهادئ. ولم يكن الأمر مقصوراً على الهدوء في النقاشات، وإنما أصبحت المقالات تتضمن دعوات النصح وتظهر الحرص وتدعو إلى ضرورة توخي الحذر؛ لكي لا يكون الإرثريون ضحايا مكائد الآخرين، فعلى سبيل المثال نشر بلاتا محمد عمر قاضي بتاريخ ١٧ من أكتوبر ١٩٤٦م مقالاً تحت عنوان : "إننا في حاجة إلى من يراعى مصلحة شعبنا الذي لا حامى له"، وتطرق بلاتا محمد عمر قاضي في هذا المقال بشكل معمق إلى المشاكل السياسية السائدة في المسرح السياسي وفي أوساط التنظيمات السياسية.

وأشار السيد قاضي في مقاله، إلى أن العمل السياسي والمشاركة السياسية مهمتان جسيمتان تحتاجان إلى قدر من التعليم. كما أوضح، وبالرغم من أنه ليس بالضرورة أن يصبح كل من يشارك في العمل السياسي قائداً أو زعيماً سياسياً، فإن المشاركة العريضة هي وحدها التي تحقق أو تضمن الديمقراطية. ويمضى السيد قاضي في مقاله فينتقد نهج الأحزاب السياسية القائمة، ويوضح أنه قد تكون هناك ضرورة لخلق تنظيمات أخرى. وفي تبريره لذلك يقول :

"... إذا كان النظام السياسى لشعب أو بلد ما يعمل لمصلحة أو خدمة فئة قليلة، فإن يتحول إلى نظام ليس له من هم إلا خدمة هذه الفئة ومن يدورون فى فلكها من المناصرين؛ وبذلك يمسى النظام ضيق الأفق لا يستفيد منه إلا الجشعون. أما إذا كان النظام السياسى يسمح بالمشاركة الواسعة، فإن أهدافه ستكون نبيلة للغاية، وسيعود بالفائدة على البلاد والشعب بأكمله."

انطلاقاً من هذا الاقتناع دعا السيد عمر قاضى فى مقالته هذه إلى أن يشمل النظام السياسى قطاعات المجتمع كافة ، أى العمال المتقنين والمسؤولين والمنظمات الدينية. وبهذه الطريقة، يقول عمر قاضى: يمكن التوفيق بين الثقافات التى تبدو غير متجانسة أو متناقضة، وإيجاد قيادة عظيمة معافاة وقادرة على قيادة الشعب والبلاد.

وعلى الرغم من أنه معروف عن عمر قاضى موقفه الداعى للاتحاد المشروط مع إثيوبيا، فإنه تجدر ملاحظة أن أولى شروطه لبلوغ ذلك هى الأفكار المذكورة آنفاً التى تعكس تطلعه وتلهفه الشديد إلى الديمقراطية. وقد أصبح من المعروف للجميع أن هذه الأفكار قد أدت إلى أنه أصبح عرضة لمضايقات وكراهية شديدة من قبل الحكومة الإثيوبية خلال فترة الفيدرالية. والأمر المهم الذى ينبغى توضيحه هنا هو أن فكرة الديمقراطية وكيفية تطبيقها كانتا تتناقشان بعمق. ولم يكن ذلك مقصوراً على بلاتا عمر قاضى، فحتى الفيتورارى قبر مسقل ولدو، وعلى الرغم من تأييده لإثيوبيا، فإنه كان يرى أن النظام السياسى لإرتريا ينبغى ألا يكون حكراً على " نخبة " من الإقطاعيين، وإنما يتوجب أن تشارك فيه الجماهير العريضة. ونخلص من هذا إلى أن الميل نحو إثيوبيا من قبل هؤلاء، كان أمراً مقبولاً مع شرط الديمقراطية.

ونشر السيد ولد آب قبل ثلاثة أيام من انعقاد أول اجتماعات بيت قرقيش فى ١٤ من نوفمبر مقالاً تحت عنوان " إذا تخاصم طرفان... هل يستفيد الطرف الثالث؟ " وقد أكد السيد ولد آب فى هذا المقال على وجود خلاقات فى التطلعات

والخيارات السياسية في إرتريا، ولكنه انتقد الجهات التي تروج "... لأنه ليس هناك أى خيار سياسى سوى الانضمام إلى جمعية أو حزب انضمام إرتريا إلى إثيوبيا ". ولفت ولد آب الانتباه إلى "... أن إنكار أو عدم الرغبة فى قبول أو تصديق أن هناك أطرافاً أو أحزاباً سياسية أخرى لها أفكارها ورؤاها سيؤدى إلى عواقب جسيمة، وأن التجاهل المتعمد لهذه الحقيقة هو عمل دنىء".

وأوضح ولد آب أن إثيوبيا تحلم بضم إرتريا وتتطلع إلى أن تتمكن من خلال ضمها لشعب إترى موحد من بلوغ أعلى درجات الرقى والتقدم، بما فى ذلك نبؤ زعامة إفريقيا. وطالب السيد ولد آب بضرورة وحدة صف الإرتريين بغض النظر عن الخيارات التي قد يميلون إليها. والسبب كما يقول :

"... إن الشعب الإرتري لا يمكن أن يجد مصلحته وسلامته الحقيقية إلا فى توحيد صفوفه. أما إذا تفرق فمن المؤكد أنه سيلحق به ضرر لا يجدى معه أى ندم. لقد أصبح الشعب الإرتري وخاصة خلال نصف القرن الماضى جسداً واحداً، وإذا استمر هذا التماسك فإنه سيلج طريق الازدهار والمجد. والمطلوب هنا هو أن تكون هذه الصورة متجسدة فى أذهان الزعامات الكبيرة وقلوبها على نحو جلى".

لقد كان السيد ولد آب أيضاً يدعو - كما فعل عمر قاضى وقبر مستقل ولدو- إلى إبعاد الإقطاعيين والزعامات التقليدية عن السياسة الوطنية الإرترية. وقد انتقد فى مقالته الوجه الآخر من التصور الذى كان سائداً وقتها؛ حيث دافع بشدة عن عدم إمكانية أن يفكر أبناء المرتفعات أو المنخفضات فى إقامة نمط حياة يكون فيها كل طرف بمعزل عن الآخر؛ وذلك لأن الماضى والتجارب السابقة أثبتت استحالة ذلك. وقال ولد آب: " إنى آمل أن لا يكون بيننا شخص يريد تقسيم إرتريا، اللهم إلا إذا كان هذا الشخص شريراً ويريد الخراب والهلاك"، ثم يتصدى السيد ولد آب لفكرة التقسيم قائلاً :

" نسمع فى هذه الآونة أحاديث شفووية ومقالات مكتوبة فى الصحف تزعم أن كرامة المواطنين المسلمين مهانة، وحقوقهم مهضومة، وأنه ليس هناك من يدافع عن حقوقهم. وأنا أعتقد أن هذه المزاعم عبارة عن دعوة لخلق الفتنة والاضطراب وزرع الشقاق. فالشعب الإرتري ظل حتى اليوم موحدًا ويشارك بعضه بعضًا فى السراء والضراء... وإذا كانت هذه المزاعم تنطلق من روح الحذر والخوف من أن لا يحدث تمييز فى المستقبل، فإنه يفترض المطالبة من الآن بقيام مجلس برلماني يضمن مصالح سكان المنخفضات وتحقيق النزاهة والمساواة، ولا يليق بأعيان إرتريا وحكائهم أن يصمتوا ويعملوا بمبدأ " تقبل ما يتم الجود به "فالمولى سيحاسبهم" (٣٠).

وقد كانت لهؤلاء الثلاثة : السيد ولد آب، وعمر قاضى، وقبر مسقل ولدو اقتناعات متماثلة تجاه قضايا الديمقراطية والوفاق والوحدة. وكانوا يرون فيما يتعلق بالانضمام إلى إثيوبيا، أنه ينبغي أن يتم ذلك على النحو الذى يضمن صون حقوق إرتريا. وما كان يميز السيد ولد آب فى هذا الجانب أنه لم يكن من المنادين المدافعين عن خيار الوحدة أو الانضمام إلى إثيوبيا، وهو ما أكدته بنفسه حين اضطر إلى قبول فكرة الاتحاد مع إثيوبيا. بهدف إنقاذ إرتريا من خطر التقسيم.

وحتى فى هذا الإطار، كان السيد ولد آب يفضل أن يتوحد الشعب الإرتري أولاً، ثم يدخل الوحدة باختياره (٣١).

أما الميول الانضمامية للسيد عمر قاضى، فقد ظل متمسكاً بها باستمرار حتى فترة الفدرالية؛ حيث كان ينادى بضرورة أن تتم الوحدة مع مراعاة خصوصية إرتريا وحقوقها المختلفة. وحده قبر مسقل ولدو كان يدعو إلى الانضمام باقتناع تام، ولكنه كان يحذر من أن يتم ذلك على حساب مصلحة الشعب الإرتري.



تدلا بايرو



ولد آب ولا ماريام

ومنذ نشر مقالة لونج ريغ في عام ١٩٤٥م والمتعلقة بمخطط تقسيم إرتريا، كان - كما يقول السيد ولد آب - يدور تفاهم بين أوساط هذه المجموعة ومن يحملون أفكاراً مماثلة. ويوضح السيد ولد آب في المقابلة التي أجريت معه بالأراضي المحررة في عام ١٩٨٦م أن حوارات التفاهم الأساسية كانت تتم بينه وبين الفيتوراري قبر مسقل ولدو. وكان محور موضوع التفاهم ضرورة تخلي كل طرف عن تصلبه في موقفه والتوصل إلى موقف وسط يرضى جميع الأطراف، وبناء على ذلك كان الخيار الوسط هو التخلي عن طرح الاستقلال التام بعد فترة الوصاية البريطانية الذي تتبناه كتلة الاستقلال، وكذا التخلي عن طرح الاندماج التام الذي تتبناه مجموعة الاتحاديين. وكبدل للخيارين تم الاتفاق على أن يكون الاتحاد مع إثيوبيا مشروطاً. وعلى الرغم من أن هذه الشروط لم تكن واضحة، فإنه كان هناك فهم عام بأنه "يشترط ضمان الاستقلال الداخلي لإرتريا أو أن تكون هناك رابطة شبيهة برابطة دول الكومنولث التي تربط بين بريطانيا وأستراليا وكندا". وتريفاسكس نفسه يؤكد أن مثل هذه الأفكار كانت بالفعل قد طرحت من قبل كلا الطرفين^(٣٢).

يقول المؤرخ الإرتري جوردين قبر مدهن في كتابه: إن الاقتراح الذي كان من المفترض أن يطرح في اجتماع بيت قرقيس كان يتكون من اثني عشر بنداً من بينها المطالبة بصيانة قانون حرية الصحافة واللغات والعقيدة وتكوين الأحزاب والحقوق الديمقراطية^(٣٢). وكانت هذه المقترحات قد قدمت بشكل رسمي إلى الإدارة البريطانية من قبل كلا الطرفين في أكتوبر ١٩٤٦^(٣٣)

وقد انعقد اجتماع بيت قرقيس على مرحلتين، كانت الأولى في ١٦ من نوفمبر ١٩٤٦م، وقد تم خلالها الاتفاق من دون أي مشاكل على أجندة الاجتماع، وتقرر أن يعقد الاجتماع الرئيس بعد أسبوع من ذلك لمناقشة هذه الأجندة، وتحدد أن يعقد في ٢٤ من نوفمبر ١٩٤٦^(٣٤).

وحضر في الاجتماع الأول المذكور عدد كبير من مؤيدي الاتحاد، إضافة إلى السيد ولد آب والفيتوراري قبر مسقل ولدو وعمر قاضي وبلاتا دمساس ودقيات أبرها تسما والقنزماتش برهانو أحمد دين وكذا الفيتوراري حرقوت أباي والفيتوراري حدقو قيلا قابر. وكان السيد تدلا بايرو من أبرز الغائبين عن هذا الاجتماع. وتمت في هذا الاجتماع المصادقة على الأجندة.

ولم يكن ضابط الاتصال الإثيوبي الكولونيل نقا هيلي سلاسي في أثناء ذلك موجوداً بأسمرأ؛ حيث كان قد سافر إلى أديس أبابا بعد مذبحة أغسطس. ويؤكد تريفاسكس أنه لو كان الكولونيل موجوداً بأسمرأ لما كان ممكناً حتى حدوث ذلك التفاهم، ناهيك عن عقد مثل هذا الاجتماع^(٣٥). ولعل تريفاسكس محق في كلامه؛ لأنه خلال الأسبوعين اللذين فصلا بين الاجتماعين لم يصل الكولونيل نقا وحده، إنما حتى الفيتوراري أبرها ولد تاتيوس الذي يقال إنه الساعد الأيمن لسكرتير شئون إرتريا في حكومة إثيوبيا السيد تازاز ولد قرقيس شرع كلاهما من فورهما في العمل على تغيير الوضع. وحسبما رواه السيد ولد آب. فقد جاءه هذا الرجل وهو يحمل حقيبة مملوءة بالأموال والقنابل^(٣٦).

ويوضح السيد ولد آب أن عدداً كبيراً من أعضاء حزب الأندنت عقدوا اجتماعاً مطولاً عشية يوم اجتماع بيت قرقيس "ليلة السبت" وظلوا يتناقشون طول

الليل (٢٨). وكان من بين المشاركين في هذا الاجتماع الكولونيل نقا والفيتورارى أبرها ولد تاتيوس. وقد تمكن هذا الشخصان من السيطرة على الأجواء وتسيير دفعة النقاشات في الاجتماع نحو المنحى الذى يريدونه. ويقال إنه على الرغم من أن الموضوع الرئيس لذلك اللقاء، كان بحث المشاركة في اجتماع الغد ببيت قرقيش. فإن موضوع التلاعب بالأموال واختلاسها قد أخذ أيضاً حيزاً كبيراً من النقاش.

وكان الفيتورارى قبر مسقل ولدو الشخص الرئيس من حزب الاتحاد الذى توصل إلى اتفاق بشأن أجندة اجتماع بيت قرقيش نيابة عن الحزب؛ لهذا فإن اجتماع تلك الليلة كان مركزاً على محاسبته. ولم يشفع للفيتورارى قبر مسقل أنه أكثر من دافع عن فكرة الاتحاد والانضمام إلى إثيوبيا، وأنه أكثر من أسهم بقلمه وخطبه في ترسيخ فلسفة الأفكار الانضمامية، فانتقد بشدة في هذا الاجتماع لتأييده موضوع " الشروط " المسبقة للاتحاد مع إثيوبيا. ومعاقبة للفيتورارى قبر مسقل الذى قيل إنه شارك في الاجتماع الأول من دون إذن الحزب، فقد تقرر أن يكون المتحدث باسم الحزب في اجتماع الغد ببيت قرقيش السيد تدلا بايرو. ولم يتم في هذا الاجتماع إبلاغ قبر مسقل بتهنيته من رئاسة الحزب أو حتى الإحياء بذلك.

كل هذه الأمور تمت بسرية تامة، ولهذا لم يكن هناك في اجتماع بيت قرقيش من يعلم أن الفيتورارى قبر مسقل قد منع من الكلام، إلا أولئك الذين شاركوا في لقاء الأمس. وحسب الموعد المتفق عليه، وصل في تمام العاشرة من صباح الأحد ٢٤ من نوفمبر ١٩٤٦م إلى مقر الاجتماع، ثلاثون من ممثلى دعاة الاستقلال في مقدمتهم: دقيات حسن على، وولد آب ولد ماريام، وإبراهيم سلطان، وبرهانو أحمد دين، والكافاليرى عمر سفاف من قندع، ويوهنس تخلص من وكالة الأنباء. وبعد برهة من ذلك، وصل زعماء حزب الاتحاد وكان من أبرزهم: دقيات بينى براخى، وبلاتا دمساس ولد ميكائيل، والفيتورارى قبر مسقل ولدو، ودقيات حقوص قبرى، والسيد تدلا بايرو، إلخ. وفي خرق واضح لاتفاق الطرفين، حضر حزب الاتحاد مجموعة كبيرة من الشباب وتضاعف بذلك عدد ممثلى حزب الأندنت.

ويتذكر السيد ولد آب تفاصيل ذلك الاجتماع على نحو دقيق فيقول : وصل وفدنا في موعده عند العاشرة صباحاً وأخذنا موقعنا. وبعد فترة جاءوا هم وكانت معظم قياداتهم من المسيحيين، ونحن غالبيتنا كانوا من المسلمين. وكان أول المتحدثين بلاتا دمساس ولد ميكائيل حيث افتتح الاجتماع قائلاً :

" يا إخوتنا الذين تزعمون أنكم دعاة الاستقلال... إنكم تخطئون، فالمرء لا يطالب بوضع شروط عند الانضمام أو الانتماء إلى أمه وأبيه، وإثيوبيا هي بمثابة الأم والأب لنا. لهذا ندعوكم أن تتخلوا عن هذه الأفكار وتتحدوا معنا وتتضموا إلينا. وعلى منوال هذا الحديث نفسه، نهض آخرون ورددوا المضمون نفسه... حتى الفيتوراري قبر مسقل ولدو نهض في الأخير وردد النعمة نفسها ، وعندها أدركنا أن الأمر قد فسد " (٣٩).

ليست هناك وثائق تتحدث عن ما حدث بعد ذلك؛ لهذا يصعب معرفة ذلك بوضوح إلا من خلال التقارير المتناقضة التي كان ينشرها كل من السيد ولد آب والسيد تدلا بايرو في الصحيفة الأسبوعية (٤٠). حيث ندرك من ذلك أنه بعد أن تحدث الكثير من الأعيان والزعماء حول ضرورة تفشي روح التفاهم والوفاق، نهض السيد تدلا بايرو وألقى كلمته. وحول هذه الكلمة، نجد في الصحف تقريرين متناقضين مقدمين من السيد ولد آب والسيد تدلا بايرو، ولكن لنبدأ بما كتبه السيد ولد آب بهذا الشأن.

في العدد ٢٢٢/٥ من الصحيفة الأسبوعية الصادر بتاريخ ٢٨ من نوفمبر، كتب السيد ولد آب مقالاً حول أحداث اجتماع ٢٤ من نوفمبر (بيت قرقيش) تحت عنوان " من يا ترى الذي يحق له أن يتحدث بشأن إرتريا؟ " ويوضح السيد ولد آب في تلك المقالة أن السيد تدلا بايرو نهض في أثناء النقاشات الدائرة، وبدأ يتحدث وهو يشير بيده إليه (إلى ولد آب) " قائلاً :

" لنترك جانباً الحديث عن الآخرين، فأنا مواطن أصيل العرق لى الحق فى أن أتحدث ما أشاء. ولكن أنت يا ولداًب ولداًبام من

تجراى (إثيوبيا) ونحن نعرف أنك تجراوى، فلماذا تتحدث بشأن بلادنا؛ وتتكلم تارة عن الوصاية وتارة أخرى عن الاستقلال؟...
أتظن أن بلادنا مضحكة؟ .

ويمضى السيد ولد آب فى مقاله قائلاً :

"... وهكذا جلس تدلا بايرو وهو يردد : لقد تحولت بلادنا إلى مهزلة. تأخرت قليلاً فى الرد عليه، ويبدو أن تأخرى هذا قد أوحى لهم أنه قد أسقط فى يدى قبذات الفرحة تعلو وجوههم بشكل واضح، وأدركت من ذلك أن هذا آخر سهم فى جعبتهم وأقواه. لم أعبأ كثيراً بالموضوع الذى طرحوه وإنما بما يمكن أن يتركه هذا الحديث من أثر فى نفوس البعض. وتحدثت مع نفسى: " أى من الحاضرين أحق بالتحدث عن الأوضاع المستقبلية لإرتريا أكثر من هذا الذى منح نفسه حق التحدث كيفما شاء بهذا الخصوص؟ " لم أكن فى قرارة نفسى أرغب فى أن أرد عليهم، ولكن مادام قد دفعنى السيد تدلا بايرو إلى ذلك فلا مناص من ذلك، فنهضت وبدأت أرد عليهم حسب إمكانياتى.. الإمكانيات التى يمكنها أى تجراوى. وبدأت أشرح لهم أننى مسرور وفخور جداً بهذه الشتيمة مادام أن التجراوى لا تعنى الشخص ذا الوجهين والذى لا يغدر برفاقه. إننى مسرور بهذه الشتيمة؛ لأن التجراوى هو سليل الملوك والأمراء والعظماء. وشرحت لهم فى هذا الاجتماع كيف أن تجراى بلد كبير وشاسع ورحت أستعرض حدود أرض أجدادى المترامية الأطراف وخيراتها الغنية، وقد خالجنى فى أثناء حديثى أمامهم شعور عظيم بالفخر والفخر لم يحدث أن داخلنى مثله من قبل. وواصلت حديثى قائلاً: إنه من غير اللائق ونحن أمام هذا الجمع من الشخصيات العظيمة والمحترمة أن نتحدث بشأن الأصول العرقية ونبحث فى أنساب بعضنا بعضاً. وقد توسلت إلى السيد تدلا بايرو وحاولت أن

أفهمه أن الغوص في البحث عن الأنساب قد يقودنا إلى التوصل إلى أمور قد لا تسر، وأنه من الأفضل له أن يؤجل ذلك الأمر إلى أن يحين وقته " (٤١).

بعد أسبوع من ذلك (الخامس من ديسمبر ١٩٤٦ م) كتب تدلا بايرو رده على مقالة ولد آب، وأوضح أن ما قاله في اجتماع بيت قرقيس لم يكن كما ذكره ولد آب، وفيما يلي نقتطف بعضاً من رد تدلا بايرو هذا :

"... إن ما قلته في اجتماع بيت قرقيس بالتحديد هو أننا نعلم يا سيد ولد آب أن بلدك هو تجراي (إثيوبيا) وأن ذلك بلد نال استقلاله، ولكم حاكمكم من بني جلدتكم. ونحن على الرغم من أننا إثيوبيون، فإننا نعيش تحت إدارة حكم حكومة ليست منا.. إنك إثيوبي فلماذا لا تتمنى لنا نحن " بني مرب ملاش " (اسم يطلق على إرتريا - المترجم) الإثيوبيين أن نحصل على الاستقلال مثلكم، ولماذا لا تطلب منا أن نتطلع إلى الحصول على راية الحرية من دون شروط. إن ما قلته لك هو : لماذا تقف حجرة عثرة أمامنا فترفع تارة مطلب الوصاية، وتارة أخرى الاتحاد المشروط؟ "

فما كان من ولد آب إلا أن رد على موضوع الحل أو الاستقلال المشروط

فقال:

"... فيما يتعلق بطرحي للحل المشروط؛ فلأن ذلك اعتبرته من وجهة نظري مفيداً لشعب مرب ملاش (إرتريا) وأنا شخصياً لست في حاجة إلى أي شروط. ولكني أكرر لكم الآن أيضاً: إنكم تخطنون إن قلتم إننا نريد أن ننضم إلى إثيوبيا من دون شروط" (٤٢).

غير أن المشادات الكلامية التي حدثت في اجتماع بيت قرقيس كانت حادة واستفزازية. وكانت ردود ولد آب تتميز بالقساوة، الأمر الذي استفز الاتحاديين؛

فقام شبابهم بإخراج الأسلحة والخناجر التي كانت مخبأة معهم وأحدثوا بلبلة واضطراباً. وأصبح واضحاً أنهم يريدون أن يوقعوا شرّاً بالاستقلايين. وكان ولد آب بالذات مستهدفاً فأحاط به زملاؤه الاستقلاليون فدفعوه إلى إحدى السيارات وأخذوه بعيداً عن المكان. ويتذكر السيد ولد آب أن زملاءه قد أخذوه إلى منطقة عدى نفاس حيث قضوا بقية نهارهم هناك في سهل عشبي وعادوا في المساء^(٢٢).

بهذه التطورات أسدل الستار على فصل اجتماع بيت قرقيس، وعلى روح الوفاق والصلح التي كانت قد بدأت تسود الطرفين. ويقول تريفاسكس إنه بعد هذه الأحداث سلم قادة حزب الاتحاد استقلايتهم، أو بالأحرى كما يقول تريفاسكس استقلالية " وكالتهم " للحكومة الإثيوبية " وأصبحوا مجرد خدم للحكومة الإثيوبية " ^(٢٣). وبدءاً من ذلك الوقت بدأ دور ونفوذه تدلا بايرو يتعاظمان داخل حركة الاتحاديين. وقد أشار ولد آب في مقالته الأولى أنه لا يعرف عن عضوية تدلا بايرو في حزب الأندنت شيئاً، وأنه لا يستطيع أن يفهم كيف تسلل إلى هذا الحزب. ورداً على ذلك تحدث تدلا بايرو عن مشاعره الوطنية الإثيوبية فقال:

".. يا شعبي.. إنك أنت الذي تعرف تدلا بايرو، أما ولد آب فلا يعرفه. فأنا لا أعرفني شعب مرب ملاش (إرتريا) فحسب، وإنما كذلك الشعوب الإثيوبية التي تعيش في ما وراء مرب ملاش؛ عملت معهم في عدوا، وكل الناس تعرف أنني لا أعمل لجلب الضرر لأبناء شعبي.. وأدعو الله أن يجعلني اليوم، تماماً كما كنت عليه بالأمس، وآمل أن أرى أنا وأبنائي بأعيننا ثمار كدى وكفاحي من أجل وطني... " ^(٢٤).

بيد أن اجتماع بيت قرقيس لم يخرج بنتيجة، ولكنه - في الأقل - جعل المسرح السياسي الإرتري واضح الملامح والتوجهات. فمنذ ذلك الوقت، أصبحت الخيارات واضحة. وبناء عليه أصبح تكتل كل توجه أو حركة أو تنظيم مبنياً على أطروحات واضحة ومحددة.

الفصل الثامن

حزب الرابطة الإسلامية الإرترية

تأسيس حزب الرابطة الإسلامية

حسبما رواه الشيخ إبراهيم سلطان، فإن وصوله يوم ٢٤ من نوفمبر إلى اجتماع بيت قرقيس كان متأخراً، ولم يشارك في الاجتماع الأول الذي تم فيه وضع أجندة الاجتماع، أما فيما يتعلق بالنقاش والمشاتات التي حدثت بين ولد آب وتدلا بايرو فهو يقول إنه كان يراقب ذلك عن كثب. ويروي أحداث ذلك الاجتماع من وجهة نظره فيقول:

"... كنت جالساً على الأرض منهمكاً، وزاد الطين بلة الإحساس بالجوع، فنهضت أريد الذهاب فأمسك بي بلاتا دمساس ودقيات حقوص وقالوا لي: " لقد أخطأنا فنحن لم نسأل إخواننا المسلمين رأيهم؛ فتكلم الآن يا إبراهيم ". فقلت لهم: " ليس لدى ما أقوله ونحن وصلنا للتو من السفر ولا نمثل المسلمين. فالمسلمون لو يأتوا بعد... فعمداء قبائل بيت أسقدي وعمداء قبائل عد شوم والنارا والكوناما وعد نايب في مصوع وعد شوم الساهو والعساورتا والمنيفري وزعماء الدناكل والجبرتي.. كل هؤلاء لم يأتوا ونحن لا نمثل هنا إلا أنفسنا. لهذا أرجو أن تنهوا هذا الاجتماع وحددوا موعداً لاجتماع آخر يحضره الجميع ". بعد أن قلت لهم ذلك نهض شاب وبدأ يتحدث، في حين كان الكبار صامتين، فقال: " عجباً يا ابن سلطان.. نحن لسنا عاطلين حتى ندعو كل من هب ودب من المسلمين البدو، رعاة الأبقار والجمال... إن ما نقرره هنا سيتقبله المسلمون صاغرين، وما نقوله سيتبعونه، وما نفعله سيقبلونه على الرغم من أنهم ". فأجبتهم قائلاً: " إنى لا أملك في

الوقت الراهن القدرة على مجاراتكم فى الإساءة، فنحن الموجودين هنا لا يزيد عددنا عن العشرة أو العشرين، بينما أنتم بالمئات، ويمكنكم كذلك أن تضعوا القمع فى أنوف المسلمين وتصبوا ما تشاءون فيه.. ليوفقكم المولى.. قلت لهم ذلك وغادرت المكان."



الشيخ إبراهيم سلطان على

ولا يوجد أى دليل على هذه الأقوال الاستفزازية المستهترة سوى ما سجلت ذاكرة الشيخ إبراهيم سلطان. وقد نفى دقيات قبرى يوهنس تسفا ماريام الذى كان أحد قادة حزب الاتحاد وقتها بشدة أن يكون مثل هذا الكلام قد تقوه به أحد قادة الاتحاد، وأنه إن حدث حقاً، فإنه يمكن أن يكون قد قاله بعض الشباب الذين كانوا خارج السيطرة. ويبرر دقيات قبرى يوهنس استحالة حدوث ذلك بأن حزب الاتحاد كان يريد أن يضم المسلمين إلى عضوية الحزب.



عبد القادر كبيرى



الحاج سليمان

" عندما تتحرر إرتريا، اهمسوا بذلك فى قبرى".

وأنه لهذا السبب؛ كان الحزب حذراً فى التعامل مع مسألة الدين. إضافة إلى ذلك، يؤكد دقيات قبرى يوهنس أنه على الرغم من الشقاق الذى أحدثته السياسة فى تلك الفترة، فإن كل قادة حزب الاتحاد والكتلة الاستقلالية كانوا أصدقاء طفولة ونشأوا معاً كأصدقاء ولا يمكن أن يصلوا إلى هذا المستوى من المهاترات. ولكن إلى جانب ذلك، نلاحظ أنه على الرغم من أن معظم قيادات حزب الاتحاد كانوا من المسيحيين سكان المرتفعات، فإن هناك عدداً من الشخصيات الإسلامية البارزة التى كانت قد انضمت إلى حزب الاتحاد مثل: العمدة كنتيياى عثمان هداد والشيخ سليمان الدين وصالح كيكيا باشا والفيتورارى على بخيت. ولذا فإن كل هذه الأسباب. كما يقول دقيات قبرى يوهنس، تجعل من ذلك الذى قيل أمراً لا يعكس تفكير قادة حزب الاتحاد.

ومهما يكن، يقول الشيخ إبراهيم إنه عندما وصلت الأمور إلى ذلك الحد غادر الاجتماع، وتوجه إلى مقر عمله فى الغرفة التجارية بأسمرأ، وجلس فى مكتبه وأخذ ورقة وبدأ يكتب مستهلاً بالبسملة، فوضع مسودة برنامج لحزب أسماه الرابطة الإسلامية. وبعد فراغه من وضع المسودة جاء إلى منزله كل من الحاج سليمان (شقيق مفتى إرتريا آنذاك) والشيخ عبد القادر كبيرى فعرض

عليهما مسودة برنامج حزب الرابطة الإسلامية، وبعد أن اطلعوا عليها أخذوا المسودة وعرضوها على المفتي إبراهيم مختار ودقيقات حسن، واتفق هؤلاء على فكرة البرنامج ومضمونه، وقاموا باستدعاء الشيخ إبراهيم ووقعوا جميعاً على تلك الوثيقة^(١).



دقيقات حسن على



المفتي إبراهيم مختار

لا يمكن القول إن الإساءة التي تعرض لها القادة المسلمون في اجتماع بيت قرقيس كان رد فعلها المباشر هو ما قام به الشيخ إبراهيم سلطان بعد ذلك. صحيح أنه قد يكون لما حدث في بيت قرقيس إسهام في تعجيل تأسيس المسلمين لحزب خاص بهم. إلا أن فكرة إقامة حزب خاص بالمسلمين كانت مطروحة قبل ذلك. فعلى سبيل المثال، هناك من يقول إن الشباب المسلمين في أسمر كانوا قد أقاموا في عام ١٩٤٤م "جمعية خيرية تعاونية" كان يتم في إطارها مناقشة الأوضاع الاجتماعية والسياسية للمسلمين. وكان قادة المسلمين من أمثال الشيخ إبراهيم سلطان وكبرى ودقيقات حسن يؤيدون فكرة هذه الجمعيات ويقدمون لها الدعم المادي^(٢).

وفى مقال تم نشره بتاريخ ٦ من مارس ١٩٤٧م، يقدم دقيات حسن معلومات مماثلة بشأن الرابطة وكيفية تأسيسها جاء فيه:

" منذ فترة طويلة دأب بعض الشباب المسلمين المثقفين " أبناء مصوع على نحو خاص " بإلحاح على طرح فكرة تأسيس جمعية للمسلمين يطلق عليها اسم الرابطة الإسلامية. ويبدو أن الفكرة والهدف من وراء ذلك، هي تمكين المسلمين من التعارف والتعاون فيما بينهم. ولم يحدث أن استهجن هذه الفكرة أى مسلم سمع بها. وقد قام بعد ذلك بعض من المسلمين ممن كانوا ينتسبون إلى جمعية حب الوطن ويعرفون هذه الفكرة من قبل، بدعوة الناس إلى منزل أحد كبار زعماء المسلمين؛ حيث كان يروج شفهيًا وكتابيًا لفوائد تأسيس حزب اسمه الرابطة الإسلامية. بل إنه كان يتردد حينها أن البعض قد وضع توقيعه ".



مراسيم تأسيس حزب الرابطة الإسلامية التي حضرها بعض الأعضاء منهم على اليسار وقوفا: محمد سعيد أبراء، آدم قسم الله، إبراهيم سلطان، سعيد صالح، (شخص لم تعرف هويته)، محمد نور (المفتى). ومن اليسار جلوسا: (شخص لم تعرف هويته)، القاضي على عمر، على بيه، عوننا على، إبراهيم محمود، الحاج سليمان.

وكان من الطبيعي أن يؤيد الشيخ إبراهيم سلطان ورفاقه هذا الطرح. بل إنهم لم يضيعوا الوقت فقد دعوا لاجتماع عام لقادة المسلمين في إرتريا يعقد في كرن في الثالث من ديسمبر ١٩٤٦م، وهناك تم تشكيل قاعدة للحزب وإعلانه بشكل رسمي.

عقب ذلك عقد مؤتمر كبير للغاية بمدينة كرن خلال الفترة من ٢٠-٢١ من يناير ١٩٤٧م، وتم تأسيس الحزب، واختير السيد بكرى الميرغنى رئيساً والشيخ إبراهيم سلطان سكرتيراً.

تأسيس حزب الرابطة الإسلامية.. لماذا ؟

لماذا تأسس حزب الرابطة الإسلامية ؟.. ما الحاجة إلى أن يؤسس المسلمون الإرتريون حزباً خاصاً بهم ؟ هذه الأسئلة ظلت مطروحة منذ ذلك الوقت ولا تزال تطرح حتى اليوم. وهناك عدد كبير ممن يعدون ذلك الحدث أزمة كبيرة ومظهراً للتفريق والتمييز بين المسلمين والمسيحيين الإرتريين^(٢).

وعندما تأسس حزب الرابطة الإسلامية تعرض لانتقاد شديد للغاية من قبل إثيوبيا وحزب الأندنت (الاتحاد). وانهالت على الحزب الكثير من الضغوط والاتهامات التي تصف الحزب بأنه يدار من قبل الإدارة البريطانية؛ لأنه بدا للبعض أن بريطانيا تغض الطرف عنه أو تؤيده. وبالطبع لم تكن الإدارة البريطانية لتتورع عن أن تجعل من الحزب أداة لمخططها التقسيمي إن كان ذلك ممكناً. ولا يستبعد أن تكون الإدارة البريطانية قد فكرت في الاستفادة من ذلك، خاصة وأن مركز ثقل الرابطة الإسلامية يتركز في كرن والساحل والقاش بركة؛ الأمر الذي يسهل فكرة ضم هذه الأجزاء إلى السودان.

ولكن الحقيقة أن حزب الرابطة الإسلامية جاء محصلة لظروف ذاتية محلية وإفرازاً طبيعياً لواقع السياسة الداخلية الإرترية. وقد رأينا في الفصول السابقة كيف أن الإدارة البريطانية كانت تتابع بنفسها عن قرب الدراسات والمقترحات التي

تتعلق بحل نزاع التجري والشماعلى. ولا يبدو أنه كان هناك خلاف بين الإدارة البريطانية والشيخ إبراهيم سلطان بشأن المقترحات التى كانت تطرح بخصوص نهج حل النزاع وكيفية. ونظرًا إلى أن كلا الطرفين كان يدفع باتجاه إلغاء نظام الشماعلى بعد نقل السلطة إلى زعماء القبائل، فإن كل عمليات تقسيم القبائل والتعيين التى كانت تتم فى فترة تأسيس حزب الرابطة الإسلامية نفسها، قد تم توثيقها بشكل دقيق وتفصيلي. وكان تريفاسكس هو الذى يترأس فريق الدراسات، بينما كان الشيخ إبراهيم سلطان المستشار الرئيس له ومصدره الأساسى للمعلومات^(٤). ولا شك أن هذا التعاون والرؤية المشتركة للطرفين تجاه الحل كانا ينطلقان من مصالح ومنطلقات متباينة؛ ففي حين كان الشيخ إبراهيم سلطان ورفاقه ينطلقان من زاوية المعارضة للنظام الإقطاعي، فإن الإدارة البريطانية كانت تسعى للاستفادة من ذلك كأداة للتقسيم.

ومهما يكن، فإن " حل " قضية تحرر التجري كان يسير بلا عوائق وحسبما كان مخططًا له. وكانت معظم إجراءات نقل السلطة قد تم تطبيقها فى عام ١٩٤٨م. وهى عملية كانت قد أخذت شكلها فعليًا منذ عام ١٩٤٧م. ويشير تريفاسكس فى إحدى دراساته إلى أنه كان هناك ١٢٣ " كيانًا اجتماعيًا "، وهذا العدد يرتفع إلى ٢٣٠ مجموعة من قبائل التجري إذا ما أضيفت إليه الفروع والبطون. ويوضح لنا هذا الرقم مدى حجم الانقسام فى أوساط التجري حينذاك.

ويكشف تريفاسكس أنه كان قد تقرر تقليص هذا التشرنم عبر تكوين هيئة أو تكتل من التجري تقرر أن يتألف كل واحد منه من ألف شخص حتى يتم الاعتراف رسميًا به ككيان اجتماعي أو سياسي. وعلى الرغم من أن تريفاسكس لا يوضح أسباب اختيار عدد ألف شخص هذا، فإنه يمضى ويوضح أن قلة من تلك المجاميع كانت تستوفى هذه الشروط، وأنه لذلك اقترح أن تندمج المجاميع الصغرى لتكوين تجمعًا أكبر و موحدًا، أو أن تتضوى هذه المجاميع الصغيرة تحت لواء المجاميع الكبيرة، أو أن تبقى هذه المجاميع تحت لواء القبائل الكبرى نفسها التى كانت تحتضنها. وبهذه الطريقة أمكن حصر أكثر من ألف تجمع وقبيلة.

وكانت قبيلة " ألمدا " للموجودة بإقليم بركة أكبر هذه القبائل؛ حيث كانت تضم ٢٦٣٢٨ نسمة، بينما عنت قبيلة أسفدا عد تكليس " بإقليم الساحل " أصغر هذه القبائل؛ حيث كانت تضم ١٠٥٠ نسمة فقط. وجدير بالذكر هنا أن هذه الأرقام تشمل فقط التجمعات التي تعيش في مكان واحد. وحسبما توضحه تفاصيل معلومات تريفاسكس نجد أن قبيلة ألمدا - على سبيل المثال - موزعة ومنتشرة في ثلاثة أقاليم تبدأ من الساحل وتمتد حتى إقليمي بركة وسمهر، ويبلغ تعدادها ٤١٤٠١ نسمة، وعلى هذا النحو نجد أن قبيلة " أسفدا " منتشرة في ثلاثة أقاليم، ويبلغ تعدادها الكلي ١٨٠٠٧ نسمة. وعلى المنوال نفسه، هناك قبائل أخرى ينتشر أبناؤها في هذه الأقاليم بشكل مماثل^(١).

وكما أوضحنا آنفاً، فإن عملية التدقيق والتنظيم استغرقت وقتاً طويلاً، وهذه التفاصيل الرقمية التي نتحدث عنها نجدها في الجداول التي أعدت في يونيو من عام ١٩٤٨م^(٢).

والآن لنعد إلى موضوعنا الرئيس. فكما نعلم لم يكن الشماقلي ليتمكنوا من فرض هيمنتهم على تلك القبائل بسهولة، إلا لأنها كانت متفرقة. ولإنقاذها من هذا الواقع؛ كان من الضروري أن يفضل قادة حركة التمرد القبلي العمل على تجميعها. والمفارقة هنا هي أن توافق هذا الخيار مع السياسة التقسيمية التي وضعتها الإدارة البريطانية جاء مصادفة. ولكنه توافق حدث دون قصد أو ترتيب مسبق بين رغبات متناقضة.

وعندما قام الشيخ إبراهيم سلطان ورفاقه بتأسيس حزب الرابطة الإسلامية، لم يكن هدفهم من وراء ذلك تجميع قبائل التجري فقط، وذلك على الرغم من أن ذلك شكل أرضية وقوة جاهزة استفادوا منها بفاعلية، ومع هذا فإنه لم يكن السبب الرئيس. وتوضح صحيفة صوت الرابطة الإسلامية التي كانت لسان حال الحزب، في معرض سردها قصة تأسيس الحزب، أن " الدعاية والحملة اللتين كانتا تروجان لانضمام إرتريا إلى الحبشة (إثيوبيا) كانت قوية للغاية ". وتوضح الصحيفة أنه إثر إعلان الحاكم البريطاني لإرتريا البريجادير بينوى أن الاستعدادات تتقارب

ل طرح القضية الإرترية على المحفل الدولي، بدأ أعيان إرتريا وكفائاتهم يدعون إلى أن يكون تقرير مصير إرتريا على " أسس سليمة وموضوعية ". وتتطرق الصحيفة في معرض شرحها أسباب هذه الدعوة إلى دور موقف المسيحيين من دعاة الوحدة مع إثيوبيا كما يلي:

"... نتيجة لمواقفهم المتصلبة التي لا تسمح بالحوار والتغيير، ولإصرارهم على أن يتبنى المسلمون موقفهم، كان من المحتم أن يحدد المسلمون موقفهم، وقد أفرز هذا الصراع تأسيس حزب الرابطة الإسلامية في مدينة كرن " (١٧).

ولم يكن خطر الانقسام ينبع بشكل أساسي من الضغوط التي كان يمارسها دعاة الوحدة فقط؛ فالصحيفة المذكورة أنفاً تواصل استدلالها قائلة: " إن الاحتقار الذي كانت تكنه الحكومة الإثيوبية للمسلمين والمعاملة السيئة التي كانت تعاملهم بها، فضلاً عن أن الأمثال التي كان يرددتها المسيحيون الإرتريون باللغة التجريدية مثل " سَمَايَ عِنْدِي يَبْلُنُ أَسْلَامَايَ عَدَى يَبْلُون " أي (كما السماء لا أعمدة لها، فالمسلم لا وطن له)، قد فرضت جميعها أن يسعى المسلمون إلى تأسيس حزب يعبر عن تطلعاتهم ". وتمضى الصحيفة قائلة:

"... في برلمان أديس أبابا لا يوجد سوى مسلم واحد (وهذا لم ينتخب بصفته مسلماً، وإنما لعلاقاته وارتباطاته بكبار المسؤولين). ليس هناك أي ممثل للمسلمين، وليس هناك أي مسلم يتبوأ موقعاً وزارياً أو إدارياً أو أي موقع رفيع في ذلك البلد ".

وتمضى الصحيفة في فضح اضطهاد الحكومة الإثيوبية للمسلمين، وتوضح أن إثيوبيا لم تكن تسمح للمسلمين بممارسة الصلوات وشعائرتهم الدينية الأخرى باللغة العربية.

كل ما ذكر آنفاً؛ يوحى بأن أجواء خطرة كانت تحيط بمعظم المسلمين خلال الأعوام الستة الماضية من حكم الإدارة البريطانية؛ فقد أحس قادة المسلمين

الإرثريين بأن الانضمام عبر حزب الوحدة، الذي تدعمه الكنيسة الأرثوذكسية الإرترية، إلى إثيوبيا التي تتباهى وتتجح بهويتها المسيحية، أمر أشبه بالارتداء في حزن وحش قاس وظالم.

وكما أشرنا آنفاً، فإن تأسيس الرابطة كان قد أثار موجة قوية جداً من المشاعر الساخطة والمعادية. فمُنذ صبيحة إعلان تأسيس حزب الرابطة الإسلامية في يناير، وطوال عدة أشهر، قام الكثير من دعاة الوحدة بصب جام غضبهم وانتقاداتهم وشتائمهم، وأحياناً نصائحهم في صفحات الصحيفة الأسبوعية. ولم يقتصر هذا الأمر على دعاة الوحدة، بل امتد إلى المسيحيين من دعاة الاستقلال الذين عبروا عن قلقهم عشية سماعهم فكرة تأسيس الحزب؛ حيث التقوا بقيادة الحركة الذين كانوا يسعون إلى تأسيس ذلك الحزب. ويروي الشيخ إبراهيم سلطان في الفقرة التالية ما جرى من نقاش وتفاهم بين المسلمين والمسيحيين من قادة الحركة الاستقلالية قبل الإعلان الرسمي عن تأسيس حزب الرابطة الإسلامية:



عبد القادر كبيرى

" كنا مجتمعين - نحن المسلمين والمسيحيين الذين نعادي
إثيوبيا - عندما طرح في أوساطنا تساؤل: ما العمل؟.. كيف نجتمع
المواطنين خلف راية واحدة ؟ وسألني البعض عن رأيي، فقلت
لهم: لقد قام دعاة الانضمام باستقطاب الكنيسة الأرثوذكسية وراعيها
القس مارقوص الذي يحرض الناس أمام سمعنا وبصرنا قائلاً:

".. أيتها الأمة المسيحية.. إن المسلمين يتطلعون إلى
الاستيلاء على الجاه والسلطة والنفوذ الذي ظللتم تنعمون به طوال
ثلاثة أو أربعة آلاف عام. " لهذا سنقوم مثلهم بتأسيس حزب
الرابطة الإسلامية لنضمن انضمام التجري إلينا، وسنستقطب آل
الميرغنى وكل الزعامات الدينية " (٨).

ويوضح الشيخ إبراهيم سلطان أنه لم تتجم أي مشكلة عن هذا الطرح؛ لأنه
كان مقبولاً من جانب المسيحيين الذين حضروا ذلك اللقاء بمن فيهم الزعيم رأس
تسما.

ويروي سكرتير حزب إرتريا للإرتريين القرازماتش سيوم معشو من جانبه
موقفاً مماثلاً حدث عشية إعلان تأسيس حزب الرابطة الإسلامية، حيث يقول: "...
ذهب قادة الساهو في أكلي قوزاي إلى نظرائهم من القادة المسيحيين ليوضحوا لهم
الهدف من وراء تأسيس الحزب قائلين: "... إن رفع شعار الانتماء الإسلامي في
هذا الوقت يهدف إلى توحيد موقف المسلمين، وليس إلى خلق الفرقة والشقاق.
فليست هناك أية إمكانية لأن ننقسم إلى مسيحي ومسلم؛ لأننا قد قطعنا معاً عهداً
على أن لا نفترق يوم أكلنا معاً لحم دجاج ذبحه المسيحيون والمسلمون، ولكن هذا
الأمر (مسألة الخلافات الدينية) قد زرعتة الحكومة الإثيوبية.

ولهذا تفاهم الطرفان لكي يؤسس المسلمون حزب الرابطة الإسلامية؛ بهدف
توحيد موقف المسلمين. وقد رد القادة المسيحيون بأكلي قوزاي على ذلك بقولهم:
"... ليس لدينا مبرر لنطالبكم بوقف تأسيس هذا الحزب، فمادمت متفقين معنا في

الأهداف، فإنه لن يهم كثيراً أن تطلقوا على هذا الحزب اسم الرابطة الإسلامية أو غيره^(٩).

يتضح من هذا أن حزب الرابطة الإسلامية كان قد اتفق مسبقاً عشية تأسيسه، مع الأطراف التي أسست لاحقاً حزب إرتريا للإرتريين. وسنرى فيما بعد كيف أن الجانبين قد واصلوا العمل في إطار برنامج شبه متطابق، وكيف أنهما حاولا في بعض المراحل دمج حزبيهما.

وقد تعرض حزب الرابطة لحملة عداء مريرة واسعة النطاق من مختلف الاتجاهات. وهي حملات كانت تتعلل بأن مزاعم الرابطة لتبرير نشوتها لا تنفي - في النهاية - أن أهدافها السياسية ذات صبغة دينية، وليست ذات صفة وطنية، وأنه في عالم السياسة ليس بالضرورة أن يكون كل ما يقال علينا هو نفسه ما يدور في الخفاء. بل إن الشكوك تجاوزت ذلك إلى حد أن هؤلاء روجوا لمزاعم تقول إن حزب الرابطة الإسلامية "سيبيع البلاد للعرب"، وإن حزب الرابطة عازم على أسلمة البلاد. ولكن ماذا عن حقيقة خط الرابطة الإسلامية؟ سنذكر فيما يلي أحد هذه المصادر التي توضح لنا ذلك^(١٠).

هذا المصدر عبارة عن رسالة كتبها السيد عبد القادر كبيرى بتاريخ ٢٥ من أغسطس ١٩٤٨م إلى أحد أصدقائه الذي كان يعيش مغترباً في الصومال. وقد تحدث كبيرى في هذه الرسالة باستفاضة عن أهداف حزب الرابطة الإسلامية.

وفي رسالته هذه، نقل السيد كبيرى إلى صديقه نبأ تأسيس حزب الرابطة الإسلامية وأبلغه فيها بأنه قد تم افتتاح فروع للحزب في كل أنحاء البلاد، وأنه قد تم انتخابه (كبيرى) رئيساً لفرع أسمرأ. أما فيما يتعلق بالسؤال الذي طرحه كبيرى في رسالته: ما أهداف حزب الرابطة الإسلامية؟. فإنه يجيب بنفسه عن ذلك في رسالته قائلاً:

"ليس الهدف من ذلك اضطهاد المسيحيين من أبناء بلادنا، ولا العمل على توسيع رقعة الإسلام. إن الهدف هو العمل على

الرفض التام لفكرة إقامة اتحاد فيدرالى مع إثيوبيا. والسبب هو أنه مادام قد منحنا الله السميع العليم العقل، فكيف لنا أن نقبل بالانضمام إلى إثيوبيا.. هذه الدولة الظالمة المستبدة!

... ألا يكفى فى ما نراه ما آلت إليه حال عشرة ملايين مسلم فى إثيوبيا الذين أصبحوا لا حول ولا قوة لهم؛ لهذا قررنا أن نتوحد، وسنطالب بكل صلابة بحقوقنا وندافع عنها حتى الموت. ونحن لسنا فى حاجة إلى تبرير موقفنا هذا. وإن صادف - لا سمح المولى - ولم ننجح فى تحقيق مبتغانا، فسيكون - فى الأقل - هدفنا قد أصبح معروفاً لدى الله وخلقه، وسيأتى التاريخ يوماً ليؤكدده. فالحياة بعزة وكرامة ليوم واحد، أشرف من العيش فى ذل ومهانة لألف عام."

هذه الكلمات توضح أن صاحبها - خاصة بعد عملية الاغتيال التى تعرض لها لاحقاً على يد عملاء إثيوبيا - كان شخصاً وطنياً ناضجاً للغاية وقوى الشكيمة ويتمتع ببعد النظر. وكلمات عبد القادر كبرى فى هذه الرسالة توضح الظروف الخطيرة جداً التى كان يعيشها؛ حيث إنه تحدث عن الموت أو الاستشهاد كأمر حتمى واقع لامحالة. ولا شك فإن كلمات هذه الرسالة كانت صادقة وخالية من أى مجاملة سياسية بشأن تناوله وطنية حزب الرابطة الإسلامية؛ بوصفها صادرة عن صديق مسلم مثله.

وفى جزء آخر من تلك الرسالة^(١)، أبلغ كبرى صديقه أن مظاهرات سلمية كبيرة قد نظمت فى أسمرا بمناسبة عيد الفطر، وأنه قد رفعت شعارات " لا نريد غير الاستقلال.. ولا للانضمام إلى إثيوبيا " و " يحيا حزب الاستقلال والتنمية " ^(٢) ويختتم كبرى رسالته تلك باستعراض أهداف المتظاهرين على النحو التالى:

"... الهدف هو الكرامة، وثمر الكرامة هو الحياة، وهم على استعداد لدفع الثمن، وهذا الثمن لن يكون بخساً كثرن أى بضاعة رخيصة؛ لأن هذا الثمن سيكون أغلى ما يملكه البشر.. هو ذلك الدم

الذى لا يمكن أن يقدر بأى ثمن. وهذا الثمن سيدفع من أجل تسيير صفحة فى سجل النضالات العالمية التى تخاض من أجل تحقيق العدالة. إذن الهدف هو تحقيق العدالة أو الموت ونيل شرف محاولة تحقيق ذلك.. هذه هى أوضاعنا، وهدفنا هو تحقيق العدالة. أرجو أن لا تنسى المثل الإيطالى الذى يقول *Meglio vivere un giorno leone* *che cento anni come pecora* ^(١٢). أن تعيش يوماً واحداً كأسد خير، من أن تعيش ألف عام كالخروف - المترجم -".

لا شك أن هذه الكلمات المتأججة بالحس الوطنى اللاهب، وما تحمله من نبوءات تبعث على الانبهار، تعبر - فى الأقل - عن طبيعة قادة حزب الرابطة الإسلامية ورغباتهم الداخلية. صحيح أن القاعدة الإسلامية لحزب الرابطة كانت تتكون من جموع الفلاحين وهذا ما أشار إليه كبرى فى رسالته بالقول بأن نسبة ٩٩٩ من الألف من الفلاحين فى الأرياف قد أيدوا الحزب. ولكن من الجدير بالذكر هنا أن عدداً كبيراً من الإقطاعيين بمن فيهم السيد بكرى الميرغنى - الذى كان فى إحدى المراحل رئيساً لحزب الرابطة - قد تخلوا عن الحزب والتحقوا بحزب " الأندنت " الانضمامى، وهذا الموقف كان ينطلق من المصالح الخاصة بهؤلاء. بشكل عام، يثبت برنامج حزب الرابطة الإسلامية وممارساته كافة أن حزب الرابطة هو أول حزب وطنى من حيث المبدأ والأهداف دافع عن الاستقلال التام لإرتريا، وأنه لم يستخدم الدين الإسلامى إلا وسيلة لتوحيد صف المسلمين.

برنامج الرابطة وما أثاره من جدل:

مرت صياغة أهداف برنامج حزب الرابطة الإسلامية بمرحلتين: الأولى كانت فى الثالث من ديسمبر ١٩٤٣م فى مؤتمر كرن. ويمكن تلخيص الصياغة الأولى على النحو التالى:

١ - أن تحصل إرتريا بحدودها المعروفة حينها على استقلالها، وأن لا تندمج مع إثيوبيا أو أية دولة أخرى.

٢ - أن تبقى إرتريا تحت وصاية الأمم المتحدة أو الإدارة البريطانية إلى حين يكتسب الإرتريون التجربة الإدارية التي تمكنهم من الاعتماد على أنفسهم.



وقوفاً من اليسار: القاضي موسى، حسن علي، الحاج سليمان، برهاتو أحمد دين، عثمان حيوتي، إبراهيم سلطان،

باطوق، "شخص لم يحدد"، عبد القادر كبيرى، على راندائى، شخص لم يحدد.

وجلساً: سعيد صالح، أحمد كوريبا.

٣ - تحصل إرتريا على الاستقلال التام من فور انتهاء فترة الوصاية.

٤ - إقامة نظام حكم وإدارة يتمشى مع ظروف البلاد والمستوى السياسى والاقتصادى والاجتماعى لإرتريا^(١).

وبعد أن اتفق عدد كبير من قيادات حزب الرابطة على هذه المقترحات، عقد للمرة الثانية مؤتمر أكبر فى الفترة من ٢٠-٢١ من يناير ١٩٤٧م بمدينة كرن، وشارك فى هذا المؤتمر ممثلون عن مسلمى إرتريا كافة، وممثلون عن دعاة

الاستقلال من المسيحيين من أبناء المرتفعات. وقد جرى توسيع برنامج الرابطة على النحو التالي:

١ - أن تبقى إرتريا غير مقسمة.

٢ - أن تحصل إرتريا على الاستقلال. وإذا كان مطلب الاستقلال غير ممكن في الوقت الحالي لأسباب تتعلق بالمستوى التعليمي، تحصل إرتريا على استقلالها الذاتي، على أن تبقى تحت وصاية الأمم المتحدة أو بريطانيا أو تحت إشراف الأمم المتحدة لفترة عشرة أعوام. وعند انتهاء هذه الفترة، تحصل إرتريا على استقلالها دون أي مقاطعة.

٣ - بما أن الشعب الإرتري يتطلع إلى تحقيق التقدم والمعرفة، فإنه لا يريد أن يقرن مصيره بحكومة ولا بدولة لم تتمكن حتى هذا الوقت من التخلص من واقعها القديم البالي، وعليه فإن رغبته هي عدم الانضمام لا إلى إثيوبيا ولا إلى أي دولة أخرى.

٤ - يرغب حزب رابطة مسلمي إرتريا من الأشقاء المسلمين الإرتريين الذين يقيمون في إرتريا وانفصلوا عنها، أن يعودوا مع أراضيهم إلى إرتريا.

٥ - يتم اختيار مثقفين وحكماء للحوار بشأن الاستقلال التام أو موضوع الوصاية.

٦ - إذا كان الحصول على الاستقلال التام غير ممكن، يكون من صلاحية دول منظمة الأمم المتحدة ممارسة الرقابة على الدولة التي تكلف بإدارة إرتريا.

٧ - يأمل حزب الرابطة الإسلامية أن يطرح هذا الدستور
(البرنامج) على الأشقاء المسيحيين؛ بهدف تحقيق الاتفاق عليه
من كلا الجانبين^(١٠).

وعلى نحو ما ذكرنا، فإنه ليس من المبالغة القول إن غالبية بقية المسيحيين
الإرثريين كانوا ينظرون إلى حزب الرابطة نظرة تشكك باستثناء أولئك المسيحيين
الذين تفهموا بسرعة أفكار حزب الرابطة الإسلامية ومنطلقاته. وكان الكثيرون
يتنبأون بأن هذا الحزب لا يسعى سوى إلى " تقسيم إرتريا وتجزئتها " ^(١١). ولكن ما
إن تم نشر برنامج حزب الرابطة بشكل رسمي، حتى بدأ النقاش والجدل يأخذان
منحنى سلمياً يستند إلى الدلائل الملموسة.

وفي اليوم التالي لانعقاد مؤتمر كرن، بعث السيد تدلا بايرو مقالاً باسم
حزب " جمعية حب الوطن بين إرتريا وإثيوبيا - إثيوبيا الموحدة " إلى صحيفة
إيطالية محلية اسمها إل كوتيديانو إرتريو. وقد وجه المقال ثلاث تهم لحزب
الرابطة الإسلامية هي:

١ - إن تسمية " رابطة مسلمي إرتريا " في حد ذاتها لا تتماشى
مع الأمر الواقع أو الحقيقة.

٢ - إن مئات الآلاف من الإرثريين المسلمين والمسيحيين قد
عبروا عن رغبتهم بكل حرية في الانضمام القوي إلى إرتريا مع
إثيوبيا.

٣ - إن المسلمين المجتمعين في كرن ومهما اعتراهم إحساس
بأنهم يمثلون المسلمين الإرثريين كافة، إلا أنهم - في الحقيقة -
لا يمثلون إلا أنفسهم وحزبهم^(١٢).

وفي الخامس والعشرين من يناير ١٩٤٧م، كتب السيد إبراهيم سلطان
سكرتير حزب الرابطة الإسلامية مقالاً باسم الرابطة يرد فيه على ادعاءات تدلا
بايرو، مشدداً على أن ما ذكره تدلا بايرو مجاف للحقيقة، وقدم إبراهيم قائمة

مفصلة توضح كيف أن ممثلي المسلمين كافة قد شاركوا في مؤتمر كرن الذي انعقد في الفترة من ٢٠ - ٢٣ من يناير ١٩٤٧م. ثم قام بالرد على بقية اتهامات تدلا بايرو كما يلي:

- إن جمعية حب الوطن لا تمثل إلا أقلية ضئيلة جدًا من الشعب الإرتري، ليس في إطار المسلمين فحسب، وإنما حتى في إطار المسيحيين.

- إن حزب الرابطة الإسلامية هو الممثل للمسلمين الإرتريين كافة. وبما أن المسلمين يشكلون الغالبية في إرتريا، فإن حزب الرابطة الإسلامية هو الحزب الرئيس في البلاد.

- إن الادعاء بأن المئات والآلاف من المسلمين والمسيحيين قد توسلوا لكي يتم ضم إرتريا إلى إثيوبيا، كلام عار من الصحة. والحقيقة هي أن المسلمين كانوا على الدوام ولا يزالون يرفضون أي فكرة تدعو إلى الاتحاد أو الانضمام إلى إثيوبيا. أما الذين يتوسلون للانضمام إلى إثيوبيا، فإنه لا يمكنهم بأية حال أن يمثلوا الإرتريين بشكل عام، والمسلمين بشكل خاص^(١٨).

وبغض النظر عما إذا كان حزب الرابطة الإسلامية قد فعل ذلك عن قصد أو عن غير قصد، فإن تأسيس الرابطة الإسلامية قد أضاف بعدًا دينيًا لمسار الخلافات السياسية الذي كان يتركز على الدعوة ما بين الانضمام إلى إثيوبيا، والمناداة بالاستقلال. وقد خلق هذا الواقع مناخًا ملائمًا لدعاة الانضمام؛ لكي يستغلوه إلى أبعد حد ممكن. وفي هذا الإطار تصدى أحد أنصار الانضمام وهو الأزماتش قبر ميكائيل قرمو زبراغيت (أصبح لاحقاً رئيس تحرير صحيفة " إثيوبيا " الناطقة باسم دعاة الانضمام) لمقال كتبه الدجزماتش حسن حول حزب الرابطة. وقد ركز قبر ميكائيل على الفقرة "٣" من برنامج حزب الرابطة التي تقول: "... بما أن الشعب الإرتري يتطلع إلى تحقيق التقدم والمعرفة، فإنه لا يريد أن يقرن مصيره بحكومة ولا بدولة لم تتمكن حتى هذا الوقت من التخلص من

واقعها القديم البالى. وعليه فإن رغبته هي عدم الانضمام لا إلى إثيوبيا ولا إلى أى دولة أخرى". .. وقد جاء فى رد قبر ميكائيل على ذلك ما يلى:

".. إن الفقرة التى توهم بأن الانضمام ليس رغبة الشعب الإرتري، يعد جهلاً مطبقاً، وإن مثل هذا الاستخفاف لا يليق حتى بأى حزب صغير عادى تأسس بالأمس، ناهيك عن إثيوبيا، هذا البلد التاريخى العريق الشهير، وموطن الأباطرة والملوك. إن مثل هذا الزعم لا ينم إلا عن جهل أو تخلف تام" (١١).

بيد أن أكثر فقرات برنامج حزب الرابطة الإسلامية إثارة للجدل، كانت تلك الفقرة التى تقول: " يدعو مجلس الرابطة الإسلامية أشقاءه المسلمين الإرتريين الذين انفصلوا، إلى العودة إلى أراضيهم ". وقد وردت هذه الفقرة لاحقاً بصياغة مختلفة فى صحيفة صوت الرابطة الصادرة بتاريخ ١٩٤٧/٢/٢٥ م. حيث تقول: " يدعو مجلس الرابطة الإسلامية إلى إعادة الأراضي التى انتزعت من إرتريا، والتى يقطنها أناس من أصول إرترية ". وكانت هذه الفقرة عرضة لتفسيرات مختلفة، ولم يُفد النص العربى فى توضيح المغزى. ولكن مما زاد الطين بلة وأتاح الفرصة لتأويلات شتى هو أن حزب الرابطة لم يحدد فى برنامجه عن أى أراضٍ يتحدث ؟ وأى سكان إرتريين يقصد ؟. وحول هذه المسألة أورد قبر ميكائيل قرمو فى مقاله ما يلى:

"...المحترم الدجزماتش حسن، كم سيكون جميلاً لو تفضلتم بأن توضحوا لنا الأمر على نحو أكثر جلاءً، أى مسلمين هؤلاء الذين سيعودون إلى إرتريا ؟ ومن يا ترى هؤلاء الذين يعيشون منفصلين ؟ ومن نصيب من يا ترى ستكون تلك الأراضي الخصبة إن عاد هؤلاء ؟ وهل يسمحون لهم بأخذها ؟ ترى هل تكون هذه الأراضي كافية .. أم أننا سنضطر إلى اقتطاع جزء من أراضينا لنقسمها عليهم؟ وهل يعقل أن نتوقع أن يعيش أبناؤنا وأحفادنا فى

أمن وسلام، في الوقت ذاته الذي نقوم فيه بجلب الأفاعى والثعابين
...؟ لا أدري، لكنى أترك الحكم للعلاء."

هذه الكلمات كانت جارحة وتحمل في طياتها تحريضا (للمسيحيين) بأنهم
يتعرضون للـ " غزو " .

وحاول دقيات حسن في مقاله اللاحق أن يشرح معنى الرابطة لغويا؛ حيث
أوضح أنها تعنى الاتحاد أو الجامعة وأشار إلى: " أن الدولة العربية التي اتحدت
في السنوات القليلة الفائتة كانت تسمى نفسها " الرابطة " أو الجامعة العربية (Arab
League - المترجم) وأن هذه الجامعة أو الرابطة على الرغم من تسميتها بالعربية،
فإنها تضم المسلمين والمسيحيين."

وقد التقط قبر ميكائيل قرمو هذا الجزء من مقاله وقرنه بالفقرة (١)، الواردة
في برنامج الرابطة، وحاول أن يوحى بأن الرابطة تسعى إلى جلب الدخلاء وإدخال
إرتريا في أحابيل الأجانب.

ولم يوضح حزب الرابطة ما يقصده بالأراضى المنتزعة الواردة في المادة
الرابعة من برنامجها إلا في ١٨ من نوفمبر ١٩٤٧م، حينما التقى ممثلوه بمبعوثي
الدول العظمى الأربع؛ حيث أجاب ممثلو الرابطة حين سئلوا عن أوجه الشبه بين
قبائل البنى عامر والسكان الذين يقيمون على الجانب الآخر من الحدود السودانية،
فكان ردهم كالتالى:

"... نعم إنهم يشكلون شعبا واحداً مع الجزء الذى يقيم فى
أراضى البجة بالسودان. ولهذا السبب كنا قد طلبنا بأن تضم تلك
الأراضى إلى إرتريا؛ لأن مناطق البجة هى مناطق إرترية وليست
سودانية " (٢).



القزماش برهاتو أحمد دين

ولم يكن هذا التوضيح - حتى لو طرح في وقته - ليوقف سيل الاتهامات والانتقادات الذي كان يتدفق من كل زاوية على برنامج حزب الرابطة الإسلامية. وأخذ الجدل - في الصحف بشكل خاص - طابعاً طائفيًا علنيًا ومكشوفًا. وقام حزب الأندنت الانضمامي بشن حملة مكثفة ومسعورة تستهدف إقناع الناس بأن البلاد قد تضررت من ظاهرة بروز حزب الرابطة الإسلامية والإحياء بأن الانقسام الديني في البلاد سببه حزب الرابطة الإسلامية وليس حزب الأندنت.

ومع هذا لم تخل أوساط حزب الأندنت من عناصر تدعو إلى التقاهم والحوار. فقد دعا السيد قبر يوهنس تسفا ماريام (نال لاحقاً لقب دقيات وهو أحد القادة الرئيسيين لحزب الأندنت الانضمامي) مدفوعاً بروح القلق والإحساس بخطر الأجواء السائدة حينذاك، إلى الحوار الداخلي، وفي هذا الصدد نقتطف من بين العديد من المقالات التي نشرها في الصحف فقرة من إحدى مقالاته:

"... هيا دعونا ننفخ الروح فيما تبقى من بصيص محبة ضئيل من مخلفات اجتماع بيت قرقيس.. لنعمل بكل ما نملك على

تعزيز هذا الأمل حتى يكبر؛ لأن الاستقلال لا يولد إلا من لهيب
الوفاق والوئام فقط، أما إذا كان مرادكم القضاء على هذا البصيص
كما حصل في اجتماع بيت قرقيس، فإنه لا داعي لبذل أي جهد؛ لأن
البصيص الخامد أصلاً سينطفئ بنفسه " (٣١).

إن ما يعنيه دقيات قبر يوهنس بالاستقلال ليس من نمط ذلك الاستقلال
المرتبط بالسيادة الذي يطرحه حزب الرابطة الإسلامية. بل هو يعنى بجلاء
الاستقلال في إطار الاندماج بإثيوبيا. ومهما يكن، فإن دقيات قبر يوهنس يرى أن
ما يدافع عنه من مبادئ ومطالب لا يأتي إلا عبر الحوار والتفاهم بين الإرترين.
وهو لذلك يدعو إلى اجتماع بيت قرقيس آخر. وما كان يقصده من قوله: هناك
بصيص محبة ضئيل، هو أنه كان ثمة تزايد لأعداد الداعين إلى الحوار بدافع القلق
من تنامي موجة الكراهية والعداء بين الإرترين.

كان ولد آب وولد ماريام أحد هؤلاء الداعين إلى الحوار، وكل المعلومات
المتعلقة بموقفه تشير إلى أنه لم يكن مرتاحاً لتأسيس حزب الرابطة الإسلامية. ومع
أنه كرئيس تحرير صحيفة لم يخض في الجدل الدائر آنذاك، فإن ثمة مقالات
نشرت في الصحيفة الأسبوعية التي كان يترأسها كانت تحمل أسلوبه ومنطقه
الجدليين وكل هذه المقالات كانت تجادل في أن تأسيس الرابطة لا يمكن أن يقود
إلا إلى انقسام البلاد وتجزئتها (٣٢).

وكان العمل السياسي في الأربعينيات يتميز بالعفوية، والمشتغلون بالسياسة
كانوا ينجرفون أينما أخذهم موج نمط العمل السياسي ذاك. صحيح أنه كانت هناك
مبادئ عامة يهتدى بها كل من دعاة الاستقلال ودعاة الانضمام، إلا أن النهج الذي
كان يتبعه مختلف الأشخاص لتحقيق أهدافهم ومبادئهم كان مملوءاً بالمنعرجات
والأخاديد. وهذا الواقع يعكس طبيعة تلك المرحلة وتوترها، أكثر مما يعكس طبيعة
أولئك الأشخاص كأفراد.

لهذا السبب ولموقفه غير المؤيد لتأسيس الرابطة، نجد أن موقف ولد آب وولد
ماريام في تلك الفترة كان يبدو أقرب إلى المعارض لحزب الرابطة الإسلامية،

والميل إلى تأييد الانضمام إلى إثيوبيا. وحسبما يذكره الأشخاص المعاصرون لتلك الفترة، فإن السيد ولد آب ولد ماريام، وبالتفاهم مع السيد قبر مسقل هبتى ماريام رئيس فرع "جمعية حب الوطن بين إرتريا وإثيوبيا" فى أديس أبابا. وكان يريد إحياء فكرة "الاتحاد المشروط" مع إثيوبيا من جديد^(٢٣). وكما سنرى لاحقاً، فإن سلسلة المقالات المثيرة للجدل التى كانت تنشر تباعاً تحت عنوان "إرتريا.. لمن؟" كانت تصدر فى هذه الفترة بالتحديد.

أقصى نقد وجه إلى السيد ولد آب فى هذه الفترة جاء من القنزماتش برهانو أحمد دين وهو أحد مؤسسى جمعية حب الوطن والرابطة الإسلامية. ويتركز انتقاد برهانو لولد آب فى اتهامه له بكتابة مقال ينتقد فيه حزب الرابطة فى صحيفة "بيه ارترا دمت" (وتعنى صوت إرتريا باللغة الأمهرية - المترجم) الناطقة باسم جمعية حب الوطن فى أديس أبابا " ^(٢٤).

وفيما يلى ملخص لردود برهانو أحمد دين على النقاط التى قيل إن ولد آب قد أثارها فى ذلك المقال:

"... إذا كنا قد طرحنا فى بعض المراحل فكرة الانضمام المشروط مع إثيوبيا، فإن هذه الفكرة قد انتهت وتبخرت بعد أن صفعتمونا على وجوهنا فى اجتماع بيت قرقيش، وتأسيس حزب الرابطة الإسلامية كان بعد ذلك. أما طرحه (هذا الحزب) فهو واضح ونهائى ألا وهو تحقيق الاستقلال التام لإرتريا.

• إن ادعيتم أن حزب الرابطة هو حكومة أو دولة المسلمين، فإن أحداً لن يصدقكم. فقديمًا قيل إنك لا تجنى من الشوك العنب، وما أسسناه هو حزب كغيره من الأحزاب. وأما أننا نكتب بالعربية، فلأن لغة تعليمنا كانت اللغة العربية تمامًا، كما ظللتم أنتم (يقصد ولد آب وأمثاله من المتعلمين على يد الإرساليات التبشيرية) طوال سنوات تكتبون باللغة الفرنجية؛ لهذا نحن لم نأت بما هو

معيب. ويبدو أنه سيأتى يوم تطلبون فيه منا أن لا نكتب ولا نتحدث باللغة العربية.

• ... إن وصفنا إثيوبيا بأنها دولة متخلفة ليس إساءة، وإنما تلك هى الحقيقة. فحتى الأجانب يعرفون حال الشعب الإثيوبى ويتحدثون عنه، ناهيك عنا نحن.

• لم يصدر منا أى كلام فيه تجنٍ حتى تجاه أبناء ملتنا فى العقيدة ناهيك عن إخواننا المسيحيين، وليس هناك أى أساس لأى مزاعم تقول إننا نريد أن نقيم دولة للمسلمين، أو أن نمنح أراضينا للسودان... وينبغى عليك أن تعلم أننا نرفع شعار "استعادة أراضينا إلى أصحابها، ناهيك عن أن نسمح باقتطاع جزء من أراضينا ومنحه لدولة مجاورة".

ولم يزد تأسيس الرابطة هوة التباعد بين معسكرى دعاة الانضمام والاستقلال فحسب، وإنما باعد أيضًا بين ولد آب وبرهانو. وللحقيقة فإن سياسة التشرذم هذه كانت قد بدأت قبل ذلك؛ لأنه - كما أوضحنا فى الفصول السابقة - كان هناك حزب الأندنت الانضمامى الذى يدعو للانضمام إلى إثيوبيا. وليس هناك أى باحث ولا مراقب جاد يمكن أن ينكر، كما ذكر الشيخ إبراهيم سلطان ورفاقه مرارًا، أن التحريض المسيحى المكشوف الذى كان يقوم به كل من حزب الأندنت وإثيوبيا هو الذى دفع إلى تأسيس حزب الرابطة الإسلامية.

وكانت توجهات حزب الأندنت حتى ذلك الوقت، هى توجهات إثيوبيا نفسها التى ترى أن الديانة المسيحية هى الديانة السائدة التى لا يمكن تحديدها، وأنها العقيدة الأعظم شأنًا من الناحية الطبيعية والروحية فى المنطقة. ولم يكن هؤلاء قادرين على أن يخطر ببالهم أو أن يتصوروا أن من حق المسلمين أن يشاركوا على قدم المساواة مع المسيحيين فى ممارسة السلطة السياسية والإدارية.

وفى إثيوبيا كان يحكم ملك الملوك الذى باركه الرب والمكلف بحماية الكنيسة الأرثوذكسية !!! وعندما يمتد نفوذ هذا الملك إلى إرتريا، يصبح ما كان متوقعًا فيما يختص بالعلاقة بين المسيحية والإسلام، هو - وفق اقتناع جماعة الأندنت - أن تسود الأولى على الثانية فيما يتعلق بسلطة اتخاذ القرار فى إثيوبيا.

لكل ذلك كان لنبا تأسيس حزب الرابطة الإسلامية وقع الصاعقة فى معسكر حزب الأندنت، وفى أوساط الكثير من المسيحيين. فالمسلمون لم يعدوا مواطنين يتمتعون بحق متساوٍ فى أرض إرتريا، وأن لهم الحق فى الدفاع عن حقوقهم وتقديم حلول بديلة وكما رأينا فإن الكثير من السياسيين (المسيحيين) فى تلك الفترة عدوا الهدف الرئيسى لتأسيس حزب الرابطة الإسلامية هو إما تقسيم إرتريا وتأكيد هيمنة الإسلام، وإما العمل على " بيع " إرتريا لدول إسلامية أخرى.

ولم تقتنع إلا فئة ضئيلة من المسيحيين بالأهداف الحقيقية لحزب الرابطة الإسلامية، إلى أن ثبت عمليًا أن هدف الحزب هو تحقيق الاستقلال الوطنى. ولكن نظرًا إلى أن اندفاع حزب الأندنت فى معارضته لحزب الرابطة كان قويًا إلى الحد الذى أفزع حتى أتباع العقيدة المسيحية، فإن تأسيس الرابطة أحدث خللاً ظرفيًا فى معادلة السياسة الإرترية .

الفصل التاسع

جمعية حب الوطن بين إرتريا وإثيوبيا - حزب الأندنت

حول قادة حزب الأندنت وأنصاره:

كان هناك تنام كبير لميول الانضمام إلى إثيوبيا في صفوف أعضاء جمعية حب الوطن الأولى، وكان هؤلاء يحاولون أن يخلقوا المبررات المقنعة لتفسير هذه الميول والمواقف المؤيدة للانضمام إلى إثيوبيا، خاصة بعد تنامي الحس الوطني المتماسك الرافض الاستعمار الإثيوبي، والمنادي بخوض نضال مشترك و صلب من أجل الاستقلال.

وبالنسبة إلى الشخص الذي ينظر إلى التاريخ من خلال تطورات المراحل اللاحقة، فإن ظهور مثل تلك التوجهات في إرتريا لم يكن أمراً سليماً، وقد كان الناس - ولا يزالون - ينظرون إلى دعاة الانضمام والاتحاد كخونة من الدرجة الأولى.

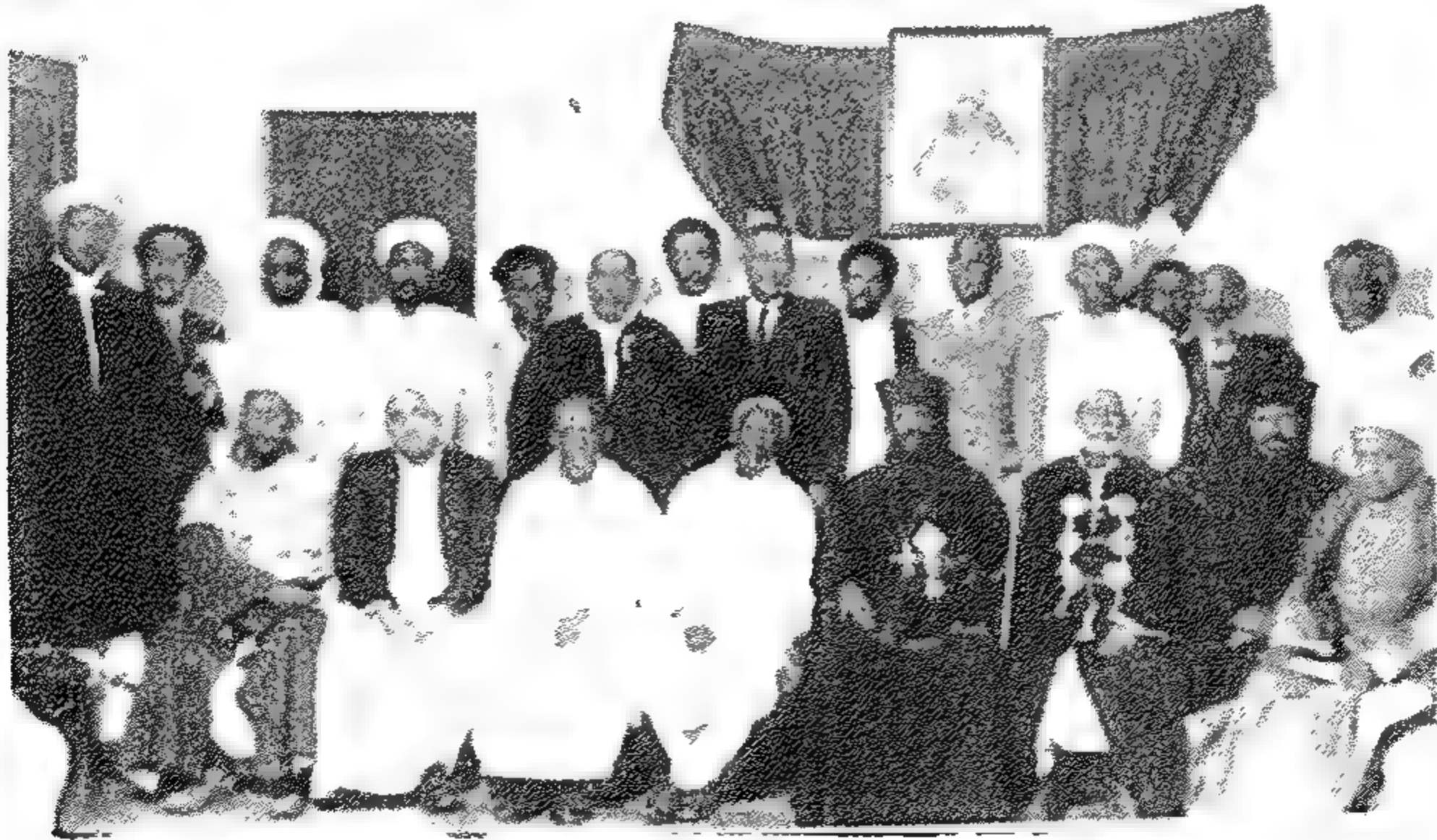
وأصبح من الممكن عند التحقيق مع كل فرد من دعاة الانضمام إلى إثيوبيا، فرز من كان قد اتخذ موقفه عن اقتناع أو سعياً إلى تحقيق مصالحه. وبما أنه من النادر وجود تيار أو توجه سياسي لا يسعى إلى تحقيق مصالحه، فإن من الطبيعي أن تكون هناك مصلحة ما تغري هذا الطرف أو ذاك، بل حتى أولئك الذين اتخذوا مواقفهم عن اقتناع برئ.

وانطلاقاً من هذا الفهم نجد - على سبيل المثال - أن دوافع القسيس الأب مارقوص - الذي كان سباقاً في الدعوة إلى الانضمام بكل حماسة وكذلك معظم مجموعته من القادة الدينيين للكنيسة الأرثوذكسية - كان الحصول على ما كانوا يتوقعونه من مكاسب من الدولة الإثيوبية الأرثوذكسية، مثل الحصول على

المناصب الدينية الرفيعة وعلى إقطاعات من الأراضي وضمان الهيمنة الدينية، كما كنا قد أشرنا إلى أن الإقطاعيين الآخرين كانوا يتطلعون إلى إثيوبيا؛ لكي تعيد إليهم أراضيهم التي صادرها الإيطاليون.

بيد أن مشاعر الرغبة في الانضمام لم تكن محصورة في هؤلاء الذين كانوا من أوائل محرّضى الانضمام ودعائه. فمع جلاء المواقف السياسية واتضحها في الساحة الإرترية، بدأ الكثير من الأعيان والزعماء في تغيير أو تحديد موقفهم. فعلى سبيل المثال نجد أن كل زعماء إقليم أكلبي قوزاي تقريباً قد أيدوا الانتفاضة التي قادها رأس تسما في عام ١٩٤٣م، كما أيدوا العريضة المطالبة بالاستقلال التي قدمها رأس تسما إلى الإنجليز في عام ١٩٤٥م، والتي كان قد وقع عليها كل زعماء الإقليم باستثناء دقيات قبراي تخلو، إلا أنه وبعد عام واحد من ذلك، انشق جزء كبير من هؤلاء وانضموا إلى حزب الأندنت.

وبالصورة نفسها نجد أنه عندما انعقد مؤتمر حزب الرابطة الإسلامية، شارك فيه الزعماء المسلمون كافة، باستثناء كنتيياى عثمان زعيم منطقة رورا. ولكن عندما اندلعت انتفاضة الأقنان في المنخفضات، وتقرر أن تحسم أو تحل الانتفاضة على نحو لا يخدم الإقطاعيين، خشي الإقطاعيون على مصالحهم، وبدأوا يغيرون مواقفهم المؤيدة للاستقلال.



بعض من مؤسسى حزب الأندنت وقتلتهم.

جلوساً من اليمين: الشيخ سليمان الدين، والأب غيولوس، وكنتيياى عثمان هداد، والأب مارقوص، ورأس كيداني ماريام. وقوفاً: يظهر في الوسط رأس بينى براخي، ودقيات قبراي تخلو.

صحيح أنه لا يمكن إنكار أن السعى إلى تحقيق المصالح الشخصية قد لعب دوراً كبيراً في تلك الفترة، إلا أن اعتبار هذا العامل وحده هو الذى حرك أطماع إثيوبيا لضم إرتريا يعد تقييماً مستخفاً بالتحركات والنضالات التى خيضت لنحو خمسين عاماً بعد ذلك من أجل تقرير مصير إرتريا.

كانت إثيوبيا دولة مستقلة طول فترة الخمسين عاماً من الاحتلال الإيطالى لإرتريا، وكان حتى السود الأمريكيون فيما وراء الأطلسى، ناهيك عن الإرتريين، يعدون إثيوبيا رمز خلاص لإفريقيا والجنس الأسود. وكان أى إرتري يتخاصم مع المحتل الإيطالى يجد فى إثيوبيا الملاذ، كما أصبحت إثيوبيا قبلة كل إرتري يريد التعليم الأكاديمى أو الدينى. وعمل الإمبراطور هيلى سلاسى بكل خبث على استغلال ذلك الواقع؛ فعمد إلى تعليم عدد كبير من الإرتريين - معظمهم من المسيحيين من سكان المرتفعات الإرترية - وعلى توظيفهم فى أرفع المناصب.



دقيات بينى براخى



السيد تدلا بايرو

وأصبح هذا العامل، أى عامل وجود دولة مجاورة يستطيع فيها الإنسان الأسود أن يحكم نفسه، مضافاً إليه عامل وجود عقيدة دينية (أرثوذكسية) مشتركة، وكذا وجود مستويات مختلفة من الروابط الإدارية والشعبية عبر التاريخ،

وما تولد عن ذلك من تشابه ثقافي.. كل ذلك خلق إحساسًا عميقًا لدى عدد كبير من الإرتريين بحميمية العلاقة تجاه إثيوبيا.

وعلى الرغم من كل ذلك، فإن معرفة الإرتريين بإثيوبيا كانت تعد معرفة سطحية؛ لأن الاحتلال الإيطالي كان قد تعمد تقييد حركة الإرتريين طوال نصف قرن من حكمه، إلى جانب ذلك كانت مملكة الإمبراطور هيلي سلاسي تتخفى وراء ستار الدين لتغطية تخلف وضعها الداخلي، وكان مبعوثوها وأتباعها يروجون في أوساط الإرتريين لكل ما هو جميل فقط في إثيوبيا.

والأهم من كل ذلك هو أن ممارسات نظام الحكم الفاشي الإيطالي في الثلاثينيات، كانت قد أفزعت الشعب الإرتري كثيرًا. ويذكر أنه عندما انتصر البريطانيون على الإيطاليين، وعملوا على تثبيت سلطة الإيطاليين في الحكم، تصور الإرتريون أنه قد حكم عليهم أن يعيشوا أبد الدهر تحت نير حكم المستعمرين؛ ولهذا لم تخطر ببالهم إمكانية الحصول على الاستقلال وممارسة الحكم والاعتماد على الذات.

لكل ذلك أيد عدد كبير من الإرتريين، سواء كان ذلك بدافع المصلحة الشخصية، أم بدافع اقتناع ساذج بمواقف زعمائهم الذين نادوا بالانضمام إلى إثيوبيا. ولكن كما سنرى لاحقًا، فإن عددًا كبيرًا، ليس فقط من عامة الناس فحسب، وإنما من زعامات الانضماميين، قد عرفوا متأخرين أنهم جروا البلاد نحو حاكم وبلد لا يعرفون حقيقتهم؛ فندموا على ذلك كثيرًا.

نلاحظ أن تلك الفترة كانت تتميز بالتشوش والافتقار إلى النضج والتجربة وعدم امتلاك المعرفة اللازمة بالواقع المحلي والمحيط العالمي. وقد تمادى بعض الإرتريين في الدفاع عن فكرة الانضمام إلى حد تجاوز المنطق. فعلى سبيل المثال، كتب قبر ميكائيل قرمو ذي براقيت مقالًا يقطر حنقًا وغضبًا في الرد على مقال عدّه تهكمًا على إثيوبيا كان قد كتبه دقيات حسن، فكتب قبر ميكائيل بهذا الصدد:

"... إن أى امرئ يتمتع بقدر من الاحترام والأدب لا يمكن أن يجرؤ على التهكم على ملك ودولة. لأن الملك - حسب الأعراف والقوانين الدولية - شىء مقدس والدولة كذلك أمر مقدس... لهذا فإن باطن الأرض أفضل للمرء من أن يتعرض للطرد من خالقه وملكه"^(١).

هذه هي اقتناعات النماذج التي كانت تدعو جاهدة للانضمام إلى إثيوبيا خلال عامى ١٩٤٣ - ١٩٤٤م. ويمكن القول: إن هذه العناصر - كما شهد بذلك الباحث التاريخى تريفاسكس - كانت تتحرك بحماسة وبدافع ذاتى حتى مطلع عام ١٩٤٦م حين قدم مبعوث الإمبراطور وشرع بشكل مباشر فى توجيه الحركة الانضمامية.

ومنذ ذلك الحين، واصل هؤلاء - خاصة بعد اجتماع بيت قرقيس - نهجهم الانضمامى على الرغم من بروز خيارات سياسية أخرى مثل حزب الرابطة الإسلامية وحزب إرتريا للإرتريين. وكان معظم قادة الحركة الانضمامية، إن لم نقل كلهم، يتلقون أوامرهم من إثيوبيا، كما أن بعضهم كانت تموله إثيوبيا. وعلى سبيل المثال، كان دقيات قبر يوهانس، وهو أحد انشط دعاة الانضمام، والسيد زرنى دبرى طيون يتلقيان راتبًا شهريًا من حكومة الإمبراطور على نحو منتظم، ويتحدث هؤلاء بكل صراحة أنهم كانوا متفرغين تمامًا لأعمال حزب الأندنت^(٢).

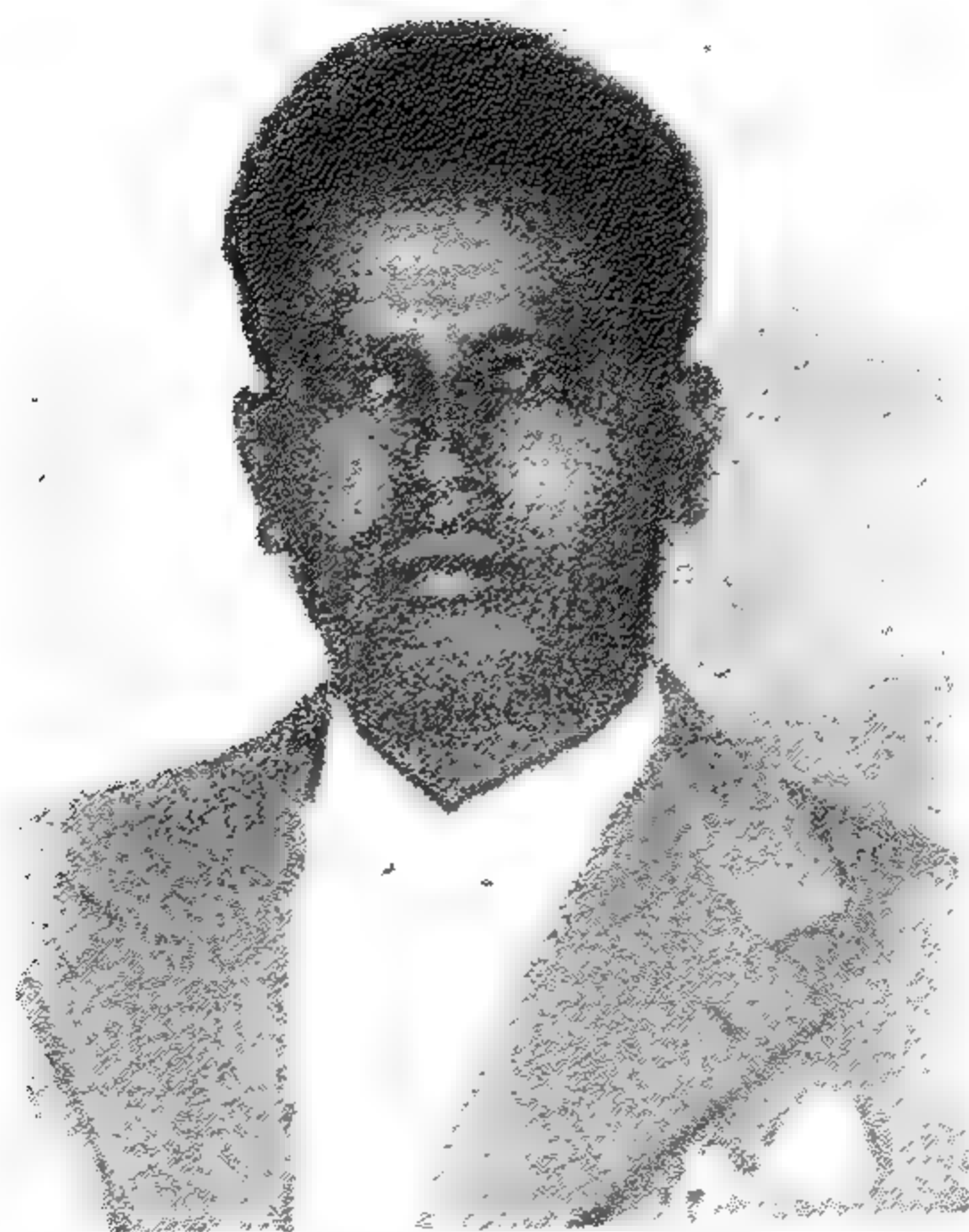
ولكن إذا نظرنا إلى عامة أنصار حزب الأندنت، فإننا نجد أنهم كانوا مجرد صدى لزعمائهم وقادتهم، وأى تصور يمكن أن يوحى أنهم كانوا مستوعبين مبادئ حزب الأندنت وأبعاد توجهاته، إنما يعبر عن عدم الإلمام العميق بالموضوع.

تأسيس حزب الأندنت الانضمامى

لم يكن ممثل الإمبراطور فى إرتريا الكولونيل نقا هيلى سلاسى قد قدم بعد إلى إرتريا، حينما كانت المشاورات تجرى بين الجانبين لعقد مؤتمر بيت قرقيس، وكذا حينما تم وضع الأجندة فى الاجتماع الأول. وهذا الاجتماع - كما يقول

الباحث تريفاسكس - لم يكن ليعقد لو كان الكولونيل نقا موجودًا ^(٣). فقد عقد الاجتماع التمهيدى الأول فى ١٦ من نوفمبر، وتم فيه الاتفاق على عقد المؤتمر بعد أسبوع من ذلك، أى فى الرابع والعشرين من نوفمبر. ولكن فى أثناء ذلك وصل إلى أسمرأكل من الكولونيل نقا والفيتورارى أبرها ولد تاتىوس المبعوث الخاص للسكرتير تازاز ولد قرقيس.

وكما أشرنا آنفاً، كان قادة حزب الأندنت مجتمعين طوال ليلة السبت، أى فى عشية موعد عقد المؤتمر، وقد وجه فى هذا الاجتماع لوم شديد إلى رئيس جمعية حب الوطن الفيتورارى قبر مسقل ولدو بسبب موافقته على إجراء المشاورات والتفاهم بشأن عقد ذلك الاجتماع.



دقيات قبرىوهنس تسغامارىام

ويلمح الباحث تريفاسكس إلى أن تتحية الفيتورارى قبر مسقل من منصبه هذا قد تمت فى هذا الاجتماع ^(٤). غير أن ما كانت تردده مصادر أخرى هو أن قادة الأندنت ظلوا يتناقشون ويتجادلون طوال الليل، وأن الفيتورارى قبر مسقل لم يتنح عن منصبه، سواء كان ذلك بمحض إرادته أو بضغط من رفاقه ^(٥).

يبدو أن للرواية الثانية مصداقية أكثر من الرواية الأولى؛ وذلك لأنه قد جاء وقت - كما سنرى لاحقاً - أصبح فيه الفيتورارى معزولاً بلا أى نصير ويشكو بمرارة مما آلت إليه حاله.

ومهما يكن، فإنه بتتحي الفيتورارى قبر مستقل وضعت خاتمة للطرح الذى كان يتبناه بعض أعضاء حزب الأندنت والقائل بأنه "... ينبغي ألا يكون الانضمام إلى إثيوبيا على حساب حقوق الشعب الإرتري". وبهذا تمكن الكولونيل نقا ومبعوثو الحكومة الإثيوبية من إحكام سيطرتهم على حزب الأندنت.

وفى العدد ٢٢٧ من الصحيفة الأسبوعية نجد مقالاً يتعلق بتأسيس حزب الأندنت أعده قبر ميكائيل قرمو ذى براقيت تحت عنوان "جمعية حب الوطن الإرترية - إرتريا وإثيوبيا" يقول الكاتب فى مدخل المقال: إن حزب الاتحاد (الأندنت) هو استمرار لجمعية حب الوطن التى أسست قبل ستة أعوام. ويمضى المقال: "... صحيح أنه لم يكن هناك حزب علنى فى عهد المستعمر الإيطالى، إلا أنه يمكننا أن نتساءل: ما الذى كان يجعل الكثير من الإرتريين يفورون غضباً وحرناً ويلجأون إلى حياة التشرد وقطاع الطرق والقبوع فى سجون نخرا وعصب ويتعرضون للإعدامات ؟".

واضح أن ما ورد فى هذا المقال قصد به الرفع من شأن حزب الأندنت. ولكن من الجلى أيضاً أن تسمية "جمعية حب الوطن الإرترية" قد ألغاهم مؤقتاً الاجتماع الذى عقده حزب الأندنت بتاريخ ٥ من ديسمبر ١٩٤٦م. وفى هذا الاجتماع نفسه كان القس مارقوص راعى الكنيسة الأرثوذكسية فى إرتريا قد طرح قائمة بأسماء أعضاء تم تعيينهم لإدارة ما سمي بـ "لجنة حب الوطن".

ويوضح المقال المذكور أنفاً، أن القس مارقوص قد شكل تلك اللجنة بالتشاور والتفاهم مع كبار مستشاريه. ومع هذا لا يمكن للمرء أن يجرؤ على القول بأن تكوين تلك اللجنة قد تم من دون إذن إثيوبيا؛ نظراً إلى الدور الحاسم الذى كان يلعبه الكولونيل نقا فى تأسيس الحزب. بل إن البعض يقول إن القس مارقوص قد

جاء بالقائمة من أديس أبابا مباشرة؛ لأنه لم يطرحها إلا بعد عودته من زيارته لأديس أبابا.

نخلص من هذا إلى أن تكوين اللجنة الإدارية للحزب قد تم بالتعيين وليس بالانتخاب. وكانت قيادة اللجنة تتكون من:

- رأس كيداني ماريام قبر مسقل (من عرزا) رئيسًا فخريًا.

- دقيات بينى براخي (من أربعى أسمرا) رئيسًا.

- صالح أحمد كيكيا باشا (من حرقىو) نائبًا للرئيس.

وقيل إن لجنة مكونة من ٤٢ عضوًا قد تم تشكيلها (٦). ونجد هنا أن كل الأسماء - باستثناء اسم السيد ولد آب - هي أسماء كل المجموعة النشطة نفسها من المسيحيين الإرتريين الذين كانوا ضمن جمعية حب الوطن، ولا يوجد من جانب الأعضاء القدامى من المسلمين سوى اسم بلاتا محمد عمر قاضى الذى كان يتبنى موقف الاتحاد المشروط مع إثيوبيا. وسنرى فى الفصول القادمة كيف أن بلاتا محمد عمر قاضى نفسه قد ترك هذا الحزب وأقام حزبًا خاصًا به.

ويمضى المقال المذكور ويوضح أن القادة الرئيسيين الثلاثة عقدوا من جانبهم اجتماعًا خاصًا بهم بتاريخ ٢٩ من ديسمبر، وأنه قد تقرر فى هذا الاجتماع فتح مقر للحزب وأن يكون السيد تدلا بايرو سكرتيرًا، والسيد أحمد حيونى نائبًا له، والفيتورارى طه آدم أمينًا للمالية، والفيتورارى حرقوت أباي نائبًا لأمين المالية، وعلى هذا النحو جرت التعيينات فى حزب الاتحاد مع إثيوبيا " الأندنت " حتى المستويات الدنيا من هيكل الحزب (٧).

كان رأس كيداني ماريام قد تجاوز الثمانين من العمر عندما تم اختياره أو بالأحرى تعيينه رئيسًا فخريًا للحزب. واختياره لهذا المنصب كان مجرد منصب شرفى؛ فهو لم يكن من النشطاء سياسيًا. وقد ألقى هذا الرجل أمام اللجنة التى تم تعيينها كلمة أشار فيها إلى أن المطالبة بالانضمام إلى إثيوبيا، هى حق وواجب

إلزامى على كل إرترى، وواصل حديثه أمام أعضاء اللجنة ليدافع ويشرح اقتناعه هذا بالقول:

"... كان هناك طائر ينزف دمًا بعد أن فقد أحد جناحيه، وكان يتألم كثيرًا بسبب ذلك، وبدأ هذا الطائر يتضرع إلى الله ويتوسل إليه أن يعيد إليه جناحه فاستجاب الله لدعائه، ولكن خيَّره بين أن يمنحه الكثير من المال والذهب، أو أن يعيد إليه الجناح المقطوع منه، فقال الطائر: امنح المال والذهب للآخرين، أما أنا فلا أريد سوى أن تعيد إليّ جناحي المقطوع".

وعليه يكون من الأفضل لنا - نحن الإرترين - فى هذا الوقت أن نتوسل إلى المولى أن يعيد إرتريا التى اقتطعت ظلماً من جسدها إلى إثيوبيا، بدلاً من أن نسعى فى طلب المال والجاه " (٨).

وعلى هذا النحو واستناداً إلى مثل هذه الفلسفة، أسس حزب الاتحاد مع إثيوبيا " الأندنت ". ويبدو أن تسمية الحزب بـ " جمعية حب الوطن بين إرتريا وإثيوبيا - إثيوبيا الموحدة " قد جاءت فى وقت لاحق؛ لأن هذه التسمية ظهرت لأول مرة بشكل كامل فى المقال الذى نشره تدلا بايرو فى الصحيفة الأسبوعية بتاريخ ٣٠ من يناير ١٩٤٧م، وكان يتعلق بتأسيس حزب الرابطة الإسلامية (٩) .

وفى الوقت الذى كان فيه حزب الرابطة الإسلامية يستعد لعقد مؤتمره الموسع الكبير فى الحادى والعشرين من يناير ١٩٤٧م بمدينة كرن، قام حزب الأندنت بتاريخ ٩ من يناير ١٩٤٧م بفتح فرع له فى مدينة كرن نفسها. وللاحتفال بهذه المناسبة، عقد حزب الأندنت اجتماعاً فى مدينة كرن. ويبدو أن كل ذلك لم يتم مصادفة؛ فحزب الرابطة كان قد أعلن مسبقاً عن موعد انعقاد مؤتمره. لهذا يبدو أن الأمر لم يكن يخلو من التنافس والتسابق فى إثبات الوجود.

غير أن اجتماع حزب الأندنت فى كرن لم يمر بسلام. فمنذ أن وطئت أقدام قيادات الحزب محطة قطار كرن قادمة من أسمرأ، وحتى وصولهم إلى داخل مكان

انعقاد الاجتماع، ظل أعضاء حزب الرابطة الإسلامية يعبرون عن احتجاجهم بالمظاهرات السلمية، وإلقاء كلمات الاحتجاج حتى داخل مقر اجتماع حزب الأندنت (١٠).

وحاول أعضاء حزب الأندنت أن يظهروا اجتماع حزبهم في كرن كنموذج للوحدة بين المسلمين والمسيحيين، وقد روجوا كثيراً لذلك. ولكن الواقع هو أن المسلمين الذين حضروا اجتماع الأندنت لم يكونوا سوى الزعماء والتجار من ممثلي النظام الإقطاعي " نظام الشماقلي والتجري " الذي كان آيلاً للسقوط (١١).

وأصبح كنتيياى عثمان هداد باشا ممثلاً لحزب الأندنت في كامل منطقة كرن وضواحيها وهو زعيم قبيلة بيت أسقدي، وقد أحجم الآخرون عن المشاركة. بيد أن هؤلاء الذين أحجموا عن المشاركة حضروا في مؤتمر حزب الرابطة الذي عقد بعد يومين من اجتماع حزب الأندنت.

وقد شكل هذا الأسبوع الذي التقى فيه هذان الحزبان اللذان كانا يقفان على طرفي نقيض في أهدافهما، بداية المواجهة الحادة بين هذين الحزبين؛ وهو ما كان مصدر اضطرابات وقلق كبيرين في البلاد. لهذا ينبغي عدم الاستهانة بالخلافات والمواجهة التي بدأت بين الحزبين في مدينة كرن؛ لأن هذا الحدث كان يحمل في طياته إمكانية إحداث خلل في طبيعة توازنات العلاقات الدينية والقبلية والإقليمية التي كانت قائمة على نحو متكافئ ومساها.

ولم تكن طبيعة تلك المرحلة تُمكن من التعرف على مدى قوة ارتباط أنصار الحزبين لزعاماتهم وانقيادهم؛ لأنها كانت مرحلة البدايات. ومع هذا كانت المخاطر ماثلة للعيان. فحزب الأندنت كان على الدوام لا يرغب ولا يستطيع على الإطلاق أن يتقبل حزب الرابطة، لا كفكرة، ولا كوجود وممارسة. ولهذا لم تكن مسألة المواجهة مجرد احتمال، وإنما واقع صدام وشيك. ولعل خير من عبر عن هذه الأجواء هو دقيات قبر يوهنس تسفا ماريام، أحد أبرز مدافعي حزب الأندنت وكان قد حضر اجتماع حزبه في كرن؛ حيث كتب مقالاً يتحدث فيه عن المظاهرة التي واجهتهم من قبل أنصار حزب الرابطة:



لزمّاج قبرميكانل قرمو ذى براغيت

"... شعرنا أنه حتى الإبرة تحاربنا إلى جانب من يعارضون استقلالنا... بعد ذلك نادينا على أحد سكان المدينة... وسألناه: (عن طبيعة المظاهرة - المترجم) فرد علينا: " إن هؤلاء هم (أنصار) الرابطة الإسلامية، وسيعقدون مؤتمرهم غدًا ". وعندما سمعنا ذلك قلنا له: إن هذا أمر غير مقبول. إن ما ننتظره من إخواننا أن يتم تأسيس رابطة مثل حزبنا تجمع المسلمين والمسيحيين. أما أن يتم تأسيس حزب ليفرق بين المسلمين والمسيحيين، فهي فكرة لا يبخل بها علينا حتى أعداؤنا. وما دمت أنك تقول إنهم سيعقدون مؤتمرهم غدًا، فإننا نسأل المولى أن يوفقهم ليغيروا اسم حزبهم إلى حزب الرابطة الإسلامية والمسيحية الإرترية مع إثيوبيا.. آمين " (١١).

واختتمت اجتماعات الطرفين فى كرن من دون اندلاع أعمال عنف. ولكنها - من ناحية أخرى - مهدت الأرضية لذلك. وقد شرع حزب الأندنت بعد ذلك فى إقامة فروع له فى كل أنحاء إرتريا من خلال عمل منظم ومركز بشكل دقيق للغاية.

صحيفة إثيوبيا (لسان حال حزب الأندنت)

فى الرابع من مايو ١٩٤٧م، أصدر حزب الأندنت أول عدد من صحيفته التى كانت تعرف بـ " إثيوبيا " وكان يترأس تحريرها تدلا بايرو حتى العدد الرابع عشر، ثم تولى رئاسة التحرير بعد ذلك قبر ميكائيل قرمو ذى براقيت.

وقد صدر العدد الأول من هذه الصحيفة وهو يحمل فى صفحته الأولى صورة كبيرة للإمبراطور الإثيوبى هيلى سلاسى ورسالة قصيرة منه يقول فيها: "...إننا نتمنى أن يطول عمرنا حتى نجد الوقت الكافى للعمل على جمع أشلاء الشعوب والمناطق التى تمزقت وضمها إلى إثيوبيا - الوطن الأم" (١٣).

وفى العدد نفسه نشر الرئيس الفخرى لحزب الأندنت رأس كيدانى ماريام مقالاً يؤكد فيه أنه من الواجب على الشعب الإرتري أن يطالب بالانضمام إلى إثيوبيا. ودعا أن تكون " صحيفة إثيوبيا " بعيدة عن التضليل، كما تدعو إلى ذلك أهدافنا فى الحقيقة .

وأصبحت الحقيقة فى نظر صحيفة إثيوبيا ومحرريها كافة هى إثيوبيا والإمبراطور هيلى سلاسى فقط. ويبدو أيضاً أنه كان يبدو لهم أن العقيدة المسيحية نفسها تفتقد مكانتها وقوتها، إن لم تكن مرتبطة بإثيوبيا وهيلى سلاسى. وبدأ يتدفق على الصحيفة العديد من المقالات التى ترى أن أعلى درجات الوطنية والمكانة الدينية تتحقق بالمطالبة بالانضمام إلى إثيوبيا وتمجيد هيلى سلاسى واعتبار المرء لنفسه خادماً وخاضعاً للإمبراطور.

وهكذا خلقت ظروف لم يكن فيها من العيب أن يكذب المرء، ويلجأ إلى المبالغة من أجل إثيوبيا. وقد نشر - على سبيل المثال - قبر ميكائيل قرمو فى العدد الأول من صحيفة إثيوبيا مقالاً حاول فيه أن يوضح ويؤكد أن حزب الأندنت هو جمعية حب الوطن نفسها التى أسست فى الرابع من مايو ١٩٤١م. وللتأكيد على ذلك، حاول قبر ميكائيل أن يركز على حادث القتل الذى وقع فى ٤ من مايو ١٩٤١م (حصل هذا عند قمع تظاهرة رجال الشرطة التى كانت تطالب بدفع الرواتب المتأخرة - المترجم). وفى إطار ذلك استعرض قبر ميكائيل قرمو عملية القتل البشعة التى تعرضت لها جماعة هبتى سلاسى هيبيت " هبتى " على يد الشرطة العسكرية الإيطالية " الكاربينارى ". ثم راح يسرد كيف أن سكان أسمرامسيحيين منهم والمسلمين على حد سواء قد خرجوا غداة ذلك اليوم، أى فى الخامس من مايو ١٩٤١م فى مسيرة تظاهر سلمية. ثم يمضى فى مقاله فيقول: إنه فى اليوم التالى للمظاهرة (الاثنين)، أى يوم السادس من مايو ١٩٤٧م "... تبادل سكان أسمرام المشورة فيما بينهم واجتمعوا فى مكان ما وأسسوا هذه الجمعية المقدسة والمعمدة بدماء إخوانهم الشرطة " الظابطيا ".

وكان السابع والعشرون من إبريل ١٩٣٦م (الموافق ٦ من مايو حسب التقويم الجريجورى المتبع فى إثيوبيا - المترجم) هو اليوم الذى احتل فيه الإيطاليون إثيوبيا، وكان هذا التاريخ نفسه من عام ١٩٤١م، هو يوم عودة الإمبراطور هيلى سلاسى إلى إثيوبيا من منفاه الإجبارى بمساعدة البريطانيين، وقد تحدث قبرميكائيل قرمو " رئيس تحرير صحيفة إثيوبيا: " باندهاش وتعجب عن المصادفة الإعجازية التى جمعت بين ما زعم أنه تاريخ تأسيس جمعية حب الوطن الإرترية وتاريخ عودة الإمبراطور إلى بلده.

لكن كما رأينا آنفاً، فإن تاريخ تأسيس جمعية حب الوطن كان فى صبيحة الخامس من مايو ١٩٤١م، وليس فى السادس من مايو. لهذا فإن مد التاريخ قد تم بشكل متعمد للإيحاء بأن جمعية حب الوطن هى جمعية أسست من أجل إثيوبيا^(١٤).

كان محررو صحيفة إثيوبيا يبدون وكأنهم قد دخلوا في تنافس فيما بينهم حول من هو أكثرهم تمجيداً لإثيوبيا. ولا شك أن الإمبراطور هيلي سلاسي نفسه يكون قد استغرب كثيراً من ذلك للقدر الهائل من التملق الذي كان ينشر في هذه الصحيفة، وأصبح تدلا بايرو أحد أشد المدافعين عن إثيوبيا، وأضحى يضيف على مقالاته مفاهيم عصرية متطورة مستفيداً من خلفيته التعليمية المتقدمة، وفي هذا الإطار، نقرأ في مقال له فقرة تقول: "... إن الديمقراطية قد تحققت؛ لأن إثيوبيا قد فرضت هيمنتها^(١٠).

وفي مقال آخر نشره في الصحيفة نفسها بتاريخ ١٥ من يونيو ١٩٤٧م تحت عنوان " الحب والكراهية " نجد تدلا بايرو يضع مسألة حب إثيوبيا وحب العقيدة الدينية في مرتبة واحدة، وفيما يلي فقرة من ذلك المقال:

"... يا شعب مرب ملاش (يقصد الشعب الإرتري - المترجم) لا تغفل ولا تتخدع. فحب الوطن الحقيقي هو عقيدة؛ لأنه ينطلق وينبع من الإيمان. فإذا قالوا لك: إننا نحن من نحب الوطن حقاً وما أنت إلا مجرد مطبل، فقل لهم: ليسامحكم المولى.. وإذا قالوا لك: إننا - نحن العلماء والحكماء - الذين نعرف متى يكون الاشتراط مطلوباً، ومتى يكون الانفصال مطلوباً من إثيوبيا، فلا تكثر لهم على الإطلاق، وقل لهم: أيها الشعب الأبى ليسامحكم الله. وإذا جاءوا إليك كمنجمين وأبلغوك قائلين: " إننا إذ نطالب بأن توضع بلادنا اليوم تحت وصاية الأجانب، فلأننا قصدنا من ذلك أن تستفيد بلادنا من ذلك، وعليك أن تتفحص الأمر على طريقتنا في التفكير العميق ولا تتهور. فلا تنزعزع وتمسك بهويتك الإثيوبية، واطلب لهم العفو والمغفرة من المولى... وإذا كنا نكره الشيطان الوسواس؛ لأنه أب الكذب والأفعال الشريرة، فإنه يتوجب علينا أن نكره من أعماقنا كل ما هو ثمرة للأفعال والأفكار والأمانى الشريرة " (١١).

ومن الواضح هنا أن تدلا بايرو كان يخاطب ويدغدع بشكل مباشر مشاعر الإيمان والخوف لدى المسيحيين. فهو يقول من خلال هذا المقال بأن الذى يدعو ويؤيد الانضمام، هو من اختار الوقوف فى صف يسوع المسيح، وأن من يدعون إلى الاستقلال، هم مثل الشيطان الذى حاول إغواء يسوع ووضعه أمام اختبار عسير.

يمكن الاستنتاج بأن هذا الأسلوب التعبوى والتحريضى كان قويًا ومؤثرًا جدًا خاصة إذا وضعنا فى الاعتبار مستوى الوعي المتدنى فى هذه الفترة. ويلاحظ هنا أنه على الرغم من أن تدلا بايرو كان من أتباع المذهب المسيحى البروتستانتي، فإن المفردات التى كان يستخدمها هى مفردات أصيلة لقساوسة المذهب الأرثوذكسى (مذهب الغالبية المسيحية فى إرتريا - المترجم) وكان كل ما يفعله تدلا بايرو تجاه هذه المفردات هو أنه كان يضيف عليها بعدًا فلسفيًا عميقًا. لهذا نخلص إلى أن تدلا بايرو لم يكن يروج لمذهبه الدينى البروتستانتي، وإنما كان يستخدم الدين وسيلة لإدخال إرتريا أو ضمها إلى إثيوبيا. وقد يكون هنا عند هذه النقطة بالذات (توظيف الدين لتحقيق هدف سياسى - المترجم) عامل مشترك للأندنت مع حزب الرابطة الإسلامية. فكما أشرنا إلى أن تأسيس حزب الرابطة الإسلامية لم يكن يهدف إلى نشر العقيدة الإسلامية، فإن حزب الأندنت أيضًا لم يسع إلى نشر المذهب الأرثوذكسى؛ لأن الطوائف المسيحية كافة (البروتستانت، الكاثوليك، الأرثوذكس) كانت تحترم معتقدات المذاهب الثلاثة دون تمييز بينهم. لهذا يكون من الصعب القول إن جوهر منطلقات حزب الأندنت كان دينيًا^(١٧).

بيد أن هذا لا ينفى أن الكنيسة الأرثوذكسية كانت الجبهة الأمامية للحركة الانضمامية. ففي الأيام نفسها التى نشر فيها تدلا بايرو مقاله المذكور آنفًا " الحب والكراهية " ألقى الكاهن ملاكى طهاية أبا نفتاليم الذى كان يترأس الكنيسة الأرثوذكسية آنذاك خطبة ضد دعاة " الانفصال " (أى دعاة الاستقلال) حيث قال فى خطبته:

"... يبدو أن الذين يدعون إلى الانفصال يريدون الدخول في تحدٍّ مع الرب.. لهذا علينا أن نتحلى بالحذر؛ حتى لا تحل بنا اللعنة التي حلت على بنى إسرائيل... أردنا أن نحكم أنفسنا لمجرد مزاج طارئ. حسنًا، ولكن ما نملكه هو أربعة جِوالات: الأولى كيس شعير، والثانية كيس ذرة شامية، والثالثة كيس حمص، والرابعة ذرة رفيعة. فما عسى أن تنفع هذه الكمية؟. (يريد أن يقلل من القدرات الاقتصادية لإرتريا - المترجم) فهل تكفى لتلبية حاجاتنا من الزاد، أم تكفى لإدارة شؤوننا؟ أم يا ترى أننا سنحمل هذه الكمية إلى الأمم المتحدة لتضعها في صندوق الشراكة؟ (الذى يوزع على أعضائه ما جمعه بشكل دورى - المترجم). إن فكرة " الانفصال " هذه فكرة فارغة لا جدوى منها. لهذا من الأفضل أن لا نضيع الوقت سدى، وينبغى أن نعمل على الإسراع بالانضمام إلى إثيوبيا، هذا البلد المملوء بالخيرات والذهب الذى يغرف من ترابه غرًا، فضلًا عن أنه بلد يحظى باحترام العالم.. إن جميع الناس فى العالم يسعون جاهدين للعمل من أجل وطنهم وحكوماتهم"^(١٨).

وكانت هذه الفقرة من خطبة وعظ دينية أُلقيت أمام جمع من المؤمنين. وكما تلاحظ فإن القس قد حط من شأن إرتريا وقدراتها الاقتصادية بمفردات تبعث على اليأس؛ بغية مدح إثيوبيا وإعلاء شأنها. بالمقابل كان على القس أن يُطرى قدرات إثيوبيا وثرواتها بأسلوب مغرٍ للغاية؛ وهو ما جعله يكيل مفردات المديح والمبالغة لهذه الثروات التى رآها بعينه والتى لم يرها.

مثال آخر لهذا الأسلوب نجده فيما حدث فى حفل تدشين فروع جديدة لحزب الأندنت فى مدينتى عدى قبيح وصنعفى؛ حيث ألقى دقيات زودى حقوص كلمة فى المناسبة جاء فيها: "... إن إثيوبيا تعنى الدولة السامية المختارة.. إنها زعيمة إفريقيا والقارة الخامسة. وأنه نظرًا إلى قدسيته فإن النبي داوود قد قال عنها:

"... اللهم اجعل إثيوبيا في علا ذاك الجبل ". أما في عهد النبي موسى، فإن الشمس قد هبطت إلى الأرض وأضاءت لسبعة أجيال في القدس، ثم أتت إلى بلدنا إثيوبيا" (١٩).

وعلى الرغم من أن المرء يشك كثيراً في أن يكون هؤلاء المتحدثون يؤمنون فعلاً بما يقولونه، فإنه مما لا شك فيه أن ما كانوا يرددونه كان له تأثير مخيف في آذان المستمعين من الناس العاديين.

لقد كان قبر ميكائيل قرمو ذي براغيت يقول: "... إن كتب التاريخ تعلمنا أن من يتكرر لحاكمه أو ملكه، كمن يتكرر لربه؛ لهذا يعد منبوذاً من مجتمعه لسبعة أجيال من المواليد...".

ولم تكن هناك سوى قلة ضئيلة جداً ممن يمكن أن يتساءلوا: أي كتاب تاريخ هذا الذي يتحدث على هذا النحو عن هؤلاء الملوك وخاصة الإمبراطور هيلي سلاسي؟

لهذا كانت الغالبية تجد نفسها مجبرة على الرضوخ لمثل هذا الخطاب المفعم بالوعيد، ليس بدافع الاقتناع القوي، ولكن بدافع الخوف الروحي. وبمرور الوقت أصبحت "صحيفة إثيوبيا" لا تحتضن سوى كل ما كان مدحاً وتملقاً لإثيوبيا. لهذا لم تجد هذه الصحيفة أي حرج أو ما يدعو إلى الخجل من أن تنشر حتى الأكاذيب والدجل الفاضح. فعلى سبيل المثال، نشرت هذه الصحيفة في صبيحة الوصول المتوقع لوفد الدول العظمى الأربع مقالاً يزف بشرى للإثيوبيين بعنوان "إثيوبيا تفجر ينابيع ثروة تعرف بثروة البنزين والكيروسين (يقصد ثروة النفط - المترجم)".

ويشير المقال الإعلامي هذا إلى أن ثروة ضخمة من البنزين والكيروسين قد اكتشفت في إثيوبيا، في مساحة تبلغ ٥٦٠ ألف كيلو متر مربع، وأن شركة اسمها "سنكلر" قد شرعت في عملية استخراج هذه الثروة؛ وأنه قد سمح لستمائة ألف إثيوبي فقط بالعمل في هذا المشروع، وأنه سيتم بناء مدينة أكبر من العاصمة أديس

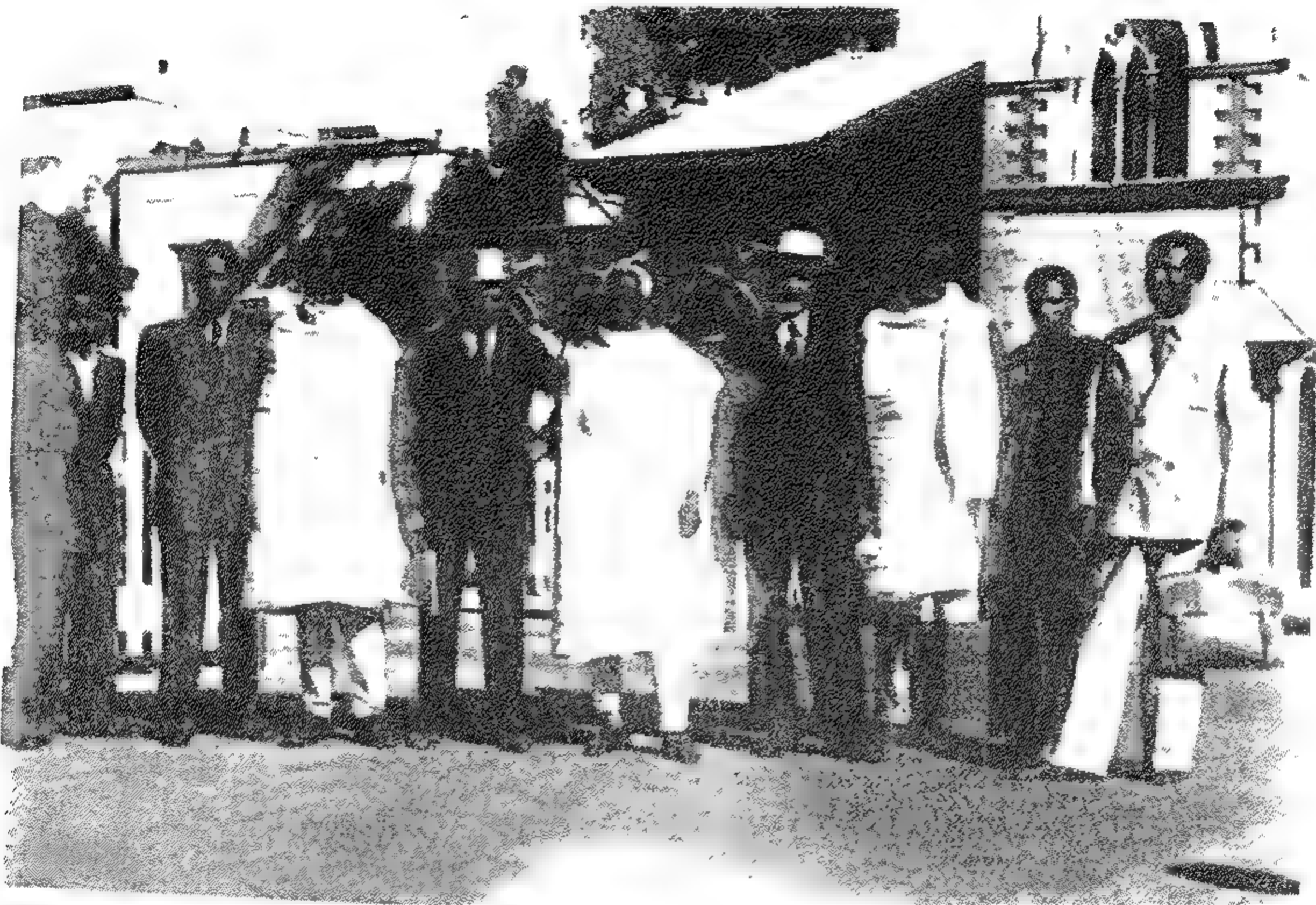
أبأبا فى مكان وجود النفط، وأنه سيتم ربط أنحاء إتيوبيا كافة بشبكة سكة حديد... وهكذا إلى آخر المغريات التى رأوا أنها يمكن أن تجذب أو تسيل لعاب الشعب الإرتري الذى كان يعانى الأمرين من الفقر والبطالة (١٠).

والمفارقة هنا هى أنه على الرغم من أن الخبر كان عارياً من أى ذرة من الحقيقة، فإن عدداً كبيراً من الإرتريين قد صدق ذلك الخبر، بل إن عدداً كبيراً منهم زحف نحو إتيوبيا. وانطلقت الخدعة على الكثيرين؛ فاخترأوا الوقوف إلى جانب حزب الأندنت. وهنا نلاحظ أمراً مهماً يتعلق بأسلوب التعبئة الذى كان يتبعه حزب الاتحاد "الأندنت"؛ حيث نجد أنه ما كان ليتورع عن القيام بأى شىء من أجل تحقيق مصالحه وأهدافه بما فى ذلك اللجوء إلى الكذب، بل حتى العنف. وقد تولت صحيفة إتيوبيا مهمة نشر الأكاذيب، بينما كان العنف من نصيب جمعية الشباب الوحديية (كانت هذه الجمعية هى أول من حمل تسمية الأندنت على الرغم من أنها قد أسست لاحقاً، وقد طغى اسمها على تسمية الحزب الأم - المترجم) التى أقامها حزب الاتحاد مع إتيوبيا، وكذا جماعات " الشفتا " أى قطاع الطرق، وهى مجموعة من الصعاليك التى تقطع الطريق على الناس بهدف السرقة. وهكذا بدأ حزب الانضمام بتنظيم هاتين الفئتين لتقومأ بأعمال العنف التى يديرها الحزب.

الفصل العاشر

الفترة ما بين تأسيس حزب إرتريا للإرتريين ١٩٤٧م، حتى قدوم بعثة الدول العظمى

حزب استقلال إرتريا وتقدمها - " إرتريا للإرتريين "



بعض من قادة حزب إرتريا للإرتريين

من اليمين: شخص لم يحدد، اسبروم ولدقرفيس، القرازماتش بينى كحساي، دقيات أبرها، رأس تسما، دقيات سبهتو،

أزماتش كحمو ملكيس، شخص آخر لم يحدد، القرازماتش ميوم معشو.

وفي ١٨ أبريل ١٩٤٧، أسس بمدينة عدي قبيح حزب استقلال إرتريا
وتقدمها - إرتريا للإرتريين، والمعروف باسم الحزب الليبرالي التقدمي.. (١) هذا
الحزب الاستقلالي يعد وليدًا أو استمرارًا للحزب الذي كان قد أسسه رأس تسما في

إقليم أكلى قوزاي في عام ١٩٤٣م، والذي كان يطالب في البداية باستقلال إرتريا التي تضم إقليم تجراي (الإثيوبي) ولكنه تخلى عن ذلك الطرح لاحقاً، وأصبح يطالب باستقلال إرتريا فقط. وكما يذكر فإن كل الذين يؤيدون توجهه الاستقلالي من قادة إقليم أكلى قوزاي وزعمائه كانوا قد وقعوا في مطلع عام ١٩٤٦م على عريضة تطالب بالاستقلال وقدموها إلى الحاكم البريطاني في أسمرا.

ويشير تقرير الحاكم البريطاني لإرتريا في عام ١٩٤٧م إلى أن عدم اندماج هذا الحزب مع حزب الرابطة الإسلامية يعود فقط إلى أن أعضائه لم يكونوا من المسلمين.

وأنه عدا ذلك لا يوجد اختلاف في أهداف الحزبين؛ حيث إنهما كانا يعارضان الانضمام أو الاتحاد مع إثيوبيا، وكانا يطالبان بالاستقلال التام بعد انتهاء فترة الوصاية البريطانية. ويوضح التقرير كذلك أن كلا الحزبين كانا يعملان معاً^(٢).

هذه الحقيقة التي أشار إليها تقرير الحاكم البريطاني أوضحها رأس تسما زعيم حزب إرتريا للإرتريين في الكلمة التي ألقاها في حفل تأسيس حزبه؛ حيث أكد في كلمته " أن إرتريا كانت منذ آلاف السنين بلداً " للمسيحيين والمسلمين "، و" أننا كنا نعيش متحابين متعاونين مع تمسكنا بعقائدنا ". ثم يواصل كلمته موضحاً خلفية تأسيس حزبهم فيقول:

"... إن ما نطرحه اليوم من مشروع ورؤية يعبر عن رأينا ورأي شعبنا ويهدف إلى تحقيق الاستقلال. وقد مضى على هذا الطرح عام. ولهذا لم يكن بالطرح الجديد؛ حيث إننا كنا قد اتفقنا عليه مسبقاً مع زعماء أكلى قوزاي وعيناي ولوقاي والعساورتا والمنفيرى والحزو وحكمائهم. وقد قمنا حينها بإبلاغ الحكومة بموقفنا وطرحنا هذا. ونحب أن نؤكد مجدداً أننا اليوم كما بالأمس هدفنا هو استقلال إرتريا ليحكمها أبناؤها " ^(٣).

على الرغم من أن رأس تسما كان زعيم الحزب، فإن ابنه دجزماتش أبرها تسما كان يومها خطيب الحفل اللمع بلا منازع؛ فقد خطب في الحاضرين وقتها بحماسة موضحاً أن فكرة الاستقلال لديهم كانت فكرة قديمة على الرغم من أن طرحها عملياً كان منذ هزيمة الإيطاليين وقدم البريطانيين إلى إرتريا. ومضى دجزماتش أبرها في خطبته موضحاً أنه ليس ثمة خلاف جذري بين دعاة الاستقلال ومعارضته إلا في الأسلوب؛ لأن هذا الخلاف لا ينطوي على عناصر العداة المبني على الخلافات العرقية أو الدينية أو التباين الجغرافي بين سكان المنخفضات والمرتفعات. وأشار أبرها تسما إلى أن المسلمين والمسيحيين موجودون في معسكري دعاة الانضمام ودعاة الاستقلال على حد سواء، وأنه لا توجد أي مشاعر عداة بين الطرفين. وبعد أن ألمح أبرها تسما إلى أن الخلافات قد نشبت عقب مؤتمر بيت قريس، تطرق إلى سبب نشوب الخلافات ومن كان وراءها حيث قال:

"... كما يقول المثل (مثل محلي في المرتفعات - المترجم) إذا كانت بين قطيع الأبقار بقرة مشاغبة، فإن القطيع لا يمكن أن يشرب ماءً صافياً؛ لأنها تعتمد تعكيره. لهذا فإنه بسبب القلة الضئيلة جداً (ربما كانوا من العملاء) التي لا تريد الخير لبلدها، لم نستطع تحقيق ما كنا نصبو إليه وما اعتبرناه الدواء الشافي لبلادنا. ولإضفاء الشرعية على هذه الممارسات؛ تخفى هؤلاء وراء القيادات الدينية التي انخرطت في أمور لا تعنيها؛ فتدخلت في جمعية حب الوطن بأسمر. وعلى إثر ذلك، أنشئ حزب الرابطة الإسلامية في مدينة كرن، وأصبح شعبنا الطيب ضحية حسن نيته فأصبح ينحرف وراءهم."

وكانت اتهامات دقيات أبرها موجهة إلى القس الأب مارقوص وأتباعه من الكهنة القيايين. ولم يعبر دقيات عن رأيه في حزب الرابطة الإسلامية بشكل مباشر في ذلك الاجتماع، ولكنه تحدث عن ذلك بشكل مباشر مع كل من الشيخ

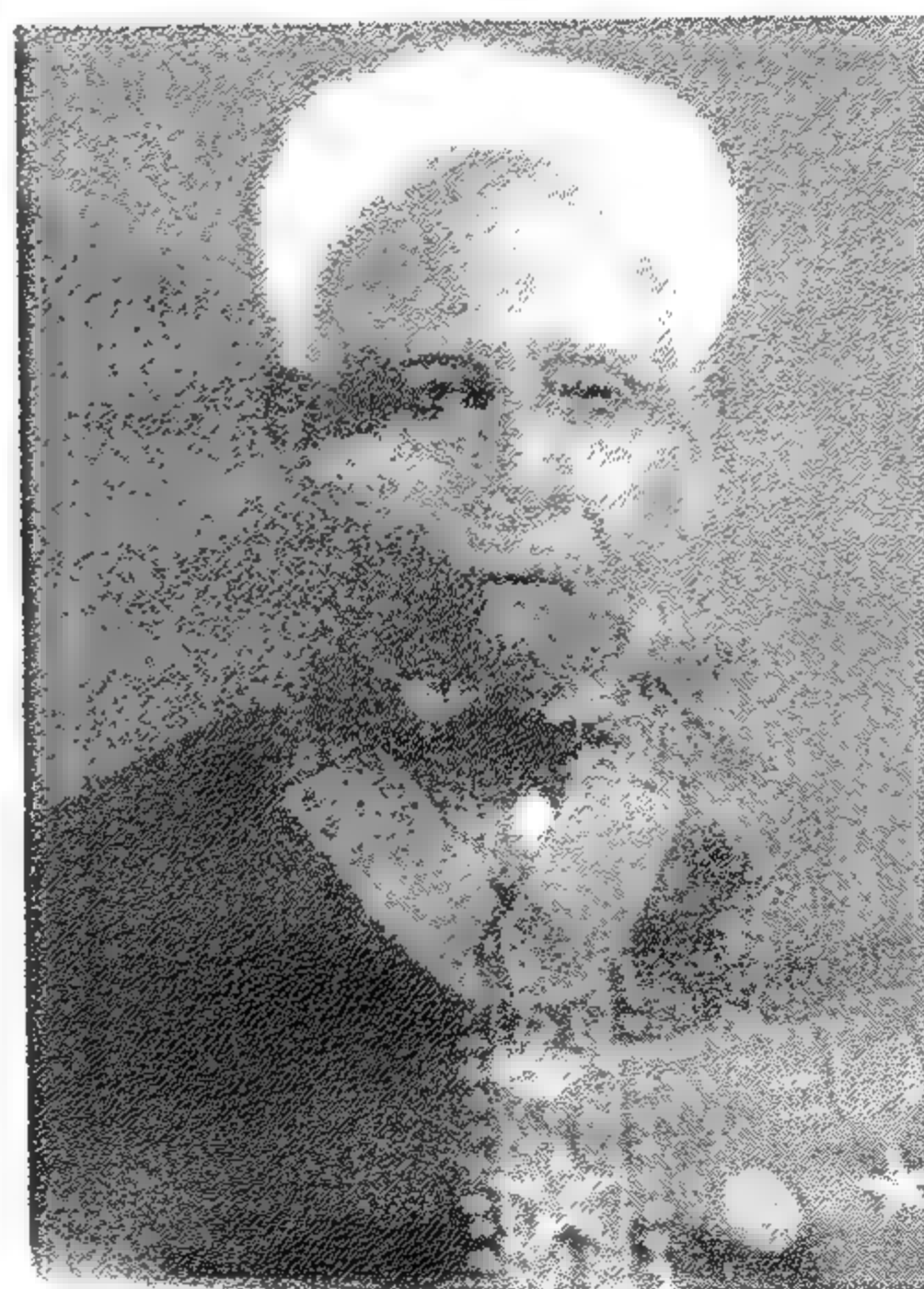
إبراهيم سلطان ودقيات حسن وعبد القادر الذين كانوا من بين الضيوف المدعوين لذلك الحفل، حيث قال لهم:

"... لا شك أنه لن يعدم من يزعم أن "رابطة" (حزب الرابطة - المترجم) قد تنصرت، وأن حزب إتريا للإتريين قد تأسلم، ولكن كالعادة نحن لا نغير مثل هذه الأحاديث أي أذن صاغية... فالمسلم والمسيحي هنا يسيران على نهج أسلافه وتقاليدهم. والتبشير الديني لا يتم في مثل هذه الاجتماعات التي تبحث في قضايا الوطن، وإنما داخل الكنائس والمساجد."

في هذا الاجتماع تم انتخاب رأس تسما رئيسًا للحزب، ودقيات معشو زولدي نائبًا له، والقرزماش سيوم معشو سكرتيرًا للحزب.



قرزماش سيوم معشو (السكرتير)



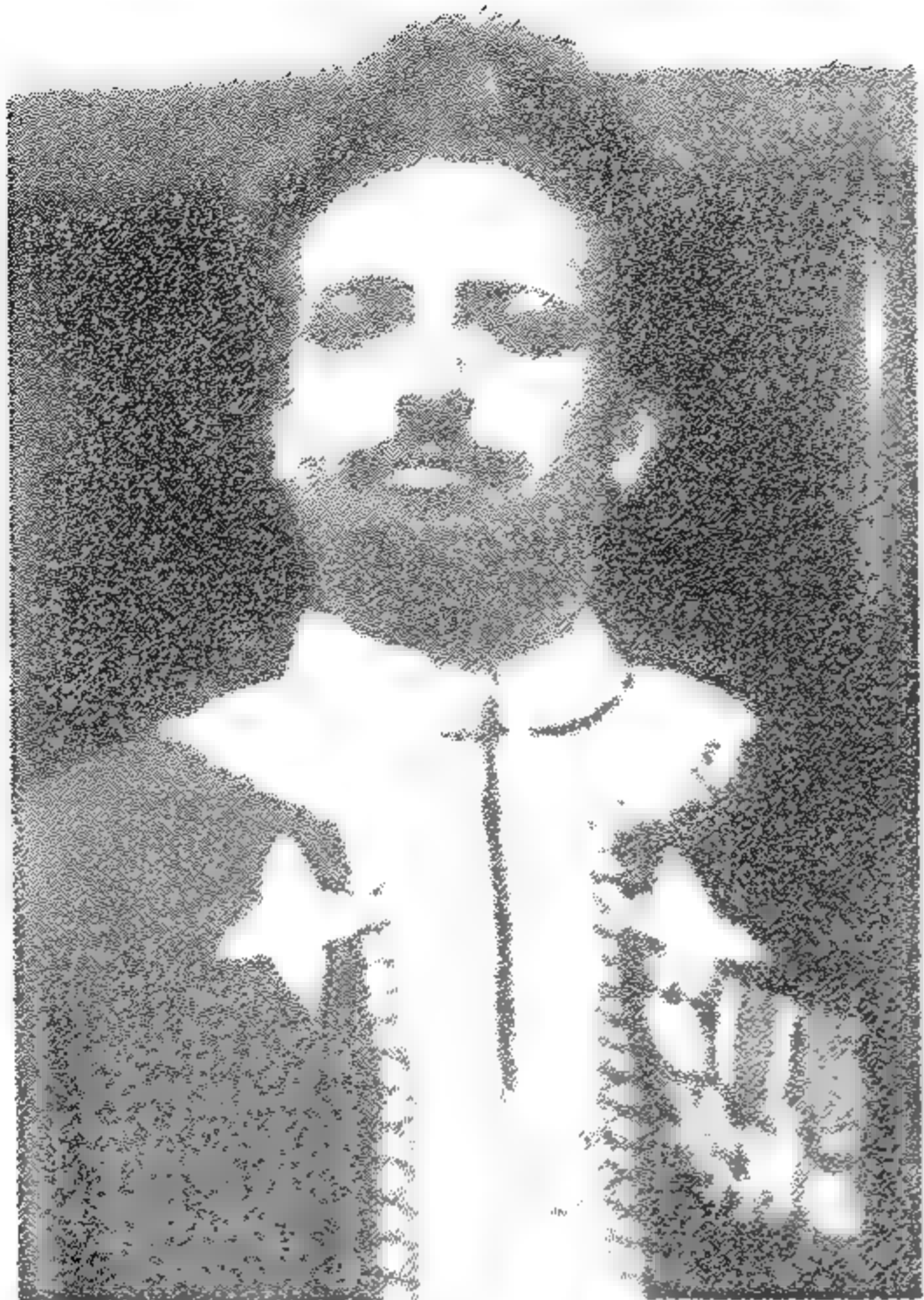
دقيات معشوزولدي (رئيس)

وقد حضر إضافة إلى قادة حزب الرابطة الإسلامية كافة للمشاركة في احتفال بتأسيس الحزب، عدد كبير من الزعامات التقليدية للمواطنين، وعلى رأسهم دقيات ولد قرقيس كحساي أحد زعماء عدى خوالا، ودقيات سبهتو يوهنس عن ضواحي مدينة مندفرا، وأزمانش برهي قبر كيدان من منطقة قوح تشعا. وفي ذلك

الوقت، كانت بعض أجزاء إقليم سراي منقسمة بين من ينصر دعاة الاستقلال ومن يؤيد دعاة الانضمام: ففي عدى خوالا فقط - على سبيل المثال - كان السكان منقسمين بين المعسكرين؛ بسبب مواقف الأسرتين الكبيرتين هناك، أسرة دقيات ولد قرقيس وأسرة دقيات هيلي تسفا ماريام (أصبح رأس لاحقاً) وفي ضواحي مندفرا كان أتباع دقيات سبهتو من أنصار الاستقلال، في حين كان أتباع دقيات محاري عند مسقل من أنصار الانضمام^(٤). فقط كان كل سكان منطقة عرزا وضواحيها من مؤيدي الانضمام بالوقوف خلف زعيمهم رأس كيداني ماريام. لهذا يمكن القول إن إقليم سراي كان يحتل المرتبة الثانية بعد إقليم أكلي قوزاي من حيث وجود المناصرين لحزب إرتريا للإرتريين. أما في إقليم حماسين، وباستثناء أتباع كل من أزماتش كحسو ملكيس والفيتوراري ولد سلاسي تسما، فإن المرء لا يجرؤ على القول إنه كانت هناك قواعد أو أنصار لحزب إرتريا للإرتريين في هذا الإقليم.

وبناء على هذا الواقع، جرى في الثامن من مارس ١٩٤٧م افتتاح فرع لحزب إرتريا للإرتريين في مدينة مندفرا. وهنا أيضاً لم يكن المشاركون في مراسيم الافتتاح من قادة الحزب في أكلي قوزاي فقط، وإنما كل قادة حزب الرابطة الإسلامية تقريباً. وقد تم اختيار دقيات سبهتو رئيساً لفرع الحزب، وأزماتش برهي نائباً له، والقرازماتش أسبروم ولد قرقيس (ابن دقيات ولد قرقيس) سكرتيراً للحزب. والمعروف أن دقيات ولد قرقيس أحد زعماء عدى خوالا كان من كبار قادة حزب إرتريا للإرتريين، وهو رجل مسن وتعرض للعديد من محاولات الاغتيال ولنهب ممتلكاته وثروته الحيوانية على يد اللصوص " الشفتا " الذين كانت ترسلهم إليه حكومة إثيوبيا. وبالصورة نفسها، تم في هذا الاجتماع إلقاء خطاب مطول من قبل أزماتش برهي تحدث فيه عن التشابه والتطابق بين برنامج الحزب وبرنامج حزب الرابطة الإسلامية. وقد تطرق أزماتش برهي إلى تسمية حزب الرابطة الإسلامية (وفق التسمية العربية - المترجم) وأوضح أنها تتعرض للتشويه من قبل حزب الأندنت الانضمامي، وأن معناها الصحيح هو الجامعة أو الرابطة فقط، ولا شيء غيره. ومن جانبه ألقى دقيات حسن (من حزب الرابطة الإسلامية) أمام المحتفلين كلمة تضامن ونصح قال فيها: "... مادامت أفكار

الحزبين وأهدافهما تخدم مصلحة بلادنا، فإن علينا أن نبذل كل ما في وسعنا من أجل بلوغ أهداف هذين الحزبين مع تمسك كل طرف بعقائده الدينية".



دقيات سبهتو يوهانس



دقيات ولدقرقس كحساي

في ذلك اليوم، ألقى دقيات أبرها كلمة متميزة عن الكلمات التي سبقته؛ حيث أثار من جديد أطروحته التي كان يتبناها خلال الفترة بين ٤٣-١٩٤٤م بشأن إقامة اتحاد تجراي - تجرينية، وأشار إلى أن ظهور فكرة الاتحاد لم تكن خلال فترة الاحتلال الإيطالي فقط، وإنما كانت موجودة منذ القدم، وأنه اتحاد يضم سكان المرتفعات والتجراويين. وعبر دقيات أبرها عن قلقه مما قامت به بريطانيا حيال ذلك؛ حيث كان ينبغي لها أن تعمل كما فعل الإيطاليون على ضم تجراي إلى إرتريا، وليس إلى إثيوبيا. إضافة إلى ذلك ناشد دقيات أبرها الحاضرين النضال بشدة؛ من أجل منع وقوع خطر الانقسام بين المسيحيين والمسلمين الذي كان يحدث بالبلاد^(١).

وكان دقيات أبرها أكثر المتحمسين في أوساط حزب إرتريا للإرتريين لمشروع إقامة دولة تجراي - تجرينية، وكان أكثرهم إثارة لهذا الموضوع في

مختلف المناسبات. فبالنسبة إليه، كان تشابه اللغة والثقافة بين سكان مرتفعات إرتريا وتجرای، أساساً كافياً لبناء دولة كبرى قوية، وكان يدافع بشدة عنه في رأيه القائل: إن تجرای لم تكتسب الهوية الإثيوبية إلا بعد أن قام الاحتلال الإيطالي برسم الحدود بين إرتريا وتجرای، وأنه قبل ذلك كانت منطقة إرتريا وتجرای تعرف باسم "مدری اقتازی" أو "تجرای - تجرينية". وحماسته هذه لا تتوقف عند هذا الحد، بل كان يرى أن الغزوات البربرية والهمجية التي قام بها زعماء تجرای الإقطاعيون، بما في ذلك غزوات "سبا قادس" و "وبيه" و "رأس الولا"، ضد إرتريا والتي تعتبر أكثر الغزوات الهمجية التي تعرض لها الشعب الإرتري.. حتى هذه الغزوات كان يعدها دقيات أبرها دليلاً على وحدة أراضي شعبي البلدين ومصيرهما^(٧).

وعلى النقيض من ذلك، كانت لأزماتش برهي قبر كيدان نظرة مختلفة للموضوع، عن نظرة دقيات أبرها تسما. ففي إحدى خطبه قال: "إن ما يزعمونه عن التشابه (بين البلدين) ما هو إلا نفاق لا ينبع من القلب". وبعد أن يستعرض أزماتش برهي سلسلة المعارك والمواجهات التي دارت بين الإرتريين والإثيوبيين في كل من "كوعاتيت" و "عدوا" و "آلاجيه"، و"مقلي"، يوضح أن هذه المواجهات ليست سوى تعبير عن عدم الانسجام والوفاق بين الشعبين. ويشرح ذلك بالقول:

"... إن هناك جداراً كبيراً يحول دون دمج إرتريا بإثيوبيا، وهذا الجدار يتمثل في الاقتتال والضغائن والأرواح التي أزهقت في أثناء ذلك بين الشعبين، وهذا الحاجز لا يمكن أن ينهار ولا يزول؛ لأن سيول الدماء التي تدفقت قد تحولت إلى أسمنت، والعظام التي خلفتها هذه الحروب إلى خرسانة زادت من صلابة هذا الجدار. لهذا لا يمكن أن تصبح إرتريا جزءاً من إثيوبيا، وإنما جاراً لها، مثلها مثل أي دولة إفريقية أخرى ككينيا أو السودان أو مصر أو تجانيقا (تنزانيا لاحقاً - المترجم)، إلخ. وكم هو جميل أن يصبح المرء

محبًا وعاشقًا، ولكن التظاهر بالحب أمر غير مستحب... فأن يتظاهر المرء بأنه يحب إثيوبيا نون أن يكون ذلك الحب متجذراً في قرارة نفسه، لا لشيء سوى العمل على استعادة منصب أو أراضٍ كانت قد انتزعت (غالباً على يد الإيطاليين - المترجم) إنما يعتبر تهافتاً لا طائل من ورائه على الإطلاق. أما المقارنة بين خيار الانضمام إلى إثيوبيا، وأن يحصل المرء على استقلاله ويتولى حكم نفسه بنفسه، فأمر نتركه لحكم العقلاء، وسيكون الحكم حينها لصالح الإصلاح ."

ظل أزماش برهـى قبر كيدانى متمسكاً باقتناعه هذا، ولم يحاول حتى لحظة وفاته أن يخفف أو يلطف من لهجة خطابه هذا. ومع أننا سنتطرق فى الفصول اللاحقة إلى كيفية وفاة هذا الزعيم، إلا أنه من المهم هنا الإشارة إلى أن حزب إرتريا للإرتريين ظل يتبنى أيضاً التوجهات والأطروحات التى كان يمثلها خط دقيات أبرها تسما منذ بداية نشوئه وطوال فترة مسيرته. كما أننا سنتعرض فى الفصول اللاحقة للآثار التى ترتبت على توجهات دقيات أبرها تسما فى نهاية الأربعينيات.

المواجهات السياسية والأعمال الإرهابية:

بعد وقوع حزب إرتريا للإرتريين إلى جانب حزب الرابطة الإسلامية، زادت حدة الجدل وكثافته فى الساحة السياسية، وانهاالت على الصحف وخاصة الصحيفة الأسبوعية الكثير من المقالات التى تتحدث عما يحدث إرتريا من خطر مائل. وعلى سبيل المثال، نشر الفيتورارى قبر مسقل ولتو الذى كان قد تنحى عن رئاسة جمعية حب الوطن مقالاً بعنوان " اللهم اكفنا شر البلاء " يوجه فيه الانتقادات إلى حزبه القديم - حزب الانضمام، وقد استعرض فى بداية مقاله الإنجازات التى حققتها جمعية حب الوطن فى حدود الإمكانيات المتاحة لها، ثم مضى ليقول:



فرار ماتش أسبروم ولدقرقس



أزماتش يرهى قبرى كيدان

"... لا شك أنه لا يقوت على المرء الحبيب أن جمعية حب الوطن كانت - من ناحية - تحمل اسمًا أكثر جمالاً وقدسية من ممارساتها، ولكن حتى هذا الجانب كانت تشوبه الكثير من الشوائب، تمامًا كما هي حال الجرح الذي بدأ الصديد يغمر بعض جوانبه ويتخثر الدم في جوانبه الأخرى. وكان من المفترض أن يتم التطرق إلى ذلك، والتعلم من هذه التجربة... ولكن أترك ذلك لباحثي التاريخ، والحكم عليه للعقلاء من الناس."

ومع أن الفيتورارى قبر مسقل لم يشر في الفقرة السابقة إلى حادث ملموس دفعه إلى كتابه الفقرة المذكورة آنفاً، فإنه قد عبر عن ما يختلج في نفسه من مشاعر الأسى والأسف بالقول:

"... لا أعتقد أن التعامل المتعالى قد أفلتنا في شيء. وللهنا أتلشدكم وأوصيكم أن لا يكون بيننا تعامل ميتى على قاعدة رئيس ومرفوس، وإنما على المحبة والتواضع وتبادل المشورة وأتلشدكم

أيضاً إن كان مثل هذا التعامل قد حدث من قبل، فأرجو أن لا يتكرر مستقبلاً".

وتجدر الإشارة هنا إلى أن السياسيين والكتاب في هذه الفترة كانوا يتجنبون تسمية الأشياء بمسمياتها، وكانوا يحرصون على إظهار الاحترام اللائق حتى تجاه خصومهم الذين يوجهون لهم النقد، ويراعون قواعد الأدب والاحترام. ومع أن الفيتوراري قبر مسقل قد استخدم هذا الأسلوب المدارور نفسه، فإنه لم يخف أن الفئة المقصودة في مقالاته هي جماعته من أبناء حزب الأندنت. والمثال التالي يوضح ذلك:

"... لا أعتقد أننا يمكن أن نحصل على الاستقلال من خلال النميّة وتشويه صورة الآخرين والجوء إلى الكذب والشتائم. وبالمقابل أرى أنه من المؤكد أن الله سيشملنا بلطفه وعفوه إذا تعاملنا بمحبة وتواضع، وأكثرنا من الصلاة والابتهال إليه. وإذا اتبع حزبنا هذا النهج، فإن سمعته لن تتشوه وسيصبح اسمه اسمًا على مسمى بالفعل. وعلينا أن ندرك أنه من الأفضل أن ننقاد بعقولنا، بغض النظر عن النتائج الإيجابية والسلبية لذلك، بدلاً من أن ننقاد وننخدع بالآخرين. وإذا كنا نريد حقاً أن نخدم مصلحة بلادنا وشعبنا، فعلينا أن نتلمس معاناة شعبنا، ولا ننقاد وراء مطامعنا الشخصية أواه. أواه.. " (١).

ولا يبدو أن تأوهات قبر مسقل هذه كانت مجرد رياء ولا من باب المزايدة؛ فهو كان يرى منذ البداية أن الاتحاد أو الانضمام إلى إثيوبيا يجب أن يكون بإجماع الشعب الإرتري واتفاق قاداته أو " صغارهم وكبارهم " على حد تعبيره. وما تصديه لقيادة اجتماع بيت قرقيس الشهير ذاك وتنظيمه ، إلا لأنه كان يؤمن بأن فكرة الانضمام إلى إثيوبيا - التي كان يؤمن ويدافع عنها - يجب أن تتم عبر الإرتريين أنفسهم ولا أحد غيرهم. بعبارة أخرى، لم يستطع الفيتوراري قبر مسقل تقبل مسألة

تدخل جماعة نقا هيلي سلاسى الإثيوبية. وهذا الموقف كان السبب فى عزله من الحزب. وبالفعل بقى قبر مسقل معزولاً ومهمشاً منذ ذلك الوقت.

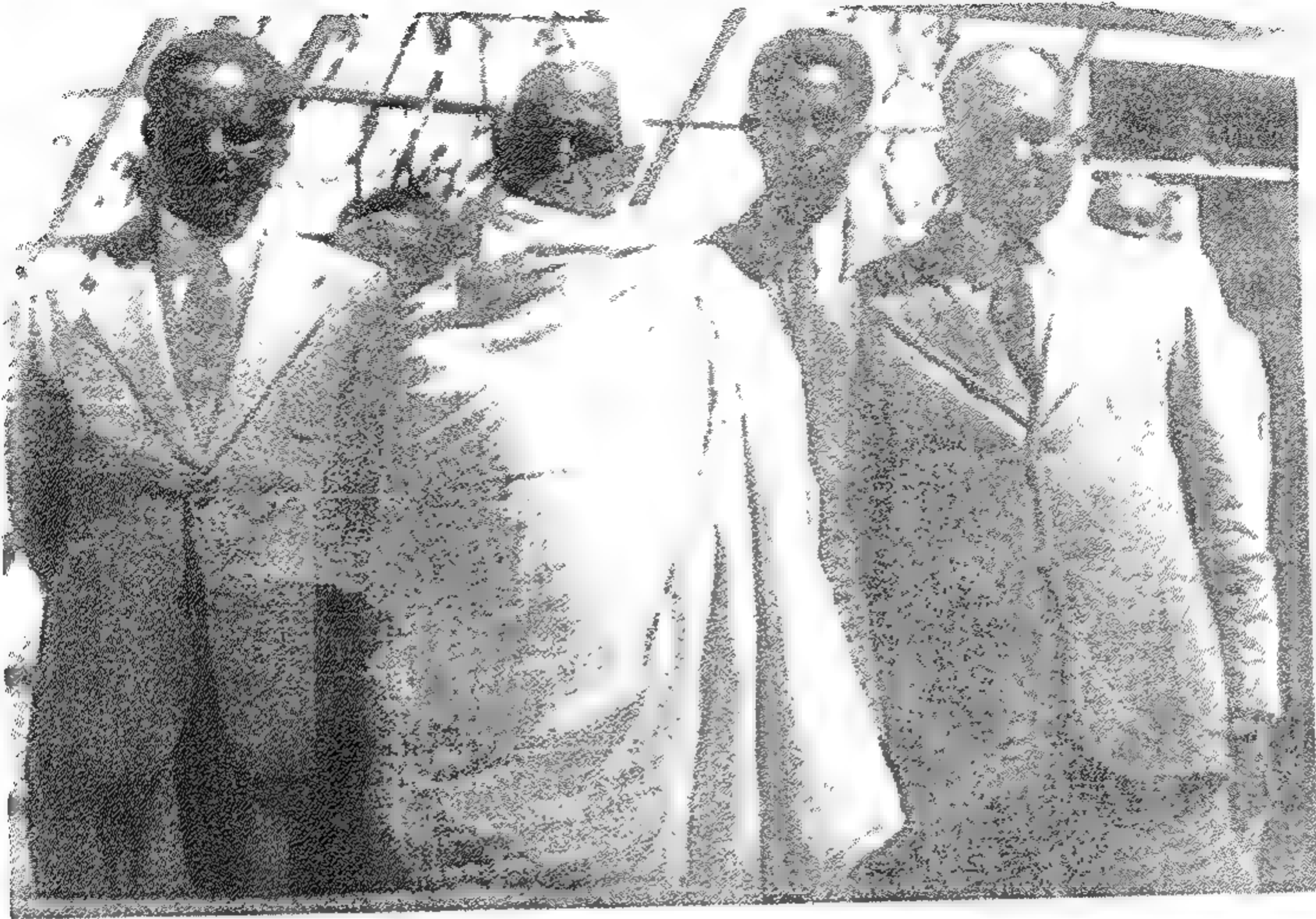
وفى إحدى مقالاته الأخيرة، كتب قبر مسقل تحت عنوان " أواه " أكد فيه ولاءه وتأيينه لإثيوبيا، ثم أضاف:

" أنا لا يمكن أن ألعب على حبلين، فأنا متمسك باقتناعى القديم، وأود أن أسهم بجهدى المتواضع فى تحقيق ما ينشده أبناء بلدى كافة تطويره... وأنا فقط أحاول ذلك؛ لأنى لست كسيحاً لا شاغل له سوى ترديد النميمة والقيـل والقال وترويجهما... وحالى أشبه بمن استعمل سلماً للصعود إلى الطابق الأعلى من المبنى؛ فقامت مجموعة صغيرة كانت قد قدمت له السلم وتراقبه عن كثب بإبعاد ذلك السلم، فعجزت مؤقتاً عن النزول، ولكنى أفكر وأبحث الآن مع الكثير من إخوتى فى أفضل السبل التى تفيدنا كلنا " (١٠) .

وعقب هذه التطورات، كان صوت قبر مسقل يخفت باستمرار، وبدأ دوره يبهت كثيراً فى الحياة السياسية الإرترية. وبهذا يعد قبر مسقل ولدو الرجل الثانى من حيث الأهمية بعد لورينزو تازاز، من الذين تخلت عنهم إثيوبيا، وألقت بهم فى غياهب النسيان، بعد أن استغلّتهم حتى النخاع لخدمة مصالحها وأهدافها. ويروى المقربون من هؤلاء أن أفراد الفئة قد قضوا بقية حياتهم يعاقرون الخمر، ويعانون مرارة الأسى والإهمال، على الرغم من أنهم كانوا - كما تشهد بذلك أقوالهم ومواقفهم المبدئية - من ألمع قيادات هذه الفترة وأذكاهـا.

وكان السيد ولد آب ولد ماريام هو الذى دفع الفيتورارى قبر مسقل ليتبنى وينظم اجتماع أو مؤتمر بيت قرقيس. وكنا قد تناولنا آنفاً كيف أن تأسيس حزب الرابطة الإسلامية كان قد ولد فى نفسه، أى ولدآب إحساس القلق والخطر، ورأينا كيف أن القنزماتش برهانو أحمد دين قد انتقده بحدة لاذعة.

وكما هو معروف لدى الجميع، فإن السيد ولد آب قد عرف عنه نضاله المبرر من أجل الدفاع عن وحدة الشعب منذ أن دخل عالم السياسة. وحتى يوم مماته. ومع هذا فإن مواقفه تجاه استقلال إريتريا وقيامها كبلد ذي سيادة، كان يختلف من وقت إلى آخر، وفقاً لتعقيدات إمكانية تقسيم إريتريا ومخاطرها. ويمكن في هذا المجال ذكر مبادرته لعقد المصالحة أو الاتفاق مع إثيوبيا الذي طرحه في اجتماع بيت قريس كمثال على ذلك.



السيد ولدآب، ورأس تسما، ودقيت أبرها، وابنه أسبروم أبرها

وحتى عندما كان السيد ولد آب من أنصار حزب إريتريا للإرتريين وأعضائه، فإنه كانت لديه مواقف وآراء متميزة، خاصة بعد أن أصبح رد فعل حزب الأندنت يأخذ طابع العنف حيال تأسيس حزب الرابطة الإسلامية وحزب إريتريا للإرتريين. وقد نشر في هذا الإطار سلسلة من المقالات في الصحيفة الأسبوعية تحت عنوان "إريتريا.. لمن؟" (١١). وقد دافع السيد ولد آب بشدة في مقالاته هذه عن فكرته التي تقول إن إريتريا أقرب إلى إثيوبيا، منها إلى القوى الاستعمارية التي تعاقبت على إريتريا كافة، وأنه ينبغي أن تصبح إريتريا من نصيب إثيوبيا. وكان منطق ولد آب وحججه في هذه المقالات أفضل بكثير من حجج أعتى

أنصار حزب الأندنت ومنطقهم، من أمثال: تدلا بايرو وقبر ميكائيل قرمو ذى براقيت. وكما روى السيد ولد آب بنفسه، فإنه، مع تزايد تتالي حلقات هذه السلسلة من المقالات، بدأ الناس يروجون ويتحدثون عن تغيير ولد آب لموقفه وخيانتته وتخليه عن حزب إرتريا للإرتريين (١٦).

ومع هذا لم يكن، على ما يبدو هدف ولد آب من هذه المقالات، سوى التظاهر بقبول طرح حزب الأندنت والذهاب بعيداً فى الدفاع عن اقتناعاتهم وأطروحاتهم وحججهم، ومن ثم العمل على هدمها فى الأخير. ويتضح ذلك فى إحدى هذه المقالات التى يؤكد فى بدايتها بما لا يدع مجالاً للشك بأن إرتريا كانت ولا تزال وستبقى جزءاً من إثيوبيا، ثم يضيف مناقضاً ذلك:

"... أليس من الأفضل أن نسعى إلى أن نضع ضوابط ونظمًا لانضمامنا هذا، بدلاً من أن نتساق إلىه كالبضائع أو كقطيع البهائم ؟ أليس من حقنا - نحن الإرتريين - أن يكون لنا رأى فى مسألة الانضمام هذه.. أم أنه أمر يحسم فقط من قبل الحكومة الإثيوبية والدول العظمى الأربع ؟ " (١٧).

ومع تزايد صدور الحلقات، بدأ موقف السيد ولد آب يتضح أكثر ويأخذ طابعاً متصلباً، وصارت لغته أكثر حدة؛ فقد شرع يهاجم بشدة موقف دعاة الانضمام الذى يقول: " إننا لسنا فى حاجة إلى اتفاقيات ولا محاسبة فى مسألة انضمامنا إلى دولتنا إثيوبيا "؛ حيث كتب يقول:

"... نعم، بالتأكيد حسب رأيهم، فإن الجانب الضعيف والفقير هو الذى يحتاج إلى عقد اتفاق وإجراء المحاسبة. أما الجانب القوى فلا حاجة له فى ذلك. ولكن مسألة عقد الاتفاق والمحاسبة ليست أمراً يعبر عن روح الشك والضعف، وإنما دليل على التحضر والتنظم ونقاء النفس... هل هناك من بين الشخصيات الكبيرة من الحكماء والعقلاء المنتشرين فى كل أرجاء حماسين وسراى وأكلى قوزاى، من انخرط أو أشرك فى الدعوة للانضمام إلى إثيوبيا، أو

الدعوة إلى إثيوبيا الموحدة، حسب تعبير دعاة النهج السياسى الجديد ؟ وهل هناك من استشارهم فى ذلك أصلاً بهذا الشأن ؟ وهل يخفى على أحد أن هؤلاء يتميزون من الغيظ بداخلهم؛ لأنهم مجبرون على قبول كل ما يقوله لهم قادتهم على مضض؛ وذلك خشية أن يقال لهم: أنت لم توقع.. إذن أنت عدو للإمبراطور والوطن ؟

.. إن نظراء الأعيان والحكماء الإرتريين هم الوزراء وكبار المسؤولين الإثيوبيين، فهل حدث أن ناقش الزعماء الإرتريون مع الحكومة الإثيوبية هذا الأمر الجليل المتعلق بإرتريا ؟ أيها القارئ الكريم، إنى أعجب كيف يمكن أن تنظر أو تتابع هذه القضية الكبرى بلا مبالاة .

عقب ذلك؛ انتقد السيد ولد آب المذكرة التى قدمتها إثيوبيا إلى الأمم المتحدة، والتى توضح فيها الكيفية إلى ستدير بها شؤون الشعب الإرتري. وأوضح أن هذه الورقة طرحت دون علم أو مشاوره الشعب الإرتري. ثم يمضى فى مقاله:

"... إنه لأمر مقبول فى حالات الخطبة والزواج أن يخاطب العريس فى يوم الزفاف أهل العروس (التى تكون عادة صامته ومغطاة) قائلاً: إنى سأعامل بترككم على نحو كذا وكذا.. ولكنه ليس من المقبول على الإطلاق أن يتم تجاهل شعب كهذا الشعب الإرتري العظيم وتجاوزه ومخاطبة الأمم المتحدة بالقول: فقط سلمونى إرتريا وأنا سأدير شؤونها على نحو كذا.. وكذا. أنا أعتقد أن هذا الأسلوب، على الرغم من أنه يعكس روح الحرص الأبوى، فإنه أسلوب لا يراعى كرامة الشعب الإرتري كما ينبغى^(١٤).

وفى ختام مقاله الطويل جداً هذا، أثار السيد ولد آب موضوع اللغة، فأوضح أنه أمر غير سليم أن يتم فرض اللغة الأمهرية على شعب لا يعرف هذه اللغة، وأن تصبح هذه اللغة هى لغة التعامل فى المحاكم والأجهزة الإدارية، وأنه لذلك يجب

مراعاة الاستقلال الذاتى لشعبى إرتريا - تجراى (تجراى - تجرينية) ويقترح ولد آب الشروط التالية لضمان هذه الاستقلالية:"

- أن تكون اللغة التجرينية لغة التعامل فى المحاكم والدوائر الحكومية داخل منطقة الحكم الذاتى لإقليم تجراى - تجرينية.

- أن يتم إدخال تعليم اللغة التجرينية والعربية والأمهرية فى مناطق الحكم الذاتى لتجراى - تجرينية.

- أن يتم اعتباراً من اليوم.. منح شعب أو سكان تجراى - تجرينية حق حرية تأسيس الأحزاب السياسية.

- أن يسمح للشعب الإرتري، وكذا شعب تجراى، باختيار من يعبرون ويدافعون عن مصالحه وحقوقه لتمثيله فى برلمان إثيوبيا^(١٥).

وقد أثار صدور هذه المقالات جدلاً واسعاً فى الساحة السياسية، وانهالت على السيد ولد آب ملاحظات وانتقادات تدعوه إلى أن يفصح بوضوح عما يريد قوله^(١٦). وشعر دعاة الانضمام الذين توهموا فى البداية بأن السيد ولد آب قد تخلى وخان مبادئه، بالأسى، عندما نشر مقالاته الأخيرة التى تتضمن الشروط المذكورة آنفاً، والتى تطالب بضم تجراى إلى إرتريا. وازدادت الكراهية لولد آب فى أوساط أنصار الأندنت؛ لأنهم رأوا أن دعوته إلى ضم تجراى لمشروع الانضمام المشروط مع إثيوبيا سيخلق كل فرص الانضمام إلى إثيوبيا، ويجعلها أمراً غير ممكن.

ولم تكن أجواء التوتر السياسى وغيوم المواجهة والتحدى محصورة حول ما كان يثيره السيد ولد آب. فالجدل الذى كان قد احتدم منذ يناير ١٩٤٧م بين تدلا بايرو والشيخ إبراهيم سلطان كان لا يزال يتواصل. حيث إنه على الرغم من أن حزبى الرابطة الإسلامية وحزب إرتريا للإرتريين كانا حزبين مستقلين عن بعضهما بعضاً، فإنه قد أعلن فى أكثر من مناسبة بأن أهدافهما ومبادئهما واحدة. وقد أشار الشيخ إبراهيم سلطان مراراً إلى هذه المسألة فى مقالاته التى كان ينشرها

فى صحفة " الـ كوتيدىانو " الناطقة بالإطالية. ويحرص تدلا بايرو من جانبـه باستمرار على التقليل من شأن هذا التنسيق والتحالف القائم بينهما؛ حيث كان يصف حزب إرتريا للإرتريين بأنه حزب أقلية من الناس ترتبط بعلاقات أسرية^(١٧). وقد دفعت هذه المزاعم سيوم معشو سكرتير حزب إرتريا للإرتريين إلى كتابة مقالات لدحضها. ولكنه فى معرض رده على هذه المزاعم، أوضح هو نفسه بأن أهداف حزبه هى "... جمع الشعب كافة الذى يتحدث التجريدية والذى يقيم ما بين نهري آليوها، وتكزى (أى جماعات إنكلو، طليمتى، ولغايت، طقيدى). وقد دافع سيوم بشدة عن حق هذا " الشعب المعترف بتاريخه وثقافته ودوره عالمياً فى الحصول على الاستقلال ". وقد جاء فى معرض رده على استخفافات تدلا بايرو ما يلى:

" إن إنكار وجود حزب الرابطة الإسلامية مسألة خطيرة للغاية، ونحن نريد أن نوضح لأتباع حزب " إرتريا مع إثيوبيا - إثيوبيا الموحدة " كافة، بأن أهداف حزب إرتريا للإرتريين وأهداف حزب الرابطة الإسلامية متقاربة، وأنها أهداف تتحلى بالسمو وبعد النظر ولا تسعى إلى تحقيق مكاسب آنية زائلة. ولهذا فإن حزب إرتريا للإرتريين لديه اقتناع لا يتزعزع بأنه سيحقق أهدافه التى وضعها من أجل مصلحة وطنه الحبيب "^(١٨).

وفى الأسبوع نفسه الذى نشر فيه مقال سيوم معشو المذكور آنفاً، كان الشيخ إبراهيم سلطان قد نشر مقالاً فى الصحفة الإيطالية " الـ - كوتيدىانو " أوضح فيه أن أهداف حزبي الرابطة الإسلامية وإرتريا للإرتريين متماثلة. ولكن تدلا بايرو أوضح فى إحدى مقالاته وجود فوارق بين مواقف الحزبين، إذ كتب:

"... إن حزب الرابطة الإسلامية يدعو إلى الاستقلال الكامل لإرتريا، أما حزب استقلال إرتريا (إرتريا للإرتريين) فيسعى إلى اقتطاع جزء كبير من أراضى دولة إثيوبيا - المبتية على أسس النظام والقانون، وهى الدولة التى تحظى بمباركة دول العالم كافة،

وتحديداً يريد حزب استقلال إرتريا إقطاع إقليم تجراى من إثيوبيا
وضمها إليه... أين إذن التماثل بين أهداف هذين الحزبين؟ " (١٧).

عموماً، يلاحظ أن المعسكر الاستقلالى على الرغم من اتفاقه على المبادئ والأهداف العامة، فإنه كان منذ بدايته لا يركز على التنسيق والتشاور فى تفاصيل التكتيكات والمسارات التى يتبعها كل منهما فى أنشطته المختلفة. وسنرى لاحقاً كيف أن هذه الحقيقة كانت السبب الرئيس فى الهزيمة المؤقتة التى لحقت بهذا المعسكر.

أما مطلب ضم تجراى الذى كان يعتقد أنه يمكن أن يخيف إثيوبيا، فإن تأثيره لم يتعد أن يكون موضع تنذر من قبل أنصار حزب الأندنت؛ ذلك أنه لم تكن فى إقليم تجراى حركة منظمة موازية تحمل الأهداف نفسها. وعلى النقيض مما أراده أصحابه، فإن هذا المطلب - كما أوضح تدلا بايرو - قد دفع إثيوبيا إلى أن تضاعف من اندفاعها بدلاً من أن تتخوف منه.

وقد أدى تراكم هذه الأحداث وتفاعلها إلى أن يصبح عام ١٩٤٧م عام توتر وقلق وتربص. ومن ثم أفضى المدح والتملق الذى تجاوز كل الحدود لإثيوبيا من قبل قادة حزب الأندنت وأعضائه، وما كانوا يقومون به من أجل شل قوة حزب الرابطة الإسلامية، إلى تولد الإحساس بالخطر حتى فى أوساط المسلمين الذين كانوا منضوين فى حزب الأندنت نفسه. وقد عبر هؤلاء وخاصة محمد عمر قاضى، عن موقفهم هذا بالانفصال رسمياً عن حزب الأندنت. وعندما أثار هذا الموقف الكثير من التساؤلات؛ انبرى عمر قاضى للدفاع عن أهداف الحركة الجديدة التى أسسها تحت اسم " الحزب المستقل لاتحاد إرتريا وإثيوبيا ".

"... إننا نطالب بأن نحكم أنفسنا، أى ندعو إلى الاستقلال

الذاتى. ومهما كان حزبنا، حزب مصوع، حزباً يطالب بالاتحاد أو الانضمام إلى إثيوبيا، إلا أننا نريد أن يكون هذا الانضمام مشروطاً. والشروط التى يطالب بها حزبنا، هى شروط ينبغى أن تخدم وطننا

وشعبنا وتكون نابعة ومعدة من قبل حزبنا، وليست معدة بتوجيه من قوى أو أحزاب أخرى^(٢٠).

وقد حظى هذا الموقف مؤقتاً بإشادة حزب الرابطة الإسلامية^(٢١)، ولعب دوراً في إعطاء المشهد السياسى العام المزيد من الوضوح. الأمر الذى زاد من حدة نطاق التوتر والقلق والتربص السائد واتساعه. ومما زاد الطين بلة، أنه اعتباراً من منتصف عام ١٩٤٧م، أصبحت أنشطة إيطاليا فى إرتريا ومطالبها تحظى بأشكال مختلفة من الدعم؛ الأمر الذى أدى إلى إضفاء طابع العنف على أجواء التوتر السائد.

وفى مساء يوم الأحد السادس من يوليو ١٩٤٧م، وعند الثامنة مساء أُلقيت قنبلة يدوية على السيد ولد آب وولد ماريام بالقرب من كنيسة حى "قزا كنيشة"، وذلك فى أثناء توجهه إلى منزله مستقلاً سيارة، وقد أصيب السيد ولد آب فى هذا الهجوم بجراح (كان السيد ولد آب يومها يقيم مع عائلته فى المنزل المجاور لما يعرف اليوم بعيادة منطقة سابا). وبعد هذا الحادث بثلاثة أيام، أى فى التاسع من يوليو تعرض دقيات حسن لمحاولة مماثلة؛ حيث أُلقيت قنبلة داخل منزله إثر دخوله المنزل، وقد انفجرت القنبلة فى ساحة المنزل، ولكنها لم تصب أحداً. كان هذا العمل الذى تعرض له كل من السيد ولد آب ودقيات حسن الثانى من نوعه، حيث سبقت ذلك هجمات مماثلة بالقنابل اليدوية فى شهر يونيو السابق لوقوع هذين الهجومين، وقد أسفرت هذه الهجمات عن إصابة مفتش بريطانى يعمل فى أحد السجون بجروح^(٢٢).

وأعلن حزب الأندنت رسمياً أسفه وحزنه للهجوم الذى تعرض له السيد ولد آب. كما دعا الحزب على لسان تدلا بايرو إلى تقديم الجناة إلى المحاكمة^(٢٣). ومع هذا لم يكن هناك من يشك فى أن منفذى هذا الهجوم هم أعضاء هذا الحزب نفسه. كما أن الإدارة البريطانية نفسها أشارت فى تقريرها السنوى إلى أن "... بعض أعضاء حزب الأندنت قد قاموا بإلقاء أربع قنابل فى شهر يونيو، وقنبلتين فى

شهرى سبتمبر وأكتوبر ". وأضاف التقرير أن المتهمين اعترفوا بكل فخر واعتزاز بأنهم " قد قاموا بذلك من أجل تحقيق هذه الأهداف " (٢١).

إضافة إلى ذلك، ألقى القبض على ثلاثة أشخاص اتهموا بارتكاب هذه الهجمات. وهؤلاء الأشخاص هم: أبرها موسى إزقى، أسقدوم تخلى، هلقا قبر مدهن بلاى، وقدم ثلاثتهم إلى المحكمة. وقد تأكد فى المحكمة أن المتهمين الأولين عضوان فى حزب الأندنت (تنظيم فرعى للحزب الانضمامى أسس لتأطير الشباب. وقد طغى اسمه كما أشرنا آنفاً على اسم الحزب الرئيس - المترجم). وبعد إجراء التحقيق اللازم؛ أصدرت المحكمة حكمها بالإعدام على أبرها موسى إزقى وأسقدوم تخلى، بينما حكمت على هلقا قبر مدهن بالسجن لمدة عشرين عاماً^(٢٢). ولكن على الرغم من صدور هذه الأحكام، فإنها لم تنفذ؛ لأن هؤلاء - كما يقال - قد خرجوا من السجن بعد فترة وجيزة.

وهكذا بدأت وتيرة الأعمال الإرهابية تتزايد ويتسع نطاقها حتى أصبحت سمة ملازمة للحياة السياسية فى إرتريا. ومع اقتراب موعد وصول بعثة الدول العظمى الأربع وتأسيس حزب سياسى رابع موالٍ لإيطاليا، بلغت هذه الأعمال أوجها، بل إنها وصلت إلى الحد الذى خرجت فيه عن أى سيطرة، وانتشرت أعمال الإرهاب والسرقة التى تمولها وتشرف عليها إثيوبيا فى كل أنحاء إرتريا، حتى بلغت حدًا لا يطاق على الإطلاق.

تأسيس الحزب الموالى لإيطاليا

فى الفصول السابقة، كنا قد ذكرنا كيف أن الإدارة البريطانية قد عملت فى مطلع الأربعينيات على الاستفادة من طاقات المستوطنين الإيطاليين وخبراتهم، وكيف أنها قد سمحت للكثيرين منهم بالاستمرار فى مختلف المواقع الإدارية، وكيف أن ذلك قد ولد مشاعر الكراهية وأثار المقاومة ضدهم.

لكن ما إن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها فى عام ١٩٤٥م، حتى قامت الإدارة البريطانية بممارسة ضغوط وتهميش ملحوظين ضد هؤلاء الإيطاليين. إذ قامت هذه الإدارة فى هذا الإطار بطرد الإيطاليين من مواقع السلطة، وعملت على قطع علاقاتهم بالإرتريين على مستويات الإدارة والقضاء، وتم إلغاء اللغة الإيطالية فى المدارس، كما أبطلت القوانين التى ترسخ التمييز العنصرى^(٣٦). هذه الإجراءات، مضافاً إليها روح للعداء المتنامى وتصادم مد نزع ممارسة العنف المكشوف ضدهم لدى الإرترين، ألحقت الكثير من الضرر بمشاعر هؤلاء الإيطاليين ومعنوياتهم.

ولكن تريفاسكس من جانبه لا يستحسن كثيراً هذا التحول فى معاملة البريطانيين للإيطاليين. وهو يلمح إلى أن هذه الخطوة تأتى فى إطار السياسة التى كانت تسعى إلى تدمير اقتصاد إرتريا وجر عجلة تقدمها إلى الوراء؛ حيث إن هؤلاء الإيطاليين كانوا هم المحركين الأساسيين للنشاطات الاقتصادية والاجتماعية والتنمية^(٣٧).

لم تتم هذه الخطوات البريطانية استجابة لتأثير الأوضاع السياسية والاجتماعية المحلية لإرتريا فقط، وإنما جاءت تمشيًا مع سياستها التى رسمتها منذ البداية تجاه منطقة القرن الإفريقى، وهذه السياسة هى التى كانت تحرك بشكل أساسى خطوات الإدارة البريطانية كافة. وكما نذكر، فإن هذه السياسة كانت تسعى لإقامة دولة الصومال الكبرى التى تضم إقليم أوغادين وأجزاء من الأراضى الكينية، وتعويض إثيوبيا عن ذلك بمنحها مناطق المرتفعات الإرترية ومنفذاً على البحر.

ولم يكن بوسع بريطانيا، حسب مقرارات مؤتمر باريس، أن تنفذ سياستها هذه من دون الاتفاق مع حلفائها وهم: فرنسا والاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة الأمريكية. وبدورهم كان هؤلاء وانطلاقاً من مصالحهم الخاصة لا يحبذون تأييد هذا المخطط البريطانى، بل أكثر من ذلك كانت تثار بشدة فى أوساط هؤلاء الحلفاء، خاصة فى عام ١٩٤٦م. ضرورة مسألة وضع الصومال الإيطالى وإرتريا

تحت الوصاية الدولية؛ الأمر الذى دفع بريطانيا إلى العمل بكل ما فى وسعها لخلق الأرضية التى تجعل من تطبيق ذلك أمراً غير ممكن. وفى هذا الإطار - على سبيل المثال - التقى وزير الخارجية البريطانى إرنست بيفن فى ١٣ من يونيو ١٩٤٦م مع أكليلو هبى (وزير الخارجية الإثيوبى)، وكان وقتها قد طُرح اقتراح يدعو إلى إعادة إرتريا وأرض الصومال إلى إيطاليا، واحتجاجاً على ذلك أبلغ بيفن نظيره الإثيوبى أنه سيدفع أكثر باتجاه فكرة إقامة دولة الصومال الكبرى.

وقد أعرب أكليلو عن أن مسألة اقتطاع أوغادين يثير غضب بلاده. وبدلاً من ذلك اقترح على نظيره البريطانى أن تحصل إثيوبيا على إرتريا وميناء زيلع "الصومالى"، وبالمقابل تمنح إثيوبيا الأراضى الرعوية المجاورة للصومال البريطانى؛ للإسهام فى إقامة دولة الصومال الكبرى. ولم يقدم بيفن فى هذا اللقاء أى وعود، ولكنه ألمح له فقط أن الموضوع برمته يعنى - فى الأخير - منظمة الأمم المتحدة^(٢٨).

وكانت محتويات كل الرسائل والوثائق الخاصة بالفترة الممتدة طوال أشهر عام ١٩٤٦م وجزء من عام ١٩٤٧م، تحمل طابع هذا اللقاء نفسه المشار إليه بين وزير الخارجية البريطانى ونظيره الإثيوبى. ويلاحظ هنا أن المخطط العام للسياسة البريطانية فى المنطقة لم يكن يتيح لها مجالاً للمناورة ولا للمسارمة، وهى لم تشك للحظة فى أن اقتراح إعادة إرتريا إلى إيطاليا سيؤدى إلى عرقلة مخططاتها. وهكذا بدأت بريطانيا تلجأ - كما رأينا آنفاً - إلى الاجراءات السابقة ضد الإيطاليين فى إرتريا. فى هذه الفترة كان النظام الفاشى فى إيطاليا قد انهار، وحلت محله أحزاب سياسية جديدة مثل الحزب الملكى، الحزب الجمهورى، الحزب المسيحى الديمقراطى، الحزب الاشتراكى، والحزب الشيوعى، إلخ. وكانت هذه الأحزاب - حسبما ذكر تريفاكس - تريد أن تشارك فى مجلس الوصاية الاستشارى؛ حتى تتمكن من العمل على ضمان أن يرفرف العلم الإيطالى فى إرتريا من جديد. وتحت حجة العمل على ضمان سلامة المستوطنين الإيطاليين فى إرتريا، سعت هذه الأحزاب بكل ما تملك من أجل معارضة فرض الوصاية البريطانية على

إرتريا، أو انضمام إرتريا إلى إثيوبيا. كما اعترضت هذه الأحزاب بالصورة نفسها على المشروع البريطاني لتقسيم إرتريا إلى مرتفعات ومنخفضات^(٢٩).

على الرغم من كل ذلك، فإنه يلاحظ أن النشاط السياسى الإيطالى فى إرتريا كان ذا طابع مسالم حتى نهاية عام ١٩٤٦م، ولكن مع بداية عام ١٩٤٧م، أُلّف المستوطنون الإيطاليون فى إرتريا، والذين كانت تسودهم الخلافات، لجنة تمثلهم اسمها لجنة ممثلى الإيطاليين فى إرتريا *Comitato Rappresentativo Italiani Dell'Eritrea*. وبعد قيام رئيس هذه اللجنة الدكتور فينتشنزو دى ميليو بزيارة إيطاليا وعودته إلى إرتريا، أصبحت هذه اللجنة تتحرك كممثل للحكومة الإيطالية فى إرتريا، وكانت كل الأدبيات التى تنشرها تركز على مدح إسهامات إيطاليا لتطوير إرتريا، كما كانت تطالب بأن تستمر إيطاليا فى تكملة "رسالتها"^(٣٠).

وقد اتهمت هذه الحملة الإعلامية الدعائية التى كانت تحركها الحكومة الإيطالية بريطانيا بأنها تعتمد تدمير الاقتصاد الإرتري، وإشعال النزاعات الاجتماعية؛ بهدف تطبيق سياسة "فرق تسد". وكانت هذه الحملة لا تهدف إلى كسب تأييد المستوطنين الإيطاليين فى إرتريا فحسب، وإنما حتى تلك الفئات التى فقدت وظائفها بسبب هزيمة إيطاليا، وخاصة فئات الجنود الإرتريين فى الجيش الإيطالى. وفى مارس ١٩٤٧م، بدأت تظهر نتائج يحتمل أن يكون محصلة مباشرة لهذه الحملة؛ حيث أسس فى ٣٠ مارس ١٩٤٧م تنظيم رسمى سمي نفسه "جمعية قدامى محاربى الجيش الإيطالى"، وأعلن هذا التنظيم أنه قد افتتح مقرًا له فى حى أبا شاول (بالقرب من المسلخ)، وأنه يحق لكل الجنود السابقين فى الجيش الإيطالى أو أسرهم وكل من يطالب بأى حقوق تترتب على خدمته فى الجيش الإيطالى، أن يأتى إلى مقره للتسجيل^(٣١).

وقد أوضح هذا التنظيم - من البداية - أنه ليست لديه أية برامج سياسية ولا أهداف أخرى سوى المطالبة باستحقاقات قدامى جنود الجيش الإيطالى. ومع هذا، فإنه اتهم بأنه تنظيم أسسته إيطاليا لتأمين التأييد السياسى لها. وبعد فترة من الوقت، أعلنت الحكومة الإيطالية (فى يوليو ١٩٤٧م) أنها ستبعث بوفد لبحث مطالب هذا

التنظيم. وبشكل متزامن تقريبًا أعلن في الوقت نفسه عن تأسيس " الحزب الموالي لإيطاليا " والذي يطالب بفرض الوصاية الإيطالية على إرتريا؛ الأمر الذي زاد من الشبهات التي كانت تحوم حول هذا التنظيم^(٣٢).

ولكن تريفاسكس يرى أن جمعية المحاربين الإرتريين القدامى قد تحولت إلى " الحزب الموالي لإيطاليا " بدفع من الحكومة الإيطالية. ومع أن هذا ليس مثير جدل، لكن ينبغي هنا الإشارة إلى أنه حدث خلاف في أوساط قدامى الجنود حول تأسيس " الحزب الموالي لإيطاليا ". فقد نشر رئيس " جمعية المحاربين الإرتريين القدامى " أرماتش أسفها حمبير مقالاً بتاريخ ٧ من أغسطس ١٩٤٧م. جاء فيه أن "مجموعة مكونة من عشرة إيطاليين، ونحو ثلاثين من الإرتريين، قامت بمحاولات تأسيس جمعية جديدة في مدينة كرن، وقامت بتوزيع العلم الإيطالي والهبّات المالية... وهذه المجموعة كانت تدعو قدامى المحاربين، وتطلب منهم أداء القسم؛ ليخدموا العلم " الإيطالي.. وأنه تم تكليف ثلاثة أشخاص مزودين بالأعلام "الإيطالية"، ومبلغ عشرين جنيهًا لكل مدينة؛ ليقوموا بفتح مقر فيها للجمعية الجديدة. وقد أمر هؤلاء بأن يدعوا المحاربين القدامى لتأييد إيطاليا، وبعد تسجيل من لا يؤيدها"، ويختتم رئيس جمعية المحاربين الإرتريين القدامى مقاله بإدانة هذه الأعمال، وتوضيح أن جمعية " المحاربين القدامى " جمعية مستقلة غير سياسية، وأن هدفها هو الدفاع عن حقوق أعضائها^(٣٣).

وعلى الرغم من نشر العديد من المقالات المماثلة التي تناولت هذا الموضوع على النمط المذكور سالفًا، فإن جميعها لم تستطع أن تحول دون تأسيس " الحزب الموالي لإيطاليا ". ومن فور تأسيس هذا الحزب؛ أعلن حزب الأندنت وحزب الرابطة الإسلامية اعتراضهما عليه. وألصقت بمؤسسي ذلك الحزب تهم "الخيانة" والعزم على " بيع الوطن " ووجهت إليهم تحذيرات شديدة اللهجة " (٣٤). كما طلبوا من الإدارة البريطانية حل جمعية المحاربين القدامى. واستجابة لمطالب هذين الحزبين النقيضين، قامت الإدارة البريطانية بحل " جمعية المحاربين الإرتريين القدامى "، ونهض أعضاء هذه الجمعية بدورهم بتغيير اسم الجمعية إلى

"الحزب الموالي لإيطاليا" وطلبوا من الإدارة البريطانية منحهم الترخيص لتأسيس حزب سياسى بهذا الاسم الجديد.

تأخرت الإدارة البريطانية - كما يروى تريفاسكس - لفترة شهر كامل فى الرد على مطلبهم، بسبب المقاومة الشديدة التى أبداهـا حزبـا الأندنت والرابطة الإسلامية. وفى الأخير، اشترطت الإدارة البريطانية عليهم أن يكون مقرهم فى أسمرأ فقط، وأن لا يفتحوا فرعاً لهم فى كرن، وأن لا يكون الإيطاليون أعضاء فى الحزب. يجدر هنا توضيح أن هذه الشروط والقيود كانت مفروضة فقط على الحزب الموالي لإيطاليا دون غيره من الأحزاب السياسية^(٣٥).

وهكذا تأسس فى إرتريا حزب سياسى كبير ثالث. وبذا بلغ إجمالى عدد الأحزاب السياسية خمسة أحزاب، وذلك إذا أضفنا الحزب المستقل الانضمامى بقيادة محمد قاضى الذى انشق عن حزب الأندنت، وكذا، "الحزب الوطنى الإسلامى" الذى انشق عن حزب الرابطة الإسلامية، والمكون بشكل أساسى من أبناء البحر الأحمر (سنتطرق إلى هذا الحزب لاحقاً) إلى جانب هذه الأحزاب الخمسة، وتمكنت جمعية تضم جيلاً هجيناً من الإرتريين والإيطاليين، إلى جانب هذه الأحزاب الخمسة، من الحصول على ترخيص قانونى لتكوين حزب خاص بها اسمه "جمعية الإيطاليين - الإرتريين".

من هنا نخلص مما سبق، إلى أن البلاد كانت عند وصول بعثة تقصى الحقائق التابعة للدولة العظمى الأربع، مقسمة بين قوى سياسية مختلفة، وتسودها أجواء التوتر والترقب.

الفصل العاشر عشر

لجنة تقصى الحقائق التابعة للدول العظمى الأربع

مواقف حكومات القوى العظمى الأربع:

إثر انتهاء الحرب العالمية الثانية، دخلت القوى العظمى الأربع، أى بريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة الأمريكية، فى دوامة صراع وتنافس فيما بينها. وقد أدى هذا التنافس والصراع - بشكل عام - إلى انقسام العالم إلى معسكرين متنافسين؛ حيث أصبح الاتحاد السوفييتى بسبب طبيعة نظامه الاشتراكى وحيداً، بينما تكتلت القوى الثلاث الأخرى حول نظامها الرأسمالى، وهكذا انقسم العالم وفقاً لتأثير هذين المعسكرين ونفوذهما.

كان هناك داخل المعسكر الرأسمالى نفسه تباين أيضاً فى التوجهات والمصالح على الرغم من أنه - فى مجمله - كان يشكل معسكراً واحداً. وكما رأينا فى الفصل السادس، كانت هذه القوى العظمى الأربع قد اتفقت على أن تعمل على حل قضية المستعمرات الإيطالية السابقة (إرتريا، ليبيا، الصومال) بالتفاهم فيما بينها خلال فترة عام، وأنه إذ لم يتم التوصل إلى حل خلال الفترة المذكورة، ترفع القضية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة. لكن اختلاف المصالح الذى أخذ بمرور الوقت يبرز بوضوح بين هذه الأطراف الأربعة لم يمكنها من تقرير مصير المستعمرات الإيطالية؛ ونتيجة ذلك كانت هناك أربعة مواقف متغيرة بتغير الأوضاع الدولية تجاه القضية الإرترية.

فبريطانيا التى كانت تعد القوى العظمى الأولى التى حلت مكانها الولايات المتحدة الأمريكية، أصبحت تعاني من الضعف؛ بسبب تنامي حركات التحرر

الوطنية في مستعمراتها المختلفة. لذا كان تركيزها منصباً على الحفاظ على ما تبقى لها من نفوذ، خاصة في منطقة الشرق الأوسط. وقد طالبت بتقسيم ليبيا؛ بحيث تبقى طرابلس تحت وصاية إيطاليا، وأن تكون سيريناكا " إقليم برقة " من نصيبها، كما اقترحت بريطانيا أن تدير - نيابة عن الأمم المتحدة - أراضي الصومال كافة، سواء الواقع منه داخل نفوذها، أو داخل نفوذ فرنسا بما في ذلك إقليم أوغادين، كما اقترحت تقسيم إريتريا إلى جزئين، أحدهما يمنح لإثيوبيا، والنصف الثاني يدخل تحت إدارة الأمم المتحدة. وقد رفضت فرنسا هذه المقترحات ونظرت إليها بارتياح بالغ؛ لأنها كانت تخشى أن تثار إفريقيا، وهي أي فرنسا، لم تكن مستعدة أو لا تطيق الاستماع لمفردة الاستقلال. وانطلاقاً من ذلك؛ قدمت اقتراحاً يطالب بالإبقاء على المستعمرات الإيطالية تحت الوصاية الإيطالية مع الإشراف الدولي عليها. ولكنها إلى جانب ذلك، طالبت بأن تكون طرابلس من نصيبها، وميناء عصب من نصيب إثيوبيا لتجد إثيوبيا بذلك منفذاً على البحر.

الموقف الأمريكي شهد تذبذباً كثيراً؛ فقد كان الأمريكيون يطرحون أنفسهم قوة معادية للاستعمار، وانطلاقاً من ذلك؛ طرحوا - في البداية - أن تبقى كل المستعمرات الإيطالية تحت وصاية جماعية مشتركة، على أن يمنح ميناء عصب لإثيوبيا، وتحصل ليبيا وإريتريا على استقلالهما بعد عشرة أعوام. ولكن ما إن ووجه هذا الاقتراح برفض سوفيتي، حتى قبلوا من فورهم المقترح الفرنسي بأن تبقى هذه المستعمرات تحت الوصاية الإيطالية.

ولم يكن الموقف السوفييتي يقل تذبذباً عن الموقف الأمريكي؛ فقد اقترحوا - في البداية - أن يتم تقاسم المستعمرات الإيطالية بين الدول العظمى الأربع، ثم بدلوا موقفهم هذا، واقترحوا وضع كل هذه المستعمرات تحت الوصاية الإيطالية؛ اعتقاداً منهم بأن هذا الموقف يمكن أن يكسب الحزب الشيوعي الإيطالي التأييد في الانتخابات العامة التي كانت تجرى في ذلك الوقت.

وعلى هذا النحو، اتفقت هذه الدول العظمى الثلاث على وضع هذه المستعمرات تحت الوصاية الإيطالية، على الرغم من تباين مبررات موقف كل

واحدة منهم عن الأخرى. بريطانيا وحدها اعترضت بشدة على ذلك. ولكن، بما أن اتخاذ القرار كان يتطلب إجماع كل الأطراف، فإنهم قرروا - في الأخير - إرسال بعثة تقصى حقائق لمعرفة " رغبات الشعب الإترى " (١).

وكان من بين مهام الإدارة البريطانية في إترى، العمل على تسهيل مهمة لجنة تقصى الحقائق؛ ولهذا كلفت هذه الإدارة لجنة يقودها مستشار الإدارة البريغادير فرانك إستافورد بإجراء دراسة تمهيدية قبل وصول اللجنة. وفي السابع من يناير ١٩٤٧م، رفع البريغادير إستافورد تقريراً سريعاً للغاية، حول مهمته إلى رؤسائه. وكان هدف هذه الدراسة تحديد الأسلوب الذى يتعين على لجنة تقصى الحقائق اتباعه لمعرفة رغبات الشعب الإترى، وتقييم المواقف السياسية السائدة فى البلاد، وتحديد الموقف البريطانى، إلخ. وبعبارة أخرى، مُنحت الإدارة البريطانية فرصة التأثير على لجنة تقصى الحقائق.

وقد وصف استافورد فى تقريره السكان المسلمين الإترين بأنهم مجتمع رعوى متخلف ". ولا يتوقع أن يدلى برأيه حتى حول أبسط القضايا، ناهيك عن أن يستوعب مفهوم الدولة "، وأن " السكان المسيحيين الإترين لم يصلوا بعد إلى أى مستوى من النضج السياسى ". واستناداً إلى ذلك، توصل استافورد إلى أن تقرير مصير الشعب الإترى عن طريق الاستفتاء، أمر غير ممكن على الإطلاق، ولا يمكن أن يأتى بنتيجة. وبدلاً من إجراء الاستفتاء، اقترح استافورد أن يختار سكان كل مديرية (إقليم) ممثلهم على مستوى محافظة أو قبيلة أو أى تكتل اجتماعى، ومن ثم تقوم لجنة تقصى الحقائق باستجواب هؤلاء الممثلين.

واقترحت لجنة استافورد أن تقوم لجنة تقصى الحقائق بزيارة أى قرية تختارها لمعرفة الآراء الحقيقية مباشرة من المواطنين، إذا ما وجدت أن آراء الممثلين متناقضة. ومهما يكن فإنها بذلك أغلقت بمقترحاتها هذه أى فرصة أو أسلوب يمكن أن يعبر به الشعب الإترى عن آرائه ورغباته بشكل مباشر.

وفيما يتعلق برغبات الشعب الإترى، أوضح التقرير أن الشعب الإترى لا يرغب فى عودة إيطاليا حتى تحت ستار الوصاية. ويضيف التقرير أن لبريطانيا

قبولاً نسبياً في أوساط الشعب الإرتري؛ لأنها قد أتاحت فرص التعليم ونشر الأفكار الديمقراطية وغيرها من الأشياء الجديدة التي لم يوفرها الإيطاليون لهم. ويحصر التقرير مآخذ الإرتريين على الإدارة البريطانية في:

١- قيام الجنود البريطانيين بقتل المدنيين إثر اندلاع انتفاضة على منطاز في مديرية بركة.

٢- المذبحة التي ارتكبها الجنود السودانيون (التابعون للجيش البريطاني) ضد سكان أسمرافي عام ١٩٤٦م.

٣- انتزاع أراضي السكان وتأجيرها للإيطاليين.

والمح التقرير إلى أن بريطانيا تتمتع بنفوذ كبير؛ نظراً إلى القبول الواسع الذي تحظى به في أوساط المواطنين الإرتريين. ويفضل الشعب الإرتري في معرض رده على أي الخيارات يفضل: الانضمام إلى إثيوبيا .. أم البقاء تحت الوصاية الإيطالية.. أم وصاية الدول العظمى الأربع؟ أوضح استافورد أن مؤيدي الانضمام إلى إثيوبيا يتركزون في مديرتي سراي وحماسين؟ حيث يؤيد ٨٥% من سكان سراي، و ٧٥% من سكان حماسين الانضمام إلى إثيوبيا. أما بقية السكان فيؤيدون الوصاية.

وبشكل إجمالي يوضح استافورد رغبات المواطنين بالنسب المئوية التالية:

● مؤيدو الاستقلال:

● مديرية بركة ٩٨%

● مديرية سنحيت والساحل ٦٦%

● مديرية البحر الأحمر ٩٨%

● مديرية أكلى قوزاي ٨٠%

● وبالأرقام:

● مؤيدو الاستقلال ٥٣٨١٠٠ نسمة

● مؤيدو الانضمام إلى إثيوبيا ٤١٨٩٠٠ نسمة

وذلك من إجمالي تعداد سكان إرتريا الذي كان يبلغ آنذاك ٩٥٧٠٠٠ نسمة، دون أن يتضمن هذا الرقم الإيطاليين والمولدين " الإيطاليين - الإرتريين " والأجانب الذين كان يبلغ تعدادهم خمسين ألف شخص.

لا يوضح استافورد مصدر الدراسة التي حصل منها على الأرقام والنسب المئوية المذكورة آنفاً. وللحقيقة لا نجد حتى اليوم أية وثيقة تثبت لنا أنه قد تم في ذلك الوقت إحصاء سكانى دقيق أو نقص حقيقى لرغبات المواطنين؛ بحيث يمكن الحصول على مثل هذه الأرقام والنسب المئوية الدقيقة جداً. ولهذا لا يمكن اعتبار هذه الأرقام أمراً مسلماً به. ومع هذا نجد أن تقرير ستافورد نفسه يعترف بأن أكثر من ٥٦% من الشعب الإرتري كان يطالب بالاستقلال بعد فترة من الوصاية الدولية، وذلك فضلاً عن المطالب الكثيرة التي كان يتلقاها استافورد من المواطنين، وكنا قد تناولناها بالتفصيل آنفاً وكانت تعبر عن رغباتهم الحقيقية.

ومع هذا لم يجد استافورد أى حرج فى أن يتجاهل هذه الحقائق، وأن يعد مطالب الاستقلال أمراً غير عملى ولا يمكن أن يدوم طويلاً. وبدلاً من ذلك نجده يتحمس لفكرة تقسيم إرتريا بين إثيوبيا والسودان. وقد أوصى فى تقريره أن توكل مهمة الوصاية على إرتريا إلى بريطانيا؛ لأنها الأفضل من إيطاليا^(١).

وصول لجنة تقصى الحقائق إلى إرتريا

قبل بدء هذه اللجنة مهامها فى إرتريا بنحو شهر تقريباً، اتفق حزب الرابطة الإسلامية وحزب إرتريا للإرتريين أو (الحزب الليبرالى) على تشكيل كتل وبرنامج موحد تحت اسم الاتحاد الليبرالى، وأن يتقدما إلى لجنة تقصى الحقائق كحزب واحد، ويطالبا بوصاية بريطانيا تحت إشراف الأمم المتحدة. بيد أن الحزبين، على الرغم من اتفاقهما، لم يتخذا أية خطوات أو خطة لتنفيذ ذلك عملياً.

ليس من الواضح السبب الذي جعل الحزبين لا يتخذان الخطوات العملية لتطبيق هذا الاتفاق المهم، ولكن سيتضح لاحقاً أنهما قد خسرا الكثير مما كانا يمكن أن يكسباه من زخم وتكتل لو كانا قد فعلا ذلك.

ففى المنخفضات، كانت عملية التحول من هيمنة إقطاعى الشماللى إلى إدارة زعماء القبائل قد بدأت تأخذ مجراها. ولهذا فإن نفوذ إقطاعى الشماللى كان قد تقلص كثيراً فى بعض المناطق^(٣). وكان أغلب السكان فى هذه المناطق، أى التجري، يقفون إلى جانب حزب الرابطة الإسلامية، أو بعبارة أخرى كان المواطنون المسلمون من سكان إرتريا هم العمود الفقرى للمعسكر المطالب بالاستقلال.

صحيح أن حزب إرتريا للإرتريين كان له أيضاً أتباع كثيرون فى المرتفعات. لكن عمليات التعبئة والتحريض التى كانت تقوم بها الكنيسة والعمليات الإرهابية التى كان يقوم بها الشفتا وغير ذلك، لم تتح لهذا الحزب أن يضاعف من تعداد قواعده وأنصاره هناك. ولهذا فإنه ليس مثار جدل أن يكون التأييد لحزب الأندنت الانضمامى فى أوساط المسيحيين فى المرتفعات أكبر بكثير من التأييد الذى كان يحظى به حزب إرتريا للإرتريين. لهذا نلاحظ مما سبق أن الشعب الإرتري كان مقسماً إلى معسكرين غداة وصول لجنة تقصى الحقائق التابعة للدول العظمى الأربع.

وقد وصلت فى الثانى عشر من نوفمبر ١٩٤٧م، لجنة تقصى الحقائق إلى إرتريا. وكان ثلاثة من أعضائها الأربعة لا يعرفون عن إرتريا شيئاً مثل:

مندوب الولايات المتحدة الأمريكية: واسمه جيه. إيه. آنز، كان مسؤولاً مصرفياً فى أحد بنوك أمريكا.

مندوب فرنسا: واسمه أيتيتين بورى، دبلوماسى، عمل فى هذا المجال فى الدولة الغربية.

مندوب الاتحاد السوفييتي: واسمه ايه. أيف. فيدورف، وهو ضابط عسكري عمل في منشوريا.

الشخص الوحيد الذي يعرف شيئاً عن إرتريا في اللجنة كان مندوب بريطانيا البريغادير استافورد، وهو ضابط استعماري عمل لفترة طويلة في منطقة الشرق الأوسط وغرب إفريقيا، كما عمل في أديس أبابا مستشاراً للحكومة الإثيوبية خلال الفترة ١٩٤١م - ١٩٤٤م. وكان يتمتع بقدرات أدبية جيدة في الكتابة وإجراء الأبحاث، وهو متمرس في نسج المؤامرات الاستعمارية^(١).

لهذا لم تكن مصادفة أن تختار الحكومة البريطانية شخصاً عمل مستشاراً لدى الحكومة الإثيوبية وبمستوى كفاية البريغادير استافورد؛ ليتولى مهمة إجراء الدراسة المشار إليها آنفاً. وكنا كذلك قد استعرضنا من قبل مقترحاته الظالمة التي قدمها للجنة تقصى الحقائق. عموماً نخلص من كل ذلك إلى أن استافورد مُنح الصلاحية ليلعب دوراً كبيراً في تقرير مصير إرتريا.

وفي اليوم الثاني لوصول اللجنة إلى إرتريا، أي في الرابع عشر من نوفمبر ١٩٤٧م، عقد حزب الرابطة الإسلامية مؤتمراً صحفياً كبيراً حضره عدد كبير من الصحفيين الذين يمثلون هيئة الإذاعة البريطانية " البي.بي.سي " ووكالة الأسوشييتد برس ومختلف الصحف البريطانية. وقد طرح حزب الرابطة الإسلامية مطالبه بوضوح شديد ومحدد، وكانت تتلخص فيما يلي:

١- إن إرتريا قادرة على إدارة شئونها بنفسها خلال أسرع وقت ممكن، ولكن إذا رأت الأمم المتحدة أن ذلك غير ممكن، فإن على الأمم المتحدة أن تضع إرتريا تحت وصايتها، على أن تديرها بريطانيا نيابة عن الأمم المتحدة. نحن لا نكن العداء للإيطاليين، ولكن لا نريد أن يحكمونا.

٢- لا نريد أي شكل من أشكال الاتحاد مع إثيوبيا.

وطرح على قادة حزب الرابطة الإسلامية في هذا المؤتمر الصحفي سؤال حول ما إذا كان للبريطانيين يد أو إسهام في تأسيس حزب الرابطة الإسلامية، فأكدوا أن ذلك لم يحدث على الإطلاق. وأضاف ممثلو حزب الرابطة الإسلامية " أن حزب الرابطة لا يسمح بتقسيم إرتريا، ولم يطرح فكرة منح ميناء مصوع لمصر، وميناء عصب إلى إثيوبيا " (٤). وكان كل من السيد بكرى الميرغنى رئيس حزب الرابطة الإسلامية، والشيخ إبراهيم سلطان سكرتير الحزب بين كبار قادة الرابطة الإسلامية الذين شاركوا في هذا المؤتمر (٥).

يبدو أن هذا المؤتمر الصحفي لم يحدث تأثيراً في توجه الدول الغربية ولا في مساعي السياسيين البريطانيين؛ فقد نشرت في تلك الأيام صحيفة إنجليزية اسمها " ما نشستر غارديان " مقالاً عن إرتريا أشارت فيه إلى أن موضوع إرتريا يعد الأكثر تعقيداً من بين قضايا تصفية المستعمرات الإيطالية السابقة. ولم تتطرق الصحيفة حتى بكلمة واحدة إلى إمكانية حصول إرتريا على استقلالها، ولكن الصحيفة رأت أنه من الأفضل منح مناطق المرتفعات الإرترية لإثيوبيا، وإبقاء مناطق المنخفضات تحت الوصاية. وعبرت الصحيفة عن قلقها من إمكانية العثور على طرف يدير هذه المناطق بالوصاية.

أما صحيفة " ذى فلاسكو هيرالد " الأسكتلندية فقد انتقدت في بداية مقالها مطالب مصر وإيطاليا وإثيوبيا في إرتريا، وأعربت عن تفضيلها بقاء إرتريا تحت الوصاية البريطانية، ولكنها اختتمت مقالها بالقول: " إن من الواضح أن الإرتريين لا يستطيعون إدارة شئونهم بأنفسهم " (٦).

يقول الباحث تريفاسكس لو أن مهمة تقصى الحقائق هذه كانت قد أوكلت إلى فريق من الخبراء المحايدون وليس إلي مثل هذه المجموعة من أعضاء لجنة تقصى الحقائق الذين كانوا ينظرون إلى هذه القضية من زاوية مصالح بلادهم المتناقضة، لاستغرق الأمر عامًا على الأقل. بيد أن هذه اللجنة لم تمكث في إرتريا سوى اثنين وخمسين يومًا (٤ من نوفمبر ١٩٤٧م - ٣ من يناير ١٩٤٨م) حيث التقت خلال هذه الفترة بقيادة الأحزاب السياسية في مكتب مقرها بأسمرأ، بينما التقت بمن قيل

إنهم ممثلو الشعب الإرتري الذين كانت تحضرهم الإدارة البريطانية، خلال جولة قصيرة في مختلف أنحاء البلاد.

والتقت اللجنة بالأحزاب المطالبة بالاستقلال بشكل منفرد، بدلاً من أن تلتقى بها ككتلة واحدة. وكان الحزب الموالي لإيطاليا هو المتميز عن الآخرين بمطلبه الداعي للوصاية الإيطالية على إرتريا. بينما لم يكن هناك اختلاف في طرح حزبي الرابطة الإسلامية وحزب إرتريا للإرتريين؛ حيث كانا يطالبان بالاستقلال التام ويقبلان الوصاية البريطانية ويرفضان أية صورة من صور الاتحاد مع إثيوبيا أو تقسيم إرتريا، وكما رأينا فإن الحزبين كانا قد تخليا في هذه المرحلة الحاسمة عما كانا يقومان به من تعاون وتنسيق تحت راية الاتحاد أو التكتل الليبرالي، وعن مقترحهما بطلب الوصاية الدولية على إرتريا^(٨).

ولم تقف الأمور عند هذا الحد؛ إذ قام بعض المواطنين في ضواحي مصوع وشواطئ البحر الأحمر بالانشقاق عن حزب الرابطة الإسلامية؛ بحجة التمسك بضرورة قبول الوصاية البريطانية. وقد أطلقت هذه الجماعة على تنظيمها اسم "الحزب الوطني الإسلامي - مصوع". ولم تكن لهذا الحزب اختلافات أساسية مع حزب الرابطة الإسلامية، وكل ما في الأمر هو أن حزب الرابطة الأم كان يطالب بالوصاية البريطانية التي ينبغي أن تكون تحت إشراف القوى العظمى الأربع، بينما كان الحزب المنشق يطالب بالوصاية البريطانية التامة فقط.

ظاهرياً كانت تبدو طبيعة هذا الاختلاف هكذا. لكن السبب الرئيس للانشقاق كان يكمن في أن المنشقين، وأغليبيتهم من العفر، كانوا يرغبون في تأسيس حزب خاص بهم. كما يزعم آخرون أن التنافس على السلطة كان أيضاً من بين أسباب هذا الانشقاق^(٩). وبغض النظر عن مدى صحة هذه الأسباب، فإن هذه الانشقات قد أضعفت من موقف حزب الرابطة الإسلامية، ومن موقف الأحزاب المطالبة بالاستقلال كافة.

وبالمقابل استطاع حزب الأندنت أن يقف أمام لجنة تقصى الحقائق كقوة موحدة ومنظمة، وقد استجوبت اللجنة قادة الأحزاب كل على حدة. وتحدث تدلاً

بايرو زعيم حزب الأندنت أمام اللجنة، وصوّر إثيوبيا دولة ديمقراطية تراعى حتى حقوق الأقنان، وأكد للجنة أن حزبه يحظى بتأييد أبناء الشعب الإرتري كافة بمن فيهم التجري، وطالب بالانضمام غير المشروط إلى إثيوبيا^(١٠).

أما حزب إرتريا للإرتريين فقد مثله كل من رأس تسما، دقيات أبرها، دقيات سبهتو يوهنس. لكن معظم الأسئلة كان يجيب عنها رأس تسما، بينما يجيب عن القليل المتبقى منها البعض الباقون. وكان طرحهم أمام اللجنة كالتالي:

- ١- أن يتم ضم تجراى إلى إرتريا ومنحهما الاستقلال إن كان ذلك ممكناً.
- ٢- إنهم لا يقبلون الاتحاد مع إثيوبيا حتى لو كان مشروطاً.
- ٣- إن البريطانيين هم أفضل من يتولى الوصاية على إرتريا؛ لأنهم نشروا التعليم فى إرتريا.

٤- إن حسم مسألة الأقنان يتم بعد تحقيق الاستقلال وتكوين البرلمان.

كما ترأس عن حزب الرابطة الشيخ إبراهيم سلطان لجنة تتألف من عبد القادر كبيرى، محمد عثمان حيوتى (مصوع)، القاضى موسى (كرن). دقيات حسن على. وكان الشيخ إبراهيم سلطان المتحدث الرئيس عن حزب الرابطة الإسلامية أمام اللجنة، وتلخص طرحهم فيما يلى:

١. إن إثيوبيا اشترت الذمم^(١١).
٢. وإنها (إثيوبيا) قامت بمحاولات اغتيال لأعضاء حزب الرابطة الإسلامية.
٣. إن مشكلة الأقنان فى إرتريا لا تحل فى إثيوبيا.
٤. إنهم يفضلون الوصاية البريطانية التامة فقط، وتأكيد التعايش الأخوى بين المسلمين والمسيحيين.
٥. إن الرابطة لا تؤيد تقسيم إرتريا، وإنه ينبغى منح إرتريا الاستقلال التام.

وعلى هذا المنوال نفسه، تم استجواب قادة الحزب الموالي لإيطاليا وغيرهم من قادة التنظيمات التي أسستها إيطاليا. وكانت المسألة مجرد إجراءات شكلية لا بد من القيام بها؛ للزعم بأنه قد تم التعرف إلى رأى الشعب الإرتري واستطلاعه، ولم يكن الهدف كما رأينا آنفاً التوصل بشكل صادق إلى نتائج حقيقية حول هذه المسألة.

صحيح أن قادة الأحزاب ومن كانوا يمثلون أمام اللجنة كممثلين للمواطنين، لم يفلحوا - فى أثناء تعبيرهم عن موقف أحزابهم - فى طرح مطالبهم الأساسية والجماعية بشكل واضح ومقنع. وحتى جماعة إبراهيم سلطان ورأس تسما - على الرغم مما لديهم من رصيد خبرة قيادية كبيرة - وقعوا فى فخ الطرح المتناقض بسبب عدم استعدادهم كما ينبغى، وقد كان بالإمكان التنسيق فيما بينهم حول المعلومات الأساسية على الأقل من طراز:

- عدد أعضاء حزبهم.

- موضوع الوصاية.

- موقفهم من موضوع الأقنان، إلخ.

وبالطبع لم يكن أعضاء لجنة تقصى الحقائق ممن يمكن أن يغضوا الطرف عن مثل هذه التناقضات. وقد كان الأسوأ من كل ذلك، ما كان يحدث من أعمال إرهابية تستهدف إلغاء الاجتماعات الجماهيرية لحزب الرابطة الإسلامية وحزب إرتريا للإرتريين والحزب الموالي لإيطاليا، بعد أن أصبحت مهاجمة الاجتماعات الجماهيرية لهذه الأحزاب الشغل الشاغل للعصابات الإرهابية " الشفتا " التابعة لحزب الأندنت، وقد اكتفت الإدارة البريطانية بأخذ موقف المتفرج إزاء ذلك. ففى طعزقا، مثلاً، قامت هذه العصابات بهدم السرادق المعد لاجتماع جماهيرى نظمته حزب إرتريا للإرتريين هناك، وقذفوا مندوبى الحزب الذين جاءوا لمخاطبة الجمهور بالحجارة. كما قامت هذه الجماعات بقطع الطريق على سيارة أزماتش

كحسو أحد قيادىى الحزب الذين سردنا طرَفاً من أنوارهم آنفاً، وقاموا بقلبها فى قارعة الطريق، وتمكنوا بذلك من منعه من المشاركة فى ذلك الاجتماع.

أعمال إرهابية مماثلة أخرى قامت بها هذه العصابات فى مدينة دقمحري وأماكن أخرى، ولكن أعنف هذه الأعمال حدث فى بلدة " ترا إمنى ". حيث كان قادة الحزب الموالى لإيطاليا وأعضاؤه عرضة لهجوم من قبل أنصار حزب الأندنت فى أثناء اجتماع جماهيرى لهم عقد فى السابعة صباحاً من يوم ٣٠/١١/١٩٤٧م، وقد تمكن هؤلاء من إبعادهم من مكان انعقاد الاجتماع. كما هاجمت هذه العصابات فى صباح اليوم نفسه أزمايتش أسبروم عطى قرقيس زعيم حزب إرتريا للإرتريين فى مدينة عدى خوالا، وألحقت به إصابات بالغة، ثم أصابوا بعد فترة من ذلك عريفاً بالشرطة بجروح. وبعد ظهر ذلك اليوم، هاجمت هذه العصابات الاجتماع الأكبر فى بلدة ترا إمنى الذى كان قد نظمه بشكل مشترك قادة حزبي الرابطة الإسلامية وإرتريا للإرتريين، وحاول أنصار هذين الحزبين التصدى لهذا الهجوم، إلا أن أنصار عصابات الأندنت كانت تتفوق عليهم عدداً، فأصابت سبعة عشر شخصاً منهم، كما أصيب سكرتير مديرية سراى القرزمايتش أسبروم ولد قرقيس ونقل إلى المستشفى^(١٢). وانفض الاجتماع دون أن يعقد، ولم يبذل رجال الشرطة أو الجنود الإنجليز أية محاولة لفض هذه الاشتباكات.

وحسبما يوضحه السيد ولد آب ماريام ومراقبو تلك الفترة، فإن أعضاء حزب الرابطة الإسلامية وحزب إرتريا للإرتريين لم يكونوا يملكون فى تلك الفترة القدرة لا من ناحية السلاح، ولا من الناحية العددية للتصدي لتلك الأعمال الإرهابية^(١٣). فدعاة الانضمام " الأندنت " كان لديهم الملاذ فى إثيوبيا إثر ارتكابهم أية أعمال إرهابية. وهذه الفرصة لم تكن متاحة أمام القوى الأخرى؛ لأن الالتجاء إلى السودان كان يعنى الوقوع فى يد الإنجليز مرة أخرى. ولهذا أجبرت هذه القوى على خوض هذه المواجهة بالأساليب السلمية.

لم تكن هناك حدود لتدخل إثيوبيا فى إرتريا. فحين تقدم قادة حزبي الرابطة الإسلامية وحزب إرتريا للإرتريين فى ١٧/١٢/١٩٤٧م بشكوى مشتركة توضح

أن مسؤولين يعملون في إثيوبيا وهم: البروفيسور تامرات، كيداني ماريام أبرار. والفيتوراري أسفها ولد ميكائيل، وكفلى إقرتو يحدقو، يقومون بعملية تحريض وتعبئة باسم إثيوبيا، وأن أكثر من ألف شخص من التجراويين الإثيوبيين قد شاركوا في اجتماع مدينة عدى خوالا " الحدودية "، رفض المندوبان البريطاني والأمريكي استافورد أثر هذه الوقائع الملموسة، بالصورة نفسها التي رفضا بها مرة أخرى قيام القساوسة الأرثوذكسيين بحملات التهديد بالنبذ والعزل ضد كل من لم يؤيد الانضمام إلى إثيوبيا^(١٤). وكان من البدهى أن يؤدي ذلك إلى عدم تمكن لجنة تقصى الحقائق من التعرف على الرغبات الحقيقية للشعب الإرتري، ومع هذا - كما يذكر تريفاسكس - فإن اللجنة أقرت في تحقيقها النتائج التالية:

١. إن ٤٤,٨% من الشعب الإرتري يؤيدون حزب الأندنت.
٢. إن ٤٠,٥% من الشعب الإرتري يؤيدون حزب الرابطة الإسلامية.
٣. إن ٤,٤% من الشعب الإرتري يؤيدون حزب إرتريا للإرتريين.
٤. إن ٩,٢ من الشعب الإرتري يؤيدون الحزب الموالي لإيطاليا.
٥. إن ١,١ من الشعب الإرتري يؤيدون الحزب الوطني الإسلامي.

وإذا أخذنا في الاعتبار محدودية فرص اتصال هذه اللجنة بالمواطنين وموقفها المنحاز مسبقاً، فإننا لا يمكن أن نأخذ هذه الأرقام باعتبارها أرقاماً تعطي الصورة الحقيقية لرغبات الشعب الإرتري. ومع هذا فإننا نجد أن مجموعة أصوات المعسكر الاستقلالي قد بلغ ٥٥,٢%، أي أغلبية كبيرة لا يستهان بها. ولم يستطع حزب الأندنت تقبل هذه الحقيقة.

قرار لجنة تقصى الحقائق

بعد اكتمال عمل لجنة تقصى الحقائق التي تمثل الدول العظمى الأربع وعودتها إلى مقرها، أصبح موضوع إرتريا والمستعمرات الإيطالية السابقة

موضوعًا ساخنًا للغاية. ففي مطلع عام ١٩٤٨م، كانت المطالب الأساسية لبريطانيا تتمثل في الحصول على ليبيا بأكملها إن كان ذلك ممكنًا أو أن تحصل على منطقة سرنايكا (إقليم برقة) على الأقل إن تعذر تحقيق المطالب الأساسي، وذلك إضافة إلى سعيها لتحقيق هدفها في إنشاء دولة الصومال الكبرى الذي لم تتخل عنه حتى ذلك الوقت.

هذه المطالب كانت سببًا للخلافات مع حلفائها الآخرين، وخاصة فرنسا التي كانت لديها مستعمرات كثيرة في إفريقيا، وكانت كل واحدة من هذه المستعمرات تعيش إرهابات ونزاعات استقلالية متصاعدة، ولم تكن فرنسا ترغب في أن تحصل المستعمرات الإيطالية السابقة أو حتى المستعمرات البريطانية على الاستقلال؛ لأن ذلك سيضر بها. كما أن فرنسا لم تكن ترغب في أن تحصل بريطانيا على ليبيا أو سرنايكا؛ لأنها كانت تستعمر كلاً من المغرب وتونس والجزائر، ولم تكن ترغب وقتها في ظهور بريطانيا كمنافس لها في جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط. ولهذا استمرت فرنسا في مواقفها السابقة، والتي كان من بينها ضرورة عودة إيطاليا إلى إرتريا كوصية عليها.

كان هذا الموقف الفرنسي مصدر قلق كبير لبريطانيا. وقد جاء في المذكرة السرية التي كتبها السير نويل شارلس أحد كبار مسؤولي الحكومة البريطانية آنذاك، ضرورة العمل على مناشدة الحكومة الفرنسية لتتوقف عن تأييد عودة إيطاليا إلى إرتريا؛ لأن إيطاليا كانت تسير على طريق التحول نحو الشيوعية، ولأنه إذا عادت إيطاليا إلى إرتريا، فإن هناك خطر أو احتمال دخولها في حرب مع إثيوبيا، ثم يضيف: " ولكن إن اشترط الفرنسيون دعم مطالبنا في ليبيا بقبولنا لمطالب الإيطاليين في إرتريا، فإن عليهم أن يسمحوا لنا بأن نتظاهر في البداية بقبولنا المطالب الإثيوبية؛ نظرًا إلى العلاقات الجيدة التي تربطنا بهم... ثم نتظاهر بعد ذلك بأننا قد عرّضنا لضغوط ونبليغ الفرنسيين حينها بأننا قبلنا الوصاية الإيطالية ". وفي الختام اقترح السير نويل منح إثيوبيا ميناء عصب وشواطئ دنكاليا من باب الترضية، وقد أيد وزير الخارجية البريطاني اقتراح السير نويل

فكتب فى الرابع من فبراير رسالة يؤيد فيها عودة إيطاليا فى إطار الوصاية على كامل الصومال وأجزاء فى إرتريا " باستثناء ميناءى عصب وشواطئ " التى اقترح منحها لإثيوبيا " مقابل أن تحصل بريطانيا على سرنايكا الليبية (١٦).

وعندما بدأ هذا الاقتراح يحظى بقبول متزايد، تحرك الإمبراطور هيلسى سلاسى ليعبر عن معارضته له. وقد جاء فى البيان الصحفى الذى أصدره فى إبريل ١٩٤٨م أنه إذا عادت إيطاليا إلى الصومال وإرتريا " فإن ذلك يعد جريمة دولية مفرعة لا نتوقع أن تقوم بها الدول العظمى، وإنما لن نكف عن إدانة ذلك ". وأوضح البيان أنه لا يعقل أن يحل مثل هذا الظلم بدولة صديقة وعضو فى الأمم المتحدة (يقصد إثيوبيا) (١٧).

وعلى الرغم من أن احتجاج الإمبراطور كان يبدو قويًا بما فيه الكفاية، فإن التأيد البريطانى لإيطاليا كان مصدر قلق وخطورة على الحكومة الإثيوبية. وعقد الإمبراطور اجتماعًا موسعًا لمستشاريه فى السابع من إبريل ١٩٤٩م، وقد تناول الباحث زوردي ربنا ما دار فى هذا الاجتماع بالتفصيل فى كتابه القضية الارترية؛ حيث أوضح أن المجتمعين قرروا إبلاغ أكليلو هبتى ولد ضرورة أن يخفف من لهجته الانتقادية المريرة للسياسات البريطانية التى كان يدلى بها فى اجتماعات الأمم المتحدة؛ حتى لا يتسبب ذلك فى إثارة غضب بريطانيا، وما يترتب عليه من نتائج غير مرغوبة. ولكن نظرًا إلى أنه (أكليلو هبتى ولد) كان يدافع بأسلوب يخدم مصلحة إثيوبيا، فقد منح فى هذا الاجتماع المزيد من الصلاحيات والتأييد المعنوى، وطلب منه الاستمرار فى نهجه مع الحرص على عدم إثارة بريطانيا (١٨).

ولم يكن الاعتراض على الاقتراح البريطانى من قبل الإمبراطور هيلسى سلاسى فقط، فثلاثة من الأحزاب الإرترية أيضًا قد اعترضت عليه، والأحزاب الثلاثة هى حزب الرابطة الإسلامية، وحزب إرتريا للإرتريين، وحزب الأندنت؛ حيث اعترضت جميعها على الوصاية الإيطالية. وقد طلبت هذه الأحزاب الثلاثة الإذن بالسماح لها بإرسال مندوبيها إلى لندن للتعبير عن اعتراضها على هذه المقترحات. ولم ترفض الإدارة البريطانية فى إرتريا مطلب هذه الأحزاب

السياسية؛ حيث كان لدى هذه الإدارة اقتناع بأن اقتراح عودة إيطاليا إلى إريتريا يمكن أن يؤدي إلى اندلاع الاضطرابات فيها^(١٩).

ونتيجة لهذا القلق، لم تكتفِ الإدارة البريطانية بدعم سفر الوفد الإريتري إلى لندن فحسب، وإنما طلبت أيضًا إرسال كتيبة إضافية من الجيش البريطاني إلى إريتريا^(٢٠). لأنها كانت قد توصلت إلى استنتاج يرى أن الاضطرابات الداخلية والهجمات الإثيوبية يمكن أن تؤدي إلى هزيمة إيطاليا في حال عودتها. ولهذا كان مقترحهم البديل هو ضم إريتريا إلى إثيوبيا، على الرغم من أنهم كانوا لا يرون أن إثيوبيا قادرة على حكم إريتريا بالشكل المطلوب، أو أنها قادرة على صيانة الطرق والسكة الحديد الإرتيرية. وفي هذا الشأن، كتب السير فيليب ميتشيل أحد كبار المسؤولين البريطانيين إلى وزير الخارجية البريطانية رسالة جاء فيها ما يلي:

"... من الناحية الاستراتيجية يكون من الأفضل لنا أن نترك أمر إدارة منطقة أسمر - مصوع إلى صديقتنا إثيوبيا مادامنا نتولى إدارتها بأنفسنا للأسباب الآتية:

- ١- لأن إثيوبيا ستحصل على تأييد عام من الأمم المتحدة.
- ٢- وإن تكون هناك قوة قادرة على إخراجها (من إريتريا).
- ٣- ليست هناك إمكانية لإثيوبيا لتمتلك سلاحًا جويًا لديه القدرة على عرقلة أو إغلاق الملاحة البحرية في البحر الأحمر.
- ٤- إضافة إلى ذلك، ليس هناك شك في أن هذه المنطقة ستكون لها أهمية كبرى عند اندلاع الحرب مع الشيوعيين أو القوى الثورية الأخرى؛ حيث يمكن أن نستخدمها، كما في الماضي، قاعدة خلفية لجبهتنا الأمامية ومركزًا لصيانة أسلحتنا، كما يمكن أن نستخدمها مظهرًا لعبور طائراتنا إلى وسط المنطقة العربية وجنوبها.

٥- صحيح أن إرتريا ستتحول إلى مستعمرة، ولكن بما أن للقوة المستعمرة " بكسر الميم " هي دولة سوداء " إثيوبيا " فإن تلك سيحظى بتقدير كبير في دوائر الأمم المتحدة (٢١).

وكل الوثائق البريطانية وغير البريطانية عن تلك الفترة، توضح أن تحديد مستقبل إرتريا لم يكن ينظر إليه من زاوية مصالح الإرتريين. وفي هذه الوثيقة المذكورة آنفاً، يتحدث البريطانيون علناً عن استحسنهم وقوع إرتريا في الاستعمار " الأسود "؛ لأنهم رأوا أن ذلك يخدم مصالحهم أكثر من أن تكون واقعة في يد المستعمر " الأبيض ".

وعلى النقيض من ذلك كان موضوع رد فعل إثيوبيا في حال عودة الإيطاليين هو كل ما يشغل اهتمام الإدارة البريطانية. وفي المجال مثلاً يقول فرانك ستافورد مندوب بريطانيا في لجنة تقصى الحقائق التابعة للدول العظمى الأربع، إن إيطاليا ستواجه مقاومة عنيفة من قبل جماعات " الشفتا " الذين تسلحهم إثيوبيا في حال عودتها إلى إرتريا. ويصل ستافورد إلى استنتاج نهائي مفاده "... إن تقرير مصير إرتريا موضوع ساخن في أدبنا، ولن نتورع إثيوبيا عن القيام بأي شيء من أجل منع عودة إيطاليا إلى إرتريا أو احتلالها أي جزء من أراضيها".

وفي يونيو (١٩٤٨م) بدأت تتجلى حقيقة ضعف إمكانية قبول المطالب الإيطالية. كما أصبحت الحجة القائلة إن إيطاليا لن تنعم بالسلام في إرتريا، تجد قبولاً متزايداً لدى جميع الأطراف الدولية المهتمة بالشأن الإرتري، وأضحت الفكرة التي تذهب إلى أن الخطر الأساسي هو رد الفعل الإثيوبي، أما الإرتريون فإنهم لا يستطيعون فعل أي شيء لوحدهم؛ لأنهم لا يملكون السلاح ولا التنظيم ولا القيادة التي تمكنهم من المقاومة بشكل فعال... تحظى بقبول عام (٣).

وهذه الصورة نجدها تشكل السمة العامة لكل الوثائق المتعلقة بمشاعر الشعب الإرتري ورغباته؛ حيث لا نجد في هذا المجال غير الآراء التصميمية المبنية على التقديرات والتخمينات الشخصية. ولكن من بين الوثائق القليلة جداً، المختلفة

عن ذلك ، ما كتبه آر.وى.ميزن المستشار السياسى للإدارة العسكرية البريطانية فى إرتريا، وذلك فى الوثيقة التى كتبها بتاريخ الثانى من يوليو ١٩٤٩م؛ حيث يقول فى تلك الوثيقة: إن رأس تسما رئيس حزب إرتريا للإرتريين التقى مع قادة الجالية الإيطالية المقيمة بإرتريا وهما الدكتور باربا تون والدكتور بوفينى؛ حيث ناقش معهما مسألة مطالب إيطاليا بالعودة إلى إرتريا. ولا يوضح المستشار ما نتيجة الاجتماع، ولكنه يوضح أن هذه المطالب لا تجد القبول من قبل الشعب الإرتري. كما أنه لم يقدم أى توضيح ولا تحليل متكامل ومُرضٍ بشأن مقاومة الإرتريين ومعارضتهم. وقد اكتفى فى هذا المجال بفقرة صغيرة استخفافية تقول: "نظرًا إلى التباين فى العقيدة الدينية، فإنه ليس بوسعهم (الإرتريين) الاتفاق على رأى موحد.. وهم لا يملكون السلاح ولا القوة ولا القيادة المنظمة.. وإذا عاد الإيطاليون فإن سباقهم وتهافتهم (أى الإرتريين) على فرص العمل والمناصب لن يمكنهم من الاتفاق على مواقف موحدة ". وبهذا الرأى الاستخفافى؛ تم تجاهل رأى الشعب الإرتري وأحزابه على حد سواء. فقد نظر هذا المسؤول البريطانى إلى المسألة من زاوية مصالح إيطاليا وإثيوبيا، وبدرجة أساسية، من زاوية مصالح بريطانيا. وفى الأخير ركز هذا المسؤول على بحث أنجع السبل التى تمكن من تقاسم الكعكة الإرترية على النحو الذى يوفق بين جميع هذه المصالح المتعارضة^(٢٤).

وعندما اجتمع وزراء خارجية الدول العظمى الأربع فى سبتمبر ١٩٤٨م لتقرير مصير إرتريا والمستعمرات الإيطالية الأخرى، كان الاقتناع والآراء المذكورة آنفاً قد ترسخت وأصبحت مقبولة، ليس فى أوساط قادة بريطانيا وحسب، وإنما أصبحت مهيمنة حتى على تفكير أوساط حلفائها. ويجدر بالذكر هنا أن القوى المتحالفة فى زمن الحرب قد أصبحت بعد ذلك قوى متصارعة وخاصة الاتحاد السوفييتى الذى دخل فى تحدٍّ ومواجهة مع بقية الدول العظمى. حيث كان قد أنشأ معسكرًا آخر للقوى الاشتراكية بقيادته. ويقول تريفاسكس بهذا الشأن: إنه لو استطاعت الدول العظمى الأربع المتحالفة فى أثناء الحرب أن تحافظ على وحدتها بعد الحرب، لكانت هذه الدول قد تمكنت من حل قضية المستعمرات الإيطالية

السابقة من دون أية مصاعب، وكان ذلك قد تحقق خلال أقصر وقت ممكن. لكن الاتحاد السوفييتي كان قد بدأ يتدخل وقتها في الشؤون الداخلية لليونان واستولى على نصف برلين، وأكد دوره المهيمن في يوغسلافيا وأوروبا الشرقية.

وقد أدى كل ذلك إلى أن تتوجس الدول الغربية (أمريكا، فرنسا، بريطانيا) من خطر أطماع الاتحاد السوفييتي.

ولم تكن القضية الإترية هي وحدها المطروحة أمام الدول العظمى الأربع، فقد كانت هناك أيضا قضايا تتعلق بجزء من الصومال وإقليمي برقة وطرابلس الليبيين، وحسم هذه القضايا كان يمر عبر الكثير من الأوضاع المعقدة. فإقليم طرابلس وبرقة الليبيان على وجه الخصوص، وعلى الرغم من وقوعهما في امتدادات صحراوية، فإن امتلاكهما لسهول منبسطة شاسعة ملائمة لبناء قواعد جوية، قد أكسبهما أهمية استراتيجية قصوى. وحسبما ذكره تريفاسكس، فإن الهيمنة أو السيطرة على ليبيا كانت تعد أهم من أية قضية أخرى في نظر الدول الغربية.

وكان من المحتم أن يعكس التقرير النهائي الذي رفعته لجنة تقصى الحقائق هذه المصالح المتعارضة والخلافات القائمة بين هذه الأطراف. ونتيجة لذلك انقسمت القوى العظمى إلى فريقين: بريطانيا وأمريكا من جهة، وفرنسا والاتحاد السوفييتي من جهة أخرى وبالطبع لا يعني هذا أن فرنسا والاتحاد السوفييتي قد جمعتهما عقيدة فلسفية واحدة، ولكن الجانبين: فرنسا بدافع من مصالحها، والاتحاد السوفييتي بأسبابه الخاصة، كانا يؤيدان عودة إيطاليا إلى مستعمراتها.

وعلى سبيل المثال، جاء في المذكرة المشتركة النهائية التي كتبها مندوبا بريطانيا وأمريكا في لجنة تقصى الحقائق ما يلي:

"... صحيح أن البلد (إتريا) منقسم إلى معسكرين، وهذا يعود إلى أن التوجه السياسي متأثر بالعقيدة الدينية. إضافة إلى ذلك، فإن أصحاب العقيدتين الدينتين (مقسمون جغرافيا) بين مرتفعات مسيحية ومنخفضات إسلامية.

المسيحيون من سكان المرتفعات - باستثناء أقلية لكن ذات أهمية - يؤيدون الانضمام غير المشروط إلى إثيوبيا. أما سكان المنخفضات الإسلامية فيفضلون الاستقلال المرحل. وبشكل عام، هم يتفقون على أنه من المطلوب بشكل مؤقت البقاء تحت وصاية الأمم المتحدة... وهذا الجانب يختار أن تكون بريطانيا هي الوصية".

أما مندوبا الاتحاد السوفييتي وفرنسا فقد كان رأيهما متماثلاً على الرغم من أن كلا منهما كتب مذكرته بشكل منفرد. وقد جاء في هاتين المذكرتين:

"... لم تمثل أمام اللجنة أية مجموعة لديها تفوق عددي على مجموعات ممثلي الأطراف الأخرى. وأهم عامل أثر (أضر) في عدلية ممثلي الحزب الموالي لإيطاليا، هو أنه قد تم السماح بتأسيس ذلك الحزب عشية وصول اللجنة... (وبشكل عام) فإن الذين مثلوا أمام اللجنة ممثلين للشعب، كانوا مختلفين جداً... وحسبما توضحه هذه الدراسة (للميدانية) فإن قرار القوى العظمى الأربع سيقبله الشعب حتى لو كان متعارضاً مع آراء ممثليه" (٢٥).

ندرك مما سبق أن موقف بريطانيا وأمريكا كان يميل إلى تقسيم إريتريا، بينما كان الاتحاد السوفييتي وفرنسا يميلان إلى فرض الوصاية الإيطالية. ونذكر أن سبب تأييد فرنسا للوصاية الإيطالية في إريتريا يعود إلى خشيتها من أن يؤدي أي حل غير ذلك إلى إثارة مطالب مماثلة في مستعمراتها، بينما كان تأييد الاتحاد السوفييتي للوصاية الإيطالية يرجع إلى تشجيع موقف الحزب الشيوعي الإيطالي وتعزيزه بعد أن حقق النجاح في الانتخابات الإيطالية.

هذه هي الأجواء التي طرحت فيها القضية الإرتيرية على اجتماع وزراء خارجية الدول العظمى الأربع في باريس. وبعد تداول القضية خرج هذا الاجتماع في ختام أعماله (١٥ من سبتمبر ١٩٤٨م) باقتراحات متناقضة مع بعضها

بعضًا، بل حتى مع المواقف المذكورة آنفاً للدول الأربع، وهذه الاقتراحات كانت كما يلي:

فرنسا: اقترحت أن تمنح إثيوبيا كامل المنطقة الواقعة جنوب زولا، على أن يبقى الجزء المتبقى من إرتريا تحت الوصاية الإيطالية.

بريطانيا: تخلت عن موقفها السابق، وطلبت أن تتولى إثيوبيا حكم إرتريا لمدة عشرة أعوام تحت إشراف الأمم المتحدة، وأن تشكل مفوضية استشارية للإشراف على ذلك.

الولايات المتحدة الأمريكية: اقترحت أن تمنح إثيوبيا إقليم سراي، وأكلى قوزاي، ودنكاليا، على أن يحسم مصير مدينة أسمرا وبقية أجزاء إرتريا بعد عام (كان ذلك يعود إلى خشية أمريكا من أن تمس القواعد العسكرية التي كانت قد أقامتها في كل من أسمرا ومصوع).

الاتحاد السوفيتي: في البداية طلب وضع إرتريا تحت الوصاية الإيطالية، ثم تبدل هذا الموقف إلى الطلب بوضع إرتريا تحت الوصاية المشتركة للدول العظمى الأربع، على أن يتم منح إرتريا الاستقلال في الأخير.

نتيجة لذلك دخلت القضية الإرترية نفقاً مسدوداً. ولم يكثرث اجتماع باريس لمعرفة رأى الشعب الإرتري أو أحزابه السياسية أو حتى بتقرير لجنة تقصى الحقائق. ونتيجة لإخفاق الأطراف الأربعة في التوصل إلى حل، فقد قرر اجتماع باريس إحالة القضية الإرترية إلى الجمعية العامة للبت فيها.

الفصل الثاني عشر

اندلاع الإرهاب السياسي المنظم

أنشطة الإرهاب " الشفتا " فى إرتريا

ظاهرة الشفتا (قطاع الطرق) كانت موجودة فى إرتريا قبل قدوم الإدارة البريطانية. حيث كان بعض الأفراد قد انخرطوا فى هذه الأعمال لأسباب شخصية، حتى فى فترة الاحتلال الإيطالى الذى كان معروفاً بصرامة تطبيقه للقانون، وتأكيد سيادته. ويروى أن هناك أعداداً كبيرة من الإرتريين لجأت إلى نمط حياة الشفتا؛ رفضاً للاحتلال الإيطالى، خاصة فى بداية عهد الاستعمار الإيطالى، وكان من بين هؤلاء جماعة دقيات حدقمبس، ودقيات أبراء، وزمات ود أكد. ويذكر أن أعداداً كبيرة من هؤلاء المقاومين قد اعتقلوا وأرسلوا إلى سجن جزيرة نخرة التاريخى؛ حيث لا يعرف مصيرهم بعد ذلك.

حتى بعد تثبيت إيطاليا أقدامها فى إرتريا، لم تكن هناك فترة تخلو فيها من بروز ظاهرة " الشفتا ". فعلى سبيل المثال، خرج الفيتورارى حقوص تمنوا للخلاء، وأصبح من جماعات " الشفتا " فى العشرينيات " ١٩٢٠م " بعد حدوث مشاكل شخصية بينه وبين عائلة " كاشانى " الإيطالية فى عيلا برعد. وقد استمر فى هذا النمط من الحياة حتى الأربعينيات؛ حيث أصبح من أبرز عصابات " الشفتا " التى تمولها إثيوبيا (إبان فترة تقرير مصير إرتريا).

وباستثناء حركة المقاومة التى بدأتها جماعة دقيات أبراء المذكورة آنفاً فى بداية سنوات الاحتلال الإيطالى، فإن كل نشاطات " الشفتا " اللاحقة لم تكن لها أهداف سياسية واضحة؛ إذ كانت معظم تلك الحالات تعود إلى الأخذ بثأر عائلى.

وكانت هناك كذلك أعداد تمارس ذلك؛ بغرض نهب المواشى والأموال من المواطنين.

كما كانت هناك أعداد أخرى لا يستهان بها ممن خرجوا إلى الخلاء؛ بسبب رفض الظلم والاضطهاد الذى كان يمارسه الإقطاعيون والإداريون. وفى جميع هذه الحالات، كانت المنطلقات - فى أغلب الأحيان - ذات طابع شخصى ضعيف، ولم يكن فيها أى حافز وطنى. ومهما يكن، فإن أعمال القرصنة هذه، وبغض النظر عن افتقارها إلى المنطلقات السياسية الواضحة، فإنها - فى النهاية - تعد أعمالاً منافية للقانون وخروجاً على النظام؛ مما يؤدى إلى المواجهة مع الدولة والتصادم مع المكلفين بتأمين الأمن والنظام وحدوث مطاردات. وقد كان من المحتم أن يترتب على ذلك تأثير هذه الأنشطة فى الحياة السياسية والتأثر بها. وتجلت إمكانية حدوث ذلك فى إرتريا بشكل واضح وواسع النطاق مع قدوم الاحتلال البريطانى، وتحديداً فى عام ١٩٤٧م؛ حيث اتسع نطاق أعمال القرصنة والإرهاب.

وفى عام ١٩٥٠م، طرح الكاتب والسكرتير السياسى للإدارة العسكرية البريطانية فى إرتريا السير كينيدي تريفاسكس بحثاً مطولاً عن ظاهرة " الشفتا " فى إرتريا وسبل حلها ^(١). وفى بداية هذا البحث، يوضح أن ظاهرة " الشفتا " فى إرتريا ليست أمراً جديداً، ويرى تريفاسكس أنه بعد هزيمة الإيطاليين فى عام ١٩٤١م وقع الكثير من السلاح فى أيدي الأفراد. وأن هذا الواقع قد أتاح مجالاً كبيراً لتفشى ظاهرة " الشفتا " بشكل كبير جداً فى الأعوام اللاحقة. ولا يعنى هذا، كما يقول تريفاسكس، أن وجود السلاح فقط كان يدفع الناس إلى الخروج للخلاء لممارسة قرصنة " الشفتا " لمجرد الرغبة فى ذلك؛ حيث يوضح الكاتب أن هناك أسباباً وقضايا أساسية كانت تدفع إلى حدوث ذلك.

أولى هذه الأسباب - حسبما يقول تريفاسكس - كانت تتمثل فى المشاكل والمصاعب الاقتصادية التى ظهرت عقب هزيمة إيطاليا فى إرتريا؛ حيث أدت هذه المصاعب التى ضربت الريف والمدن من دون رحمة إلى وقوع السكان فى حبال

الفقر الشديد؛ الأمر الذى أدى إلى دفع الكثيرين منهم إلى دخول عالم القرصنة و" الشفتا " .

ثانيًا: كانت قد سادت فى أوساط الإرترين مشاعر يأس واستياء عميقة؛ بسبب الطابع الظرفى للإدارة العسكرية البريطانية، واتضح أن تقرير مصير إرتريا أمر لا خاتمة له. باختصار، كان من الواضح أنه لن تكون هناك حكومة قوية وقانون صارم، وقد شجع هذا الكثيرين على تحدى القانون والنظام^(٢).

من كل ما سبق، نتوصل إلى أن مثل هذه الأجواء الضبابية فتحت الباب واسعًا أمام كل من يريد أن يصفى ثأرًا أو أية أحقاد، أو مشاكل قديمة، أو حتى إشعال نزاع قبلى أو اجتماعى. هذا على صعيد الأسباب الداخلية الكامنة وراء نقضى تلك الظاهرة، ولكن كان هناك عامل آخر ألا وهو تزايد الكراهية للإيطاليين وتأججها؛ وهو الأمر الذى أدى إلى صعوبة السيطرة على نشاطات جماعات " الشفتا " فى الأربعينيات.

البحث الذى أعده تريفاسكس يوضح - بشكل مختصر - كيف تطورت ظاهرة " الشفتا " منذ عام ١٩٤١م. ونظرًا إلى أن هذا يساعد بشكل جيد على استيعاب التوضيحات والتحليلات اللاحقة، فإننا سنتناوله فيما يلى كما وضعه هو حسب الترتيب الزمنى:

- نلاحظ أن عام ١٩٤١م لم يشهد تقريبًا أية نشاطات للشفتا.
- حدثت فى عام ١٩٤٢م أعمال نهب واعتداء على المناطق الحدودية بين سراى وتجراى (إثيوبيا)^(٣). إضافة إلى ذلك قامت جماعات الشفتا الإثيوبية بالإغارة على محافظة بارنتو وسكانها من الكوناما. وكان الاقتتال بين البنى عامر والهندوة (الذى أشرنا إليه آنفًا) قد بدأ أيضًا فى هذا العام، لكن نطاقه لم يكن قد اتسع بعد .
- فى عام ١٩٤٣م استمرت الاعتداءات على الحدود بين سراى وتجراى الإثيوبية. ولعل مما ساعد على استمراره - كما يقول تريفاسكس - أن

قوة الشرطة - المحدودة أصلاً - كانت قد توجهت بأكملها لتهئية اقتتال الهدندوة والبنى عامر. ومما زاد من تعقيد الوضع، أن هذا الاقتتال الأخير دخلته أطراف أخرى، ولهذا تحولت تلك المنطقة فى عام ١٩٤٣م إلى مكان تعمه الفوضى والاضطرابات وغياب القانون " (١).

• عام ١٩٤٤م كان العام الذى برزت فيه المشاكل الإدارية والاقتصادية. وتعود الأسباب التى أدت إلى بروز هذه المصاعب الاقتصادية، إلى توقف المشاريع الحربية كافة التى كانت قد أقامتها كل من بريطانيا وأمريكا فى إرتريا؛ فتفشى بسبب ذلك البطالة على نطاق واسع. أما على الصعيد الإدارى، فقد تم تقليص الوحدات الإدارية من ثلاثين محافظة إلى إحدى وعشرين محافظة؛ فنتج عن ذلك طرد الكثير من الإداريين وتبديل بعضهم بآخرين. وقد أغضب هذا الإجراء المطرودين وأقاربهم وأتباعهم؛ مما مهد فى الأعوام التالية لأن يصبح هذا السبب من بين الأسباب التى مهدت لانتشار ظاهرة " الشفتا ".

وإذا نظرنا إلى عام ١٩٤٤م هذا من زاوية أعمال النهب، فإننا نجد أنه كان شبه خالٍ تقريبًا من أية أعمال فى هذا المجال، باستثناء ما كان يحدث فى إقليم القاش بركة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن قوات الشرطة المتوفرة على قلة عددها، كانت قد وصلت درجة لم تعد فيها قادرة على حفظ النظام إلا بمساعدة قوات الدفاع السودانية (١) (Sudan Defence Forces).

• فى عام ١٩٤٥م، بدأت نشاطات " الشفتا " تخف كثيرًا، بل إنها توقفت تمامًا تقريبًا فى مناطق المرتفعات بشكل خاص، وفى هذا العام نفسه، كان اقتتال البنى عامر والهدندوة قد بدأ يهدأ ويسير باتجاه تحقيق المصلحة. لهذا شهدت منطقة المنخفضات الغربية أيضًا هدوءًا مماثلًا نسبيًا (١).

وعلى الرغم من ذلك، لم تكف الإدارة البريطانية عن اتخاذ الإجراءات التى يمكن أن تشجع أنشطة " الشفتا ". وعلى سبيل المثال، قامت الإدارة البريطانية فى

هذا العام متجاهلة احتجاجات المواطنين، بتوزيع أراضي التتقيب عن الذهب في مديرية حماسين للإيطاليين، وبالصورة نفسها قامت هذه الإدارة بتوزيع أراضي زراعية لهم في مديرتي حماسين وسراي، كما أزاحت ثلاثاً من القيادات التقليدية المهمة في إقليم حماسين من مناصبهم^(٧).

يمكن التكهن بالأسباب التي دفعت الإدارة البريطانية إلى اتخاذ مثل هذه الإجراءات غير المقبولة من قبل السكان، والتي يمكن أن تثير مقاومتهم. وبالرغم من أن تريفاسكس يعزو هذه الإجراءات إلى رغبة الإدارة البريطانية في إرتريا في ضمان سلاسة إنجاز الأعمال وسرعتها، وأنها لم تنتبه إلى أن مثل هذه الإجراءات يمكن أن تترتب عليها إثارة مشاعر المقاومة لدى السكان^(٨)، فإن هذا المبرر يفقد أية مصداقية عندما نرى الإجراءات التي كانوا يقومون بها لتنفيذ مخططهم التقسيمي وتعمدهم إثارة النعرات التجزئية. ومهما يكن، فإن عام ١٩٤٦م قد مضى من دون أية أنشطة إرهابية "للشفتا"، بل أكثر من ذلك شهد هذا العام التوصل إلى حل سلمي قبل به الطرفان في اقتتال البنى عامر والهندوة. وقد اعترفت الإدارة البريطانية بأن أنشطة "الشفتا" قد خفت أو بهتت^(٩).

إن الاستنتاج أو التأكيد على أن أنشطة "الشفتا" قد خفت يمكن أن يكون مقبولاً ومتوقعاً، لو نظرنا إلى الأمر بمعزل عن الأوضاع السياسية والاقتصادية السائدة في البلاد حينها. لكن مادامت الإدارة البريطانية هي الراعي الذي كان وراء ازدهارها سابقاً ولاحقاً، فإن استنتاج تقرير الإدارة البريطانية لا يعد مقبولاً؛ لأن هذه الإدارة كانت تقوم - في الوقت نفسه - الذي تقول فيه بأن أنشطة "الشفتا" قد خفت (١٩٤٦م)، بتوزيع الأراضي الزراعية في إقليم حماسين على الإيطاليين، على الرغم من تصاعد حدة مرارة المواطنين وقوة مقاومتهم لمثل هذه الإجراءات في ذلك الوقت، فضلاً عن أن عداء المواطنين للمستوطنين الإيطاليين كان قد بلغ ذروته في تلك الآونة.

إضافة إلى ذلك، قامت الإدارة البريطانية في هذا العام نفسه (١٩٤٦م) بإعفاء اثنين من كبار قدماء الزعماء التقليديين في مديرية حماسين من مناصبهم

وهما: دقيات أسرسهى براخى زعيم منطقتي " لقو تشوا " و "كيسا تشوا "، ودقيات هيلي ملكوت ولد ميكائيل زعيم منطقة ميناب زرنأى، وقد تسبب إعفاؤهم فى إثارة موجة من الحنق والغضب فى وسط عائلات وأتباع رأس براخى ورأس ولد ميكائيل؛ الأمر الذى فتح الباب امام المشاكل اللاحقة (١٠).

وكما هو معروف، كان الاحتلال الإيطالى قد ترك معظم الزعماء المحليين ليستمروا فى مواقعهم السابقة القديمة نفسها ، وسمح للسكان بإدارة شئونهم وفق القوانين والأعراف السائدة لديهم. ولم تكن الإدارة الإيطالية تتدخل بشكل مباشر فى تفاصيل الحياة اليومية للمواطنين، وإنما تكتفى بتأدية المهام المقصورة على الدولة، مثل جمع الضرائب وتجنيد المواطنين ومراقبة الأسواق وتأكيد احترام حقوق الإيطاليين، إلخ، ونتيجة لذلك، كان الزعماء المحليون، سواء فى مناطق المرتفعات أم المنخفضات قد تمكنوا من خلق مناطق نفوذ وتكوين مجاميع من الأتباع، ولا تزال آثار تلك الفترة باقية؛ حيث نجد أسماء عائلات رأس براخى ورأس ولد ميكائيل فى منطقة حماسين ورأس كيدانى ماريام فى منطقة عرزا، ورأس تسما وعائلات ناصر باشا وعلى بيه فى منطقة أكلى قوزاى، وعائلة كنتيباى هداد باشا فى الساحل وآل دقل فى منطقة بركة، إلخ.

وكنا فى الفصول السابقة، قد تطرقنا إلى مسألة قيام الإدارة البريطانية بانتزاع صلاحيات نظام الشماقلى ومنحها لزعماء قبائل التجري، وكيف أن ذلك قد أثار غضب كنتيباى عثمان هداد ودقل جيلانى ودفعهما للانضمام إلى حزب الأندنت. التغييرات المماثلة التى قامت بها الإدارة البريطانية فى مناطق المرتفعات، ولدت أيضاً مشاعر غضب واستياء وسط الزعماء المتضررين؛ فتح الباب واسعاً أمام أتباعهم للتعبير عن احتجاجهم بالخروج على القانون ودخول عالم الشفقا. ونظراً إلى أن هذه الفئة الأخيرة تعد متميزة نوعاً وكماً، ولعبت لاحقاً دوراً فى رسم مستقبل إرتريا وشعبها، فإن أمرها يتطلب دراسة أعمق وأدق.

ولم تكن عملية إلغاء الصلاحيات المتوارثة عن الأجداد مقصورة على الجماعات التى تطرقنا إليها آنفاً، وإنما شملت العديد من مناطق إرتريا؛ حيث قامت

الإدارة البريطانية مثلاً بإجراءات مماثلة في منطقة عنسبا، وقد أدى ذلك - كما يروى الكثيرون - إلى خروج أعداد كبيرة من أبناء المنطقة وانضمامهم إلى عصابات حقوص تمنوا وقبرى تسفاطيس^(١١) وكنا قد أوضحنا من قبل أن الأول (حقوص) قد خرج إلى الخلاء بعد خلافه مع الإيطالي كاشانى فى عيلا برعد، أما الثانى (الفيتورارى قبر تسفاطين)، فإن خلافه لم يكن فقط حول مسألة انتزاع صلاحياته؛ لأن هذا الشخص كان يوجد فى إثيوبيا قبل هزيمة الإيطاليين، ويقال إنه كانت لديه اتصالات مع جماعات المقاومة التى حاربت الإيطاليين لخمسة أعوام. كما أنه كانت للرجل صلات قوية بتأزاز ولد قرقيس، سكرتير الإمبراطور هيلى سلاسى بعد عودته إلى إثيوبيا فى عام ١٩٤١م. ويروى الأشخاص الذين يعرفون الفيتورارى قبر تسفاطين أن الرجل كان يتردد على أديس أبابا ويلتقى باستمرار بسكرتير الإمبراطور^(١٢). عدا ذلك كان معروفاً أن البلاتين قيتا لورينزو تأزاز "مبعوث الإمبراطور فى أثناء فترة منفاه" كان يلتقى فى السودان قبل هزيمته الإيطاليين (٣٩ - ١٩٤١م) برموز المقاومة الإثيوبية ضد الإيطاليين، كما كان يلتقى مع بعض الإرتريين من بينهم الكولونيل قبر غال و الفيتورارى قبر تسفاطين^(١٣).

لكل ذلك كانت هناك شكوك قوية فى أن يكون السبب الرئيس لدخول الفيتورارى قبر تسفاطين إلى إرتريا، هو بدء أعمال الإرهاب المعروفة عن عصابات "الشفنا"، ولكن علاقة التعاون الوثيقة التى كانت تربطه بعصابات حقوص تمنوا تجعل من إمكانية تأثره بالتغيرات التى أجرتها الإدارة البريطانية وخروجه على هذه الإدارة أمراً وارداً أيضاً، إلا أن من الواضح أيضاً أن هذا السبب الأخير ليس هو الوحيد لخروجه.

الدخول إلى عالم "الشفنا" كان يتم أيضاً بسبب احتجاج أفراد على عملية تغيير الزعامات فى محيطهم، أو حتى بسبب تضرر مصالحهم الشخصية من هذه التغييرات. ويأتى على رأس هؤلاء الفيتورارى أسرسهى إمبايية الذى ولج عالم "الشفنا"؛ بسبب احتجاجه على توزيع صلاحيات خاله الدجزماتش منقشا بعد وفاته

فى عام ١٩٤٧م على ثلاثة أشخاص، من ثلاث محافظات، وكلهم من خارج العائلة^(١٠٠). كما تفيد مصادر عديدة بأن أسباب خروج مجموعة " الشفتا " الشهيرة آنذاك التى كان أبرز قادتها تخستى بلاى وديساي درار، تعود إلى حدوث أوضاع مماثلة فى مناطقهم^(١٠١).

هناك مجموعة أخرى كانت أسباب ولوجها عالم عصابات " الشفتا " مختلفة قليلاً. وهذه المجموعة تتكون من أربعة أشقاء وتعرف بمجموعة " دقى موسى إزقى " (أى أبناء موسى إزقى)^(١٠٢). وعلى الرغم من أن قصة هذه المجموعة شهيرة فى إرتريا وكتب عنها الكثير، فإن إعادة سردها فى هذا الكتاب ستكون مفيدة؛ لأنها تساعد كثيراً على توضيح طبيعة الظروف التى كانت سائدة وقتها. فى العشرينيات من القرن الماضى (١٩٢٠م) قامت إدارة الاحتلال البريطانية بنقل منصب العمدة فى منطقة مرتا سبنى من القرزماتش معتكاً إلى دقيات كيدانى هبتاي، وقامت سلطات الاحتلال الإيطالى باعتقال الكثير من أبناء المنطقة الذين قاوموا هذا الإجراء، وألقت بهم فى سجن جزيرة " نخرا " الشهيرة. وكان من بين هؤلاء المساجين المدعو موسى إزقى فتاو الذى مات فى هذا السجن (المنفى) الأمر الذى أثار الاقتتال بين عائلة هذا الأخير وعائلة العمدة الجديد دقيات كيدانى. وثاراً لأبيهم خرج أربعة أشقاء من أبناء موسى إزقى إلى الخلاء " وتحولوا إلى شفتا " ^(١٠٣).

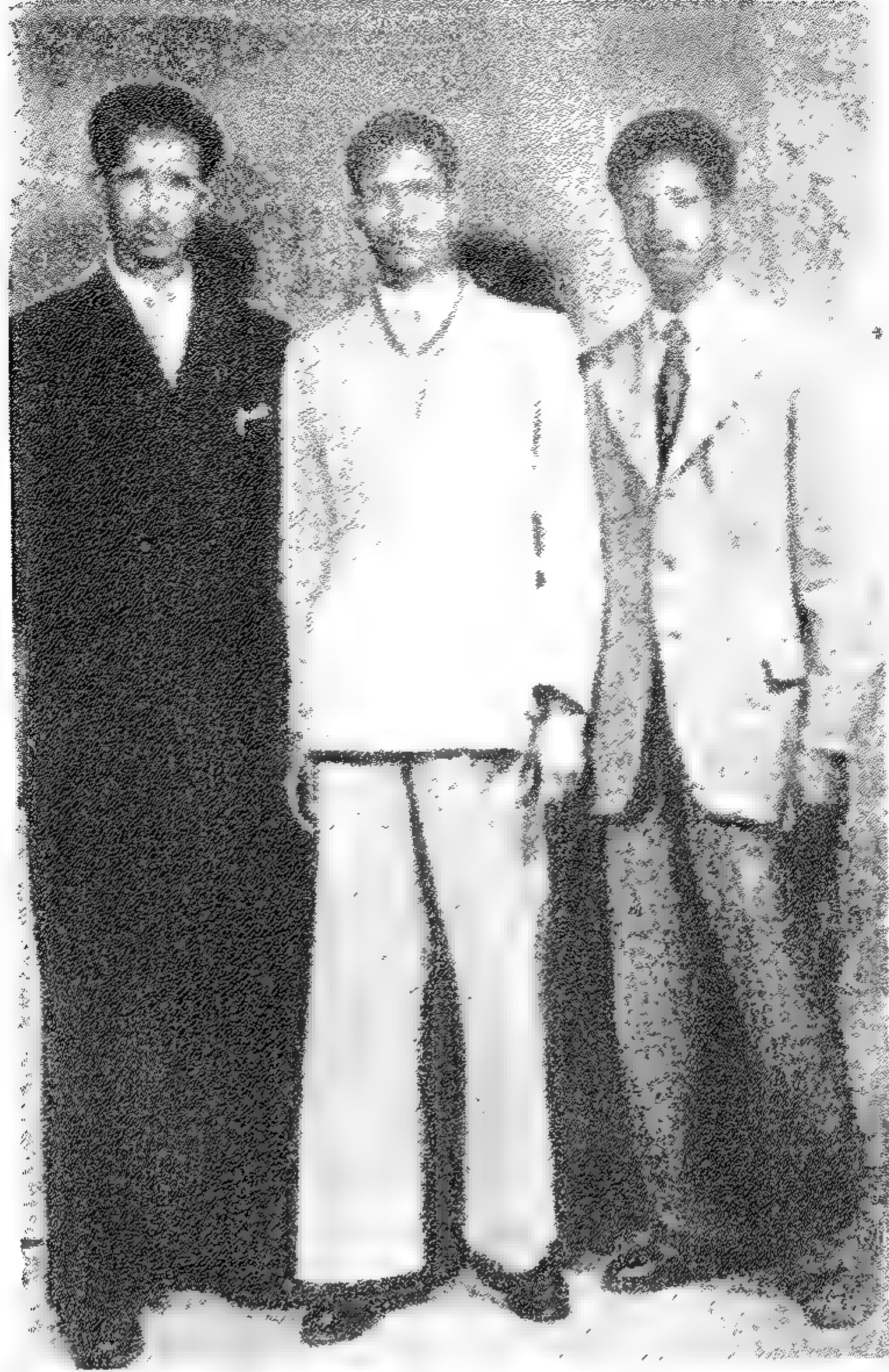
نخلص من كل ذلك إلى أن المنطلقات الأساسية حتى عام ١٩٤٧م لقادة الشفتا كافة الذين زرعوا الرعب والإرهاب فى أنحاء إرتريا اللذين طرأ فى نهاية الأربعينيات، كانت تتدرج ضمن القضايا الشخصية أو العائلية باستثناء " الشفتا " قبر تسفاظين الذى كان يبدو أن لديه ارتباطات بإثيوبيا. وهذا ينفى ما يرويه بعض المؤرخين من أن خروج " الشفتا " فى إرتريا كان بدافع حبهم وتعلقهم بإثيوبيا. ولكن هذا الميل نحو إثيوبيا لم يبدأ إلا فى نهاية عام ١٩٤٧م، أى فى فترة وصول لجنة تقصى الحقائق التابعة للدول الأربع العظمى إلى إرتريا.

جمعية الأندنت والإرهاب أدوات سياسية لإثيوبيا

حتى عام ١٩٤٧م كانت معظم الأعمال الإرهابية التي كان يقوم بها أنصار حزب الأندنت، سواء أكان ذلك في المدن أم في الأرياف، تحدث بشكل منفرد وغير مخطط على نحو مركزي. وهنا يتطلب الأمر الوقوف والتعرف على تنظيم فرع الشباب التابع لحزب الأندنت اسمه جمعية وحدة إثيوبيا وإرتريا (الحزب الأم أخذ تسميته " الأندنت " أي الوحدة من اسم هذا للتنظيم الشبابي التابع له - المترجم).

كانت لدى جمعية وحدة " الأندنت " إرتريا وإثيوبيا وحدة سرية للغاية متخصصة في أعمال القتل والإرهاب، ويصعب حتى اليوم الحصول على معلومات موثوق بها عن هذا التنظيم؛ لأنه كان يجبر أعضائه على أداء القسم، ويستخدم معهم أشكال التهديد والإرهاب كافة، ومعظم الأحياء من أعضاء هذا التنظيم السري لا يريدون أن يروح بأية معلومات عنه؛ لأنه يرى في ذلك خيانة للقسم الذي أداه أو أنه يخشى من أن يجعله ذلك عرضة للمساءلة، أو أن يتسبب في خيانة رفاقه الأموات. ولهذا يفضلون أن يكون حديثهم عن هذا الموضوع بشكل غير مباشر. كما أن بعضهم لا يريد الكشف عن هويته. لكل ذلك يجب وضع هذا الواقع في الاعتبار عند حديثنا عن هذه الجمعية.

وعلى الرغم من أننا سنورد فيما يلي الكثير من الحقائق التي لم تكن معروفة من قبل، فإننا مضطرون للحفاظ على سرية كثير من هذه المصادر. جمعية وحدة إرتريا مع إثيوبيا " الأندنت " السرية أسست في ٩ من سبتمبر ١٩٤٥م في سفح جبل حي حزحز (أي منطقة ماي انبسا) بأسمرا، وكان عدد الأعضاء المؤسسين لا يتجاوز عشرة أشخاص غالبيتهم من شباب حي أبا شاول. وكان أول رئيس لهذه الجمعية شخصاً يدعى هيلي برهي وهو المؤسس الرئيسي لهذه الجمعية، وكان معه أشخاص آخرون منهم هبتوم أرياء، وتولدى فسها (انظر الصورة).



بعض من أهم مؤسسي جمعية وحدة إرتريا وإثيوبيا الشبابية

من اليمار: هيتوم أرايا، قبرسلاسي قارزا، هيلي أبرهي

وكان هدف هذه الجمعية أيضاً العمل كما الحزب الأم على تأكيد انضمام إرتريا إلى إثيوبيا، ولكن هناك من يقولون إن هذا التنظيم الأخير لديه خلاف مع تنظيم " الأندنت الكبير حول أسلوب الانضمام (التسمية الرسمية للحزب الأم هي " جمعية وحدة إرتريا مع إثيوبيا - إثيوبيا الموحدة "، بينما تسمية التنظيم الفرع هي " جمعية وحدة إرتريا مع إثيوبيا ") ويرى قادة الجمعية الفرع أن تسمية الحزب الأم توحي بأن هناك طرفين مختلفين يتحدان، بينما تسمية جمعيتهم تشير إلى أن جسداً واحداً يحقق وحدته. ولهذا فإن هذه التسمية الأخيرة لا تقسح مجالاً للمساومة ولا للمناورة (الاختلاف اللغوي غير شديد الوضوح حتى في اللغة

التجريبية، ولكن يبدو أن ذلك كان نوعاً من المزايدة السياسية والتمالق الزائد عن الحدود؛ لتأكيد الولاء والتبعية لإثيوبيا من قبل قيادة الحزب الصغير، وخاصة أنهم قد تولوا تنفيذ المهمات للفترة مثل القتل والإرهاب - المترجم (٢٨).

والحقيقة كانت المقالات والتصريحات التي ينشرها قادة جمعية الأندنت "الفرع" في الصحف تعبر عن طرحهم المتطرف لتحقيق الانضمام إلى إثيوبيا بشكل متهافت. وعلى سبيل المثال، تحدث الرئيس الجديد لجمعية الأندنت هذه في حفل ذكرى تأسيسها الثاني الذي أقيم يوم ٩ من سبتمبر ١٩٤٧م واسمه برهي مسقون موضحاً أهداف جمعيتهم بالقول:

"... إن هدفنا هو أن نستجدي الانضمام إلى إثيوبيا؛ فنصبح رعية تحت راعٍ واحد بعد أن قرّر حليفه إثيوبيا (يقصد بريطانيا) عودة الأمور إلى نصابها؛ فتعود إرتريا إلى أمها إثيوبيا بعد انفصالها عن حضنها لنحو ستين عاماً عاشتها تحت نير كابوس استعماري جسيم " (٢٩).

أما القرزماتش بهتا إيواب الذي كان أحد أنشط أعضاء جمعية الأندنت، فيقول: إن جمعيته أسست من دون أي تحريض أو تدخل خارجي، وإن تأسيسها كان استجابة لرغبة ودوافع حرة ومستقلة لأعضائها المؤسسين. ويضيف القرزماتش بهتا: في البداية كانت الجمعية تعقد اجتماعاتها في المدارس لإخفاء أهدافها بالتظاهر أنهم مجموعة طلاب في المدرسة "... كنا - في البداية - نتظاهر بالانهماك بالدراسة ممسكين بأقلام الرصاص والكراسات، ثم نتحول بعد ذلك إلى الموضوعات السياسية " (٣٠). لكن المصادر الأخرى توضح أن جمعية الأندنت قد تم تأسيسها من قبل حزب الأندنت الأم؛ بهدف تنفيذ مهمة الاغتيالات ونشر الإرهاب. كما أن الوثائق البريطانية تؤكد بشدة أن جمعية الأندنت كانت أداة مباشرة لحزب الأندنت الأم. كما أن هناك من يقولون إن رئيس جمعية حب الوطن الفيتوراري قبر مسقل ولدو هو الذي قام إبان فترة رئاسته للجمعية بتجميع هذه الزمرة من بين الشباب مؤيدي الوحدة مع إثيوبيا (٣١).



فرز ماتش بهتا إيواب

ومهما يكن، فبعد مضي عام من تأسيس جمعية الأندنت الشبابية هذه كان دعاة الاستقلال، وخاصة دقيات حسن على، عرضة لمحاولة اغتيال في عام ١٩٤٦م. ولكن وقتها عدّ الحادث مجرد عمل إجرامي معزول، ولم يعد عملاً سياسياً له صفة الاستمرارية. إضافة إلى ذلك لم يتم تناول هذه المحاولة بشكل مضخم، ولم يكن هناك ما يدعو إلى الشك بأن مرتكبي هذا العمل هم من مؤيدي الانضمام أو أنصارهم.

لم يأخذ الإرهاب السياسي شكله المنظم، ولم يتضح أن أيدي حزب الأندنت والحكومة الإثيوبية تقف وراءه إلا في مارس ١٩٤٦م، أي بعد قدوم الكولونيل الإثيوبي نقا هيلي سلاسي إلى أسمرأ كضابط اتصال للحكومة الإثيوبية في إرتريا.

ومنذ ذلك الوقت، دأب البريطانيون على الإعراب عن شكهم في أن هذا الكولونيل هو المسؤول الأول عن الأنشطة الإرهابية كافة التي تحدث في البلاد. ومع هذا فإنهم، أي البريطانيين، لم يوجهوا إليه أية تهمة رسمية حتى يوم رحيله

من إرتريا فى عام ١٩٥١م، ومن جانبه ظل الكولونيل نقا ينكر أية صلة له بهذه الأعمال الإرهابية.

وإذا تتبعنا نهج الإدارة البريطانية فى ذلك الوقت لتطبيق سياسة " فرق تسد " فى إرتريا، فإننا لن نكون مبالغين إن قلنا إنهم كانوا يعملون على ضرب ثلاثة أو أربعة عصابات (وليس عصفورين فقط) بحجر واحد. فتارة يتظاهرون بأنهم يقفون إلى جانب دعاة الانضمام فسمحوا بدخول الكولونيل الإثيوبى نقا إلى إرتريا، ثم نراهم - تارة أخرى - يشجعون تأسيس حزبى الرابطة الإسلامية وحزب إرتريا للإرتريين للإيحاء بأنهم يقفون إلى جانب الاستقلاليين تارة، وإلى جانب الحزب الموالى لإيطاليا تارة أخرى. وكان من الطبيعى أن توجه إلى هذه الأحزاب السياسية الثلاثة فى وقت واحد تهمة الانحياز إلى البريطانيين. لهذا لم يكن مستبعدا القول إن البريطانيين كانوا يعرفون ويتجاهلون عن عمد دور إثيوبيا فى كل الأعمال الإرهابية التى كانت تحدث فى إرتريا.

ولكن يجدر هنا التذكير بأن التدخل الإثيوبى فى إرتريا كان معقدا وخفيا، إلى حد أنه كان يصعب اكتشافه بسرعة من قبل الإرتريين. فعلى سبيل المثال، يصر رئيس فرع حزب الأندنت فى مدينة أسمرا ومديرية حماسين آنذاك دقيات قبر يوهنس تسفا ماريام حتى اليوم على أن الكولونيل نقا كان من المعارضين لهذه الأعمال الإرهابية، وأن حزب الأندنت لم يكن يرعى حملة الإرهاب الواسعة التى كان يقوم بها أعضاء جمعية الأندنت الشبابية إياها - والتى سنستعرض تفاصيلها لاحقا - بل يصر على أن حزب الأندنت كان يعارض هذه الأعمال أصلا. وحسبما يقوله دقيات قبر يوهنس، فإن أول علاقة عمل نشأت بين حزب الأندنت وعصابات الشفقا الموجودة فى الخلاء بدوافعها الذاتية على حد تعبيره، كان خلال الفترة من ٤٧-١٩٤٨م، عندما تأسس الحزب الموالى لإيطاليا، وأن الهدف من وراء ذلك كان فقط " تخويف " أعضاء هذا الحزب، وأن هذا " التخويف " لم يكن يُراد منه القتل ونهب الممتلكات وإنما العمل على إبعاد الأعضاء عن هذا الحزب على الأقل إن تعذر ضمهم إلى حزب الأندنت (١٣).



الكولونيل نقا هيلى سلاسى

لكن الدلائل تقول غير ذلك، فاسم الكولونيل نقا فى الوثائق البريطانية يرد فى نوفمبر ١٩٤٧م مرتبطاً منذ البداية بالإرهاب. وكما رأينا فى الفصل السابق، فإن هذا العام (١٩٤٧م) كان قد شهد محاولة اغتيال السيد ولد آب ماريام، وتم تقديم ثلاثة متهمين إلى المحاكمة، وصدرت بحقهم أحكام قضائية.

وفى أثناء مرافعات هذه القضية، تم الإدلاء بشهادات وتقديم وثائق تؤكد أن سكرتير الكولونيل نقا واسمه تكولا قبر مدهن الذى أتى من إثيوبيا " كان يشجع شفهيًا على إلقاء القنابل على الأطراف المعارضة ". وقد قبلت المحكمة هذه الشهادات والدلائل المقدمة، وأصدرت بناء على ذلك حكمها بالسجن ١٢ عامًا على الشخص الذى قام بإلقاء القنبلة بتحريض من تكولا.

انطلاقاً من هذا الحكم، أبلغ الحاكم البريطانى رؤساءه أنه يعتزم سحب إذن الدخول إلى إرتريا من تكولا؛ لأن " وجوده يشكل خطراً على أمن البلاد " (٣١). لكن المسؤولين البريطانيين فى القاهرة خشوا أن يؤدي اتخاذ مثل هذا الإجراء بحق

تَكولا إلى أن تُسَيء إِيثوبيا فهم مغزاه. ورأوا أنه من الأفضل التقدم رسميًا بطلب تغيير الكولونيل نقا نفسه بدلاً من تَكولا، عندما يصبح " الأمر ملحقًا " ويتأكد تورط الكولونيل في هذه الأعمال الإرهابية (٣٤).

كان ذلك الوقت هو الشهر نفسه الذي وصلت فيه إلى إرتريا لجنة تقصى الحقائق التابعة للقوى العظمى الأربع. وكانت الإدارة العسكرية البريطانية في إرتريا لا يداخلها أى شك في طبيعة التدخل الذى كان يقوم به كل من تَكولا أو الكولونيل نقا، لكنها عرضة لضغوط واحتجاجات قوية للإبقاء عليهم وعدم طردهم. فعلى سبيل المثال، طلبت السفارة البريطانية في أديس أبابا التخلي عن فكرة طرد تَكولا؛ لأن ذلك لن يمكن الكولونيل نقا من متابعة نشاطات لجنة تقصى الحقائق كما ينبغي، وأنه لذلك لن يستطيع أن يطلع حكومته على حقيقة الأوضاع في إرتريا. وجاء في طلب السفارة البريطانية أن المهم هو أن يعمل أعضاء لجنة تقصى الحقائق في جو آمن "... وينبغي ألا يؤدي أى حدث آخر إلى إزاحة تَكولا من موقعه ". وبعبارة أخرى كانت السفارة البريطانية في أديس أبابا تطلب غض النظر عن أية أعمال إرهابية ترتكب بتحريض من تَكولا ضد أعضاء حزب الرابطة الإسلامية أو حزب إرتريا للإرتريين (٣٥).

ونتيجة لكل ذلك، تم تجاهل موضوع تَكولا من قبل الإدارة البريطانية في إرتريا على الرغم من كل ما كانت تملكه ضده من أدلة ملموسة. ولعل أبرز دليل على هذا النهج، هو ما أورده أحد تقارير الإدارة البريطانية بشأن الزيارة التي قام بها الكولونيل نقا إلى السجون لزيارة المتهمين الذين قاموا بإلقاء القنابل "... سمح له بزيارتهم باعتبار أن أمرهم كمواطنين إيثوبيين يعنيه بصفته ممثلًا لإيثوبيا ". وقد جاء في هذا التقرير أن الكولونيل نقا "... حاول بكل ما فى وسعه أن يتظاهر بأنه لا يعرف هؤلاء المساجين على الإطلاق، ولكن كان واضحًا أن ذلك محض سذاجة... لأن المتهم الأول لم يكن من المعروفين بترددهم المستمر على منزل ممثل الحكومة الإيثوبية وحسب، وإنما كان هذا الممثل قد كلف أحد الأشخاص بمتابعة القضية في المحكمة (٣٦).

وفى أحد التقارير البريطانية نجد تقريراً (نهاية نوفمبر عام ١٩٤٧ م) يقدم معلومات إضافية عن أنشطة الكولونيل نقا نفسه؛ حيث يذكر هذا التقرير أن أحد المسؤولين البريطانيين فى إرتريا قام بزيارة الكولونيل نقا فى مقره. ويوضح التقرير أن الكولونيل " كان يزيد من وتيرة التحريض والتعبئة لصالح الانضمام على نحو غير عادى... وأن الكولونيل كانت تأتية أموال إضافية خاصة زيادة على الميزانية العادية المخصصة له شهرياً "، ثم يتطرق التقرير إلى سكرتير الكولونيل فيقول: "... السكرتير (تكولا) يشارك فى التحريض على أعمال العنف التى يقوم بها حزب الأندنت. وكما نعلم فإن هناك إجراءات تتخذ لإعادة السكرتير إلى أديس أبابا " (٣٧).

لم يتم اتخاذ الإجراءات المشار إليها؛ حيث تم تأجيلها بناء على مبررات... إن طرد تكولا خلال فترة وجود لجنة تقصى الحقائق أمر يسئ إلى سمعتنا" (٣٨) التى كانت تقدمها السفارة البريطانية فى أديس أبابا. وهكذا بقى تكولا فى إرتريا حتى بعد ذهاب اللجنة. وقد واصل البريطانيون حتى فى المراحل اللاحقة نهج التذبذب وسياسة إخفاء الأدلة وإنكار معرفة وجود تدخل إثيوبى فى الأنشطة الإرهابية لحزب الأندنت وأنصاره؛ ومن ثم لم يتخذوا الإجراءات اللازمة لوقفها وتركوها تزداد كثافة. ولم يكن بالإمكان تصديق عدم وجود تدخل ودور لحزب الأندنت أو الكولونيل نقا وسكرتيه فى أعمال الإرهاب هذه؛ نظراً إلى وضوح الأدلة التى تثبته. وفى هذا الإطار، يؤكد دقيات قبر يوهنس مرارا: "... إن من كان يحرك الأعمال الإرهابية هذه ليسوا من كانوا فى أسمرأ، وإنما كانت التوجيهات تصدر من أديس أبابا لتصل إرتريا عبر تجراى، وكانت للسكرتير تازاز ولد قرقيس مجموعة خاصة به تتولى تنفيذ هذه المهمات، كما أنه كان له خط اتصال مباشر ". وتؤكد مصادر عديدة أن هذا الاتصال المباشر " كان يتم مع الفيتورارى أبرها ولد تاتيوس. ويروى أحد الأشخاص (لا يرغب فى الإشارة إلى اسمه) الذين عاصروا تلك الفترة أن الفيتورارى أبرها كان قد طلب من حزب الأندنت فى عام ١٩٤٩م مساعدته فى الاتصال بعصابات " الشفتا " ليقوم بتسليمهم أموالاً كان قد أحضرها من أديس أبابا. ولكن عندما لم يجد الإثيوبيون من هو مستعد للتعاون

المباشر معهم من قبل قادة حزب الأندنت، اضطروا في الأخير إلى تنفيذ هذه المهمة عبر تجراى^(٢١). وسنتطرق لاحقاً إلى هذه المسألة بتوسع أكثر عندما نتناول موضوع اغتيال عبد القادر كبرى.

عام ١٩٤٨ - عام القرصنة (الشفّة) والأعمال الإرهابية

منذ يناير ١٩٤٨م، أى منذ وصول لجنة تقصى الحقائق، ازدادت حدة الأعمال الإرهابية وكثافتها فى الكثير من المدن والأرياف، واستمرت حتى بعد عودتها. وكانت أعمال العنف التى حدثت فى كل من ترا إمنى، طعزقا، عدى خولا وأماكن أخرى تهدف إلى التأثير فى آراء أعضاء لجنة تقصى الحقائق من أن محاولات الاغتيال التى تعرض لها كل من السيد ولد آب ولد ماريام ودقيات حسن على التى حدثت قبل هذا التاريخ (١٩٤٨م) كانت محاولات متفرقة ومعزولة عن بعضها بعضاً، ولم تتم وفق مخطط منظم.

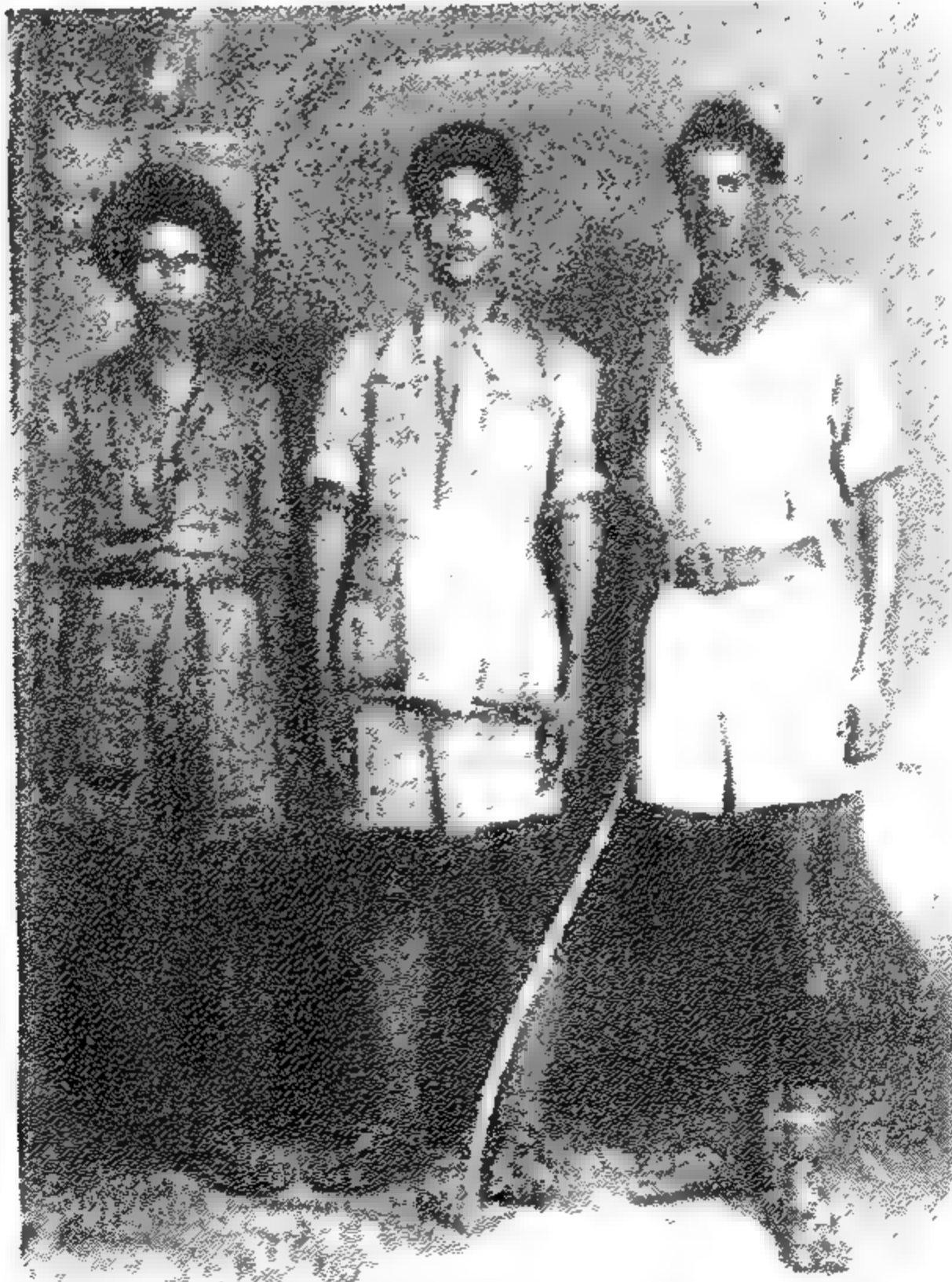
لكن اعتباراً من يناير ١٩٤٨م. بدت الأعمال الإرهابية وكأنها تتم بمخطط مسبق ووفق أهداف وتوجهات مدروسة. فعلى سبيل المثال، قامت مجموعة كبيرة من شباب الأندنت بكرن فى الأول من يناير ١٩٤٨م. بمباغنة ستة من شاب أبناء مدينة كرن الذين هم من أعضاء حزب الرابطة. وقد قتل فى هذا الهجوم شاب عمره عشرون عاماً اسمه محمد عثمان عبد الله. وحين تم القبض على مرتكبى الهجوم، كان من بينهم شاب اسمه تسفاى هبتى وهو شقيق امباييه هبتى رئيس فرع حزب الأندنت فى كرن^(٢٢).

وفى مطلع يناير أيضاً من هذا العام نفسه، قامت مجموعة مسلحة تتكون من ثلاثين شخصاً بمهاجمة مصنع كاشانى لألياف الصبار بمدينة عيلا برعد، ونهبوا ثلاثمائة رأس من الماشية. وفى السادس من الشهر نفسه، قام خمسة من أعضاء هذه الجماعات الإرهابية بإيقاف قطار " اللوترينو " السريع فى منطقة حليب منتل (بالقرب من كرن) وأطلقوا على الركاب زخات من الرصاص والقنابل

اليديوية. وتفيد التقارير عن هذا الحادث بأن المهاجمين كانوا يرفعون العلم الإثيوبي. ولعله يتضح أكثر أن أهداف هذه المجموعات كانت سياسية؛ حين نعلم أن كاشاني كان رئيس فرع الحزب الموالي لإيطاليا في هذه المنطقة.

ومنذ ذلك الوقت، يناير ١٩٤٨م، حتى نهاية ذلك العام، كان موضوع الشفّتا الشغل الشاغل للإدارة البريطانية في إرتريا. وقد اقترحت هذه الإدارة فرض عقوبات جماعية على كل القرى التي تؤوي أو تطعم أو تساعد عصابات الشفّتا. وقد تم بالفعل نقاش طويل؛ من أجل المصادقة على هذا الاقتراح^(٣١).

وعلى الرغم من كل ذلك، كانت الأعمال الإرهابية تتواصل. ففي الثاني عشر من مارس ١٩٤٨م، مثلاً، تقدمت الجمعية الإيطالية - الإرترية بشكوى إلى السلطات ضد مجموعة من جماعات لصوص الشفّتا تابعة لعصابة تعرف باسم "تشفرا ويريببلا" لتهبها بار "باجي" أو ("بار أوندى تشيزمو" حسب تسميتها في ذلك الوقت) في بلدة إمبا درهو. وإمعانا في الاستفزاز، كشف أفراد هذه العصابة أسماءهم. وقد أعلن رئيس الجمعية الإيطالية - الإرترية "كريو" المدعو فينشنزو دي ميليو أن هذا التصرف يعد إهانة كبيرة لقوات الشرطة، وطالب بأن تؤمن الحراسة والسلامة لممتلكات المواطنين من فورهم^(٣٢).



ثلاثة أفراد من جماعات الشفّتا

يرجع سبب شكوى رئيس الجمعية الإيطالية - الإترية إلى أن الجماعات الإرهابية قد اتخذت من الإيطاليين أهدافاً رئيسة لها منذ مطلع ذلك العام. وتوضح مذكرة مكتوبة بتاريخ ١٩ من مارس (١٩٤٨ م) ، على سبيل المثال تفاصيل، الهجمات التي تعرض لها الإيطاليون وممتلكاتهم في مختلف الأماكن خلال الفترة من ٧ - ١٦ من مارس ١٩٤٨م، والتي كانت على النحو التالي:

٧ من مارس: قتل مستوطن إيطالي؛ عندما قام خمسة من جماعة الشفتا بإيقاف سيارته بالقرب من مدينة دقمرى.

٩ من مارس: حادث مماثل وقع على طريق أسرا - كرن، وقد جرح في هذا الحادث شخصان أحدهما إترى والآخر إيطالي.

١١ من مارس: تعرضت مزرعة أحد الإيطاليين للنهب والتخريب.

١٦ من مارس: تم تدمير منجم للذهب في مدينة عد تكليزان تعود ملكيته إلى الإيطالي ميلتن دروسن، وقد قدرت الخسائر الناجمة عن هذا العمل بمبلغ ثلاثين ألف شلن.

وتمضى مذكرة الجمعية الإيطالية - الإترية في احتجاجها مطالبة بوضع حراسة على المؤسسات التي يملكها الإيطاليون كافة. وفي الوقت نفسه، أكدت المذكرة أن الورقة التي تركها منفذو الجريمة والتي كتب عليها " مناضلو إثيوبيا " توضح أنهم من الإتريين الأرثوذكس الذين تدعمهم إثيوبيا. وأعربت المذكرة عن شكوكها في احتمال أن يكون مرتكب الجريمة هو حقوص تمنو المعروف بعدائه الصريح للإيطاليين. ولم تقف المذكرة عند هذا الحد، وإنما مضت تتأشد الإدارة البريطانية العمل على طرد تكولا سكرتير الكولونيل نقا؛ لأن هناك شكوكاً غير مدعومة بالأدلة الملموسة، تؤكد أن وجود هذا الشخص يؤدي إلى استمرار هذه الأعمال الإرهابية.

لم تكن كل هجمات شهر مارس موجهة إلى الإيطاليين فقط، وإنما كان نطاقها قد شمل جميع أنحاء البلاد تقريباً. وعلى سبيل المثال، قام ثلاثون من الشفتا

الإثيوبيين في ١٥ من مارس بنهب قطيعين من المواشى من ضواحي مدينة بارنتو. كما أطلق النار على مسؤولي قطيعين من المواشى من ضواحي مدينة بارنتو. كما أطلق النار على مسؤولي بريطاني في منطقة مرارا (شمال بحرى). كما حدثت مواجهة مسلحة بين هذه العصابات والشرطة البريطانية في يومي ١٤-١٩ من مارس قرقر - قوالا، في طريق كرن - أسمرا، وقد جرح أحد البريطانيين في هذه المواجهات^(٢٣).

هذا التصعيد أصبح مصدر قلق للإدارة البريطانية، وقد قررت - في الأخير - العمل على تعزيز وحدات الجيش والشرطة المتوفرة لديها بثلاثمائة من الميليشيات (الباندا) على أن يتم تجنيدهم خلال شهر واحد. وإضافة إلى ذلك رصدت الإدارة البريطانية مبلغ ألف باوند لكل من يقوم بالقبض على واحد من عصابات الشفتا حتى الأول من أبريل (١٩٤٨ م) ^(٢٤). كما أعلن المكتب العسكرى البريطانى فى عدن بأنه سيرسل أربع طائرات من نوع تيمبيست " Tempest " إلى أسمرا بهدف إستعراض القوة واستخدامها عند اللزوم ^(٢٥).

هذه الإجراءات لم تقلل من حدوث هذه الأعمال الإرهابية، بل على النقيض من ذلك ازدادت حدتها وكثافتها. وبناءً على ذلك طالبت الإدارة البريطانية بمنحها المزيد من الصلاحيات ^(٢٦). وهكذا انتقلت مسؤولية متابعة النشاطات الإرهابية وملاحقتها من الإدارة البريطانية إلى الإدارة العسكرية.

كانت الجالية الإيطالية المستفيد الأكبر من الاستقرار الذى تولد عن ذلك^(٢٧).

لكن المسؤول العسكرى البريطانى الأعلى الموجود فى القاهرة الميجور جنرال دى.سى.كامنغ حذر من مغبة نتائج الخيار العسكرى فى هذا المجال؛ لأنه قد يؤدى إلى نتائج يصعب التكهّن بها. كما نبه هذا المسؤول إلى ضرورة التحلى بالحذر واعتماد السبل القانونية بدلاً من اللجوء إلى الإجراءات العشوائية؛ لأن ذلك يمكن أن يدفع الجماعات البريطانية المؤيدة لإثيوبيا من أمثال المسز سيلفيا بانكرست للتحرك ضد خيار اللجوء إلى القوة العسكرية، وطرح الموضوع فى مجلس العموم البريطانى ^(٢٨).

هذا التخفيضات أسهمت إلى حد ما في التخفيف من حدة الإجراءات الحازمة التي كان يعتزم اتخاذها، لكنها لم تلغ المخطط نفسه، بل إن تطبيقه " حتى بهذا المستوى من الحذر " قد حقق نتائج إيجابية ^(٣٩). وفي هذا الإطار، قامت قوة عسكرية يقودها المفتش قبرى سلاسى والسرجنت يسن بالانطلاق من دقحري ومباغنة عصابة قبرهت " التجراوى " في منطقة ماى عيني. وقد قتل في هذا الهجوم الصاعق ستة من أفراد العصابة، وأسر ثمانية منهم، كما تم الاستيلاء على عشر بنادق ومسدسات وكمية كبيرة من الذخيرة. وقد اعتبر هذا العمل انتصاراً كبيراً، وتم تناوله والإشادة به كثيراً في وسائل الإعلام. وفي أثناء ذلك كانت الطائرات البريطانية تقوم بطلعات استعراض قوة. وقد أدى كل ذلك إلى أن يسلم طوال أسابيع عدة تالية عدد كبير من أفراد عصابات الشفتا أنفسهم إلى السلطات البريطانية. وعموماً أسفرت هذه الحملة بالإجمال عن قتل سبعة من لصوص الشفتا، وأسر ٢٦ منهم، كما سلم عشرون آخرون منهم أنفسهم إلى السلطات؛ أربعة عشر من هؤلاء كانوا من أفراد عصابة حقوص تمنو ^(٤٠).

وعلى الرغم من الضجة الكبيرة التي أثارت حول عمليات شهر مارس هذه، واعتبار السلطات لها انتصاراً كبيراً، فإنها - في حقيقة الأمر - تعتبر إنجازاً ضئيلاً للغاية، مقارنة بحجم عصابات الإرهاب، وقرصنة عصابات الشفتا التي كانت سائدة في إرتريا وقتها ^(٤١).

والمثير في الأمر أنه كثيراً ما كانت الإدارة البريطانية في إرتريا تتخبط فيما يشبه الهذيان في تقديراتها؛ للأسباب التي دفعت إلى نشاطات عصابات الشفتا وجذورها، ومن يقفون خلفها. فعلى سبيل المثال، كانت هذه الإدارة في بعض الأوقات تتعامل بجدية مع الشكوك التي كانت تحدث عن إمكانية أن يكون الحزب الشيوعي الإيطالي وراء هذه الأنشطة الإرهابية. كما أن هذه الإدارة تحركت في بعض المراحل بشكل عملي في هذا المجال تحت حجة "... ربما يريد السوفييت تشويه صورتنا من خلال تحريضهم لهذه العصابات ". لكن هذه الإدارة تخلت عن

هذه الهواجس بعد فترة قصيرة؛ لأن عدد أعضاء الحزب الشيوعي الإيطالي في إريتريا لم يكن يصل مئة إيطالي على أكثر تقدير^(٢١).

لم تبذل الإدارة البريطانية أى جهد - أو يبدو أنها لم تكن ترغب في ذلك - لمعرفة الجهة التي تحرك هذه العصابات، على الرغم من أنها كانت أمام مرآهم وبجوارهم. وقد ورد في التقرير نفسه الذي يتحدث عن دور الحزب الشيوعي الإيطالي، أن معلومات قد وردت إلى الإدارة تتحدث عن حدوث تحركات عسكرية في إقليم تجراي (الإثيوبي). ويضيف التقرير بهذا الشأن ما يلي :-

"... لا يمكن أن تدخل إثيوبيا في هذه الآونة في مواجهة مع بريطانيا... ومع هذا لا يتوقع الإثيوبيون أن يحصلوا على إريتريا بالكامل، وقد يقنعون بحصولهم على عصب وضواحيها فقط. بيد أن مسألة إمكانية عودة إيطاليا إلى إريتريا قد أفرعتهم كثيرا... لهذا إذا تقرر إعادة القوات الإيطالية من جديد (في إريتريا) فإننا نتوقع أن يكون هناك رد فعل من طرف إثيوبيا " ^(٢٢).

في مثل هذه الأجواء، كان قائدا عصابات الشفقا المعروفان: حقوص تمنو وتخلي ولد قبرئيل قد هربا إلى إثيوبيا واحتميا بها. وطلبت الإدارة البريطانية من إثيوبيا إعادتهما باعتبارهما مجرمين عاديين. لكن الحكومة الإثيوبية لم ترد على هذا الطلب، وقبلت الإدارة البريطانية بما كان يحدث للتستر على هذا الموضوع^(٢٣). لم توجه هذه الإدارة، أو بالأحرى لم تكن ترغب في توجيه أى شكوى ضد إثيوبيا بهذا الشأن، لأسباب لم توضحها. وكننتيجة مباشرة لهذا التعامل، تواصلت الأعمال الإرهابية في شهر أبريل التالي دون أى عائق. وفي شهر مايو، عاد زعيما الشفقا حقوص تمنو وتخلي ولد قبرئيل من إثيوبيا، وعائنا نهبا في المناطق الغربية من إريتريا ^(٢٤). وقد قتل أحد هذين الزعيمين " تخلي ولد قبرئيل " في إحدى غارات النهب التي كانا يقومان بها، والتجأ من جرحوا من أفراد عصابتهما إلى إثيوبيا ^(٢٥). وفي مناسبة أخرى، تم العثور على ورقة عفو موقعة من قبل قيادة دينية كبيرة في الكنيسة الأرثوذكسية الإثيوبية في جيب شخص إرتري من عصابات الشفقا بعد وقوعه في الأسر. ويقال إن أفراد الشفقا الذين يرغبون في العودة إلى الحياة المدنية

السلمية كانوا يطلبون العفو من الكنيسة في إثيوبيا. ومع أن اسم القيادي الديني غير مكتوب في وثيقة العفو هذه، إلا أن من المرجح أن يكون هو القس نبري إيد قبر مستقل يعبىو؛ وذلك نظرًا لكونه معروفًا بعلاقاته الوطيدة بهذه العصابات.

هذه الوثيقة أثارت حفيظة البريطانيين بشدة؛ حيث اعتبروا أن منح العفو لشخص إرتري من قبل طرف إثيوبي، يعد تدخلاً في الشؤون الإرترية. وقد قامت الإدارة البريطانية بسجن الأسير، وتقديم احتجاج للحكومة الإثيوبية^(١٧). ويبدو أن البريطانيين لم يحصلوا على رد من الحكومة الإثيوبية بشأن ذلك.

في أثناء ذلك، كانت النشاطات الإرهابية لعصابات الشفتا تزداد حدة وعنفاً من يوم إلى آخر. كما انضمت إلى العصابات الإرترية جماعات إثيوبية من عصابات الشفتا؛ حيث ظهرت - على سبيل المثال - في منطقة الباف في شهر يونيو عصابة مسلحة من التجراوين تتكون من أربعين فرداً، يقودها كل من ترقى وقرزقهير، وفي هذا الشهر نفسه، قامت عصابة حقوص تمنو وولد سلاسى بالإغارة على جماعة من البنى عامر في وادي كركون، وقتلت ثلاثة منهم، وسلبت ستمائة رأس من الماشية. ويوضح أحد التقارير أن حقوص تمنو قد شن هذه الغارة ردًا على غارة مماثلة قام بها البنى عامر ضد آخرين^(١٨).

خصوصية النشاط " الشفتاوى " لعواتى:

إن الحادث المذكور آنفاً، يفرض التطرق إلى حامد إدريس عواتى الذى قام لاحقاً بتفجير الكفاح المسلح الإرتري في عام ١٩٦١م. فكما هو معروف، كان عواتى يعتبر الحامى لمواشى قبيلتى البنى عامر والنارا وثرواتهمما. ولهذا فإن الغارات التى كان يقوم بشنها على الآخرين، كانت تأتى في إطار تنفيذ هذا الدور. وكما نذكر كان عواتى المعاون الرئيسى لعلى منطاز في حربه التى شنها ضد الهندوة خلال الفترة من ٤٢-١٩٤٥م. لكن أسباب خروج عواتى للخلاء وتمرده على السلطات، لم تكن بدافع الأسباب المذكورة آنفاً فقط. فقد تمرد عواتى على

السلطات البريطانية واحتمى بالخلاء منذ بداية الاحتلال البريطاني تقريبًا؛ حيث حدث وقتها خلاف بينه وبين المسؤول البريطاني في منطقة القاش^(٩١).

وتتحدث الوثائق البريطانية لعام ١٩٤٨م عن عواتى بمستوى عصابات الشفتا الأخرى نفسه. وعلى سبيل المثال، يشير أحد هذه التقارير إلى أن عواتى ظهر في ١٩ من مارس في منطقة بياقالا - ستونا وبرفقتة ١٦ من الإثيوبيين وستة من البنى عامر، وأن جميعهم مسلحون ببنادق إيطالية^(٩٠). ثم ظهر مرة أخرى - كما يوضح التقرير - في ١٥ من مايو في ضواحي القاش وبرفقتة ٢٧ من الإثيوبيين وسبعة من النارا، وهم جميعًا من أفراد عصابته^(٩١). وسنرى في الأجزاء التالية الكثير من التقارير التى توضح أن عواتى لم يكن يسير برفقة الإثيوبيين وحسب، وإنما كان يتخذ من إثيوبيا ملاذًا له وهذا قد يثير سؤالاً حول ما إذا كان عواتى كغيره من عصابات الشفتا من مؤيدى إثيوبيا. الحكاوى الشفهية عن عواتى تؤكد أنه كانت له صلات طيبة مع سكان " ولغايت " وأبنائهم من الشفتا (فى إثيوبيا). ويرى كثيرون أن علاقته بإثيوبيا لا تتجاوز هذا النطاق^(٩٢).

بقى عواتى وعصابته كامناً فى حالة سكون تام تقريبًا طوال الأشهر الستة الأولى من عام ١٩٤٨م؛ حيث لم يسجل له أى نشاط ملحوظ يمكن رصده فى التقارير التى تكتب عنه. ولكنه فى شهر يونيو من هذا العام، بدأ هو وعصابته فى الحركة النشطة. ومن باب التذكير، كنا قد رأينا فى الصفحات الفائتة كيف أن عصابة حقوص تمنو كانت قد أغارت على وادى كركون، وقتلت عددًا من رعاة البنى عامر، ونهبت منهم مئات الأبقار^(٩٣). ويوضح أحد التقارير أنه بعد أيام من هذا الحادث، وتحديدًا فى ٢٣ من يونيو ١٩٤٨م تسلل عواتى وعصابته إلى بلدة أم حجر عبر الأراضى الإثيوبية، وقتل ثلاثة أشخاص وسبى (أسر) ثلاث نساء^(٩٤). ويوضح تقرير آخر مكتوب بتاريخ ٢٦ من يونيو ١٩٤٨م، أن عواتى وعصابته قد هاجما قرية يقطنها الكوناما اسمها تانيا، وقتل أربعة من سكانها، وأحرق ٣٩ من أكوأخها، ونهب سبعين رأسًا من المواشى^(٩٥).

نخلص من هذا أن عواتى فى نهاية الأربعينيات كان رجل عصابات يتحرك وفق أهداف متميزة عن الآخرين من أمثاله. وحسبما يرويهِ المناضل دنقس أرى زميل عواتى منذ أيام حياة عصابات الشفتا، فإنه لم يكن لعواتى أى هدف آخر سوى حماية ممتلكات قبيلتى البنى عامر والنارا ومواشيهِما^(٤٦). هذا الأمر المتعلق بأهداف عواتى يؤكدُهُ أيضاً " الشفتا " حقوص تمنو نفسه، كما أن الباحث جوردان قبر مدهن يوضح أن عواتى كان يقود فى الأربعينيات جيشاً من الفقراء من الذين لا يملكون المال ولا السلاح، ويدافع بهم عن ممتلكات مواطنيه ومواشيهِهم^(٤٧).

انطلاقاً من ذلك؛ يتطلب منا أن نلاحظ أن نشاطات عصابات الشفتا فى منطقة القاش بركة كانت ذات طابع مميز يهدف - كما هى الحال مع جماعة عواتى - إلى التصدى لأعمال النهب والقتل التى تقوم بها العصابات الأخرى، أوبعبارة أخرى كانت عصابات مضادة لنشاطات عصابات الشفتا، وهو ما يميزها عن عصابات الشفتا فى مناطق المرتفعات. ولم يكن لدعاة الاستقلال من جانبهم وحدات مضادة مماثلة عندما بدأت إثيوبيا فى تحريك عصابات الشفتا بشكل منظم فى عام ١٩٤٨م. ولهذا لم تواجه عصابات الشفتا أية مقاومة، سواء فى المرتفعات أو المنخفضات الشرقية، على عكس ما كانت عليه الحال فى المنخفضات الغربية.

غير أن هذه المقاومة ظهرت لاحقاً خلال الفترة ما بين نهاية الأربعينيات ومطلع الخمسينيات، مع الشروع فى تجميع ما عرف بجمعيات الشبان المسلمين التابعين لحزب الرابطة الإسلامية، وولوج عدد من الشباب من الساهو فى مديريتى أكلى قوزاى وسراى إلى عالم الشفتا. أما خلال عام ١٩٤٨م، فلم تكن هناك أية قوة شعبية - باستثناء تحرك عواتى - تقاوم مجاميع عصابات الشفتا التى كانت تعمل لمصلحة إثيوبيا ، وضد الإيطاليين وحزب الرابطة الإسلامية.

ويبدو أن حكام إرتريا البريطانيون كانوا قلقين جداً من توجهات عواتى . وكان عواتى ومجموعته يقومان باستمرار بأعمال تزيد من درجة هذا القلق. وبينما كانت الأمور تسير على هذا المنوال، وقع فى يوم ٢٧ من يوليو ١٩٤٨م، حادث مختلف عما كان يحدث فى البلاد؛ حيث كان الضحايا حتى ذلك الوقت هم

الإيطاليين والرعاة فقط، ولكن في هذا التاريخ المذكور آنفاً، قام عواتى بمهاجمة مجموعة من الشرطة على مسافة ١٥ كلم إلى الشمال من هيكوتة، وقد قُتل في هذا الهجوم قائد المجموعة المفتش محمد على سكينغ بيم، وثلاثة من الجنود العاديين، وجرح خمسة آخرين، كما سلبت مجموعة عواتى ٦٠٠ طلقة^(٥٨). هذا الحادث أقلق المسؤولين البريطانيين كثيراً، وقاموا برفع المكافأة المرصودة لمن يحضر عواتى حياً أو ميتاً إلى مبلغ ألف شلن^(٥٩).

كنا قد ذكرنا آنفاً، أن توجهات عواتى كانت تقلق البريطانيين، ومع هذا يصعب معرفة السبب الذي دفع عواتى إلى اختيار مهاجمة مركز الشرطة. ولن ندعى هنا أنه قد أعلن الثورة، وبدأ في مقاومة الاستعمار منذ ذلك الوقت؛ لأن ذلك سيكون مجرد محاولة مط تاريخ واختلاقه. بيد أنه لا بد من الإقرار أن هذا العمل الذي قام به عواتى كانت له خصوصيته ومرتبته المتميزة؛ لأن مهاجمة معسكر عسكري بريطاني في ذلك الوقت، لم يكن أمراً مألوفاً، كما أنه كان يعتبر عملاً متميزاً، مقارنة بما كانت تقوم به عصابات الشفا الأخرى.

التدخل الإثيوبي وتجميع الشفتا:

في عام ١٩٤٨م، وجدت أنشطة الشفتا - باستثناء عواتى ومجموعته - المجال واسعاً لتصبح مرتعاً خاصاً لعريضة الحكومة الإثيوبية وحزب الأنذنت. وكانت إثيوبيا - كما رأينا آنفاً - تشرف على هذه الأنشطة عبر خطى عدوا وأكسوم؛ لأنهما الأكثر ملائمة. في تلك الفترة، كان تازاز ولد قرقيس سكرتير الإمبراطور هيلي سلاسي صاحب نفوذ كبير في إثيوبيا، وهذا السكرتير الذي ينحدر من أسرة عادية تعمل في دباغة الجلود، كان مكروهاً ومهاباً من قبل العائلة المالكة الإثيوبية التي كانت تخشى أن ينتزع منها السلطان. وكان الكولونيل نقا هيلي (ممثل إثيوبيا في إريتريا) أحد هؤلاء الأعداء المنافسين له. ويقال إن السكرتير تازاز ولد قرقيس كان يسعى إلى عزل الكولونيل نقا وتكوين نفوذ خاص

به في إرتريا عن طريق استغلال نشاطات الشفّاء؛ لتعزيز مركزه في إثيوبيا. ويبدو أن هذه المزاعم كانت تتضمن شيئاً من الحقيقة " (٢٠).

لم يكن الفيتوراري أبرها ولد تاتيوس قناة الاتصال الوحيدة للسكرتير تآزار ولد قرقيس. فالتقارير البريطانية توضح بشكل مباشر بأن قناة اتصال مماثلة كانت تربطه بتدلا بايرو. وكمائل على ذلك، تذكر هذه التقارير أن تدلا بايرو سافر إلى أديس أبابا في يونيو ١٩٤٨م، وعاد في الشهر نفسه، ثم اجتمع بلجنة حزب الأندنت في ٣٠ يونيو وأبلغهم " ... إذا عاد الحاكم الإيطالي إلى إرتريا، فإن إثيوبيا على أتم الاستعداد لمدنا بالأسلحة "، وقد وافقت اللجنة على ذلك.

ويوضح التقرير نفسه المذكور آنفاً، أن اجتماعاً آخر لحزب الأندنت قد عقد في الأول من يوليو ١٩٤٨م (أي في اليوم التالي لاجتماع لجنة الأندنت) وأن الاجتماع قد قرر أنه من الأفضل المبادرة باتخاذ إجراءات أو خطوات من قبل الحزب، بدلاً من انتظار صدور قرار من الأمم المتحدة قد لا يكون متمشياً مع رغباتهم، وأن هذا الاجتماع قد ناقش الخطوات التي ينبغي القيام بها (٢١).

لا أحد يعرف النتائج التي أفضت إليها نقاشات وقرارات تدلا وحزبه. لكن الأعمال الإرهابية زادت من وتيرتها وحدثها بعد ذلك. ففي الخامس من أغسطس ١٩٤٨م، أي بعد عشرة أيام من هجوم عواتي على الجنود السودانيين، قامت عصابة حقوص تمنو بمهاجمة عمال السكك الحديد، وقتلت اثنين من الإيطاليين في منطقة " دم سبناي " وألصقوا في جثتهما ورقة مكتوبة باللغة التجرينية (٢٢).

واعتبرت الإدارة البريطانية هذه الجريمة أيضاً عملاً مختلفاً عن غيره؛ لأن الضحايا لم يكونوا بالأساس يملكون أي قدر من المال. ولهذا عُذ هذا العمل لعصابة تمنو متميزاً عن سابقاته؛ لأنه لم يرتكب بهدف الحصول على المال، وثانياً لأن الورقة التي ألصقت في جسد القتلين كانت تبدو وكأنها قد كتبت مسبقاً في وضع مريح داخل مكتب، وليس بشكل متعجل تفرضه طبيعة حادث القتل وظروفه. انطلاقاً من هذه الملاحظات، توصلت الإدارة البريطانية إلى الاستنتاج بأن الجريمة قد ارتكبت لأهداف سياسية، وأن مرتكبيها إما حزب الأندنت الأم، وإما من جناحه

الشبابى " الأندنت الصغير". ومن بين الأسباب الأخرى التى مكنت الإدارة البريطانية من الوصول إلى هذا الاستنتاج، هو أن رئيس حزب الأندنت دقيات بينى براخى كان قيد الاعتقال عقب انعقاد اجتماع تدلا بلجنة الحزب. وكان سبب اعتقاله هو أنه كانت قد وجهت إليه تهمة التحريض على العنف والإرهاب، وبعدها ألقى خطاباً حماسياً أمام عدد كبير من الناس، فى ساحة كنيسة القديسة مريم، كانوا قد تجمعوا للاحتفال بعيد ميلاد الإمبراطور هيلى سلاسى فى ٢٣ من يوليو، وكان قد جاء فى خطابه:

"... نحن (القادة) نعتبر المدافعين عن الحقوق الطبيعية للمواطنين والشاهدين على رغبته القديمة للانتماء إلى إثيوبيا... لهذا نحن عازمون على التصدى عملياً لكل من يريد تقسيم بلادنا... ولن نرضى بغير الانضمام إلى إثيوبيا". وفيما يتعلق بإمكانية عودة حكم المحتل الإيطالى جاء فى خطابه هذا: "... لقد عبرت إرتريا عن رفضها لعودة إيطاليا؛ ولهذا نحن سنقاوم أى شىء من هذا القبيل. ونعلن منذ الآن أننا سنعتبر عملياً عن رفضنا وكرهيتنا لذلك بكل ما نملك"^(١٣).

وعلى الرغم من أن كل هذا الحديث مقتبس مما نشر فى الصحف، فإن سبب اعتقال دقيات بينى هو أنه قد وجهت إليه تهمة التفوه بعبارات أخرى كانت قد حذفت من المقالات المنشورة فى الصحف الصادرة لاحقاً وكان قد ورد فى الجزء المحذوف من خطابه ما يلى: "... إن إدخال العالم وإغراقه فى الاضطرابات يتطلب أن تقوموا - أنتم المواطنين - برفع السلاح الذى لا مناص من رفعه فى نهاية المطاف، واستخدامه عملياً " ^(١٤). تهمة التحريض هذه وجهت أيضاً إلى رئيس صحيفة إثيوبيا أزماج قبر ميكائيل قرمو ذى براقيت. وقد قضت المحكمة بالسجن لمدة عام على دقيات بينى، وبفترة ستة أشهر على أزماج قبر ميكائيل. وقد تم لاحقاً تعديل الحكم ومضاعفته إلى عامين من السجن على دقيات بهتا، وعام على أزماج قبر ميكائيل. ولكن مع وقف التنفيذ؛ وذلك بعد أن تمت إدانتهم من قبل المحكمة ^(١٥).

الكولونيل كينيون سلينى السكرتير الاول للإدارة البريطانية ربط بين خطاب دقيات بينى وعملية الاغتيال التى قام بها الشفتا حقوص تمنو، وزيارة تدلا بايرو إلى أديس أبابا. ولهذا قال " .. إنى أرغب فى اعتقال تدلا بايرو إذا استمرت هذه الجرائم السياسية ". ولكن هذا الكولونيل استشار مسؤوله الأعلى فى القاهرة المستر فلاكسمان بشأن الاستفادة من القانون الاستعمارى الإيطالى المعروف بـ " لوائح الشرطة " والذى يتيح اعتقال المشتبه بهم دون محاكمة؛ وذلك بغرض السيطرة على النشاط الإرهابى فى إرتريا^(١٦). وقد رد فلاكسمان عليه موضحاً أنه على الرغم من توفر الظروف الملائمة للاستفادة من هذا القانون الإيطالى؛ للحد من النشاط الإرهابى، فإن الأمر يتطلب توخى الحذر. ثم قال مضيفاً "... يبدو أن سياستنا فى هذا الوقت تميل نحو تأييد دعاة الانضمام إلى إثيوبيا. ولا أعتقد أن الحزب الانضمامى له مصلحة الآن فى استمرار سياسة الإرهاب، والتى ربما قد يحتاج إليها فى وقت آخر. ولهذا يتطلب الحصول على المزيد من القرائن التى تؤكد وجود النية فى القيام بأعمال عنف قبل اتخاذ إجراءات الاعتقال بحق تدلا بايرو أو آخرين" ^(١٧).

هكذا توقفت فكرة اعتقال تدلا بايرو وجماعته، وأصبحت أعمال العنف تزداد كمّاً ونوعاً يوماً إثر آخر. وكانت معظم الجرائم التى ترتكب فى ضواحي كرن مصحوبة بأوراق تحمل توقيع الشفتا حقوص تمنو. لكن الإدارة البريطانية كانت تساورها شكوك قوية بأن الفاعلين الحقيقيين هم من حزب الأندنت نفسه، وأن هذه التوقيعات ما هى إلا محاولة للتضليل، وإيعاد الشبهات عن الحزب^(١٨). ومهما يكن، فإن الإدارة البريطانية كانت وقتها قد صرفت النظر عن اعتقال قادة حزب الأندنت، وركزت على رفع قيمة المكافأة لكل من يقبض على أعضاء عصابات الشفتا. صحيح أن شهرة زعيم عصابة الشفتا حقوص تمنو كانت قد عمت الآفاق وقتها، ولكن هذا لا يعنى أن العصابات الأخرى لم تكن تقوم بأى نشاط. وعلى سبيل المثال، هناك شكوى قوية فى أن الفاعل الحقيقى لبعض النشاطات التى كانت تنسب إلى حقوص تمنو، هو الشفتا قبر تسفاطيون^(١٩). " وهو يعمل فى منطقة حقوص تمنو نفسها ". كما إن هذه الفترة نفسها، كانت تشهد النشاطات التى

زرعت الرعب في مختلف أنحاء المرتفعات، وهي نشاطات كانت تقوم بها عصابات الأشقاء الأربعة أبناء موسى إزقى. وقد ورد على سبيل المثال، أنهم قاموا في فجر ٢٣ من مايو ١٩٤٨م بمهاجمة منزل عمدة بلدة "حليبو" وقتل أحد مواطني البلدة^(٣٠). وكانوا قبل ذلك قد قاموا في نهار ١٩ من أبريل باحتجاز أربع شاحنات "لورى" وأتوبيس ركاب وموتورساىكل على طريق دقمحرى - نفاسيت، وانتزعوا من الركاب الملابس والساعات ومبلغ ثلاثة آلاف شلن^(٣١).

كانت الإدارة البريطانية قد أعلنت في أبريل ١٩٤٨م عن رصدها مكافأة مالية لمن يقبض على عصابة أبناء موسى إزقى^(٣٢). إلا أن ذلك لم يحد من نشاطهم طوال ذلك العام. إذ قاموا - على سبيل المثال - في ١٩ من أكتوبر من ذلك العام بمهاجمة بلدة "براغيت عباى"، وأضرموا النيران في ثمانية منازل^(٣٣). وكانت عصابة أبناء موسى إزقى تركز حتى ذلك الوقت في النار لمقتل والدهم، والقيام بأعمال النهب العادية. ولكن في الرابع من ديسمبر قاموا كعادتهم بإغلاق طريق في ضواحي منطقة "ماى سراو" (الواقعة على بعد ١٢ كيلومتراً في طريق دقمحرى - عدى قيح). وفي أثناء تصديهم لقوة الشرطة التى أتت إلى الموقع، قتل اثنان من الأشقاء الأربعة وهما: بينى، وفسهاييه^(٣٤). وتردد وقتها أن قاتل الشقيقتين شرطى إيطالى يدعى "باربا" ومنذ ذلك الوقت، تحولت عصابة موسى إزقى إلى عدو لدود للإيطاليين^(٣٥). والكثيرون ممن يعرفون عصابة أبناء موسى إزقى، يذكرون أن هذه العصابة قد تغير توجهها بعد ذلك الحادث الذى قتل فيه شقيقاهما^(٣٦).

يقال إن اجتماعاً عاماً موسعاً عقد لعصابات الشفتا، في مكان يسمى عوبل بمنخفضات مديرية سراى. وعلى الرغم من أن تاريخ انعقاده غير معروف بالدقة اللازمة، فإنه يرجح أن يكون قد عقد بعد حادث قتل شقيقى عصابة أبناء موسى إزقى. ويروى القرزماج قبراي ملس الذى كان حاضراً في الاجتماع ممثلاً لأحد أجنحة عصابة أسرسهى امباييه، الكثير مما حدث في هذا الاجتماع. وعلى الرغم من أن هذا الشخص لا تسغه الذكره ليحدد بدقة من هم المشاركون في الاجتماع،

ومن هو الذى نظمته، فإنه يعتقد أن عصابة أسرسهى قد تكون هى التى تبنت الدعوة لانعقاده؛ لأن مكان الاجتماع كان يقع فى المنطقة الخاضعة لسيطرة عصابة أسرسهى. إضافة إلى ذلك يؤكد القرزماج قبرای أنه كان من بين الحاضرين أهم قادة عصابات الشفتا من أمثال قبری تسفاظين وحقوص تمنو وولد قبرنيل موسى إزقى وأتباعهم الأساسيين^(٧٧).

ويوضح القرزماج قبرای ان هدف الاجتماع فى البداية لم يكن الدعوة لتأييد مطالب إثيوبيا بشكل مباشر. وبعبارةه فإن ما قيل كان كما يلى:

"... نحن جميعًا خرجنا عن القانون، ولكن إذا أصبحنا نقوم باستمرار بقطع الطريق على الناس، ونستبيح ممتلكاتهم وثرواتهم الحيوانية متى ما وقعت فى أيدينا، فإن هذا سيدفع الجميع للخروج إلى الخلاء مثلنا. صحيح أن السلام لم يتحقق، ونحن بدورنا لم ننهض بواجباتنا التى تفرضها تقاليد الآباء. لهذا علينا أن نحترم كرامة الناس بالدرجة الأولى، ونمتنع عن قطع الطريق على التجار، ولا ندخل الرعب فى قلوب النساء، ونتوقف عن سلب الطعام من المواطنين بالقوة... علينا أن نضع صيغة اتفاق للتعايش."

بناءً على ذلك كما يقول القرزماج قبری، فإن هدف الاجتماع كان فى البداية العمل على مراعاة مصلحة المواطنين. ولكن الأمر كما يضيف القرزماج قبرای فى بقية المقابلة، لم يسر كذلك؛ حيث يقول:

"... بدأ الإنجليز يستخدمون القوة وسياسة فرق تسد ليضمنوا بقاءهم فى إرتريا. كما أن الإيطاليين أخذوا يصرحون بأنهم سيتدخلون فى تحديد الخيارات؛ لأن الإرتريين - كما يزعمون - يريدون بقاءهم. كل ذلك فرض علينا عبئاً ثقيلاً وقد رأينا أن هذه الأحداث ستؤثر فيها بشكل سلبي، خاصة وأن الإنجليز كانوا يتحركون كثيراً ضدنا؛ ولهذا قررنا فى الأخير أنه من الأفضل لنا أن

نبحث عن مصدر قوة نستند عليه. وهكذا أصبحنا ندعو للانضمام
لإثيوبيا".

ما أورده القرزماج قبراي، لا يكشف الجهة التي خططت لعقد هذا الاجتماع.
وعلى الرغم من أن هذا لا ينفي أن يكون زعيم الشفتا أسرسهي، هو الجهة التي
نظمت ودعت إلى هذا الاجتماع.

وأنه قد يكون هناك كثيرون ممن كانوا متحمسين حقاً لضرورة عدم تعريض
المواطنين العاديين للتتكيل. لكن من الواضح أن حديثه يكشف أن جهات أخرى هي
التي كانت تقف وراء عقد مثل هذا الاجتماع^(٢٨). ولعل أقوى دليل ملموس على
ذلك، هو أن معظم قادة عصابات الشفتا في إرتريا كانت لديهم اتصالات مع تجراي
عبر نبري إيد قبر مسقل والكولونيل إسياس قبر سلاسي. ويوضح الباحث جوردان
قبر مدهن في كتابه أن هذين الشخصين هما العنصران الأساسيان اللذان كانا
يقومان بحشد عصابات الشفتا في إرتريا وتنظيمها وتوجيهها^(٢٩). ومع هذا فإنه لم
يتأكد ما إذا كان هذان الشخصان هما اللذان نظما اجتماع عصابات الشفتا في
منطقة عوبل "قوحاين" المذكورة آنفاً أم لا. ويجدر بالذكر هنا هو أنه قد بات من
المؤكد تاريخياً أن أفراد عصابات الشفتا كافة، سواء كانوا الرؤساء أو العاديين
منهم، كانوا يتوجهون بين الحين والآخر إلى تجراي لأسباب مختلفة مثل الرغبة
في الإفلات من يد السلطات البريطانية، أو لتلقي العلاج في حالة تعرضهم
للإصابة، أو حتى استجابة لدعوة الجهات المشرفة عليهم. وعلى سبيل المثال،
حضر نبري إيد قبر مسقل إلى مدينة شيري إندا سلاسي (تجراي - إثيوبيا) بناءً
على موعد مسبق، ورافقته مجموعة كبيرة من قيادات عصابة أسرسهي (كان من
بينهم أسرسهي امباييه نفسه وقبراي ملس) إلى مدينة أكسوم على ظهر شاحنة.
وحتى لا ينكشف أمر هذه المجموعة، فقد تنكروا في زي رجال الدين. ويذكر
القرزماج قبراي أنهم انتظروا على هذه الحال لفترة طويلة، إلى أن قدم
الكولونيل إسياس والنقى بهم؛ حيث قام هذا الأخير ومجموعته بتشجيع قيادات
عصابة الشفتا هذه؛ لكي تعمل لمصلحة إثيوبيا الفيتورازي كما قدمت وقتها هدية

إلى أسرسهى كانت عبارة عن بندقية واحدة من طراز " ألبيني ". وبعد ذلك عادت العصابة أدرأجها (٨٠).

ومن الأمثلة الأخرى التى تؤكد تردد عصابات الشفتا على إتيوبيا ما يرويه القرزماج قبرأى أيضاً عن لقاء زعيم العصابة الآخر حقوص تمنوا بالإمبراطور الإتيوبى هيلى سلاسى وتلقيه الأموال منه (لم يستطع القرزماج قبرأى تذكر تاريخ ذلك الحدث على نحو دقيق) (٨١). كما كان معروفأ أن زميله زعيم العصابة الآخر الفيتورأزى قبرى تسفاظيون كان أيضاً قد التقى مرات عديدة سكرتير الإمبراطور تآراز ولد قرقيس فى أديس أبابا. كما يتردد أن أسرسهى نفسه قد التقى على الأقل مرة واحدة بالإمبراطور فى مدينة غوندار (٨٢).

وبالطبع يستحيل أن يخطر ببال المرء أن قادة عصابات الشفتاء هؤلاء كانوا يعودون من إتيوبيا خاليى الوفاض. وقد كان هذا الأمر موضوع حديث بقية أفراد العصابات الأخرى؛ حيث كان يدور فى أوساطهم الكثير من الحديث والقليل والقال المدعوم بالأرقام التفصيلية عما كان يتلقاه قادة العصابات عند زيارتهم لإتيوبيا. وعلى سبيل المثال، كان يتردد فى هذه الآونة حديث علنى عن تلقى حقوص تمنوا بعد زيارته لأديس أبابا مبلغ خمسة آلاف ريال إتيوبى من الحكومة، ومجموعة من الأسلحة من يد نبرى إيد قبر مسقل. وكان يتردد أيضاً أن هناك علاقات متميزة كانت تجمع بين هذا الأخير وبين حقوص تمنوا (٨٣).

كما يروى القرزماج قبرأى أنه يعلم بشكل مؤكد أن قبرأى تسفاظيون قد تلقى فى أديس أبابا من يد السكرتير تآراز ولد قرقيس مبلغ ألفى ريال إتيوبى، وأن أسرسهى أيضاً كان قد ذهب إلى غوندار وعاد محملاً بالأموال. ويوضح القرزماج قبرأى أن سر معرفته بتفاصيل أرقام هذه الأموال يرجع إلى أنه كان يعمل كأمين مالى لعصابته، وأنه قد قسم هذه الدفعة من الأموال على مئتين وخمسين من أفراد العصابة، وكان نصيب كل فرد عشرين ريالاً إتيوبياً.

وعلى الرغم من كل هذه الحقائق، فإن الوثائق البريطانية توضح باستمرار بأن الإدارة البريطانية لم تستطع أن تثبت بشكل قاطع بأن إتيوبيا كانت ضالعة فى

نشاطات عصابات الشفّتا. كما يوضح جون سبنسر من جانبه (خبير أمريكي كان يعمل مستشاراً للإمبراطور هيلي سلاسي خلال تلك الفترة) أنه لم يجد أى دليل ملموس ومباشر يؤكد تورط الكولونيل نقا هيلي سلاسي (ممثل الإمبراطور فى إرتريا) فى الأعمال الإرهابية، على الرغم من أنه تساوره الكثير من الشكوك بشأن ذلك^(١٤). ونخلص من هذا إلى أنه ما دام كان متعذراً الحصول على دليل مادي ملموس لمثل هذه اللقاءات التى كانت تتم فى إثيوبيا، فإن يستشف من ذلك أن هذه اللقاءات كانت تتم بسرية تامة، وبشكل معقد يصعب اكتشافه. والغريب فى الأمر برمته هو أن جميع أفراد هذه العصابات أو نشطاء حزب الأندنت لا زالوا حتى اليوم يترددون فى البوح علانية بما كان يحدث وقتها. وقد يكون هذا عائداً إلى إحساسهم بالذنب، أو ربما يكون هناك خوف من أن تثير معلوماتهم نزعة الثأر لدى أسر الضحايا.

الفصل الثالث عشر

القضية الإرترية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة

اغتيال الشهيد عبد القادر كبرى

الأوضاع السائدة قبل اغتيال كبرى:

رأينا - فى الفصل السابق - الحوارات التى كانت تجرى لتوظيف إرهاب عصابات الشفقا لمصلحة خدمة الأهداف الإثيوبية، وعلى نحو خاص العمل على ضمان أن يكون قرار الدول الأربع العظمى، والذي كان مزمعا أن يتخذ فى عام ١٩٤٨م، لمصلحة إثيوبيا . وكنا قد رأينا أيضا كيف أن قرار الدول الأربع العظمى بشأن إرتريا كان قد اتخذ فى ذلك العام، انطلاقاً من مصالح كل دولة من الدول العظمى الأربع، وليس تحت تأثير الأعمال الإرهابية الواسعة النطاق التى كانت ترعاها إثيوبيا.

ولن يخطئ المرء على الإطلاق إذا استنتج أن هذه الحقائق المذكورة آنفاً، كانت أهم ملامح الساحة السياسية الإرترية فى فترة الأربعينيات. حيث يلاحظ أن الشعب الإرتري بفئاته وقادته السياسيين كافة - وعلى الرغم من كل ما كان يقوم به من تحركات، وما يجرى داخله من صراع - لم يكن له أى دور فيما كان يجرى حوله لتقرير مصيره. وكانت كل دولة من الدول العظمى وقتها لا تكثرث للقوى السياسية الإرترية، إلا بالقدر الذى ترى فيه أن مواقف هذا الطرف الإرتري أو ذاك، يمكن أن يخدم مصالحها على نحو مؤقت. ولم تكن لدى هذه القوى منذ البداية أية نيات على الإطلاق للتعرف بشكل جدى على رغبات الشعب الإرتري، أو حتى التعامل معه كقوة قائمة بذاته. ولهذا سنرى فى الفصول اللاحقة، أن النشاط

أو العمل السياسى للإرتريين فى ذلك الوقت، لم يكن يمتلك أية قوة تأثير على سير الأحداث، وأن هذا التأثير لم يتجلّ إلا فى العشرين أو الثلاثين عامًا التى تلت ذلك.

عمومًا، كانت الدولى العظمى الأربع قد اتفقت على طرح مسألة تقرير مصير المستعمرات الإيطالية السابقة (إرتريا، ليبيا، الصومال) على الجمعية العامة للأمم المتحدة، عندما تعذر عليهم الاتفاق بشأن ذلك. لم تتأخر هذه الدول فى طرح القضية على الجمعية العامة. وقد انعكس هذا على نشاط الأحزاب السياسية فى إرتريا؛ حيث دبت فيها الحركة من جديد، بعد أن كانت قد خفضت من حدة نشاطها؛ نتيجة لعدم التوصل إلى قرار بشأن مصير البلاد.

وقبل الدخول فى تفاصيل الكيفية التى طرح بها موضح تقرير مصير إرتريا فى الجمعية العامة، سنتطرق أولاً إلى الأجواء التى كانت سائدة فى إرتريا؛ بسبب طرح القضية على الجمعية العامة للأمم المتحدة.

لم تكن هناك أحداث ولا تحركات مهمة فى إرتريا عقب الأسابيع الأولى من اتفاق الدولى العظمى الأربع على إحالة القضية إلى الجمعية العامة، اللهم إلا ذلك الموقف المتقلب الذى أظهره السيد بكري الميرغنى رئيس حزب الرابطة الإسلامية، خلال فترة نهاية أكتوبر وبداية نوفمبر ١٩٤٨م. حيث أثار التصريح الذى أدلى به، وقراره بالانضمام إلى حزب الأندنت بعض الضجة؛ لأنه اتهم فى تصريحه قادة حزب الرابطة الإسلامية بأنهم لا يعملون لمصلحة الشعب الإرتري، وإنما لتحقيق مصالحهم الدينية والشخصية^(١). وقد أقام كل من حزب الأندنت وإثيوبيا الدنيا ولم يقعدوها ابتهاجًا بهذا الحدث الذى اعتبروه انتصارًا كبيرًا لهم. لكن السيد بكري الميرغنى لم يدعم يهنأون طويلاً بفرحتهم هذه، فقد تراجع خلال أقل من شهر عن موقفه وأعلن عودته إلى حزب الرابطة، وبرر السيد بكري موقفه، بالقول: "... إن ما قمت به كان بسبب غضبي من بعض أعضاء حزبي من أبناء مدينة كرن، وليست هناك أية أسباب أخرى غير ذلك " ^(٢).

لم يكن موضوع تقلب موقف السيد بكري أمرًا جديدًا على الساحة السياسية الإرترية فى ذلك الوقت. ومن يتابع صحافة تلك الفترة فى إرتريا، فسيجد أنه كان

من المؤلف أن ينتقل الأشخاص من حزب إلى آخر نقيض له. ولكن ما أثار الضجة وقتها بخصوص تقلب موقف الميرغني، هو أنه كان الأول من نوعه من حيث مستوى المسؤولية. فالرجل كان يتبوأ موقع رئيس أحد أكبر أحزاب تلك الفترة. والمشكلة تكمن بالأساس في أن أحزاب تلك الفترة لم تكن لديها اللوائح الداخلية الشديدة القيود، أو الشروط المبدئية القوية التي يفترض أن يلتزم بها أعضاؤها. ولهذا كان الحبل متروكاً على الغارب للأعضاء؛ مما جعل كثيراً من أعضاء الأحزاب، كما يروى كثيراً، ينتقلون بين الأحزاب والقوى السياسية كافة التي كانت قائمة وقتذاك^(٢). وهذا الوضع لم يمكن الأحزاب في ذلك الوقت من أن تكون أحزاباً قوية وغير قابلة للاهتزاز أمام الضغوط الخارجية. وكما رأينا في الفصل السابق، فإن هذا الوضع قد جعل من حزب إرثريا للإرثريين - على نحو خاص - حزباً هشاً يهتز أمام الأعمال الإرهابية. ولا شك أن هذا يعود إلى ضعف الأعضاء العاديين الذين كانت تتكون منهم قاعدة هذه الأحزاب وعدم صلابتهم.

وفي معظم الأحيان، كان انتماء الناس إلى الأحزاب في ذلك الوقت، لا يستند على الاقتناع بمبادئ الحزب، وإنما كان يتم انسياقاً وراء الشخصيات التي يكن لها الولاء. ولهذا بدأت الأعمال الإرهابية الإثيوبية تركز على استهداف الشخصيات النافذة التي تتعاطف، أو بالأحرى لديها ميول استقلالية. وذلك عملاً بالمنطق القائل: "لن يكون هناك أتباع، إذا لم يكن هناك قائد". وكنا قد رأينا في ذلك الإطار في الفصول السابقة، كيف أن زعامات استقلالية من أمثال ولد آب ولد ماريام وحسن علي وبرهانو أحمد دين كانت تتعرض لمحاولات الاغتيال منذ عام ١٩٤٦م.

وعلى الرغم من أن معظم هذه المحاولات لم تؤد إلى الموت^(٣). والمحاولة الوحيدة التي أفضت إلى الموت حتى ذلك الوقت، كانت عندما تم اغتيال عمدة منطقة ظلما، البلاتا كحساي مالو، في ١٢ من أكتوبر ١٩٤٩م. وكان هذا العمدة من أنصار حزب إرثريا للإرثريين وقادته، ولكنه كان يعيش أيضاً صراعاً وتنافساً مع بعض أسر المنطقة التي انتزع منها منصب العمدة في وقت سابق. وقد وقع حادث الاغتيال، عندما نصبت له مجموعة مسلحة كميناً في أثناء عودته إلى قريته

"دقو طنعا " عائداً من اجتماع مجلس بلدة " عدى قدا وعلوم " (١). ولا يعرف حتى اليوم سبب اغتياله، أهو بسبب دعاة لنتمائته إلى الاستقلال .. أم كان بسبب الصراع على منصب العمدة.

هذه هي الأجواء التى تم فيها طرح قضية المستعمرات الإيطالية السابقة (إرتريا، ليبيا، الصومال) فى الجمعية العامة للأمم المتحدة.



بلاتا كحساى مالو

أحد أعضاء حزب إرتريا للإرتريين الذين اغتالتهم

عصابات الشفتا

وقد قامت اللجنة السياسية التابعة للجمعية العامة بتشكيل لجنة فرعية أخرى خاصة لبحث القضية الإرترية. وقد أدى ذلك إلى تحريك بركة مياه السياسة الإرترية التى كانت قد بدأت فى السكون. وقدم حزب الأندنت اقتراحاً إلى حزب الرابطة الإسلامية يدعو فيه إلى ضرورة التفاهم، وتغيير توجهاته نحو الدعوة إلى الانضمام إلى إثيوبيا ؛ "لأن الاضطرابات ستتدلع إذا خرج البريطانيون من إرتريا ". وكان رد حزب الرابطة الإسلامية أن دعا إلى اجتماع عام خرج بقرارات (تم طبعها فى منشورات وتوزيعها) لم تكن توضح بجلاء الرغبة فى أية علاقة

مع إثيوبيا وحسب، وإنما تطالب بوضع إثيوبيا نفسها تحت الوصاية؛ " لأنها عاجزة حتى عن إدارة شؤون نفسها، ناهيك عن أن تحكم إرتريا ". وقد انهمك حزب إرتريا للإرتريين في الإعداد لمذكرة تطالب بالاستقلال لإرسالها إلى الأمم المتحدة^(١). أما حزب الرابطة الإسلامية، فقد ألح على ضرورة أن يشارك قاداته شخصيًا في المداولات التي ستعقد لمناقشة القضية الإرترية ليعبروا عن وجهة نظرهم. كل ذلك حدث خلال شهرى يناير وفبراير ١٩٤٩م.

لم تؤيد الإدارة العسكرية البريطانية في إرتريا فكرة إرسال وفد إلى الأمم المتحدة. وقد بلغ بها الغيظ والحنق مبلغه؛ عندما وجهت اللجنة السياسية للأمم المتحدة الدعوة في مارس ١٩٤٩م إلى ممثلى الأحزاب السياسية فى إرتريا للحضور إلى " ليك ساكسيس " (نيويورك) لإسماع صوتهم، وبذلت الإدارة البريطانية قصارى جهدها لعدم إنجاح هذا المسعى. وكان سبب غيظ الإدارة البريطانية يعود إلى أنها كانت ترى أنه "... ليست هناك حاجة لمعرفة آراء الشعب الإرتري ورغباته؛ لأن ذلك قد تم التوصل إليه عن طريق لجنة تقصى الحقائق التابعة للدول العظمى الأربع ". وانتقدت الإدارة البريطانية بشدة الأسلوب الذى انتهجته اللجنة السياسية التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة فى توجيه الدعوة إلى ممثلى الأحزاب السياسية الإرترية، وكذا المعايير التى اعتمدت عليها فى تحديد المدعوين. وجاء فى رد الإدارة البريطانية على ذلك: "... ليس من اللائق إرسال الدعوة إلى أى شخص أو مجموعة تدعى أنها الممثلة للشعب الإرتري، دون الرجوع إلى هذه الإدارة " الإدارة البريطانية " ^(٢).

ولم تقبل اللجنة السياسية هذا الاعتراض، وقامت بإرسال الدعوات للممثلين متجاهلة ذلك؛ وبناء على ذلك أعلن حزب الرابطة الإسلامية فى ٢٥ من مارس ١٩٤٩م، أن وفده المكون من إبراهيم سلطان وعبد القادر كبرى ومحمد عثمان حيوتى والحاج إبراهيم محمود، سيتوجه إلى ليك ساكسيس. وكان هذا الإعلان مفاجئاً للجميع، بما فى ذلك الإدارة البريطانية فى إرتريا. ولكن هذه الإدارة حاولت التقليل من شأن ذلك؛ بالادعاء بأن زهاب هؤلاء الممثلين لن يثمر عن أى شىء ^(٣).

ولم تكتفِ الإدارة البريطانية بذلك، بل حاولت أن تمنعهم من السفر، لكنها لم تكن ترغب - من ناحية أخرى - فى أن تظهر فى دور من منع سفرهم. ولهذا حاول ميزن المستشار السياسى لهذه الإدارة أن يعيق سفرهم عندما يصلون إلى القاهرة. وقد كتب بهذا الخصوص إلى رئاسته فى القاهرة: "... إن الشيخ إبراهيم سلطان ورفاقه لا يتحدثون الإنجليزية، وغير ناضجين من الناحية السياسية والاجتماعية.. وإنهم لم يغادروا إترىا من قبل إلى أى مكان؛ ولهذا فإنهم يمكن أن يعودوا راضين إذا مكثوا فى القاهرة أسبوعين أو ثلاثة أسابيع". وفى ختام رسالته، أوصى هذا المستشار بعدم منحهم تأشيرة سفر إلى الولايات المتحدة الأمريكية^(١).

ولم تتمكن الإدارة البريطانية من تحقيق مبتغاها؛ لأنه قد تمت الاستجابة لطلب ممثلى حزب الرابطة الإسلامية بالتوجه إلى ليك ساكسيس^(٢). وبينما انشغل الحزب فى الإعداد لسفر ممثليه، تعرّض أحد أعضاء الوفد المسافر للولايات المتحدة وهو السيد عبد القادر كبيرى للاغتيال فى يوم ٢٧ من مارس ١٩٤٩م، أى فى الأسبوع نفسه الذى كان مقرراً أن يسافر فيه الوفد. وقد وقع الاغتيال عندما خرج السيد عبد القادر من مقهى محمد أبراً حقوص الكائن فى كاليارى " Cagliari " أو شارع سراى حالياً (وهذا المقهى يعرف حالياً بمطعم لؤلؤة البحر الأحمر) وهو المقهى الذى اعتاد قضاء الأماسى فيه مع الأصدقاء. وقد اغتيل السيد كبيرى عندما عبر الشارع ولم يكن قد خطا سوى خطوات فى رصيف الجانب المقابل للمقهى المذكور؛ حيث أطلق عليه مسلح يحمل مسدساً الرصاص من الخلف وهرب. وسقط الشهيد كبيرى أمام الممر الترابى الضيق المغلق الواقع بين الدكانين رقم " ٤١-٤٣ " (هذا الموقع قائم حتى الآن بهذه الأرقام نفسها). ولم يفارق كبيرى الحياة من فوره، وأخذ إلى المستشفى حيث بقى هناك حتى توفى بعد يومين، أى فى التاسع والعشرين من مارس ١٩٤٩م. وقد جرت فى اليوم التالى، مراسيم دفن مهيبه لجثمانه؛ حيث رافقت الجثمان مظاهرة سلمية كبيرة^(٣).



عبد القادر كبرى (الأول من اليمين) قبل أيام قليلة من اغتياله

من اليسار إلى اليمين: محمود نورحسين، يوهانس ظقاي، القس قبر سلاسي هبتو

واقترحت الشرطة مقر جمعية الأندنت الشبابية، وقامت بتفتيشه، وعثرت على وثائق وأدلة يمكن أن تدين كلاً من الكولونيل نقا هيلي سلاسي وسكرتيره تكولا قبر مدهن^(١٢).



مراسيم دفن الشهيد عبد القادر كبرى

قضية عبد القادر كبرى وكيفية معالجتها:

بعد بحث وتحقيق بطيئين للوثائق التي وجدتتها الشرطة فى مقر جمعية الأندنت الشبابية، رفعت الإدارة البريطانية فى إرتريا هذه الوثائق ونتائج التحقيق إلى الجهات العليا. وعلى الرغم من أن هذه الإدارة كانت قد سارعت إلى اعتقال اثنين من قادة جمعية الأندنت وهما: قبر سلاسى قارزا وهبتوم أريأ، فإنها لم تول الاهتمام الكافى للدلائل والقرائن المتبقية فى الوثائق التى عثرت عليها. فعلى سبيل المثال، رفع البريغادير دورى الحاكم العسكرى البريطانى وقتها تقريراً ورد فيه: "... لم نحصل على دلائل دامغة تؤكد تورط الكولونيل نقا أو تكولا فى عملية اغتيال كبرى، أو فى الأعمال الإرهابية الأخرى، وكل ما لدينا مجرد معلومات إحصائية "، (كتب هذا التقرير بتاريخ الثانى من أبريل ١٩٤٩م، بعد ثلاثة أيام من وفاة كبرى !!!) وهذا يعنى أن التقرير كتب قبل أن يتم فحص الوثائق ودراستها بشكل دقيق وتفصيلى ^(١٢). لكن فى الثالث من مايو ١٩٤٩م، أى بعد مرور أكثر من شهر على العثور على الوثائق، رفع تقرير مرفق بترجمة للوثائق إلى وزير الخارجية البريطانية إرنست بيفن. ونظراً إلى أن هذا التقرير كان يحمل معلومات متكاملة، فإننا سنورد فيما يلى، وبشكل مختصر، ما ورد فيه:

الوثيقة الأولى من وثائق حزب الأندنت كانت مكتوبة باللغة الإيطالية، بتاريخ ٢٤/١٠/١٩٤٨م، وهى تتناول بالتفصيل المخططات التى وضعها الأندنت. ولم تتضمن هذه الوثيقة أى توقيع أو اسم يوضح كاتبها أو الجهة المرسله إليها.

والمخطط كان يتحدث عن كيفية إقامة فرع للحزب أو الجمعية فى إرتريا، والطريقة التى يراد أن تتوسع بها هذه الفروع. وتطرق المخطط كذلك إلى بحث السبل التى يمكن أن تقدم بها المساعدات للأعضاء المعوزين، وغير ذلك من أشكال الدعم والمساعدة. وتركز الوثيقة بعد ذلك على المسائل الأهم، وهى المتعلقة بأنشطته.

وفيما يلي ملخص لأهمها:

- تقديم مكافأة بين الحين والآخر للأشخاص الذين يقومون بالخطوات اللازمة ضد العدو.
 - اغتيال المسؤولين والقادة السياسيين الإيطاليين للحزب الموالي لإيطاليا.
 - سرقة وثائق العدو من خلال تقديم الرشاوى للموظفين العاملين في مؤسساته.
 - إغراء الشباب المنضوين في الأحزاب الأخرى للانضمام إلينا.
 - زرع جواسيس في أوساط الإدارة الحكومية والأحزاب.
 - السعى إلى ضمان حصولنا على الأسلحة الخفيفة والثقيلة.
 - القيام بالاستعدادات اللازمة لمواجهة أية مظاهرات شعبية يمكن أن تنتفض بدفع من الإيطاليين؛ حتى لا يؤدي ذلك إلى حدوث نتائج غير عادلة.
 - لتنفيذ كل هذه البرامج؛ يقتضى الأمر أن تخصص لنا رواتب شهرية منظمة؛ حتى نتمكن من العمل من أجل تأمين حريتنا والانضمام إلى إثيوبيا^(١٠).
- وتكشف الوثيقة المذكورة آنفاً، بشكل غير مباشر، نهج تفكير جمعية الأندنت وعملها. ولهذا فإنها تكتسب أهمية قصوى للغاية؛ حيث تكشف الوثيقة بوضوح أن جمعية الأندنت الشبابية قد أسست خصيصاً لتنفيذ الأعمال الإرهابية؛ من أجل تأمين الانضمام إلى إثيوبيا؛ وتوفر الدليل القاطع على أن حزب الأندنت الأم (جمعية حب الوطن إرتريا مع إثيوبيا - إثيوبيا الموحدة) والحكومة الإثيوبية هما اللذان كانا يدعمان ويمولان هذه الجمعية.

أما الوثيقة الثانية التى عُثِرَ عليها فى مقر الجمعية، فتتحدث عن تنفيذ مهام إرهابية محددة. وهذه الوثيقة المكتوبة باللغة التجريدية بتاريخ ١٥ من مايو ١٩٤٩م، لا تحمل أى اسم ولا معلومة تكشف عن كاتبها سوى عبارة " من أجل الانضمام " التى ذيلت بها فى آخر الصفحة. أما العنوان الموجه إليه فكان يقول:

" إلى الأعزاء، أصدقاء الانضمام المخلصين ". فى بداية الوثيقة، يوضح كاتبها أن يوم الانضمام - أى شهر مارس - يقترب. بعد ذلك يتطرق الكاتب مباشرة إلى الموضوع الذى يقصده. ونقتطف منه ما يلى:

" إن إبراهيم سلطان زعيم حزب الرابطة الإسلامية يقيم فى مدينة كرن، وهو يتردد باستمرار على أسمرام ومصوع... والإنجليز يدعمونه، ولكن نحن مشهود لنا بالصلابة، ونعرف كيف يكون رد فعلنا، ومستعدون أن نواجه حتى الموت من أجل بلوغ أهدافنا... وهناك مجموعة من الإيطاليين بقيادة عبد القادر كبرى تقوم بدراسة شىء ما على طريق مصوع... وإذا أعطينا الإذن، فإنه يمكن القيام بالاستعدادات اللازمة لقتل هذين الشخصين. وكما تعلمون نحن أناس موثوق بنا... باسم كل أتباعى أؤكد لكم تعاوننا التام معكم " (١٠).

وعلى الرغم من أن الوثيقة يشوبها بعض التشويش، فإنه لا جدال فى أن كاتبها كان رئيس جمعية الأندنت الشبابية. وهو فى رسالته لا يوضح اسم الجهة المرسل إليها هذه الرسالة، ولا الجهة التى تمنح الإذن لتنفيذ المهمة المطلوبة. كما أن الإدارة البريطانية لم تشر بالاسم إلى هذه الجهة. وقد يكون هذا عائداً إلى أنها لم تجد القرينة التى تثبت ذلك، أو أنها تعتمد أن تتستر على ذلك. ولكن كل المؤشرات توضح أن الجهة المرسل إليها لا تخرج عن ثلاث جهات:

الكولونيل نقا هيلى سلاسى، أو قادة حزب الأندنت الأم. أو ممثلى تازاز ولد قرقيس " سكرتير الإمبراطور " فى أديس أبابا، الذين كانوا يتصلون بهم بشكل مباشر. الوثيقة الثالثة من بين الوثائق التى عُثِرَ عليها فى مقر جمعية الأندنت الشبابية، وهى عبارة عن صفحة كتبها رئيس هذه الجمعية قير سلاسى قارزا بتاريخ ١٩٤٨/١٢/٣١م فى مفكرته اليومية، وهى تقول:

"... ذهبت إلى فندق " تشاو " (فندق السلام حالياً المترجم) والتقيت بالفيتورارى أبرها وقد شرحت له مصاعبنا المالية، والأمور التى كنا نستعد لتنفيذها. وقد أبلغنى من جانبه بأنه سيعلم نقا بهذا الأمر " (١٦).

المقصود بالفيتورارى أبرها، هو أبرها ولد تاتىوس (المبعوث الخاص لسكرتير الإمبراطور تازاز ولد قرقيس)، الذى تحدثنا عنه مراراً. ونستنتج من كل ذلك، أنه، على عكس ما يصرح به أعضاء حزب الأندنت، كانت هناك صلة وثيقة بين الأعمال الإرهابية لجمعية الأندنت الشبابية، وحزب الأندنت الأم، والحكومة الإثيوبية، وأنه كانت لكل من الكولونيل نقا والسكرتير تازاز ولد قرقيس (عبر مبعوثه الفيتورارى أبرها بشكل خاص) يد فى كل الأعمال الإرهابية التى كانت تنفذ فى إرتريا، بما فى ذلك عملية اغتيال عبد القادر كبرى.

ونظراً إلى أننا لن نجد ما يمكن التحدث عنه مجدداً بشأن الفيتورارى أبرها بعد هذه الفترة التى تناولناها، فإنه سيكون من المفيد لو تطرقنا هنا قليلاً إلى ما آل إليه مصيره؛ حيث إنه - فى الأخير - دخل فى خصام وخلاف شديدين مع الإثيوبيين، على الرغم من كل إخلاصه لهم، وتضحياته التى قدمها من أجلهم. وقد عاش أخريات أيام حياته فى حنق وغيظ شديدين.

وحسب ما يرويهِ العارفون بسيرة حياته، فإن الفيتورارى أبرها، كان من الأتباع المخلصين للسكرتير تازاز ولد قرقيس حتى مطلع الخمسينيات. وحينها أى فى بداية الخمسينيات، نشب صراع على السلطة فى حكومة الإمبراطور بين السكرتير تازاز وثلاثة أشقاء (مكونن، أكالى ولد، أكليلو) يعرفون باسم أولاد هبتى ولد. وقد تخلى الفيتورارى أبرها فى هذا الصراع عن السكرتير تازاز، وانحاز إلى مجموعة الأشقاء الثلاثة. وكان الفيتورارى قد دخل قبل ذلك فى خصومه مع الكولونيل نقا، وابتعد أيضاً عن الإمبراطور هيلى سلاسى . وقد تضافرت كل الظروف وأدت إلى عزل الفيتورارى من قبل مسؤولى الحكومة الإثيوبية؛ الأمر الذى دفعه إلى مغادرة إثيوبيا فى مطلع الخمسينيات، والعودة إلى إرتريا، والإقامة فى بلدته " عدى قريتو " بمديرية سراى. وقد بقى الفيتورارى فى

قريبته في ما يشبه وضع المتفى، وظل هناك غاضباً دون أن يخرج منها حتى يوم وفاته.

وبالعودة إلى نشاطات جمعية الأندنت، فإنه وبناءً على ما توصلت إليه الإدارة البريطانية من نتائج، وبناءً على الوثائق التي عثرت عليها في مقر هذه الجمعية، أصدرت الإدارة البريطانية حكماً بإدانة هذه الجمعية كمنظمة تخريبية وإرهابية. وقد أصدر البريغادير دورى الحاكم العسكرى الإدارى البريطانى لإرتريا بياناً بتاريخ ٦ من أكتوبر ١٩٤٩م جاء فيه: " أصدرت اليوم قراراً بإغلاق مقر جمعية الأندنت، واعتبارها منظمة غير قانونية؛ وذلك لأنها كانت تقوم بنشاط يجعل الأمن عرضة للخطر فى هذه المستعمرة " (١٧). ومنذ ذلك اليوم تم " إغلاق " مقر جمعية الأندنت رسمياً. ولكننا سنرى لاحقاً كيف أن هذه الجمعية واصلت نشاطاتها بأساليب أخرى.

وعندما تم تفتيش مقر جمعية الأندنت (إثر اغتيال عبد القادر كبرى) عثر بالإضافة إلى الوثائق المذكورة آنفاً، على عدد من الأسلحة البيضاء وهى: ٩٥ ساطوراً، ٥٠ سيفاً، ٢٠ فأساً (١٨). وقد اعتقل وقتها اثنان من قادة الجمعية كانا حينها بالمقر وهما : قبر سلاسى قارزا وهبتوم أريأ. وقد وجهت إليهما تهمة حيازة أسلحة، وقدمتا للمحاكمة وصدر عليهما حكم بالإدانة لحيازتهما أسلحة بغير ترخيص (١٩). أما موضوع اغتيال كبرى، فلم يسألا عنه، على الرغم من أن الإدارة البريطانية كانت تبدو فى البداية أنها عازمة على التشدد فى هذا الأمر؛ حيث قامت بعد اعتقال الاثنين (قبر سلاسى وهبتوم) وتحديدًا فى مطلع أبريل، باعتقال ٣١ شخصاً من قادة جمعية الأندنت وأعضائها (١٣ من أسمرأ + ١٨ من مصوع) ولكن الشرطة أطلقت سراحهم بعد فترة وجيزة؛ بحجة أن التحقيق معهم لم يُفضِ إلى نتائج تبرر اعتقالهم، وأن الرسائل التى عثر عليها بالمقر على الرغم مما تحمله من قرائن لا توضح الجهة المرسل إليها.

فى هذا التقرير نفسه الذى كشف فيه البريغادير دورى هذه المعلومات، أشار أيضاً إلى أنه تم العثور على وثائق أخرى فى مقر جمعية الأندنت. وأوضح أن هذه

الوثائق كشفت أن جمعية الأندنت كانت تتلقى هذه التوجيهات من تدلا بايرو وتكولا قبر مدهن، وأن بداية تلقى هذه التوجيهات كانت فى عام ١٩٤٧م، وأنه قد وجدت وثائق تثبت تورط تكولا فى النشاطات الإرهابية التى كانت تقوم بها جمعية الأندنت فى شتاء ذلك العام^(٢٠). ويمضى البريغادير دورى فى تقريره قائلاً:

"... تم التأكد من أن تدلا بايرو قد اتصل فى أمسية ٢٧ من مارس التى اعتقل فيها قبر سلاسى قارزا، بالمتهم قارزا عن طريق حارس السجن المناوب وقتها، وقد استفسر تدلا من المتهم عما إذا كانت الشرطة قد عثرت على وثائق تدينه (تدلا)، وقد تم إبلاغ تدلا بأن بعض هذه الوثائق تدينه بشدة"^(٢١). وبناءً على المعلومات والوثائق المتوفرة، ألمح البريغادير دورى إلى أن الجهة التى كان يطلب منها الإذن لاغتيال عبد القادر كبرى، لا تتعدى أن تكون تدلا بايرو أو تكولا. ومع هذا فإن البريغادير دورى يقول إنه نظراً إلى أن الرسالة لا توضح الجهة المرسله إليها، وإن الجهة التى (منحت الإذن) غير معروفة، فإن ذلك لا يعد دليلاً ملموساً كافياً. ولهذا صرف البريغادير دورى التركيز على تدلا بايرو، ووجه اهتمامه نحو كل من الكولونيل نقا وتكولا. ويصف البريغادير دورى ممثل الإمبراطور نقا بالقول: "... على الرغم من أنه لا يمكن القول إنه تم العثور على قرائن ملموسة تدينه، فإننى وانطلاقاً من كل ما قيل وتم تنفيذه، لا أعدُّ نقا على علاقة وثيقة بأعضاء الأندنت وحسب، وإنما عدُّ من المفروغ منه أن يكون نقا هو الذى يتولى قيادة أنشطة جمعية الأندنت" وتوجيهها. لم يكتفِ البريغادير باتهام الكولونيل نقا فقط، وإنما شمل اتهامه زميله تكولا أيضاً؛ حيث تم العثور فى مكتب جمعية الأندنت على وثيقة عبارة عن رسالة كتبها تكولا إلى قادة جمعية الأندنت ويقول فيها: " نحتاج إلى شخصين موثوق بهما، ويتحليان بالشجاعة؛ لتنفيذ مهمة خاصة "^(٢٢). وقد علق دورى: " ليس واضحاً ما إذا كان المقصود بالمهمة الخاصة هو قتل كبرى أم لا ". ومع ذلك، فإن هذا الدليل قد زاد من الصورة السلبية لدى دورى عن تكولا قبر مدهن.

وانطلاقاً من ذلك، رأى الحاكم دورى أن الكولونيل نقا يمارس مهامً تتجاوز عمله كضابط اتصال، وأن الشيء نفسه ينطبق على ممارسات تكولا. كما لفت الحاكم دورى الانتباه إلى ضرورة الاهتمام بموضوع الاتصالات التى يجريها سكرتير الإمبراطور " الماكر تازاز ولد قرقيس " مع جمعية الأندنت عبر الفيتورارى أبرها ولد تاتيوس"^(٢٢).

وطالب الحاكم البريطانى دورى بطرد هذين الشخصين، ووجه ذلك باعتراض شديد فى بريطانيا نفسها، خاصة من المسؤول عن الشؤون الإفريقية فى وزارة الخارجية البريطانية. فقد انتقد المسؤول عن هذا القسم (المستر جورج كيلاتن) الحاكم دورى بشدة، ووصف طلبه هذا بأنه " كلام فارغ ". وقد جاء فى رد جورج على هذا الطلب، بأن هذا الطلب على الرغم من تكرار طرحه فى السابق، فإنه لم يقبل لسببين:

الأول: إن الاتهامات المذكورة لا يسندها دليل ملموس.

الثانى: إن الاستجابة لهذا الطلب يمكن أن تخلق مشاكل أخرى لبريطانيا؛ ولهذا فإن الوقت غير ملائم هذه المرة أيضاً لتلبية ذلك؛ " لأننا بدأنا محادثات (مع إثيوبيا) لعقد اتفاقية جديدة بشأن ميناءى هود وزيلغ، كما أننا نحتاج إلى موافقتهم (الإثيوبيين) بشأن مخطط بحيرة طانا ". واختتم جورج رده منبهاً إلى أنه لا حاجة لإثارة موضوع الكولونيل نقا مرة أخرى^(٢٣). بعد فترة حظى اقتراح جورج كيلاتن بقبول عام فى أوساط مركز اتخاذ القرار، وتم بناء على ذلك إقرار رسمى بتجاهل الطلب الذى تقدم به البريغادير دورى لإبعاد نقا وتكولا. وقد عبر دورى عن خيبة أمله بهذا الشأن، ولكنه لم يتحمس كثيراً لتصعيد المسألة إلى أكثر مما وصلت إليه^(٢٤).

وعلى هذا النحو، غرق ملف اغتيال عبد القادر كبرى فى ظلام دهاليز السياسة البريطانية، وبقي هكذا دون أن ينال المكانة والاهتمام اللازمين. أما المتهمان قبر سلاسى قارزا وهبتوم أرياء، فقد وجهت إليهما تهم إضافية هى إثارة الشغب، ومحاولة استدراج أفراد من الشرطة ليخونوا أمانة المسؤولية (كان الحكم

الأول الصادر ضدهما خفيفاً للغاية) (٣٦). وبعد مرافعات حامية الوطيس، تولى فيها محاميان إيطاليان الدفاع عن المتهمين صدر - فى الأخير - قرار المحكمة بالسجن لخمس عشرة عاماً للمتهم قبر سلاسى قارزا وعشرة أعوام للمتهم أرايا (٣٧).

وخرج المتهمان لاحقاً من السجن قبل أن يكملوا فترة العقوبة.

ولم يتم القبض على قاتل عبد القادر كبرى. ولكن وثائق الإدارة البريطانية توضح أن القاتل هو شخص تجراوى (إتيوبى) معروف لدى أعضاء جمعية الأندنت اسمه قبر مدهن أبرها. وقد فرَّ القاتل إلى عدوا (تجراى) بعد اغتياله لكبرى. والإدارة البريطانية كانت تعلم أنه كان يتباهى هناك جهاراً امام الناس قائلاً بأنه قاتل كبرى. وقد أوضحت الإدارة البريطانية مراراً أنها ستتخذ الإجراءات اللازمة لإعادته إلى إرتريا، لكن لم تتم إعادة القاتل قبر مدهن، ولا تقديمه للمحاكمة، ولا يعرف ما إذا كان ذلك عائداً إلى عدم سعى الإدارة البريطانية بشكل جدى للقبض عليه .. أم لأنها لم تكن ترغب فى ذلك .. أم أن محاولاتها بهذا الشأن لم تفلح (٣٨).

هكذا تم التستر على اغتيال كبرى . ومع هذا فقد احتل هذا الحادث مكانة كبيرة فى تاريخ النضال الإرتري. فالشهيد كبرى كان أول هدف للقتل تشهده ساحة السياسة الإرترية؛ بسبب المبادئ السياسية. ولهذا يمكن أن يُعد هذا الحدث نقطة تحول فى مسار السياسة الإرترية. كما أن هذا الحادث أصبح دليلاً واضحاً على أن المواجهة القائمة بين دعاة الاستقلال ودعاة الانضمام هو صراع حياة أو موت. وهذه الحقيقة أشار إليها تقرير الإدارة البريطانية بهذا الشأن "... و(بهذا الحادث) احتل الاغتيال السياسى مكانة فى سجل التاريخ الإرتري".

باختصار، لم يتسبب حادث اغتيال كبرى فى إحداث تغير فوري واضح فى الساحة السياسية. لكن كان واضحاً حتى بالنسبة إلى سياسة ذلك العصر، بأن هذا الحدث ستكون له مدلولات عميقة ذات آثار مستقبلية.

وبعد مرور أربعين يوماً على استشهاد كبيرى، أقيم له حفل تأبين كبير فى قاعة سينما إمبيرو، حضره قادة حزب الرابطة الإسلامية وحزب إرتريا للإرتريين والجمعيات الإيطالية ومسؤولو الإدارة البريطانية. وقد تم فى هذا المهرجان الخطابى، سرد تاريخ عبد القادر كبيرى الذى يوضح دوره وأهميته العظيمة. وقد كانت كلمة المناضل ولد آب ولد ماريام فى هذه المناسبة أكثر الكلمات أهمية ووقعاً فى النفوس. ولهذا تناقلت صحف اليوم التالى فقرات من كلمته على نطاق واسع. ونقتطف فيما يلى أهم ما ورد فى هذه الكلمة:

"... إن هذا الجمهور الغفير المجتمع اليوم (فى هذه الدار) إنما جاء ليحتفل ويتذكر الشيخ العظيم عبد القادر كبيرى الإرتري، وليس عبد القادر كبيرى السياسى فقط... هذا الجمهور جاء ليحيى ذكرى أب العائلة الكبرى (إرتريا) وليس قائد حزب الرابطة الإسلامية... وما دام هذا الحفل قد أقيم لإحياء ذكرى شقيق إرتري بطل، فإنه لا ينبغى أن يبرز أى تمييز بين المسيحيين والمسلمين".

ويمضى السيد / ولد آب فى كلمته فيوضح أن أى شخص يعتقد أنه يجد مكسباً أو انتصاراً فى مقتل كبيرى يعد مخطئاً. وفى الأخير، يختتم ولد آب كلمته بهذا الحديث التاريخى:

" إذا كانت أفكار المرء سليمة وجميلة، فإن من المستحيل قتلها. فالأفكار لها أجنحة، بل تمتلك أيضاً عضلات تجعلها قادرة على خوص الصراع وتحقيق الانتصار... والشيخ عبد القادر كبيرى قد مضى بعد أن ترك لنا أفكاره ومبادئه. ومن واجبنا أن نصل بهذه الأفكار والمبادئ إلى نهايتها الظاهرة. وإذا عجزنا عن ذلك، فإننا سنصبح حينها قتلة أفكار الشيخ عبد القادر كبيرى ومبادئه... لهذا ولكى نؤكد أن كبيرى لم يمت، علينا أن نناضل من أجل أن نبليغ بأفكاره وأهدافه خاتمتها الظاهرة، وهذا يتمثل فى العمل على تحقيق الحرية الكاملة لإرتريا، وتحقيق التقدم بشكل ناجز وسريع " (١).

الموقف الدولي الذي أفضى إلى اتفاقية بيفن - سفورزا:

وكما أشرنا آنفاً، فإن عملية اغتيال عبد القادر كبرى وكيفية معالجتها، كانتا توضحان مستوى الاهتمام المتدنى واللامبالاة للإدارة البريطانية في إرتريا تجاه قضية الإرتريين وآرائهم. وهذه اللامبالاة تعود - كما أشرنا إلى ذلك مراراً أيضاً - إلى أن تركيز الحكومة البريطانية كان منصباً في ذلك الوقت على تنفيذ مخطط إقامة منطقة شرق إفريقيا الكبرى. ولهذا السبب؛ لم تكن الحكومة البريطانية مكترثة بمعرفة آراء الإرتريين ولا تلبية مطالبهم.

هذه الحقيقة يمكن أن تتأكد للمرء من خلال متابعة النشاط الدولي إثر عدم توصل الدول العظمى الأربع إلى حل، بشأن موضوع تقرير مصير المستعمرات الإيطالية السابقة. فبريطانيا لم تكف بمواصلة الجهود لانجاح مخطتها الذي كانت قد وضعت له لتقسيم إرتريا وحسب، وإنما تحركت في هذا الاتجاه معتبرة أن الأمر محسوم لا محالة. وشرعت فعلاً في إجراء الاستعدادات اللازمة لتنفيذ ذلك. فعلى سبيل المثال، كان أكثر ما يشغل بال مسؤولي الحكومة البريطانية في إرتريا خلال يناير ١٩٤٩م، هو مشكلة طبيعة العلاقة التي يمكن أن تربط بين منطقة المنخفضات الغربية والعالم الخارجى بعد انفصالها عن بقية أجزاء إرتريا. وقد بحثت هذه الإدارة كثيراً في مسألة التسهيلات المتوفرة في أسمرأ، وعدم توفرها في مدينة كرن عند نقل الإدارة إليها ومسألة ضيق رقعة المدينة^(٣).

لكن الحاكم العسكرى لإرتريا البريغادير دورى كان قلقاً أكثر؛ بسبب خشيتيه من ألا يحظى اقتراح تقسيم إرتريا إلى مرتفعات ومنخفضات بقبول الجمعية العامة للأمم المتحدة. ولهذا قدم اقتراحاً بديلاً ينص على منح ميناء عصب إلى إثيوبيا، ووضع برنامج لتحديد مصير ما تبقى من إرتريا ككيان واحد. وكان البريغادير دورى مقتنعاً بأن الإمبراطور لن يرفض هذا الاقتراح. لكن المشكلة كانت بالنسبة إلى دورى، تتمثل في السؤال القائل: من أية نقطة سيتم اقتطاع أراضي دنكاليا من إرتريا، حين يتم منح ميناء عصب لإثيوبيا؟ ، وكانت المشكلة

الرئيسية بالنسبة إليه تكمن في ما كان يتردد حول وجود مخزون للنفط في منطقة مرسى فاطمة، وأن منح كامل إقليم دنكاليا لإثيوبيا، يعنى منحها مناطق النفط المحتملة أيضاً؛ وهذا قد يؤدي إلى أن يصبح هذا النفط خارج سيطرة بريطانيا. لكنه - في الأخير - توصل إلى اقتراح يرى بموجبه منح إثيوبيا منطقة واقعة جنوب خط خليج زولا وضواحي مرسى فاطمة، وكانت حجتة في ذلك " أنه يمكن تبرير ذلك بأن إدارة إقليم شمال دنكاليا تكون أكثر ملائمة عندما تكون من مصوع" (٣١)، على الرغم من ذلك لم يحظ اقتراحه هذا بالقبول (٣٢).

كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد حددت شهر أبريل ١٩٤٩م موعداً لمناقشة مسألة تقرير مصير المستعمرات الإيطالية السابقة. وعندما اقترب هذا الموعد بدأت الدول المهتمة بهذه المسألة وخاصة إيطاليا وأمريكا تتشط في هذا الامر بأعلى الدرجات وبدرجة اهتمام بريطانيا وإثيوبيا نفسها. وشرعت إيطاليا - على نحو خاص - في شن حملة دعائية وتعبئة مكثفة يقودها وزير خارجيتها الكونت سفورزا نفسه. وعلى الرغم من أن إيطاليا كانت عضواً في تحالف دول المحور المهزوم في الحرب العالمية الثانية، فإنها كانت قد قامت في نهاية تلك الحرب بقلب نظام موسيليني وأقامت نظاماً غير فاشي. وقد تمكنت بفضل ذلك، لا أن تصبح عضواً كاملاً في منظمة الأمم المتحدة وحسب، وإنما استطاعت أيضاً أن تحصل على تأييد كل دول أمريكا اللاتينية تقريباً (٣٣).

ونظراً إلى التنافس والمواجهة الحادة اللذين نشبا نشبت بين الدول العظمى الأربع التي كانت قد تحالفت وحقق الانتصار في الحرب العالمية الثانية، فإن إيطاليا ومسألة تقرير مصير مستعمراتها السابقة على نحو خاص، قد حظيت باهتمام كبير ومحوري. وانطلاقاً من هذا الواقع، شرع الكونت سفورزا وزير خارجية إيطاليا في اتخاذ الخطوات التي توضح موقف إيطاليا بشأن هذه المسألة. ففيما يتعلق بإثيوبيا، على سبيل المثال، أوضح سفورزا أن تقرير مصيرها يهم كلاً من إيطاليا وإثيوبيا وبريطانيا (الدولة التي تتولى إدارتها) على قدم المساواة، لكنه حذر من أنه ينبغي عدم تقسيم إثيوبيا لتلبية للمصالح الأجنبية. وقد جاء في حديث

سفورزا نفسه الذى صرح به فى فبراير ١٩٤٩ م، أنه ينبغي أن تحصل إرتريا على استقلالها بعد فترة الوصاية، وأضاف: "... إنه لا يعقل أن تمنح إرتريا لبلد لم يتمكن بعد من تجاوز مراحل من التقدم قد تجاوزتها إرتريا من قبل " وردًا على مزاعم إثيوبيا القائلة: بأن استقلال إرتريا لا يشكل ضمانًا لها.. لأن الغزوات التى تعرضت لها إثيوبيا أتت عن طريق إرتريا، وقال سفورزا: "... إن إرتريا التى ستكون تحت وصاية الأمم المتحدة لا يمكن أن تكون منطلقًا لأى عمل عدوانى ضد إثيوبيا ". وكان الهدف الرئيس للوزير الإيطالى من كل ذلك، أن تعود إيطاليا إلى إرتريا وصيةً. وقد دافع الوزير الإيطالى عن هذا الموقف بالقول: " إن الشعب الإرتري وعبر هذه العلاقة - وليس عن طريق الانضمام إلى إثيوبيا - سيؤمن ليس عدم توقف الأعمال (العمرانية) التى بدأتها إيطاليا، وواصلتها بريطانيا فحسب، وإنما أيضًا سيتمكن من زيادة ازدهارها فى كل المجالات بوتيرة أسرع" (٣٤).



البريغادير دروى

وكان طرح الكونت سفورزا حذرًا، ويوحى بأنه يتطلع إلى دعم بريطانيا. وأحست إثيوبيا بالخطر الشديد من ذلك. وقد حاول نائب وزير الخارجية الإثيوبى

أكليلو هبتي ولد أن يطرح على بريطانيا مطلب أن تؤيد انضمام إرتريا بكاملها إلى إثيوبيا؛ لأن ذلك - على حد زعمه - يحظى بتأييد كل دول أمريكا اللاتينية والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا. وقد أوضح ساشل سفير بريطانيا لدى إثيوبيا في أحد تقاريره التي بعثها إلى وزير الخارجية البريطاني إرنست بيفن أن كل ما يقوله أكليلو هبتي ولد محض ترهات وأكاذيب ومبالغات. وأعرب هذا السفير عن دهشته من ذلك بالقول: " لا أستطيع أن أفهم لماذا يتعمد أن يزور الوقائع على الرغم من معرفته بالحقائق؟ " (٣٥). وللحقيقة مسألة الكذب والمبالغة لم تكن أمراً مدهشاً بالنسبة إلى من يعرف طبيعة السياسة والدعاية الإثيوبية في ذلك الوقت؛ فقد كان ذلك سياسة رسمية لها.

ومهما يكن، فإن الحكومة الإيطالية واصلت نهج التقرب من الحكومة البريطانية. ففي مطلع مارس ١٩٤٩ م، على سبيل المثال، التقى المسؤول الإيطالي الدكتور مانزيني بالمسؤولين البريطانيين، وأبلغهم أن بلاده ستعارض اقتراح تقسيم إرتريا. ومع هذا توصل إليهم هذا المسؤول البحث عن بعض الإجراءات أو الحلول التي تحفظ ماء وجه إيطاليا؛ إذا ما أصبح اقتراح التقسيم مسألة حتمية التطبيق. وأولى الحلول أو الإجراءات التي اقترحها هذا المسؤول كانت تتمثل في أن تعامل إيطاليا على قدم المساواة مع الدول الاستعمارية وأن يسمح لها بالمشاركة في المؤتمرات الدولية الخاصة بإفريقيا، وأن تعد أيضاً شريكاً في الجهود الدولية التي تبذل لـ "تطوير" القارة الإفريقية " (٣٦).

وهذا يعني أن كل ما كانت تتظاهر به الحكومة الإيطالية من إبداء الحرص على مصلحة إرتريا وشعبها، كان أمراً يمكن المساومة عليه بسهولة. وفي تلك الأيام نفسها، وتحديداً في الرابع من مارس ١٩٤٩ م، بعثت إيطاليا بذاكرة إلى الحكومة البريطانية. والغريب في الأمر أن هذه المذكرة لم تكن تجادل من أجل عدم المساس بكرامة إيطاليا، وإنما كانت تدافع عن مصير الإرتريين (٣٧).

ويبدو أن المسؤولين البريطانيين الذين كانوا يستمعون إليه كانوا يضحكون منه في سرائر أنفسهم؛ لأنهم ردوا عليه بأنهم يؤيدون مشاركة إيطاليا في

المؤتمرات المتعلقة بإفريقيا، لكنهم أهملوا مطلبه الثانى بأن تكون إيطاليا شريكة لهم فى إفريقيا؛ بحجة أن الإمكانيات الاقتصادية لإيطاليا قد لا تسمح لها بلعب هذا الدور^(٣٨).

ومهما يكن، فإن المسؤولين البريطانيين كانوا قلقين من تناقض التصريحات التى يدلى بها نظراؤهم الإيطاليون فى المناسبات الرسمية وغير الرسمية. ولم يكن اقتراح تقسيم إرتريا أمراً قابلاً للمساومة من قبل بريطانيا. لهذا ظلوا يبحثون عن السبل كافة التى تمكنهم من إضعاف الاعتراض الإيطالى على ذلك، أو على الأقل تليين ذلك الموقف. وكانت إيطاليا من جانبها تسعى جاهدة لى لا يحسم موضوع إرتريا فى اجتماع الجمعية العمومية للأمم المتحدة الذى كان مزمعاً عقده فى أبريل من ذلك العام. لكن بريطانيا كانت من جانبها تسعى إلى أن يتم البت فى القضية فى الاجتماع نفسه حسب مخططها. ولتحقيق مخططها هذا، طرحت مسودة قرار بذلك، وسعت إلى كسب تأييد الولايات المتحدة الأمريكية لضمان إقرارها. وكانت الولايات المتحدة من جانبها قد قررت تأييد المطالب التى تقدمت بها إثيوبيا حول إرتريا؛ انطلاقاً من مصالحها، وليس بهدف إنجاح المخطط البريطانى. وقد لاحظت إثيوبيا ذلك، وبدأت تتملق الولايات المتحدة الأمريكية بشدة. وفى هذا الإطار، التقى نائب وزير الخارجية الإثيوبى أكليلو هبتى ولد بوزير الخارجية الأمريكى جورج.سى.مارشال، ووعده بأنه إذا أيدت أمريكا مطلب "إعادة" إرتريا إلى إثيوبيا، فإن إثيوبيا ستسمح لأمريكا بمواصلة حرية استخدام قاعدة الاتصالات الموجودة فى راديو ماريناو^(٣٩). وأكد وزير الخارجية الأمريكى من جانبه أن إثيوبيا ستحصل على التأييد الكامل من أمريكا؛ إذا سمحت إثيوبيا باستمرار سيطرة أمريكا على قاعدة راديو ماريناو وبحرية استخدام القوات الأمريكية لمطار أسمرا وميناء مصوع. وكان المسؤول الإثيوبى أكليلو يريد أن يكون هذا الاتفاق موثقاً كتابياً. لكن الوزير الأمريكى مارشال اختار أن يكون هذا الاتفاق شفهيًا؛ حتى لا يترتب عليه سوء تفاهم على المستوى الدولى^(٤٠).

وقد تبدل الموقف الأمريكى الذى كان يطالب بوضع إرتريا تحت الوصاية الدولية. وتغيره إلى حد تقديم هذا التأييد الكبير لمطالب إثيوبيا فى إرتريا، كان نابعا من المصالح السياسية و الاستراتيجية الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية فقط. وهذه المصالح نفسها هى التى دفعت الإدارة الأمريكية إلى التفاوض والتقارب فى المواقف مع بريطانيا. وعلى سبيل المثال، كانت قيادة هيئة الأركان العسكرية الأمريكية العليا قد عقدت اجتماعا فى الخامس من أغسطس ١٩٤٨ م، ووضعت الإستراتيجية العسكرية التى ينبغى أن تتبعها فى منطقة الشرق الأوسط.

هذه الاستراتيجية ويمكن تلخيصها فى النقاط التالية:-

- منع أية قوى معادية من إيجاد موطئ قدم لها فى منطقة الشرق الأوسط.
- تقديم المعونات الاقتصادية والاجتماعية والأسلحة اللازمة؛ بغرض إقامة علاقة صداقة مع شعوب هذه المنطقة، واتباع سياسة دفاعية مشتركة.
- العمل على أن لا تتم أعمال التنقيب عن الثروات النفطية الكامنة فى المنطقة، إلا عن طريق الولايات المتحدة الأمريكية والدول الصديقة لها.
- ضمان سبل تدخل القوة العسكرية الأمريكية فى حال نشوب حرب فى المنطقة.
- تأكيد حق الولايات المتحدة الأمريكية فى إنشاء المرافق وتوسيعها والتسهيلات اللازمة؛ لتنفيذ الأهداف المذكورة آنفاً.

وقد عدَّ هؤلاء القادة العسكريون هذه الاستراتيجية لا تخدم الاستراتيجية العالمية لدولتهم وحسب، وإنما أيضاً المصالح البريطانية التى تعد جزءاً من مصالحهم الاستراتيجية. كما أوضح هؤلاء القادة أن تنفيذ هذه الاستراتيجية يفرض بشكل ملح أن تكون هناك قاعدة جوية خلفية فى طرابلس (الغرب)، وأن تكون قاعدة الاتصالات المنصوبة فى أسمرأ، والقاعدتان الجوية والبحرية فى مصوع، فى خدمة الولايات المتحدة الأمريكية، أو الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا معاً.

وفيما يتعلق بإرتريا، على نحو خاص، توصل هؤلاء القادة العسكريون الأمريكيون إلى أن حق الولايات المتحدة الأمريكية في الوجود في إرتريا، أمر لا يقبل المساومة؛ لأن قاعدة الاتصالات العسكرية المنصوبة في أسمر لا يوجد نظير لها في كل منطقة الشرق الأوسط، أو شرق البحر الأبيض المتوسط^(١١).

وقبل اجتماع هيئة الأركان الأمريكية العليا هذا بيوم واحد، أي في الرابع من أغسطس ١٩٤٨ م، كان مساعد وزير الدفاع الأمريكي لافات قد قَدَّم إلى مجلس الأمن الأمريكي مقترحاً بعد التفاهم مع المسؤولين البريطانيين يوضح فيه السياسة الدفاعية التي ينبغي أن تنتهجها الولايات المتحدة الأمريكية. ويوضح لافات في مقترحه أن الهدف الرئيس لدولته هو أن تستخدم إرتريا قاعدة عسكرية. واستعرض مساعد وزير الدفاع الأمريكي في ورقة اقتراحه الخيارات المتاحة أمام بلاده لتحقيق ذلك الهدف. ورأى هذا المسؤول أن وضع إرتريا تحت الوصاية الإيطالية (بإشراف الأمم المتحدة) لا يخدم مصلحة بلاده؛ لأن الأمم المتحدة لن تسمح لإيطاليا، ولا لأية دولة أخرى، بأن تقوم بأية نشاطات عسكرية في إرتريا، وأنه حينها لن يكون بوسع إيطاليا أن تسمح للولايات المتحدة بالقيام بأي نشاط عسكري في إرتريا. نتيجة لذلك؛ رأى المسؤول الأمريكي أن الأفضل لمصلحة بلاده أن يتم منح ميناء مصوع والمرتفعات التي يقطنها المسيحيون إلى إثيوبيا لتأمين المصالح الأمريكية، ومن ثم ضم المنخفضات الغربية إلى السودان. ونخلص من هذا أن الولايات المتحدة الأمريكية، ومواقفها في الأمم المتحدة الأمريكية تجاه القضية الإرترية، كانت محكومة باستراتيجيتها العسكرية^(١٢).

إضافة إلى هذه المصالح الاستراتيجية العسكرية، كانت هناك مصالح إضافية أخرى تجنيها أمريكا من تأييد مطالب إثيوبيا في إرتريا. ويذكر المؤلف عقبارقي يوهنس في كتابه ثلاثة عوامل كبرى كانت وراء هذا الموقف الأمريكي، أول هذه العوامل أن إثيوبيا كانت قد شرعت في بعض التحركات التكتيكية للإيحاء بأنها مستعدة لأن تميل إلى المعسكر الشيوعي إذا لم تتم الاستجابة إلى مطالبها في إرتريا. وكان هذا مبعث قلق للولايات المتحدة الأمريكية، خاصة وأنه كانت هناك مواجهة عظمى بين المعسكرين في ذلك الوقت. وأحد الأمثلة على هذه التحركات

التكتيكية ما قاله الإمبراطور هيلي سلاسى فى إحدى رسائله مهدداً الرئيس الأمريكى ترومان: "... إن عدم حصولنا على منفذ بحرى... يعنى أن الحق الذى منحناه لإحدى كبريات الشركات الأمريكية للتقيب عن النفط... سيَبخر.." (٤٢)

أما العامل الثانى الذى أثر فى موقف الولايات الأمريكية، فيتمثل فى المصالح التجارية المتزايدة النمو للولايات المتحدة فى إثيوبيا. وهنا ينبغى عدم إغفال عمليات التقيب عن النفط التى كانت تقوم بها شركة سنكلر الأمريكية فى إثيوبيا كمثال. أما العامل الثالث والأخير - كما يقول عقبارقى فى كتابه - فكان يتمثل فى أن الأجواء السياسية السائدة فى إرتريا آنذاك، وسلوك أحزاب تلك الفترة، لم تكن تضمن تأمين المصالح الأمريكية. فالولايات المتحدة كانت تدرك أنه حتى حزب الأندنت لم يكن يملك قاعدة اجتماعية قوية وعريضة؛ حيث إنه كان يمكن أن تنقل أو تذوب قاعدته الجماهيرية فى أية لحظة. لهذا لم يكن لدى الإدارة الأمريكية أى اقتناع بأن مصالحها يمكن أن تتنامى عن طريق استقلال إرتريا (٤٣).

وعليه يمكن القول إن التعاون والتنسيق اللذين كانا قائمين بين أمريكا وبريطانيا بشأن إرتريا وبقية المستعمرات الإيطالية السابقة، كان مبنياً على المصالح الخاصة بكل من بريطانيا وأمريكا. وكان هذان الطرفان قد تبادلوا الرأى والمشورة بشأن المقترح الذى أعدته بريطانيا بهذا الشأن. وفى نهاية مارس ١٩٤٩ م، أى قبل أسابيع قليلة من طرح القضية الإرترية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، اتفق هذان البلدان على تقسيم إرتريا.

وفى الثامن والعشرين من مارس ١٩٤٩ م (أى فى الوقت نفسه الذى كان يحتضر فيه عبد القادر كبرى بعد تعرضه للاغتيال بالرصاص) كان المسؤولون البريطانيون والأمريكيون يضعون اللمسات الأخيرة على مقترحاتهم فى أثناء لقاءهم فى واشنطن. ولم يكن موضوع تقسيم إرتريا مثار جدل فى هذا اللقاء. لكن موضوع مصير الإيطاليين المقيمين فى إرتريا، حاز اهتماماً وتركيزاً كبيرين؛ حتى تم توضيح الموقف بشأنه بجلاء؛ حيث طلبت الإدارة الأمريكية تضمين المقترح البريطانى بهذا الشأن فقرات تؤكد أنه سيسمح للإيطاليين المقيمين بإرتريا بالاحتفاظ بجنسيتهم، وإقامة مؤسسات تعليمية ودينية وصحية خاصة بهم، وكذا بممارسة

حرية التعبير وإصدار الصحف والكتب باللغة الإيطالية، وأيضًا ضمان ممتلكاتهم وحقوقهم القانونية وسلامتهما... إلخ، وشددت الإدارة الأمريكية على أنه ينبغي أن تلتزم إثيوبيا بتطبيق ذلك من دون تلكؤ^(٤٥).

وما كانت تردده الحكومة الإثيوبية خارج الدهايز كان مختلفًا عما تدلى به في المواقف الرسمية. فعلى عكس ما كانت تردده، فإن إثيوبيا قبلت الاقتراح الذي يدعو إلى تقسيم إرتريا. وقد أوضح هذه الحقيقة ما ذكره ممثل بريطانيا في الأمم المتحدة المستر سكريفنر بأن مندوب إثيوبيا لدى الأمم المتحدة أوضح له أن إثيوبيا لن تعيق عملية فصل مناطق غرب إرتريا. وكان هذا التوضيح قبل أيام قليلة من طرح قضية حسم مصير المستعمرات الإيطالية السابقة في الجمعية العامة للأمم المتحدة^(٤٦). وهذا يوضح أن إثيوبيا قد شاركت في هذا الاجتماع بعد أن أبدت موافقتها على مشروع تقسيم إرتريا.

وكان المشروع البريطاني المزمع تقديمه إلى اجتماع الجمعية العامة يتضمن اقتراح ضم كل إرتريا - باستثناء منطقة المنخفضات الغربية - إلى إثيوبيا، بعد الأخذ في الاعتبار التشابه القائم بين البلدين ورغبات المواطنين. كما تضمن المشروع البريطاني فقرات خاصة بمسألة الجنسية، ومختلف الحقوق المتعلقة بالإيطاليين المقيمين في إرتريا.

وكان هناك جانب مختلف بعض الشيء عما كان منتظرًا من بريطانيا بشأن تحديد مصير منطقة المنخفضات الغربية لإرتريا التي يتوقع المرء أن تسعى بريطانيا إلى ضمها للسودان الذي كان يخضع لسيطرتها. حيث إن الفقرة السادسة من المشروع البريطاني المذكور تركت مسألة حسم هذا الموضوع لمجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة^(٤٧).

وفي هذه المرة أيضًا، لم يكن الموقف البريطاني نابعًا من روح الحرص على مصلحة سكان المنخفضات الغربية الإرترية. فقد كان السودان في ذلك الوقت يعرف باسم (السودان المصري الإنجليزي). وكان السودان في ذلك الوقت قد أنشأ برلمانًا خاصًا به؛ تمهيدًا للانتقال إلى مرحلة الاستقلال. وفي ذلك الوقت، كان قد

نشب خلاف بين مصر وبريطانيا حول: من يحدد أو يحسم مسألة ضم أو عدم ضم المنخفضات الغربية الإرترية إلى السودان؟ وهروباً من مواجهة هذه المشكلة، اقترحت بريطانيا في مشروعها المذكور آنفاً أن تترك مسألة تقرير هذا الأمر إلى مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة^(٤١).

وكانت هذه هي الأجواء التي انعقد فيها الاجتماع الدورى الثالث للجمعية العامة للأمم المتحدة (٥ من أبريل ١٩٤٩ م) بمدينة نيويورك. وقد طرحت مسألة المستعمرات الإيطالية السابقة (إرتريا- الصومال - ليبيا) فى البداية على لجنة الشؤون السياسية والأمنية التابعة للجمعية العامة قبل طرحه على الاجتماع العام للجمعية.

النقاشات أمام لجنة الشؤون السياسية والأمنية

المواقف والنقاشات:

جرت فى بداية جلسات اجتماع هذه اللجنة الفرعية فى الموعد المذكور نقاشات حول بعض المسائل الإجرائية والشكلية مثل: أينبغى أن تكون إيطاليا ضمن اللجنة المذكورة أم لا؟ وقد طالب المندوب الباكستانى فى اللجنة السيد محمد ظفر الله خان بضم ممثلى هذه المستعمرات لإسماع أصواتهم مادام أنه سيكون هناك تمثيل لإيطاليا فى اللجنة. وقام المندوب البريطانى فى اللجنة ماك نيل بتحويل المقترح الباكستانى؛ حيث دعا إلى تكوين لجنة فرعية أخرى تقوم بالاستماع إلى ممثلى هذه المستعمرات، ورفع تقرير لملخص هذه الآراء إلى اللجنة الأم. وتمت الموافقة على تشكيل مثل هذه اللجنة، وتم بالفعل تشكيلها فى ١١ من أبريل ١٩٤٩م^(٤٢).

وكانت النقاشات حول تقرير مصير هذه المستعمرات قد بدأت فعلياً منذ السادس من أبريل؛ حيث طرح وزير الخارجية الأمريكى مشروع بلاده بهذا الشأن والذي كان قد اتفق حوله مسبقاً مع البريطانيين. فقيما يتعلق بليبيا، تجنب التطرق

إلى مسألة: التعامل مع ليبيا كمستعمرة واحدة أم كثلاث مستعمرات (إقليم برقة، إقليم فزان، إقليم طرابلس)، ودعا بشكل عام إلى وضع موقف الحكومة البريطانية ومصالحها في الاعتبار عند حسم هذه المسألة (كنا قد رأينا أن بريطانيا كانت تريد أن تضع إقليم برقة تحت وصايتها).

ومضى الوزير الأمريكي في طرح مشروع بلاده؛ فاقترح وضع الصومال تحت الوصاية الإيطالية. أما إرتريا فهي " بلد يفتقر إلى الوحدة وغير جاهزة للاستقلال " حسب تعبيره. ولهذا فإنه، ومنعاً لأي عدوان مستقبلي يمكن أن يأتي عبر إرتريا ضد إثيوبيا. ووضعاً في الاعتبار حاجة إثيوبيا إلى منفذ بحري... فإنه ينبغي ضم الأجزاء الشرقية من إرتريا، بما في ذلك ميناء مصوع والعاصمة أسمرا، إلى إثيوبيا ". أما المنخفضات الغربية، ولأنها أكثر " تقارباً مع البلد المجاور لها من الغرب (يقصد السودان) فإنه ينبغي البحث عن حل خاص لأمرها " (٥٠).

لاجدال في أن حرص وزير الخارجية الأمريكي جون دالاس على طرح مشروع بلاده في أول جلسات هذه اللجنة، كان يهدف إلى توجيه مسار النقاشات اللاحقة وتحديده. وبالفعل لم تخرج النقاشات التالية عن دائرة ما ورد في المشروع الأمريكي، لكن النقاشات والجدل كانا محتدمين بقوة. وقد طرحت خلال هذه النقاشات الكثير من الخيارات البديلة. وكان النقاش في بعض المراحل يصل إلى حد المهاترات. ولا يسع الحيز لاستعراض كل ذلك.

ويقسم المؤلف عقبارقي يوهنس في كتابه المواقف التي ظهرت في اجتماع اللجنة المذكورة (باستثناء مواقف إثيوبيا وممثلي الأحزاب الإرترية) إلى أربع فئات:

- مواقف الدول الغربية.
- مواقف الاتحاد السوفييتي وأنصاره.
- مواقف دول أمريكا اللاتينية.

• المواقف المستقلة لبعض الدول أو "الطريق الثالث" حسب تعبير المؤلف^(٥١).

وفى هذا الكتاب، سنستفيد من هذا التصنيف؛ لأنه يساعد على فهم التعقيدات التى تحيط بهذا الموضوع. أما فيما يتعلق بمواقف الدول الغربية - بشكل عام - فإنها تؤيد ما ورد فى المشروع الأنغلو أمريكى. لكن هناك أيضاً تبايناً داخل هذه الدول فى بعض المسائل.

ففرنسا مثلاً ترغب فى حل أوروبى للمستعمرات الإيطالية السابقة، لكنها تمسكت بطرحها الداعى إلى وضع جميع هذه المستعمرات تحت الوصاية الإيطالية؛ لخوفها من أن يؤدى منح الاستقلال لهذه المستعمرات إلى نشر عدوى الاستقلال فى مستعمراتها الإفريقية الأخرى. كما أن فرنسا قد وافقت أيضاً على أن تحصل إثيوبيا على منفذ بحرى عبر ميناء عصب^(٥٢).

وكان لإيطاليا أيضاً كدولة غربية مطالبها ومشروعها الخاص. فقد طرح وزير خارجيتها الكونت سفورزا حجة بلاده موضحاً " أن إرتريا لم تكن فى أى وقت جزءاً من إثيوبيا... وأن وضع إرتريا تحت الوصاية الإيطالية لفترة محددة لا يجعل إثيوبيا عرضة للخطر.. لهذا ينبغى وضع إرتريا تحت وصايتها ". وبالمنطق الفرنسى نفسه، أعلن الوزير الإيطالى أن بلاده لا تعارض منح عصب لإثيوبيا " لاعتبارات أخلاقية واقتصادية " ^(٥٣).

كان المندوب البريطانى يطرح نفسه كمدافع قوى عن إثيوبيا. ففى إحدى مرافعاته - على سبيل المثال - تحدث بحماسة قائلاً: " إن شعب بريطانيا وحكومته لديهما اقتناع بأن إثيوبيا تستحق التعويض " ^(٥٤). ولم يكن هذا "التعويض" يعنى إرتريا، ولم يكن ينبغى بأية حال أن تدفعه إرتريا. وكما هو معروف، فإن الإمبراطور كان قد استجد بعصبة الأمم إثر هروبه عندما احتل الإيطاليون إثيوبيا فى عام ١٩٣٦م. ولكن الدول الغربية لم تعره اهتماماً. ولهذا فإن هذه الدول لديها عقدة الإحساس بالذنب تجاه إثيوبيا. ونراها الآن تتحدث عن هذا " التعويض ". فعلى الرغم من أن هذه الدول هى المذنبة، فإنها رأت أن تعويض هذه الدولة "المظلومة"

يكون بمنحها إرتريا... هذا هو المعيار الذى كانت ترى به هذه الدول تحقيق "العدالة" عند تقرير مصير إرتريا.

وقد منحت مواقف الدول العظمى إثيوبيا دفعة معنوية كبرى، ولم يترك نائب وزير خارجيتها أكليلو هبتي ولد أية حجة يمكن أن تتال أو تستخف من مقترحات الوزير الإيطالى الكونت سفورزا إلا وأتى بها. فقد كان يردد باستمرار أن إيطاليا دولة غازية عدوانية ومصدر الخطر بالنسبة إلى إثيوبيا. وكان يستعرض أسماء عديدة لإرتريين نالوا مستويات عليا من التعليم ويتبوأون مواقع رفيعة فى حكم إثيوبيا؛ ليوضح من خلال ذلك أن إثيوبيا وليست إيطاليا هى الأحرص على مصلحة الإرتريين... وأن إرتريا لا يمكن أن تقف على رجليها من دون دعم الاقتصاد الإثيوبى... وأن الإيطاليين كانوا يتكبدون خسائر كبيرة فى إدارتها... إلخ قائمة المزاعم الطويلة التى لا زالت تستخدم حتى يومنا هذا؛ لتبرير الطموحات التوسعية لحكام إثيوبيا فى إرتريا^(٥٥). وكان الموقف المعارض للدول الغربية بهذا الشأن يتمثل فى المشروع السوفييتى وأنصاره. وكان ضمن اللجنة الأولى من جانب الاتحاد السوفييتى ست دول أخرى ممن كان قد بدئ يطلق عليهن فى ذلك الوقت دول " المعسكر الاشتراكي " ^(٥٦). وكان الاتحاد السوفييتى، والدول التابعة له بالطبع، لا زال متمسكاً بطرحه الداعى إلى وضع المستعمرات الإيطالية السابقة تحت الوصاية الإيطالية، ومن ثم منحها الاستقلال بعد فترة محدودة. ولكن هذا الموقف ينطلق من توقع أن يستلم الحزب الشيوعى الإيطالى السلطة فى إيطاليا، ويتمكن الاتحاد السوفييتى عبر ذلك من إيجاد موطن قدم له فى إفريقيا.

وعندما اتضح عدم امكانية تحقيق توقعات وصول الحزب الشيوعى إلى السلطة، بدأ موقف الاتحاد السوفييتى والدول الدائرة فى فلكه يميل إلى الطرح الداعى إلى وضع هذه المستعمرات تحت الوصاية المشتركة لممثلى الأمم المتحدة. وقد اتهم وزير الخارجية السوفييتى وقتها أندريه جروميكو الدول الغربية، وبريطانيا على نحو خاص، بأن جشعها وطمعها هما السبب فى تأخير البت فى مصير المستعمرات الإيطالية السابقة، وقدم فى المقابل مشروعاً بديلاً يدعو إلى

وضع ليبيا وإرتريا والصومال تحت وصاية الأمم المتحدة. واقترح أن تتولى سبع دول من بينها بريطانيا، والاتحاد السوفيتي، والولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، وإيطاليا، مسؤولية الوصاية على هذه المستعمرات. وفيما يتعلق بإرتريا، اقترح المشروع السوفيتي إضافة اثنين من ممثلي الشعب الإرتري إلى مجلس الوصاية الدولية، كما اقترح المشروع البحث عن سبل لتمكين إثيوبيا من الحصول على منفذ بحري^(٥٧).

كان موضوع تقرير مصير المستعمرات الإيطالية السابقة يزداد تعقيداً من وقت إلى آخر، واحتارت كتلة دول أمريكا اللاتينية. فهي - من ناحية - تريد أن ترضى جارتها القوية والغنية: الولايات المتحدة الأمريكية، وتريد كذلك - من ناحية أخرى - إرضاء إيطاليا التي تربطها بها روابط الثقافة والدم. وذلك فضلاً عن أن كل دول أمريكا اللاتينية كانت تابعة للكنيسة الكاثوليكية في الفاتيكان، إلى جانب تعاطف هذه الدول مع المستوطنين الإيطاليين في إرتريا الذين تربطهم بهم أيضاً علاقات الدين والدم والثقافة. ولم يكن هناك اختلاف كبير بين هذه الدول تجاه مسألة مصير المستعمرات، وقد قدمت هذه الكتلة - في الأخير - مشروعاً توفيقياً يدعو إلى وضع جزء من إرتريا تحت الوصاية الإيطالية ومنح إثيوبيا منفذاً على البحر.

والمفارقة هنا هي أنه على الرغم من تظاهر دول هذه الكتلة بالدفاع عن استقلال الشعوب وحقوقها، فإنها كانت تكن الكثير من الاحتقار والاستعلاء للدول الخاضعة للاستعمار. وعلى سبيل المثال، ألقى ممثل البيرو كلمة أكثر فيها المدح والإطراب على نظام الإدارة الاستعماري الإيطالي، وأعرب مندوب الأرجنتين من جانبه عن تأييده حق إثيوبيا في الحصول على منفذ، وقال: "... بهذا ستحصل إثيوبيا على العدالة، ويجد بقية المواطنين الإيطاليين متنفساً لهم "^(٥٨).

وكان الموقف المتميز الوحيد للمجموعة التي أطلق عليها المؤلف " مجموعة الطريق الثالث "، هي أنها كانت تحاول أن تدافع من أجل تحقيق العدالة، وإنجاح أهداف ميثاق منظمة الأمم المتحدة، مع الحرص على أن لا تبدو مواقفهم مؤيدة لهذا

الطرف أو ذاك. وقد قامت كل دول هذه المجموعة بلفت الانتباه إلى أن المنظمة الدولية تنتظر إلى موضوع تحديد مصير إريتريا وبقية المستعمرات الإيطالية الأخرى من زاوية المصالح الاستراتيجية للدول العظمى، وليس من زاوية الاهتمام بتقرير مصير شعوب هذه المستعمرات. وقد حذرت المملكة العربية السعودية، على سبيل المثال، من أن عدم اتفاق الدول العظمى لا يعنى أنه لا يمكن وضع نهاية لقضية هذه المستعمرات، وحاولت المملكة العربية السعودية جاهدة أن توضح فيما يتعلق بإريتريا أن مهام اللجنة ليس تنفيذ مصالح الأطراف الأخرى، وإنما الالتزام بمبدأ ضرورة الحفاظ على وحدة إريتريا، وإعطاء الأولوية لمصلحة الشعب الإريتري، ووضع نظام وصاية يقود إلى تحقيق الاستقلال، وإقامة نظام حكم إدارى مقبول من الشعب الإريتري.

وأكد العراق من جانبه أن إثيوبيا يمكن أن تحصل على منفذ بحرى مادام ذلك لا يتعارض مع رغبة الشعب الإريتري. كما شدد على أنه غير مقبول إطلاقاً حرمان الشعب الإريتري من تقرير مصيره بنفسه. كذلك انتقدت كل من تركيا ويوغسلافيا والفلبين أسلوب تعامل الدول العظمى مع هذا الموضوع وكأنه ملكية خاصة. وقد دافع مندوبو هذه الدول عن حقوق الشعوب فى هذه المستعمرات. وقد جاء - على سبيل المثال - فى كلمة مندوب الفلبين انتقاد شديد لأسلوب التعامل هذا:

"... هل حقاً اعتبرت هذه الدول مجرد بضاعة حتى يتم تقسيمها بين مصر وإثيوبيا وإيطاليا؟ كان ينبغى أن تدركوا أن مثل هذا التقسيم لأراضى (الشعوب) قد مضى عهده، اللهم إلا فى المناطق القطبية (غير المأهولة).

إن طرح المسألة كقضية تصفية للممتلكات (المستعمرات) الإيطالية طرح خاطئ منذ البداية. فالقضية الأساسية والحقيقية هى: مصير شعوب (المستعمرات) مصير الإنسان. والمبدأ الأساسى الذى ينبغى أن يطرح هنا هو: هل أراضى (هذه المستعمرات) هى ملك للشعوب التى تقيم فيها أم لا؟ كان ينبغى السعى للاطلاع على رغبات هذه الشعوب " (١٩).

لم تكن مثل هذه المواقف العادلة تجد آذاناً صاغية من الدول الأخرى؛ ولهذا فقد دار نقاش حار كان يتخلله تبادل الاتهامات والإدانات التي تعكس تناقض مصالح الأطراف المختلفة. وكان مندوبو بريطانيا وإثيوبيا يصورون إرتريا بلداً فقيراً غير قادر على الإطلاق على الاعتماد على نفسه. وعارض السوفييت وبقية مجموعتهم بشدة مثل هذا الطرح. وأوضح وزير الخارجية السوفييتي أندريه جروميكو بأن مجمل عجز مدفوعات بريطانيا في إرتريا خلال ستة أعوام لم يتعد ١٠٣ مليون جنيه إسترليني (مليون واحد وثلاثمائة ألف جنيه إسترليني) وأنها بالمقابل نهبت ممتلكات من إرتريا تبلغ قيمتها ٨٥ مليون إسترليني (١٠).

ومما كان يدهش مندوبي الكثير من الدول في الأمم المتحدة، هو ادعاء بريطانيا بأن كل مستعمراتها مشاريع خاسرة مالياً. إلا أنها مع هذا كانت تطالب بأن يوضع إقليم برقة الليبي تحت وصايتها. وقد دفع هذا التناقض بعض المندوبين إلى التهكم من هذا الموقف البريطاني قائلين: " هل مطلب بريطانيا هذا (الوصاية) نابع من حبها العميق لشعوب هذه المناطق، أم أن هناك مبررات اقتصادية وسياسية واستراتيجية أخرى وراء ذلك؟ " (١١).

مندوبو الأحزاب السياسية الإرترية أمام اللجنة الأولى

ونتذكر في هذا السياق، أنه شكلت لجنة فرعية أخرى مهمتها الاستماع إلى مندوبي قادة إرتريا وليبيا والصومال. لكن الاتصالات التي قامت بها هذه اللجنة الفرعية لم تحقق نتائج مرضية، فتقرر أن تستمع اللجنة الأساسية إلى هؤلاء المندوبين. وبناء على ذلك سمح لمندوبي إرتريا بالمثل أمام اللجنة الأساسية في ٢٠ من أبريل ١٩٤٩م (١٢). وكان الشيخ إبراهيم سلطان أول من استدعى للتحديث أمام اللجنة ممثلاً لحزب الرابطة الإسلامية الإرترية.

وبالعودة إلى الوراء، نذكر أن الإدارة البريطانية كانت قد بذلت كل ما في وسعها لمنع مشاركة وفد الرابطة الإسلامية في اجتماع الأمم المتحدة، وأن لجنة

الأمم المتحدة تجاوزت الإدارة البريطانية في إرتريا وأرسلت دعوة مباشرة إلى ممثلي الرابطة؛ وهو ما مكنهم من الذهاب إلى الأمم المتحدة. وعندما حدث ذلك؛ دفعت الغيرة القوي السياسية الإرترية الأخرى إلى المطالبة بحقها المماثل للمشاركة في اجتماعات الأمم المتحدة وتم لها ما أرادت؛ فبدأت وفود الحزب الموالي لإيطاليا وحزب الأندنت الأم ورابطة الإيطاليين والخلاسيين الإيطاليين بالتقاطر على مدينة نيويورك.



ممنوهر - الربط

من اليسار إلى اليمين: محمد عثمان حيوتى، إبراهيم سلطان، الحاج إبراهيم

والقى الشيخ إبراهيم سلطان كلمته أمام اللجنة، ولوحظ أن مضمون هذه الكلمة كان قد خرج قليلاً عن مبادئ الرابطة التى كانوا يدافعون عنها ويروجون

لها فى مختلف المناسبات. حيث جاء فى مقدمة كلمته، أن حزب الرابطة الإسلامية يمثل مصالح المسلمين الذين يشكلون ٥٧% من تعداد الشعب الإرتري، وأن غير المسلمين فى إرتريا غير موحدين من ناحية العقيدة أو الأصل العرقى.

ومضى الشيخ إبراهيم فى كلمته، فأوضح أن الأراضى الإثيوبية التى أضافها الإيطاليون إلى إرتريا قد أعيدت إلى إثيوبيا. ولهذا فإن حدود إرتريا هى تلك التى كانت قائمة حتى عام ١٩٣٥م (أى قبل غزو إيطاليا لإثيوبيا). أما فيما يتعلق بالجانب التاريخى، فقد أوضح الشيخ إبراهيم سلطان للجنة بأن " إرتريا قد كانت عرضة لمختلف أشكال الغزو والاستعمار خلال مختلف العصور، ومع هذا فإنها لم تكن جزءاً من إثيوبيا فى أى يوم من الأيام ". وواصل إبراهيم سلطان كلمته: " .. إذا تم تنفيذ اقتراح الضم (إلى إثيوبيا) فإن ذلك سيكون بلا شك مناقضاً لميثاق الأمم المتحدة الذى يضمن حق الشعوب فى إقامة دول خاصة بها... ليست هناك أية مصالح اقتصادية مشتركة ذات قيمة تربط إرتريا بإثيوبيا.. أما فيما يتعلق باستخدام الموانئ، فإن ميناء جيبوتى أقرب جغرافياً إلى إثيوبيا من ميناءى مصوع وعصب ". وأكد الشيخ إبراهيم سلطان فى كلمته " أن مسلمى إرتريا، ليست لديهم أية روابط دينية ولا تاريخية ولا اقتصادية مع إثيوبيا، وهم يعارضون بشدة انضمام إرتريا إلى إثيوبيا ". وأشار إبراهيم سلطان إلى حادث اغتيال الشهيد عبد القادر كبرى كمثل لما ستقوم به إثيوبيا خاصة ضد المسلمين الإرتريين من تنكيل وقمع؛ إذا سمح لها باحتلال إرتريا. وبشكل عام، أوضح الشيخ إبراهيم سلطان أن معظم الإرتريين يؤيدون الاستقلال، وأن ٨٠% من الشعب الإرتري يرفضون تقسيم إرتريا بشكل مطلق. وفى الأخير، اختتم الشيخ إبراهيم سلطان كلمته: "... إذا حصلت إرتريا على استقلالها فإن حزب الرابطة الإسلامية، وانطلاقاً من الرغبة فى السلام وعلاقات الإخاء والصداقة مع الجيران، مستعد لتقديم الضمانات لكل الجاليات المقيمة فى إرتريا، بما فى ذلك الجالية الإيطالية " (٢).

وأوضح الشيخ إبراهيم سلطان للجنة عند توديعها لوفده، أنه فى حال إقرار الوصاية على إرتريا، فإن حزبه يفضل وصاية الأمم المتحدة.

ثم كان المتحدث التالي أمام اللجنة، مندوب حزب إرتريا الحديثة الموالي لإيطاليا البلاتا محمد عبد الله (٢١). والذي صرح بأن حزبه يطالب بالاستقلال التام بعد بقاء إرتريا تحت الوصاية الإيطالية لفترة محدودة، وأن اختيار حزبه لإيطاليا وصية، يرجع إلى أنها اكتسبت الخبرة والنضج السياسي والاجتماعي اللازمين لتولى مهام الوصاية.



بعض من أعضاء الحزب الموالي لإيطاليا

من اليسار: محمد عبد الله / عمر بانوري / قبرى ميكانيل براخي

كما أوضح أيضا أن انتشار اللغة الإيطالية في إرتريا وإسهام الشعب الإيطالي في التطور العام لإرتريا، سيتمكن الإيطاليين من مضاعفة إسهاماتهم من

خلال وضع الوصاية. كما أكد من جانب آخر، أن ضم إرتريا إلى إثيوبيا أمر غير مقبول؛ لأن هناك عداً بين الإثيوبيين والإرتريين. كما رفض بلاتا فكرة التقسيم.

وطرحت اللجنة على البلاتا محمد عبد الله أسئلة تتعلق بحجم الدعم والتأييد الذي يتمتع به حزبه في إرتريا، وقدم محمد عبد الله من جانبه صورة مبالغاً فيها في هذا المجال. حيث قال في بداية حديثه: "إننا نحظى بتأييد الإرتريين المسلمين منهم والمسيحيين على حد سواء". ولكن بعد أن انهالت عليه مجموعة من الأسئلة الصعبة؛ خفض حجم التأييد الذي يتمتع به حزبه إلى أربعمائة ألف شخص.

وفي إطار الأسئلة المخرجة التي طرحت عليه من قبل مندوبى مختلف الدول، كان أحدها يقول: "هل يقبل حزبكم الاستقلال أم يرفضه، إذا تم إقرار منح الاستقلال لإرتريا حسب طلب حزب الرابطة الإسلامية الإرتريّة؟" فكان رد البلاتا محمد عبد الله كالتالى:

"... إن إرتريا غير مهيأة للاستقلال التام، وإن حزب إرتريا الحديثة الموالى لإيطاليا على الرغم من مطالبته باستقلال إرتريا فى المستقبل، فإنه يطلب مساعدة إحدى الدول الأوروبية القوية حتى ذلك الوقت ودعمها". كاشفاً بذلك أن حزبه يقدم الوصاية الإيطالية كأمر حتمى على الاستقلال^(٣٠). وبهذه الطريقة، حرم حزبان يطالب كلاهما بالاستقلال، قضية مطلب الاستقلال من الحصول على الوزن الذى تستحقه أمام اللجنة؛ بسبب طرحهما لمطالب لا جامع بينهما. ولعل أكثر ما أضر بجدية مطالب الحزبين، هو مبالغتهما فيما يتعلق بعضوية حزبيهما. وكما استعرضنا آنفاً، فإن لجنة الأمم المتحدة هذه، كانت تسود أعضاءها نظرة استخفافية بإفريقيا والشعوب الإفريقية، وكانوا يعكسون ذلك عبر مختلف الآراء التى كانت تطرح فى أثناء المناقشات المتعلقة بإفريقيا.

لهذا لم تكن هذه الأجواء تحتاج للمزيد؛ لكى تزيد الطين بلة بشأن الصورة السلبية والاستعلائية التى كانت تسيطر على أعضاء اللجنة بشأن إفريقيا والشعوب الإفريقية، والتى رسخها أكثر طرح مثل تلك المبالغات التى أدلى بها مندوبا حزب الرابطة الإسلامية وحزب إرتريا الحديثة الموالى لإيطاليا، خاصة وأن أعضاء هذه

اللجان كانوا يتشككون كثيراً في قدرة الأفارقة على إدارة شؤونهم وفي قدرتهم على تقرير مصيرهم. لهذا كانت مثل هذه المواقف لوفدى الرابطة والحزب الموالي لإيطاليا، عاملاً مساعداً على ترسيخ الصورة السلبية أصلاً عن إفريقيا لدى أعضاء اللجنة. وأحد الأمثلة على ذلك هو أن حجة بعض هذه الدول للاعتراض على ضم إرتريا إلى إثيوبيا، لم يكن بدافع الحرص على حقوق الشعب الإرتري، وإنما كان ببساطة مبنياً على حجة أن إثيوبيا دولة متخلفة وغير مؤهلة. وعموماً، عند هذا الحد انتهى مؤقتاً لقاء الشيخ إبراهيم سلطان ومحمد عبد الله بلجنة الأمم المتحدة.

اللقاء التالي للجنة مع الوفود الإرترية، كان في ٢٦ من أبريل مع تدلا بايرو ممثلاً لحزب الأندنت. ولم يكن هناك أي اختلاف في طرح تدلا بايرو عن الطرح الذي كانت تقدمه إثيوبيا. فقد أوضح تدلا بايرو أنه لا يوجد أي اختلاف بين إرتريا وإثيوبيا من الناحية التاريخية أو الدينية أو التضاريس الجغرافية. كما شدد تدلا بايرو على أن الأحزاب الإرترية الأخرى لا تعبر عن الرغبات الحقيقية للشعب الإرتري. أما عن موضوع الوصاية الإيطالية فقد أبلغ تدلا بايرو اللجنة أن حزبه يرفض الأمر بشكل مطلق، وكذا يرفض مشروع تقسيم إرتريا.



ممثلو حزب الأندنت

من اليسار: دقيات بيني، الشيخ سليمان الدين، السيد تلا بايرو

وأكد تدلا بايرو أن حزبه يرى أن مصلحة إرتريا لا يؤمنها سوى إثيوبيا. إلى جانب ذلك، قال تدلا للجنة إن حزبه هو أكبر حزب إرتري، وإن الأحزاب الأخرى تضخم عضويتها زوراً، فضلاً عن حقيقة أن ثلث أعضاء حزبه هم من المسلمين؛ ولهذا فإن حزبه يعبر عن رغبات الشعب الإرتري. وهكذا أكمل لقاءه باللجنة (١٦).

اللقاء الرابع للجنة الأمم المتحدة مع مندوبى القوى السياسية الإرترية، كان فى مايو ١٩٤٩م مع السنيور كاشانى ممثل الجمعية الإيطالية - الإرترية. وكانت هذه الجمعية تمثل الفئة الناتجة عن تزاوج الإيطاليين بالإرتريين، وهم من يعرفون فى إرتريا بـ " الحناط " أى الهجين. ويقول المؤلف عقبارقى فى كتابه إن كلمة السنيور كاشانى كانت الأقوى من ناحية المنطق والحجة من كلمات الوفود الإرترية السابقة.

فقد أوضح كاشانى أنه على الرغم من التنوع العرقى والدينى واللغوى للأقوام التى تكوّن الشعب الإرتري، فإن المصاهرة بين بعضها بعضاً والمصالح الاقتصادية المشتركة التى تجمع بينها، قد جعلت من إرتريا بلداً متمازجاً ومتجانساً. وأضاف كاشانى: إن هذه الشعوب قد ظلت طوال قرون عديدة تتعايش فى ظل من التعاون والاحترام المتبادل؛ ولهذا فإن إسهام أية فئة من هذه الجماعات يعد مسألة أساسية لسلامة بقية الأقوام الإرترية.

وانطلاقاً من ذلك، خلص كاشانى إلى أن جمعيته تعارض ضم إرتريا إلى إثيوبيا، وتعارض فكرة تقسيم تستند على العرق أو العقيدة أو اللغة. أما فيما يتعلق بموضوع المنفذ البحرى، فإن اقتراحات كاشانى فى هذا المجال كانت بعيدة النظر؛ فقد رفض رفضاً مطلقاً فكرة منح إثيوبيا منفذاً عن طريق ميناءى مصوع وعصب. وبدلاً من ذلك، اقترح كاشانى منح إثيوبيا تسهيلات خاصة فى الميناءين وإقامة منطقة حرة خاصة بإثيوبيا (١٧).

المتحدث التالى أمام اللجنة، كان شخصاً إيطالياً يدعى دى روسى، وكان يمثل المستوطنين الإيطاليين فى إرتريا. وقد عبر هذا الممثل عن تأييده لاستقلال إرتريا، وبانتهاء كلمة دى روسى، أكملت لجنة الأمم المتحدة استماعها إلى ممثلى

مختلف الأطراف في قضية تقرير مصير إرتريا. وكان الانطباع العام الذي تركه مندوبو الأحزاب والقوى السياسية الإرترية عن الشعب الإرتري، أنه شعب ممزق ويفتقر إلى الوئام.

ولم يحدث أن دافع الشيخ إبراهيم سلطان قبل لقائه بلجنة الأمم المتحدة في كل خطبه ومقالاته التي كان يعدها عن حزب الرابطة الإسلامية من أرضية دينية، وإنما كان دوماً يركز على الطابع الوطني لحزبه. لكن تطرقه إلى المسألة الدينية في كلمته أمام اللجنة التابعة للجمعية العامة، لم يكن من دون مبرر. فقد كانت إثيوبيا تسعى في جلسات الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى تصوير إرتريا بلداً مسيحياً، غالبية سكانه من المسيحيين. ولهذا كان هناك قلق وخوف من أن يؤدي هذا الخطاب المسيحي إلى كسب تأييد معظم أعضاء منظمة الأمم المتحدة، وذلك فضلاً عن الدعم والتأييد اللذين كانا تمحضانه كل من بريطانيا وأمريكا لإثيوبيا؛ انطلاقاً من مصالحهما الاستراتيجية. ولمواجهة هذا الخطر؛ سعى إبراهيم سلطان عبر كلمته هذه، إلى كسب تأييد الدول الإسلامية العشر التي كانت عضواً بالمنظمة^(١٨).

وعلى الرغم من مساعيه هذه، فإن المرء لا يجزو على القول إن كلمة الشيخ إبراهيم سلطان هذه، وحجته أمام اللجنة، كانتا فعاليتين. ولعل ذلك يرجع في جزء كبير منه إلى أن الخصم الذي كان يجلس أمامه ممثلاً لإثيوبيا، لم يكن أكليلو هبتي ولد (إثيوبي) وإنما كان شخصاً إرترياً يدعى البلاتا إفريم تولدي مدهن^(١٩).

وقد كان أكليلو يستغل هذا الشخص كلما أراد استخدام أداة لإضعاف مطلب الاستقلال. ففي إحدى المرات، تدخل إفريم هذا في أثناء جلسات النقاش، وسأل إبراهيم سلطان ساخراً: إذا كان تعداد الشعب الإرتري ١,٢٥٠,٠٠٠ نسمة، وإذا كان المسلمون يشكلون ٧٥% من الشعب الإرتري، فكم يكون تعداد سكان أقاليم أكلي قوزاي وسراي وحماسين ومصوع والمنخفضات الغربية^(٢٠).

وأجاب الشيخ إبراهيم عن هذا التساؤل بأن النسبة والأرقام التي ذكرها ليست من عنده، وإنما هي تقديرات لجنة تقصى الحقائق التابعة للدول العظمى

الأربع. وسرد الشيخ إبراهيم بالتفصيل عدد أعضاء حزبه فى كل أنحاء إرتريا. وحسب تفاصيله، وُجِدَ أن عدد أعضاء الرابطة يبلغ ١,٢٠٤,٧٦٤ شخص (٣١). وهذا يعنى أن عدد أعضاء بقية الأحزاب الإرترية، بما فى ذلك حزب الأندنت يبلغ ٤٥ ألف شخص فقط. لهذا لن يكون المرء مخطئاً إن ادعى أن طرح الشيخ إبراهيم سلطان لم يكن حذراً.

مؤامرة اتفاق بيفن - سفورزا:

فى أثناء النقاشات الجارية داخل اللجنة الأولى، كانت بريطانيا تقوم سرّاً وبدعم كامل من الولايات المتحدة الأمريكية، بحشد التأييد لمشروعها التقسيمى. وبشكل عام، كان المشروع الذى عرف بوثيقة A/C.1/446 والذى كانت بريطانيا منذ البداية تدفع باتجاه فرضه (٣٢). لكن بالمقابل، كان موقف طرح الداعى إلى احترام حقوق شعوب المستعمرات الإيطالية السابقة وصيانتها قد أصبح قوياً نسبياً خاصة بعد معارضة كتلة الاتحاد السوفيتى للأطروحات الأخرى. ومن ناحية أخرى، بدأت فرنسا ودول أمريكا اللاتينية تؤيد المشروع البريطانى للتقسيم؛ لأنه كان يتضمن فقرات تضمن مصالح إيطاليا.

كنا قد أوضحنا فى الصفحات الفائتة، كيف أن بريطانيا منحت بمقتضى مشروعها التقسيمى، كل منطقة المرتفعات الإرترية وميناءى مصوع وعصب إلى إثيوبيا، و طلبت أن تضم المنخفضات الغربية الإرترية إلى السودان. إضافة إلى ذلك، كان هذا المشروع التقسيمى يتضمن اقتراحاً خاصاً آخر يدعو إلى وضع ميثاق خاص بشأن إدارة أسمرأ و مصوع. وكانت إثيوبيا قد وافقت سرّاً على هذا الاقتراح الإضافى، على الرغم من أنها كانت تقول غير ذلك فى العلن (٣٣). فضلاً عن أن مندوبها أكليلو هبتى ولد كان يتوسل الأمم المتحدة لى تعوض بلاده؛ لأن المنظمة الدولية آنذاك (عصبة الأمم المتحدة) لم تقم بواجبها حينما غزا الإيطاليون إثيوبيا.

وحاول وزير خارجية أمريكا جون فوستر دالاس من جانبه، أن يتستر على نصيب بلاده من الامتيازات الذي يوفره لها المشروع البريطاني التقسيمي؛ فوصف المشروع بأنه الحل الأفضل والأكثر عملية^(٣١).

مع هذا، دار نقاش ساخن حول هذا المشروع داخل اللجنة. وقد طالب المندوب الإيطالي بضرورة الاستجابة لمطلب الشعب الإيرتري الحقيقي في الاستقلال؛ لأنه ستترتب نتائج خطيرة على المشروع التقسيمي الذي يتعارض مع رغبات الشعب الإيرتري.

وأوضح مندوب الأرجنتين من جانبه أن موقف بلاده لا يعترض على احترام حقوق إثيوبيا، لكنه يرفض رفضاً تاماً الاقتراح الداعي لاحتلال بعض أجزاء إرتريا من قبل إثيوبيا، وضم المنخفضات الغربية الإيرترية إلى السودان المصري الإنجليزي. أما المندوب الفرنسي فقد دعا إلى بحث السبل التي تمكن اللجنة من الحصول على معلومات إضافية دقيقة وصحيحة؛ لأن مندوبي إرتريا قد قدموا معلومات متناقضة، وذلك فضلاً عن أن المشروع لا يضع في الاعتبار مصلحة الشعب الإيرتري أو الأمن الدولي أو المصالح الإيطالية^(٣٢).

يقول المؤلف عقبارقي إن موقف إيطاليا ودول أمريكا اللاتينية لم يكن حُباً في الشعب الإيرتري ومصلحته أو شعوب المستعمرات الإيطالية الأخرى، وإنما كان انعكاساً للتنافس والصراع الدائرين بين الدول الغربية، وتحديدًا بين المعسكر الأوروبي ذي الأصول العرقية اللاتينية من جهة، والمعسكر الأنغلو سكسوني الذي يضم بريطانيا والولايات المتحدة من جهة أخرى^(٣٣).

ومضت المكسيك خطوة أبعد في هذا التنافس؛ فتقدمت باسم كل دول أمريكا اللاتينية بمشروع مضاد للمشروع البريطاني. وكان هذا المشروع يطالب بمنح إرتريا الاستقلال بعد فترة وصاية محدودة من قبل بريطانيا وإيطاليا وفرنسا والولايات المتحدة وإثيوبيا^(٣٤).

وتوالت إثر المشروع المكسيكى مشاريع أخرى فتقدم الاتحاد السوفييتى
بمشروع خاص به يدعو إلى وضع إرتريا تحت وصاية بريطانيا والولايات المتحدة
الأمريكية وإيطاليا وفرنسا والاتحاد السوفييتى. الفرق الوحيد بين المشروع
السوفييتى والمكسيكى هو أن الأول يضم الاتحاد السوفييتى ويستبعد إثيوبيا. وقد
حظى المشروع السوفييتى بتأييد كل دول الكتلة الاشتراكية (٢٨).

حتى ذلك الوقت، كانت كل المشاريع المقدمة بهذا الشأن تسعى إلى تحقيق
مصالح استراتيجية أو سياسية معينة، ولم يأت مشروع مختلف نوعياً عن ذلك، إلا
عندما تقدم كل من الهند والعراق بمشروعيهما. وقد طلبت الهند فى مشروعها أن
ينظر إلى القضية الإرترية أو المستعمرات الإيطالية السابقة من زاوية مصالح
شعوب هذه المستعمرات، وبعيداً عن دائرة مصالح الدول العظمى. وفيما يتعلق
بإرتريا، اقترح المشروع الهندى إجراء استفتاء لمعرفة رغبات الشعب
الإرتيرى. وبناء على ذلك؛ طلب الهند أن تتولى الأمم المتحدة مهمة إنشاء
مفوضية تشرف على هذا الاستفتاء. أما المشروع العراقى فقد طالب بإرسال بعثة
من الأمم المتحدة، تتكون من خمسة أشخاص تقوم بتقييم رغبات الشعب الإرتيرى،
وتحديد ملامح مستقبله، وتقديم تقرير بذلك إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة (٢٩).

وهكذا تحول الموقف العام فى اللجنة ضد المشروع البريطانى. ليس فيما
يتعلق بالقضية الإرتيرية فقط، وإنما حتى فى قضيتى ليبيا والصومال. وبدأ
المشروعان الهندى والعراقى يحصلان على تأييد متزايد من الدول الأخرى ، ولم
يتمكن أعضاء اللجنة الأولى من التوصل إلى اتفاق بشأن المستعمرات الإيطالية.
وفى الأخير، تقدم وزير الخارجية الأمريكى جون دالاس باقتراح يدعو إلى أن يتم
تشكيل لجنة مصغرة من خمسة عشر عضواً تقوم بتلخيص المشاريع كافة التى
قدمت إلى اللجنة، وأية مشاريع جديدة (٣٠).

وعلىنا أن لا ننسى عبارة " أية مشاريع جديدة" هذه التى قالها جون دالاس؛
لأنها ستصبح ذات مغزى لاحقاً.

عموماً جرى نقاش في ٩ من مايو ١٩٤٩م حول أسلوب تشكيل اللجنة المصغرة، وتم - في الأخير - الاتفاق على أن يتم اختيار أعضائها بالتصويت، وأن تقوم هذه اللجنة برفع تقريرها يوم ١٢ من مايو ١٩٤٩م. ولكن في صبيحة اليوم التالي، نشرت وكالة أنباء الأسوشيتد بريس خبراً يقول إن وزير الخارجية البريطاني بيفن ونظيره الإيطالي سفورزا قد التقيا سرّاً وتوصلا إلى اتفاق.

هذا الاتفاق الذي كانت تقف وراءه الولايات المتحدة، تم التوصل إليه خلال الفترة ٦ - ٩ من مايو ١٩٤٩م. وبمقتضى هذا الاتفاق، يقترح المشروع الجديد منح بريطانيا وفرنسا حق الوصاية المباشرة على التوالى على إقليمى برقة وفزان اللبيين، على أن يوضع إقليم طرابلس تحت الوصاية الإيطالية اعتباراً من نهاية عام ١٩٥١م، واقترح الاتفاق أن يدار إقليم طرابلس من قبل لجنة استشارية بريطانية وأخرى دولية؛ حتى يحين موعد الوصاية الإيطالية في نهاية



لكونت كارلو سفورزا



إرنست بيفن

عام ١٩٥١م. أما فيما يتعلق بإرتريا، فإن إتفاق بيفن - سفورزا يقترح أن تمنح إرتريا - باستثناء المنخفضات الغربية - إلى إثيوبيا، على أن توقع إثيوبيا اتفاقاً مع الأمم المتحدة يعطى كلاً من أسمرامصوع وضعاً خاصاً. إضافة إلى ذلك، اقترح المشروع أن يتم على الفور وضع الصومال الإيطالي تحت الوصاية الإيطالية^(١٣).

وفى ٩ من مايو ١٩٤٩م، قدم هذا المشروع إلى اللجنة التي عرفت بـ " لجنة الخمسة عشر المصغرة " والتي أنيط بها تلخيص مختلف المشاريع بناء على اقتراح وزير الخارجية الأمريكى جون فوستر دالاس. (لاحظ أن موعد تقديم المشروع كان فى يوم تأسيس هذه اللجنة الفرعية الجديدة نفسها). وفى هذا التاريخ نفسه (٩ من مايو) نجد فى الوثائق مذكرة سرية من الحكومة الأمريكية جاء فيها " بمقتضى اتفاقية بيفن - سفورزا سيتم ضمان قاعدتنا الخلفية (القاعدة التي كانت فى طرابلس) وسيتم احترام ذلك حتى عام ١٩٥١م على الأقل، وسيكون بإمكاننا وقتها متى ما كان ذلك ضرورياً ترتيب الأوضاع مع الإيطاليين بما يوافقنا " (١٢). وهذا يوضح أن مصائر الشعوب والدول كانت تقرر وفق مصالح الدول العظمى ورغباتها وأمزجتها.

وما يهمنا هنا هو الموقف الإثيوبى. فكما رأينا، كانت إثيوبيا تدعى فى العلن أنها ستكافح حتى النهاية من أجل الحصول على كامل تراب إرتريا، وأنها ستعارض عودة الإيطاليين إلى الصومال تحت ستار الوصاية، لكن حين طرح مشروع بيفن - سفورزا بدأت إثيوبيا تجهر بما كانت تقبله فى السر، وتعلن قبولها مؤامرة التقسيم. وقد شرح الكاتب الإثيوبى زودى رنيا فى كتابه " القضية الإرترية " هذا الموضوع بتفصيل مسهب؛ حيث أوضح أن مندوب إثيوبيا فى الأمم المتحدة أكليلو هبتى ولد اقتنع بأنه من غير المجدى الوقوف ضد مشروع بيفن - سفورزا؛ لأن بريطانيا وأمريكا تقفان وراءه. ولكن بما أنه كان عليه أن يحصل على موافقة الإمبراطور على الخيارات المتاحة أمام إثيوبيا؛ فقد بعث إليه بالتلغراف التالى:

١. نظراً إلى تزايد التأييد الذى يحظى به مشروع بيفن - سفورزا التقسيمى، فإنه من الأفضل لإثيوبيا أن تضمن أولاً ما تقرر بمقتضاه (أى ضم نصف إرتريا إليها) ثم تواصل النضال من أجل ضم ما تبقى.

٢. لقد قمنا بالاستعدادات اللازمة للتصدي بشكل موسع للميثاق الخاص بإدارة مصوع وأسمر، الذي نعتزم الأمم المتحدة إصداره باعتباره أن ذلك تدخل في شؤوننا الداخلية.

٣. نحن نعارض بشدة الاقتراح المقدم لوضع إقليم طرابلس والصومال تحت الوصاية الإيطالية.

٤. أنا حائر في الموقف الذي علينا أن نتخذه حيال الاقتراح الداعي لوضع إقليم برقة تحت وصاية البريطانيين، وإقليم فزان تحت وصاية الفرنسيين.

وأسباب هذه الحيرة يشرحها المندوب الإثيوبي في التلغراف نفسه، بأنها عائدة إلى خشيته من أن لا تنهم إثيوبيا تاريخياً بأنها كانت شريكاً للاستعمارين في تقسيم ليبيا. لكن أيضاً كان الوقوف ضد الفرنسيين والبريطانيين يعنى خسارتهم لمطالبهم في إرتريا. وهو ما دفع المندوب الإثيوبي إلى طلب مساعدة الإمبراطور هيلي سلاسي وتوجيهاته. وبالفعل قام الإمبراطور في ١٢ من مايو ١٩٤٩م (أى في يوم طرح مشروع بيفن - سفورزا نفسه أمام اللجنة الأولى) ببعث التلغراف التالى إلى أكليلو:

"... على كل حال، أنت تعرف جيداً أننا لسنا مرتاحين بالكامل لما جاء فى مشروع بيفن - سفورزا فيما يتعلق بإرتريا التى هى قضيتنا الأساسية. لكننا قد سمحنا لك بالدفع باتجاه ما اقترحتته بأن نحصل أولاً على النصف، ثم نواصل النضال من أجل الحصول على ما تبقى".

وقد بعث الإمبراطور بعد هذا الرد بتحذير إلى أكليلو بتاريخ ١٥ من مايو ١٩٤٩م قال فيه: "ينبغى التحلى بالحذر الشديد من القيام بأى شىء من شأنه أن يسىء أو يفسد العلاقات الطيبة التى لدينا مع صاحبة الجلالة ملكة بريطانيا العظمى والشعب البريطانى". وقد بعث الإمبراطور بهذا التحذير إثر لقائه بالسفير البريطانى فى أديس أبابا، ساشل. حيث كان الإمبراطور قد أبلغ السفير البريطانى أنه يعترض

فقط على تقسيم إرتريا، ولم يقل له أى شىء حول قبوله أو رفضه لمشروع بيفن - سفورزا. أما فيما يتعلق بالاقتراح المقدم فى المشروع حول أسمرامصوغ، فقد قال الإمبراطور للسفير البريطانى: "... ربما نقبل الأمر لو أن الإدارة الذاتية المستقلة (لهاتين المدينتين) ستتم بموافقتنا، وبعيداً عن أى تدخل خارجى".

لم تكن رسالة الإمبراطور ولا تحذيره واضحين بالنسبة إلى أكليلو، فاختلط عليه الأمر. لكن هذا الالتباس قد خف بعض الشىء؛ حين بعث إليه سكرتير الإمبراطور تازاز ولد قرقيس برسالة تقول: "... إن الإمبراطور يطلب منك فقط أن تتجنب خلق ما يمكن أن يتسبب فى الانتقاد المباشر، أو ما يمس مصالح أصدقائنا بشكل مباشر " (٨٢). نخلص من هذا إلى أن إثيوبيا قد دخلت اجتماع لجنة الخمسة عشر الفرعية، بعد أن حسمت أمرها، وقررت قبول تقسيم إرتريا وفقاً لما هو مطروح فى مشروع بيفن - سفورزا.

لعلنا نذكر الآن كيف أن وزير الخارجية الأمريكى جون فوستر دالاس كان قد طلب عندما اقترح تشكيل لجنة الخمسة عشر المصغرة " أن تمنح هذه اللجنة صلاحية دراسة حتى المشاريع والمقترحات الجديدة التى يمكن أن تقدم لها ". وقد اتضح لاحقاً أن الاقتراح كان يتضمن نيات خبيثة؛ وذلك لأنه ما إن شرعت هذه اللجنة المصغرة فى عملها، حتى قدم لها مشروع بيفن - سفورزا كمشروع جديد. وقامت هذه اللجنة دون أن تدرس المشاريع الأخرى بأى قدر من الجدية بالمصادقة على مشروع بيفن - سفورزا. وكما كان مقرراً رفعت تقريرها حسب الموعد فى ١٢ من مايو. ولم يكن مشروع بيفن - سفورزا هذا يختلف كثيراً عن المشروع البريطانى، اللهم إلا فى بعض التفاصيل الصغيرة. وقد قبلته لجنة الخمسة عشر كما هو، بعد أن طرح على التصويت؛ حيث أيدته عشر دول، وعارضته أربع دول، وامتنعت دولة واحدة عن التصويت (٨٤).

هذا النمط من التعامل مع المشاريع المطروحة على اللجنة المصغرة، أثار احتجاج أعضاء اللجنة الأولى؛ حيث قال مندوب العراق على سبيل المثال، إن لجنة

الخمسة عشر الفرعية منحت صلاحية دراسة المشاريع، وليس صلاحية إقرارها؛ ولهذا فإنها قد تجاوزت صلاحياتها. وأوضح المندوب العراقي أنه لم يكن ينبغي تقديم مشروع بيفن - سفورزا إلى هذه اللجنة مباشرة قبل اطلاع اللجنة الأولى عليه^(٨٥). هذه الاحتجاجات بدورها أثارت جدلاً واسعاً، ولم يستطع الكثير من مندوبي الدول تقبل مبرر طرح مشروع بيفن - سفورزا كمشروع نهائي وحيد، على الرغم من أنه كان هناك العديد من المشاريع الأخرى المقدمة من العراق والهند والاتحاد السوفييتي، والتي كان من المفترض أن تدرسها اللجنة المصغرة، خاصة أنها (هذه المشاريع) كانت تتضمن أفكاراً تستحق الاهتمام اللازم.

إضافة إلى ذلك، اندلعت حركة احتجاج شعبية واسعة عندما علمت شعوب المستعمرات المعنية بمضمون المشروع، وعلى نحو خاص كانت قد اندلعت في منطقة طرابلس مظاهرات شعبية عارمة؛ نظراً إلى روح العداء العميقة هناك تجاه الإيطاليين. وقد أحدث كل ذلك قلقاً وتغييراً في نهج تفكير أعضاء اللجنة الأولى^(٨٦). ونتيجة لكل ذلك؛ فاز اقتراح المندوب البولندي الذي يطالب بدعوة مندوبي إريتريا وليبيا والصومال من جديد للاستماع إليهم أمام اللجنة الأولى، وذلك على الرغم من الاحتجاج الشديد للمندوب البريطاني.

هكذا تقرر دعوة إريتريا للتحديث أمام اللجنة. ونظراً إلى أن ممثلي حزب الرابطة الإسلامية الإرترية وحزب إريتريا الحديثة الموالي لإيطاليا والجمعية الإرترية الإيطالية، كانوا أعلنوا وقتها عن تشكيل إطار موحد أطلقوا عليه الجبهة الشعبية الإرترية (Eritrean Popular Front)، فقد مثل في الثاني من مايو ١٩٤٩م أمام اللجنة الأولى نيابة عنهم الشيخ إبراهيم سلطان^(٨٧).

وفي كلمته أمام اللجنة الأولى، أوضح الشيخ إبراهيم أنه لا يتحدث نيابة عن ثلاث منظمات فقط، وإنما أيضاً نيابة عن حزب إريتريا للإرتريين وجمعية محاربي الجيش الإيطالي القدامى، وأنه لذلك لن تكون هناك مما حركات ومجادلات يمكن أن تثار حول قيامه بالحديث نيابة عن غالبية الشعب الإرتري. وقد جاء في كلمة الشيخ

سلطان عن مشروع بيفن - سفورزا: "... إن هذا المشروع يتعارض مع رغبة أبناء الشعب الإرتري كافة في الاستقلال المباشر، وإن الشعب الإرتري يعارض مقترحات التقسيم، أو ضم أى جزء من إرتريا إلى أى دولة كانت". إضافة إلى ذلك، طلب الشيخ إبراهيم أن تتم دراسة المقترحات من قبل لجنة مؤهلة تشكلها الأمم المتحدة قبل طرح هذه المشاريع للنقاش.

وأوضح أن مشروع بيفن - سفورزا يتعارض مع مبادئ ميثاق الأطلسي. وفي الختام، اقترح الشيخ إبراهيم سلطان تشكيل مفوضية تتكون من أعضاء الدول التي ليست لها مصلحة مباشرة في القضية؛ لكي تقوم بدراسة التركيبة العرقية والأوضاع الاقتصادية للشعب الإرتري. وأعرب الشيخ إبراهيم في كلمته عن ثقته في أن نتيجة مهمة تقصى الحقائق التي تقوم بها مفوضية التحقيق هذه "... ستؤكد حق هذا الشعب الإرتري في الاستقلال داخل حدوده الحالية". وناشد إبراهيم سلطان الأمم المتحدة أن تتولى بشكل مباشر مهمة الوصاية على إرتريا إذا تقرر أن الاستقلال غير ممكن في ذلك الظرف^(٨).

كان بالإمكان أن يحقق مثل هذا الموقف والطرح الموحد نتائج أفضل لو أنهما كانا قد حدثا منذ البداية. أما في هذه المرحلة، فقد كان الوقت متأخرا؛ لأن اتفاق بيفن - سفورزا قد أصبح واقعا، وكانت دول أمريكا اللاتينية قد توقفت عن اتخاذ المواقف المضادة للمشاريع البريطانية؛ لأن هذه الدول لم تكن - في الأصل - تهدف من وراء ذلك الدفاع عن حقوق شعوب هذه المستعمرات؛ وإنما كانت تدافع عن إيطاليا (واتفاق بيفن - سفورزا كان قد ضمن بعض الامتيازات لإيطاليا). نتيجة لكل هذا؛ لم تحصل إرتريا في هذه النقاشات على التعاطف والتأييد اللذين كان يمكن أن تحصل عليهما إرتريا في وقت سابق. وعلى سبيل المثال، عندما عبر المندوب الأكوادوري عن تأييده لاقتراح ضم مرتفعات إرتريا وشواطئ البحر الأحمر إلى إثيوبيا، ورفضه ضم المنخفضات الغربية إلى السودان، فإنه قد برر رفضه هذا بأنه "... لا صلاحية لنا أن نقوم بتوزيع هذا الجزء إلى السودان، دون أن نطلع على آراء السكان". لكن هذا المندوب

الأكوادورى لم يوضح ما مقاييس العدالة التى اعتمد عليها فى قبوله ضم المرتفعات الإرترية وشواطئ البحر الأحمر، إلى إثيوبيا ورفضه ضم المنخفضات الغربية إلى السودان^(٨١).

أما السير محمد ظفر الله خان مندوب باكستان فقد رفض مشروع بيفن - سفورزا لاعتبارات أخرى. حيث قال: "... إذا كانت أسباب السماح لإثيوبيا بأخذ جزء من إرتريا، تعود إلى حجة العلاقات العرقية والحاجة الاقتصادية (الحصول على منفذ بحرى) فإنه كان من الواجب التعرف أولاً على رغبات السكان. ونظراً إلى أن غالبية السكان هم من المسلمين، ولا يرغبون فى الانضمام إلى إثيوبيا"، فإن مشروع الضم كما وصفه المندوب الباكستانى "... غير عادل؛ لأنه يعمل على ضم المسلمين أيضاً". ورأى مندوب باكستان أن الحل يكمن فى إرسال بعثة للتعرف على آراء الشعب الإرتري كافة قبل اتخاذ أية خطوة أخرى^(٨٢).

أما الدول الاشتراكية فقد اعتبرت اتفاقية بيفن - سفورزا مؤامرة و إساءة للجنة الأولى، وأدانت هذه الدول الاتفاقية وشجبتها. وقد تحدث مندوب جمهورية روسيا البيضاء (بيلا روسيا) منتقداً " أنهم يطالبوننا أن نقبل هذا الاتفاق النهائى بين بريطانيا و إيطاليا والذي تم بمباركة سرية من أمريكا " ^(٨٣)

ومهما يكن، فقد انتهى النقاش فى اللجنة الأولى وتم إسقاط جميع المشاريع عدا مشروع بيفن - سفورزا الذى طرح على اللجنة يوم ١٣ من مايو ١٩٤٩م، ففاز بأكثرية الأصوات فى اللجنة الأولى. ولكن الكلمة الأخيرة فى هذا الأمر كانت بيد الجمعية العامة للأمم المتحدة.

عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٧ من مايو ١٩٤٩م اجتماعاً للبت فى هذه القضية. وكما رأينا، فإنه قبل هذا التاريخ كان قد تناهى إلى علم أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة أن هناك معارضة عامة قوية لمشروع بيفن - سفورزا فى إرتريا و انصوماً، وبشكل خاص فى إقليم طرابلس النيبى. وقد دفع هذا الوضع الدول العربية والدول الاشتراكية إلى إعلان معارضتها مشروع بيفن - سفورزا^(٨٤).

وبعد انتهاء النقاش حول المشروع المذكور، تم أخيراً طرحه للتصويت. كانت العملية الإجرائية للتصويت معقدة جداً؛ فقد تم الاتفاق على أن يصوت أعضاء الجمعية - في البداية - على كل جزء من المشروع على حدة. (وهذا يعنى أن يتم التصويت على موضوع إقليم طرابلس، ثم يليه إقليم فزان، ثم المنخفضات الغربية لإرتريا... وهكذا...) وبعد أن يتم الفراغ من هذا التصويت المجزأ، كان مطلوباً من أعضاء الجمعية التصويت مرة أخرى على المشروع كوحدة متكاملة، وأن يتم إقراره بأغلبية ثلاثة أرباع أصوات الجمعية العامة.

وبناء على ذلك؛ فاز الاقتراح المتعلق بمنح مرتفعات إرتريا وشواطئ البحر الأحمر لإثيوبيا بأغلبية الأصوات، وسقط الاقتراح المتعلق بضم المنخفضات الغربية إلى السودان. ومهما يكن، فإن موضوع تقرير مصير المستعمرات الإيطالية السابقة، قد عاد إلى المربع صفر؛ حينما تم إسقاط مشروع بيفن - سفورزا في التصويت على مجمل المشروع^(١٣).

كان مشروع بيفن - سفورزا مؤامرة حقيقية، ليس بحق الشعوب التي جعلوا منها سلعة يساوم عليها مقابل تأمين المصالح الدولية وحسب، وإنما مؤامرة على اللجنة الأولى أيضاً. كان هذا المشروع خطراً جداً خاصة بالنسبة إلى إرتريا. ولم يفشل هذا المشروع إلا لأن أبناء الشعب الإرتري كافة، وبغض النظر عن انتمائهم ومواقفهم السياسية، قد قاوموا منذ البداية بشدة، وبشكل مستمر، فكرة تقسيم إرتريا من أساسها.

وكما سنرى في الفصول اللاحقة، فإن خطر التقسيم هذا قد أحدث تغييراً في النهج السياسى للإرتريين. فقد تعلم الشعب الإرتري بكل أحزابه السياسية وقياداته من تجربة مشروع بيفن - سفورزا درساً عظيماً يتمثل في أن البت في القضية الإرترية لم يكن يراعى سوى مصالح الآخرين. وتأخر تعلم هذا الدرس؛ كاد أن يؤدي إلى وقوع ذلك الخطر.

الفصل الرابع عشر

الكتلة الاستقلالية الإرترية

تأثيرات مشروع بيفن - سفورزا على الساحة السياسية الإرترية:

فى الفصل السابق أشرنا إلى أصوات الاحتجاج والمقاومة فى إرتريا التى بدأت ترتفع عندما تنهى إلى أسمع المواطنين مضمون مخطط مشروع بيفن - سفورزا، وبتحريض وتحرك من المعلمين الإيطاليين والطلاب الإيطاليين انطلقت مظاهرات سلمية من مختلف المدارس باتجاه الشوارع فى اليوم نفسه الذى قدم فيه مشروع بيفن - سفورزا إلى اللجنة الأولى، أى فى ١٢ من مايو ١٩٤٩م. وقد تصدت قوات الشرطة لجموع المتظاهرين وفرقتهم من فورهم واعتقلت قياداتهم.

والإيطاليون المقيمون فى إرتريا لم يكونوا يرفضون فكرة منح إرتريا لإثيوبيا وحسب، وإنما كانت يهلعون من مجرد إمكانية حدوث ذلك؛ لأنهم كانوا يخشون من أن يسعى الإثيوبيون إلى الانتقام منهم. ولهذا عندما علموا أن الكونت سفورزا (وزير الخارجية الإيطالى) قد وقع ذلك الاتفاق المعادى لهم اعتبروا ذلك خيانة كبرى وتأثروا كثيرا لذلك^(١).

فى اليوم التالى، أى الثالث عشر من مايو، بدأت تتضح الصورة الأعمق للاحتجاج والمعارضة الكبيرة لذلك المشروع. فحزب الرابطة الإسلامية كان قد تقدم قبل ذلك التاريخ بطلب للقيام بمظاهرة سلمية للتعبير عن احتجاجه ومعارضته للمشروع المذكور، لكن الإدارة الاستعمارية البريطانية رفضت السماح بذلك. وبدلاً من ذلك، سمحت هذه الإدارة بمقابلة ممثلى الحزب فى يوم ١٣ من مايو. وبالفعل تقدم ممثلو حزب الرابطة الإسلامية بعريضة احتجاج قوية عبروا فيها عن رفضهم

ومعارضتهم لمشروع بيفن - سفورزا بشكل عام، لفكرة تقسيم إرتريا بشكل خاص. وقد تضمنت عريضة الاحتجاج والشكوى التى تقدم بها حزب الرابطة الإسلامية طلباً يدعو الأمم المتحدة لإرسال بعثة أو مفوضية لإرتريا للتحقق من الأوضاع الداخلية للشعب الإرتري، والتأكد من المعارضة التامة لأبناء الشعب الإرتري كافة لفكرة تقسيم البلاد.

وأوضح ممثلو حزب الرابطة الإسلامية عند لقائهم بمسؤولي الإدارة البريطانية أن الأحزاب الأخرى المتبقية ترفض فكرة التقسيم، وأن سكان المنخفضات المسلمين لا يربطهم أى شىء بالسودان. إضافة إلى ذلك أكد ممثلو حزب الرابطة للمسؤولين البريطانيين، أن الإرتريين كافة يجمعهم تاريخ مشترك، وأنهم ظلوا يعيشون شعباً واحداً، وأنه لا يوجد أى مبرر لتقسيمهم. وكان من بين ما يشغل بال ممثلى حزب الرابطة الإسلامية الذين قدموا عريضة الشكوى، أن بعض الأجزاء التى اقترح منحها لإثيوبيا " باعتبارها أراضى مسيحية "، تضم أيضاً سكاناً مسلمين، وعدوا تجاهل مشروع بيفن - سفورزا لهؤلاء وضمهم عشوائياً إلى إثيوبيا " هذا البلد المتخلف.. الذى لم ينل حظاً من التعليم والمعرفة " يعد ظلماً فادحاً. وبعد أن أوضح الوفد أن إثيوبيا دولة تضطهد حتى مواطنيها من المسلمين، أوضح الوفد أن حزبهم يفضل الوصاية البريطانية.

وقد ركز الحاكم البريطانى بشدة فى حديثه على موضوع طلب الوفد لحضور بعثة من الأمم المتحدة، وطرح على الوفد العديد من التساؤلات حول ذلك: ما الشىء الجديد الذى يمكن أن تضيفه هذه البعثة إلى ما قامت به لجنة تقصى الحقائق التابعة للدول العظمى الأربع؟ ألا تعتقدون أن قدوم بعثة جديدة يمكن أن يقود إلى إراقة الدماء من جديد؟ .

وأوضح الحاكم البريطانى فى ختام تساؤلاته هذه، أنه ينطلق فى ذلك من روح الحرص والسعى لتحقيق السلام. وكان رد الوفد على الحاكم واضحاً للغاية: "... إن مندوبى الدول العظمى (فى لجنة تقصى الحقائق - المترجم) قد اختلفوا فيما بينهم؛ لهذا لم يستطيعوا أن يرفعوا تقريراً مشتركاً موحداً ". وكما أوضح

• الحاكم البريطاني، فإن رأى الوفد بشأن ذلك كان يتمثل فى أن "... بعثة الأمم المتحدة يمكن على الأقل أن تتأكد أنه لا يوجد إرتري واحد يقبل التقسيم، وأن الغالبية لا ترضى بأن تمنح بلادها إلى إثيوبيا، وأن المسلمين لا يقبلون أن يتجزأوا ما بين السودان وإثيوبيا، وإنما يريدون أن يكونوا مستقلين عن كليهما ". وأوضح الحاكم أن الوفد أبلغه مرارا أن مشروع بيفن - سفورزا معاد لرغبات الشعب الإرتري وتطلعاته ومصالحه^(٢).

ولا يستبعد أن تكون فكرة القيام بمظاهرة سلمية وتقديم عريضة احتجاج للحاكم البريطاني مرتبطة مباشرة أو مدفوعة بما تم تشكيله فى جبهة متحدة " الجبهة الشعبية الإرترية "؛ وذلك لأن هذه الجبهة كانت قد بعثت فى يوم ١٣ من مايو ١٩٤٩م ببرقيات موقعة بأسماء القيادات الثلاث (حزب الرابطة الإسلامية والحزب الموالى لإيطاليا والجمعية الإيطالية - الإرترية) إلى كل الأحزاب المنادية بالاستقلال فى إرتريا وهى: حزب الرابطة، وإرتريا للإرتريين، والحزب الموالى لإيطاليا، وقدامى محاربى الجيش الإيطالى، وقد أشارت البرقية المشتركة فى البداية إلى أن مشروع بيفن - سفورزا يتعارض مع الميثاق الأطلسى، ثم تمضى البرقية وتوضح:

"... لم يكن ممكناً قبول مشروع بيفن - سفورزا الذى يسبب ضرراً كبيراً لنا؛ ولأنه يقف حجرة عثرة أمام طريق الاستقلال الذى ننشده لبلادنا إرتريا. ومهما يكن فإنه لن يكن مقبولاً - بأية حال من الأحوال - تقسيم وطننا إرتريا أو ضمه إلى أقطار غربية غناً. ونحن سنبلغ ذلك علناً للجمعية العامة الموقرة التابعة للأمم المتحدة؛ لأن المشروع الذى وضعته يتعارض مع ميثاق الأطلسى. وإذا كانت العدالة الحقيقية ستتحقق، فإنه ينبغى بحث هذه القضية من قبل من بيدهم العقد والحل من واضعى " ميثاق الأطلسى ". إضافة إلى ذلك، تطرق الموقعون على البرقية إلى مطالبتهم بإرسال

بعثة تقصى حقائق تابعة للأمم المتحدة إلى إرتريا، وأوضحوا أنهم يطالبون بالوصاية الدولية إن تعذر منح الاستقلال الكامل فوراً .

واختتمت البرقية بالكلمات التالية:

".. نحن لا نقبل أن تقسم بلادنا مثلما يقطع ويوزع لحم الذبيحة الحيوانية. فخيرنا الأول ورغبتنا الأساسية هي أن نحصل على استقلالنا الكامل من دون أن نتعرض للتقسيم. ولا يرغب شعبنا على الإطلاق في أن تتعرض إرتريا لبلدنا المبارك والمحسوب للتقسيم وهو الذى ظل منذ القدم موحدًا " (٣).

لم تخطئ الإدارة الاستعمارية البريطانية في إرتريا تقدير حجم الخطر والغضب الذى ولدهما مشروع التقسيم. وقد اعترفت هذه الإدارة بهذه الحقيقة فى أحد تقاريرها، حيث جاء فيه: "... كل الأحزاب تعارض تقسيم هذا البلد؛ ولهذا فقد شعرنا بالاطمئنان عندما لم يطبق هذا المشروع ". وأوضح التقرير أن تأسيس الجبهة الشعبية الإرترية كان رد فعل مباشرًا لهذا المشروع، وأن حزب الرابطة الإسلامية الإرترية - على نحو خاص - قد أسف كثيرًا لخيانة بريطانيا وإنكارها لمبادئها ومطالبه كافة، وإنه أى هذا الحزب لا يريد على الإطلاق تقسيم البلاد ما بين إثيوبيا والسودان. ومضى التقرير يوضح أنه على الرغم من منع الحزب من تنظيم مظاهرة سلمية، فإنه سيعمل فى المستقبل على تطبيق برامجه، وإنهم لن يتوقفوا عن مواصلة معارضتهم حتى يفشل المخطط الذى يرفضونه (٤). فى تلك الفترة، كان حزب الأندنت هو الحزب الوحيد من بين الأحزاب السياسية الأخرى الذى خفتت ضجة دعايته السياسية. فعلى الرغم من أن إثيوبيا قد أعلنت قبولها سرًا لمشروع التقسيم، فإنه لم يصدر عن حزب الأندنت أى بيان ولا خطاب يوضح قبوله لهذا المشروع بشكل واضح. وكما رأينا، فإن تدلا بايرو كان قد طالب فى الأمم المتحدة بضم كامل إرتريا إلى إثيوبيا. لكن رغبة هذا الحزب لم تلب، ومع هذا فإن قادة الحزب أو أعضائه لم يظهروا أى مشاعر أسى على فشل مشروع بيغن - سفورزا، وليس من المستبعد أن يكون ذلك عائدًا إلى اقتناع الحزب بأنهم

يمكن أن يظهروا بشكل أقوى وأفضل، عندما تأتي بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق، وتعمل على معرفة رغبات المواطنين مرة أخرى في سبتمبر القادم^(٥). وقد لاحظت الإدارة البريطانية ذلك، ولكنها ألمحت إلى أن مظاهر الثقة بالنفس كانت مقصورة على قيادات هذا الحزب، ولا تجد لها انعكاساً لدى قاعدته؛ حيث لاحظت هذه الإدارة - على سبيل المثال - أن مشاركة الأعضاء العاديين في حفل الاحتفال بالذكرى عودة الإمبراطور من المنفى كانت باردة وعادية للغاية.

ولم تكن الإدارة البريطانية تتوقع أن يدوم طويلاً ذلك الهدوء العام الذي أعقب فشل مشروع بيفن - سفورزا؛ حيث لم يكن الشيخ إبراهيم سلطان قد عاد إلى أسمر، إذ كان قد عرج على روما بعد مغادرته لنيويورك، ولهذا لم تدب الحركة والنشاط في هذا المعسكر بشكل جيد^(٦). لكن تكتل دعاة الاستقلال في جبهة واحدة خلق في الساحة السياسية الإرترية قوتين متعارضتين واضحتي الملامح وهما: حزب الأندنت مقابل الجبهة الشعبية الإرترية. وحول ذلك يقول تقرير الإدارة البريطانية، إنه قد بدأت بالفعل تبرز آراء ومواقف مشتركة يمكن أن تقود إلى وفاق عام. وهذا يعود، كما يقول التقرير إلى تراجع عدد كبير من متطرفي حزب الأندنت، بعد فشل مشروع بيفن - سفورزا عن أطروحاتهما السابقة وتبنيهم مبدأ الاتحاد أو الانضمام المشروط^(٧).

إن التجاهل التام لرغبات الشعب الإرتري ومشاعره، لم يكن في مشروع بيفن - سفورزا وحسب، وإنما في مجمل نقاشات الجمعية العامة للأمم المتحدة؛ مما ولد مشاعر أسي وأسف عميقين في نفوس الشعب الإرتري. حتى تدلا بايرو نفسه أعرب عن أسفه الشديد للاستهتار والاستخفاف الكبير الذي أبداه أعضاء الجمعية العامة عند مناقشتهم للقضية الإرترية. فبعد عودته من نيويورك في ٢٩ من مايو ١٩٤٩م، أوضح تدلا بايرو في أثناء لقائه بمسؤولي الإدارة البريطانية، أن ما رآه في نيويورك قد فتح عينيه، وأكد لهم أن موضوع " الوصاية " ليس في مصلحة الشعوب المستعمرة، وإنما هو أداة احتيال بيد القوى العظمى للحصول على المزيد من الأراضي. وكان موضوع التصويت

الإجمالى على مشروع بيفن - سفورزا هو أكثر ما أثار حنق تدلا بايرو. فهو كان يرى أن التصويت على المشروع لو تم بشكل جزئى، لكان بالإمكان منح إرتريا لإثيوبيا. ومهما يكن، فقد بات واضحاً لكل الأطراف الإرتريّة أن وجهة نظر الشعب الإرتري ورغباته، لا اعتبار لها فى السياسة الدولية^(٨).

فى أثناء تلك الفترة، هدأت حركة عصابات الشفتا، أو على الأقل بدا الأمر كذلك، خاصة فى مايو من ذلك العام (١٩٤٩). (وهذا لا يشمل عمليات هذه العصابات ضد الإيطاليين والتي لم تتوقف أصلاً). ومع هذا فقد وقع فيما يتعلق بذلك فى تلك الفترة حدث مهم، وبالتحديد فى أبريل ١٩٤٩م وقد علمت الإدارة البريطانية بذلك الحدث وسجلته فى تقاريرها؛ حيث نجد فى أحد تلك التقارير " أنه قد عقد اجتماع بين زعماء مجموعة من عصابات الشفتا هم: حقوص تمنو، قبر تسفا ظيون، لد سلاسى أدال، أسر سهى إمباييه، وأن هؤلاء اتفقوا فى هذا الاجتماع على العمل بشكل مشترك"^(٩).

وبعد فترة من ذلك، استطاعت الإدارة البريطانية أن تتيقن من حدوث ذلك الاجتماع، ومن أن هذه العصابات قد بعثت برسائل تهديد إلى عمدة أعيان إقليم سراى ممن يعادون حزب الأذنت الانضمامى^(١٠). ومن ناحية أخرى، كان التجراوى الإثيوبى نبرى إيد قبر مسقل يعبىو قد قدم من أكسوم إلى إرتريا فى ذلك الشهر نفسه (أبريل) والتقى براعى الكنيسة الأرثوذكسية مارقوص وقاما معاً بجولة مشتركة فى أنحاء إرتريا. وكان ذلك بهدف التمهيد لتحركات حزب الأذنت فى الشهور التالية^(١١).

تكتل معسكر دعاة الاستقلال وآثاره:

وكما كان متوقعاً، ما إن عاد الشيخ إبراهيم سلطان من جولته فى نيويورك، حتى دبت الحركة فى الحياة السياسية للبلاد. وقد ورد فى أحد تقارير الإدارة البريطانية عن هذه العودة ما يحاول أن ينال من شخصية إبراهيم سلطان فجاء فيه:

".. لقد تغير كثيرا بعد عودته، وأصبح مختلفا عن ابن حبه الذى لم يسافر من قبل..
لقد انتفخ رأسه وبدا غير متوازن فى سلوكه العام". ويمضى التقرير فى جزء آخر
منه فيقول عن الشيخ إبراهيم: "... ونظرا إلى حيويته، فإنه يمكن أن يؤثر
بشخصيته وجهوده فى الأوضاع الداخلية... فى البداية، كان هذا الرجل يحرض
الناس ضد بريطانيا. ولكنه عندما لاحظ أن مثل هذا الحديث لا يجد قبولا فى
أوساط أقدان "التجري" الآخرين فى المنخفضات الغربية الذين ساعدوه على تبوء
موقع قيادى فى حزب الرابطة الإسلامية، بدأ يغير لهجته ويتحدث عن ضرورة
حصول الكتلة الاستقلالية على دعم بريطانيا" (١٢).

بعبارة أخرى، لم تكن الإدارة البريطانية مسرورة لنشاطات الشيخ إبراهيم أو
لمخططات الكتلة الاستقلالية التى كانت قد بدأت تتجمع. لكن فى هذه المرحلة، لم
يبدر من الإدارة البريطانية ما يشير إلى رغبتها فى عرقلة هذه الكتلة أو اتخاذ أية
إجراءات ضد الكتلة أو فى هذا الاتجاه.

وعقب تشكيلهم الجبهة الشعبية الإرترية فى نيويورك، شرع قادة التجمعات
السياسية الثلاثة فى عقد لقاءات تمهيدية عديدة فى إرتريا، إلى أن تم عقد اجتماع
موسع فى ١٩ من يونيو ١٩٤٩م شارك فيه قادة حزب الرابطة الإسلامية
والحزب الليبرالى التقدمى "إرتريا للإرتريين" وحزب إرتريا الحديثة الموالى
لإيطاليا وجمعية قدامى محاربى الجيش الإيطالى. وكان الهدف من عقد هذا
الاجتماع تشكيل كتلة أو حزب موحد. لكن حزب الرابطة الإسلامية وحزب إرتريا
للإرتريين تقدما بمطلب رأيا فيه أنه ينبغى تنفيذه قبل الشروع فى أية عملية
توحيدية. ويتلخص الطلب فى دعوة حزب إرتريا الحديثة الموالى لإيطاليا إلى
التخلى رسميا فى برنامجهم عن مطلبه بفرض الوصاية الإيطالية على إرتريا، ورفع
مطلب الاستقلال الفورى أسوة بالأحزاب الأخرى فى هذا التجمع.

فى البداية، أظهر حزب إرتريا الحديثة الموالى لإيطاليا وجمعية قدامى
محاربى الجيش الإيطالى مماثلة فى تقبل مطلب الحزبين، لكن - فى الأخير -
قررا قبول ذلك، وتم تغيير اسم الحزب إلى حزب إرتريا الحديثة فقط، واندمجا فى

التكتل المكون من هذه الأحزاب الأربعة والذي عرف بالكتلة الاستقلالية " The Eritrean Bloc For The Indepence Of Eritrea " وانفقوا، أن يناضلوا من أجل تحقيق الاستقلال لإرتريا بحدودها الدولية المعروفة في ذلك الوقت (١٣).

ولم تتضمن الجمعية الإيطالية الإرترية إلى هذا الاتفاق الأولى، وكان هذا يعود، حسبما جاء في تقارير الإدارة البريطانية، إلى أن كل أعضاء هذه الجمعية هم من المولدين " الحناפט " (زيجات إرترية إيطالية) ومن الإيطاليين الذين كانت لهم مصالح ضاربة الجذور في إرتريا. ولهذا كان هناك خوف من أن يؤدي انضمام هذه الجمعية إلى الكتلة الاستقلالية عند بداية تأسيسها إلى نفور المحافظين من قيادات حزبي الرابطة الإسلامية وإرتريا للإرتريين وأعضائهما. ولكن - في حقيقة الأمر - نجد أن كاشاني رئيس الجمعية الإرترية الإيطالية هو الذي كان سابقاً في طرح مطلب الاستقلال الفوري أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة (١٤).

وكانت الجمعية الإيطالية - الإرترية تدرك هذه المشكلة بعمق. وحرصاً منها على عدم الابتعاد عن الكتلة الاستقلالية، لم تكتفِ بإلغاء مطلب الوصاية الإيطالية من برنامجها وحسب، وإنما أعلنت بوضوح أنها تؤمن أنه من حق الإرتريين بعد تحقيق الاستقلال أن يتبوأوا كل المواقع العليا في السلطة، وأن أعضاء هذه الجمعية سيلتزمون بالقوانين الإرترية كافة. وكانت هذه التعديلات كافية لتحظى الجمعية بقبول عضويتها في الكتلة الاستقلالية (١٥).

وكانت ظاهرة التكتل - في حد ذاتها - أمراً جديداً على الساحة السياسية الإرترية. وقد خلق ذلك أجواء سياسية جديدة، ولم تخف تقارير الإدارة الاستعمارية البريطانية أن هذا التكتل الجديد يستقطب ثلثي الشعب الإرتري. ولم تخف هذه الحقيقة عن حزب الأندنت، وكان أكثر ما يقلق قيادة حزب الأندنت أن بعض زملائهم في قيادة حزب الأندنت، كانوا يظهرون استعداداً للمساومة مع الكتلة الاستقلالية. وهذا - في حد ذاته - يمكن أن يعطى صورة عن حجم التأثير وقوته اللذين أصبح يتمتع بهما هذا التكتل الجديد.

لم يشك قادة الكتلة الإستقلالية فى أن طرح الاستقلال سيحظى أخيراً بالقبول على الأقل من حيث المبدأ. ولكن لأن ذلك يصعب جعله واقعاً على الفور، فإنهم قد شرعوا يعملون بجهد كبير من أجل تحقيق الوصاية. وتوقع البريطانيون أن يشهد شهر يونيو ١٩٤٩م حركة نشطة^(١١).

محاولات عرقلة الاستقلال:

لم يؤد تكتل دعاة الاستقلال فى تنظيم واحد إلى إفزاع حزب الأندنت إلى حد شل حركته؛ فقد كان هذا الحزب لا يزال يحتفظ بتأثيره الكبير فى الكثير من القضايا المتعلقة بإرتريا. ولعل أحد الأمثلة التى تبرز هذا التأثير ما قام به راعى الكنيسة الأرثوذكسية القس مارقوص من دور رئيس فى وقف إضراب عمال السكة الحديد الذى بدأ فى مطلع عام ١٩٤٩م، وتواصل حتى مايو من ذلك العام؛ حيث لم يتوقف المضربون فعلياً عن الإضراب، إلا بعد أن زجرهم هذا القس^(١٢). وقد اعتبرت الإدارة البريطانية ذلك الدور انعكاساً لقوة حزب الأندنت وتأثيره.

لكل هذا لم يكن من السهل تصور أن حزب الأندنت يمكن أن يستسلم بسهولة، أمام الدور والتأثير المتعاضمين للذين واكبا زخم تأسيس الكتلة الاستقلالية. وكما ذكرنا آنفاً، فإن أعضاء حزب الأندنت كانوا قد أظهروا سلوكاً طينياً بشكل عام، بعد فشل مشروع بيفن - سفورزا. لكن قادة الحزب من أمثال تدلا بايرو كانوا يأملون أن تلَبى مطالب إثيوبيا فى الاجتماع التالى للجمعية العامة للأمم المتحدة.

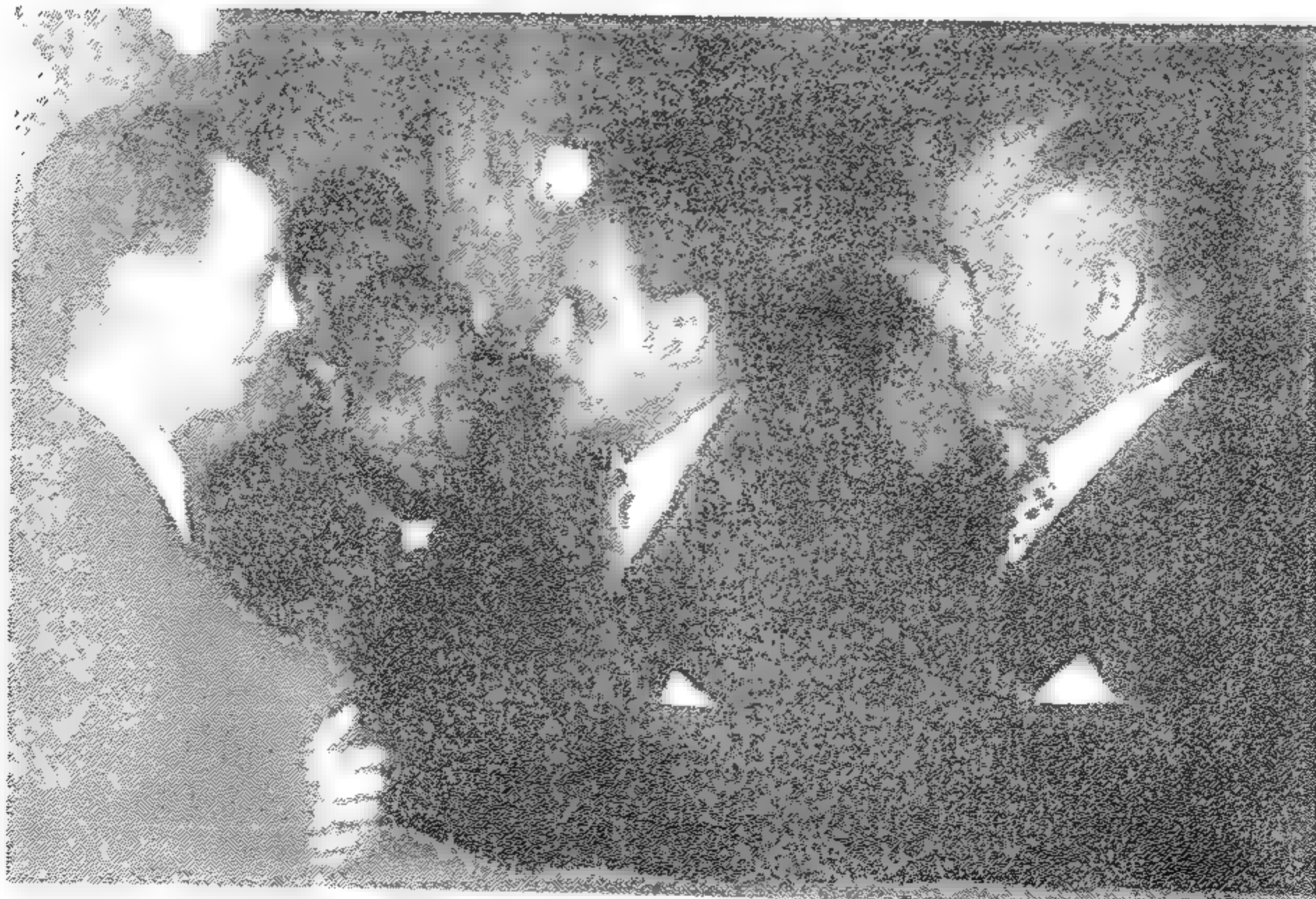
وسعيًا إلى بث روح النشاط فى تحركات حزب الأندنت من ناحية، والعمل - فى الوقت نفسه - على النيل من القوة المتنامية للكتلة الاستقلالية قبل أن يشتد ساعدها من ناحية أخرى، تواصل تدفق المسؤولين الإثيوبيين إلى إرتريا، والذى كان قد بدأ بزيارة نبرى إيد قبر مسقل يعيبو وجولته.

كما شهد إقليم تجراى الإثيوبى (المجاور لإرتريا - المترجم) تحركات سياسية تهدف إلى طمأنة الإدارة البريطانية فى إرتريا. فقبل فترة وجيزة من تصاعد الأحداث فى الساحة السياسية الإرترية، كانت الإدارة البريطانية قلقة جدًا من تسليح السلطات الإثيوبية أعدادا كبيرة من الفلاحين التجراويين، وكانت تخشى أن تقوم إثيوبيا بغزو إرتريا. وقد تبادلت وقتها الرسائل بهذا الشأن مع السلطات الإثيوبية^(١١). لكن يبدو أن الإدارة البريطانية قد وجدت ما يطمئنها فقد رفعت فى نهاية مايو ١٩٤٩م تقريرًا جاء فيه: "... إن رأس سيوم الحاكم العام لإقليم تجراى الإثيوبى والفيتورارى يمنو، المدير العام للإقليم، يرغبان فى تهدئة الأوضاع. ولم يكتفِ والفيتورارى يمنو بتوضيح عدم رغبة إثيوبيا فى غزو إرتريا وحسب، وإنما أدان أيضًا تصرفات أعضاء حزب الأندنت الإرتري الذين يعملون ضد الإدارة البريطانية، وهذا يعود إلى أنهم (الإثيوبيون) يعدون بريطانيا الصديق الأفضل لإثيوبيا " ^(١٢).

لاجدال فى أن ما قامت به الحكومة الإثيوبية لم يكن إلا تصرفًا تكتيكيًا قصدت من ورائه طمأنة الإدارة البريطانية؛ حتى تحصل على هامش للتحرك فى إرتريا. والدليل على ذلك أنه، وقبل أن يمضى أسبوع واحد على تقرير الإدارة البريطانية المذكور آنفًا، تجددت نشاطات عصابات الشفتا بوتيرة أقوى وأسرع. فقد قتل فى ٤ من يونيو ١٩٤٩م اثنان من الإيطاليين، وجرح اثنان آخران فى كمين نصبته لهم عصابة أولاد موسى إزقى بالقرب من مدينة صنغفى. وفى الثامن من الشهر نفسه، اغتالت عصابة لم يتم التعرف عليها، مسؤولاً " كوبرارى " إيطاليًا فى طريق مندفرا - عرزا. كما قتلت عصابة أخرى فى ١٩ من يونيو صاحب مزرعة إيطاليًا فى منطقة ماى حبار. وفى هذا الشهر نفسه، حاولت عصابة من الشفتا التجراويين (الإثيوبيين) الذين قدموا من مدينة عدوا، الاعتداء على السيارات التى كانت تعبر جسر مرب، فتصادف أنه كانت بهذه السيارات وحدات من رجال الشرطة، فاصطدمت بها وقتل عدد من أفراد هذه العصابة وأسروا آخرون، وقد تم التعرف على هويات أفراد هذه العصابة^(١٣).

من كل ذلك يمكن التوصل إلى أنه، على الرغم من عدم وجود أساس يبرر خشية الإدارة البريطانية من إمكانية التعرض إلى غزو، فإن انطلاق العمليات الإرهابية المرتبطة بإقليم " تجراى " أساساً لم يتوقف. وسنطلع لاحقاً على كيف أن مجموعات من عصابات الشفتا التى ترابط فى تجراى كانت ترتكب الجرائم منذ عام ١٩٤٨م بحق أبناء الساهو، وخاصة العساورتا منهم، والذين كانوا يقيمون فى الحدود.

وبما أن الفترة التى نتحدث عنها الآن كانت قد شهدت تزايداً فى الأعمال الإرهابية الموجهة خصيصاً ضد الإيطاليين، فقد بثت هذه العمليات إحساساً كبيراً بالخطر فى أوساط الإيطاليين، وانهالت الانتقادات من هؤلاء على الإدارة البريطانية تتهمها بعدم توفير الحماية اللازمة لهم. حتى الحكومة الإيطالية نفسها اقترحت أن تتولى بنفسها تمويل عملية تقوية جهاز الشرطة، ولكن الإدارة البريطانية لم تقبل هذا الاقتراح؛ لأنها خشيت أن يسىء جماعة الأندنت فهم هذا التصرف. ولم يمنع هذا الإيطاليين من اتخاذ أعلى درجات الحيلة والحذر. فعلى سبيل المثال، حين قررت جمعية الخلاسين الإيطاليين الإرترين الانضمام إلى الكتلة الاستقلالية، تجنببت جمعية الإيطاليين فى إرتريا اتخاذ أى موقف منحاز إلى أى طرف (٢١).



دقيات أبرها تسما (من اليمين) مع أكلينو، والأب تولد مدهن يوسف وأحد الأجانب

ولم تكن الممارسات المعادية للإيطاليين مقصورة على أعمال العنف والقتل. فقد كان حزب الأندنت يشن ضدهم عبر صحيفته " إتيوبيا " حملة قاسية من الشتائم المباشرة والكلمات الجارحة. وللإطلاع على نموذج من هذه الحملة يمكن أن نقرأ ما كتبه تولدى برهان قبر مدهن تحت اسم مستعار هو " ذى كيوس "، عن المولدين من زيجات إرترية - إيطالية، عندما انضمت الجمعية الإيطالية - الإرترية التي تمثلهم إلى الكتلة الاستقلالية:

"... إن هؤلاء لم يعمدهم آبائهم، وهم أناس لا وطن لهم و لا دولة (لو كانت لهم دولة لكانوا قد استقروا فى واحد ولاستراحوا وأراحوا) وقد نسوا قصة الفاشية .. نسوا كيف أن الإيطاليين كانوا يطلقون عليهم تسميه أبناء الشيطان. وهم الآن يسعون بلا جدوى إلى تغيير لون جلدهم الأسمر إلى الأبيض فلم يفلحوا.. وها هم نراهم - فى الأخير - يبذلون كل ما فى وسعهم لاكتساب اللون الأسود (٣١).

وبمثل هذه الكلمات الجارحة وصم حزب الأندنت عملية الانضمام إلى الكتلة الاستقلالية بالخيانة والعمالة. بل إن الحزب عمل على نشر شائعة تقول إن الشيخ إبراهيم سلطان قد تلقى رشاوى من الإيطاليين عندما عرج على روما فى أثناء عودته من نيويورك (٣٢). وقد قال السيد ولد آت ولد ماريام أحد مؤسسى الكتلة الاستقلالية وفى معرض إجابته فى إحدى المقابلات التى أجريناها معه على السؤال القائل: هل كانت الكتلة الاستقلالية تتلقى المساعدة من إيطاليا أم لا؟

".. لا يمكن إخفاء أن (الكتلة الاستقلالية) كانت تتلقى أموالا ضئيلة من الحكومة الإيطالية، ولكن الكتلة الاستقلالية لم تقبل بهذه الأموال إلا بعد أن أعلنت إيطاليا قبولها استقلال إرتريا، عدا ذلك لم تتلق الكتلة الاستقلالية أية مساعدات مالية من أى جهة كانت " (٣٣).

لكن دعم الإيطاليين استقلال إرتريا كان، على الأقل من وجهة نظر البريطانيين، يبدو مرهوناً بشروط مسبقة. فالحكومة الإيطالية كانت قد عينت فى

إرتريا ضابط اتصال إيطاليًا في عام ١٩٤٩م يدعى دى قروبيلو. وحسبما نسب إلى هذا الضابط فإنه كان هناك شك متبادل بين المنظمات الإرترية والإيطالية. فالأحزاب - الإرترية من ناحية - كانت تشك في أن الإيطاليين يسعون إلى إقامة دولة يهيمن عليها الإيطاليون. وكان الإيطاليون - من الناحية الأخرى - تساورهم الشكوك في أن الدولة التي سيقمها الإرتريون ستمنع المشاركة المتساوية مع الإيطاليين. ومع أن الإيطاليين لم يكونوا يطمحون إلى أن يمنحوا المساواة في التمثيل البرلماني، فقد كان دى قروبيلو يطالب أن يمنح الإيطاليون فرص مشاركة متساوية في المواقع الأخرى^(٢٠).

هذا ما كان يدور من أحاديث في الخفاء، لكن على الصعيد الرسمي والعلني، فقد كانت الحكومة الإيطالية، تدافع عن منح الاستقلال غير المشروط لإرتريا. خاصة بعد أن مكث الشيخ إبراهيم سلطان أيامًا في العاصمة الإيطالية في طريق عودته من نيويورك، كما أعلنت الحكومة الإيطالية استعدادها للتعاون والعمل مع الحكومة الإثيوبية؛ من أجل تطبيق نظام الوصاية وتحقيق الاستقلال اعتقادًا منها أن ذلك قد يحقق لها الصلح مع إثيوبيا^(٢١).

ومهما يكن، فإن الحكومتين الإيطالية والبريطانية على حد سواء كانتا قد أدركتا، بعد تشكيل الكتلة الاستقلالية، أن غالبية الشعب الإرتري يريد الاستقلال. ولهذا واصلت الحكومة الإيطالية معارضتها بشدة لأي اقتراح يدعو إلى ضم إرتريا أو أي جزء منها إلى إثيوبيا. وقد أيد السفير البريطاني لدى روما، على سبيل المثال، موقف إيطاليا الذي كان يرى أن ضم إرتريا إلى إثيوبيا سيضر بإرتريا من الناحية الاقتصادية، وسيعيد عجلة تقدمها إلى الوراء. واعترف هذا السفير بأن قلة ضئيلة من الشعب الإرتري تريد الانضمام إلى إثيوبيا^(٢٢).

كل ذلك لم يغير من سياسة الحكومة البريطانية تجاه إرتريا. فقد كانت الحكومة البريطانية تفكر وتجرى استعداداتها لتقسيم إرتريا وإعداد الميثاق الخاص بإدارة كل من أسمرامصوع. وقد أدى هذا إلى أن تشعر الحكومة الإيطالية بالأسف تجاه ذلك وأن تعرب عن ذلك علنًا^(٢٣).

وعلى صعيد آخر، تصلب المسؤولون البريطانيون حول موقفهم العام الذى كان يرى " أن استقلال إرتريا أمر غير موضوعى " وذلك على الرغم من أنهم كانوا يشاهدون التأييد المتزايد الذى كانت تحصل عليه الكتلة الاستقلالية، وعلى الرغم من اعترافهم بذلك مراراً. وقد كتب، على سبيل المثال، أحد مسؤولى وزارة الخارجية البريطانية واسمه إم. استيوارت عن استقلال إرتريا ما يلى: "... لا يمكن العثور حتى على شخص واحد من السكان الإرتريين بمقدوره أن يتبوأ السلطة. كما أنه ليست هناك أية ظروف يمكن أن تجعل هذا البلد حتى على المدى المنظور تستطيع الاعتماد على نفسها.. لهذا فإنه إذا قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة منح الاستقلال لإرتريا، فإن محصولته ستكون خلق الإضرابات أو أن تقوم إثيوبيا بغزوها، أو أن يتم تشكيل حكومة تهيمن عليها الصبغة الإيطالية ". أما جورج كلاتن المسؤول البريطانى الآخر، فقد اعتبر أن مسألة استقلال إرتريا أمر مستبعد. والأسباب كما يراها:

"... إن إرتريا تفتقر إلى الوحدة، وليست لديها لغة مشتركة ولا تجانس عرقى ولا ترابط جغرافى؛ حيث تقطنها مجاميع متصارعة. واقتصاد الأقاليم الوسطى والشرقية هو جزء من إثيوبيا، وهذه المديرىات لا يمكن أن تكتفى بذاتها إلا إذا اعتمدت على إثيوبيا. ونظراً إلى تخلف هذا البلد، فإنه لا يمكن إقامة حكومة وطنية قادرة على إدارة شؤنه " (٢٩).

وبمثل هذه الآراء والحجج تمسكت الحكومة البريطانية بمقترحها لتقسيم إرتريا. لكن إيطاليا، كما رأينا آنفاً، كانت تدافع عن استقلال إرتريا؛ إثر فشل مشروع بيفن - سفورزا. وأكثر من ذلك كان سفورزا نفسه (وزير خارجية إيطاليا) يتحدث عن أنه لم يكن مقتنعاً تماماً بذلك المشروع " المؤامرة " وأنه قد اضطر إلى الدخول فيه مجبراً (٣٠).

هذا الموقف الإيطالى الجديد، بعد فشل مشروع بيفن - سفورزا، أصبح عائناً أمام رغبات بريطانيا، خاصة وأنه نشأت ظروف يمكن أن تحبط المخططات البريطانية؛ لأن الموقف الإيطالى كما حدث فى المرة الأولى قد حصل مرة أخرى

على تأييد فرنسا ودول أمريكا اللاتينية. إضافة إلى ذلك، لم يكن بالإمكان حجب إمكانية حصول إرتريا على الاستقلال؛ لأن التقديرات كانت تشير إلى أن نحو ثلثي سكان إرتريا يؤيدون الكتلة الاستقلالية^(٢١).

على الرغم من محاولات الإدارة البريطانية في إرتريا التقليل من تأثير الكتلة الاستقلالية وقوتها، فإن هذه الأخيرة كانت تضاعف من نشاطها في إرتريا. فقد عقدت الأطراف الخمسة المكونة لهذا التكتل (حزب الرابطة الإسلامية، حزب إرتريا للإرتريين، الجمعية الإيطالية الإرترية، جمعية قدامى محاربي الجيش الإيطالي، حزب إرتريا الحديثة) اجتماعا في أسمرا انتخبت فيه مجلسا يتولى قيادة التكتل، واتفق المجتمعون بالإجماع على أن تصبح القرارات كافة الصادرة عن هذا المجلس ملزمة التنفيذ من قبل جميع الأطراف. وتم في هذا الاجتماع الإعلان رسميًا عن تشكيل " ائتلاف إرتريا من أجل الاستقلال " ليعمل من أجل تحقيق الاستقلال الفوري لإرتريا في حدوده الجغرافية الراهنة، وكذا ضمان وحدة ترابها والتصدى لمخططات التقسيم والاحتلال كافة^(٢٢).

وبدأت أعداد الأطراف التي تنضم إلى الكتلة الاستقلالية تتزايد. وفي هذا الإطار انضم حزب الوطن، ثم عقد في الثاني والعشرين من يوليو ١٩٤٩م اجتماع ضخم للغاية، وتم في هذا الاجتماع الإعلان رسميًا عن أن التسمية الرسمية لهذا الائتلاف هي " الكتلة الاستقلالية الإرترية " " Eritrean Bloc For Independence " وجدد التكتل أهدافه على النحو التالي:

١. الاستقلال الفوري.
٢. إقامة دولة ديموقراطية.
٣. وحدة التراب الوطنى داخل حدوده الراهنة.
٤. رفض مشاريع التقسيم كافة كما جاءت في مشروع بيفن - سفورزا، أو مشاريع ضم أجزاء من إرتريا إلى إثيوبيا أو السودان.

ورفض فكرة ضم أى جزء من البلاد إلى أية دولة كانت تحت أى ظرف كان (٣٣).

وعقب الاجتماع توجه قادة الكتلة الاستقلالية إلى مقر الإدارة البريطانية، والتقوا بمسؤول الشؤون السياسية، وقدموا إليه برنامج الكتلة الاستقلالية، وطلبوا منه أن ينقله أو يوصله إلى الحكومة البريطانية. وقد أبلغهم المسؤول البريطاني من جانبه أن موقف الحكومة البريطانية من القضية الإرترية لم يتغير عما كانت قد طرحته في الجمعية العامة، وهو تأييد تقسيم إرتريا (٣٤).

بعد ذلك عرج وفد قادة الكتلة الاستقلالية على دى قوربيلو (ممثل الحكومة الإيطالية في إرتريا)، ومنه إلى الكولونيل نقا هيلى سلاسى ممثل الحكومة الإثيوبية في إرتريا) وقدموا إليه مطالبهم. وحسبما تفيد تقارير الإدارة البريطانية بشأن ذلك، فإن الكولونيل نقا قد تعجب كثيراً من سعى وفد الكتلة الاستقلالية إلى الحصول على تأييد حكومة بلاده لأهدافهم، ولكنه اضطر إلى مقابلتهم على مضض، وانتهى الاجتماع بكلمات مجاملة عابرة وابتسامات مصطنعة ولم تسده أية أجواء ودية (٣٥).

أكدت الإدارة البريطانية الاستعمارية مراراً أن الكتلة الاستقلالية حركة إرترية خالصة تسعى إلى تحقيق الاستقلال، وتعارض تقسيم أو احتلال إرتريا. وأكدت أيضاً أن هذه الكتلة لم ولن تحصل على أى دعم من الحكومة البريطانية. وأنه على النقيض من ذلك، فإن الحكومة البريطانية لم ولن تحيد قيد أنملة عن مخططها الذى أعلنته منذ عام ١٩٤٩م والذى يدعو إلى منح أجزاء من إرتريا إلى إثيوبيا (٣٦).

أصبحت الكتلة الاستقلالية في نهاية يونيو ١٩٤٩م تتمتع بقوة تأييد متزايدة، على الرغم من العراقيل التى كانت تضعها الإدارة البريطانية أمامها. وقد تم فى هذا الشهر نفسه تكوين " اتحاد المثقفين الإرتريين " بقيادة السيد ولد آب ولد ماريام. وكان الهدف الذى يسعى إليه هذا الاتحاد هو العمل على بلورة مواقف المثقفين الإرتريين كافة فى خط واحد، ولم يكن هذا الاتحاد قد انضم رسمياً إلى الكتلة

الاستقلالية. ولهذا فإن اسمه لم يرد رسميًا في القائمة التي أعلن عنها في اجتماع ٢٢ من يوليو ١٩٤٩م، على الرغم من أنه، أي اتحاد المتقنين، كان يحضر اجتماعات الكتلة استقلالية قبل ذلك التاريخ؛ نظرًا إلى أن أهدافه هي أهداف الكتلة الاستقلالية نفسها^(٣١).

ولم تغفل أعين حزب الأندنت وإثيوبيا عما كانت تقوم به الكتلة الاستقلالية من أنشطة؛ فعملت على تحريك عصابات الشفتا التي كان نشاطها الإرهابي قد هداً خلال شهر يوليو. فقامت عصابة أولاد موسى إزقي بهجمات متتالية بثت الرعب في مناطق شمال بحري وحرقيقو. وقد كشفت بعض الوثائق التي تركوها في مزرعة أحد الإيطاليين أن لهم علاقات بعصابات الشفتا الأخرى، وأن حزب الأندنت هو الذي يحركها^(٣٢).

ففي ١٧ من يوليو ١٩٤٩م، تسالت عصابة شفتا إثيوبية إلى منطقة أنتوري " القاش " وقتلت ثلاثة من أبناء قبيلة البنى عامر. كما قتل في ١٩ من هذا الشهر نفسه ثلاثة من أفراد هذه العصابات الإرترية في أثناء مواجهة حدثت مع قوات من الشرطة والميليشيا في ضواحي مدينة عدى قيح^(٣٣).

كانت الأعمال الإرهابية لهذه العصابات تركز أكثر على أعضاء حزب إرتريا الحديثة (الحزب الموالي لإيطاليا سابقاً) وعلى الإيطاليين ومؤيديهم، وكان الهدف من وراء ذلك التأثير سلبيًا على حجم تأثيرهم ومشاركتهم، ومن ثم إضعاف الكتلة الاستقلالية. ولم تقف نشاطات حزب الأندنت المعادية عند هذا الحد، وإنما قام هذا الحزب بحملة تشويه إعلامية مكثفة ضد الكتلة الاستقلالية، وخاصة ضد شخص الشيخ إبراهيم سلطان؛ حيث اتهمته هذه الحملة بشكل مباشر بأنه يسعى إلى إدخال الكتلة الاستقلالية تحت هيمنة إيطاليا و الإيطاليين.

من ناحية أخرى، حدثت شروخ هنا وهناك عند بداية تأسيس الكتلة الاستقلالية بفعل اشتداد حملة التشويه؛ ولأن الكتلة الاستقلالية كانت تضم مجموعة من القيادات المتنافسة فيما بينها، وذلك فضلًا عن افتقارها إلى توجهات سياسية

موحدة، على الرغم من القبول الشعبى الواسع الذى كان يحظى به الشيخ إبراهيم سلطان فى منطقة المنخفضات الغربية، فبدأت مواقف الأتباع تظهر الخذلان.

وقد بلغ الأمر بالبعض من أنصار حزب الرابطة الإسلامية بمصوع، على سبيل المثال، إلى حد الخروج عن الحزب^(١٠٠). لكن، من ناحية أخرى، أعلن السيد بكرى الميرغنى (رئيس حزب الرابطة الإسلامية سابقاً) فى يوليو ١٩٤٩م عودته إلى حزب الرابطة الإسلامية، وانضمامه إلى الكتلة الاستقلالية، بعد أن كان قد أعلن فى نوفمبر ١٩٤٨م انضمامه إلى حزب الأندنت^(١٠١). ولم يكن لهذا الحدث تأثير سياسى، ولا أهمية سياسية جديرة بالاهتمام، اللهم إلا كونه حرم حزب الأندنت من الادعاء بأن فى صفوفه أيضاً قادة مسلمين كباراً. وهذا مثال جيد يساعدنا كثيراً على فهم نوعية الأشخاص والمنظمات السياسية التى كانت سائدة فى ذلك الوقت؛ لأنه كان من المألوف جداً أن يتقلب الناس من مواقف معينة إلى نقيضها.

بشكل عام، ليس هناك جدال فى أن كل أحداث هذا الشهر (يوليو ١٩٤٩م) كانت لصالح الكتلة الاستقلالية، وأصبح حزب الأندنت فى ورطة، بل إنه بدا وكأنه قد فقد قدرته السابقة على التأثير والتظاهر بلعب الدور الأساسى فى الساحة. ولعل خير شاهد على ذلك، على سبيل المثال، هو أن قائدى جمعية الأندنت الشبابية اللذين اتهما باغتيال الشيخ عبد القادر كبرى، وهما قبر سلاسى قارزا وهبتوم أرياء، قد تم توجيه اتهامات جديدة إليهما بعد أن كانت قد صدرت بحقهما أحكام مخففة فى البداية، تمحورت هذه المرة فى إثارة الشغب وتقديم الرشوة للشرطة، وذلك بعد الحصول على قرائن وأدلة جديدة. وقد صدرت فى شهر يوليو نفسه ١٩٤٩م، أحكام قضائية بالسجن لخمسة عشر عامًا بحق المتهم قبر سلاسى قارزا، وعشرة أعوام بحق هبتوم أرياء. وهذا الحدث لم يكن ليمر بسهولة لو أن حزب الأندنت كان فى وضع مماثل لما كان عليه فى السابق. ولكن مر هذا الحدث كأي حدث عادى وكأن شيئاً لم يكن؛ بسبب الوهن الذى أصاب حزب الأندنت فى ذلك الوقت^(١٠٢).

لم يكن مثل هذا الوهن مقبولا من قبل الحكومة الإثيوبية، (ويجدر بالذكر هنا أن إثيوبيا كانت قد أنقذت حزب الأندنت في عام ١٩٤٤م؛ عندما لاحظت أن حزب الأندنت في إرتريا في ذلك الوقت قد بدأ يضعف؛ فقامت بتأسيس حزب آخر في أديس أبابا يطالب بالانضمام، يتكون من الإرتريين المقيمين في إثيوبيا، وتشرف عليه بنفسها بشكل مباشر). ولهذا قامت إثيوبيا هذه المرة أيضا بتكثيف جهودها لإنقاذ أداتها " حزب الأندنت " في إرتريا.

كنا قد أشرنا في الصفحات الفائتة، إلى أن جولة المسؤول الإثيوبي نبري إيد قبر مسقل برفقة راعي الكنيسة الأرثوذكسية في إرتريا القس الإرتري مارقوص في مختلف أنحاء إرتريا، كانت ذات أهداف سياسية. وقد بدأ المسؤولون الإثيوبيون بعد ذلك خاصة في شهر يوليو وحتى نهاية أغسطس ١٩٤٩م يتقاطرون على إرتريا بكثافة. ففي خلال أيام قليلة متتالية من هذه الفترة، وصل كل من وزير التجارة والصناعة يلما دريسا ووزير الزراعة إفريم تولدي مدهن، ونائب وزير الصحة كيداني ماريام أبراء، ورئيس المحكمة العليا في إثيوبيا كفلى إزقى يحدقو، وكانت حجة زيارة الثاني والرابع أنهما قدما بحجة زيارة شخصية؛ لأنهما من أصل إرتري، أما البقية فأوضحوا أنهم قد قدموا لأسباب صحية^(١٢).

منذ البداية تشكك الحاكم الإداري البريطاني البريغادر دوري في أسباب مجيئهم. وقد استفسر من رؤسائه عما إذا كان هؤلاء قادمين حقا لأسباب صحية. غير أنه اضطر في الأخير أن يتقبل مجيئهم عندما أكدت له السفارة البريطانية في أديس أبابا أنه لا توجد أسباب أخرى غير ذلك^(١٣).

لكن الزوار القادمين لم يضيعوا الوقت، فقد سارعوا إلى مباشرة المهمة الأساسية التي أتوا من أجلها؛ حيث عثر عليهم وهم يقدمون بشكل جماعي المشورة لحزب الأندنت. وكان مصدر قلق الحاكم البريطاني دوري كما أوضحه بنفسه هو أن لا تؤدي تحركات هؤلاء المسؤولين الإثيوبيين إلى إثارة الاضطرابات، خاصة وأن تجمع الكتلة الاستقلالية كان قد أصبح قويا بما فيه الكفاية. ولهذا بعث

البريغادير دورى إلى رؤسائه برسالة يقول فيها: "... هل بالإمكان الطلب من الحكومة الإثيوبية أن تسحب كلابها؟ " (٤٤).

السفارة البريطانية في أديس أبابا، أكدت بعد فترة أن شكوك الحاكم البريطاني دورى كانت في محلها؛ حيث كشفت أن أسباب زيارة وزير التجارة والصناعة الإثيوبى يلما دريسا لإرتريا لم تكن لأسباب صحية. وكشفت وثيقة السفارة البريطانية في أديس أبابا الأسباب الحقيقية لزيارته على النحو التالى:

"... لقد بعث حزب الأندنت تحذيراً قوى اللهجة إلى الحكومة الإثيوبية، يحذرهما فيه من مغبة استمرار ترك الكثير من الأتباع لحزبهم؛ بسبب تأسيس الكتلة الاستقلالية وانضمامهم إلى هذا الحزب الجديد. وحذر حزب الأندنت بأكمله، الكتلة الاستقلالية ما لم تقدم الحكومة الإثيوبية بشكل عاجل ورسمى تأكيداً يوضح حجم تمثيل إرتريا أو الإرتريين فى الحكومة المركزية الإثيوبية. وقد طرح حزب الأندنت أسئلة تتعلق بعدد الوزراء الذين سيتم تعيينهم فى مجلس الوزراء الإثيوبى، وأسئلة أخرى تتعلق بعدد المقاعد التى ستخصص لإرتريا فى المجلس الاستشارى (البرلمان) لممثلى إثيوبيا " (٤٥).

يتضح من ذلك أن وزير التجارة والصناعة الإثيوبى يلما لم يأت إلى إرتريا إلا لتسوية الأوضاع الناجمة عن بدء حزب الأندنت طرح شروط مسبقة لتحقيق الانضمام إلى إثيوبيا، وهو أمر لا يمكن قبوله من طرف إثيوبيا. وقد لحق وزير الخارجية الإثيوبى أكليلو هبتى ولد بالوزير يلما فى إرتريا.

والتقى أكليلو هبتى ولد بعد وصوله إلى أسمرا بالعديد من الشخصيات بمن فيهم الكولونيل نقا، والوزيران يلما وإفريم، ولكن كان الأهم من كل ذلك، لقاءه بواحد من مؤسسى حزب إرتريا للإرتريين وقادته، ونعنى بذلك الدقيات أبرها تسما (٤٦). وسنرى لاحقاً كيف أن هذا اللقاء كان مرتبطاً بالخطوة التى اتخذها دقيات أبرها تسما لاحقاً.

فى الأخير، التقى الوزير الإثيوبى أكليلو بالحاكم البريطانى دورى، وعبر له عن قلقه العميق من تنامى نشاط الكتلة الاستقلالية، وأوضح الوزير الإثيوبى للمسؤول البريطانى أن الكتلة الاستقلالية يمكن أن تحصل على تأييد الأغلبية فى الجمعية العامة للأمم المتحدة، وأن إرتريا إذا أصبحت دولة مستقلة فإنها ستكون ضعيفة اقتصادياً، وأنها (أى إرتريا) "... ستمسك بزمام إثيوبيا " نظراً إلى أن إثيوبيا ستصبح محرومة من المنفذ البحرى. وحاول الحاكم البريطانى دورى تطييب خاطر الوزير الإثيوبى بالقول إن إرتريا المستقلة الضعيفة اقتصادياً سترتمى فى حضن إثيوبيا فى خاتمة المطاف. واختتم الحاكم البريطانى دورى تقريره بالقول: "... إن تحركات دعاة الحركة الاستقلالية أصبحت تبعث القلق فى نفوس الإثيوبيين بشكل لا مجال فيه للشك... " كما أوضح دورى أن تحركات جماعة يلما تلقه؛ لأنها يمكن أن تتسبب فى اضطراب الأمن^(٤١). وأبلغت حكومة لندن من جانبها الحاكم دورى أنه ينبغى ألا يمنع هؤلاء الزوار مادامت زيارتهم لم تخرج عن إطار الدعاية و التعبئة، ولم تتسبب فى خلق مشاكل ملموسة^(٤٢).

غير أن الحاكم البريطانى دورى لم يعط فى تقريره أية أهمية للنتائج المباشرة لنشاطات هؤلاء الوزراء الإثيوبيين، بل على العكس من ذلك أوضح فى تقريره أن الوزير يلما قد حاول فى أثناء زيارته لمصوع رشوة بعض أعيان المنطقة، ولكنه فشل فى ذلك^(٤٣).

على صعيد آخر، شارك هؤلاء المسؤولون الإثيوبيون فى حفل افتتاح مدرسة حرقيقو التى شيدها صالح كيكيا باشا، والتى كان قد تقرر أن تحمل اسم الإمبراطور الإثيوبى هيلي سلاسى^(٤٤). كان الهدف من هذا الاحتفال جلب عدد كبير من أبناء إقليم سمهر؛ للإحياء بأن حزب الأندنت يحظى بتأثير كبير فى هذا الإقليم. لكن هذا المسعى لم ينجح، وقد أوضح الحاكم دورى فى تقريره أن ستمائة شخص فقط من أصل ١٥٠٠ مدعو شاركوا فى ذلك الحفل، وأن غالبية هؤلاء المشاركين كانوا من المدعوين المسيحيين الذين قدموا من أسمرأ. وعلى عكس ما

كان يرغب فيه هؤلاء فإن سكان المنطقة المسلمين، كما يوضح تقرير الحاكم دورى، قد اغناظوا كثيرًا من هذه المناورات السياسية التى تجرى وراء ستار إنشاء مدرسة^(١٠٢).

باختصار، واكب الفشل تحركات حزب الأندنت فى شهر أغسطس بالصورة نفسها التى كانت عليها الحال فى شهر يوليو ١٩٤٩م. فحتى منطقة المنخفضات الغربية حدثت فيها تطورات تزيد من بؤس وضعهم. فقد ترك الكثير من أعضائهم السابقين الحزب، وشكلوا " حزب إرتريا المستقلة "، وأعلنوا انضمامهم إلى الكتلة الاستقلالية كتكتل حزبى. وقد اختاروا هذا الأسلوب؛ لأن مسألة الانضمام الفردى كانت قد خلقت لهم مصاعب فى السابق، عندما انضموا إلى حزب الأندنت^(١٠٣). وقد كان هذا الحدث عاملاً إضافيًا قويًا لإضعاف حزب الأندنت.

ربما كانت الرغبة فى معالجة كل هذه المشاكل هى الدافع الذى كان وراء دعوى حزب الأندنت، وعقده اجتماعًا كبيرًا بأسمرأ فى الحادى والعشرين من أغسطس ١٩٤٩م. وقد ألقى زعماء هذا الحزب الكثير من الخطب التى تحت على ضرورة التمسك بمبادئ الحزب والإخلاص له. وأكد هؤلاء فى كلماتهم أن انتصارهم فى الاجتماع المقبل للجمعية العامة للأمم المتحدة مسألة حتمية. ولكن يبدو أن الأمور لم تسر كما خططوا لها. فعلى عكس توقعاتهم، لم يشارك الكثير من أعضائهم وأتباعهم فى هذا الاجتماع^(١٠٤).

بشكل عام، نلاحظ أن شهر أغسطس كان فترة تحقيق النجاح و الانتصارات للكتلة الاستقلالية. الشئ الوحيد الذى كان يقلل من وهج انتصاراتهم هو التأثير السلبى لحملة التشويه التى كان يروجها خصومهم، والتى تزعم بأن الكتلة الاستقلالية تعترف ببيع إرتريا للإيطاليين.

ولمواجهة هذه الحملة وإزالة تأثيراتها على ما يبدو، عقدت الكتلة الاستقلالية الإرترية فى أغسطس ١٩٤٩م اجتماعًا عامًا بمدينة كرن. وقد أكد الشيخ إبراهيم سلطان للمشاركين فى هذا الاجتماع أن تعاونه مع الإيطاليين، كان بهدف كسب تأييد دول أمريكا اللاتينية فى الاجتماع المقبل للجمعية العامة للأمم المتحدة، وليس

بغرض التفريط فى استقلال إرتريا. ووقع إبراهيم سلطان على وثيقة باسم حزب الرابطة الإسلامية يتعهد فيها بعدم تلقى أية مساعدة من إيطاليا، بعد تحقيق الاستقلال لإرتريا. وقد أدى كل ذلك إلى تهدئة مشاعر الأعضاء وإزالة مخاوفهم وشكوكهم؛ الأمر الذى ساعد على أن يسود الاجتماع جو التفاهم^(٢٠). وبهذا الأسلوب تأكدت أكثر هيمنة الكتلة الاستقلالية على الساحة الإرترية.

انطلاقاً من ملاحظة هذه الحقائق جاء فى الوثائق البريطانية أن ثلثى الشعب الإرتري، أو ربما أكثر من ذلك يرغبون فى الاستقلال. ولو كان قد أجرى استفتاء فى تلك الفترة فى إرتريا، فإنه كان من المحتم أن مطلب الاستقلال كان سيفوز بالغالبية العظمى من الأصوات. ولكن تشاء الأقدار أن يكون ما يحدد مصير الشعب الإرتري ليس إدارته ورغبته، وإنما رغبات الدول العظمى ومصالحها. والأسوأ من ذلك هو أن وحدة صف تجمع الكتلة الاستقلالية لم تستطع أن تصمد طويلاً أمام المؤامرات الخارجية بشكل عام، ومؤامرات بريطانيا بشكل خاص.

الفصل الخامس عشر

القضية الإرتيرية أمام الاجتماع الرابع للجمعية العامة للأمم المتحدة

الرحلة الثانية إلى ليك ساكسيس (نيويورك / مقر الأمم المتحدة)

عندما انعقد اجتماع الكتلة الاستقلالية في ٢٨ من أغسطس ١٩٤٩م لتوضيح موقفها من دور إيطاليا ومشاركتها، لم يتم توجيه الدعوة للجمعية الإيطالية - الإرتيرية، التي كانت عضواً بالكتلة الاستقلالية. وقد أغضب ذلك قادة الجمعية الذين طلبوا مقابلة الحاكم الإداري لإرتيريا في شهر سبتمبر. كما قام بعض قادة حزب إرتيريا للإرتيريين الذين لم يكونوا راضين عن سير بعض الأمور بطلب مماثل لمقابلة الحاكم البريطاني.

وطلب الطرفان من الحاكم البريطاني عند لقائهما به أن يوضح لهما ما إذا كانت الحكومة البريطانية مستعدة أم غير مستعدة لوضع إرتيريا تحت وصايتها؟ وأبلغهما الحاكم البريطاني أن موقف بريطانيا القديم لم يتغير بهذا الشأن، وأن بريطانيا غير مستعدة لقبول فكرة الوصاية البريطانية على إرتيريا^(١). فخلق الرفض البريطاني تنذباً في مواقف الوفدين بشكل عام، وموقف وفد إرتيريا للإرتيريين بشكل خاص، لاسيما أنه كان هناك رفض قسوى للمخططات الخفية لإيطاليا في إرتيريا.

هذه المشاعر القلقة نفسها من المخططات الخفية لإيطاليا، كانت تنتاب بعض أعضاء حزب الرابطة الإسلامية في منطقة المنخفضات الغربية^(٢). وكما رأينا، فإن دعوة الشيخ إبراهيم سلطان لاجتماع عام للكتلة الاستقلالية، ربما كان هدفه الأساسي تهدئة هذه المشاعر القلقة وطمأنيتها؛ حيث أوضح أن العلاقات التي

أقيمت مع إيطاليا، إنما تهدف إلى كسب تأييد دول أمريكا اللاتينية التي كانت تساند إيطاليا في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وليس للمساومة على حقوق الشعب الإرتري. وفيما يتعلق بالإيطاليين من أعضاء الكتلة الاستقلالية، فإن الشيخ إبراهيم سلطان قد استعرض بالتفصيل الدور الذي يمكن أن يلعبوه، والحقوق التي سيتمتعون بها في دول إرتريا المستقلة؛ الأمر الذي أدى إلى تهدئة مخاوفهم^(١).

وعلى الرغم من كل ذلك، لم تتوقف حملة التشهير والتشويه القوية ضد الشيخ إبراهيم سلطان، الذي يبدو أنه لم يكن يكثر بما كان يدور في داخل إرتريا من تكتلات وتشرذمات بين مختلف الأطراف ولحملاّت تلتطّخ سمعته؛ حيث كان يكتفى بعقد اجتماع هنا وهناك بين الحين والآخر. وهكذا أمضى إبراهيم معظم شهر سبتمبر في السفر والترحال؛ حيث سافر في الثالث من هذا الشهر إلى القاهرة؛ للحصول على تأييد الجامعة العربية ودولة باكستان. وقد التقى خلال زيارته هذه بالجهات المعنية بهذا الشأن. وعندما عاد من زيارته هذه في الخامس عشر من سبتمبر، أوضح الشيخ إبراهيم سلطان أن الدول الأعضاء في الجامعة العربية، إضافة إلى مصر قد أعلنوا له تأييدهم لقضيته، ثم سافر مرة أخرى في التاسع عشر من سبتمبر إلى روما، وقضى فيها عدة أيام، وتوجه من هناك إلى مقر الأمم المتحدة في نيويورك. وفي أثناء زيارته روما لم يكتف الشيخ إبراهيم سلطان بلقاء المسؤولين الإيطاليين، وإنما التقى أيضاً بممثلي دول أمريكا اللاتينية والمؤيدين لإيطاليا^(٢).

وفي هذه الفترة، ظهرت القدرات السياسية للشيخ إبراهيم سلطان بشكل أكثر وضوحاً. حتى رجال الإدارة البريطانية الذين كانوا يقومون مثل الآخرين بشن حملات تشويه ضده، ويزعمون "أنه شخص خاضع لنفوذ إيطاليا وأموالها"؛ بغرض التقليل من أهميته ووزنه، كانوا يجدون أنفسهم مجبرين على الاعتراف بأنه لم يكن هناك في تلك الفترة من يضاهيه من السياسيين من ناحية قدرته السياسية وذكائه اللامح. وفي هذا المجال نقرأ ما يلي عن الشيخ إبراهيم سلطان في وثائق الإدارة البريطانية:

"... يمكن القول إن الشيخ إبراهيم سلطان قد أثبت أنه الأفضل من بين السياسيين المحليين. فقد أدرك سريعاً أن عملية اتخاذ القرار في بحيرة ساكسيس (مقر الأمم المتحدة - نيويورك - المترجم) لا تتم بمسرحيات الأحزاب السياسية التي تقوم بها هنا، أما الآخرون فلم يفهموا ذلك بعد. ولأنه قد أدرك أن المهم هو الحصول على تأييد الأشخاص الأهم، أي الحصول على تأييد من يصوتون في الجمعية العامة، فإنه قد تجاهل تماماً المهارات التي تدور داخل البلاد، وركز كل جهده على أولئك الأشخاص المهمين"^(٤).

وعلى الرغم من هذه الشهادة البريطانية، فإن المسؤولين البريطانيين لم يتخلوا للحظة عن الاستخفاف بالأهداف والمبادئ التي كان يناضل من أجلها الشيخ إبراهيم، وهي استقلال إرتريا. فكانوا يتهمون تارة بالأنانية، وتارة ثانية بالخيانة، وتارة ثالثة بالتذبذب.... إلخ. ولم تتوقف الإدارة البريطانية عند هذا الحد، بل بذلت كل ما في وسعها من أجل تضخيم حملة التشويه التي كان يشنها الخصوم ضد الكتلة الاستقلالية، وذلك بغض النظر عن حجم هذه الحملات وأهميتها، ثم شرعت هذه الإدارة - كما سنرى لاحقاً - في تشجيع كل ما من شأنه أن يضعف الكتلة الاستقلالية. ولعل ما ساعد البريطانيين على القيام بذلك هو أن طبيعة العمل السياسي الإرتري في تلك الفترة كان يتيح لهم ذلك. فالأحزاب السياسية كانت تمتلك القدرة على التعبير عن الرغبات والتطلعات، ولكنها لم تكن تملك قدرة التنظيم والاستمرارية، كما أن معظم قادة هذه الأحزاب كانوا يفتقرون إلى الإلمام العميق بالمبادئ التي يتمسكون بها وتأطير المواطنين على أساس هذه المبادئ. ولعل خير شاهد على ذلك - وهو ما سنتطرق إليه بالتفصيل لاحقاً - هو أنه حتى بعض القادة المؤسسين للكتلة الاستقلالية قد بدأوا في هذه المرحلة الحاسمة في إبداء المواقف المتخاذلة. ولا يجد المرء أي تفسير آخر لقبولهم التقسيم بعد أن ظلوا يرفضونه طوال الوقت، سوى عدم النضج، وأن يكون سبب قبولهم هذا هو كراهيتهم الإيطاليين.

وبالصورة نفسها، نجد آخرين كانوا ينادون بكل حماسة بالاستقلال أو الموت، ولكنهم في الأخير يقبلون بالانضمام إلى إثيوبيا، وهو أمر يصعب أن تجد له مبرراً مقبولاً. ولكن هذه الظاهرة كانت في تلك الفترة قد أصبحت أمراً مألوفاً؛ حيث شهد شهر سبتمبر هذا حركة انقلابية في مصوع بقيادة بلاتا محمد عمر قاضى وهو إحدى الشخصيات النافذة في ذلك الوقت، وكان من بين الذين يطالبون منذ عام ١٩٤٦م بالانضمام المشروط إلى إثيوبيا^(١). وقد أطلق هذا الزعيم على حركته في البداية اسم " الرابطة الإسلامية المستقلة " ولكنه اضطر إلى تغيير هذا الاسم إلى " الرابطة الإسلامية المستقلة - فرع مصوع أو البحر الأحمر " بعد أن واجه اعتراضاً قوياً على هذه التسمية من قبل حزب الرابطة الإسلامية الأساسى^(٢). وفي الاجتماع الذى عقده هذا الحزب الجديد فى مطلع سبتمبر ١٩٤٩م، أعلن أنه على استعداد لإرسال مندوبه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة للمطالبة بالاتحاد أو الانضمام المشروط إلى إثيوبيا. وقد جاء فى كلمة الحزب بهذا الشأن فى هذا الاجتماع ما يلى:

"... لقد أصبح جلياً أن هذه الحركة السياسية النامية قد قسمت حزب الرابطة الإسلامية إلى قسمين، وأحد هذين القسمين معارض لأهداف الصنيعة الإيطالية المعروفة باسم الكتلة الاستقلالية. وأسباب معارضتنا تعود إلى انهيار أو تخلى حزب الرابطة الإسلامية عن مطالبها بفرض الوصاية البريطانية الذى كنا نطالب به؛ بدافع الخوف من عودة الاستعمار الإيطالى. لذلك وإدراكاً للصلات الجغرافية والمصالح التى تربطنا بإثيوبيا، فإننا نطالب بالاتحاد مع إثيوبيا؛ لأن ذلك هو الأفضل لنا. ونحن إذ نطالب بالاتحاد إنما نريد اتحاداً مبنياً على التزامات وحقوق عادلة. لذا قررنا بناء على ذلك طرح مطالبنا هذه فى منبر الأمم المتحدة"^(٣).

باختصار، كان عمر قاضى يكرر مطالب اجتماع بيت قرقيس. وكما كان يبالغ الآخرون فى مضاعفة أعداد عضوية أحزابهم، فإن عمر قاضى قد زعم هو

الآخر أن عدد أعضاء حزبه يبلغ ستين ألفاً (٦٠,٠٠٠) وهو أمر مجافٍ للحقيقة. ومع هذا، فإن حدث تأسيس هذا الحزب، كانت له انعكاسات سلبية على وحدة صف حزب الرابطة الإسلامية؛ وهو أمر لم يكن - في الأخير - يخدم مصلحة الكتلة الاستقلالية.

إن زهاب زعيم إسلامي معروف بحجم عمر القاضي ضمن وفد حزب الأندنت، كان أمراً يفوق توقعات حزب الأندنت؛ ولهذا سارع هذا الحزب إلى قبول حزب عمر قاضي، على الرغم من مطالبته بالانضمام "المشروط".

وعندما اقترب موعد انعقاد اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة المزمع في ٢٠ من سبتمبر ١٩٤٩م، كانت كل الأحزاب السياسية تجري الاستعدادات لإرسال مندوبيها. ونتيجة لتركيز كل أنظار سكان البلاد وأحزابهم السياسية نحو اجتماع الجمعية العامة هذا، وما يمكن أن يتمخض عنه من قرارات بشأن إرتريا، هدأت النشاطات الإرهابية والحملات الشفهية والصحفية بشكل ملحوظ؛ حيث لم يشهد شهر سبتمبر أية عملية اغتيال، على الرغم من عدم توقف أعمال النهب الموجهة ضد الإيطاليين. وكانت معظم هذه الأعمال تتم كما تفيد المعلومات من قبل عصابة أولاد موسى إزقي^(١).



بلاتا عمر القاضي

ولكن عندما بدأت أعمال الجمعية العامى للأمم المتحدة فى الانعقاد، وبدأت الكتلة الاستقلالية استعداداتها لإرسال مندوبيها، بدأت الحملة الدعائية تزداد سخونة ضد الكتلة الاستقلالية بشكل عام، وضد كل من الشيخ إبراهيم سلطان والسيد ولد أب ولد ماريام بشكل خاص. عدا ذلك كانت الأمور هادئة فى الجوانب الأخرى خلال شهر سبتمبر هذا. وكنا قد أشرنا آنفاً إلى أن الشيخ إبراهيم سلطان كان قد عرّج على العاصمة الإيطالية روما فى ١٩ من سبتمبر قبل توجهه إلى نيويورك، وفى نهاية سبتمبر لحق به بقية وفد الكتلة الاستقلالية^(١٠). وفى الثانى من أكتوبر، لحق بهم إلى هناك وفد حزب الأندنت^(١١).

نقاشات اجتماعات الدورة الرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة:

من جديد طرحت القضية الإرثية فى اجتماعات الجمعية العامة التى كانت قد بدأت فى الانعقاد منذ العشرين من سبتمبر، وقبل انتقال القضية إلى اللجنة الأولى وهى المعنية مباشرة بهذه القضية، جرت نقاشات حولها داخل الجمعية العامة، وكانت معظم هذه النقاشات تكراراً لما قيل فى اجتماعات الدورة الثالثة السابقة.

وقد طالبت إثيوبيا فى أثناء نقاشات الجمعية العامة بإصدار قرار بأسرع ما يمكن بشأن المستعمرات الإيطالية السابقة. وطلبت مجموعة أخرى من الدول بقيادة باكستان بمعرفة رغبات السكان أولاً قبل الركض نحو اتخاذ أى قرار بشأن مصير هذه المستعمرات. كما طرحت إضافة إلى ذلك، العديد من الآراء المتفرقة، وبدأ الأمر وكأن هذه القضية قد وصلت إلى طريق مسدود. ولكن قبل أن تصل الأمور إلى هذه النتيجة، طرح وزير خارجية أمريكا دين آتشسن اقتراحاً يدعو إلى أن تمنح بمقتضاه ليبيا دون أن تتجراً، الاستقلال التام بعد فترة إعداد وتهيئة تستمر ثلاثة أو أربعة أعوام^(١٢).

وقد أثار هذا الاقتراح حول قضية المستعمرات الإيطالية بشكل عام، مسألة إمكانية النظر في كل قضية من قضايا هذه المستعمرات بشكل منفصل. وحظي هذا الاقتراح بتأييد كثير من الدول الأعضاء. وبناء عليه تم الشروع في النظر إلى كل قضية بشكل منفصل عن القضايا الأخرى.

في ظل هذه التغيرات، انتقلت قضية المستعمرات الإيطالية إلى اللجنة الأولى المعنية بهذه المسألة. ومن جانبها، قامت هذه اللجنة بتشكيل لجنة مصغرة للاستماع أطلق عليها اسم " اللجنة المضغرة ١٦ " أربعة من الأحزاب السياسية الإرترية وهي: الكتلة الاستقلالية الإرترية، حزب الأندنت، حزب الرابطة الإسلامية المستقلة، لجنة الإيطاليين المستوطنين في إرتريا (كرىو) للمثول أمام اللجنة الأولى^(١٣).

كان على كل وفد من هذه الوفود الأربعة، أن يلقي كلمته أمام اللجنة الأولى خلال خمس عشرة دقيقة. ويذكر السيد ولد آب ولد ماريام الذي كان من بين أعضاء وفد الكتلة الاستقلالية أن معظم القضايا كان يتم حسمها خارج الجلسات؛ حيث كانت تجرى اللقاءات الثنائية في دهايز مبنى المنظمة^(١٤).

كان الشيخ إبراهيم سلطان أول المتحدثين أمام اللجنة الأولى ممثلاً للكتلة الاستقلالية. وقد ألقى مرافعة قوية للغاية، دعا في نهايتها أعضاء اللجنة الأولى إلى أن تمنح لجنتهم الوضع القانوني للاستقلال، الذي تأكد بالدليل الملموس أنه رغبة غالبية الشعب الإرتري. وكالعادة أعرب الشيخ إبراهيم سلطان في كلمته عن رفضه مشروع تقسيم إرتريا أو ضمها إلى إثيوبيا، وقدم شرحاً مستفيضاً عن مدى متانة الوحدة السياسية لإرتريا، وخصوصية إرتريا، وتميزها عن إثيوبيا.

وأوضح الشيخ إبراهيم سلطان في مرافعته، أن إثيوبيا بلاد غير متسامحة تجاه الاختلافات العرقية والدينية، وأنها تمارس التمييز، وذلك فضلاً عن أنها بلد فقير، وتعاني من سوء الإدارة والحكم؛ وأنها لذلك أعجز عن أن تدير شئون نفسها، ناهيك عن أن تدير إرتريا. واختتم الشيخ إبراهيم سلطان مرافعته بالفقرة التالية:

"... إن إثيوبيا لم تصل بعد إلى مستوى التطور الذى يمكنها من إدارة شؤون بلد مثل إرتريا، والذى لا يشك فى أنه الأفضل منها على هذا الصعيد... والشعب الإرتري بأكمله يرفض أية محاولة تهدف إلى إدخال بلاده، سواء بشكل جزئى أم كلى تحت نير الاستعمار. والإرتريون يملكون الشروط التى تؤهلهم للحصول على الاستقلال السياسى، وهم يطالبون بأن لا يتم إخضاعهم لأى شكل من أشكال الاستعمار، سواء أكان أوريا أم إثيوبيا " (١٥).

أما ممثل لجنة المستوطنين الإيطاليين فى إرتريا، فقد قال إن أى حل غير الاستقلال سيكون غير عادل، وضد رغبات الشعب الإرتري. ثم جاء الدور على ممثل حزب الأندنت السيد تدلا بايرو فوقف أمام اللجنة، وكانت إثيوبيا فقط هى التى تعلن سرًا حتى ذلك الوقت قبولها مشروع تقسيم إرتريا، حتى قبل طرح مشروع بيفن - سفورزا. أما حزب الأندنت فكان يرفض هذه الفكرة، حتى عندما ذهب تدلا بايرو إلى نيويورك للمرة الثانية لم تكن لديه أية توجهات فى هذا الاتجاه، ولكن عندما وصل وفد حزب الأندنت إلى نيويورك هذه المرة، كما يروى السيد ولد آب ولد ماريام، استقبلتهم جماعة أكليلو هبتى ولد (وزير خارجية إثيوبيا) فى المطار وأمرتهم بأن يتخلوا عن طرح مطلب ضم كامل إرتريا، وأن يبلغوا لجنة الأمم المتحدة انهم لا يعترضون على تقسيم إرتريا. كان الموضوع جديدًا على جماعة حزب الأندنت، ولم يكونوا مهئين له. ويروى السيد ولد آب ولد ماريام أن رئيس حزب الأندنت دقيات بينى براخى قد مرض لأسبوع كامل؛ بسبب الصدمة والغضب اللذين انتاباه نتيجة لذلك (١٦).

كانت هذه هى التوجيهات التى أعطيت لـ " تدلا بايرو " حينما مثل أمام لجنة الأمم المتحدة، وقد أوضح للجنة فى كلمته - بعد أن كرر فى بدايتها الرواية المألوفة عن الروابط التاريخية والاقتصادية والثقافية بين إرتريا و إثيوبيا - أنه إذا كان هناك من لا يريدون الانضمام إلى إثيوبيا، فإن حزبه لن يتمسك بضرورة

انضمامهم. وكان هذا يعنى بعبارة أخرى، قبول حزب الأندنت بوضع حل خاص للمنخفضات الغربية أو فصلها.

كما أوضح تدلا بايرو للجنة مخاوفه من أنه إذا تقرر منح إرتريا الاستقلال، فإن ذلك يعنى أن يرتبط سكان المرتفعات الوسطى بنظام الكتلة الاستقلالية؛ ولهذا فإنهم لا يريدون الاستقلال. وبعبارة أخرى، أعلن تدلا بايرو أن حزبه يؤيد مشروع بيفن - سفورزا. وناشد تدلا بايرو اللجنة أن تدرك أنه على الرغم من تجديد مطالبة حزبه بالمنخفضات الغربية، فإن ذلك لا يعنى الإلغاء التام لهذه المطالبة^(١٧).

إثر ذلك بدأ النقاش فى اللجنة؛ حيث أخذ النقاش حول ليبيا يسير باتجاه الدفع لمنح ليبيا الاستقلال التام. أما فيما يتعلق بالصومال، فكان الاتجاه العام يرى أن يمنح الاستقلال بعد أن يبقى لفترة من الزمن تحت الوصاية الإيطالية. وأما موضوع إرتريا فكان مثار جدل ونقاش كثيرين. وتاماً كما حدث فى الدورة الثالثة للجمعية العامة، فقد تنازعت المصالح والآراء المتعارضة، وبدأ واضحاً أنه لم يتم اتخاذ قرار موحد وسريع بهذا الشأن. وعلى سبيل المثال، طرح المندوب الفرنسى رأياً مائعاً يقول بأنه ينبغى أن يتم حل القضية الإرترية بما يلبى رغبات شعبها، ويخدم مصالح إيطاليا وإثيوبيا، وليس عن طريق وضع المشاريع والمخططات. أما بريطانيا فأعادت من جديد طرح مشروع بيفن - سفورزا، وردد المندوب البريطانى الكلام الممجوح القائل: "... إن إرتريا ليست كياناً موحدًا... وليست محصلة نمو سياسى عضوى Organic Political Growth إنما هى موروث لمؤسسات تجارية قديمة". ومضى المندوب البريطانى يتفوه بكل ما اعتقد أنه يمكن أن يصور إرتريا بلداً متعدد الانتماءات، ويفتقر إلى الوحدة السياسية والدينية^(١٨).

ولا جدال هنا فى أنه لم يكن خافياً على بريطانيا أن ما ذكره المندوب البريطانى يشكل عاملاً مشتركاً بين كل الدول الإفريقية التى كانت تنشأ فى ذلك

الوقت. ومع هذا فإن بريطانيا مضت في طرح هذه المبررات كحجة قوية لتبرير مشروعها.

على صعيد القضية الليبية، مضت الأمور في اتجاه الحسم النهائي، وتبخرت الآمال الإيطالية بالحصول على إقليم طرابلس وفق ما كان مقرراً في مشروع بيفن - سفورزا. وقد كان هذا التطور هو أحد الأسباب التي دفعت إيطاليا للمطالبة بمنح إريتريا الاستقلال الفوري^(١١). أما الاتحاد السوفييتي فقد طالب بمنح الاستقلال الفوري؛ انطلاقاً من حساباته في إمكانية استيلاء الشيوعيين على السلطة في إيطاليا، ومن رغبته في الوقوف ضد الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا. ولم يعدل الاتحاد السوفييتي موقفه هذا سوى بشكل طفيف حتى انتهاء الدورة الرابعة للجمعية العامة؛ حيث كان آخر مقترح تقدم به بهذا الشأن قبل اختتام الدورة الرابعة يتمثل في طلب منح إريتريا الاستقلال بعد وضعها تحت الوصاية المباشرة للأمم المتحدة لفترة خمسة أعوام، وسنرى لاحقاً الآثار التي ترتبت على هذا الطرح. لم تكن مثل هذه المواقف والأطروحات المتباعدة جداً ملائمة لأطماع إثيوبيا. وقد ظل أكليلو هبتي ولد (المندوب الإثيوبي) يردد بلا ملل

موضوع الروابط التاريخية والاقتصادية بين إريتريا وإثيوبيا. وحاول أن يقلل من أهمية الكتلة الاستقلالية من خلال تصويرها كمجتمع يسعى قاداته لتحقيق مكاسب فردية. ولكن عندما بدأ الاقتراح المقدم من باكستان وغيرها، والداعي إلى إرسال لجنة تقصي حقائق لمعرفة تطلعات الشعب الإريتري ورغباته، يحظى بقبول متزايد، خشي الوفد الإثيوبي أن يخسر حتى الأجزاء التي يمنحه إياها مشروع بيفن -



سفورزا من إريتريا. وانطلاقاً من ذلك، قدم رئيس الوفد الإثيوبي أكليلو هبتي ولدو اقتراحاً مضاداً بقبول مبدأ تقسيم إريتريا، على أن تمنح إثيوبيا على الأقل مناطق المرتفعات الإرتيرية والشواطئ البحرية. وفي ختام كلمته عبر المنسوب الإثيوبي عن شكره وتقديره لمواقف بريطانيا وفرنسا وأمريكا^(١٢). وحاولت إثيوبيا، كما

فعلت بريطانيا، تصوير إرتريا بلدًا فقير الموارد الاقتصادية، غير قادر على الاعتماد على نفسه. لكن المندوب الباكستاني ظفر الله خان سخر من الحجج التي قدمها البلدان (بريطانيا وإثيوبيا) قائلاً:

"... إن تركيز المندوب البريطاني على هذه العوامل الاقتصادية يفرض - في حد ذاته - تساؤلاً حول ما إذا كان ضم هذين البلدين يمكن أن يؤدي إلى وضع استقلال إثيوبيا في مأزق. فحسب الصورة التي قدمها البلدان (بريطانيا وإثيوبيا) فإن إرتريا فضاء جغرافي لا ينطوي إلا على ظلال لا فائدة منها. وسيكون من غير العدل أن يطلب من إثيوبيا تحمل مثل هذا العبء الثقيل " (١١).

سخرية المندوب الباكستاني ظفر الله خان واضحة في هذا النص. وكان يريد أن يقول من خلال ذلك إن بلدًا كبيراً (إثيوبيا) يريد أن يبتلع جاره الصغير (إرتريا) وإن ذلك أمر خطير.



بلاتين فيتا إفريم تولدي مدهن

ولهذا طالب ظفر الله بشدة ضرورة استطلاع رغبات الشعب الإرتري أولاً، ثم اتخاذ قرار بعد ذلك (١٢). مضت أسابيع، وتعدت القضية الإرترية أكثر، وبدا واضحاً أن الأمور لن تسير وفق ما تريده إثيوبيا، وأصبح ذلك مصدر قلق للوفد الإثيوبي. وكالعادة لجأ الإثيوبيون إلى حيلتهم القديمة في استدراج عواطف الدول الغربية واستغلالها ، وقال المندوب الإثيوبي أمام اللجنة: "... لقد صممتم عندما غزا الفاشست (الطليان) بلادنا،...

وها أنتم الآن أيضا تعيدون الكرة ". وجاء في بعض فقرات كلمات أحد أعضاء الوفد الإثيوبي السيد بلاتين قيتا إفريم تولدي مدهن ما يلي بشأن ما يمكن أن يحدث إذا منحت إريتريا الاستقلال، وعاد الإيطاليون إلى الصومال:

"... إن هذا يعنى أن تلحق الأمم المتحدة بإثيوبيا ظلماً أكبر مما ألحقته بها عصابة الأمم المتحدة، ولن تقبل إثيوبيا أن تقدم قرباناً على مذبح منظمة الأمم المتحدة، لا لشيء سوى إرضاء مزاعم ضرورة ترضية إيطاليا وتهديتها، كما فعلت عصابة الأمم. وإذا قطعت إثيوبيا أى أمل فى أن تجد العدل فى منبر الأمم المتحدة، فإنها ستتخذ الإجراءات اللازمة كافة لممارسة حقها المشروع فى الدفاع عن النفس الذى يجيزه ميثاق منظمة الأمم المتحدة " (٢٢).

كانت كلمته هذه مزيجاً من التوسل والتهديد، لكنها مع ذلك لم تحقق نتائج فورية. فقد تقرر بعد أن تعقدت الأمور أكثر، تشكيل لجنة مصغرة أخرى تعرف باسم (اللجنة المصغرة ١٧) لتتولى مهمة تنسيق مختلف المقترحات والمشاريع التى طرحت على اللجنة الأولى (٢٣).

هذه اللجنة المصغرة الجديدة هيمنت عليها دول أمريكا اللاتينية؛ بفضل عددها الكبير. وقد تمت الموافقة سريعاً على الاقتراح الداعى إلى منح ليبيا الموحدة الاستقلال التام؛ حيث حظى هذا الاقتراح بتأييد فرنسا وإيطاليا ودول أمريكا اللاتينية (٢٤). وكانت القضية التالية هى قضية الصومال، لكن إثيوبيا وبتوصية من ليبيريا أصرت بشدة على تقديم القضية الإرتيرية؛ لأن وضع الصومال تحت الوصاية الإيطالية كان شبه مفروغ منه تقريباً.

كانت حجة إثيوبيا للحصول على قرار يخدم مصالحها يركز على منطقتها القائل: "... لن أسمح بأن يهددنى الخطر من جانبين، لهذا لابد أن أمنح إريتريا كضمانة ". ولكن هذا المطلب لم يفلح؛ لأنه لم يحظ بتأييد دول أمريكا اللاتينية (٢٥). ولعل أكثر ما جعل موضوع الصومال شبه مفروغ منه، هو أنه لم يحظ بتأييد

كل دول أمريكا اللاتينية وحسب، وإنما أيضا حظى ببيأييد الولايات المتحدة الأمريكية.

بذا أصبحت القضية الإرتيرية المعضلة الوحيدة التي استعصت على الحل. وكانت كل المقترحات والمشاريع المقدمة بشأنها حتى ذلك الوقت لا تخرج عن الدعوة لمنحها الاستقلال التام، أو ضمها إلى إثيوبيا، أو تقسيمها أو وضعها تحت الوصاية المباشرة للأمم المتحدة.

لكن في شهر أكتوبر، طرح مندوب الولايات المتحدة فيليب جوسيب فكرة إقامة اتحاد فيدرالى مع إثيوبيا. وكان الاقتراح قبل تعديله من الدول الأخرى يدعو - فى مجمله - إلى أن تصبح إرتريا دولة تتمتع بالحكم الذاتى، وترتبط باتحاد فيدرالى تحت التاج الإمبراطورى الإثيوبى. ووفقاً لهذه التعديلات، تقرر أن تبقى إرتريا فى الاتحاد الفيدرالى لفترة عشرة أعوام، ثم يتم بعده إجراء استفتاء للشعب الإرتيرى ليقرر فى ضوءه ما إذا كان يرغب فى الاتحاد الدائم بإثيوبيا أم لا (١٧).

لكن هذه التعديلات ووجهت بالاعتراض من مختلف الأطراف، ولم تفلح الجهود لطرح الاقتراح على اللجنة المصغرة لعدم موافقة بريطانيا عليه بالدرجة الأولى. ويرجع سبب رفض بريطانيا لهذا الاقتراح، إلى أن كل المقترحات التى كانت تقدمها فى الجمعية العامة بشأن مستعمرات شرق إفريقيا، كانت تفشل الواحدة تلو الأخرى. لقد كانت بريطانيا تفكر فى إقامة دولة الصومال الكبرى التى تضم إقليم أوغادين (ضم لاحقاً إلى إثيوبيا - المترجم) ولكن هذا الحلم تبخر حينما صوتت دول أمريكا اللاتينية بالإجماع لصالح وضع الصومال تحت الوصاية الإيطالية، وبريطانيا لم تكن تناضل منذ البداية من أجل تلبية المطالب الإثيوبية على نحو جزئى فى إرتريا؛ إلا لأنها كانت ترغب فى أن تجعل من مرتفعات إرتريا وشواطئها ورقة مساومة بإقليم أوغادين. ولكن عندما لم يتحقق كل ذلك، بدأ التأييد البريطانى لموضوع حصول إثيوبيا على إرتريا، أو أجزاء منها يقل تدريجياً. وهذا هو السبب الذى دفع بريطانيا إلى رفض مشروع الاتحاد الفيدرالى الذى طرحته

الولايات المتحدة الأمريكية، كما يقول جون سبنسر (مستشار أمريكي للإمبراطور هيلي سلاسى) (٢١).

بعد كثير من الجدل والأخذ والعطاء ورفض الكثير من المشاريع والمقترحات، اتفقت اللجنة المصغرة ١٧ على اقتراح يدعو إلى إرسال بعثة تقصى حقائق إلى إرتريا، وقررت هذه اللجنة رفع توصيتها هذه إلى اللجنة الأولى المسؤولة عنها. وتم الاتفاق بعد ذلك على تشكيل بعثة تقصى حقائق تتكون من خمس من الدول الأعضاء، وتم تحديد مهمة البعثة في العمل على معرفة رغبات أبناء الشعب الإرتري كافة، وتهيئة الأرضية التي تضمن سلامة اللجنة، ودراسة مسألة تحديد مصير هذا البلد ورفع تقريرهم بهذا الشأن، مع تضمينه مقترحات حلول إلى الأمين العام للأمم المتحدة (٢٢). إلى جانب ذلك، اقترحت اللجنة المصغرة منح الاستقلال لليبيا، ووضع الصومال تحت الوصاية الإيطالية. وقدمت هذه المقترحات إلى اللجنة السياسية الأولى للأمم المتحدة، وطرحت إثيوبيا مقترحاً أيده كل من ليبيريا والنرويج، وقد صادقت عليه اللجنة السياسية الأولى على الرغم من المعارضة الشديدة التي واجهته. إضافة إلى ذلك، كلفت اللجنة السياسية خمس دول لتكون في لجنة تقصى الحقائق، أربع من هذه الدول كانت تعارض ضم إرتريا وإثيوبيا، وهذه الدول هي: غواتيمالا، بورما، جنوب إفريقيا، وأدخلت دولة النرويج التي تؤيد إثيوبيا إلى لجنة تقصى حقائق لإرضاء إثيوبيا (٢٣). وقد طرح تقرير اللجنة السياسية الأولى ومقترحاتها على اجتماع الجمعية العامة الذي انعقد في ٢١ من نوفمبر ١٩٤٩م؛ بغية التصويت عليه. وقد وافقت عليه ٤٨ دولة، وعارضته دولة واحدة، وامتنعت تسع دول عن التصويت، وبمقتضى ذلك تقرر إرسال بعثة الأمم المتحدة إلى إرتريا (٢٤).

اعتبرت إثيوبيا هذا الإجراء بمثابة صفقة وجريمة عظمى بحقها. ولم يكتف مندوب إثيوبيا أكليلو هبتى ولد بالتعبير عن معارضته أمام الجمعية العامة، وإنما اتهم الدول التي كانت تقف ضد إثيوبيا، وخاصة دول أمريكا اللاتينية، بممارسة التمييز العنصرى (٢٥). كما بعث الإمبراطور هيلي سلاسى برسالة إلى الأمين العام

للأمم المتحدة وصف فيها المنظمة بأنها غير عادلة، كما قام أيضاً بالتذكير بالغزو الذي قامت به إيطاليا الفاشية لبلاده في الماضي، واعتبر أن عودة إيطاليا إلى الصومال ستعرض بلاده " للمصاعب والمصائب ". وعبر الإمبراطور عن مرارته بالقول: سيأتي اليوم الذي سأرى فيه بنفسى العالم يخرج من هذه الصراعات الآنية غير المفيدة، ويسود فيه العدل والحق^(٣٣).

ويوضح جون سبنسر المستشار القانونى للإمبراطور هيلى سلاسى (أمريكى الجنسية - المترجم)، أنه حينما لم تلبّ مطالب إثيوبيا فى الدورة الرابعة للجمعية العامة، انتابت الحكومة الإثيوبية الشكوك فى أن مواقف دول أمريكا اللاتينية المعارضة لمطالبها، كانت تتم بتشجيع خفى من الولايات المتحدة؛ ولهذا عمدت (إثيوبيا) إلى القيام ببعض التحركات التى توحى بأنها بصدد الميل نحو المعسكر الاشتراكى، عسى أن يودى ذلك إلى إخافة الولايات المتحدة الأمريكية. وقد تمثلت هذه التحركات فى شراء الأسلحة من تشيكوسلوفاكيا، وفى التجرؤ على التصويت ضد الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية بصفة عامة فى اجتماعات الأمم المتحدة... إلخ^(٣٤).

وهكذا أصبحت ورقة التلويع بالانحياز نحو المعسكر الاشتراكى، ورقة إضافية أخرى، إلى جانب الورقة التى ما فتئت إثيوبيا ترفعها فى وجه المجتمع الدولى، أى " صمت العالم حيال غزو إيطاليا الفاشية لإثيوبيا ".

الاستعدادات لقدم بعثة الأمم المتحدة لتقصى الحقائق:

فى أثناء مداوالات الدورة الرابعة للجمعية العامة، ساد إرتريا وجوم وترقب عميقان؛ إذ لم يكن المواطنون بمنأى عما يدور فى هذه الاجتماعات؛ لأن الصحف كانت تنقل ما كان يدور فيها، وكانت متابعة الآراء والمقترحات المتناقضة التى تناقش فى اجتماعات الجمعية تثير فى نفوس المواطنين مشاعر متناقضة ومتقلبة تتأرجح بين التفاؤل تارة، والتشاؤم تارة أخرى حسب موقف كل طرف.

كان الاقتراح الأمريكي لربط إرتريا بإثيوبيا فيدراليًا الأكثر إثارة للانتعاش وللضجة السياسية في إرتريا. وكان دعاة الانضمام (حزب الأندنت) هم الأكثر صدمة من هذا الاقتراح الأمريكي المفاجئ. وقد سارع هؤلاء إلى تقديم طلب إلى الإدارة الاستعمارية البريطانية للسماح لهم بتسيير مظاهرة احتجاج سلمية ضد هذا المشروع. وقتها لم يكن البريغادير دورى الحاكم البريطانى فى إرتريا موجودًا بالبلاد. ولم يسمح السير برنارد كارن كروفورد، الذى كان ينوب عنه، لحزب الأندنت بتسيير مظاهرة احتجاج سلمية. ولكنه أعلن لهم استعدادهم لمقابلة ممثلى الحزب. وبناء على ذلك؛ مثل أمامه ثلاثون من قيادات حزب الأندنت يتقدمهم كل من رئيس الحزب رأس كيدانى ماريام وراعى الكنيسة الأرثوذكسية الإرترية القس مارقوص. وفى هذا اللقاء؛ أبلغ الوفد المسئول البريطانى أنهم لا يقبلون سوى الانضمام إلى إثيوبيا ويرفضون الاقتراح الأمريكى جملة وتفصيلاً. وبعد اللقاء، بعث الوفد ببرقيات احتجاج إلى لندن ونيويورك^(٣٤).

وبعد أيام قليلة من ذلك، التقى أربعون من ممثلى الكتلة الاستقلالية بالمسؤول البريطانى نفسه وأبلغوه أنهم لا يقبلون عن الاستقلال بديلاً^(٣٥). وكالعادة لم تحظ هذه الشكاوى والاحتجاجات بأى مكانة أو اعتبار من قبل الجهة المعنية، أى منبر الأمم المتحدة فى نيويورك. وكما رأينا، كان قرار اللجنة الـ ١٧ المصغرة، ومن ثم اللجنة السياسية الأولى بإرسال بعثة تقصى حقائق إلى إرتريا قد خلق اضطراباً شديداً فى صفوف حزب الأندنت. وقد شوهد وقتها قيام عدد من قادة هذا الحزب بالميل إلى تأييد فكرة الانضمام المشروط^(٣٦).

منذ ذلك الوقت، بدأت الحملة الدعائية لهذا الحزب تأخذ طابع الحدية والقسوة الصارمة أكثر من ذى قبل، و ازداد الطابع الهجومى الرامى إلى اغتيال الأفراد فى عمل الحزب. وأصبح الشيخ إبراهيم سلطان والسيد ولد آب ولد ماريام الموضوع الرئيس لصحيفة إثيوبيا الناطقة باسم الحزب؛ حيث أصبح هذان القياديان المادة الرئيسة لصفحات هذه الصحيفة^(٣٧). وفيما يلى نورد هذه الفقرة نموذجاً لما كان يرد بهذه الصحيفة حول الكتلة الاستقلالية:

"... إن من واجبنا أن نبلغكم (الشعب الإترى - المترجم)
مبكرًا أن (إيطاليا) قد أسست حزبًا يعرف باسم الكتلة
الاستقلالية لتستخدمه في الاستيلاء على بلادكم وممتلكاتكم
وحقولكم، وفي إيادة ذريبتكم، وفي العمل كعادتها على جعل أراضيتكم
ملكًا مشاعًا " دومينالى " لتتعم هي وحدها بخيراتها.

إن الذنب لا يمكن أن يغير طباعه وسلوكه السيئ لمجرد أن
يغير جلده؛ ولهذا عليكم أن تدركوا أن إيطاليا لا يمكن أن تغير
سلوكها القديم. وإذا أفلحت الدعاية الإيطالية في تضليل البعض
منكم، سواء بالإغراءات المادية أو غيرها، فإن عليكم أن تدركوا
أنكم قد خسرتم أنفسكم وذريبتكم إلى أبد الآبدين. أما أنتم أيها
الأطفال الأبرياء الذين تدفعون الثمن دون جرم جنيتموه.. فإنه
عليكم أن تدركوا أن بالآباء وحدهم تصلح أو تفسد الأمور " (٣١).

رئيس تحرير صحيفة إثيوبيا، قبر ميكائيل قرموذى براغيت كان من بين
أفضل كتاب تلك الفترة في إترى (باللغة التجريدية - المترجم)، وكان يستخدم
قدراته الكتابية هذه في تدبيج مقالات مغلفة بالوعظ الدينى الذى يبعث الرعب فى
نفوس المؤمنين المسيحيين، وتوظيف كل ذلك لمصلحة الأهداف السياسية لحزب
الأنذنت. ويمكن القول إن المعسكر المعارض لهم لم يكن يملك صحيفة ولا أداة
دعائية توازى هذه الصحيفة؛ فحزب إترى الحديثة كان قد غير اسم صحيفته من
(مصباح إترى) إلى (استقلال إترى)، وتمكن من إصدارها أسبوعيًا بشكل
منتظم، لكن محتويات هذه الصحيفة وأسلوبها لم يكن جذابا على الإطلاق. أما
" الصحيفة الأسبوعية " (تصدرها الإدارة البريطانية) فقد توقفت عن نشر
الآراء، وأصبحت تكتفى بنشر الأخبار وبعض القضايا الاجتماعية.
وعندما أصبح السيد ولد آب ولد ماريام (رئيس تحرير هذه الصحيفة)
رئيسًا لاتحاد المثقفين، ودخل عالم السياسة بشكل رسمى، فقدت هذه الصحيفة
الكثير من انتشارها ووزنها، وما كانت تحظى به من قبول واسع فى أوساط القراء.

لكل ذلك يمكن القول إن صحيفة " إيثوبيا " الناطقة باسم حزب الأندنت كانت الصحيفة المهيمنة في الساحة الإعلامية، إلى حين بدأت الكتلة الاستقلالية في إصدار صحيفة خاصة بها.

إن المقالات النارية التي كان يدأب حزب الأندنت على نشرها في صحيفته، كانت ترافقها أعمال إرهابية على الأرض، خاصة بعد قرار الأمم المتحدة بإرسال بعثة تقصى حقائق إلى إرتريا. ونذكر أننا كنا قد أشرنا في الصفحات السابقة إلى أن الأعمال الإرهابية كانت قد هدأت حتى نهاية سبتمبر. ولكن منذ أن بدأت نقاشات الجمعية العامة للأمم المتحدة للمرة الثانية بشأن القضية الإرترية - أي منذ نهاية سبتمبر وحتى نهاية نوفمبر ١٩٤٩م - اندلعت الأعمال الإرهابية بوتيرة سريعة للغاية.

فبعد أن ظلت إحدى عصابات الشفتا التي تتكون من ثمانين فردًا تجوب مختلف أنحاء إرتريا طوال موسم الخريف، قامت في ٢٥ من سبتمبر ١٩٤٩م بمهاجمة قرية " براغيت عباي " وأحرقت محاصيل الحبوب. وبعد ثلاثة أيام من ذلك كانت دورية للشرطة تتكون من عشرة أشخاص عرضة للهجوم من قبل عصابة من الشفتا في منطقة عدى روسو (ضواحي أسمرا) وفي أثناء الهجوم حصلت عصابة الشفتا على دعم إضافي حين وصلت مجموعة نجدة أخرى من الشفتا لمساعدتهم؛ فقتلت هذه العصابة ضابط شرطة وأسرت خمسة من أفراد الشرطة بينهم شرطى برتبة رقيب. وقد عزم رجال العصابة في البداية على قتل الأسرى، لكنهم قرروا - في الأخير - إخلاء سبيلهم بعد أن جردوهم من كل شيء بما في ذلك ملابسهم العسكرية (١٠).

وفيد تقرير آخر حول هذا الحدث نفسه بأن عدد أفراد عصابة الشفتا كان يتراوح ما بين ٥٠ - ٧٥ فردًا؛ حيث كانت تضم أفرادًا من عصابة الأخوين ولد قبرائيل وبرهي (أولاد موسى إزقى) وعصابة الشفتا أسرسهي أمبايه الذي انضم إليهم لاحقًا (١١).

وفى الأيام التالية ازدادت وتيرة نشاطات عصابات الشفتا، وكانت المناطق الرئيسة لنشاطاتهم تشمل ضواحي " حمبرتى " و " عدى تخلاى " وطريق مندفرا - عزرا، وكذا المنطقة الممتدة من ضواحي سقنيتى وحتى طريق أسمرا - مصوع. إضافة إلى ذلك كانت مناطق المنخفضات الغربية تشهد مواجهات بين عصابات الشفتا الإثيوبية والمسلحين من أبناء قبائل البنى عامر. ولم تتمكن سلطات الإدارة الاستعمارية البريطانية من السيطرة على الأوضاع فى هذه المنطقة، على الرغم من أنها قد خصصت لها الفوج العسكرى الملكى المعروف باسم Royal Berkshire Regiment.

وقد شهد مطلع أكتوبر العديد من أعمال النهب لممتلكات الإيطاليين من قبل عصابات الشفتا؛ حيث اقتحمت فى الخامس من هذا الشهر مجموعة مسلحة مكونة من خمسة أشخاص من هذه العصابات أحد المنازل فى بلدة ماى عطال (بلدة قريبة من مصوع على طريق أسمرا - مصوع) فقتلوا اثنين من الإيطاليين، وجرحوا أحد المواطنين الإرتريين. وتركت المجموعة ورقة (مكتوبة باللغة التجريدية) توضح أن العملية نفذت من قبل مؤيدى الانضمام إلى إثيوبيا. بعد أيام قليلة من ذلك، حصلت مواجهة بين أفراد من عصابات الشفتا الإثيوبية الذين عبروا الحدود، ومجموعة من أبناء قبيلة البنى عامر، وقد عثر على جثث ثلاثة من أفراد هذه العصابة.

وعلى المنوال نفسه، شهدت بقية أيام شهر أكتوبر ومطلع نوفمبر، العديد من أعمال النهب لممتلكات الإيطاليين فى الكثير من الأماكن. وفى التاسعة من مساء الثالث عشر من نوفمبر مثلاً، قامت مجموعة مسلحة بالتسلل إلى داخل مندفرا، وتوجهت إلى أحد البارات الكائنة فى الشارع الرئيس بالمدينة، وأطلقت النار على شخص إيطالى وآخر إغريقى؛ مما أدى إلى مصرعهما من فورهما، بينما جرح اثنان من الخلاسين الإيطاليين " حنقط "، وقبل أن تهرب المجموعة المسلحة تركت فى المكان ورقتين، إحداهما تذكر الإنجليز بضرورة احترام وعودهم، والأخرى تحذر الإيطاليين من تأييد الاستقلال.

وكانت هذه العملية مختلفة تمامًا من حيث النوعية عن كل عمليات عصابات الشفتا الأخرى؛ لأنها كانت الوحيدة التي تمت في قلب مدينة مندفرا. ولم تتوقف الأعمال الإرهابية عند هذا الحد. فبعد أربعة أيام من عملية مندفرا، قام اثنان من أفراد عصابات الشفتا الذين يعتقد أنهم من الإثيوبيين بقطع الطريق على إحدى الشاحنات في طريق إمباتكالا - مصوع، وقتل شخص إيطالي وآخر هندي. وبعد تسعة أيام من هذه العملية الأخيرة، هاجمت هذه العصابات شخصًا إيطاليًا وعددًا كبيرًا من الإرترين كانوا يقومون بقطع الأشجار في الغابات الواقعة غرب مدينة دقمرى، وقد قامت العصابة بقتل الإيطالي، وإطلاق سراح العمال الإرترين بعد تحذيرهم من أن لا يعملوا مع الإيطاليين. وفي الأخير قامت العصابة بإحراق الشاحنة مع كل ما كانت تحمله من أخشاب^(٤٢).

وعندما بدأت وتيرة الأعمال الإرهابية تزداد حدة وعنفاً، قام مسؤولو الإدارة البريطانية في مطلع أكتوبر ١٩٤٩م، بمقابلة ممثل إثيوبيا في إرتريا الكولونيل الإثيوبي نقا، وطلبوا منه أن يستخدم نفوذه في أوساط حزب الأندنت من أجل العمل على إيقاف تلك الأعمال غير القانونية. وكعادته - كما يقول أحد تقارير الإدارة البريطانية - ردد أمامهم حكايته القديمة بأنه لا نفوذ له على قيادة حزب الأندنت، ولكنه تعهد لنا بأنه سيقوم بكل ما فى وسعه.

ولم تحدث ربما بالصدفة (أو بغير صدفة) بعد هذا اللقاء أية عمليات إجرامية ولا اضطرابات^(٤٣). وبالفعل لم تحدث أية عمليات إجرامية كبيرة منذ الأسبوع الأول من أكتوبر، ولأكثر من شهر بعد ذلك، اللهم إلا بعض عمليات سرقة ونهب صغيرة الحجم.

ولم تكن الإدارة البريطانية عاجزة عن اتخاذ الإجراءات اللازمة للوصول إلى عصابات الشفتا التي أخذت أعمالها تزداد عنفاً وعددًا أمام أعينها، أو اكتشاف طبيعة العلاقات التي تربط بين حزب الأندنت وعصابات الشفتا من ناحية، وعصابات الشفتا والحكومة الإثيوبية من ناحية أخرى. لكنها كانت تغضى الطرف عن عمد عن ذلك انطلاقاً من مصالحها الخاصة. ويبدو أن تركيز العمليات

الإرهابية على الإيطاليين لم يكن بمحض الصدفة؛ فقد كان حزب الأندنت والحكومة الإثيوبية يريان بأن الإيطاليين يشكلون العمود الفقري للتمويل المالى للكتلة الاستقلالية. ولهذا كانوا يعتقدون أنه إذا تم دفع الإيطاليين إلى الهروب، فإن الكتلة الاستقلالية ستضعف. وبالفعل أفلح مخطط حزب الأندنت والإثيوبيين، خاصة مخططهم المتعلق ببث الرعب فى أوساط الإيطاليين؛ حيث اضطر الكثير من الإيطاليين الذين يعملون خارج العاصمة أسمرا إلى ترك ممتلكاتهم وأعمالهم والتكس فى أسمرا، لكن هؤلاء الإيطاليين لم يتخلوا عن تأييدهم ودعمهم للكتلة الاستقلالية. بل على النقيض من ذلك، عملوا على مضاعفة تأييدهم ودعمهم للكتلة الاستقلالية، من خلال الدعم العملى والدعاية الإعلامية فى صحفهم. ولم يتوقف الإيطاليون عن مطالبة الإدارة البريطانية بتوفير الحماية اللازمة، لكن الإدارة البريطانية - التى كانت نفسها ضحية إعلامية - كانت تتجاهل هذه المطالب وتطالب فى الوقت نفسه بالتخفيف من حدة هجوم الصحف الإيطالية ضد إثيوبيا وحزب الأندنت^(١١).

وعلى الرغم من كل هذه الممارسات العدائية، فإن شعبية الكتلة الاستقلالية لم تنقل خلال شهر نوفمبر. بل على النقيض من ذلك كان حزب الأندنت هو الأكثر قلقاً؛ لأن عملية انتقال أعضائه إلى الكتلة الاستقلالية لم تتوقف. وكان الحزب خلال تلك الفترة قد انقسم إلى ثلاثة أجنحة: الجناح المنشب بطرح الانضمام غير المشروط إلى إثيوبيا، والجناح الذى لا يعارض تقسيم إرتريا، وأخيرا الجناح الذى لا يرى ضيراً فى الاتحاد الفيدرالى^(١٢). هذا الانقسام ظل مستمراً حتى عودة سكرتير حزب الأندنت تدلا بايرو من نيويورك، والذى عاد وهو يتذمر من نتائج اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة. وقد انتقد تدلا بايرو موقف بريطانيا ووصفها بأنها تسعى للحصول على مناطق المنخفضات الغربية لنفسها. وكانت بريطانيا قد رفضت فى الأمم المتحدة اقتراح الاتحاد الفيدرالى، وتمسكت بمشروع تقسيم إرتريا^(١٣).

يجدر بالذكر هنا أننا كنا قد رأينا فى الصفحات السابقة كيف أن تدلا بايرو نفسه كان قد أعلن أنه لايعارض التقسيم وعرفنا كيف حدث ذلك. ويبدو أن مظاهر التذمر وروح اليأس التى كانت تسيطر على تدلا بايرو بعد عودته من نيويورك كانت - على الأرجح - مرتبطة بإحساسه بالسيطرة المتعاضمة لإثيوبيا، وتدخلها فى شئون حزب الأندنت. وسنرى لاحقاً أنه سيتخذ مواقف متذبذبة حول هذه المسألة.

باختصار، نخلص من كل ذلك أنه يمكن القول إنه خلال الفترة التى كانت تجرى فيها الاستعدادات لوصول بعثة تقصى الحقائق التابعة للأمم المتحدة إلى إرتريا، كانت الكتلة الاستقلالية لاتزال تحظى بتأييد غالبية السكان، وذلك فى الوقت نفسه الذى كانت فيه الأعمال الإرهابية والمؤامرات السياسية تسير بزخمها السابق نفسه. ومع هذا لم تكن الوحدة الداخلية للكتلة الاستقلالية تملك الصلابة الكافية، فقد كانت هذه الفترة أكثر الأوقات التى حدثت فيها حركة الانتقال من حزب إلى آخر. وعلى الرغم من أن حركة التنقل الأكبر كانت من حزب الأندنت إلى الكتلة الاستقلالية، فإن بعض أعضاء الكتلة كانوا أيضاً ينتقلون للانضمام إلى حزب الأندنت تحت ضغط الخوف من الأعمال الإرهابية لحزب الأندنت. ليس هذا فحسب، وإنما تجدر الملاحظة إلى أنه كانت هناك بعض القوى فى الكتلة الاستقلالية تعمل على إضعاف قاعدة الكتلة الاستقلالية؛ نتيجة لكرههم للعلاقات القائمة بين الكتلة الاستقلالية والإيطاليين، أو لعدم قبول البعض لقيادة إبراهيم سلطان الكتلة الاستقلالية، أو حتى لبعض الأسباب الشخصية أو الجماعية لبعض الأطراف.

ومن المفارقات أن البريطانيين، وليس حزب الأندنت ولا إثيوبيا، هم الذين استغلوا هذه النواقص الداخلية لإضعاف الكتلة الاستقلالية الإرترية، وكان أكثر من سعى إلى ذلك تحديداً هو الضابط البريطانى اليرغادير فرانك استافورد (هذا الشخص تعرفنا إليه فى الفصول السابقة) الذى كان عضواً فى لجنة تقصى الحقائق التابعة للدول العظمى الأربع، والذى كان قبل ذلك مستشاراً لحكومة

الإمبراطور هيلي سلاسى^(٤١). كما عمل مستشاراً للإمبراطور هيلي سلاسى فى الشؤون المالية فى بداية الأربعينيات، وهو ضابط استعمارى ماهر سعى بكل قوة - عندما كان عضواً بلجنة تقصى الحقائق التابعة للدول العظمى الأربع - لى يحظى مخطط التقسيم البريطانى بالقبول.

وقد جاء استافورد هذا إلى إرتريا مرة أخرى فى سبتمبر ١٩٤٩؛ لإعداد دراسة حول الأوضاع السياسية فى إرتريا. وأوضح فى دراسته أن بالبلاد اتجاهين سياسيين، أحدهما يطالب بالانضمام إلى إثيوبيا ويقبل بتقسيم إرتريا، والثانى يطالب بالاستقلال ولا يقبل بالانضمام ولا بالتقسيم. وفيما يتعلق بحزب الأندنت أوضح استافورد، أن وجود الحزب فى منطقة المنخفضات الغربية قد تبعثر وأنه أيضاً لا يحظى بالتأييد فى منطقة البحر الأحمر، وأنه لا زال يحافظ على نسبة التأييد التى يحظى بها فى منطقة المرتفعات حسب تقدير لجنة تقصى الحقائق الأولى التابعة للدول العظمى الأربع وأضاف: "... إذا تم اقتطاع المنخفضات الغربية فإن هذا يعنى أن ٦٥% من سكان إرتريا يقبلون الانضمام إلى إثيوبيا، أما البقية باستثناء المنخفضات الغربية " فهى إما رافضة عملياً لهذا الأمر وإما ساكتة عنه، وكلهم انضموا تحت لواء الكتلة الاستقلالية".

وحول تفسيره لمذلول هذا التقييم يقول استافورد: " باستثناء الدناكل المقيمين فى شواطئ البحر الأحمر وبعض الساهو، فإن غالبية المسلمين المقيمين خارج منطقة المنخفضات الغربية، لا يعارضون التقسيم على الرغم من أنهم لا يرحبون به ". ولا يوضح استافورد البيانات الإحصائية التى استند إليها للوصول إلى مثل هذه الاستنتاجات وكما نذكر، فإن استافورد هذا هو الذى عمل على إعاقة لجنة تقصى الحقائق التابعة للدول العظمى الأربع من القيام بدراسة ميدانية للتعرف على رغبات الشعب الإرتري ومشاعره؛ بحجة "... أن الشعب الإرتري يفتقر إلى النضج السياسى؛ ولهذا يفضل الاستماع إلى ممثليه ". وها هو الآن يكرر فى هذه المرة أيضاً حججه السابقة نفسها بعد دراسة لا تدعمها أية بيانات، وتركز على

مشاعره وأحاسيسه المنحازة. وباعترافه فإن هذه الدراسة الأخيرة أعدها استناداً إلى دردشات مع الحاكم العام لإرتريا وحكام الأقاليم الإرترية.

وينتقل استافورد في تقييمه إلى الكتلة الاستقلالية الإرترية ويصفها بأنها "... انتلاف فالت وغير منسجم... وأن أعضاءه على الرغم من التفاهم حول برنامج واحد، فإنهم لا يتقنون ببعضهم بعضاً، وهم لا يتحدثون إلا حول موضوع الاستقلال غير المجزأ".

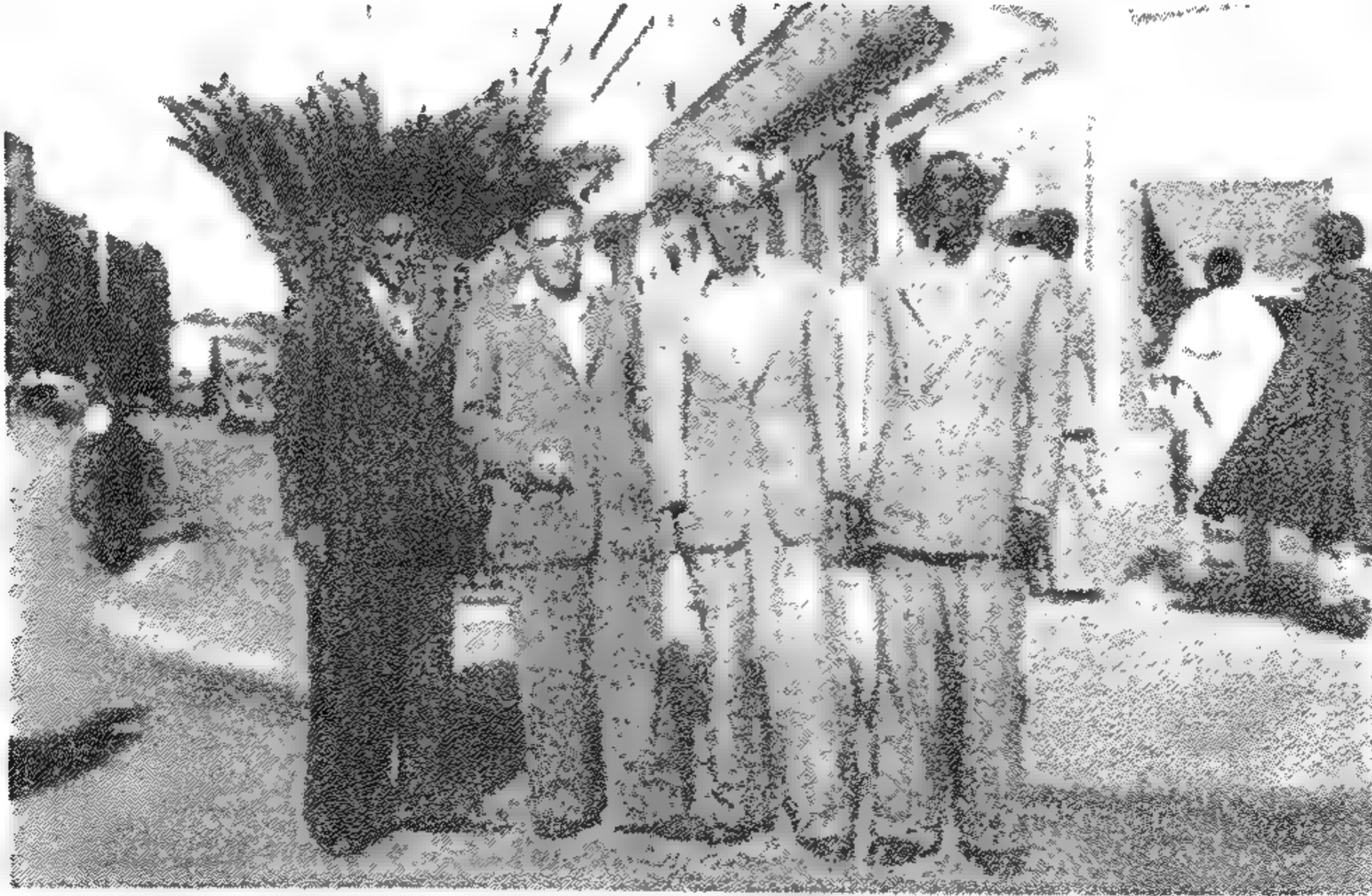
وكان استافورد يدرك أن قوة الكتلة الاستقلالية تركز على حزبي الرابطة الإسلامية الإرترية وحزب إرتريا للإرتريين، ولم يخف عليه أن معظم أعضاء الكتلة الاستقلالية قد تركوا مؤقتاً معارضتهم الإيطاليين جانباً، واختاروا الوقوف كتلة موحدة في الأمم المتحدة. وكان هدف استافورد هو اقتطاع منطقة المنخفضات الغربية لإضعاف الكتلة الاستقلالية. وقد ذكر صراحةً في تقريره: "... ليس صعباً شق هذا التكتل؛ لأن سكان المنخفضات ليس لديهم أى طرح بديل واضح عدا رفضهم لإثيوبيا... لهذا إذا أقرت الأمم المتحدة مشروع تقسيم إرتريا، فلن تكون هناك مشكلة يؤبه لها". وهو يكشف بذلك أن بريطانيا لاتزال متمسكة بمخططها التقسيمي. وحذر استافورد أنه يمكن أن تتدلع اضطرابات عنيفة في منطقة المرتفعات بين مؤيدي الاستقلال ومؤيدي الانضمام إذا تم رفض المشروع التقسيمي أو تأجيله^(١١). وأهمية آراء استافورد لا ترجع فقط إلى أنه يكرر المواقف السابقة لبريطانيا بشأن إرتريا، وإنما أيضاً إلى سعي بالتعاون مع المسؤولين البريطانيين في إرتريا إلى التفرغ لدراسة الميول السياسية كافة واستغلالها، والشكوك التي كانت تساور أطراف هذا التكتل. وكان ما يقوم به استافورد في هذا المجال أسوأ من الأعمال الإرهابية والمؤامرات كافة التي تقوم بها إثيوبيا وحزب الأندنت.

الفصل السادس عشر

عشية وصول بعثة الأمم المتحدة

الجمعيات الشبابية لحزب الرابطة الإسلامية.

كان تأسيس الجمعيات الشبابية التابعة لحزب الرابطة الإسلامية إحدى أهم الظواهر التي انتشرت عشية وصول بعثة نقصى الحقائق التابعة للأمم المتحدة. وقد تعذر الحصول على معلومات موثقة بشأن هذه الجمعيات، اللهم إلا بعض الشذرات المتناثرة في صحف تلك الحقبة. ويبدو أنه حتى التاريخ الشفهي لهذه الجمعيات قد أصبح مقصوراً على ذاكرة قلة من الناس. ومهما يكن، فإنه من المهم للغاية الاعتماد على المعلومات المتوفرة لتكوين صورة عنها تكون مدخلاً لدراسة موسعة في المستقبل بهذا الشأن.



بعض من القيادات العليا لشباب الرابطة.

من اليسار: محمد سعيد أبراء، باطوق، سعد صالح، كوريبا.

وعندما تأسس حزب الرابطة الإسلامية الإرترية في مدينة كرن في ديسمبر ١٩٤٦م، قرر المؤتمر في هذا الاجتماع توجيه الدعوة إلى الشباب المسلم كافة، في جميع أنحاء إرتريا للانضمام تحت لواء حزب الرابطة الإسلامية. ونورد في ما يلي بشكل تفصيلي ذكريات السيد أحمد محمد سعيد الذي شغل منصب رئيس جمعية شباب الرابطة الإسلامية بمدينة عدى قبيح في ذلك الوقت؛ لأن هذه الذكريات يمكن أن تعكس ظروف الشباب في مختلف أنحاء إرتريا في تلك الفترة

وحسب ذكريات أحمد محمد سعيد، فإن القيادات الإسلامية في إقليم أكلي قوزاي وهم: ناصر أبو بكر باشا، علي بيه، عونا علي، القاضي علي وآخرون، قرروا أن يرافقهم الشاب أحمد محمد علي وبقية شباب الإقليم إلى مؤتمر حزب الرابطة الإسلامية في مدينة كرن.

وعلى الرغم من أن غالبية الشباب في ذلك الوقت لم يكن لديه إلمام عميق بالعمل السياسي، فإن مما لا شك فيه أن شباب تلك الفترة كان قد تأثر كثيرا بالوضع السائد آنذاك. ولهذا نجد أنه قد شارك عدد كبير من الشباب المسلم الإرتري في المؤتمر التأسيسي لحزب الرابطة الإسلامية واحتفالاتها.

وحسب رواية أحمد محمد علي، كانت هناك في تلك الفترة قضية تشعل بال الكثير من الشباب يمكن تلخيصها في السؤال القائل: ألا يخلق تأسيس حزب للمسلمين مشكلة مع الجزء المسيحي من الشعب الإرتري؟

وقد قام أحمد مع مجموعة من الشباب وهم: أحمد كوريبا، (أحمد كوريبا كان أحد قادة جمعية الشباب الإسلامي في أسمرا). حسنو محمد، أحمد سعيد صالح، بطرح هذا التساؤل على الشيخ إبراهيم سلطان. ويذكر أحمد أن الشيخ إبراهيم سلطان أوضح لهم أن تأسيس حزب إسلامي هو تكتيك وليس هدفا في حد ذاته، وقال لهم بالحرف الواحد: "... مادامت إثيوبيا تحاول أن تستقطب المسيحيين الإرتريين من خلال أسطورة تاريخ المسيحية التي يبلغ عمرها ألف عام في المنطقة، فإننا نسعى بالصورة نفسها إلى توظيف الدين لاستقطاب الناس وليس لشيء آخر ". أما في ما يتعلق بقلقهم من احتمال عدم حدوث وفاق بين أتباع الديانتين، فقد طمأنهم

الشيخ إبراهيم سلطان بالقول: " هم أيضا (المسيحيون) سيؤسسون بعد ثلاثة أشهر حزباً ينادى بالاستقلال، وسنتفق وقتها ".



القاضي على رئيس فرع حزب الرابطة الإسلامي

بإقليم أكلي قوزاي

عقب ذلك تم تأسيس حزب الرابطة الإسلامية، وفتحت له فروع في أنحاء البلاد كافة، وشرع هذا الحزب في تأسيس الجمعيات الشبابية لتأطير الشباب المسلم. وفي هذا الإطار كلف القاضي على - الذي عين رئيساً لحزب الرابطة الإسلامية في إقليم أكلي قوزاي ، أحمد محمد سعيد، لينوب عنه في تأسيس جمعيات الشباب المسلمين في الإقليم.

وعقد المؤتمر التأسيسي للجمعيات الشبابية التابعة لحزب الرابطة الإسلامية الإترية في مقهى السيد محمد أبراهيم في (مطعم لؤلؤة البحر الأحمر حالياً). وكما يروى أحمد محمد سعيد، فإن هذا الاجتماع التأسيسي كان يقوده محمد سعيد أبراهيم (ابن صاحب المقهى) والسيد سعيد سفاف (ابن دقيات سفاف / أي دقيات أو عمدة قندع) وشخص ثالث يدعى محمود عمر، وهو من

المهندسين القلائل في تلك الفترة، كما شارك في هذا الاجتماع السيد أحمد صالح
قولاى أحد متقفي تلك الفترة.

وقد تقرر في هذا الاجتماع أن تفتتح جمعية الشباب المسلم الإرترى فروعاً
لها في كل أقاليم إرتريا، وأن يتم العمل على استقطاب الشباب في خط حزب
الرابطة، وعلى التصدي لممارسات حزب الأندنت وجمعيته. وتم في هذا الاجتماع
اختيار لجنة قيادية عليا برئاسة محمد سعيد أبرأ وعضوية سعيد سفاف، ومحمود
عمر.



محمد سعيد أبرأ: أول رئيس لجمعية شباب

الرابطة

وفي الواقع العملي، واجهت الجمعية مشاكل مالية؛ لأن مؤسسيها الشباب لم
يكونوا يملكون الميزانية اللازمة لتحركاتهم؛ لهذا أصبح الاتفاق على نشاطات
أعضاء قيادة الجمعية يتم من جيوبهم الخاصة، وكان أهم مهام أعضاء هذه
الجمعيات هو القيام بحراسة مقرات حزب الرابطة الإسلامية وفروعه المختلفة،
وكان على عضو الجمعية الشبابية إذا تحرك لأية مهمة تنظيمية أن يتكفل بنفقاته

من جيبه الخاص. وقد أدى ذلك إلى تدنى حجم الاستقطاب، وعدم فاعلية من يتم استقطابهم. ومع هذا فقد أظهر أعضاء هذه الجمعيات تفانياً في العمل حسب ما تسمح به إمكانياتهم المتاحة.

هذا فيما يتعلق بشباب حزب الرابطة الإسلامية، أي الجناح الذي كان يخوض نضالاته بالطرائق السلمية. لكن على الجانب الآخر، كان أبناء الساهو في إقليم أكلي قوزاي قد يرعوا منذ عام ١٩٤٨م في خوض مقاومة مسلحة ضد حزب الأندنت والحكومة الإثيوبية. ونحن لا نملك بشأن هذه المقاومة المسلحة سوى معلومات متفرقة تركز على أحداث شخصية. ولعل أشمل معلومات حول هذه الموضوع وأوسعها، هي ما حصلنا عليها من ذكريات الشيخ موسى صالح أبو داؤود، وهذه المعلومات يمكن أن تشكل بداية جيدة لأي دراسة موسعة في المستقبل حول هذا الموضوع.

وفي عامي ١٩٤٧ - ١٩٤٨م، ومع ازدياد حدة أعمال النهب والإرهاب التي كانت تقوم بها عصابات الشفّة، واجه الغالبية من أبناء العساورتا الموجودين في المنطقة الممتدة من هزمو وحتى مرب على طول الحدود مع إقليم تجراي الإثيوبي، ظروفاً صعبة بسبب ذلك. وكان مصدر هذه المشاكل أفراد عصابات الشفّة من أبناء إقليم تجراي الإثيوبي الذين كانوا يعبرون الحدود للقيام بأعمال النهب وزرع الاضطرابات في إرتريا. وكان العساورتا يعترضون هذه العصابات ويعيقونها عن أداء مهامها على النحو الذي تريده.

ولهذا طالب أفراد هذه العصابات بإبعاد أبناء الساهو كافة من المناطق الحدودية، بل إنهم أكثر من ذلك قاموا بمهاجمة أبناء الساهو الذين يقيمون في منطقة أحسنا بإقليم تجراي الإثيوبي. وقد قتل في هذا الهجوم اثنان من أبناء الساهو وأحد رجال عصابات الشفّة.

ويروى الشيخ صالح موسى، أن هذه الأحداث ولدت مشاعر غضب عارمة، وإحساساً بالخطر في أوساط أبناء العساورتا كافة، وتقدموا بطلب إلى الإدارة البريطانية؛ لكي يسمح لهم بامتلاك السلاح بغرض الدفاع عن أنفسهم على

الأقل، وقد رفضت الإدارة البريطانية في البداية منح تراخيص السلاح لأبناء السامو بشكل عام، والعساورتا بشكل خاص؛ لأنها رأت أن ذلك يمكن أن يفاقم النزاعات القائمة.

إلى جانب ذلك، توجه أعيان هؤلاء السكان إلى زعيم حزب الرابطة الإسلامية الشيخ إبراهيم سلطان، وطلبوا منه أن يقوم الحزب بتدريب أشخاص على السلاح؛ لكي يتولوا مهمة حماية الحزب وحراسته. ويروي الشيخ صالح موسى أن إبراهيم سلطان رفض هذا الطلب، وكانت حجته في ذلك " أن تسليح الرابطة لأتباعها سيشعل مواجهات مسلحة، وهذا سيوفر لإثيوبيا فرصة للتدخل بكل قواها.. وبما أنه ليست لدينا الإمكانيات ومصادر الأسلحة التي تمكننا من المنافسة في هذا المجال، فإن الخيار الوحيد أمامنا هو خوض الصراع بالسبل السياسية..". وهكذا أسدل الستار على هذا الموضوع. أما إدارة إقليم أكلو قوزاي فقد غيرت موقفها بعد فترة، وأوضحت أنها على استعداد لمنح أسلحة للمواطنين، بغرض الدفاع عن أنفسهم إذا استوفوا الشروط التالية:

١. عدم القيام بأية عراقيل على الطريق التجاري الذي يربط إرتريا ببلدتي عدي قرات / إنتشو؛ لكي يكون هذا الطريق مفتوحاً أمام الحركة التجارية.

٢. أن لا تستخدم هذه الأسلحة في التتكيل بالمدنيين المسالمين المقيمين بالجوار.

٣. أن لا توجه هذه الأسلحة نحو جيش الحكومة وشرطتها.

على أثر ذلك، دعا ناصر أبوبكر باشا بنفسه إلى اجتماع عام لكل المعنيين وزف إليهم البشرى، وتم في هذا الاجتماع جمع المال لشراء السلاح. واقترح في هذا الاجتماع، أن يتطوع أحد الحاضرين ليتولى قيادة الشباب الذين سيحملون هذا السلاح. ومن فوره تطوع شاب يدعى آدم قدوف لتولى هذه المهمة. وتمت

الموافقة على ذلك، على الرغم من أنه كان هناك آخرون أكبر منه، لكن يبدو أنهم
لزموا الصمت إما خجلاً، وإما حتى لا يظهروا في موقف المتلهفين لذلك.



عثمان حاج ناصرو

وفي المناسبة نفسها، تطوع نفر آخر من الشباب الذين اشتهروا لاحقاً
بمواقفهم البطولية، وكان أبرز من يذكر من هؤلاء في هذا المجال، عمر
السولا، على شوم عثمان، حاج ناصر، صالح سليمان، وهذه الأسماء ستصادفنا
في الفصول التالية لهذا الكتاب، عدا اسم عثمان حجي ناصرو؛ ولهذا من الواجب
أن نتطرق إلى قصته الآن. فعثمان حجي ناصرو هذا ومعه ١١ شخصاً آخر، كان
قد حكم عليهم في نهاية ديسمبر ١٩٥٨م (خلال فترة الفدرالية) بالإعدام رمياً
بالرصاصة.

وكانت التهمة الموجهة إليهم أنهم قتلوا في يونيو ١٩٥٥م ستة أفراد من
الشرطة. وتتفق روايات سكان المنطقة هذه التهمة عن عثمان حجي هذا، على
نحو خاص، وتؤكد روايات هؤلاء أن عثمان حجي معروف عنه معارضته
ومقاومته الشديدة للحكومة الإثيوبية منذ عام ١٩٤٨م. وقد لجأت حكومة أسفها

ولد ميكائيل (عميل إرترى لإثيوبيا - المترجم) إلى الحيلة، وخذعت عثمان هذا وأقنعت به بأن يسلم نفسه، ثم قتلوه بشكل بشع بعد أن نكلوا به.

وتولى الشاب عمر آدم قيادة المجموعة المسلحة لأكثر من عام. وقد تضاعف أعضاء هذه المجموعة بالعشرات خلال فترة وجيزة جدًا. وقد تقيدت المجموعة حرفيًا بالشروط والمبادئ التي طلبتها الإدارة البريطانية والوصايا التي



الشيخ صالح أبو داود



أحمد محمد علي

قدمها لهم الاعيان بقيادة ناصر أبوبكر باشا، فلم يعرض أى مواطن للأذى، ولم ينهبوا الممتلكات، واقتصر نشاطهم على التحركات الدفاعية؛ حيث دخلوا فى مواجهات عديدة مع عصابات الشفتا الإثيوبية، ومات الشاب عمر آدم فى إحدى هذه المواجهات بعد أن أصيب بجرح أدى إلى وفاته لاحقاً.

وبعد وفاة عمر آدم، انتقلت مهمة قيادة المجموعات المسلحة إلى جماعة على شوم، عمر الولا، عثمان حجي ناصر وآخرين. وبالصورة نفسها استمر هؤلاء، كما يروى حجي صالح موسى، فى قيادة هذه المجموعات دون أن يلحقوا أذى بأى مواطن لفترة تسعة أشهر؛ لأن الهدف الرئيسى لهؤلاء الشباب الذين أطلقوا على أنفسهم " حرس حزب الرابطة الإسلامية " كان التصدى لممارسات

جمعية الأندنت. ولعل خير دليل على ذلك المثال التالي الذى يرويّه الشيخ صالح؛، فقد تقرر من قبل بعثة تقصى الحقائق التابعة للأمم المتحدة عقد اجتماع لسكان منطقة فـوـرو (بشمال دنكاليا) فى ٢٣ من مارس ١٩٥٠م للاطلاع على آراء المواطنين. وبما الشيخ صالح كان مكلفاً بتنظيم عقد هذا الاجتماع، فقد توجه إلى هناك. وكان قد علم مسبقاً أن حزب الأندنت يستعد لإرسال أفراد عصاباته إلى ذلك الاجتماع لخلق البلبلة وإفشال الاجتماع. ولمواجهة ذلك؛ قامت مجموعة على شوم وعمر الولا بنصب كمائن فى مناطق فطر وزحزح، وهناك اعترضوا شاحنة كانت تحمل مؤونة أفراد عصابة الأندنت؛ وتمكنوا بذلك من إفشال مخطط عصابة الأندنت.

وكانت مثل هذه العمليات التى تستهدف، من حيث المبدأ، التصدى لآى عدوان، قد بدأت قبل هذا التاريخ. فعلى سبيل المثال، قام عدد من أبناء الساهو المسلحين فى يوم ٣١ من ديسمبر والأول من يناير ١٩٥٠م، كما يفيد تقرير إدارة الإقليم آنذاك، بالهجوم على عدد من القرى الواقعة بضواحي مدينة عدى خوالا وأحرقوها ونهبوا ممتلكاتها وانتهكوا حرمة إحدى الكنائس^(١). ولم يذكر هذا التقرير بالتحديد الجماعة التى قامت بذلك، ولكنه أوضح أن هذا العمل أثار رد فعل عصابات الشفته المسيحية؛ حيث توجه هؤلاء إلى منطقة هزمو، وهاجموا قرى أبناء الساهو وحدثت مواجهة فى الأول من يناير ١٩٥٠م بين عصابة أولاد موسى إزقى المسيحية، والتى انضم إليها أيضاً أفراد عصابة أسرسهى، وعصابة عمر الولا وعلى شوم، وقد لحقت بعصابة موسى خسائر كبيرة فى هذه المواجهة^(٢).

وسنرى فى الفصول اللاحقة كيف أن جماعة عمر ألولاً وعلى شوم وصالح سليمان وعثمان حجي ناصر وغيرهم من قيادات الشفثا قد عادوا إلى الحياة المدنية السلمية بعد أن استفادوا من قرارات العفو التى صدرت آنذاك. لكن كثيراً من الذين واصلوا حياة عصابات الشفثا من هؤلاء تحولوا بمرور الوقت، وفى ظل غياب الأمن والنظام إلى أعمال النهب والسطو العادية. وتوضح روايات سكان تلك المناطق أن المواطنين قد عانوا كثيراً بسبب ذلك.

كانت الحكومة الإثيوبية تحاول أن تصور نشاطات الجمعيات الشبابية الإسلامية الدفاعية وعصابات الشفّاء المالية لها وكأنها عمل تم بتحريض من الإدارة البريطانية. ولكن هذا لم يكن صحيحاً؛ لأنه وعلى الرغم من أنه لا يمكن إنكار رغبة الحكومة البريطانية في أن تتدخل وتتوسع النزاعات الدينية على نحو ما يتمشى مع مشروعاتها التقسيمية، فإنه لم يكن من مصلحة بريطانيا تشجيع عصابات الشفّاء الإسلامية؛ لأن هذا سيقوى الكتلة الاستقلالية. وهذا ما لم تكن الإدارة البريطانية ترغب فيه؛ لأنها كانت تنظر إلى الأمر من زاوية مختلفة. من هنا؛ نشأت هذه المحاولة لإنشاء عصابات الشفّاء الإسلامية بشكل عفوى، وكان يصاحبها الكثير من حالات النهب والتدمير، ومع هذا فإنها كانت تحمل، على الأقل، طابع التصدى للأعمال الإرهابية لعصابات الأندنت. ولا شك في أن هذه العصابات الإسلامية كانت قد اكتسبت المزيد من القوة عشية وصول بعثة تقصى الحقائق التابعة للأمم المتحدة. ولكن هذا لا يعنى أن الضباط الإنجليز كانوا يحجمون عن القيام بكل ما من شأنه أن يثير الفتنة بين الإرثريين ويباعد بينهم^(٢).

حفل تدشين تأسيس الكتلة الاستقلالية:

في أثناء عودته من نيويورك عرج الشيخ إبراهيم سلطان على إيطاليا. ولهذا تأخر في الوصول إلى إرتريا؛ الأمر الذى أدى بدوره إلى تأخير مراسيم الإعلان الرسمى لتأسيس الكتلة الاستقلالية. وقد دفع هذا الوضع الأطراف المكونة للكتلة إلى أن تواصل نشاطها ككيانات مستقلة، كما كانت عليه في الماضى. لهذا لن نسمع كثيراً عن نشاطات الكتلة الاستقلالية خلال ديسمبر ١٩٥٠م؛ حيث لا نجد في وثائق تلك المرحلة أية نشاطات للكتلة الاستقلالية، على الرغم من أنه من غير المشكوك فيه أنه كانت تجرى استعدادات سرية لمراسيم الإعلان الرسمى لتأسيس هذه الكتلة. وكانت مختلف تقارير الإدارة البريطانية بشأن تقييم الكتلة الاستقلالية تناقض بعضها بعضاً. ففي أحد هذه التقارير على سبيل المثال نقرأ ما يلى: "... على الرغم من أن قاعدة الكتلة الاستقلالية تقف على أرض رملية هشة، فضلاً

عن التناقضات التي تتقاذفها، فإن الكتلة استطاعت أن تنقذ نفسها من التمزق التام. وقد حان الأوان لتدخل الكتلة الاستقلالية محك الاختبار الحقيقي " (٤). وسنرى لاحقاً أن ما ذكر بشأن " محك الاختبار الحقيقي " لم يكن إلا جزءاً من المؤامرة التي أشرنا إليها في الفصل السابق والتي يقودها فرانك استافورد.

من ناحية أخرى، لم تكن الكتلة الاستقلالية قد أنشأت بعد الصحيفة التي تحقق بواسطتها نشاطاتها التعبوية، ولم تكن في إرتريا خلال هذه الشهور التي نتحدث عنها سوى أربع صحف إرترية وهي: " صوت الرابطة " (لسان حال حزب الرابطة الإسلامية)، " إثيوبيا " (لسان حال حزب الأندنت)، " استقلال إرتريا (لسان حال حزب إرتريا الحديثة)، " الوحدة الإرترية " (Unita dell Eritrea)

وقد توقفت هذه الأخيرة في منتصف خريف عام ١٩٤٩م وكانت تصدرها مجموعة من الإرتريين والإيطاليين ذوي الميول الشيوعية. لم يمض وقت طويل على توقف هذه الصحيفة حتى سارعت الكتلة الاستقلالية إلى شرائها، وتم تحويل اسمها منذ ٢٨ من يناير ١٩٥٠م إلى صحيفة " وحدة إرتريا " (٥).

وتولى السيد ولد آب ولد ماريام رئاسة تحرير صحيفة (وحدة إرتريا) التي أصبحت لسان حال الكتلة الاستقلالية، وقد قامت هذه الصحيفة في عددها الثاني الذي صدر بتاريخ ٤ من فبراير ١٩٥٠م، بتغطية موسعة للمؤتمر التداولي الضخم الذي عقد بمدينة دقحري خلال يومي ٣١ من يناير والأول من فبراير ١٩٥٠م، وكان هذا المؤتمر الذي حضره تقريباً جميع قادة الأحزاب المكونة للكتلة الاستقلالية، مناسبة للاحتفال بالإعلان الرسمي لتأسيس الكتلة الاستقلالية وانتخاب قيادتها، وقد جاء في تقرير صحيفة " وحدة إرتريا " عن أجواء تلك المناسبة ما يلي:

"... لم يشهد هذا المؤتمر أحاديث مفعمة بالنفاق أو نابعة من نقيض ما يقتنع به المرء، كما يحدث في مؤتمرات الآخرين واجتماعاتهم . كما لم يتم التغاضي عن آراء المشاركين؛ فقد تحدث كل المشاركين بكل ثقة وسرور، وطرحوا الأفكار التي رأوا أنها

الأفضل لحزبهم و بلدهم، غير عابئين بإرضاء هذا الطرف أو ذاك. ليست هناك فى الكتلة الاستقلالية أمور سياسية فى عداد الأسرار، وليس هناك شىء خفى. لم يكن هناك أى أمر يخفى عن المندوبين والشعب؛ لأن كل شىء هو بالشعب، ومن الشعب، ولأجل الشعب. لهذا كانت القضايا تطرح أمام المؤتمرين، ويجرى النقاش حولها، ثم تصدر القرارات بشأنها... فى التنظيمات الأخرى التى يقودها فكر واحد، تعد مسألة طرح آراء مناقضة لذلك الفكر أو مجرد التفكير فيه جريمة كبرى. وقد أثبتت التجارب أن مثل هذا الأسلوب، الذى تفوح منه رائحة الفاشية، لا يمكن أن يفيد الوطن أو المواطنين مهما كانت النقاشات أو القرارات الصادرة عنه " (١).

كان رأس تسما الذى اختير ليرأس جلسات هذا المؤتمر قد بلغ الثمانين عاماً من العمر. وقد تحدث فى هذا الاجتماع متناولاً الجرائم التى يرتكبها حزب الأندنت بالقول:

"إننا نأسف كثيراً لنهج العمل الخارج عن الأعراف والتقاليد والقوانين السماوية الذى يتبعه الحزب المعارض لنا. ونود أن نوضح مسبقاً بأن هذا النهج لا يخدم مصلحة إرتريا. كان بإمكاننا أن نتبع نهج مواجهة مماثلاً، لكننا لا نريد أن نخلق الاضطرابات فى وطننا الذى نحبه. فنحن نسعى إلى أن نخوض نضالنا من أجل الحصول على الاستقلال وفق أعرافنا وتقاليدنا وقوانين الأمم المتحدة (المجتمع الدولى) والقوانين السماوية. نحن نريد أن نقيم دولة مستقلة وحررة يحكمها المتعلمون من أبنائها، وتكون خالية من التمييز والظلم. أنا شخصياً رجل تقدم بى العمر كثيراً، وكل ما أتمناه هو أن أمضى بقية أيام حياتى فى التعبد والصلاة، ولا أطمع فى هذا العمر فى الحصول على منصب ولا جاه " (٢).

وتلّيت في الاجتماع أجندة جلسات المؤتمر وتمت المصادقة على معظمها، وظهر خلاف عندما طرح بند انتخاب رئيس للكتلة الاستقلالية، وكان سبب الخلاف هو أن معظم مندوبي الأحزاب لم يكونوا قد ناقشوا هذا الأمر مع أعضاء حزبيهم. ولهذا طلبوا إمهالهم بعض الوقت للإتيان بموقف حاسم بهذا الشأن؛ بناء على ذلك تقرر تأجيل جلسات المؤتمر حتى العاشر من فبراير؛ وهكذا انفض المؤتمر.

عقد المؤتمر حسبما كان مقرراً من جديد في موعده المحدد بمدينة أسمرأ، وانتخب القاضي موسى من مدينة دقحري ليرأس جلسات المؤتمر. وكما حدث في المرة الأولى، فإنه جرى نقاش طويل استمر ساعات عديدة حول كيفية انتخاب رئيس للكتلة الاستقلالية وقضايا أخرى. ويبدو أنه كان هناك شد وجذب كثير؛ لأن هناك بعضاً من الأعضاء المشاركين طلبوا تأجيل جلسات المؤتمر مرة أخرى، لكن - في الأخير - طرح مندوبو حزب الرابطة الإسلامية الذين كانوا قد طالبوا بتأجيل المؤتمر لمدة عشرة أيام من خلال سكرتير الحزب الشيخ إبراهيم سلطان، اقتراحاً توفيقياً.

كان هذا الاقتراح يتلخص في أن يتبادل المسلمون والمسيحيون رئاسة ائتلاف الكتلة الاستقلالية، على أن تكون فترة الرئاسة عاما واحدا فقط، ويمضي اقتراح حزب الرابطة فيطرح أن يتولى فترة الرئاسة الأولى المسيحيون، وحصل هذا الاقتراح على تأييد الجميع وانتخب بمقتضاه رأس تسما رئيساً للكتلة الاستقلالية.

كان المشاركون في مؤتمر الكتلة الاستقلالية قد قدموا من مختلف أنحاء إرتريا. لهذا يمكن القول إن إرتريا كانت ممثلة في هذا المؤتمر بكل لغاتها وعقائدها، وإنه لهذا لم يكن من السهل إظهار القدر المطلوب من الرغبة والحسم الموحد في موضوع بهذه الجسام (انتخاب الرئيس). وللحقيقة لم يستهن أى طرف بهذا الأمر، وقد نشرت صحيفة وحدة إرتريا حول هذا الموضوع مقالا بعنوان " شعب يستحق الإشادة والتقدير " جاء فيه:

" أصبح يتضح من يوم إلى آخر أن الشعب الإيرتري شعب أكثر نضجاً واتزاناً من غيره، وأنه لا ينال منه الأعداء الخارجيون والمؤامرات الدنيئة. فعملية انتخاب رئيس للبرلمان تصاحبها عادة الكثير من الاضطرابات وإراقة الدماء حتى في الدول المتقدمة، كم تنفق خلالها الكثير من الأموال وتنظم لها الحملات الدعائية الإعلامية الضخمة. أما هنا حيث يوجد هذا الشعب الحر الأصل، فإن مثل هذه المهمة الجسيمة تنجز خلال اجتماع واحد، وفي جو يسوده الوفاق والوئام، وذلك على الرغم من تكالب المتامرين وتنوع مؤامراتهم الشيطانية. هذا هو المقياس الحقيقي لتحضر الشعوب وتقدمها، وليس للنجاح في إلقاء قنبلة تبعد شعباً بأكمله خلال دقيقة واحدة. وهل بعد كل هذا يمكن أن يعد جرأة منا أن ندعو العالم ليتعلم من هذا الشعب الإيرتري، الصغير العدد، مفهوماً جديداً اسمه " رزاة العقل؟ " (١).

دأبت صحيفة " وحدة إرتريا " على التركيز أكثر على المقالات التحقيقية لتعليم المواطنين قيم النظام والديمقراطية، وتركت جانباً المقالات التي تكتب بغرض الاستهلاك الدعائي، ولا شك أن مضمون كتابة هذه المقالات وأسلوبها يكشفان أن كاتبها كان ولد ماريام نفسه. ولا غرابة، إذن، أن يكون السيد ولد آب - بسبب انكشاف هذه الحقيقة - في اليوم التالي لصدور العدد الثاني من هذه الصحيفة " ٤ فبراير ١٩٥٠م " عرضة لمحاولة الاغتيال الثالثة، عندما أُلقيت عليه قنبلة يدوية، ولكنه نجا من المحاولة (١). عموماً عندما اتضح أن المؤتمر يسير نحو الاختتام على نحو الأجواء التي أشرنا إليها آنفاً، دعا الشيخ إبراهيم سلطان الشباب الذين كانوا يقفون خارج قاعة المؤتمر إلى الدخول وخاطبهم قائلاً:

"لأبد أنكم قد سمعتم بالدعايات المغرضة التي يروج لها الأعداء بشأن كئلتنا الاستقلالية؛ حيث يزعمون أن هذا التكتل هو أداة للقوى الأجنبية والحكومة الإيطالية على وجه الخصوص. ولا شك أنكم لا تجهلون أن مثل هذه المزاعم

عارية من الصحة، وأنها من اختراع الأعداء. فنحن - أتباع الكتلة الاستقلالية الإترية - نناضل من أجل استقلالنا وحريتنا. والاستقلال هو فى مصلحتنا ومصلحة أبنائنا و الأجيال القادمة، وليس لمصلحة شىء آخر؛ لهذا فإن نضالنا هو من أجل استقلال إتريا، وليس من أجل إيطاليا أو بريطانيا أو إثيوبيا أو مصر...؛ انطلاقاً من ذلك نحن نصادق من يريد استقلال إتريا ولا يمكن أن نصب ولا أن نصادق من يعادى استقلال إتريا. أيها الشباب الإترى إن استقلال وطنكم إتريا هو لمصلحتكم أنتم بالدرجة الأولى، أما نحن فقد كبرنا وقريباً سنمضى. فإذا تحقق الاستقلال لإتريا، فإن ذلك سيكون أفضل بالنسبة لكم، وإذا لم نحصل عليه، فإنكم أنتم الذين ستعانون من ذلك. لهذا ندعوكم أن تتخبطوا فى هذا النضال؛ لأنه من أجل حريتكم وكرامتكم وإرثكم. لا تستمعوا إلى الدعايات المغرضة التى يروجها الأعداء ولا تعيروها أى اهتمام... فنحن نناضل من أجل الاستقلال، وهذا عهد لا يمكن أن نتراجع ولا نحيد عنه ولا نساوم عليه، مرة أخرى أنصحكم أن لا تستمعوا إلى دعايات الأعداء مهما قالوا؛ لأن ذلك لا يؤدى سوى إلى تعطيل مسيرتكم... وباسم استقلال إتريا أدعوكم وأكرر وصيتى لكم. تحيا إتريا المستقلة والحررة إلى الأبد " (١٠).

لم يكن تعمى الشيخ إبراهيم سلطان مخاطبة هؤلاء الشباب على هذا النحو من دون مبرر؛ فقد كان ذلك الشهر هو الشهر الذى عزم فيه حزب الأندنت مستخدماً طاقات الشباب وقوته من أتباعه على إثارة الاضطرابات على نحو لم يسبق له مثيل. وكنا رأينا فى الفصول السابقة، كيف أن الإدارة البريطانية كانت قد أمرت بحل جمعية الأندنت الشبابية بعد اغتيال عبد القادر كبيرى، لكن هذه الجمعية أسست مرة أخرى فى نهاية ديسمبر ١٩٤٩م تحت اسم جديد هو " جمعية شباب حماسين " (١١).

لكل ذلك كانت دعوة الشيخ إبراهيم سلطان ومناشدته للشباب تتطلق من حقيقة أن أجواء الإرهاب على مستوى التخطيط والتطبيق كانت قد تصاعدت على أعلى الدرجات. وإذا كان هناك شىء مشترك يمكن أن نذكره على نحو جلى من

خطابات الشيخ إبراهيم سلطان والسيد رأس تسماء، فهو أن إحساس قادة الكتلة الاستقلالية بالخطر كان قد بلغ أقصى المستويات. وللحقيقة كانت الضغوط الواقعة على دعاة الاستقلال كبيرة للغاية؛ فقد كانت إمكانية الرد بالعنف على العنف محدودة للغاية أمامهم، وكان أمل الكتلة الاستقلالية يكمن في الحل السياسى لمجمل قضية تحديد مصير إرتريا. لكن المنحى الذى أخذته المؤامرات الداخلية والخارجية على حد سواء، لم يكن يترك مساحة للتفاؤل بأن تكون آمال الكتلة الاستقلالية فى محلها.

حملات العنف المعنوى والمادى ضد الكتلة الاستقلالية:

كنا قد أوضحنا بشكل منفصل، أنه، عقب تأسيس الكتلة الاستقلالية، انتقل إليها عدد كبير جداً من أعضاء حزب الأندنت. ونتيجة الإحساس بالخطورة البالغة التى ولدها هذا الواقع فى صفوف معسكر دعاة الانضمام إلى إثيوبيا، فقد تم الشروع فى شن حملة ضغوط روحية (دينية) عظمى وأكثر كثيفاً من ذى قبل شاركت فيها قيادة الكنيسة الأرثوذكسية الإرترية. وعلى سبيل المثال أصدرت ما يعرف بجمعية حب الوطن بإقليم حماسين (أى مجلس إقليم حماسين) ما قالت إنه قرارات وقوانين بشأن أعضاء الكتلة الاستقلالية الإرترية، وأعضاء حزب الأندنت الذين ينتقلون إلى الكتلة الاستقلالية، وكانت هذه القرارات كما يلي:

١. عدم المشاركة و الاختلاط بأى شخص ينتسب إلى الكتلة الاستقلالية مهما كانت الأسباب.

٢. فسخ أية علاقة خطوبة تمت مع أى شخص ينتسب إلى الكتلة الاستقلالية.

٣. عدم المشاركة فى أفراح الزواج التى يقيمها أى شخص ينتسب إلى الكتلة الاستقلالية وعدم تقديم أى عون مالى أو مادى له.

٤. إذا توفي أى شخص ينتسب إلى الكتلة الاستقلالية أو أى فرد ممن يعولهم من أسرته، فإننا لن نقوم بمهمة النعى، وإذا لم يجد أحد هؤلاء من يدفنه، فيكفى أن يقوم أربعة أشخاص بحمل جثته، وثلاثة آخرون بحفر قبره ودفنه كأية جيفة؛ حتى لا يتسبب بقاء جثته دون دفن فى تعفنها وتلويث المحيط برائحة كريهة. ويتم دفن هؤلاء دون إقامة قداس أو أية مراسيم، كما لا تقدم لأسرته أى إعانة مادية كما هو فى الحالة العادية.

٥. إعفاء أى قسيس ينتسب إلى الكتلة الاستقلالية من مهامه، وعدم قيام أى من المؤمنين بتقديم الاعترافات أمامه أو إجراء مراسيم التعميد أو المباركة لديه... إلخ (١٢).

ليس بمقدور المرء أن يتخيل أن مثل هذه القرارات الصادرة عن حزب الأندنت يمكن أن تصدر من دون موافقة الكنيسة. ومهما يكن فإنه من الواضح أنه لا يمكن الاستهانة بحالة القلق والخوف التى يمكن أن تولدها مثل هذه القرارات فى نفوس أتباع الكنيسة.

انتقدت صحيفة "وحدة إرتريا" فى عددها الثانى هذا الانحياز والاستغلال الدينى للكنيسة الأرثوذكسية فى مقال بعنوان "جريمة لا تغتفر" وأشار المقال إلى أن هذه الكنيسة ارتكبت جريمتين عظيمين خلال الفترة ١٩٣٥ - ١٩٥٠م. وتطرق المقال إلى الموقف الذى اتخذته الكنيسة الأرثوذكسية الإرترية فى عام ١٩٣٥م، أى عندما غزت إيطاليا إثيوبيا فقال:

"... فى جريمتها الأولى قامت "الكنيسة الأرثوذكسية الإرترية" بالتعاون مع دولة أجنبية" (يقصد إيطاليا - المترجم) بمهاجمة دولة إثيوبيا التى ظلت مستقلة لآلاف السنين، وأصبحت هذه الكنيسة أداة بيد الدولة الأجنبية وتورطت فى إراقة دماء الكثير من المؤمنين التقاة. فى ذلك الوقت توعدت الكنيسة الأرثوذكسية كل من لم ينخرط - سواء كان إرترياً أو من أبناء إقليم تجراى (إقليم

إثيوبى يقع فى شمالها ويجاور إرتريا من جنوبها) - فى ذاك الجيش الذى كان يغزو أرضاً غير أرضه، بأنه سينبذ روحاً وجسداً أبد الدهر، محطمة بذلك الاستقلالية الروحية والمادية للمسيحيين، وخاصة أتباع الكنيسة الأرثوذكسية. وها هى فى هذه المرة أيضاً تقوم فى هذا الوقت وعلى مرأى ومسمع من الشعب الإرتري بمسلميه ومسيحييه بإصدار الأوامر لحرمان المواطنين الأحرار المسالمين والأتقياء دينياً، من الأسرار المقدسة ودفنهم من دون صليب كأية جيفة حمار أو بغل، لا لشيء سوى لأنهم ناضلوا من أجل تحقيق الاستقلال.

إذا كان هناك من خرج عن عقيدة آبائه أو من انحرف عن قوانين الكنيسة الأرثوذكسية ونظمها، فإن ما ينبغى على الكنيسة الأرثوذكسية أن تقوم به هو أن تسعى إلى إعادته إلى حظيرة الإيمان من خلال الصلوات والابتهال. أما أن تسعى هذه الكنيسة للتلاعب بمصير أتباعها وتعمل على هلاكهم بأسوأ السبل، فأمر ما كان ينبغى أن تأتى به. ولكن ما تقوم به هذه الكنيسة فى هذه الآونة هو أنها تقوم باضطهاد المؤمنين المسالمين من أبناء إرتريا الذين لم يخرجوا عن عقيدة آبائهم وحرمانهم، من أسرار المسيح الذى استشهد من أجلهم، لا لشيء سوى أن معتقداتهم السياسية تختلف مع المعتقدات السياسية للحزب الذى تقوده هى، ولأنهم ناضلوا من أجل استقلال بلادهم وشعبهم .

وبالمقابل أشار مقال صحيفة "وحدة إرتريا " إلى أنه لا يوجد فى الدين الإسلامى من يقوم بمثل هذه الإدانات البعيدة عن الروح الدينية التى تقوم بها الكنيسة الأرثوذكسية. حيث جاء فى المقال بهذا الشأن ما يلى:-

" إن الإرتريين الأحرار من أتباع النبى محمد الذين يقودون المسلمين بدءاً من المفتى الكريم وقضاتهم وشيوخهم يديرون

شؤون رعاياهم بنزاهة وورع، دون أن يميزوا بين من ينتمى إلى الأحزاب السياسية المختلفة. "

لم يتوقف المقال عند هذا الحد، وإنما تطرق إلى ما قاله أحد كهنة بلدة "عرزا"، من عبارات التهديد في أحد الاجتماعات الحاشدة لحزب الأندنت هناك، متناولاً أتباع الكتلة الاستقلالية؛ حيث أوضح الكاهن أن الخلاص أو النجاة لا يتحقق دون إراقة الدماء.

" إن من يحقق دماءه ويستبيح دماء الآخرين بحجة " أننى أقاتل من أجل وطنى وعقيدتى " فسيحاكم أمام عدالة الأرض والسماء وفقاً لمبدأ " من يقتل بالسيف يقتل بالسيف " وحتماً سيدان ويحكم عليه بالهلاك، ولا يمكن أن يكون هلاكه سبباً للخلاص على الإطلاق. لهذا فإن ذلك الكاهن الجليل قد أخطأ وضلل الآخرين، وجرمه أو ذنبه يعد الأعظم لأنه سيكون سبباً لحدوث انحراف وفتنة عظمى.

وفى ختام المقال خاطبت الصحيفة كاهن عرزا بالقول:-

"... بما أنه لا يوجد من يريد أن يريق دمكم، فإنه من الأفضل لكم أن تريقوا دمكم فى سبيل استقلالكم الروحى والمادى. أما إذا عزمتم على إراقة دماء أناس لا ذنب لهم؛ فإن عقابكم سيكون جسيماً للغاية" (١٢).

كانت كلمات هذا المقال وغيره من المقالات المماثلة تكشف بوضوح - كما أشرنا آنفاً- إلى أن كاتبها هو السيد ولدأب، وهو أمر لم يكن يجهله قادة حزب الأندنت. ولذا كان هذا المقال والمقال الآخر الصادر فى هذا العدد نفسه بعنوان " شعب يستحق الإشادة والتقدير " سبباً للاعتداء عليه ومحاولة اغتياله كما ذكرنا آنفاً؛ حيث أُلقيت عليه قنبلة يدوية فى يوم صدور هذا العدد نفسه، أى فى الرابع من

فبراير ١٩٥٠م، ولكن السيد ولد آب نجا أيضاً من هذه المحاولة الثالثة لاغتياله، ولم يصب بأى أذى.

ليس من العسير على المرء أن يدرك أن مثل هذه الضغوط الروحية كان لها أثر كبير خاصة في أوساط الإرترين من سكان الريف. ولعله أمر لا يحتاج إلى إيضاح لنستنتج أن عدداً كبيراً من الذين كانوا يتطلعون إلى الاستقلال قد اضطروا تحت مثل هذه الضغوط الدينية إلى الانضمام إلى حزب الأندنت، أو إلى التزام الصمت على الأقل.

كانت محاولة اغتيال السيد ولدآب جزءاً من حملة الإرهاب الموسعة التي شرعت فيها جمعية الأندنت، بعد أن تم تأسيسها من جديد تحت اسم "جمعية شباب حماسين". هذه الجمعية الإرهابية الجديدة التي أسست تحت مظلة "جمعية حب الوطن بإقليم حماسين" كانت لديها لائحة داخلية تتكون من ثمانية عشر بنّداً. وعلى الرغم من عدم ورود ما يوضح أهداف هذه الجمعية الإرهابية بجلاء في البنود المذكورة، فإننا نقرأ في الخاتمة ما يبدو أنه يمثل الأهداف المنشودة حيث جاء في ذلك:-

"... إن من يكسب في الدنيا هو من يأتي متأخراً تماماً كما هي الحال مع الأرض البور؛ حيث تنتظر حتى يأتي من يملك ثوراً فيحرقها" - الترجمة بتصرف والمقصود هنا هو جيل الشباب - المترجم ". إن الجمعيات الشبابية التي أقامتها جمعية حب الوطن بإقليم حماسين في مختلف المناطق والقرى تعمل على إجبار الشباب على "متابعة" قضايا وطنه بشكل أفضل، وهذا العمل يجنب جيل اليوم من الآباء من اللوم من قبل جيل الأبناء؛ لأن هذه الجمعيات تتيح لهم الإنخراط في قضايا الوطن قبل فوات الأوان... لهذا على الجميع - شبيهاً وشباباً - أن يكونوا على قدر التحدي ويكونوا مستعدين للتصدي لمهام المرحلة الراهنة والتنمية"^(١٤).

إن هذا أشبه ببدء النفير . وهذه الجمعية كانت تمتلك بعض البنود التى تجعلها مستقلة، على الرغم من أنها أسست تحت مظلة جمعية حب الوطن بإقليم حماسين؛ ففي البند العاشر - على سبيل المثال - نجد " عند طرح أى اقتراح أن المصادقة عليه تتم بتصويت أغلبية الشباب، وإذا تساوت نتيجة التصويت، فإن الجانب الذى يؤيده رئيس الجمعية هو الذى يصادق عليه " .

كنا قد رأينا فى لوائح جمعية الأندنت الشبابية الأولى وجود فقرة توضح أنه على من ينفذون العمليات الإرهابية أن يخططوا وينفذوا أعمالهم بسرية تامة. ويبدو أن هذه الفقرة قد أدخلت بغرض منح منفذى العمليات الإرهابية الحرية التامة والتستر على كبار المسؤولين. لذلك فإن دقيات قبرهنس تسفا ماريام الذى كان رئيساً لجمعية حب الوطن بإقليم حماسين قد سعى شخصياً، لكى تكون هذه الجمعية الشبابية تحت إشرافه المباشر. ويكشف أن السبب من وراء ذلك كان على حد قوله " إن جمعية الأندنت الشبابية الأولى كانت عاراً جسيماً على حزب الأندنت الكبير. " وقد أقنع دقيات قبرهنس زملاءه فى الحزب بأنه سيعمل على إقناع الإنجليز حتى لا يعترضوا على إعادة تأسيس هذه الجمعية من جديد بالزعم " .. أنا سأقيم هذه الجمعية على مسؤوليتى فى اجتماعاتهم " وأنه بهذا الأسلوب تمكن من تأسيس هذه الجمعية من جديد.

على هذا النحو؛ تم تأسيس هذه الجمعية، واختيار شاب يدعى كيدانى هبتى طيون ليرأس الجمعية تحت إشراف دقيات يوهنس. وبعد أسبوع من ذلك ازدادت وتيرة الأعمال الإرهابية التى كانت تحدث فى الأرياف، بإضافة النشاطات الإرهابية فى المدن^(١٦). فبعد أسبوع بالضبط من تأسيس الجمعية، وتحديدًا فى الساعة الثانية والرابع بعد ظهر ١٢ من ديسمبر، قام اثنان من الشباب يركبان درجات هوائية بإلقاء قنبلة على كل من الفتيرارى وقبر ميكائيل براخى و الفتيرارى حقوص تسفاماريام وبلاتا تسفا صيون درس الذين كانوا يتجاذبون أطراف الحديث وهم متكئون على سيارتهم أمام بار إيطاليا (كورسو ديل ريه،

فى شارع النصر حالياً) ولكن لحسن حظهم لم تتفجر القنبلتان، وقد تطوع أحد المارين فقام بتفجير القنبلتين دون أن يحركهما من مكانيهما (١٦).

لم تتوقف الأعمال الإرهابية فى ذلك اليوم عند ذلك الحد، ففى التاسعة والرابع من مساء اليوم نفسه وقع إطلاق نار فى شارع لورينسينى (أصبح اسم الشارع لاحقاً شارع هيلى ماريام مامو) وقد أصيب شخص إيطالى يدعى الدكتور دى جاما موتى بإصابات بالغة أدت إلى وفاته لاحقاً عندما نقل إلى المستشفى، ولم يكن هدف المسلحين قتل هذا الشخص حيث كان المقصود شخصاً إيطالياً آخر.

إثر هذه الأحداث أصدر الحاكم العام البريطانى قراراً بحظر التجول ابتداءً من الساعة السادسة مساءً حتى الخامسة صباحاً. واستثنى من ذلك من يحملون تصاريح مرور خاصة (١٧).

يروى الكثيرون أنه بعد قتل الإيطالى موتى خرج ما بين ٢٣-٣٠ من شباب حزب الأندنت بمن فيهم كيدانى هبتى طيون (رئيس جمعية شباب حماسين) إلى الخلاء زاعمين أنهم خارجون لخوض النضال. ولكن لا يوجد حتى الآن من يعرف على وجه الدقة أسباب خروجهم وكيفيته. حتى دقيقت قبر يوهنس نفسه الذى يقول إنه ودعهم فى حى كيدانى مهتر ليس لديه ما يقوله سوى أنهم أبلغوه بذلك بالقول: "إننا ذاهبون لنوقف أعمال التنكيل والنهب التى تقوم بها عصابات الشفقا لنثبت للناس أن حزب الأندنت لا يعنى النهب"، ويضيف دقيقت قبر يوهنس: إن هؤلاء الشباب كتبوا ورقة تتضمن قائمة بأسمائهم ولائحة توضح أهدافهم وأدخلوها فى زجاجة. بيد أن هذه الزجاجة، كما يقول دقيقت قبر يوهنس، ضاعت ولم يعثر عليها (١٨).

لكن الوثائق البريطانية توضح أن كيدانى هبتى صيون واثنين من رفاقه التجراوين ويدعيان كيدانى قبر وهويت ولدو قد ألقى القبض عليهم بعد أسبوع من مقتل الإيطالى موتى أى فى ١٩ من ديسمبر على طريق مندفرا عدى خوالا (١٩). وقد قدم ثلاثتهم إلى المحاكمة وحكم عليهم جميعاً بالإعدام. ولكن أطلق سراحهم بعد إقامة الاتحاد الفيدرالى.

أما فيما يتعلق ببقية الشباب الذين خرجوا مع كيداني إلى الخلاء، فإنه لا توجد بشأنهم معلومات تفصيلية، ولكن نجد بعض المعلومات عنهم في إحدى وثائق الإدارة البريطانية حيث توضح الوثيقة أن عصابة " الشفتا " قبرى تسفا صيون قامت فى السابع من فبراير ١٩٥٠ باختطاف عضو الكتلة الاستقلالية فسهاولد ماريام " غاندى " من بلدته " طعزقا " وأخذته إلى منطقة " ليتو"، ويقول التقرير إنه لو لم يقم زعيم العصابة قبرى تسفا صيون نفسه غاندى لكن أفراد العصابة الآخرين الذين يتكونون من أبناء إقليم تجراى ومناطق إثيوبيا الأخرى قد أجهزوا عليه؛ حيث كان يصرون على قتله (١٠). وبعبارة أخرى فإن أعمال الإرهاب وعلى النقيض مما زعمته جماعة كيداني هبتى صيون لم تهدأ وإنما ازدادت شدتها بخروج شباب الأندنت.

ومغزى هذا الكلام هو أنه تم بناء جسور قوية بين عصابات الإرهاب العاملة فى الأرياف، وتلك العاملة فى المدن، ومع أن هذه الحقيقة لم تكن محل شك فإن الإدارة البريطانية ظلت تماطل فى اتخاذ أى إجراءات بشأن ذلك متعلقة بمختلف المبررات. لكن هذه الإدارة قامت فى يناير ١٩٥٠م باعتقال رئيس تحرير " صحيفة إثيوبيا " (لسان حال حزب الأندنت) أزماج قبر ميكائيل قرمو وآخرين، وظل هؤلاء رهن الاعتقال لفترة شهرين (١١). ومع أن هذا الإجراء اتخذته الإدارة البريطانية نتيجة لشكوكها فى ارتباطهم بالعمليات الإرهابية، فإنها لم تتجاوز فى ذلك حدود التخويف ولم تترتب عليه أى نتائج تذكر.

وبدأت أعمال الإرهاب التى كانت ترتكب باستمرار ضد أعضاء الكتلة الاستقلالية، تفلح مع مرور الزمن فى تحقيق أهدافها، ففي منتصف يناير ١٩٥٠م أصدر تسفا صيون درس سكرتير حزب إريتريا المستقلة بياناً يعلن فيه أن حزبه قد قرر الانضمام إلى " إخواننا فى جمعية حب الوطن إريتريا مع إثيوبيا (أى حزب الأندنت - المترجم) الذين يطالبون بالانضمام إلى إثيوبيا، وذلك اعتباراً من ٦ يناير ١٩٥٠م (١٢). وكانت حجة أنه رأى أن وجود الخلاسين الإيطاليين (المولدين من زيجات إيطالية وإترية) فى الكتلة الاستقلالية يشكل

خطرًا على وحدة إريتريا. وعلى نقيض ما توقع سكرتير حزب إريتريا المستقلة، فإن أعضاء حزبه جميعهم لم يتبعوه، وهو نفسه قد واجهته بعد ذلك الكثير من المشاكل، ومع هذا فإن خروج تسفا صيون درس هذا (شقيق زراى درس الذى قتل عددًا كبيرًا من الإيطاليين بالسيف فى روما) من الكتلة الاستقلالية لم يكن أمرًا جيدًا ليس لأهمية دور حزب استقلال وحجمه إريتريًا؛ وإنما لأن ذلك قد شجع آخرين على الانتقال أيضًا، فضلًا عن أن مثل هذا التصرف يعطى المصادقية للمزاعم الإنجليزية بأن الكتلة الاستقلالية ليس لها أساس متين.

لكن عندما تقرر فى الاجتماع الدورى الرابع للجمعية العامة للأمم المتحدة إرسال بعثة تقصى الحقائق إلى إريتريا، وصل قادة حزب الأندنت إلى مرحلة اليأس. وحسبما يرويهِ دقيات قبرهنس ، فإن تدلا بايرو نفسه كان قد تملكه اليأس لدرجة كبيرة إلى حد أنه فضل أن يتسكع فى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ويتأخر هناك بعض الوقت. كما أنه قد أظهر تذبذبًا فى مواقفه عندما عاد إلى إريتريا. وعلى الصعيد الآخر كانت الكتلة الاستقلالية فى تلك الفترة تبدو وكأنها قوة لا تجابه ولا تهزم. لكن التصدعات بدأت تظهر بشكل جزئى فى أوساط الكتلة الاستقلالية بسبب حملة الضغوط الروحية فى أوساط اتباعها التى مارستها الكنيسة الأرثوذكسية بشكل مكثف، إضافة إلى تناغم ذلك مع انتشار نطاق الأعمال الإرهابية فى أنحاء إريتريا كافة، وكان ذلك ساحة مواتية وجميلة بالنسبة إلى خطط بريطانيا، خاصةً للبريغادير البريطانى فرانك استافورد الذى عاد إلى إريتريا خصيصًا لتنفيذ هذا المخطط.

مؤامرة فرانك استافورد:

بدأ أعضاء فرقة تقصى الحقائق التابعة للأمم المتحدة يصلون تباعًا إلى إريتريا منذ الثامن من فبراير ١٩٥٠م. وقد قامت كل من الحكومة البريطانية والإثيوبية قبل وصول وفود هذه البعثة وبعده بأنشطة دبلوماسية تدعو إلى العجب، وكانت هذه الأنشطة فى معظمها تتم بالتنسيق بين مسؤولى الحكومتين.

وأحد هذه الأنشطة الملحوظة هو ذهاب قادة حزب الرابطة الإسلامية المستقل (الموالى لحزب الأندنت - المترجم) إلى أديس أبابا بناءً على دعوة من إثيوبيا قبل ثلاثة أيام من وصول بعثة الأمم المتحدة^(٣١). كان هدف الزيارة هو الحصول على مباركة الإمبراطور هيلي سلاسى لبرنامجهم وتقبيل يدي الإمبراطور. وقد تولى وزير الخارجية الإثيوبي أكليلو هبتى ولد شخصيًا مسؤولية استقبال هذا الوفد وضيافته. وكان أكليلو قد تعرف إلى رئيس حزب الرابطة الإسلامية المستقل السيد عمر قاضى فى أثناء وجودهما فى نيويورك، وكان ذلك مفيدًا بالنسبة إلى الإثيوبيين. وقد طرح جماعة عمر قاضى برنامج حزبهم الذى كان يتضمن النقاط التالية:

- هدف حزب الرابطة الإسلامية المستقل هو الانضمام أو الاتحاد مع إثيوبيا.
 - مساواة الإرتريين بالإثيوبيين.
 - أن تكون للإرتريين حقوق مساوية للإثيوبيين فى المناصب الإدارية.
 - أن تكون هناك مساواة دينية فى مؤسسات الحكومة الإثيوبية.
 - احترام التقاليد الشعبية السائدة فى إرتريا.
 - أن تعد اللغة العربية فى إرتريا متساوية مع اللغة الرسمية التى ستقرر فى إرتريا، وأن تكون اللغة العربية لغة تعليم فى المدارس.
 - أن تطبق نصوص الشريعة على المسلمين فى إرتريا^(٣٢).
- وقد خاطب أكليلو هبتى ولد (وزير خارجية إثيوبيا) وفد حزب الرابطة الإسلامية المستقل، بكلمات مدغدة للمشاعر وأبلغهم أن كل مطالبهم: ".... وبإذن كريم من ملك الملوك هيلي سلاسى... ستنفذ عمليًا وفقا لما يسمح به الدستور الذى

منح للشعب الإثيوبي ". أما فيما يتعلق بمساواة الإرتريين بالإثيوبيين، فقد تحدث أكليلو مخادعاً: ".... لم يكن هناك أى شيء يحول دون حصول الإرتريين على حقوق الإثيوبيين نفسها، حتى عندما كانت إرتريا خاضعة للاستعمار، ناهيك عن أن يحرموا منها بعد انضمامها إلى إثيوبيا ".

عاد بلاتا عمر قاضى وزملاؤه وهم راضون بهذه الكلمات وبالوعود المعسولة التى قدمها لهم الإثيوبيون ^(٢٦). وفى أثناء ذلك كان وزير الخارجية الإثيوبى أكليلو هبتى ولد ينسق مع المسؤول البريطانى فرانك استافورد الذى قدم إلى إرتريا لينفذ مخططه الخاص. والغريب هنا هو أن استافورد هذا الذى كان ممثلاً لبريطانيا فى لجنة تقصى الحقائق التابعة للدول العظمى الأربع والذى كان يدافع عن مشروع بلاده لتقسيم إرتريا، قد عين فى هذه المرة أيضاً ليصبح ممثلاً لبريطانيا، ومنح كامل الصلاحية للاتصال ببعثة تقصى الحقائق التابعة للأمم المتحدة. وقد عين هذا الشخص خصيصاً ليضمن تبنى بعثة الأمم المتحدة لموقف بلاده بشأن الحقوق والامتيازات التى ترى بأن إثيوبيا ينبغي أن تحصل عليها.

بدأ استافورد تنفيذ مهمته الخاصة عندما التقى بالإمبراطور هيلى سلاسى بأديس أبابا فى ٢٧ من يناير ١٩٥٠م. وأوضح الإمبراطور لاستافورد أن إرسال بريطانيا له ممثلاً لبريطانيا أمام بعثة تقصى الحقائق التابعة للأمم المتحدة يعد دليلاً على رغبة بريطانيا فى مساعدة إثيوبيا، وتحقيق المخططات المشتركة للبلدين وتلبيتها.

إضافة إلى ذلك تعهد الإمبراطور لاستافورد، أنه بعد عودته إلى إرتريا سيجد كل التعاون من ممثله فى إرتريا الكولونيل نقا، ووعده بأن كل مشوراته ستكون مقبولة من إثيوبيا.

كما عبر الإمبراطور لاستافورد عن سروره لاستعداد هذا الأخير للعمل على اختراق كل الأحزاب الإرترية والتأثير فيها. وأوضح استافورد للإمبراطور أنه يتطلب القيام بنشاط كبير لكسب تأييد المسلمين الإرتريين؛ لأنه لا يمكن الحصول على إرتريا؛ اعتماداً على تأييد المسيحيين الإرتريين فقط ^(٢٧).



البريغادير فرانك استافورد

وكانت زيارة بلاتا محمد عمر قاضي ورفاقه إلى إديس أبابا، التي كنا قد تطرقنا إليها آنفاً، قد تمت بعد زيارة استافورد لأديس أبابا. ولا شك أن أيدي استافورد وشريكه أكليلو كانت وراء هذه الزيارة.

ومن فور عودته إلى أسمرا، أخذ استافورد على عاتقه في البداية مهمة شق صف حزب إرتريا للإرتريين، والذي كان يعرف باسم الحزب الليبرالي التقدمي. وتناول استافورد في الرسالة التي بعثها إلى السفير البريطاني في أديس أبابا ما تعرض له في أثناء تنفيذ هذه المهمة والنتائج التي حققها. وفي هذه الرسالة نفسها، طلب استافورد من السفير البريطاني نقل الرسالة التالية إلى أكليلو هبتي ولد:-

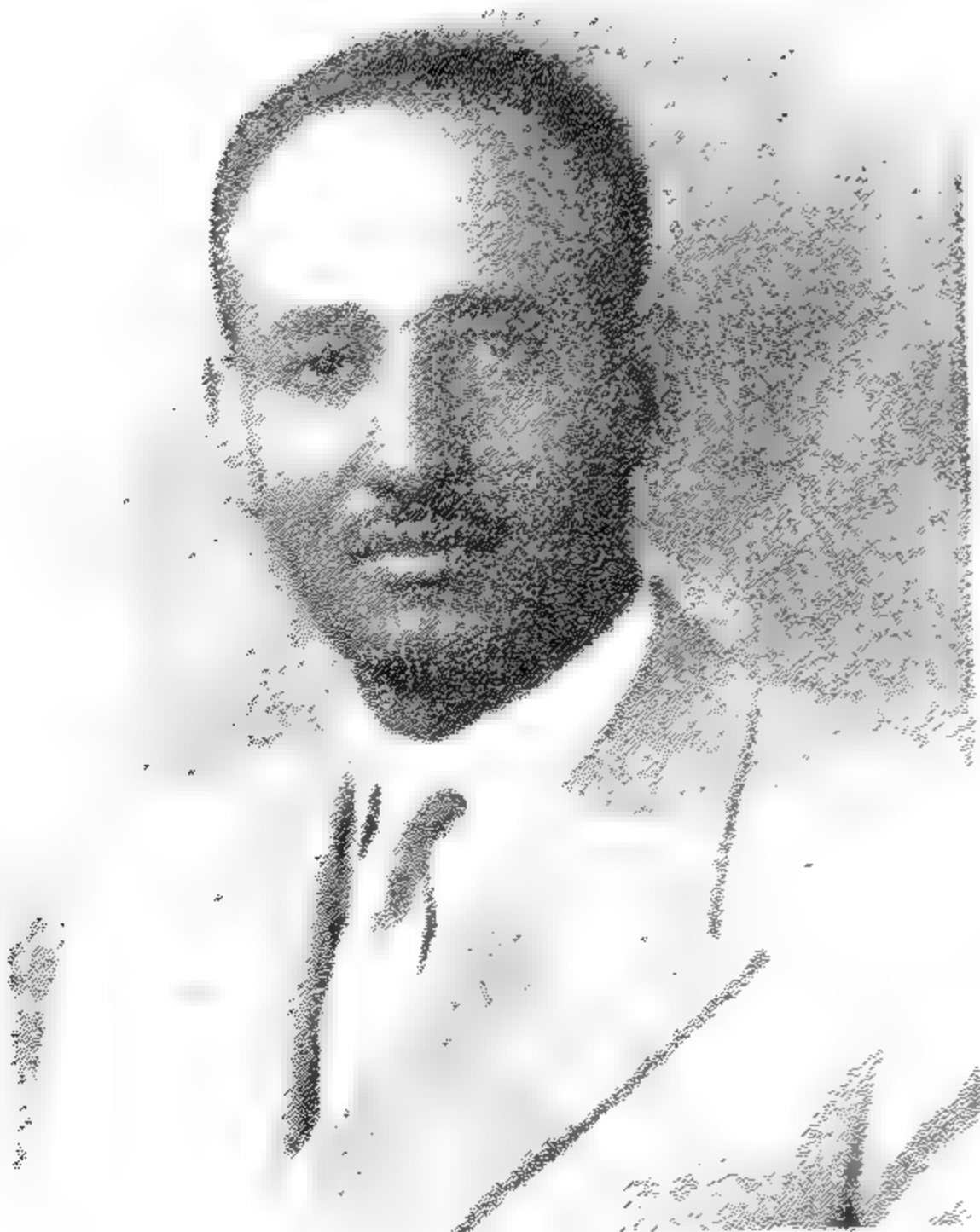
"... على الرغم من أنني لم أتمكن من دفع رأس تسما أسبيروم "ومعه " الحزب الليبرالي التقدمي إلى أن يتبنى مطلب الانضمام، فإنني لاحظت أن قطاعاً كبيراً ومؤثراً من هذا الحزب متدمر جداً من وضعه أو مكانته في الكتلة الاستقلالية ومن الاعتماد الكلي على الأموال الإيطالية. وهذا القطاع الذي أعتقد أنه قادر على التأثير في غالبية بقية أعضاء الحزب يقوده شخص صادق ومقتدر هو دجزاماتش أبرها تسما(ابن رأس تسما)، وأنا لدى فيه ثقة كبيرة

وهو وشركاؤه منهمكون الآن في تأسيس حزب منفصل وهذا
الحزب سيحمل اسم "الحزب الليبرالي الواحدى"، وسيطالب
بالانضمام المشروط إلى إثيوبيا.



دقيات أبرها تسما

ويمضى تقرير استافورد ويقترح دعوة الحكومة الإثيوبية لهؤلاء القادة
المنشقين إلى أديس أبابا ليطرحوا أفكارهم. ويستعرض استافورد أسماء هؤلاء
القادة فيوضح أن أهمهم: دقيات أبرها تسما، دقيات قبرزقى قانقول والقرازماج
سيوم معشو، الذى كان سكرتيراً لحزب إرتريا للإرتريين.



قرزماش سيوم معشو



دقيات قبرى زقى قانقول

إذن لم تكن فكرة " تقسيم المعسكر الاستقلالي " نابعة فقط من استافورد شخصيًا؛ فكلّما هذا الأخير نفسه تشهد بأن الحكومة البريطانية نفسها كانت منغمسة بقوة في هذا الجانب. وقد اقترح منطلقاً من اقتناعه بأهمية هذه الخطوة الانشاقية وتأثيرها الكبير المتوقع في بقية أطراف الكتلة الاستقلالية، أن يمنح القادة المنشقون أعلى مراتب التكريم والمناصب من قبل إثيوبيا. ودفع استافورد باتجاه تعجيل موعد زيارتهم لأديس أبابا؛ حتى يعودوا إلى إرتريا بسرعة ويعملوا على تأسيس حزبهم الجديد، ويتمكنوا من إسماع صوتهم أمام بعثة تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة، والتي كان أعضاؤها قد بدأوا يتوافدون على إرتريا^(٢٨).

وأعرب وزير الخارجية الإثيوبي إكليلو هبتي ولد عبر السفير البريطاني في أديس أبابا عن بالغ سروره لتحركات استافورد وأفكاره، وعبر له عن عميق امتنانه. وأوضح أكليلو أنه سيرسل الدعوة المقترحة عبر ممثلهم في إرتريا الكولونيل نقا هيلي سلاسي^(٢٩).

وفي اليوم التالي (١٦ من فبراير ١٩٥٠) صدرت صحيفة إثيوبيا وهي تحمل مقالاً بعنوان " إعلان للشعب الإرتري " موقعاً باسم سيوم معشو (سكرتير حزب إرتريا للإرتريين) يعلن فيه تأسيس حزب اسمه " الاتحاد الاستقلالي مع إثيوبيا ". ويوضح سيوم معشو في هذا المقال أن حزبه الجديد يؤمن بفكرة الانضمام المشروط إلى إثيوبيا التي كانت قد وضعت أسسها في مؤتمر بيت قرقيس، وتضمن المقال ثمانية بنود تحمل المطالب التالية:

- ١- أن تبقى إرتريا بحدودها البرية والبحرية الراهنة.
- ٢- أن تكون اللغتان التجريدية والعربية اللغتين الرئيسيتين في إرتريا.
- ٣- أن تحترم حقوق الإنسان التي أقرتها الأمم المتحدة.
- ٤- أن يتكون برلمان في إرتريا تكون لديه لوائحه الداخلية الخاصة به.

٥- أن يحصل الإرتريون على حقوقهم التي تقرها الحكومة المركزية.

٦- أن يكون الحاكم العام لإرتريا إرتري الجنسية كشرط ملزم، على أن يتم تعيينه من قبل ملك الملوك، بناءً على توصية البرلمان الإرتري.

٧- لا يحق لأي شخص غير إرتري أن يتبوأ منصباً مدنياً أو عسكرياً الدخول (إلى إرتريا) إلا بإذن الحاكم الإرتري.

٨- أن يتم إيداع هذه الاتفاقية لدى وثائق الأمم المتحدة كنوع من الضمان^(٢٠).

ويقدم دقيات أبرها تسما ورفاقه الكثير من الأسباب التي دفعتهم إلى اتخاذ هذه الخطوة. ومهما يكن، فإن النقاط الثماني المذكورة آنفاً، تشبه في مضمونها مشروع الاتحاد الفيدرالي الذي طرحته الولايات المتحدة الأمريكية في الأمم المتحدة للقضية الإرترية.

وحسبما يُروى، فإن استافورد قد التقى بدقيات أبرها وتعهد له بأنه سيبتوأ موقعاً قيادياً في الحكومة الإرترية التي ستقام إن اختار حزبه هذا الطريق^(٢١). لكن سيوم معشو من جانبه ينفي معرفته بما دار بين استافورد ودقيات أبرها، ويوضح أن أسباب قبوله لفكرة الانضمام المشروط يعود إلى أن أمل الاستقلال كان قد أصبح بعيد المنال، وأنهم قد خشوا أن ينجح المشروع التقسيمي؛ وأنهم لذلك قد قبلوا بفكرة الانضمام المشروط لمنع حدوث الانقسام^(٢٢).

هناك أيضاً معلومات أخرى عن خلفيات هذا الطرح، ففي تلك الفترة التي نتحدث عنها كانت قد ظهرت حركة مطلبية جديدة في مناطق حدود إقليم تجراي مع إرتريا، وكان يتزعمها عدد كبير من الزعماء الإقطاعيين في هذه المناطق الحدودية. وكان هؤلاء يرفعون مطلباً يقول: " نحن أيضاً نريد أن نتخلص من نير استعباد ملوك شوا (الأمهرا أو إثيوبيا — المترجم) ونصبح مستقلين مع إخواننا

الإرتريين " وكانت هذه الحركة تطالب بالحصول على دعم الإيطاليين وتأييدهم. وقد وصلت إلى الإدارة البريطانية تقارير عن هذه الحركة، وعن التقاء زعمائها بالكتلة الاستقلالية الإرترية^(٣٣).

وكانت هذه التقارير توضح أن هناك مشاعر معادية لحكم شوا (نسبة إلى الإقليم الذى تقطنه قومية الأمهرا الحاكمة وقتها - المترجم) فى شمال إقليم تجراى، وتحديدًا فى مناطق أديابو؛ حيث تسود الاضطرابات والأصوات المنادية بالانتفاضة ضد حكم الأمهرا^(٣٤). كما كانت هذه التقارير توضح - من ناحية أخرى - وحسب تفسير الإدارة البريطانية الاستعمارية - أن التحريض على الثورة فى تجراى كان يأتى من إرتريا عبر الكتلة الاستقلالية الإرترية، وأن أموال الحكومة الإيطالية وراء تشجيع هذه الحركة. وقد عرف أن من كان يقدم كل هذه المعلومات للإنجليز هو شخص يدعى قبرئيل ولد ماريام الذى يعمل مسؤولاً فى اتحاد المثقفين^(٣٥).

وحول هذا الأمر يقول السيد ولد آب ولد ماريام (كان وقتها رئيس اتحاد المثقفين):

لم تكن هناك أية علاقة بين الكتلة الاستقلالية وتجراى (إقليم إثيوبى مجاور لإرتريا). وإذا كان هناك من يبعث بأشخاص إلى تجراى (للتحريض) فهو إما البريطانيون أنفسهم، وإما جماعة دجزماتش أبرها تسما. وأنا لا أعنى أن الإيطاليين لا يمكن أن يقوموا بذلك، لكن لا أرى سبباً يدفعهم إلى ذلك^(٣٦).

وحسبما أوضحه السيد ولد آب، فإن منطلقات دقيات أبرها تسما الذى كان يعتنق منذ البداية فكرة إقامة دولة تجراى - تجرينية، يمكن أن تكون نابعة من رغبته فى أن يتولى زعامة متحدتى اللغة التجرينية الكائنين على ضفتى نهر مرب " القاش " (أى متحدتى اللغة التجرينية فى إرتريا وتجراى). وعموماً فإن ما قام به جماعة دقيات أبرها كان خطوة كبيرة فى اتجاه إضعاف الكتلة الاستقلالية. أما

فيما يتعلق بما قيل عن اتصالهم بتجراي، فإن هذا الموضوع قد تراجع قبل أن يتمخص عن أية نتيجة.

وعندما تم الإعلان عن تأسيس حزب "الاتحاد الاستقلالي مع إثيوبيا"، أثار ذلك الكثير من الغضب والاحتجاج في صفوف حزب إرتريا للإرتريين، وتمت ترقية سيوم معشو من منصبه سكرتيراً للحزب، وحل محله من فوره أسبروم ولد قرقيس^(٣٧). وانهالت الانتقادات والتوبيخات على الجماعة المنشقة، وقيل إن دقيات أبرها قد لعن من قبل أبيه رأس تسما (رئيس حزب إرتريا للإرتريين).

وبعد أيام قلائل من صدور "إعلان" الحزب الانشقاقي، أصدرت صحيفة وحدة إرتريا تعليقاً مطولاً بشأن هذا الحدث نقّط منه ما يلي:—

"... إذا كان (هذا الحزب) يدعو حقاً كما تقول تسميته بالحرف الواحد إلى (الاتحاد الاستقلالي) فإنه يبدو أنه لم ينحرف كثيراً عن جادة الطريق القويم. فمن الواضح أن ذلك (الاتحاد الاستقلالي) يعنى أن تحصل إرتريا على استقلالها، ومن ثم تعقد مع إثيوبيا — الدولة المستقلة مثلها — اتفاقيات تفاهم.

ومادام الأمر كذلك، ومادامت مسألة الحصول على الاستقلال التام أمراً مقبولاً ومفروغاً منه مسبقاً، فأى حزب هو الذى يكره أن تعقد اتفاقيات مع إثيوبيا؟ إن الدعوة إلى مثل هذه الاتفاقيات لا تعد سبباً لتأسيس حزب جديد؛ لأن الكتلة الاستقلالية الإرترية نفسها تتطلع إلى تحقيق الاستقلال التام لإرتريا، وأن تعقد مع إثيوبيا والدول المجاورة الأخرى اتفاقيات تفاهم وفق النهج السليم فى مثل هذه الحالات.

نعم ... الكتلة الاستقلالية الإرترية، تكره الاتحاد الذى تكون فيه العلاقة بين مُستعمر ومُستعمر، أما أن يتم عقد الاتفاقيات بين دولتين، أى إرتريا وإثيوبيا المستقلتين، واللّتين ستديران شؤونهما بشكل مستقل، فأمر لا يمكن أن يكون غير مستحب. لهذا ينبغى أن

تُعترف إثيوبيا؛ أولاً بالاستقلال إرتريا، وحينها يمكننا الحديث عن الاتفاقيات (٣٩).

هكذا إذن برزت الخلافات، ويصعب الحديث بالأرقام عن الأعداد التي انشقت مع جماعة دقيات أبرها. ومع هذا يمكن القول إن انشقاق دقيات أبرها قد ألحق أضراراً يصعب تقديرها ليس بحزب إرتريا للإرتريين فحسب، وإنما أيضاً بالكتلة الاستقلالية الإرترية. لأنه كان من المؤسسين الرئيسيين لحزب إرتريا للإرتريين. وقد تمكن استافورد عبر هذه الخطوة من تسجيل نصر على الكتلة الاستقلالية الإرترية.

استافورد وحزب الرابطة الإسلامية للمنطقة الغربية:

كنا قد رأينا في الفصول السابقة أن استافورد استهدف حزب الرابطة الإسلامية منذ سبتمبر ١٩٤٩، وكان لديه مخطط لفصل المنخفضات الغربية عن باقي أجزاء إرتريا. وكان استافورد هذا قد ألمح للإمبراطور هيلي سلاسي عند لقائه به في أديس أبابا أنه يتعين إيلاء اهتمام خاص بالمسلمين الإرتريين؛ حتى يمكن تلبية الرغبات الإثيوبية والبريطانية. وهكذا وبعد أن أنجز مهمة انشقاق حزب دقيات أبرها تسماً حول استافورد كل اهتمامه نحو الرابطة الإسلامية.

كنا قد تابعنا في الفصول السابقة أيضاً كيف أن تدخل الإدارة البريطانية الاستعمارية كان قد وضع نهاية لانتفاضة طبقة التجري التي كان يقودها الشيخ إبراهيم سلطان ضد اضطهاد طبقة الإقطاعيين الشماقلي. كما كنا قد أوضحنا بشكل موسع أن هذه الإدارة عملت على تشتيت قبائل التجري كافة، بما فيها تلك التي أقامت منها منهم طبقة الشماقلي نفسها، إلى وحدات شبه مكتفية ذاتياً يدير كلاً منها إما زعيم، وإما ناظر. كما رأينا كذلك كيف أن هذا الحل قد أثار غضب الطبقات المهيمنة وزعاماتها التقليدية المعروفة بتسميات كنتيياي، شوم، دقل وحقدهم كافة، بل إن الأمر قد وصل في بعض المراحل المحددة إلى انضمام هذه الزعامات بمن

فيها السيد بكرى الميرغنى (رئيس حزب الرابطة الإسلامية) نفسه إلى حزب الأندنت.

ولاشك أن الشيخ إبراهيم سلطان (باعتباره قائداً لهذه الانتفاضة) كان يقف في مواجهة النضالات المضادة كافة التي كانت تقوم بها طبقة الشماقلى. من ناحية أخرى، كان إبراهيم سلطان يتبوأ موقعاً أمامياً أو قيادياً فى حزب الرابطة الإسلامية، كما أن الكتلة الاستقلالية لم تكن لتخطو خطوة واحدة إلى الأمام من دون تعاونه وقيادته، لهذا تحددت الإنجازات الثلاثة فى:

" ١ " إسقاط نفوذ طبقة الشماقلى وهيمنتها، وتأمين احترام حقوق طبقة التجرى.

" ٢ " تجميع المسلمين الإرترين، وتحويلهم إلى قوة سياسية وطنية.

" ٣ " تأسيس كتل عريض وتجميع كلمة غالبية الشعب الإرترى حول مطلب الاستقلال، كفيلان بأن يضعوا الشيخ إبراهيم سلطان أمام نصب أعين الكثير من الأعداء والخصوم.

فى تلك الفترة، لم يكن هناك من أضمرت له كراهية غير محدودة من قبل المعارضين لاستقلال إرتريا وشعبها أكثر من الشيخ إبراهيم سلطان وزميله ولد آب ولد ماريام. وكان للشيخ إبراهيم أعداء فى كل مرحلة، فقد كان هناك زعماء الشماقلى وطبقتها خلال نضال طبقة التجرى، وكانت هناك الحكومة الإثيوبية وحزب الأندنت خلال مرحلة تأسيس حزب الرابطة الإسلامية. وعندما أسست الكتلة الاستقلالية لم يكن كل من ذكرناهم أنفاً ضده فحسب، وإنما كان هناك أيضاً المسئولون البريطانيون وبعض زعماء قبائل التجرى الذين حصلوا على حقوقهم بفضل جهود الشيخ إبراهيم سلطان.

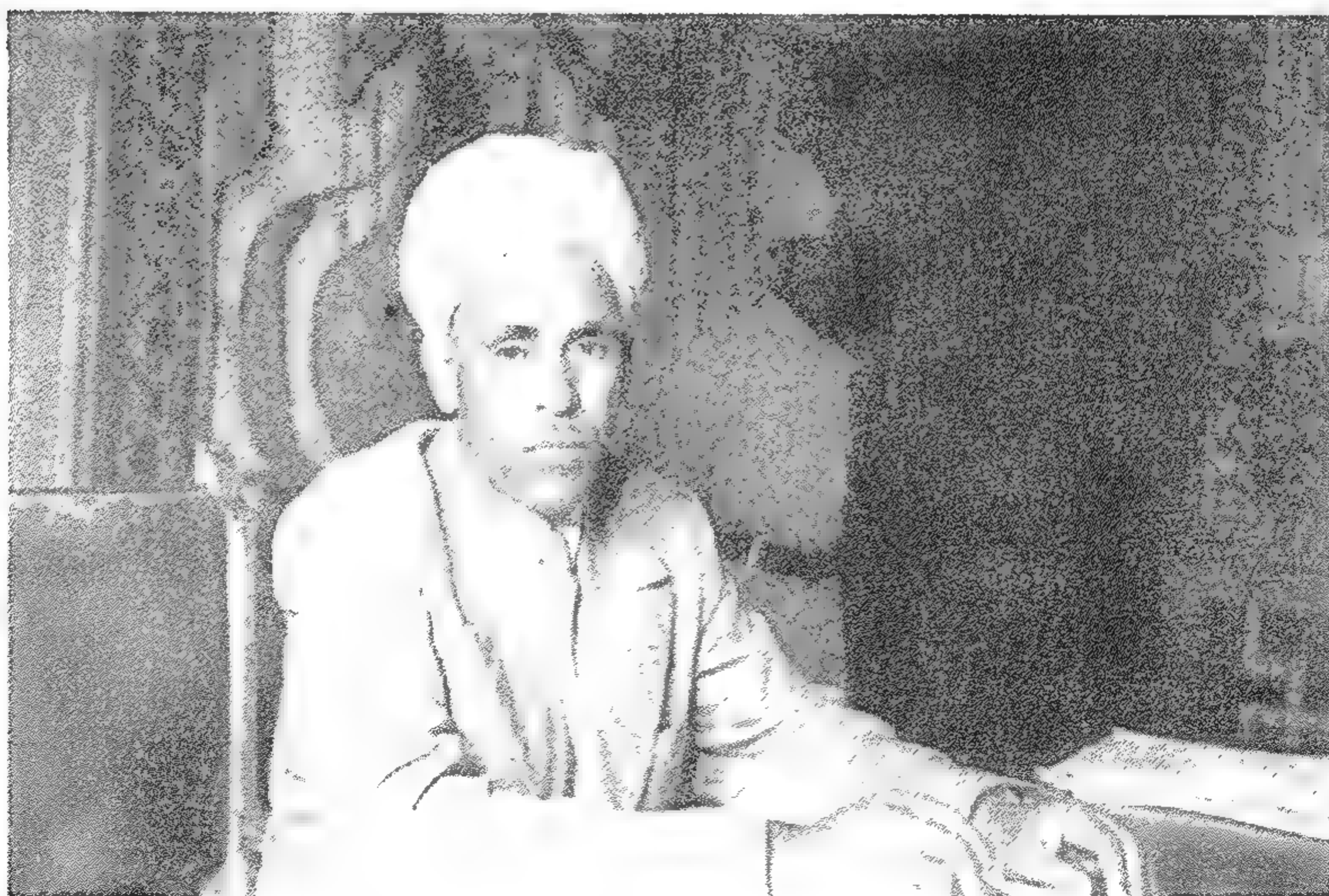
لم يترك المسئولون البريطانيون أية ساحة إلا واستغلوها للتقليل من دور الشيخ إبراهيم سلطان وتشويه صورته. فإضافة إلى زعمهم بأنه " أداة للإيطاليين " لم يكن المسئولون البريطانيون يتورعون فى أحاديثهم — عندما يكون هو

موضوعها _ عن إصاق أية عبارة يرون أنها يمكن أن تسمى إليه أو تشوه صورته.

والسبب وراء كل ذلك هو أن الشيخ إبراهيم سلطان كان المحرك الفعلى للحركة الاستقلالية فى الساحة الإرترية، خاصة منذ أن كشفت بريطانيا نياتها لتقسيم إرتريا وبرز دعاة الاستقلال والانضمام إلى إثيوبيا كخطين منفصلين، أى خلا الفترة ١٩٤٤ - ١٩٤٥، أما فيما يتعلق بمزاعمهم بأنه أقام علاقة شراكة مع الإيطاليين والعرب، فإن البريطانيين أنفسهم كانوا مقتنعين بأن استقلال إرتريا غير ممكن من دون الحصول على تأييد الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة. لهذا فإن ما كان يقوم به الشيخ إبراهيم سلطان من نشاط للحصول على التأييد الدولى، إنما ينطلق من فهمه المبكر للواقع السياسى فى تلك الفترة، وليس لنيته فى بيع البلاد. وبعبارة أخرى ليس من المبالغة فى شىء إن قلنا إن الشيخ إبراهيم سلطان كان متجاوزاً الفهم السياسى الذى كان سائداً فى أوساط قادة الأحزاب و السياسيين الإرتريين فى تلك الفترة، أما فيما يتعلق بمزاعمهم حول الجوانب السلبية فى سلوكه الشخصى، فإن هذه المسألة لا يمكن وينبغى ألا تغطى على الحقيقة المذكورة آنفاً. والشيخ إبراهيم، وعلى الرغم من أنه أصبح زعيماً لقبيلة رقبات فى أثناء التغيير الإدارى القبلى الذى وضعه الإنجليز فى عام ١٩٤٨م، فإنه لم يرغب فى أن تبتلعه السياسات القبلية. كما يروى الكثير من معارفه أنه لم يكن يتسامح مع الإقطاعيين الذين مضى عهدهم، أو مع من يتبعون نهجاً مماثلاً لهم من زعماء القبائل، وإنه كان شديد القسوة فى انتقاده وسبابه المكشوف لهذه الفئات؛ الأمر الذى خلق له عداوات شخصية كثيرة. والمعروف أن الشيخ إبراهيم سلطان كانت له شخصية قوية، وأنه كان غير مجامل فى حديثه، وكان كثيراً ما يمزج بين الجد والهزل فى حديثه. كما عرف عنه تسرعه واندفاعه إلى حد يقرب من التهور. وعندما شرع استافورد فى خطته لتمزيق حزب الرابطة الإسلامية كان مدخله الذى استغله لتحقيق مآربه هذا، هو هذه السلوكيات الفردية الخاصة بالشيخ إبراهيم سلطان والعداوات والأحقاد التى كان يكتنحها بعض الأفراد تجاهه.

فى البداية حاول استافورد تسجيل اختراقه عن طريق مسلمى المرتفعات، لكن مخططه هذا لم ينجح بفضل وجود أمثال دقيات حسن على من قيادات حزب الرابطة الإسلامية الذين لا ينقضون عهودهم ولا تلتين لهم قناة. بعد ذلك اتجه إلى منطقة المنخفضات الغربية، والتي كانت بريطانيا تعتزم أصلاً اقتطاعها وضمها إلى السودان. وهناك وجد زعيمين يقبلان أفكاره، كان أحدهما ناظرًا والآخر قاضيًا. الأول كان اسمه الشيخ على موسى راندائى^(٣٩)، والثاني القاضي حامد أبو علامة^(٤٠).

وبينما كان الشيخ على موسى راندائى يعد أحد القياديين المؤسسين لحزب الرابطة الإسلامية وأحد المدافعين الأساسيين عن أهدافها، كان القاضي حامد معروفًا عنه أنه لا يمكن في حزب واحد؛ حيث تنقل في كل الأحزاب تقريبًا، بدءًا بحزب الرابطة الإسلامية، ومرورًا بالحزب الموالي لإيطاليا، كما انتمى إلى حزب الأندنت لفترة محدودة^(٤١).



الشيخ على موسى راندائى

التقى استافورد بهؤلاء وبغيرهم من النظار فردًا فردًا وحرصهم ضد الشيخ إبراهيم، واصفاً لهم أنه عميل للإيطاليين. إضافةً إلى ذلك أثار استافورد مسألة الموقف المعادى المعروف لإبراهيم سلطان ضد الزعماء الإقطاعيين، وأوضح لهم أنهم كزعماء قبائل ونظار لن يكونوا بمنأى عن معاداته لهم^(٤١). كان هدف استافورد هو العمل على عزل الشيخ إبراهيم سلطان عن طريق تخويف الزعماء والنظار الجدد بأن إبراهيم يسعى إلى إسقاطهم وتأكيد زعامته الشخصية لقبائل التجري كافة.

وكان من بين النظار الذين تأثروا بتعبئة استافورد واستجابوا لها، شخص يدعى الشيخ عمر ناشف والذي انتخب لاحقاً عضواً في البرلمان الإرتري. ويروى الشيخ أنه عند تأسيس الكتلة الاستقلالية، انضم إليها أغلبية الإرتريين بمن فيهم أعضاء حزب الأندنت، وأن الإنجليز التقوا بالشيخ إبراهيم سلطان، وحاولوا أن يثبوه عن فكرة الاستقلال، وأن الأمر قد بلغ بهم حد تهديده في كثير من الأحيان^(٤٢).

لم يكن بالإمكان التأكيد على ما رواه الشيخ عمر ناشف وآخرون بهذا الخصوص، لكننا نجد في إحدى الوثائق البريطانية السرية للغاية، أن مسؤولاً بريطانيًا يدعى دى. سى. أى. كوك قد عقد اجتماعاً عاصفاً تخللته ملاسناات حادة مع الشيخ إبراهيم سلطان. وقد جاء في هذا التقرير السرى: "... إن تعطشه للسلطة (يقصد الشيخ إبراهيم سلطان) قد تضاعف كثيراً خلال الأسابيع الماضية، ولكن من الناحية السياسية يعد قوة سياسية ينبغي علينا مواجهتها، وهو لديه قدرة مدهشة على الخروج من المأزق " ^(٤٣).

يبدو أن قدوم استافورد لتنفيذ مخططاته تلك كان بعد هذا الرفض العنيد الذى أظهره الشيخ إبراهيم. ويروى الشيخ عمر ناشف أنه كان حاضراً في الاجتماعات التى عقدها استافورد لنظار القبائل في منطقة القاش - بركة. ويوضح الشيخ عمر أن تريفاسكس (باحث تاريخي و اجتماعي و سياسى بريطاني عمل في إرتريا - المترجم) هو الذى تحدث في هذا الاجتماع. وذكر الشيخ عمر اسم تريفاسكس ربما يعود إلى أن تريفاسكس واستافورد كانا مغا في ذلك الاجتماع، أو أن

تريفاسكس كان ينوب عن استافورد في إدارة الاجتماع، أو أن الأمر قد اختلط على الشيخ عمر فخلط بين اسمي الرجلين. ومهما يكن فإن المخطط أو المؤامرة كانت بالأساس من صنع استافورد. ويروي الشيخ عمر مادار في ذلك الاجتماع بالقول:

"... سألنا تريفاسكس هل نعيدكم إلى حكم آل كنتيباي ودقلل السابق أم سنقبلون التقسيم؟ فقلنا إن غالبية التجري مع إبراهيم، ونحن المجتمعين عشرة نظار فقط، فكيف يمكننا أن نطالب بالتقسيم؟ حينها رد تريفاسكس:-

إن عشرة نظار يكفوننا وأبلغنا أن نسمى حزبنا " حزب الرابطة الإسلامية للمنطقة الغربية " بدلاً من الحزب التقسيمي. وهكذا أنشئ الحزب التقسيمي. وانشقنا نحن النظار خوفاً من عودة هيمنة آل كنتيباي ودقلل، وذلك في الوقت الذي كانت فيه غالبية السكان تؤيد حزب الرابطة... إن كل ذلك كان من صنع الإنجليز، إن تريفاسكس هو الذي قام بذلك ^(١٥).

كل هذا حدث في منتصف فبراير ١٩٥٠م، وكانت بعثة تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة قد وصلت وبدأت في مباشرة مهامها.

هكذا أسس الحزب التقسيمي برئاسة القاضي حامد أبو علامة وكان سكرتيره على رادآى . وحسب ما يرويه الشيخ عمر ناشف فإنه قد أمكن إدخال عشر قبائل — عن طريق زعمائها — من أصل ثلاث وعشرين قبيلة بمنطقة بركة، إلى الحركة الجديدة. و باستثناء قبائل الشماقلي التي كانت قد انضمت لتوها إلى حزب الأندنت، فإن القبائل العشر المتبقية في منطقة بركة وكل قبائل التجري الأخرى في أنحاء إرتريا كافة تمسكت بالوقوف خلف الشيخ إبراهيم سلطان.

وعندما تنظر إلى الأمر من هذه الزاوية (عدد القبائل) يكون واضحاً أن قوة حزب الرابطة الإسلامية الأساسية لم تنقلص. ومع هذا، فإن إقامة الحزب التقسيمي كان له أثر سلبي لا يستهان به في ذلك الوقت وفي الأعوام اللاحقة على

واقع السياسة الإرترية، وكان أسوأ ما فى الأمر أن هذا المخطط هو الذى حقق للمستعمرين البريطانيين مكاسب سياسية ملموسة دون غيره من مخططاتهم ومؤامراتهم الأخرى؛ وذلك لأننا، كما سنرى بين الحين والآخر فى الفصول التالية، أن الأشخاص الذين أسسوا الحزب التقسيمى كانوا يقيمون علاقات سياسية مختلفة ويدخلون فى تكتلات ائتلافية متباينة، بعد أن أصبحوا أدوات تعمل لإعاقة النضالات التحررية للشعب الإرتري من أجل الاستقلال.

* ملحوظة:

فى الطبعة الثانية من هذا الكتاب أجرى المؤلف تصحيحًا وتنقيحًا لبعض أجزاء الطبعة الأولى وفيما يتعلق بهذا الجزء من الكتاب يقول المؤلف: إن القرزماتش سيوم معشو سكرتير حزب إرتريا للإرتريين قد أبدى ملاحظته على الفقرة الخاصة بدور استافورد فى شق الكتلة الاستقلالية، وكيف بدأ تنفيذ مهمته من خلال اختراق حزب إرتريا للإرتريين، وقد اعترض القرزماتش سيوم بشدة على هذه المعلومة وقال: "... عندما أسس حزب الرابطة الإسلامية للمنطقة الغربية، خشينا أن تنقسم البلاد فطالبنا بالاتحاد المستقل مع إرتريا وقدمنا مشروعًا شبيهاً بمشروع الاتحاد الفيدرالى؛ ولهذا لم نكن نحن من بدأ الانقسام.. وأرى أنكم قد نسبتم إلينا ما لم نرتكبه "

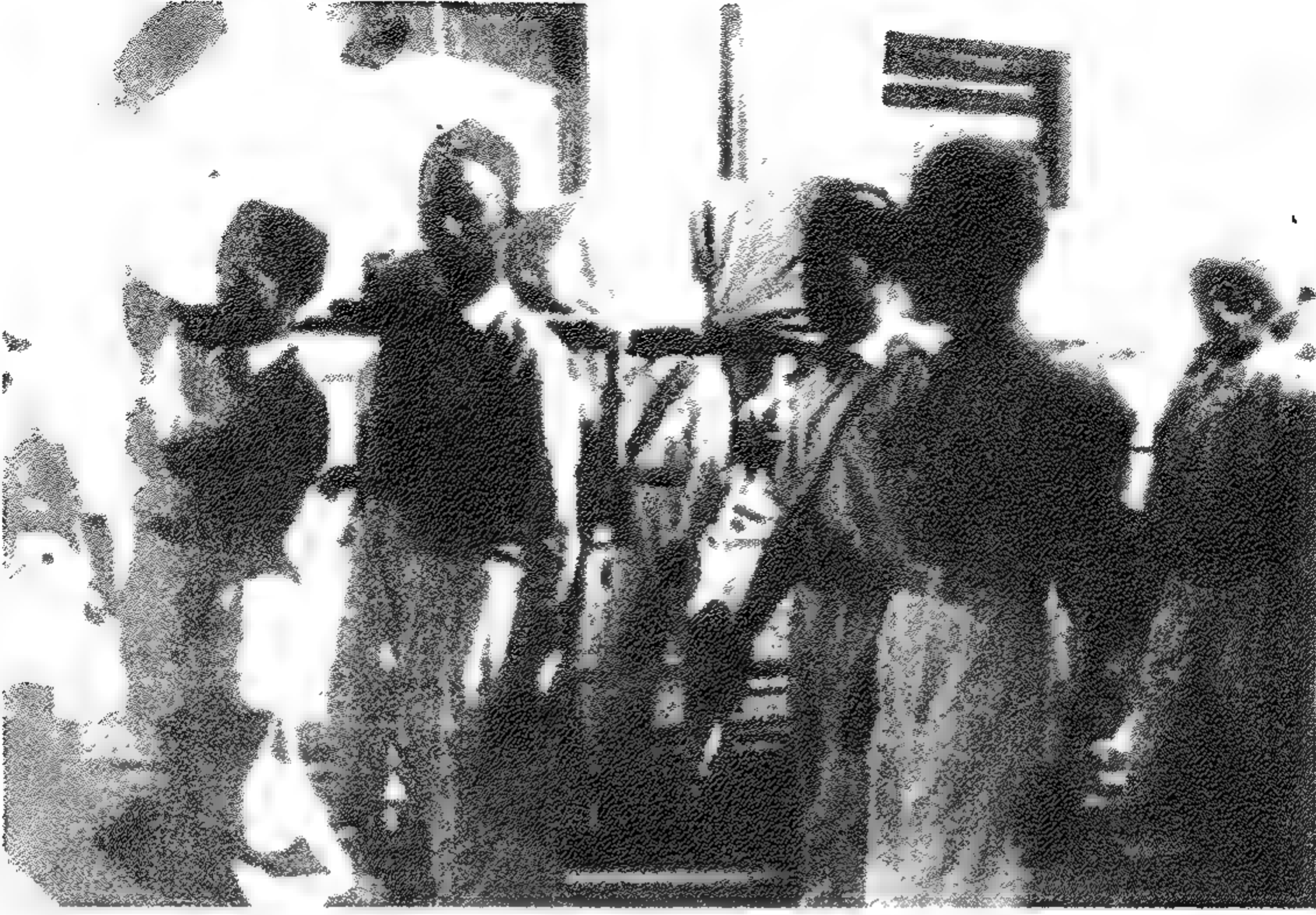
الفصل السابع عشر

بعثة تقصى الحقائق التابعة للأمم المتحدة فى إرتريا

الاضطراب والإرهاب والاقتتال الأهلى فى أسمرا

شرعت البعثة من فور وصولها إلى أسمرا فى الثامن من فبراير ١٩٥٠ م، فى ممارسة مهامها. ولكن قبل مضى أسبوعين على وصولها، وقع فى شوارع أسمرا حدث عظيم للغاية، فكما هو معروف فى الكثير من تجارب الشعوب، أن مسيرة بناء الوحدة الوطنية والحس الوطنى تكتنفها تحديات واختبارات عسيرة للغاية؛ لهذا يمكن اعتبار ما حدث فى الحادى والعشرين من فبراير ١٩٥٠ من شجار الأشقاء فى شوارع أسمرا، أحد أقسى المحكات أو الاختبارات التى واجهت الشعب الإرتري فى هذا المجال.

فى التاريخ المذكور، توفى شخص يدعى باشاى نصر الدين (أى الباشا نصر الدين - المترجم) فى مستشفى ريجينا ألينا (مستشفى دار الشفاء حالياً) متأثراً بإصابته التى نتجت عن أنه تعرّض لهجوم من عصابات الشفقا التابعة لحزب الأندنت فى مقر عمله بمحطة السكة الحديد فى بلدة "إمبادرهو" (بلدة صغيرة تقع على بعد نحو ١٠ كلم إلى الشمال الغربى من العاصمة أسمرا - المترجم) حيث كان يعمل ناظراً للمحطة، وكان باشاى نصر الدين عضواً بالكتلة الاستقلالية. ويزعم آخرون أنه برغم حدوث عملية القتل فى بلدة إمبادرهو، فإن البريطانيين تعمدوا نقل جثته إلى أسمرا بهدف إثارة الاضطرابات ودفع الناس للخروج فى مظاهرات^(١).



تشيع جنازة باشاى نصر الدين فى أسمر

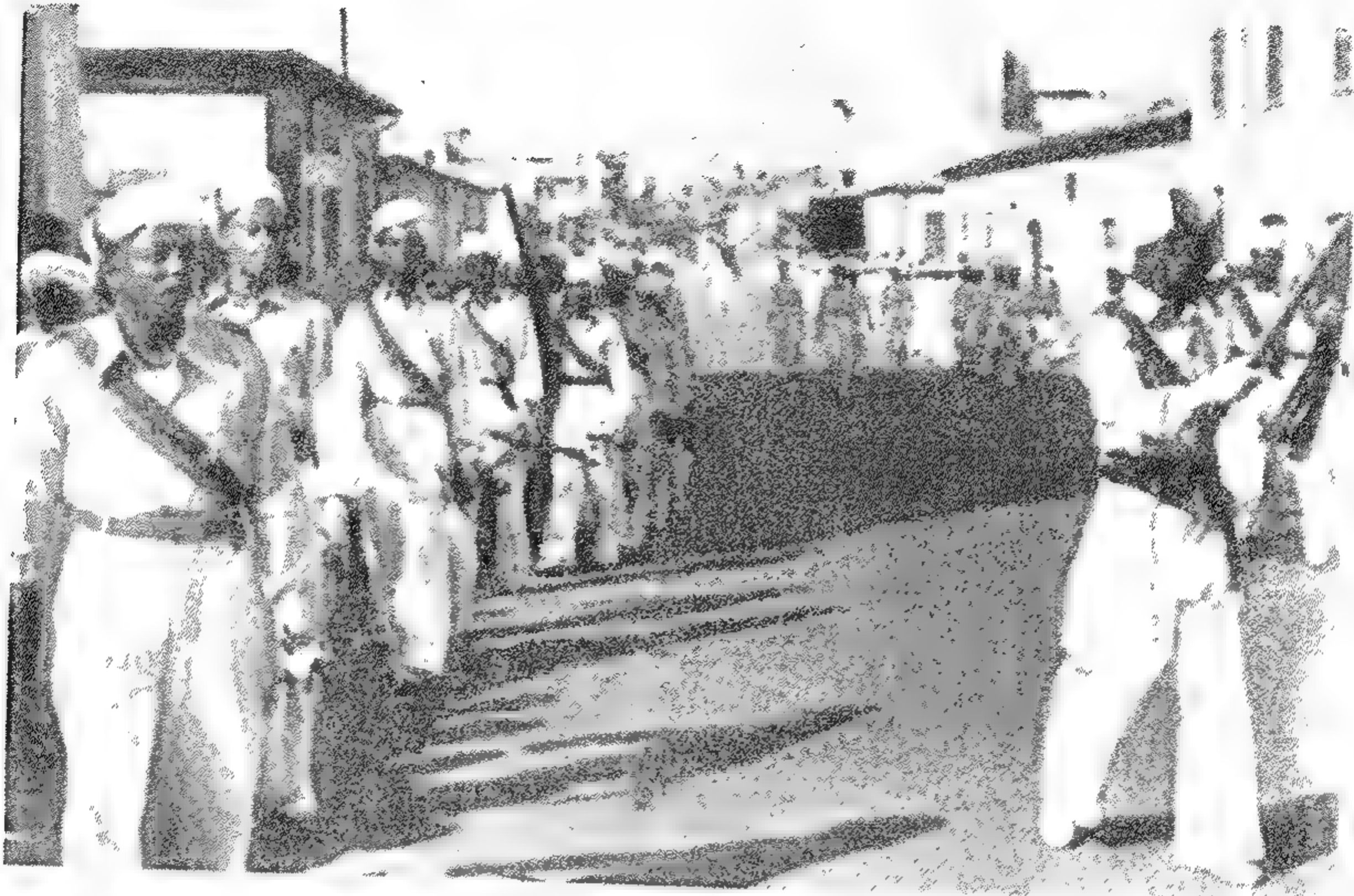
ومهما يكن فإن قادة حزب الرابطة الإسلامية كانوا قد اعتزموا أن يحولوا مراسيم التشيع إلى مظاهرة سياسية سلمية؛ ولهذا شرعوا فى إجراء الاستعدادات اللازمة لذلك، ويروى الشيخ إبراهيم سلطان أنه قد جادل كثيراً لمنع تسيير تلك المظاهرة، فإنه، كما يقول، لم يجد من يصغى إليه^(٢).

فى ذلك اليوم نفسه، كانت تجرى مراسيم تشيع جنازة أحد الإيطاليين الذى قتله عصابات الشفنا التابعة لحزب الأندنت، وقد خشى ضابط الشرطة الإنجليزى من أن تحدث اضطرابات هناك؛ فركزوا كل اهتمامهم نحوها. وتجنباً لأى تعارض فى التوقيت، فقد قرر الإنجليز أن تكون مراسيم دفن نصر الدين عند الثالثة عصراً.

لكن جثمان نصر الدين لم يخرج من مستشفى دار الشفاء إلا عند الرابعة والربع عصراً؛ بسبب تأخر قدوم المشيعين.

كانت المظاهرة التى رافقت الجنازة منظمة بشكل جيد؛ ففى الصفوف الأمامية اصطفت طوابير جمعيات الشباب المسلمين التابعين لحزب الرابطة الإسلامية، وهم يحملون السيوف والعصى ويرفعون الرايات ذات الألوان الخضراء

والحمراء التى كانت ترمز لجمعياتهم، وتلى هذه المجموعة طوابير طلاب المدارس الإسلامية ومعلميهم، وخلفهم كان يسير موكب جثمان نصر الدين الذى كان يحف به من جوانبه فضيلة مفتى الديار الإرترية وقيادات حزب الرابطة الإسلامية ومسئولى الكتلة الاستقلالية، وفى آخر الموكب كان يسير المشيعون من الأقارب وعامة الناس، وكان عدد المشاركين فى تشييع الجنازة يتراوح ما بين ٣٠٠٠ - ٣٥٠٠، وقد بدا الموكب طويلاً للغاية؛ لأن المشيعين كانوا يسرون فى طابورين متباعدين ومتوازيين.



مسيرة سلمية لشباب حزب الرابطة

كان من المقرر أن يتحرك موكب الجنازة من أمام المستشفى ويمر من أمام سينما كابيتول والمكاتب الحكومية المصطفة على طول الطريق، وأن ينعطف الموكب باتجاه فندق كرن ويسلك الشارع الكبير المعروف وقتها باسم "كورسوديل ريه" (شارع النصر حالياً) ثم ينعطف تاركاً مقر هيئة الكهرباء "سيداو" إلى اليسار؛ حيث يصل إلى سوق الحبوب "سوق العيش" ويزحف الموكب من هناك سالماً اتجاه الشمال؛ حتى يصل شارع الإمبراطور منليك الأول، ثم ينعطف الموكب إلى اليمين ويمر بجوار موقف أتوبيسات مصوع، كرن، تسنى... إلخ

حاليًا (وقتها كان أرضًا خالية) ويجتاز المسلخ القريب منه ويخترق منطقة عداقا حموس متجهًا مباشرةً إلى مقابر المسلمين (١٣).

في تلك الفترة، كان مقر حزب الأندنت يقع إلى الغرب من مستشفى بلدية أسمرا (الذي يجاور موقف حافلات مصوع تسنى... حاليًا) ويوضح الكثير من شهود العيان أن المظاهرة كانت سلمية حتى وصولها إلى الشارع المجاور لمقر حزب الأندنت " شارع الإمبراطور منليك ". ومما يذكره الشيخ إبراهيم سلطان بهذا الشأن - على سبيل المثال - أن المسيرة لم تشهد أية أعمال استفزازية قبل الوصول إلى هذا المكان، اللهم إلا قلة من بين المصطفين على جانب الشوارع الذين كانوا يرفعون أصابع إيهامهم إلى الأعلى، وكانت هذه إشارة خاصة بأعضاء حزب الأندنت (١٤).

وعندما وصلت طوابير المظاهرة السلمية بالقرب من مقر حزب الأندنت، ألقى حجر على المظاهرة من وسط جمهور المتفرجين، وأثار هذا التصرف حفيظة أحد شباب الرابطة الإسلامية، فخرج عن طابور المسيرة ولوح بسيفه في وجه أحد المتفرجين وضربه به في وجنته على نحو خفيف دون أن يلحق به أذى؛ وقد أدى هذا إلى تزايد إلقاء الحجارة على المظاهرة والاشتباك بالعصى؛ فهرب الأطفال جزعًا وساد الهرج والمرج واختلط الحابل بالنابل، بينما كان رجال الشرطة الإنجليزية والإيرتريين يحاولون تهدئة الوضع انفجرت قنبلة في جدار مقر حزب الأندنت وأثار ذلك ذعرًا عامًا وثورة من الغضب؛ فتحول الأمر إلى فوضى عارمة واقتتال مباشر ومكشوف، وفي أثناء ذلك كان يسمع انفجار القنابل وصوت طلقات الرصاص وسقط نتيجة لذلك العديد من الناس صرعى.

ونذكر من شهادة الشيخ إبراهيم سلطان أن الاضطرابات قد اندلعت بسرعة كبيرة للغاية، وأن الاضطرابات حدثت عندما كان هو برفقة فضيلة الشيخ مفتى الديار الإرترية ودقيات حسن على. وكانوا لا يزالون يسرون في التظاهرة التي لم يكن وسطها قد تجاوز مقر هيئة الكهرباء " سيداو "، وحاول جماعة إبراهيم سلطان تهدئة الأطفال المذعورين عندما وصلوا سوق الحبوب.

وقد قام إبراهيم سلطان ومعه جماعة آخرون من كبار السن بحمل نعش الجثمان، وتوجهوا به نحو المقابر، بينما كانت الحجارة تنهال عليهم. وعندما تجاوزوا متجر بامشموش ووصلوا إلى موقف الأتوبيسات، رأى الشيخ إبراهيم سلطان - كما يروى في شهادته - ثلاثة من رجال الشرطة الإرتريين يطلقون الرصاص صوبهم دون أن يسقط أحد ^(٤). ولكن المكان ساد الهرج والمرج بسبب الصراخ، وسقوط الكثير فزعًا من صوت الرصاص. وأوضح الحاج إمام موسى أحد قادة حزب الرابطة الإسلامية أنه لم يتمكن من مرافقة الجنازة؛ لأنه انشغل بمنع شباب الرابطة الإسلامية من الدخول إلى حي أبا شاول، ويتهم الحاج إمام موسى مفوض الشرطة بأنه لم يحاول حماية أحد شباب الرابطة الإسلامية، عندما قام أعضاء حزب الأندنت بإطلاق الرصاص عليه وقتله، بينما كان هذا المفوض واقفًا في وسطهم ^(٥).



مظاهرة سلمية لحزب الأندنت

صحيح أن شرارة اندلاع الاضطرابات بدأت عندما ألقى أحد المتفرجين حجرًا على المسيرة، لكن إلقاء القنبلة على مقر حزب الأندنت هو الذى صعد الأمور إلى تلك الدرجة، وقد قام الكثير من المتظاهرين بالإشارة بأيديهم إلى الشخص الذى ألقى القنبلة، وأبلغوا الضابط الإنجليزى المرافق، وكان يدعى كوبر،

فقبض عليه من فوره، وكان هذا الشخص يدعى خليفة، هو من الأعضاء المعروفين في حزب الأندنت. وقد تأكد لاحقاً من تحقيقات الشرطة أن هذا الشخص قد تم تكليفه من حزب الأندنت ليقوم بالقاء القنبلة، بحيث يبدو الأمر وكأن شباب الرابطة هم الذين رموا بها. كما اتضح أنه قد كلف أن يرمى القنبلة في مكان لا يحدث ضرراً بمقر حزب الأندنت (٣).

استمرت الصدامات في وسط المدينة، ولكن موكب الجنازة واصل مسيرته بالعدد المحدود الذي استطاع أن يواصل. وقد قامت الشرطة بحماية الموكب حتى وصولهم المقابر؛ حيث تمت مراسيم دفن الميت، وشرعت الشرطة في تفتيش الشباب وتجريدتهم من السيوف والخناجر. وعند عودة الموكب جمع شباب الرابطة الإسلامية الكثير من الحجارة واتجهوا إلى حيث تدور الصدامات، وهناك وجدوا أن أفراد الشرطة قد زاد عددهم، وأن حدة الاقتتال قد زادت وبشكل خاص في المنطقة الممتدة من ماي بلا (مسجد عبد القادر جيلاني حالياً) وحتى منطقة عيادة البلدية (بالقرب من موقف أتوبيسات كرن، أغوردات، تسنى.... إلخ حالياً).

قام أعضاء حزب الأندنت بإطلاق الرصاص على موكب شباب الرابطة الإسلامية العائدين من المقابر برفقة وحدات الشرطة، وقد ردت الشرطة على ذلك بإطلاق الرصاص عليهم، ولم يكن هذا بالطبع سوى لحماية أنفسهم، وليس لحماية شباب الرابطة الإسلامية الذين لم يكونوا يملكون الأسلحة. واستمر الوضع على هذه الحال حتى غروب الشمس، وعند حوالي السادسة مساءً قدمت مجموعة من شباب الرابطة الإسلامية يحملون الحجارة والعصى من اتجاه محطة الوقود المعروفة حالياً بمحطة شل عقبا هبلى (تقع حالياً خلف مسجد عبد القادر جيلاني) وحاولت هذه المجموعة التقدم إلى حيث تدور الصدامات، لكن مجموعة من رجال الشرطة ومجموعة من الشيوخ المسلمين قامت باعتراضهم وتوسلوا إليهم حتى أقنعوهم أخيراً بضرورة التزام الهدوء. وتحرك الجميع حتى وصلوا منطقة سوق محاصيل الحبوب، وهناك ألقيت عليهم قنبلة، كما سقط منهم شخص عندما أطلق

عليه الرصاص؛ وقد دفع هذا الحادث المجموعة إلى توجيه الاتهام للشرطة بالتواطؤ مع المهاجمين^(٨).

عند السادسة مساءً، وصلت وحدات إضافية من فصائل الشرطة وقوات الجيش البريطاني^(٩). وأعلن في مساء اليوم نفسه قرار فرض حظر التجوال؛ لهذا لم تحدث بعد ذلك أية إضرابات، اللهم إلا ما كان يسمع من أصوات متفرقة لإطلاق الرصاص ومحاولة من أعضاء الأندنت لإحراق أحد المساكن وتخويف وحدات رجال الشرطة وجنود الجيش البريطاني من الدخول إلى حي أبا شاول، وقد بقي هؤلاء يحرسون أطراف الحي حتى الفجر.

لكن في فجر اليوم التالي (٢٢ من فبراير ١٩٥٠) اقتحمت هذه الوحدات العسكرية الحي المذكور، وكانت قوات من الشرطة بقيادة الضابط الإنجليزي كوبر قد قامت في اليوم السابق بإجراء مسح استطلاعي داخل هذا الحي، وقد وجدوا في أثناء ذلك جثثاً مرصوصة لأربعة قتلى من أعضاء حزب الأندنت. وعندما قامت هذه الوحدة بتفتيش المنازل وجدوا داخلها ١٨ جريحاً و ٢٤ قنبلة يدوية، وفي صباح ذلك اليوم (٢٢ من فبراير) جرت محاولات لإحراق المنازل والنهب في باقي أحياء العاصمة أسمرا، وقد تمكنت الشرطة من إفشال بعض هذه المحاولات، بينما لم تتمكن من إفشال المحاولات الأخرى.

ويجدر بالذكر أن كل هذه الأعمال كانت تتم من قبل أعضاء حزب الأندنت^(١٠). كانت أحداث اليوم التالي هي الأسوأ، وهي التي حدثت في حي أكريا (حي يقع أقصى شمال العاصمة وغالبية سكانه من المسلمين - المترجم) فقد فرقت قوات الشرطة بقيادة الضابط الإنجليزي كوبر في ذلك الصباح مجموعة من شباب الرابطة الإسلامية القادمين من حي أكريا ومجموعة من شباب حزب الأندنت الذين تجمعوا من حي "عداقا عربي" وحي "حدش عدي" وكان مقرراً حدوث المواجهة في المنطقة الواقعة بين حي أكريا وحي عداقا حموس وقد فرقتهم الشرطة من خلال إطلاق الرصاص فوق رؤوسهم. وعندما هرب شباب الأندنت ألقت الشرطة القبض على أربعة من شباب الرابطة الإسلامية بتهمة حيازة قنابل يدوية.

وفى المساء التقى الجمعان مرة أخرى فى المكان نفسه، وانطلق الرصاص. وقد قامت وحدة الشرطة الموجودة فى المكان - وكانت تضم عددًا من الجنود المستجدين بإطلاق الرصاص؛ فقتل واحد من مجموعة شباب الرابطة الإسلامية، وأثيرت هنا مرة أخرى مسألة انحياز الشرطة للطرف الآخر. ومهما يكن فإن قوة الشرطة التى كان يقودها الضابط كوبر أيضًا تمكنت من فض الاشتباك مرة أخرى وتفريق المتقاتلين.

ولكن فى أثناء ذلك قامت مجموعة أخرى من حزب الأندنت كانت قد تجمعت من ناحية بلدة " عدى نفاس "، وهاجمت حى أكريا من الناحية الشمالية، وهذه المجموعة لم تكن تحمل فقط المسدسات والقنابل اليدوية، وإنما البنادق أيضًا. ولهذا تدور شكوك حول إمكانية وجود أفراد من عصابات الشفتا فى وسط هؤلاء المهاجمين. وقد قتل فى أثناء هذا الهجوم عدد من جماعة الأندنت، ولكن الضابط فى ذلك اليوم ساعدهم على تغطية عملية سحب جثثهم.

وفى أثناء ذلك سمع دوى الرصاص باتجاه حى " إمباقلايانو "؛ حيث كان يزحف نحو ثلاثمائة من جماعة حزب الأندنت باتجاه حى أكريا، وهاجم هؤلاء قوة من الرابطة كانت تدافع عن المنطقة ولم يكن لدى هذه القوة المدافعة سوى القنابل اليدوية والسيوف، بينما كانت القوة المهاجمة تملك القنابل والمسدسات. ويوضح هذا التقرير الذى أعدته الإدارة البريطانية أن الشرطة قد أطلقت النار على جماعة حزب الأندنت، لأن عدوانيتهم وظلمهم كانا سافرين، فسقط اثنان من هذه الجماعة. وفى أثناء هذه الفوضى قتل ثلاثة من شباب المسلمين، وانسحب جماعة الأندنت إلى الورااء ولم تحدث طوال مساء ذلك اليوم أية مواجهات أخرى، ولكن كان يسمع صوت إطلاق الرصاص بين الحين والآخر ^(١١).

كانت حصيلة المواجهات خلال هذين اليومين فقط (٢١ - ٢٢ من فبراير ١٩٥٠) ٢٧ قتيلًا (٩ من الأندنت و ١٨ من شباب الرابطة) وجرح ٧٣ آخرون وتمت معالجتهم فى المستشفى (٤٥ من الأندنت و ١٣ من الرابطة) وكان القتلى

من الطرفين قد قتلوا بالرصاص، وكان من بينهم اثنان من النساء وطفل واحد^(١٢).

وفى ٢٤ من فبراير، شكل الحاكم البريطاني البريغادير دورى لجنة تحقيق قضائية، ولكن هذه اللجنة لم تهتم إلا بأحداث ٢١ - ٢٢ من فبراير، فى حين أن الأحداث كانت قد تواصلت حتى يوم ٢٦ من فبراير، وبإضافة حصيلة هذه الأيام الإضافية، فإن إجمالى عدد الخسائر البشرية بسبب هذه الاضطرابات كانت على النحو التالى:-

- ٤٧ قتيلاً (١٦ منهم أنصار حزب الأندنت و ٣١ من شباب الرابطة الإسلامية).

- ١٠٠ جريح (٥١ منهم من أنصار الأندنت، و ٤٩ من شباب حزب الرابطة الإسلامية).

- ١٢١ إصابة خفيفة تلقى أصحابها العلاج فى المستشفى، وخرجوا فى اليوم نفسه (٧٢ من أنصار الأندنت، و ٤٩ من شباب الرابطة الإسلامية).

كان عدد القتلى الذين قتلوا برصاص الشرطة والجيش من إجمالى عدد القتلى المذكور آنفاً يبلغ ١٥ شخصاً، بينما كان الجرحى الذين أصيبوا على يد الشرطة ١٥ شخصاً. وأوضحت لجنة التحقيق أن جميع القتلى والجرحى الذين أصيبوا برصاص الشرطة والجيش كانوا من أعضاء الأندنت، وأن الشرطة والجيش قد أطلقا النار عليهم دفاعاً عن النفس^(١٣).

وكما رأينا لم تفلح إجراءات الإدارة البريطانية فى تهدئة الاضطرابات، بل على النقيض من ذلك اتهم الطرفان - وخاصة أعضاء حزب الرابطة الإسلامية - الإنجليز بالانحياز إلى الطرف الآخر، لا سيما وأن أنصار حزب الرابطة كانوا يواجهون أنصار حزب الأندنت المسلحين بكميات كبيرة من القنابل

اليديوية والبنادق والمسدسات، وقد اتهم هؤلاء البريطانيين بأنهم لم يبذلوا الجهد اللازم لوقف الاقتتال الأهلى.

لجنة تقصى الحقائق التابعة للأمم المتحدة التى كانت قد وصلت البلاد قبل اندلاع هذه الأحداث بأسبوعين، لم تلتزم الصمت تجاه ما كان يدور، وإنما أصدرت فى ٢٢ من فبراير (أى فى اليوم الثانى من اندلاع الاقتتال - المترجم) بياناً بعنوان " نصيحة ومناشدة عبرت فيه عن عميق حزنها وأسفها لما يجرى، وأعلنت أن مهمتها لا يمكن أن تخدم بأعمال العنف هذه ". ومضى البيان يقول: "... إن الاضطرابات لا يمكن أن تجنى من ورائها أية فائدة ولا تؤدي سوى إلى إراقة الدماء وبث روح الكراهية والحقد بين المواطنين " واختتم البيان مناشداً المواطنين عدم الانجرار وراء هذا النهج الخطير^(١).

ولم تفلح لا جهود الإدارة البريطانية ولا مساعى لجنة الأمم المتحدة فى وقف هذه الاضطرابات التى توقفت أخيراً بفضل مساعى الخيرين والعقلاء من كلا الطرفين. ويروى دقيات قبر هنس تسفاماريام، الذى كان رئيساً لحزب الأندنت فى إقليم حماسين وأسمرأ، بكل صراحة، أن حزب الأندنت كان يقوم بنفسه، عندما اشتدت المواجهة، بتوزيع البنادق والقنابل والذخيرة، ولكن مع مرور الوقت وتعاضم الخسائر وجسامتها، بدأ العقلاء من كلا الطرفين يلتقون سرّاً لبحثوا عن السبل التى تمكنهم من وقف هذا الاقتتال الأهلى.

ويقدم السيد ولدآب ولد ماريام من جانبه رواية مماثلة؛ حيث يوضح أن الاقتتال كان قد استنزف طاقات الطرفين إلى درجة أنه وصل حد التوقف تلقائياً؛ الأمر الذى أتاح فرصة مواتية للحوار والتفاوض، وكالعادة، كما يوضح السيد ولدآب، كان الحوار يتم فى منزل آل غفر الله.

إن أسلوب حل هذه النكبة العظيمة التى حلت بسكان أسمرأ، كان أسلوباً ناضجاً على نحو فريد ينبغى أن تعرفه، وتتعلم منه الأجيال الإرترية القادمة، وهو كذلك درس مفيد يمكن أن تتعلم منه الشعوب والدول الأخرى عندما ينشب داخلها خلاف أو نزاع أو اقتتال.

ففى مساء ٢٤ من فبراير ١٩٥٠م أى فى اليوم الثالث لبدء الاقتتال الأهلى، تجمع العمء والأعفاء والإرتريون من سكان أسمرأ بعد أن أكملوا فىما بينهم حوارهم ومفاوضاتهم. وأمام مقر الحاكم الإدارى البريطانى لإقليم حماسين وأسمرا حيث:

" تم تشكيل لجنة رسل صلح من ٦٢ شخصاً، ٣١ منهم من المسيحيين، و ٣١ منهم من المسلمين، وقد تم تكليف هؤلاء ببحت السبل التى تضمن الأمن وسلامة المواطنين وتحقيق الصلح بينهم. وهذه اللجنة مكونة من الأشخاص الذين ظلوا يبحثون " خلال الأيام الماضية " سبل تهدئة الاضطرابات والمصادمات التى عاشتها أسمرأ، وتأمين الضمانات اللازمة؛ لتمكين الناس من التحرك والتجول أينما شاءوا بحرية وقضاء حاجاتهم دون خوف. كما تضم اللجنة كلاً من ساحة الأنبا مارقوص وفضيلة المفتى اللذين قاما معاً بتقديم النصح والمشورة الحسنة لأتباعهم ".

على أثر تشكيل هذه اللجنة قام أعضاء اللجنة بدورهم بانتخاب لجنة مصغرة تتكون من ستة أشخاص (ثلاثة من كل طرف) وانتخب كل من دقيات أسرسهى براخى وبلاتا نورو أحمد دين ليتناوبا رئاسة اللجنة المصغرة. وعندما أنجزت اللجنة المصغرة مهامها عقدت اجتماعاً عاماً للجنة الكبرى فى ٢ مارس ١٩٥٠م وتم التوصل إلى نقاط الصلح التالية:-

١- إن اللجنة التى تم اختيارها من قبل الحاكم العام هى المخولة بدراسة الأوضاع السائدة منذ ٢١ فبراير حتى اليوم من مارس ١٩٥٠م والبت فيها.

٢- يؤدى المندوبون عن الجانب المسيحى القسم على كتاب الإنجيل المقدس لكى يقوموا بمنع المواطنين الذين ينوبون عنهم من إثارة الاضطرابات؛ و إرتكاب الظلم وأن يبلغوهم بأن أى فرد

سيتحمل اعتباراً من اليوم مسؤولية مشاركته في عمل يؤدي إلى إثارة الاضطرابات أو ارتكاب الظلم.

٣- أن يؤدي كذلك الجانب المسلم القسم على المصحف الكريم؛ لكي يقوم بما يقوم به الجانب المسيحي، وكذا تقديم النصح والمشورة (للمواطنين الذين ينوبون عنهم)^(١٥).

وبمقتضى هذا الاتفاق عقد في ٢٥ من مارس ١٩٥٠م، اجتماع صلح حاشد للغاية حضره الأعيان والوجهاء من كلا الجانبين^(١٦). وألقيت في هذا الاجتماع خطب تدعو وتشيد بالتصالح وأقيمت الصلوات ورفعت الدعوات لمباركة هذه الخطوة، وفي صبيحة اليوم التالي (الأحد) تحركت مسيرة صلح سلمية ضخمة شارك فيها كل الزعماء الدينيين وقادة الكتلة الاستقلالية وحزب الأندنت. وحسبما ورد في صحيفة إيثوبيا (لسان حال حزب الأندنت) فإنه قد تم في ذلك اليوم وضع أكاليل الزهور على قبر ١٧ من القتلى المسحيين و ٣٤ من القتلى المسلمين^(١٧). وبهذا تم وضع نهاية لمأساة الاضطرابات تلك، والمدهش جداً في الأمر أن الحادث مر من دون أن يخلف أثراً لا تزول وبدا وكأنه ظاهرة عابرة سريعة الزوال.

ولكن لماذا حدث ما حدث ؟ يجيب عن هذا السؤال: دقيقات قبريوهنس (رئيس حزب الأندنت في إقليم حماسين وأسمرا) عدا انزعاجنا من السياسة البريطانية، فإنه لم يكن هناك أي مبرر لذلك، والخلاف كان بين معسكري دعاة الانضمام ودعاة الاستقلال. ولم يكن على الإطلاق خلافاً بين المسيحيين والمسلمين. ولأن الأمر لم يكن ذا جذور عميقة، ولم تكن هناك في الأصل عداوات قائمة فإنه سرعان ما زال وزالت معه آثاره^(١٨). حاول المسئولون البريطانيون تصوير تلك الاضطرابات على أنها ناشئة عن عداوات دينية وعرقية^(١٩). لكن لو كان الأمر كذلك لكان ذلك من دواعي سرور البريطانيين؛ لأن مثل هذا النوع من الاقتتال الأهلي يتمشى مع مخططهم لتقسيم إرتريا.

وبغض النظر عن أى شيء آخر، يكفي أن نعرف أن نهج تفكير بريطانيا كان مرفوضاً حتى من قبل تدلا بايرو (سكرتير حزب الأندنت ومفكره - المترجم) ناهيك عن الآخرين وقد شدد فى شهادته التى أدلى بها أمام لجنة التحقيق فى القضية أن سبب الاقتتال لم يكن العداء بين المسلمين والمسيحيين، وإنما التنافس وسوء التفاهم بين مؤيدى الكتلة الاستقلالية ومؤيدى حزب الأندنت (دعاة الانضمام إلى إثيوبيا - المترجم) وشرح تدلا بايرو بإسهاب أن سجل تاريخ الشعب الإرتري لا توجد فيه رواسب عداوات يمكن أن تقود إلى مثل هذا الاقتتال، إضافة إلى ذلك قال تدلا بايرو أن كلا المعسكرين المتقاتلين يتكون من مسيحيين ومسلمين، ولهذا فإن سبب الخلاف سياسى وليس دينياً (٢٠).

وقد أقرت لجنة التحقيق القضائية بدورها أن السبب الأساسى للخلاف هو سياسى على الرغم من أنها أفسحت حيزاً ضيقاً لدور العامل الدينى، وكان من العوامل الرئيسة التى دفعت لجنة التحقيق القضائية إلى التوصل إلى هذا الاستنتاج هو أن الاضطرابات اندلعت فى أماكن محددة وكانت بين أناس محددين. ولم تكن الاعتداءات تحدث لمجرد أن هذا الشخص مسلم أو مسيحى الهوية، فقد كان الأشخاص المشاركون فى الاقتتال من أعضاء الأندنت والكتلة الاستقلالية قد استعدوا مسبقاً وكانا يبحثان عن بعضهما بعضاً بشكل مدروس؛ ولهذا لم يكن الاقتتال يحدث بشكل عشوائى.

غير أن المسألة التى تأكدت منها لجنة التحقيق هى أن من تعدد بدء إثارة الشغب والاضطرابات وارتكاب المظالم كانوا ممن وصفتهم بـ "المسيحيين الأرثوذكس" من جمعية الأندنت الشبابية، وتوصلت اللجنة إلى أن إسراع هؤلاء فى إطلاق الرصاص وإلقاء القنابل يثبت أنهم كانوا قد استعدوا لذلك مسبقاً. وبالمقابل أوضحت اللجنة أنه باستثناء قلة من شباب الرابطة الإسلامية، فإن كل ما كان يملكه غالبية شباب الرابطة من سلاح كان السيف. وأكدت اللجنة أن حمل السيف فى مراسيم التشييع والدفن يعد ظاهرة مألوفة، إضافة إلى ذلك توصلت لجنة التحقيق إلى أن العدد المضاعف لقتلى شباب الرابطة عن شباب الأندنت وحدث

أكثر الإصابات البدنية فى صفوف الأندنت، يوضحان أن شباب الرابطة كانوا يدافعون عن أنفسهم بالعصى والحجارة والسيوف.

أما فيما يتعلق بدور الجيش والشرطة من البريطانيين وأعوانهم الإرترين، فإن اللجنة قد برأتهم من أية تهمة، بل أشادت بهم بالقول: " إنهم قد أدوا واجبهم على أكمل وجه " وعلى الرغم من إصابة ٥٠ من شباب الأندنت و ٤٨ من شباب الرابطة واعتقالهم بسبب تلك الاضطرابات، فإنه لم توجه أية تهمة أو انتقاد إلى أى فرد من أفراد الجيش أو الشرطة (٢١).

وأيًا كان، فإن محاولة تمزيق إرترى على أساس دينى قد فشلت على هذا النحو، وليس هناك شك فى أن هذه الاضطرابات كانت وراءها أيدي إثيوبيا وحزب الأندنت، فقد ثبت أن الشخص الذى ألقى القنبلة اليدوية على مقر حزب الأندنت هو شخص يدعى خليفة وكان عضواً بحزب الأندنت، وقد وصفته لجنة التحقيق القضائية نفسها بأنه عنصر إشعال Agent provocateur ومع هذا لم تصرح اللجنة بالجهة التى ينتمى إليها وإنما اكتفت بالتلميح إلى ذلك (٢٢).

ومن الصعب جداً الاكتفاء بالاستنتاج فقط بأن هذا العنصر كان تابعاً لحزب الأندنت؛ وذلك لأن تلك الفترة كانت تشهد تحركات البريطانى استافورد لتنفيذ مخططاته التقسيمية، حيث كان فى أثناء ذلك يسعى بكل طاقته لتفتيت الكتلة الاستقلالية من الداخل. وبما أن مخططه كان يهدف على الدوام إلى تقسيم إرترى، فإنه لن يكون بعيداً عن الواقع إذا توجهت إليه أصابع الاتهام والشكوك فى أحداث ٢١ من فبراير ١٩٥٠م، على قدم المساواة مع إثيوبيا وحزب الأندنت فكل الدلائل المحيطة، على الرغم من أنها غير ملموسة تقود إلى هذا الاستنتاج.

وعموماً يمكن القول إن وحدة الإرترين، والحس الوطنى الإرترى - بشكل عام - قد تمكنا فى ذلك الأسبوع من تجاوز أفسى اختبار. ومدلول هذا الانتصار وعظمته لم تتكشف فوراً أو حتى بعض مضى أشهر عليه، إنما مضت سنوات عديدة لتتبدى لاحقاً هذه الأهمية والعظمة، ولتتلعب دوراً فى إحداث تغيير فعلى فى نهج التفكير.

أعمال لجنة تقصى الحقائق التابعة للأمم المتحدة وتقريرها.

كانت هذه اللجنة قد بدأت أعمالها فى ١٤ من فبراير ١٩٥٠م. ومع هذا لا يمكن الجزم بأن الاضطرابات التى اندلعت فى ٢١ فبراير - أى بعد أسبوع من بدء أعمال هذه اللجنة - لم تؤثر بشكل سلبى على سير تحقيقاتها أو على الآراء الجماعية أو الفردية لأعضائها، ومع هذا لم يلاحظ حدوث تأثير كبير بسبب ذلك على مواقف حكوماتهم التى كانوا يتمسكون بها عند قدومهم.

كانت هذه اللجنة تتكون من خمس دول وهى، باكستان، وبورما، وغواتيمالا، والنرويج، وجنوب إفريقيا، وفى الاجتماع الدورى الرابع للجمعية العامة للأمم المتحدة كانت باكستان وغواتيمالا تؤيدان منح الاستقلال لإرتريا، بينما كانت بورما تتبنى الاقتراح الداعى لاستطلاع رغبات الشعب الإرتري، وكانت النرويج من جانبها مناصرة إلى إثيوبيا وتؤيد مطالبها. أما جنوب إفريقيا فكان نظامها يرفض منح الاستقلال أو الحكم الذاتى لأية دولة مستعمرة.

لم تكن بريطانيا مسرورة؛ لأن لجنة التحقيق هذه لم تكن تضم من يؤيد اقتراح تقسيم إرتريا. وقد سعت بريطانيا من خلال سيلفيا بانكرست على الترويج داخل البرلمان البريطانى لرأى يعارض تركيبة هذه اللجنة^(٣٣). وانطلاقاً من ذلك التقى استافورد بأعضاء هذه اللجنة، وحاول أن يقنعهم بتبنى فكرة تقسيم إرتريا، لكن باكستان وغواتيمالا رفضتا مقترحاته من فورهما، لكنه استطاع أن يحقق مكاسب على حد تعبيره مع الدول الثلاث الأخرى^(٣٤).

وكان هناك أيضاً إضافة إلى مندوبى باكستان وغواتيمالا اللذين رفضا مقترحات بريطانيا، شخص مهم يعارض الموقف البريطانى يدعى شميدت، يعمل سكرتيراً للجنة تقصى الحقائق هذه، وشميدت هذا ليس عضواً بلجنة التحقيق هذه، لكنه كان على اتصال مباشر بالأمين العام للأمم المتحدة. وحسبما يوضح عقبارقى يوهنس فلن شميدت هذا كان يؤيد الاقتراح الداعى إلى منح الاستقلال القورى

لإرتريا، أو الاستقلال بعد فترة من الوصاية الدولية. وكان لديه اقتناع بأن ما يعوق تطبيق ذلك هو الحملة الدعائية السلبية التي تشنها بريطانيا، وقد عده المسؤولون البريطانيون شخصاً خطراً عليهم لتمسكه بموقفه ورفضه فكرة أن إرتريا غير قادرة على الاعتماد على نفسها اقتصادياً^(٢٤).

وقد أدى تشدد شميدت وصلابة تمسكه بموقفه، إلى أن بدأت تظهر فى صفوف المسؤولين البريطانيين انشقاقات ومواقف متذبذبة، ووصل الأمر إلى حد أن البعض منهم بدأ يقترح أن تبقى إرتريا تحت الوصاية الدولية لعدد من السنوات وبدأوا يصرحون علناً بأن الحجة القائلة " بأن إرتريا بلد لا يملك قدرات اقتصادية " غير صحيحة، وإن هذا يشمل دولاً أخرى فى طريقها لنيل الاستقلال^(٢٥).

للأسف لم تكن هذه المواقف تعكس رأى غالبية المسؤولين البريطانيين الذين تمسكوا بالموقف الرسمى لبلادهم والداعى إلى التقسيم، فضلاً عن ذلك كانت مثل هذه الآراء تعيق لجنة تقصى الحقائق ولا تساعد على الوصول إلى الحقيقة الموضوعية.

هذه هى الأجواء التى كانت تعمل فى ظلها لجنة تقصى الحقائق التابعة للأمم المتحدة، وعلى الرغم من خمود الاضطرابات التى اندلعت فى أسمرا خلال وقت قصير، فإن أعمال القرصنة والإرهاب التى كانت تمارسها عصابات الشففا داخل المدن والأرياف كانت تتصاعد بشدة وأخذت اللقاءات والعلاقات القائمة فى هذه الفترة بين هذه العصابات ومسؤولى إقليم تجراى (الإثيوبى) تتم نهاراً جهاراً فى الحدود، على سبيل المثال يوضح تقرير مديرية سراى عن شهر فبراير ١٩٥٠م أنه قد أمكن التأكد من مصادر موثوقة بأن الفيتورارى يمنو حسن نائب حاكم إقليم تجراى ونبورى إيد قبر مسقل حاكم أكسوم كانا يلتقيان باستمرار بكل من قبرو تسفاصيون وأسرسهى إمبايه (وهما قائدا عصابات الشففا التى كانت تنشط فى إرتريا - المترجم) ويوضح التقرير أن حقوص تمنوا قد استلم ثلاثة جالات مملوءة بالقنابل اليدوية فى مدينة أكسوم.

إضافةً إلى ذلك يوضح التقرير أنه كانت تتم في الشهر نفسه لقاءات متواصلة على الحدود بين زعيم عصابة الشفتا أسرسهى والدجات طهاية بسرات عمدة بلدة أديابو الإثيوبية، وأن زعيم عصابة الشفتا الآخر حقوص تمنوا قد قام بتجنيد عشرين شخصاً من بلدة أديابو بناءً على أوامر من حاكم عدوا العقيد إسياس قبر سلاسى (عميل إرتري ترقى لاحقاً إلى رتبة جنرال وأعدمه نظام الدرق في منتصف السبعينيات ضمن نحو ستين شخصاً من حاشية الإمبراطور هيلي سلاسى - المترجم).



بعض أعضاء لجنة تقصى الحقائق التابعة للأمم المتحدة

ويوضح التقرير إلى جانب ذلك أن أسرسهى باعتباره زعيم عصابات الشفتا الأساسى فى المنطقة كان يتلقى الذخيرة من الدجات تسفاى عمدة بلدتى " مدباى " و " وعدى أربعى " ومن دجات مسفن حاكم مدينة شيرى، وكانت أسرة زعيم العصابة أسرسهى فى تلك الفترة تختبئ تحت حماية الإثيوبيين فى بلدة تدعى "أسقدى" بإقليم تجراى الإثيوبى، وكانت عصابة أولاد موسى إزقى تتجول فى تلك المنطقة كما نشاء بفضل حماية دجات هيلو الذى كان عمدة بلدة أحسنا.

ويختتم التقرير بفقرة يقر فيها بأن هذا الوضع يمكن أن يخرج عن السيطرة إذا لم تتعاون إثيوبيا فى السيطرة عليه؛ لأن مسؤولى إقليم تجراى

الإثيوبى وبالمشاركة مع حزب الأندنت هم الذين يمارسون العنف السياسى
والنشاطات الإرهابية (٢٧).

وكعادتها قامت الكنيسة الأرثوذكسية الإرترية - خاصة بعد بدء لجنة تقصى
الحقائق التابعة للأمم المتحدة لأعمالها - بتكثيف حملتها التعبوية فى وسط أتباعها
ومارست عليهم ضغوطاً دينية قوية، بشكل ملحوظ ومكشوف لتضمن تأييدهم
لحزب الأندنت، ولكن الكثير من المسيحيين الذين ينتمون إلى الكتلة الاستقلالية
قاموا بالتصدي لحملة الكنيسة الأرثوذكسية بكل جرأة وشجاعة، وعلى سبيل المثال
يمكن أن نذكر فى هذا المجال ما كتبه شخص من إرتريا بشأن الكنيسة
الأرثوذكسية الإرترية آنذاك القس مارقوص:-

"... هل يجوز أن يكون القس مارقوص راعياً للكنيسة وهو
الذى يستمع إلى مشورة المنافقين ويحرض على اقتتال المسلمين
والمسيحيين، ويحرم على رعيته المشاركة فى تشييع جنازة أو
زيارة أى مريض (من أنصار المعسكر الاستقلالى) ويدعو رعاياه
إلى أن يقتلوا الآخرين فى سبيل (مبادئ) حزبهم (الأندنت). إن
هذا أمر مخجل حقاً، فحتى الشخص الملحد لا يمكن أن يسمح له
ضميره بأن يحرض الناس على مثل ذلك.

ويمضى المقال مصوراً القس بالشخص الذى قدم شهادة زور لتمكين
صديقه (إثيوبيا) من الحصول على قطعة أرض، ويقوم هذا الصديق باحتقار
هذا الشاهد ونبذه ثم يختتم الكاتب مقاله بالفقرة التالية:

".... على الرغم من أن إراقة الدماء بين المسلمين
والمسيحيين هى سبب فى تحريض القس مارقوص وزمرته من
المنافقين، فإنه يبدو أن هؤلاء (القس مارقوص وزمرته) لم
يدركوا أن شوا " (إثيوبيا) قد لاحظت أنهم غير مفيدين، ومهما
يكن اعتقادهم (القس وجماعته) بأن مثل هذا التحريض يمكن أن
يحقق له مكاسب، فإن ذلك مجرد وهم؛ فلا أحد يخفى عليه أن

الاستقلال يعنى أن يكون الشعب بأكمله هو صاحب الأرض
والمكاسب (٢٨).

كانت العداوات والمهاترات قد وصلت إلى هذا الحد من التلاسن، وأخذ هذا
الوضع يزداد حدة طوال الواحد والخمسين يومًا التي مكنتها لجنة تقصى الحقائق
متجولة في جميع أنحاء إرتريا (١٤ فبراير - ٦ مايو ١٩٥٠)، وعقدت لجنة
تقصى الحقائق خلال الفترة المذكورة ٦٤ اجتماعًا في ٣٧ مركزًا، وكان هذا العدد
من الاجتماعات يقل عن تلك التي عقدتها من قبل، لجنة تقصى الحقائق التي بعثتها
الدول العظمى الأربع.

ويوضح تريفاسكس أنه إضافة إلى ذلك، فإن الإسلوب الذي اتبعته اللجنة
الأولى لدراسة آراء المواطنين كان أكثر تنظيمًا نسبيًا من ذلك الذي اتبعته اللجنة
الثانية التابعة للأمم المتحدة. وكانت اللجنة الثانية قد "... اكتفت بأن تكون مراقبًا
غير مبالي بالأطراف المتصارعة، وأن تنقل أو تطرح فقط مطالب أشخاص لم يتم
التأكد من حقيقة هويتهم ومدى تمثيلهم (لقطاعات السكان) (٢٩).

وإذا أضفنا إلى ما ذكره تريفاسكس مسائل أخرى مثل نواقص الانضباط
الأمنى، فإنه بلا شك سنتوصل إلى أنه لا التحقيقات ولا نتائج هذه التحقيقات التي
توصلت إليها لجنة تقصى الحقائق كانت حقيقية أو يمكن الوثوق بصحتها.
فحسبما يؤكد أعضاء حزب الأندنت أنفسهم، فإنه كانت هناك مجاميع تابعة لهذا
الحزب مكلفة خصيصًا بفريق أية اجتماعات تعقدها لجنة تقصى الحقائق مع الكتلة
الاستقلالية. حيث كان أعضاء هذه المجاميع يخرجون من المدن الكبيرة سيرًا على
الأقدام ثم تلحق بهم شاحنات فارغة وتنقلهم إلى الضواحي التي ستعقد بها
الاجتماعات، ويقوم هؤلاء بالتنسيق مع عصابات الشففا بمنع أعضاء الكتلة
الاستقلالية من الوصول إلى هذه الاجتماعات؛ وبذلك تنقص الأعداد المشاركة من
أعضاء الكتلة الاستقلالية في هذه الاجتماعات بنسبة كبيرة (٣٠).

وانقسمت آراء لجنة تقصى الحقائق إلى قسمين بشأن التقييم القائل بأن
ممارسات حزب الأندنت المذكورة أنفاً والضغط الدينية التي كان يمارسها القس

مارقوص راعى الكنيسة الأرثوذكسية الإترية قد لعبت دوراً كبيراً فى عدم تمكن الكتلة الاستقلالية من إظهار قوتها وشعبيتها. فبينما زعمت كل من بورما والنرويج وجنوب إفريقيا بأن تلك المسألة لم تحل دون وصول اللجنة إلى تقييم سليم بشأن رغبات المواطنين، طالبت باكستان وغواتيمالا بوضع العراقيل فى الاعتبار عند تقييم رغبات السكان (٣١).



أرماتش برهى قبرى كيدان

كان أعضاء الكتلة الاستقلالية يوضحون باستمرار للجنة تقصى الحقائق بأنهم يمنعون من قبل عصابات الشفّتا من الوصول إلى أماكن الاجتماعات للتعبير عن مواقفهم، وعلى سبيل المثال، شكا أرماج برهى قبرى كيدان نائب رئيس الكتلة الاستقلالية فى إقليم سراى (كان عمدة الجنوب ومنطقة دقى دقنا بإقليم سراى) بصراحة من عصابة الشفّتا هذه أمام لجنة تقصى الحقائق وكشف لهم أنها كانت تبحث عنه وأنها كانت تعترم قتله (٣٢). ولكن لجنة تقصى الحقائق لم يكن بوسعها

فعل شيء سوى الاستماع إليه، وبعد أقل من شهر من لقاء أزماج برهه بلجنة تقصى الحقائق أى فى صبيحة ١٦ مايو ١٩٥٠، قامت مجموعة مسلحة من نحو ستين عنصراً بمحاصرته فى فجر تلك الليلة بمنزله فى بلدة (دنبي منط) وأطلقوا عليه وابلاً من الرصاص فقتلوه. وتشير تقارير الإدارة البريطانية كافة والصحيفة الأسبوعية فى تلك الفترة بأن تلك العصابة تابعة للشفتا أسرسهى إمبايه (٢٣).

من ناحية أخرى، يروى بعض من التاريخ الشفاهى لتلك الفترة بأن القاتل المباشر كان شخصاً يدعى زموى نباراي، وهو من أعضاء تلك العصابة، وأنه كان لديه عداة شخصى مع أزماج برهه (٢٤). ومع هذا فإن أصابع الاتهام وجهت بشكل رسمى إلى عصابة أسرسهى.

كان أزماج برهه أحد أصلب المعارضين لفكرة الانضمام إلى إثيوبيا منذ أن بدأ النضال السياسى فى تلك الفترة، ولم يتراجع عن دعوته للاستقلال حتى يوم مقتلته، وكان معروفاً عنه قوله: " هناك عداة تاريخى بين إرتريا وإثيوبيا له جذور عميقة؛ لهذا من الأفضل أن تقتصر العلاقة على حسن الجوار " (٢٥).

كانت هذه ثانى عملية اغتيال لأحد كبار القادة الاستقلاليين بعد اغتيال عبد القادر كبيرى، وكان قد سبق ذلك وتحديداً فى الأول من أبريل ١٩٥٠م رابع محاولة لاغتيال السيد ولد آب ولد ماريام ولكن هذه المحاولة لم تسفر سوى عن إصابته ببعض الجروح (٢٦).

بالصورة نفسها، كانت لجنة تقصى الحقائق التابعة للأمم المتحدة قد انقسمت على نفسها حول القضايا الأخرى، فعلى سبيل المثال كررت بورما والنرويج وجنوب إفريقيا مزاعم الإدارة الاستعمارية البريطانية نفسها بشأن القدرات الاقتصادية الضعيفة لإرتريا، حيث توصلوا إلى خلاصة تقول: بما أن مواشى إرتريا تستفيد من مراعى إثيوبيا، وأن الحبوب الغذائية تأتى إلى إرتريا من إثيوبيا وأنه "... مادام أن مسألة ترحيل السكان من منطقة المرتفعات الإرترية الكثيفة السكان إلى مرتفعات إثيوبيا مسألة حتمية " فإن اقتصاد إرتريا سيبقى معتمداً على الاقتصاد الإثيوبى (٢٧).

على النقيض من ذلك رأت كل من باكستان وغواتيماف أنه على الرغم من أن الاقتصاد الإرتري يواجه بعض المتاعب "... فإنه لا توجد في هذا الوقت أية دولة تتمتع بالاستقلال الاقتصادي، وأوضح مندوبا هاتين الدولتين أن المصاعب التي تعاني منها إرتريا ناتجة عن عدم الوضوح المتعلق بتقرير مصيرها، وما يترتب على ذلك من غياب الاستقرار السياسى، وذلك فضلاً عن الأضرار التي كانت تلحق بالاقتصاد الإرتري بسبب أعمال القرصنة والإرهاب التي تقوم بها عصابات الشفقا، وكذا تفاقم سوء الأوضاع الاقتصادية بسبب الرحيل المستمر للإيطاليين من إرتريا. باختصار رفضت هاتان الدولتان حجة الوضع الاقتصادي التي كان يتم التذرع بها لحرمان إرتريا من الاستقلال^(٢٣).

لم يطرأ شيء جديد في اللقاءات التي كانت تقوم بها لجنة تقصى الحقائق مع ممثلى الأحزاب السياسية والمواطنين، سوى أن حزب الأندنت كان قد تخلى عن موقفه المطالب بضم إرتريا إلى إثيوبيا، وبدأ يعلن قبوله بالتقسيم إذا كان ذلك هو رغبة سكان المنخفضات^(٢٤).

وتوضح مصادر عديدة أن التحول فى موقف حزب الأندنت كان يعكس حالة القلق التي كانت تسود معسكر دعاة الانضمام، ولم يكن خافياً على أحد أن حزب الأندنت لا يحظى بتأييد كبير إلا فى منطقة المرتفعات. كما يروى أن حزب الأندنت لم يكتف بالعمل على إعاقة أعضاء الكتلة الاستقلالية من المشاركة فى الاجتماعات التي تنظمها قيادتهم، وإنما كان يعمل على إظهار مشاركة أعضائه الكبيرة فى الاجتماعات من خلال إرسال جماعات كبيرة تشارك فى كل اجتماع يعقده الحزب فى أى مكان، وأن كثيراً من أفراد هذه الجماعات كان يتم التعرف إليهم من قبل أعضاء لجنة تقصى الحقائق على الرغم من أنهم كانوا يحرصون على تغيير الملابس التي كانوا يظهرون بها فى كل اجتماع، وعلى سبيل المثال، اضطر حزب الأندنت - عندما لم يجد من يشارك فى أحد الاجتماعات التي عقدها بمنطقة المنخفضات الغربية إلى جلب " نحو عشرين من المومسات وعدد قليل من المشردين " ويوضح استافورد أن سلوك هذه المجموعة أثار ريبة أعضاء لجنة

تقصي الحقائق. أما في منطقة المنخفضات الشرقية فإن استافورد يشهد بأنه لم يسمع تقريباً أي صوت مؤيد لحزب الأندنت^(٤٠). وعلى هذا النحو الذي لا يحتاج إلى الخوض في تفاصيله على نحو أعمق وما شابهه من أساليب مماثلة، أكملت لجنة تقصي الحقائق في الثامن من مايو ١٩٥٠م جولاتها في إرتريا.

وقد قامت هذه اللجنة بعد ذلك بإنجاز مهمتها الأخرى والمتمثلة في حصر مواقف الدول المعنية وآرائها وهي: إثيوبيا، ومصر، وفرنسا، وإيطاليا، وبريطانيا العظمى.

وفي هذه اللقاءات التي عقدتها اللجنة مع الدول المعنية المذكورة آنفاً، طالبت إثيوبيا بضم إرتريا إلى سيادتها، ولكنها أكدت في الوقت نفسه قبولها لحل خاص إذا كان ذلك يمثل مطلب سكان المنخفضات الغربية. أما مصر فأوضحت أن رغبتها هي تلبية مطالب رغبات الشعب الإرتري كافة، وضمان وحدة ترابه، ولكنها قررت أن تتحفظ عن الإعلان عن رأيها في مسألة تقرير مصير إرتريا؛ لأنها لم تكن تريد أن تقدم مقترحاتها بهذا الشأن دون أن تعرف الكيفية التي تريد الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تحل بها هذه القضية^(٤١).

أما فرنسا فرأت أن يترك القرار في هذا الشأن للجنة تقصي الحقائق والجمعية العامة للأمم المتحدة بشرط أن يضع ذلك القرار في الاعتبار تعددية الشعب الإرتري، كما ناشدت فرنسا ضرورة البحث عن سبل لتعويض إثيوبيا، كما أعربت عن رغبتها في أن يتيح القرار المتخذ بهذا الشأن فتح الباب أمام مصالحة إثيوبيا وإيطاليا وتأمين مصالحهما^(٤٢).

لم تغير إيطاليا موقفها المطالب بمنح الاستقلال لإرتريا، ولكنها مع هذا ناشدت أن يتم ذلك بأسلوب لا يضر بمصالح إثيوبيا^(٤٣).

وكانت بريطانيا الدولة الوحيدة التي تشبّث بموقفها القديم. وبناءً على ذلك اقترحت أن يتم ضم شواطئ البحر الأحمر بما في ذلك مصوع وأقاليم حماسين وسراي وأكلى قوزاي إلى إثيوبيا، وأن يتم وضع ضمانات للإيطاليين المقيمين في

هذه المناطق، وأن تدار كل من أسمرام ومصوع وفق ميثاق محدد. أما فيما يتعلق بالمنخفضات الغربية فقد رأت أنه ينبغي ألا يضم إلى إثيوبيا من دون رغبة سكانه، واقرحت بريطانيا أن يتم ضم هذا الجزء إلى السودان؛ لأنه غير مؤهل لمنحه الاستقلال. وكانت حجة بريطانيا في رفض منح الاستقلال لإريتريا تتلخص في نظرتها القائلة: "... إن إريتريا... وفضلاً عن أنها بلد غير قادر ولم يكن قادراً في أي وقت من الأوقات على الاعتماد على نفسه اقتصادياً، فإنه يفتقر إلى مقومات الدولة المتمثلة في الوحدة الوطنية والدينية والعرقية والجغرافية " (١١).

بناءً على هذه المعطيات كافة، استعدت لجنة تقصى الحقائق - التي كانت في الأصل منقسمة على نفسها - لتقديم مقترحاتها النهائية بشأن القضية الإريترية.

مقترحات لجنة تقصى الحقائق التابعة للأمم المتحدة:

وقد ظهرت الانقسامات نفسها في أثناء مراحل التحقيق والتقييم، وعندما وصلت اللجنة مرحلة وضع الخاتمة والمقترحات فتباينت المواقف وتحددت في ثلاثة هذه المرة: فكان لباكستان وغواتيمالا موقف موحد، ولبورما وجنوب إفريقيا موقفهما المختلف، وقدمت النرويج مقترحات خاصة بها.

وفي الاقتراح المشترك الذي قدمته كل من باكستان وغواتيمالا، رأت الدولتان أن الخيار الأفضل يتمثل في منح الاستقلال لإريتريا. ونظراً إلى أن الدولتين توصلتا إلى أن منح الاستقلال الفوري مسألة غير عملية، فقد اقترحتا أن تبقى إريتريا تحت وصاية الأمم المتحدة إلى حين تحقيق ذلك. ويمكن تلخيص أهم مقترحات هذين البلدين في النقاط التالية:

١. أن تصبح إريتريا دولة مستقلة ذات سيادة داخل حدودها السياسية الراهنة.
٢. يتم تنفيذ قرار منح الاستقلال خلال عشرة أعوام اعتباراً من تاريخ قبول الجمعية العامة للأمم المتحدة لهذا الاقتراح.

٣. أن تدار إرتريا (خلال فترة الأعوام العشرة هذه) من خلال وصاية دولية تشرف عليها الأمم المتحدة بنفسها.

٤. أن تقوم الجمعية العامة باختيار الجهة التي تتوب عن الأمم المتحدة في إدارة إرتريا، على أن يساعد هذه الجهة مجلس استشارى مكون من الدول التالية:

- الولايات المتحدة الأمريكية

- إثيوبيا وإيطاليا

- دولة إسلامية

- دول من أمريكا اللاتينية

- ممثل واحد لكل من المواطنين المسلمين والمسيحيين وممثل واحد للأقليات " أى الإيطاليين والمولدين "

إضافةً إلى ذلك، دعا مندوبا باكستان وغواتيمالا إلى عقد اتفاقيات خاصة بين إرتريا وإثيوبيا لضمان انسياب الحركة التجارية بين البلدين، وأن تصبح مناطق ميناءى مصوع وعصب مناطق حرة، وقد اقترح مندوبا البلدين أن تلعب الأمم المتحدة دوراً نشطاً فى تطوير إرتريا وأن يتم إنشاء جامعة فى إرتريا تخدم المنطقة بشكل عام^(١٠).

الخلاصة المشتركة التى قدمتها كل من بورما والنرويج وجنوب إفريقيا كانت ترفض أية فكرة لمنح الاستقلال لإرتريا؛ بحجة أنها غير قادرة على الاعتماد على نفسها اقتصادياً حسب تقديرهم. وذكر مندوبو هذه الدول الثلاث أن أعداد المطالبين بالاستقلال الذين كانوا يشكلون الأغلبية قد تضاءلت بانشقاق حزب الرابطة الإسلامية للمنطقة الغربية المطالب بالتقسيم فأصبحوا أقلية. لم يكتف هذا الاقتراح الثلاثى المشترك بهذا، وإنما ادعى أن إثيوبيا لها حق قانونى فى الحصول

على منفذ بحرى، وأن مختلف أشكال العلاقات القائمة بين الشعبين الإرتري والإثيوبى وتعدد أوجه التشابه بينهما تعزز ضرورة توحيدهما.

كان هذا هو مدخل مقدمة الخلاصة المشتركة التى اتفقت عليه هذه الدول الثلاث، ولكن بعد ذلك انقسم هؤلاء إلى اتجاهين عند الخوض فى التفاصيل^(١٦). فقد لاحظت كل من بورما وجنوب إفريقيا فى اقتراحهما الثنائى المشترك أن هناك منطلقات وأسساً تقف وراء مضامين البرامج المتعارضة لدعاة الانضمام والاستقلال على حد سواء، وأوضح هذا الاقتراح الثنائى أنه: ".... على الرغم من أن الحل الأفضل هو إقامة الروابط السياسية والاقتصادية مع إثيوبيا"، فإن الحل الذى يوضع بناءً على ذلك ينبغى ألا يتم على نحو ضار برغبات السكان المسلمين الإرتريين والإيطاليين والمولدين المقيمين فى إرتريا ومشاعرهم. وانطلاقاً من ذلك اقترحت هاتان الدولتان حلاً فيدرالياً يتضمن المبادئ التالية:-

١- أن تصبح إرتريا كياناً يتمتع بحكم ذاتى فى إطار اتحاد فيدرالى، وأن تكون إثيوبيا الطرف الثانى فى هذه العلاقة، على أن يتم تأسيس هذا الاتحاد الفيدرالى تحت التاج "الإمبراطورى" الإثيوبى.

٢- أن يتمتع كلا البلدين بصلاحيات قانونية وإدارية داخلية. أما فيما يتعلق بأمور الدفاع والشؤون الخارجية والضرائب والشؤون المالية والتجارية الخارجية والاتصالات فتقع ضمن صلاحيات السلطة الفيدرالية.

٣- ضرورة قيام اتحاد جمركى بين البلدين.

٤- أن تكون هناك جنسية مشتركة فى كامل منطقة الاتحاد الفيدرالى، وألا يكون هناك أى تمييز دينى أو إنسانى أو مدنى أو فى الممتلكات.

٥ - يتم تطبيق هذا النظام الفيدرالى خلال ثلاثة أعوام، وحتى ذلك الوقت تتولى بريطانيا إدارة إرتريا، على أن تقوم بريطانيا فى أثناء ذلك بتأهيل الإرتريين ووضعهم فى مواقع المسؤولية، وأن يتم فى هذه الفترة تكوين مجلس استشارى من قبل الأمم المتحدة يضم كلاً من بريطانيا ومصر وإثيوبيا، وأن يتعاون هذا المجلس فى إدارة إرتريا خلال هذه الفترة، وأن يتم أيضاً تشكيل برلمان إرتري يتولى السلطة مع الحكومة الإثيوبية^(٤٧).

غير أن مندوب بورما لم يقف عند هذا الحد، وإنما قدم اقتراحاً منفرداً طالب فيه أن تتشكل حكومتان مستقلتان لكل من إرتريا وإثيوبيا، وأن يكون ملك الملوك الإثيوبى رئيساً دستورياً فوقياً. وأن يكون لكل حكومة فى البلدين جهازها التنفيذى والتشريعى والقضائى الخاص بها. وكان هذه الاقتراح البورمى يدعو إلى إقامة اتحاد فيدرالى قائم بذاته يضم كلا البلدين، ويكون مسؤولاً أمام برلمان موحد^(٤٨).

أما النرويج فقدمت اقتراحاً منفرداً؛ حيث أوضح المندوب النرويجى فيه أنه لم تكن فى إرتريا أية خلافات سياسية قبل عام ١٩٤٦م (أى إلى ما قبل اجتماع بيت قريس). واعتبر جمعية حب الوطن الأولى قد أسست أساساً من أجل الاتحاد مع إثيوبيا، وقال المندوب لو أن الاتحاد بين إرتريا وإثيوبيا كان قد قام فى عام ١٩٤١ م لما كانت قد نشأت أية مشكلة على الإطلاق. وبعد أن كرر كالعادة كل المزاعم المعهودة التى تدعى أن إرتريا غير قادرة على الاعتماد على نفسها اقتصادياً وأنها تعتمد على إثيوبيا فى هذا المجال، وأنه لا توجد إمكانية لقيامها كدولة مستقلة.... إلى آخر المزاعم التى تطالب بانضمام إرتريا إلى " الأم إثيوبيا " واختتم اقتراحه مطلباً بضم إرتريا إلى إثيوبيا^(٤٩).

وعلى هذا النحو، انتهت مهمة لجنة تقصى الحقائق التابعة للأمم المتحدة فى إرتريا. وقدمت هذه المقترحات الثلاثة إلى الأمين العام للأمم المتحدة فى الثامن من يونيو ١٩٥٠ فى انتظار صدور قرار نهائى بشأنها^(٥٠).

الفصل الثامن عشر

إرتريا بعد انتهاء زيارة لجنة تقصى الحقائق

الأوضاع الداخلية فى إرتريا ١٩٥٠ م

على الرغم من أن لجنة تقصى الحقائق كانت قد انتهت مهمتها وغادرت إرتريا فى مايو ١٩٥٠م، فإن المقترحات الثلاثة لم تطرح على الاجتماع الدورى الخامس للجمعية العامة للأمم المتحدة إلا فى ١٣ يوليو ١٩٥٠. وقد مرت عملية مناقشة المقترحات بإجراء مطولة. وبعد نقاش موسع خلال نوفمبر ١٩٥٠، صدر فى الثانى من ديسمبر ١٩٥٠، القرار النهائى بشأنها. وسنتطرق إلى تفاصيل هذه العملية المطولة فى الأجزاء المتبقية من هذا الكتاب، ولكن فى هذا الفصل سنتناول الظروف التى كانت سائدة غى إرتريا فى أثناء العملية المطولة لاتخاذ القرار فى محفل الأمم المتحدة.

مرة أخرى نجد أن أعمال القرصنة والإرهاب لعصابات الشفتا وما تخلفه من أجواء متوترة كانت تشكل السمة المميزة للنشاط السياسى الأساسى فى البلاد. ويمكن القول إن نشاط الأحزاب السياسية كان قد أصابه الوهن تقريباً بعد مغادرة لجنة تقصى الحقائق التابعة للأمم المتحدة. أما مسألة تنقل الأشخاص من حزب إلى آخر وحدوث الانشقاقات الحزبية، فقد تحولت إلى ظاهرة مألوفة، وأصبحت صحف تلك الفترة متخمة بالبيانات والإعلانات المتعلقة بذلك، ومع أن الكثير من حالات التنقل والعودة التى كانت تحدث داخل هذه الأحزاب، كانت ناجمة فى معظم الأحوال عن التنافس الفردى بين أعضاء هذه الأحزاب وخاصة داخل الكتلة الاستقلالية، فإن أسباباً أخرى أيضاً مثل الخوف من ممارسات عصابات الشفتا ومسائل الانتماء الإقليمى والقبلى...إلخ، كانت أيضاً تقف وراء عمليات

التنقلات تلك، وقد خلق هذا الوضع ظروفًا ملائمة تخدم المخططات التجزئية لاستافورد والمسؤولين البريطانيين أكثر مما تخدم أى طرف آخر.

وكان هذا الأمر مدعاة سرور البريجادير استافورد على نحو خاص؛ فهو لم يقتنع بما كان قد حققه من نجاح فى تجزئ الكتلة الاستقلالية؛ ولهذا صار يندفع أكثر لتحقيق المزيد. وقد تناولت صحيفة وحدة إرتريا هذا الموضوع فنشرت فى مايو ١٩٥٠ م مقالاً قصيراً بعنوان " عند معالجته بالمحجمة لم يكثر المريض صاحب الشأن نفسه كما اكثرث الممسك برأسه " انتقدت فيه استافورد:

"... إذا نظرنا إلى الأمر من زاوية سياسية، فإن الذى يعالج بالمحجمة يقصد به الشعب الإرتري، الذى نجد أن جراح العلاج بالمحجمة قد طالت معظم أجزاء جسده، حتى أنه لم يبق له سوى منطقه البطن (منطقة فى الجسم لا تعالج بالمحجمة - المترجم) فإنه يبدو أن الذى يعانى أكثر فى هذا الوقت هو مبعوث الحكومة البريطانية البريغادير استافورد؛ حيث يبدو أن السيد استافورد يعانى الأمرين عند تعاطى الإرتريين لعلاج المحجمة، ففي الوقت الذى يتمسك فيه الشعب الإرتري بشدة بموقفه الراض للتقسيم، نجد استافورد يزعم أن الشعب الإرتري يطالب بالتقسيم بكل حماسة، بل إنه يجادل بشدة بأن إرتريا لا يمكن أن تنعم بالعافية والسلام مالم تتجزأ.

كلنا نذكر أن بعض الناس فى منطقة المنخفضات الغربية قد طالبوا أمام لجنة تقصى الحقائق بأن تبقى إرتريا تحت الوصاية البريطانية لفترة عشرة أعوام ثم تحصل بعدها على الاستقلال، ولكن البريغادير استافورد لم يوفر حتى هؤلاء الذين يستجدون حكومتهم، فرد على مطلبهم بالقول: "... إن الحكومة البريطانية لا تريد حكم أو إدارة المنخفضات الغربية؛ ولهذا ليس أمام هذه المنطقة سوى الانضمام إلى السودان ".

"... إن بريطانيا دولة عظمى وقوية وهى معروفة بنظامها الديمقراطي فى العالم أجمع، ولكن أصبح من غير الممكن معرفة كيف يريد البريغادير استافورد أن يعالج القضية الإترية " (١).

وبعد أسبوع من صدور هذا المقال، كان المسؤولون البريطانيون قلقين كثيرًا من ألا يتفكك حزب الرابطة الإسلامية للمنطقة الغربية الذى اعترفوا بأنفسهم أنه صنيع فرانك استافورد، وانغمسوا وقتها يبحثون عن السبيل التى تضمن استمرار خدمة هذا الحزب لمصالحهم (٢). وأعلن كوك وهو أحد المسؤولين البريطانيين العاملين فى أسمرأ وقتها بأنه مادام قد بقى هذا الحزب التقسيمى يدافع عن منطقة المنخفضات الغربية، فإن ذلك سيكون شاهدًا قويًا وحجة لا تترزعزع بيد القوى المعارضة لاستقلال إتريا.

وعلى الرغم من كل ذلك، فإن الحزب التقسيمى كان يعانى فى داخله من وجود مصالح وميول متعارضة، وكان ذلك التعرض ينبع من التناقض أو التنافس الذى كان قائمًا بين القاضى حامد أبو علامة والشيخ على رادئأى. ومع أن أبا علامة كان شخصًا متبدل المواقف ويتنقل بين الأحزاب السياسية كافة التى كانت قائمة فى ذلك الوقت، فإنه تمكن من تبوء رئاسة الحزب التقسيمى بفضل الدعم البريطانى له، وهذا الدعم كان نابعًا من تأثير جماعة استافورد وانجذابهم إلى مستواه التعليمى العالى وسعة اطلاعه، لكن القاضى أبا علامة لم يكن لديه مؤيدون كثر فى منطقة المنخفضات الغربية بسبب مواقفه المتقلبة هذه.

ولكن - من ناحية أخرى - نجد أن على رادئأى كان أول من تقبل فكرة التقسيم من فور طرحها من قبل البريطانيين، وأنه هو الذى سعى إلى نشر الفكرة وترسيخها فى أوساط من كانت لهم أوضاع مماثلة له، فضلًا عن أنه كان هو الذى يتمتع بشعبية وتأيد كبير وليس القاضى أبو علامة. لكل ذلك لم يستسغ على رادئأى اختيار الإنجليز للقاضى حامد ليكون رئيسًا لحزب التقسيم وأصبح هذا سببًا للتنافس بين الرجلين.

بدأ البريطانيون يساورهم الخوف والقلق من أن يسعى الشيخ إبراهيم سلطان إلى استغلال هذا التنافس فيعمل على استمالة أحدهم إلى جانبه؛ فيؤدي ذلك إلى إضعاف الحزب التقسيمى، ونظرًا إلى أنه كان هناك سوء تفاهم وعداء سياسى قوى بين الشيخ إبراهيم سلطان والقاضى أبى علامة، فإن أكثر ما كان يقلق البريطانيين هو حدوث تفاهم بين الشيخ إبراهيم سلطان وعلى رادئى. ونتيجة لذلك توصلت جماعة كوك إلى اقتناع مفاده "... الأفضل أن يذهب القاضى أبو علامة الذى يتمتع بشعبية ضعيفة إلى إبراهيم بدلاً من أن يتصالح على رادئى مع إبراهيم سلطان"^(٣). كانت هذه هى الفترة التى عاد فيها الشيخ إبراهيم سلطان من زيارة قام بها إلى مصر برفقة القرزماج قبر ميكائيل براخى سكرتير حزب إرتريا الحديثة. ويروى أن هذين الرجلين عادا من هناك مسرورين جدًا من نتائج اللقاءات التى عقداها مع المسؤولين المصريين ومسؤولى الجامعة العربية. وكالعادة كان البريطانيون يحاولون أن يستخفوا بالشيخ إبراهيم فى تقاريرهم فيصفونه - من ناحية - بأنه يسيطر عليه جنون العظمة "Megalomaniac"، ويعترفون فى الوقت نفسه. كما أشرنا إلى ذلك آنفًا، بأنه يعد "داهية سياسية مدهشة"، وأن لديه قدرة عجيبة على الخروج من المآزق^(٤).

هذه العلاقات التى أنشأها مع مصر والجامعة العربية كانت تخلق المشاكل داخل الكتلة الاستقلالية وتحديدًا فى أوساط الطرف المسيحى. إلا أن اللقاءات التى كان يجريها الشيخ إبراهيم مع الجماعة على رادئى بدأت تؤتى أكلها؛ الأمر الذى زاد من قلق الإنجليز. وعندما عقد الشيخ إبراهيم سلطان موعدًا للقاء مع على رادئى سارع الإنجليز إلى اتخاذ خطوات تعرقل ذلك، وقد جاء فى الرسالة التى كتبها كوك إلى وزارة الخارجية بشأن هذا اللقاء ما يلى:

".... أن تحدثهما (إبراهيم وعلى رادئى) فى حد ذاته فيه فائدة له (إبراهيم سلطان) ولكن إذا أفضى هذا اللقاء إلى تشكيل جبهة مشتركة مع على رادئى فإنه (إبراهيم سلطان) سيحقق مكاسب عظيمة للغاية. وإذا كان الأمر حسبما قاله (لنا) على

رادئای فإن إبراهيم سيطلب منه عند اللقاء المطالبة بشكل مشترك بوضع إرتريا تحت الوصاية البريطانية وأن يتوجها معا إلى ليك ساكسيس (نيويورك) لتقديم هذا الاقتراح (١).

ويتضح من هذا التقرير بالطبع كيف أن على رادئای كان لا يعمل إلا بعد التشاور مع البريطانيين. ومع هذا لم يرتح البريطانيون إلى فكرة لقائه بالشيخ إبراهيم. كوك نفسه هذا اللقاء بأنه " غير ضروري " وأضاف في تقريره بهذا الشأن ما يلي:

" لا نعتقد أن على رادئای شخص ابتزازي، ولا نعتقد أنه يمكن أن يتقبل مقترحات إبراهيم مالم نطرح قضايا وسياسات جديدة لا يحبذها، أو يمكن أن يرى أنها تشكل خطورة عليه وعلى حزبه وتجعله عرضة للمهانة. ونحن إذ نقول ذلك، ليس خافيا علينا أن على رادئای يعرف عن نشأة حزب الرابطة الإسلامية للمنخفضات الغربية وتطوره أكثر مما نريده له أن يعرفه. أما فيما يتعلق باللقاء الذي يقال إنه سيعقد مع إبراهيم سلطان، فإن خطتنا بشأنه هي أن يواصل على رادئای البداية في ماطلته " STALL " لتأخير اللقاء ثم أن يقوم بتقديم اقتراح لكي نلتقي أنا وكين في البداية بإبراهيم سلطان (ربما يوم الخميس بتاريخ ١٨) ثم يلتقي به على رادئای في الأخير " (٢).

إلى هذا الحد كانت المؤامرة دقيقة وتفصيلية. أما على رادئای فقد تحول - سواء عن جهل أو جريا وراء مصالح ذاتية - إلى أداة بيد البريطانيين، وبعد عشرة أيام من رسالة كوك هذه قام استافورد بالإدلاء برأيه في الموضوع، وأوضح استافورد أن تأييده لأن يكون القاضي حامد أبو علامة رئيسا للحزب التقسيمي كان أمرا سليما ولكن يرى أنه ينبغي عدم الاحتفاظ بأبي علامة في هذا الموقع على حساب على رادئای، ويوضح استافورد أسباب ذلك كما يلي:

"... إن على رادئاي هو القوة المحركة التي تقف وراء الحركة " التقسيمية.. وهو شخص مستقيم ونزيه ". إذا كان الأمر بيدى لما تركته حتى أن يلمس إبراهيم سلطان؛ فهذا الشخص يتراءى لى وكأنه ضفدعة سياسية ممسكة بعصا حادة ولديه تأثير مفسد فى الآخرين. وحسب تقديرى فإن هذا الشخص يسير نحو الاضمحلال، ولهذا أرى أنه من الخطأ التفكير فى عقد صلح بينه وبين أى من هؤلاء الذين ذكرتهم أو إيلاؤه أى اهتمام من الآن فصاعداً (٣).

كان إبراهيم سلطان مكروهاً من قبل البريطانيين، ونذكر أن كوك نفسه كان قد عقد لقاءً عاصفاً مع إبراهيم سلطان، وأنه لم يستطع أن يتوصل إلى تفاهم معه. وهاهو استافورد - كما رأينا فى السطور الفائتة - يعطى رأياً مماثلاً فى إبراهيم. ونقرأ فى ختام الرسالة التى سطرها استافورد إلى أم. ستيوارت المسئول بوزارة العلاقات الخارجية البريطانية. ما كتبه عن أهمية حزب الرابطة الإسلامية لمنطقة المنخفضات الغربية:

"... الأحزاب التى اختارت بأى شكل كان (الوقوف إلى جانب) سياستنا ينبغى أن تكن مكتملة التنظيم، وأن يقدم لها الدعم اللازم لأنه إذا اتسع نطاق تأثير حزب الرابطة الإسلامية للمنخفضات الغربية ونفوذه، فإن ذلك سيكون الأفضل بالنسبة إلينا. وأنا أرغب فى أن أرى تزايد تأثير هذا الحزب " (٤).

على هذا النحو؛ أصبح مركز على رادئاي فى الحزب التقسيمى أكثر قوة. وقد سايره جماعة استافورد ورفاقه إلى حين بلوغ غايتهم. أما فيما يتعلق بوعود الوصاية أو الاستقلال التى قدمت لعلى رادئاي وجماعته فقد اتضح أنها لم تكن سوى وعود جوفاء لم يرد أصلاً تنفيذها. ولكن ذلك (دور الحزب التقسيمى) أفاد البريطانيين فى إضعاف الكتلة الاستقلالية.

مفارقات التاريخ تأتي بتحالفات غير مقدسه ولا تخطر على البال، وقد كان التحالف الذى نشأ بين هذا الحزب التقسيمى وحزب الأندنت، هو إحدى هذه المفارقات التاريخية التى أفرزتها الساحة السياسية الإرترية فى ذلك الوقت، وسنرى لاحقاً كيف تطور الأمر إلى هذا المستوى.

ولم تقتصر الأحداث السياسية الداخلية لذلك الشهر على ما تطرقنا إليه فقط. فكما يذكر فإن ممثلى حزب حزب الأندنت كانوا فى أثناء مثلولهم أمام لجنة تقصى الحقائق التابعة للأمم المتحدة يعلنون تأييدهم لفكرة التقسيم التى تشجعها بريطانيا إذا كان ذلك هو مطلب سكان المنخفضات الغربية. هذا الموقف لحزب الأندنت أثار معارضة قوية داخل الحزب وخاصة فى أوساط أبناء بعض مناطق إقليم سراى. وقد قام كل من القرزماج تكؤ زولدى، والبرامبراس بهتا زموى وباشاى هيلو قبر ظادق وثلاثتهم كانوا من ممثلى إقليم سراى الذين كانوا قد مثلوا أمام لجنة تقصى الحقائق نيابة عن بعض مناطق إقليم سراى. وقد قام هؤلاء بنشر بيان فى الصحف جاء فيه:-

" نحن - ممثلى إقليم سراى الموقعين أدناه - كنا قد مثلنا أمام لجنة تقصى الحقائق الأولى والثانية هذه للإجابة عن تساؤلاتهم بشأن مستقبل إرتريا. وكان اقتراحنا ومطلبنا الذى قدمناه للجنة الأولى والثانية هو أن تضم إرتريا بكاملها إلى إثيوبيا دون أن يقطع أى جزء منها.

ولكن اليوم يقوم قادة حزب الاتحاد بين إرتريا وإثيوبيا (الأندنت)، دون أن يبلغونا، بتقديم مطلب من بنات أفكارهم وهو مطلب يتعارض مع رغبات الشعب الإرتري؛ حيث طالبوا بتقسيم بلادنا إرتريا بين الإنجليز وإثيوبيا. ونحن نجد أنفسنا مضطرين للمرة الثالثة إلى أن نقف ونعبر عن آراء سكان أبناء إقليم سراى ورغباتهم ولهذا نعلن أن تطلع سكان إقليم سراى ورغبتهم، هو أن

تنال إرتريا استقلالها بدلاً من أن تقسم، وليحفظ المولى وحده
وطننا^(١).

نظرًا إلى الخطورة البالغة لهذه الحركة على حزب الأندنت، قرر هذا
الحزب اتخاذ إجراءات فورية بشأن ذلك. ودون أى تلوؤ دعا دقيات هيلو تسفا
ماريام رئيس حزب الأندنت بإقليم سراى وتدلا بايرو السكرتير العام للحزب إلى
اجتماع عاجل فى مندفرا، وألقيت فى هذا الاجتماع - الذى حشدت له كل
مجموعات الشباب الإرهابية - خطب تحرض على اتخاذ خطوات صارمة وقاسية
ضد الممثلين الثلاثة لسكان سراى.

ونذكر أن دقيات هيلو هذا كان أحد الذين يعتبرون من قبل المسؤولين
البريطانيين من مسببى الاضطرابات الحدودية وأعمال الإرهاب والنهب؛ حيث كان
قد لجأ إلى ممارسة حياة عصابات الشفقا خلال عامى ١٩٤٤ - ١٩٤٥ م بعد أن
أقاله المسؤولون البريطانيون من منصب العمدة^(٢). وقد تحدث دقيات هيلو هذا فى
الاجتماع المذكور وهو يذكر بالاسم مندوبى سكان سراى الثلاثة واحدًا بعد الآخر
فقال:

".... هناك الكثيرون من الأذلاء المنبوذين الذين رحبوا بأن
يبدلوا عقيدتهم بثمان بخس ، ونكثوا بعهودهم وخانوا
بلادهم. وها هو اليوم يأتى الدور علينا فنرى أنه قد أطل من
بيننا من أصابهم مس فى عقولهم ونخر فى جسداهم جذام غياب
الضمير. قد يكون هناك من يريد أن يشبه الثلاثة الذين أصبحوا
موضوع حديثنا اليوم بيهودا الذى باع سيدنا المسيح بثلاثين
درهماً. لكن هذا تشبيه خاطئ؛ فخطأ يهودا كان مقصوراً على نفسه
وقد مات من الندم حتى قبل أن يأكل المال الذى قبضه "لقاء خيانتة"
وهو لم يورط معه بقية الحواريين الأحد عشر ولم يدع أنه يتحدث
باسمهم".

لا بد أن هذه الكلمة كانت قد أعدت مسبقاً وبشكل مدروس لتحدث أو تدخل الرعب الدينى فى النفوس، وهذا يوضح أن كل قادة حزب الأندنت كانوا قد أصبحوا متمرسين للغاية بنهج هذا الأسلوب عند إلقاء خطاباتهم. وعلى خلفية هذا الجو المرعب الذى خلفه دقيات هيلو، نهض تدلا بايرو ليلقى كلمة وقد حاول فى كلمته أن يرد على الموضوع الأساسى أى الأسباب التى دعت حزب الأندنت ليقبل بتقسيم إرتريا فقال:

"... بعد أن طال انتظارنا لتسعة أعوام خشينا أن ندخل فى دوامة جديدة لا نعرف حدودها، فاضطررنا إلى أن نخاطب الاجتماع السابق للأمم المتحدة بالقول: (ما دام أن هذا الموضوع قد أصبح موضوع تجاذب كثير بينكم، فنرجو أن تعطونا أجزاء إرتريا التى تعترفون أنها إثيوبية " الهوية " وأن تبحثوا وتتحرروا عن الأجزاء التى تتشكون فى " انتماؤها لإثيوبيا ". لقد طال الانتظار علينا، ولكن الأمم المتحدة ردت علينا ".... ذلك أمر غير ممكن، وعليكم أن تنتظروا كما كنتم عليه إلى أن نبعث إليكم مندوبين. وكما رأيتم فإن مصيرنا قد أصبح فى يد هذه اللجنة (لجنة تقصى الحقائق) التى أحسنتم وداعها.

".... إن ما نقوله للأمم المتحدة: ".... إذا اعتبرتم إرتريا كسابق عهدكم بلداً مجزئاً وقررت التصويت على ذلك، ووجدتم أن أغلبية سكان المديرية الغربية - أغوردت وضواحيها لا يرغبون فى الانضمام فى الانضمام إلى إثيوبيا، فإننا حينها لا نعترض على وضع حل خاص بذلك الجزء.... لقد قلنا ذلك لأنه لم يكن بيدنا شىء نفعله.

كان طرح تدلا بايرو ذكياً على نحو ما، فقد كان دفاعه مبنياً على توضيح أن التقسيم ليس رغبة حزب الأندنت وأن الحزب اضطر إلى قبوله تلبية لمطالب سكان المنخفضات الغربية. وبعد أن تمكن تدلا بهذا الأسلوب من طمأنة المجتمعين

من هذه الناحية، انتقل بحديثه إلى موضوع القيادات الثلاثة المنشقة حيث كان ذلك هو الموضوع الأساسى الذى جاء من أجله فقال:

.... "المحترمون الأكارم، لقد تحدثتم كثيراً عن هؤلاء الأشخاص الثلاثة من أبناء (إقليم) سراى كما أنكم قد قدمتم شكوى مقبولة بشأنهم إلى السلطات الإدارية، ولكن هذا غير كاف؛ فالمطلوب التحلى بالحذر من الآن ولا حقاً، وعلى كل فرد أن يتكفل بأهله ومحيطه، عليكم أن تبتدعوا شيئاً ما، عليكم أن تضعوا قانوناً حتى لا يسوء إليكم آخرون فى المستقبل. فالاجتماع الدورى الخامس للجمعية العامة للأمم المتحدة لم يتبق عليه سوى ثلاثة أشهر فقط. ومع اقتراب هذا الموعد ينبغى علينا أن نسعى للعمل على تقوية صفوفنا وعزيمتنا، وليمنحنا المولى رب إثيوبيا النصر والنجاح ".

ليست هناك إجابات موثقة عن التساؤلات التى تدور حول كيفية عمل حزب الأندنت داخلياً وطبيعة الاجتماعات التى يعقدونها. لكن يمكن القول إن قيام صحيفة " إثيوبيا لسان حال حزب الأندنت " بنقل وقائع هذه الاجتماعات يفتح نافذة للإجابة عن مثل تلك التساؤلات.

وبعد أن أكمل تدلا بايرو كلمته، عاد وأخذ مكانه بين الجالسين منتظراً سماع حكم الحضور على المارقين الثلاثة، قام أحد الحاضرين واقترح قائلاً: من الأفضل أن نقدم لهم " النصيحة " جرياً على عادة الآباء والجدود. وكان رد الفعل على اقتراح توجيه " النصيحة " هذا يعكس نهج حزب الأندنت لهذا فإنه من الأفضل أن نقرأ ما ورد فى تقرير صحيفة " إثيوبيا " عن هذا الحدث:

..... "عندما قال الشاب سيفو كفى ظيرون عضو جمعية شباب سراى والذى يقيم بأسمرأ: "..... صحيح أن هؤلاء الثلاثة هم أبناء بلدنا، لكن لم يكن ينبغى أن نعطيهم مثل هذا القدر من

الاهتمام، لأن الحل فى متناول اليد (صفق له مائة شاب كانوا بالاجتماع طويلاً.

وقبل انفضاض الاجتماع تقدمت أسرة (زوجة) القرزماج تكو زولدى (أحد المارقين) وجثت على ركبتيها وهى تبكى أمام المجتمعين، فطلب منها أن تطرح رأيها فقالت: "..... فقط أرجو أن لا تتخذوا قراراً بعزلهم من الحزب، وعدا ذلك فإننا قادرون على إحضاره إليكم لىطلب العفو أمامكم فى أى وقت تحدّدونه، ونحن مستعدون لتنفيذ كل ما تأمرون به "، عندها تم تحديد موعد لها لإحضاره^(١١).

قبل نحو شهر من انعقاد هذا الاجتماع، كان قد تم اغتيال الأزماج برهى قبر كيدان. ولم يكن هناك من يتوهم فى ذلك الوقت بأن التهديدات التى كان يطلقها كل من حزب الأندنت وإثيوبيا يمكن أن لا تنفذ. فالعنف سواء كان جسدياً أم نفسياً كان الأداة الأساسية لحزب الأندنت وإثيوبيا. وبالمقابل لم تكن الكتلة الاستقلالية بما فيها حزب الرابطة الإسلامية تلجأ إلى اتخاذ أية خطوات مماثلة. فعندما ينشق أى عضو عنهم سواء كان بكرى الميرغنى (رئيس حزب الرابطة الإسلامية) أم دقيات أبرها تسمما (كلاهما كانا قد انشقا عن حزبيهما - المترجم) أو أى عضو آخر من الكتلة الاستقلالية أو حزب الرابطة الإسلامية ويسعى إلى أن يشكل حزباً آخر خاصاً به، فإن الأمر لا يتعدى إصدار بيان أو توجيه بعض الانتقادات.

وللحقيقة كان العنف فى تلك الفترة يسود الأجواء السياسية على نحو كان يشوه الصورة الحقيقية لهذه الأجواء ويسىء إليها. ففى حين كان يطلع المرء على مقالات متحضرة حول مفهوم الحرية والديمقراطية فى صفحات صحف " حتسى إرتريا " (وحدة إرتريا) " وصوت إرتريا "، كانت صحيفة " إثيوبيا " لسان حال حزب الأندنت مملوءة بالشتم والسباب والمهاترات، ولم يكن هناك وجه للمقارنة بين النهج السياسى الذى يتبعه هذان الطرفان، وكان واضحاً أن المستقبل هو لصالح دعاة الاستقلال أما العنف والتدخل الإثيوبى السافر المهيمن والسياسة

التي تدعو للانضمام إلى إثيوبيا أو تقسيم إرتريا التي تتبناها بريطانيا فكان من أبرز سمات تلك المرحلة.

الإرهاب والإرهاب المضاد

حتى هذه الفترة كانت كل أشكال أعمال النهب والإرهاب تتم من قبل أعضاء حزب الأندنت الأم وجمعية الأندنت الشبابية، ولم تكن توجد حتى ذلك الوقت أى ردود فعل دفاعية مضادة للإرهاب من قبل دعاة الاستقلال، باستثناء المحاولات الدفاعية التي كان يقوم بها حامد إدريس عواتي في المنخفضات الغربية لحماية مواشى قبائل النارا والبنى عامر من عصابات الشفتا ومن الإنجليز.

لكن عند منتصف عام ١٩٥٠م، بدأت تظهر بوادر رد الفعل على ذلك. فعلى سبيل المثال، تم إلقاء قنبلة على مقر حزب الأندنت في ١٤ مايو ١٩٥٠م، أى فى اليوم الثالث لاغتيال أزماج برهى قبر كيدان^(١٢). ولم تحدث القنبلة أى أضرار، لكن ثارت شكوك حول إمكانية أن يكون ذلك قد تم من قبل مؤيدى إيطاليا^(١٣). فقبل بضعة أيام من ذلك كان قد قتل اثنان من الإيطاليين الذين كانوا يعملون فى منجم للذهب ببلدة عدى نفاس^(١٤). وبذا كان عدد الإيطاليين الذين قتلوا فقط خلال الشهرين ونصف الشهر الأخيرين قد بلغ عشرة أشخاص^(١٥). وهذه الممارسات كانت تزرع روح الإحساس بالخطر والغضب فى أوساط الإيطاليين وأعضاء حزب إرتريا الحديثة الموالى لإيطاليا؛ الأمر الذى دفعهم إلى الانخراط فى الأعمال الإرهابية^(١٦).

بدأت الإدارة البريطانية فى اتخاذ سلسلة من الإجراءات بهدف لجم هذه الممارسات حيث شرعت فى اعتقال من ترى أنهم يشكلون خطراً على الأمن وقامت بنفيهم من أسمرأ والمدن الأخرى وأجبرتهم على الإقامة فى مدينة تسنى، كما بدأت هذه الإدارة فى فرض عقوبات جماعية على القرى التي يعتقد أنها تؤوى عصابات الشفتا^(١٧).

هذه الإجراءات أثارت ردود فعل متباينة خارجيًا، ففي حين أدانت سلفيا بانكرست المناصرة الرئيسية لإثيوبيا في بريطانيا ومعهما مجموعة من أعضاء مجلس العموم البريطاني هذه الإجراءات ووصفتها بأنها عملية طرد وترحيل للمواطنين^(١٨). فإن إيطاليا رأت أن عدم تأمين ضمانات لسلامة مواطنيها المقيمين بإرتريا سيكون مدعاة سرور الشيوعيين الإيطاليين؛ ولهذا واصلت الحكومة الإيطالية ضغوطها على بريطانيا من أجل اتخاذ خطوات عملية في هذا المجال^(١٩).

كانت هذه الفترة - كما سنرى لاحقًا - هي الفترة نفسها التي شهدت محادثات عديدة بين إيطاليا وبريطانيا من أجل الوصول إلى اتفاق بشأن تقرير مصير إرتريا وكانت بريطانيا تحاول طمأنة إيطاليا وتهديتها؛ لأن هذه الأخيرة كانت قد جعلت من مسألة تأمين سلامة رعاياها في إرتريا مسألة مساومة كبيرة، وقد قامت الإدارة البريطانية في إرتريا في هذا الإطار بإبلاغ الحكومة الإيطالية أنها عمدت خلال الفترة من ٢٣ مايو - ٥ يونيو ١٩٥٠م إلى تجريد حملة هجومية واسعة ضد عصابات الشفقا شاركت فيها وحدات خاصة من الجيش البريطاني. وشملت منطقة العمليات في هذه الحملة مناطق "ماي حبار" و"ماي وسن" و"درفو" و"عدى خوالا" و"عوبل" وأماكن أخرى، وقتل في هذه الحملة، اثنان من أفراد عصابات الشفقا وأسر ٣٢ آخرون كما أنه تم استجواب ٨٥٠ من المشتبه بهم ونفى العشرات.

عدا ذلك نجد في التقرير الذي أعده بي. سي. إيه كوك المستشار السياسي للإدارة البريطانية في إرتريا أنه تم خلال الفترة من أبريل وحتى سبتمبر ١٩٥٠م قتل ٣٩ من أفراد عصابات الشفقا وجرح ٢٩ منهم وأسر ٨٠ آخرين. وأنه قد قتل خلال هذه العمليات خمسة من رجال الشرطة وخمسة من الإيطاليين، كما قتل ٤٤ من المدنيين الإرتريين بسبب الأعمال الإرهابية^(٢٠). ولم تكن أرقام القتلى الإيطاليين تشمل هؤلاء الذين كانوا يقتلون داخل أسمر^(٢١).

كل هذه الجهود لم تفلح في وقف الأعمال الإرهابية، ولعل إحدى الظواهر الجديدة التي بدأت تطل في تلك الفترة، هي أن الفئات المستهدفة أصبحت لا تقتصر

على الإيطاليين، وإنما شملت المواطنين الإرتريين أيضاً. بل - فى بعض الأحيان - كان أعضاء حزب الأندنت أنفسهم هدفاً لهذه الأعمال، فعلى سبيل المثال، تعرض مبرهتو قنطو عمدة جنوب منطقة عنسبا لهجوم من الشفتا، ومع أن أسباب مثل هذا النوع من الأعمال الإرهابية قد تكون عائدة إلى خلافات أو نزاعات عائلية أو قبلية.... إلخ، فإن ما شجع عليها هو أن النظام الإدارى الذى كان قد أقامه الإنجليز كان قد بدأ يتهاوى. وهذه الحقيقة كان يعترف بها المسؤولون أنفسهم. فحاكم إقليم سراى مثلاً تقدم بشكوى إلى مسؤوليه يوضح لهم فيها أنه أصبح غير قادر على إدارة كامل الأجزاء الغربية من الإقليم؛ لأنها قد أصبحت تحت سيطرة عصابات الشفتا، كما أبلغ حاكم المديرية الغربية أنه أصبح غير قادر على إدارة محافظة بارنتو؛ بسبب الاقتتال الدائر هناك بين عصابات الشفتا وهجمات هذه العصابات على السكان^(١١).

كانت عصابات الشفتا تفرض سيطرتها على الكثير من المناطق حتى فى أوج حملة الجيش البريطانى الواسعة النطاق، وفى ذلك الوقت كانت هذه العصابات تستعيد سيطرتها سريعاً على المناطق كافة بعد عودة الجنود البريطانيين؛ لأن هجماتهم لم تكن ذات طابع مستديم. ولعل أبرز دليل على ذلك ما ذكره أحد الأسرى من أفراد هذه العصابات للسلطات البريطانية بأن عصابات الشفتا التى يقودها كل من قبرى تسفاطين، وحقوص تمنو تخستى هيلى، وهيلى أبابى قد عقدوا اجتماعاً فى منطقة درفو لتقسيم غنائم الأسلحة التى سلبوها، وأن ذلك كان بعد أيام قليلة من ادعاء الإدارة البريطانية بأنها قد كنست عصابات الشفتا من تلك المنطقة. كما روى هذا الأسير أن مجموعة من المواطنين الإرتريين قبضت عليهم هذه العصابات فى تلك المنطقة، وأعدمتهم رمياً بالرصاص؛ لأنها شكّت من أنهم يتجسسون لحساب الشرطة^(١٢).

وعندما بلغت هذه الأعمال الإرهابية لعصابات الشفتا حدّاً خرجت فيه عن السيطرة، تم عقد اجتماع بوزارة الخارجية البريطانية بلندن حضره كبار المسؤولين البريطانيين^(١٣). وبعد مناقشات مطولة تقرر فى الاجتماع زيادة عدد أفراد قوة

الشرطة بإضافة ثلاثمائة جندي، وأن يتم إنشاء وحدة ميدانية خاصة لمحاربة عصابات الشفتا " field force "، إلى جانب ذلك تقرر أن تتولى وحدة من الضباط البريطانيين مسؤولية قيادة هذه القوة وأن تشارك الطائرات الحربية فى العمليات التى تتم هناك^(٢٠).

وعلى الرغم من أنه كان يفترض اتخاذ هذا الإجراء فى وقت مبكر، فإنه مع ذلك لم يكن قادراً على وقف نشاطات عصابات الشفتا التى كانت قد خرجت عن السيطرة؛ لأن تنفيذه يستغرق وقتاً طويلاً نسبياً. ولهذا شهد شهر يونيو وجزء من شهر يوليو ١٩٥٠ م أكبر تصعيد لنشاطات هذه العصابات. واشتدت حدة مطالبة المسؤولين البريطانيين نظراءهم الإثيوبيين بالعمل للسيطرة على حركة عصابات الشفتا؛ لأن تلك الفترة شهدت تكثيفاً شديداً للأعمال الإرهابية التى تنفذها العصابات الإثيوبية المتسللة عبر الحدود، فعلى سبيل المثال، أوضح لاشل سفير بريطانيا لدى إثيوبيا أن عملية الاغتيال التى نفذت فى مندفرا ضد شخص إيطالى وآخر إغريقى لم تتم بتنفيذها عصابة أولاد موسى إزقى كما كان يشتبه بها، وإنما أفراد عصابة آخرون قادمون من تجراى أرسلهم دجزماتش طهايه بسرّات حاكم محافظة اديابو (تجراى) وطالب السفير البريطانى السلطات الإثيوبية بتسليم القتلة إلى الإدارة الإترية^(٢١). لكن الحكومة الإثيوبية ردت على ذلك بأنها أجرت التحقيقات اللازمة ولم تجد دليلاً يؤكد هذه المزاعم^(٢٢).

إضافة إلى ذلك كان حاكم محافظات تجراى الحدودية قد كثفوا أعمال النهب والقتل التى كانت تقوم بها عصاباتهم ضد أبناء الكوناما فى بارنتو وضواحيها. ويشير أحد تقارير الإدارة البريطانية فى إرتريا بهذا الشأن إلى أن الأسباب التى تقف وراء الهجمات التى يشنها إقطاعيو إقليم تجراى الإثيوبى فى هذه المنطقة تتطلق ".... من رغبتهم فى السيطرة على المناطق الممتدة بين نهري القاش وستيت"^(٢٣). وهذا يعنى أن هذه الأطماع كانت كامنة منذ وقت قديم (لاحقاً أدت هذه الأطماع لاتدلاع الحرب الحدودية بين إرتريا وإثيوبيا فى عام ١٩٩٨ م وقد استمرت الحرب لعامين، وصدر حكم المحكمة الدولية بأن منطقة بادمي - سبب

النزاع - من ضمن الأراضي الإرتيرية حسب اتفاقيات عام ١٩٠٠ - ١٩٠٢ -
١٩٠٨ م - المترجم).

ويمكن القول إن هذه الفترة كانت هي الفترة التي تحركت فيها الإدارة البريطانية بجدية لوقف النشاطات الإرهابية لهذه العصابات على نحو لم تفعله من قبل. ففي نهاية يونيو ١٩٥٠ م بدأ الجيش البريطاني يستخدم طائراته من نوع سبب فابر في محاربة هذه العصابات^(٢١). وفي يوليو أصدرت الإدارة البريطانية في إرتريا مرسوماً يقر تنفيذ حكم الإعدام شنقاً على أي من أفراد هذه العصابات يتسبب في موت أي شخص. وقد فضلت الإدارة البريطانية عقوبة الإعدام شنقاً على عقوبة الإعدام رمياً بالرصاص، لأنها رأت أن ذلك يمكن أن يبيث الذعر في المجتمع^(٢٢). وبناء على هذا المرسوم؛ تم تنفيذ حكم الإعدام شنقاً على عضو عصابة شهير يدعى ولد رفائيل أبرها؛ وذلك بعد أن تمت المصادقة على حكم الإعدام من قبل وزارة الخارجية البريطانية^(٢٣).

هذه الإجراءات لم تحدث تغييراً سريعاً في الواقع الأمني. ففي ١٥ يونيو ١٩٥٠ م تسلفت مجموعة من أفراد هذه العصابات لم تعرف هويتها إلى حسي "أربعتي أسمر" وقتلت بشكل بشع أزماتش عبد القادر جابر داخل منزله. وكان أزماتش عبد القادر رجلاً مسناً في الخامسة والثمانين من العمر وهو عضو بالمجلس الاستشاري لحزب الرابطة الإسلامية الإرتيرية، وعمل في وقت سابق عمدة لحي قزا برهانو وممثلاً للزعيم رأس براخي بخيت. وكانت عصابات الشفقا تطارده وتحاول اغتياله طوال الأسابيع الفائتة. ولكن كما يروى، كان ينجو من هذه المحاولات بفضل دفاع جيرانه من أعضاء حزب الأندنت وحراستهم^(٢٤). بيد أنه في تلك الليلة كان ينام وحيداً في منزله؛ لأن أفراد أسرته كانوا قد ذهبوا للمبيت لدى أقارب لهم في مكان آخر.

وفي ٢٠ يونيو قتل في قلب أسمر السنيور فيثوريو لونغي أحد كبار زعماء الجمعية الإيطالية الإرتيرية وأحد كبار المدافعين عن مواقف الحكومة الإيطالية في إرتريا^(٢٥). وقد اتضح أن قتلته كانوا من أعضاء حزب الأندنت وأن أحدهم كان من

أفراد الشرطة الإرترية السابقين المطرودين من الخدمة وكان قد زار إثيوبيا وعاد قبل فترة قصيرة من مشاركته في العملية. وفي اليوم الثالث لاغتيال السنيور لونغي ألقيت قنبلة يدوية على منزل دقيات أريأا واسيه من قبل مجموعة يشتبه أنها من الخلاسيين الإيطاليين (يعرفون محليًا بالحنافط). وكان دقيات أريأا هذا أحد القادة الرئيسيين لحزب الأندنت. وعندما ألقيت القنبلة في داره لم يكن موجودًا؛ لأنه كان قد سافر إلى أديس أبابا وقد لحقت أضرار طفيفة بالمنزل، أما أفراد أسرته فلم يصب أحد منهم بأذى^(٣٤).

نخلص من هذا إلى أن إجراءات الإدارة البريطانية لم تعجز عن الحد من نشاطات هذه العصابات وحسب، وإنما كانت تسهم في تصعيد نشاطاتها. ففي نهاية شهر يوليو هاجمت عصابة أسرسهي امباييه وحدة عسكرية من الإنجليز والإرتريين كانت عائدة من منطقة عوبل إلى مندقرا بعد أن قامت بدفع رواتب الجنود الإنجليز. وقتل في هذا الهجوم جندي إنجليزي وثلاثة من الجنود الإرتريين وتم أسر الجنديين الإنجليزيين ومن تبقوا معه من الجنود الإرتريين، وحصلت عصابة أسرسهي بذلك على كمية كبيرة من الأسلحة بما فيها قطعان من نوع مترييس^(٣٥).

وبينما كانت مثل هذه العمليات التي تستهدف وحدات الشرطة تتواصل، وقع حادث في بلدة " زبان سبعو " بمنطقة مراقوز (تحديدًا في منطقة عناقر - المترجم) أسهم في إعطاء هذه الأعمال الإرهابية طابعًا دينيًا. فجميع سكان بلدة زبان سبعو المذكورة هذه هم من المسلمين وكان لديهم نزاع على الأراضي مع ثلاث مناطق مجاورة. وقد نجحوا في كسب القضية قانونيًا عندما صدر حكم قضائي بذلك لصالحهم. ولكن بعضًا من خصومهم ممن لم يقبلوا بالحكم احتتموا بالخلاء وانخرطوا في حياة عصابات الشفقا وبدأوا يهددون سكان بلدة زبان سبعو، وقد قامت السلطات بمنحهم بعض السلاح للدفاع عن أنفسهم أمام هذه التهديدات. ولكن السلطات استردت السلاح؛ لأن بعضًا ممن كانوا قد مرقوا من القرى المنافسة كانوا قد عادوا إلى قراهم بعد أن سلموا أنفسهم للسلطات. وبعد شهر من ذلك وتحديدًا في



أزماتش عبد القادر جابر عضو حزب الرابطة وفيتوريو لونقى من الجمعية

الإرترية الإيطالية اللذان اغتيلتا بكل قسوة

٢ أغسطس هاجمت مجموعة كبيرة جداً من عصابات الشفتا بلدة زبان سبعو هذه، وكانت المجموعة الرئيسية للهجوم تتكون من عصابة أسرسهى، إضافة إلى مجموعة من عصابة أولاد موسى إزقى. وقد قتل في هذا الهجوم أربعة من أبناء بلدة زبان سبعو وجرح اثنا عشر آخرون منهم.

وقد أثارت هذه العملية الجائزة غضباً عارماً، وخاصة في أساوط مسلمى مدينة مندفرا، إلى حد أنهم أغلقوا متاجرهم تعبيراً عن احتجاجهم. وذهب الكثيرون منهم إلى بلدة زبان سبعو لإظهار تضامنهم والمشاركة في مراسم تشييع القتلى. وكان السبب الرئيسى لسورة غضب المسلمين هو أن هذه العملية كانت تليلاً ملموساً وكافياً على أن الإدارة البريطانية وجنودها لا يحمون المسلمين من هذه العصابات. وقد نشرت صحيفة "وحدة إرتريا" (النسخة العربية من لسان حال الكتلة الاستقلالية) مقالاً حول جريمة بلدة زبان سبعو جاء فيه: أن جنود الوحدة الميدانية الخاصة المعروف باسم (field force) والمكلفة بمحاربة عصابات الشفتا

تعتقد إنها قد قامت بمهامها لمجرد أن أفرادها يتبخترون في المدن ويقضون وقتهم في تلميع أسلحتهم (٣٦).

لم تتوقف نتائج حادث " زبان سبعو " عند ذلك الحد، وإنما ترتبت عليه نتائج أخرى. فكما أشرنا آنفاً، كانت هناك مجموعات من أبناء الساهو التي يقال إنها كانت مرتبطة بحزب الرابطة الإسلامية قد التجأت إلى الأحرار وكونت عصابات شفتا خاصة بها. ورأينا كيف أنها كانت تقوم بهجمات على بعض القرى في سراي تحرق خلالها منازل السكان. وقد قامت واحدة من هذه العصابات في ٢ أغسطس ١٩٥٠ م وكان يقودها شخص يدعى محمد صالح سليمان بشن هجوم مباغت في كمين نصبته في مكان يعرف بـ " محماد " لمجموعة من عصابات شفتا الأندنت كانت عائدة من بلدة " طاف نفاس " (إقليم سراي) وتتوجه إلى الأحرار الشرقية من تلك المنطقة، وكانت هذه العصابة تتكون من ٤٠ مسلحاً و ١٢٠ لا يحملون السلاح وكان يقودها كل من برهي موسى إزقي ودبساى درار.



صالح سليمان الذي يقال إنه قتل برهي موسى إزقي

وكانت عصابة محمد صالح سليمان هذه، تتكون فقط من عشرين مسلحاً وخمسة غير مسلحين. وعند تعرض العصابة الأولى للهجوم المباغت، قام جناح دبساي درار بالهروب من فور جرح اثنين من أفرادها. وقد دارت معركة طاحنة بين الطرفين، وقتل فيه زعيم العصابة برهي موسى إزقي نفسه، بينما لاذ دبساي درار مع عصابته وجرحاه بالفرار والتجأوا إلى تجراي^(٢٧). وبعد نحو أسبوع من هذه المعركة، قام محمد صالح سليمان بتسليم نفسه ومعه مجموعة من ٣٢ شخصاً من أتباعه إلى السلطات الحكومية^(٢٨).

وفي تلك الفترة، أي قبل تسليم صالح سليمان نفسه وبعده، كانت مجموعات كبيرة من الشفتا تضم جماعة بيني حقوس وبرا منقستو وأتباعهم قد سلموا أنفسهم إلى السلطات الحكومية. وكان يستقبلهم ضابط إنجليزى اسمه برانس وهو معروف بعلاقته الوثيقة بكل هذه العصابات. ولعل أكثر ما كان يقلق السكان المسلمين وما كانوا يرددونه على الدوام هو أن هؤلاء الشفتا كانوا يسلمون أسلحتهم بكل تباهٍ وتبجح وكأنهم أبطال من دون أى إحساس بالخرج من أنهم قتلة ولصوص^(٢٩).

وعلى الرغم من استسلام هذا العدد الكبير من عصابات الشفتا، فإن الجماعات الأساسية فى النشاط الإرهابى والتى كانت أداة بيد إثيوبيا لم تتوقف عن نشاطاتها، ومع مرور الوقت أصبحت الحقائق تتكشف أمام المواطنين، واتضح مدى زيف ادعاء أفراد هذه العصابات بأنهم جماعة من المناضلين من أجل قضية "وطنية"، حيث أضحت نشاطاتهم مجرد أعمال نهب وسطو فاضحين، ويبدو أنه نتيجة لإدراك هذا الواقع، قامت هذه العصابات بقيادة أسرسهى امباييه وحقوص تمنو وقبرى تسفاطين وقبر مدهن كفلا بعقد اجتماع عام فى ٣١ أغسطس عام ١٩٥٠ م ببلدة "ليتو"، شارك فيه ٢٤٠ من أعضاء هذه العصابات، وقد اتخذ الاجتماع مجموعة من القرارات من بينهما الامتناع عن قطع الطريق على الأفراد العاديين وعدم ارتكاب السرقات العادية، وضرورة أن تكون نشاطاتهم موجهة ضد المسافرين الأثرياء وحافلات نقل الركاب والشرطة ووحدات الجيش الخاصة فقط، على أن ينهبوا منهم الأموال والأسلحة والملابس فقط^(٣٠).

وعلى الرغم من أن عقد هذا الاجتماع كان يهدف إلى تحسين صورة هذه العصابات، فإنه كانت هناك جماعات من بين هذه العصابات رفضت التقييد حتى بهذه المعايير الأخلاقية للصوم، ومن ذلك، مثلاً، أن الشفتا تخستى هيلى قد شرع بعد ذلك فى قطع أذن أى شخص مسلم يقابله فى إقليم سراى، الأمر الذى سبب رعباً شديداً بين الناس، وبالصورة نفسها، جعل الشفتا دبساي درار من مسألة قتل المواطنين المسلمين شغلة الشاغل؛ وذلك - كما يقول - ثاراً لزميله زعيم العصابة برهى موسى إزقى. وطالت أعمال قتل المسلمين منطقة كرن التى كانت تعتبر الأكثر هدوءاً نسبياً عن بقية أجزاء البلاد؛ حيث قتل فى سبتمبر ١٩٥٠م أحد الشبان المسلمين^(١١).

وفى ضواحي مدينة بارنتو، كانت أعمال العداء والتنافس التناحرى تتواصل خاصة بين أبناء الكوناما والبنى عامر. ففي أغسطس ١٩٥٠م مثلاً، قامت جماعة من الكوناما الواقعة بضواحي أوقارو، وجرحت ستة من أبنائها، ونهبت عدداً كبيراً من المواشى والأغنام، ومن هناك زحفت هذه المجموعة إلى منطقة تعرف بـ "خوركوغى" لمواجهة عصابة الشفتا التى يقودها عثمان لونغى (الزميل اللصيق لعواتى عند اندلاع الكفاح المسلح - المترجم)

إضافة إلى هذه الهجمات، كان المواطنون من أبناء الكوناما يتعرضون لهجمات أخرى من عصابات الشفتا القادمة من إقليم تجراى الإثيوبى^(١٢). وكالعادة كان من المدهش حقاً أن كل هذه الممارسات الإرهابية التى كانت تتم بشكل مخطط بهدف إثارة النعرات الدينية والقبلية، لم تفلح فى تحقيق أهدافها، ولم يحدث أى تغيير فى علاقات الناس أو تتولد مشاعر كراهية جديدة.

وحسبما كان يرد فى مختلف المقالات التى تنشرها صحيفة وحدة إرتريسا (الناطقة باسم الكتلة الاستقلالية) فإن عمليات الاغتيال على أساس الهوية الدينية التى كانت تنفذها عصابات الشفتا، كانت تهدف إلى تحقيق مأرب "خفية دنيئة" أخرى، وأن الإدارة البريطانية كانت تشجع هذه الأعمال وترعاها بشكل صامت. وبالطبع لا جدال فى أن هذه الأعمال الإرهابية كانت

تتم بتحريض من إثيوبيا، والمثير هنا للاهتمام هو أن هذه الأعمال لم تفلح في إثارة خلافت أو أحقاد عميقة بين المواطنين على أى مستوى، اللهم باستثناء نجاحها في زرع حالات رعب مؤقت كان يترتب عليه الإحجام بشكل مؤقت عن ممارسة النشاط السياسى. ويعلق دقيات قبر يوهانس الرئيس الأعلى لحزب الأندنت فى ذلك الوقت على هذه الحقيقة بالقول: "... لم يكن ممكناً لهذه العداوات والأحقاد المدفوعة من الخارج أن تتجذر فى نفوس الشعب الإرتري؛ لأن الشعب الإرتري لم تكن لديه خلال مختلف الحقب التاريخية أى أحقاد دينية أو قبلية أو إقليمية مترسبة؛ ولهذا عندما يراد فرض مثل هذا النوع من الأحقاد عليه لم يكن الأمر ممكناً".

هذه الحقيقة لا تعنى أن مثل هذه المحاولات الخارجية لم تجد قبولاً فى أوساط قادة الأحزاب السياسية الذين لم يكونوا يمتلكون النضج السياسى الكافى، بل إننا نجد أن هذا التقبل كان سبب الانشاقات فى الأحزاب السياسية وحالات تقلب الأعضاء وتنقلهم من حزب إلى آخر وافتقارهم للمواقف المبدئية الصلبة. فالأطراف التى تصدت لقيادة المجتمع لم تكن لديها القدرة على عكس النضج والحكمة التى يتحلى بها المجتمع الإرتري.

هذه هى الأجواء التى كانت سائدة فى إرتريا عندما انعقدت الدورة الخامسة لاجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، والتى تمت فيها مناقشة القضية الإرتريّة. وما حدث فى الاجتماعات لم يكن له رابط مع ما كان يحدث فى إرتريا من تطورات.

الفصل التاسع عشر

صراع ومؤامرة في الاجتماع الدوري الخامس للجمعية العامة

مقترحات لجنة تقصى الحقائق أمام الجمعية العامة

المقترحات المتفرقة الثلاثة لهذه اللجنة طرحت على الاجتماع الدوري الخامس للجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٣ يوليو ١٩٥٠ م. ولكن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا كانتا تبدلان جهودًا مكثفة طوال أشهر عديدة قبل انعقاد اجتماع الجمعية؛ من أجل الوصول إلى موقف بشأن القضية الإرترية حتى يتمكنوا من حسمها حسب رغبتهما. وقد شكلا لهذا الغرض لجنة مشتركة وتم التفاهم على أن تقوم هذه اللجنة بوضع حل يمكن أن يقبله دعاة الاستقلال من ناحية، وتحصل إثيوبيا من خلاله على مطالبها الأساسية. وبما أن هذا الموضوع قد تناوله المؤرخ عقبارقى يوهنس في كتابه بشكل مفصل، فإنه يحسن أن نورد كما هو: (١).

" عندما بدأت اللجنة المشتركة أعمالها لم يكن البلدان أمريكا وبريطانيا يملكان نظرة مشتركة تجاه القضية المطروحة أمامهما، فالولايات المتحدة كانت تعد اقتراح الحل الفيدرالي الذي طرحته مؤخرًا هو الخيار الأفضل أما بريطانيا فقد تظاهرت بقبول هذا الاقتراح كسبًا للوقت، ولم تكن قد تخلت بعد بالكامل عن مشروعها التقسيمي. ومهما يكن فإن اللجنة المشتركة قد شرعت في مهامها معتبرة أن الاقتراح الفيدرالي يمكن أن يشكل بداية تنطلق منها وهكذا طرحت في وقت مبكر وتحديدًا في سبتمبر ١٩٥٠م هذا الاقتراح على حكومات إيطاليا وإثيوبيا، ولم يكن هدف اللجنة المشتركة من وراء ذلك الوصول إلى حل للقضية الإرترية فقط، وإنما كانت تسعى أيضًا من خلاله لخلق التقارب بين إيطاليا وإثيوبيا، وفي هذا

الإطار رتبت الولايات المتحدة كوسيط العديد من اللقاءات والاجتماعات بين البلدين^(٣).

من جانبها، كانت إيطاليا ترغب في تحقيق التقارب مع إثيوبيا، لكنها كانت تعيش في داخلها خلافات بشأن تقرير مصير إرتريا. فبينما كان هناك طرف يطالب بمنح إرتريا لإيطاليا بغية استعادة مكانة إيطاليا السابقة وصورتها. وكان هناك طرف آخر يرى أنه إذا كانت إيطاليا تريد أن تكون مقبولة دوليًا، فإنه ينبغي تلبية مطالب بريطانيا. باختصار لم يكن هناك من موقف موحد في إيطاليا تجاه تقرير مصير إرتريا، فعلى سبيل المثال، تخلت إيطاليا في إحدى المراحل عن مطلب استقلال إرتريا، وأبلغت بريطانيا أنها مستعدة لقبول اقتراح الاتحاد الفيدرالي. ونظرًا إلى أن ذلك يتعارض مع المشروع التقسيمي لبريطانيا، فإن بريطانيا قد رفضت القبول الإيطالي بالاتحاد الفيدرالي متعلة بأن ذلك غير عملي؛ لأن إثيوبيا سترفض أى حل يضعها على قدم المساواة مع إرتريا^(٣).

أما الولايات المتحدة فكانت من جانبها تبذل ما في وسعها لجعل اقتراحها مقبولاً من قبل إثيوبيا. وانطلاقاً من ذلك ناشدت بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية في مطلع يناير ١٩٥٠م (أى قبل وصول لجنة تقصى الحقائق إلى إرتريا) إثيوبيا ألا تقوم بأية خطوة يمكن أن تعرقل عمل لجنة تقصى الحقائق، وتعهدت لها الدولتان بأنهما ستعملان - بعد أن تنتقل القضية الإرترية من يد لجنة تقصى الحقائق إلى الجمعية - على تمرير مشروع حل يكون مقبولاً من إثيوبيا دون أن تطلع عليه اللجنة المعنية^(٤).

ولم يرض هذا الاتفاق الذى تم التوصل إليه في جنيف إثيوبيا؛ لأنه كان مطلوباً منها الإحجام عن أى نشاط سياسى خلال فترة إقامة لجنة تقصى الحقائق في إرتريا وقد رأت إثيوبيا أن هذا سيؤدى إلى تقوية المعسكر الاستقلالى واضمحلال نفوذ معسكر دعاة الانضمام إلى إثيوبيا. ونتيجة لهذه الأسباب؛ رفضت إثيوبيا ذلك الاتفاق وعملت ضده.

لكن - من ناحية أخرى - كانت محاولة أمريكا وبريطانيا لطرح مشروع إلى جانب المشروع الذى ستتقدم به مفوضية تقصى الحقائق، يعنى أنه لا ينبغي طرح اقتراح الاستقلال ضمن الخيارات التى ستتقدم بها لجنة تقصى الحقائق. وعموماً أدت كل هذه التعقيدات إلى فشل المبادرة الأمريكية التى أريد بها التقريب بين إيطاليا وإثيوبيا^(١).

ومع هذا لم تتوقف محاولة البلدين عند هذا الحد. فكما حدثت خلافات بين المسؤولين فى إيطاليا حول تقرير مصير إرتريا، ظهرت اختلافات مماثلة لدى المسؤولين فى أمريكا. فعلى سبيل المثال، وصل الأمر إلى حد أن السفير الأمريكى السابق فى إيطاليا اقترح وضع إرتريا تحت الوصاية الدولية بدلاً من ربطها فيدرالياً مع إثيوبيا. وكانت حجته أن تحقيق الاتحاد بين إرتريا وإثيوبيا يجب أن يسبقه أولاً وضع إرتريا تحت وصاية الأمم المتحدة لتدير شؤونها، ثم يتم بعد ذلك وضع الحل سواء كان الانضمام إلى إثيوبيا أو إلى غيره وفقاً لرغبات شعبها. وقد اضطرت أمريكا نفسها إلى التفاوض عن هذا الاقتراح؛ لأن بريطانيا لم تكن مستعدة لأن تقبل أى حل من هذا القبيل. ثم واصلت أمريكا من جديد مساعيها لإيجاد حل يقرب بين إيطاليا وإثيوبيا^(٢).

ولتحقيق ذلك؛ لوحظ أنها تقوم بممارسة ضغوط مكشوفة على بعض الدول الأعضاء فى لجنة تقصى الحقائق. ومن ذلك، مثلاً، ما ذكر عن قيام أحد مسؤوليها بمقابلة أحد مسؤولى وزارة الخارجية الباكستانية وإبلاغه ".... إن إرتريا لن تكون بلداً يعتمد على نفسه؛ ولهذا فإن الإصرار على منحها الاستقلال سيكون أمراً خطيراً وغير عملي". إضافة إلى ذلك "سيتيح الفرصة لأول مرة أمام روسيا لتتغلغل فى إفريقيا"^(٣). وهو يقصد بذلك أنه إذا أصبحت إرتريا مستقلة فستكون تابعة للاتحاد السوفييتى وبذلك ستفتح منفذاً لتغلغل الشيوعية.

واصل الأمريكان جهودهم بشكل أكثر كثيفاً؛ من أجل الحصول على تأييد إيطاليا أيضاً. وقام وزير خارجيتهم دين إتشيسون بنفسه بالتدخل فى الأمر وممارسة جماعة الكونت سفورزا (وزير خارجية الإيطالى) ومناشدتها؛ لكى

يقبلوا الموقف الأمريكي. وقد أدى هذا إلى أن تبدى إيطاليا ميولاً للانسحاب من موقفها المؤيد لاستقلال إرتريا. كما إن سفورزا أيضاً بدأ يردد بأن مسألة إعلان استقلال إرتريا أمر عفى عليه الزمن " *morta lettera* ". كل ذلك شجع أمريكا وجعل الأمر يداخلها في أن تفلح في طرح مشروع اقتراح يهمل مقترحات لجنة تقصى الحقائق أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة. وانطلاقاً من ذلك سارعت إلى تكثيف نشاطها لبلوغ ذلك^(٨).

وعلى الرغم من ذلك لم يكن موقف إيطاليا مطمئناً إلى الحد الذي تريده أمريكا. فعود مسؤولي الحكومة الإيطالية وأحاديثهم، لم تكن مضمونة؛ لأنه - من ناحية - كان الشعب الإيطالي بأكمله تقريباً يؤيد منح الاستقلال لإرتريا. وكما أن الاتحاد الفيدرالي الذي قيل إن إيطاليا ستؤيده، كان - من ناحية أخرى - من ذلك النوع الذي يمنح إرتريا كل الصلاحيات والحقوق الفيدرالية وليس من النوع الذي يضمن بشكل غير مباشر هيمنة إثيوبيا. نتيجة لذلك أصبحت رغبة إيطاليا المتمشية مع طرح الفيدرالي للجنة تقصى الحقائق، متعارضة مع رغبات أمريكا وبريطانيا^(٩).

كان لا بد من إزالة هذه العقبة لضمان نجاح طرح الأمريكي والبريطاني. ولم تكن المشكلة المعيقة في نظر هاتين الدولتين تكمن في الأوضاع السياسية السائدة في إرتريا، أو رغبات شعبيها، وإنما كانت مشكلتهما الكبيرة جداً في موقف معظم دول أمريكا اللاتينية المتأثر بموقف إيطاليا. لهذا قامت كل من بريطانيا وأمريكا وإيطاليا بتنظيم مؤتمر تداولي خاص بإرتريا خلال الفترة من ٣٠ يونيو وحتى ٣ يوليو ١٩٥٠م، أي قبل بضعة أيام من تقديم لجنة تقصى الحقائق لمقترحاتها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة. وقد عمد مندوبو بريطانيا وأمريكا في هذا المؤتمر إلى استخدام سياسة العصا والجزرة مع مندوبي إيطاليا. حيث أبلغوهم بأن وضع حل للقضية الإرترية يعنى بالنسبة إلى إيطاليا التصالح مع إثيوبيا، والحصول على أسواق كبيرة فيها. أما عدم حلها فلا يعنى فقط عدم المصالحة مع إثيوبيا فحسب، وإنما أن الشيوعية السوفيتية ستتغلغل عبر إرتريا إلى

إفريقيا، وأن ذلك أمر ينبغي، أن تفكر فيه إيطاليا ملياً. إضافة إلى ذلك تعهد البريطانيون والأمريكيون للإيطاليين بضمان تلبية المطالب والمصالح التي يرغبون فيها كافة في إرتريا، بما في ذلك ضمان سلامة الإيطاليين المستوطنين في إرتريا^(١٠).

وافقت إيطاليا على مطالب الدولتين، وقبلت باقتراح الحل الفيدرالي الأمريكي. وأعربت عن قلقها من إمكانية حدوث التغلغل السوفييتي في إرتريا. والغريب هنا هو إنه لم يطرح أى شرح لكيفية حدوث هذا التدخل السوفييتي ومع ذلك فقد قدم كذريعة لحرمان إرتريا من استقلالها. وقد قبلت إيطاليا هذه الذريعة. لكن هذا لم يكن يعنى أن إيطاليا كانت قد وافقت على النقاط المطروحة كافة من الحلف الأنجلو أمريكانى. ففي نهاية هذا المؤتمر، أوضحت إيطاليا أنها لن توافق على الاقتراح البديل المطروح من قبل بريطانيا وأمريكا، إذا كان هذا الاقتراح لا يضمن وحدة التراب الإرتري، ولا يضمن انحكم الذاتى الذى يؤمن للإرتريين المشاركة التامة فى إدارة الشؤون الاقتصادية والمدنية لبلدهم^(١١).

هذا النوع من الحكم الذاتى الواسع الصلاحيات لم يكن مقبولاً من قبل البريطانيين والأمريكيين. فاقترح الفيدرالية المقدم من أمريكا كان يطالب بان توضع إرتريا تحت السيادة الإثيوبية، على أن تتمتع داخل هذا الإطار ببعض حقوق الصلاحيات الداخلية. أما الفيدرالية التى كانت تطالب بها إيطاليا، فكانت تتجاوز ذلك وتتنقص من السيادة الإثيوبية. ولم يرغب الطرفان فى أن تكون هذه المسألة سبب خلاف بينهما، فتم طرح توفيقى بهذا الشأن. وبمقتضى ذلك وافقت إيطاليا على أن لا تحرض ولا تتحرك بحماسة للدفاع عن استقلال إرتريا داخل أروقة الأمم المتحدة، كما وافقت على تأييد المشروع الفيدرالى الأمريكى على الرغم من عدم موافقتها على مبادئه الأساسية^(١٢).

وعلى الرغم من أن أمريكا وبريطانيا لم تغلحا فى خلق موقف موحد مع إيطاليا يمكنهما من إسقاط مقترحات لجنة تقصى الحقائق وتقديم مقترحيهما البديل، فإن هاتين الدولتين أفلحتا، على الأقل، فى تحقيق اتفاق يشل اعتراض إيطاليا.

مع هذا كانت لا تزال هناك نقاط خلاف بين بريطانيا وأمريكا. فبريطانيا لم تكن قد تخلت في سرها عن مشروعها التقسيمي، كما أنه كان لها رأى في الاتفاق الذى تم حول الطرح الفيدرالى الأمريكى؛ فالدول الثلاث لم تكن متفقة على نوع العلاقة الفيدرالية... إلخ. ولهذا لم يكونوا قد توصلوا سوى إلى تفاهم تأمرى مؤقت فى بعض القضايا على نحو يمكنهما من إنجاح ذلك المؤتمر التداولى وبعض المناورات التى كانوا يقومون بها خلف الستار.

انطلاقاً من ذلك أبلغت الحكومة البريطانية مندوبيها فى الأمم المتحدة أن يعلن الاجتماع فى كلمته أن بلاده مستعدة لترك مساحة لأية مقترحات توفيقية؛ وذلك على الرغم من عدم تخليها عن مشروعها التقسيمي، كما نصح المندوب الإثيوبى بالامتناع عن استخدام أية عبارات استفزازية أو جارحة فى كلمته، وأبلغ مندوباً النرويج وجنوب إفريقيا أن يتشددوا ويتمسكوا بالمقترحات والمواقف التى طرحاها فى لجنة تقصى الحقائق. كما تم تفاهم عام على أن تقوم جميع الأطراف بالدفع باتجاه تحقيق التقارب بين إيطاليا وإثيوبيا (١٣).

وكان كل ذلك مؤامرة مكشوفة ومتعمدة لمنع أى إمكانية لمنح الاستقلال لإرتريا. وفى الحادى عشر من يوليو ١٩٥٠م، أى قبل يومين من تقديم لجنة تقصى الحقائق لتقريرها أمام الجمعية العامة. وأصدر وزير الخارجية الأمريكى دين أتشن تغميماً إلى دبلوماسيه يحذرهم فيه من العمل على توسيع الخلافات القائمة بين بلاده وبريطانيا فيما يخص إرتريا. ولتطبيق ذلك؛ أمر الوزير وفد أمريكا فى الأمم المتحدة أن يطالب فى البداية بتقسيم إرتريا، ثم الانسحاب تدريجياً من مثل هذا الطرح والتظاهر بقبول " حل توفيقى " على شاكلة الحل الفيدرالى. إضافة إلى ذلك، أمر الوزير أتشن مندوب بلاده بطرح القضية الإرترية وكأنها مرتبطة بأزمة كوريا التى كانت فى قمة تأججها؛ وذلك بهدف الضغط لوضع حل عاجل للمسألة (١٤).

وعلى هذا النحو أخذ موقف إيطاليا من استقلال إرتريا يسير نحو الضمور، وتلقائياً تبع ذلك تغير مماثل في مواقف دول أمريكا اللاتينية التي كانت تؤيد الاستقلال.

وفي هذه الأجواء، تقدمت كل من بريطانيا وأمريكا إلى الجمعية العامة بمشروع منسق بينهما، ولكنه غير مكتمل. وتجدر الملاحظة هنا إلى أن رغبات الشعب الإرتري وتطلعاته لم تثره حتى اللحظة واحدة طوال أوقات حبك هذه المؤامرة.

مؤامرة أخرى فى أروقة الأمم المتحدة

عندما طرحت القضية الإرترية فى الجمعية العامة حسب الموعد المحدد، أى ١٣ يوليو ١٩٥٠م (كان ذلك يحدث للمرة الثالثة) تم تكوين لجنة خاصة من الأمم المتحدة للنظر فى هذه القضية تحديداً. وقد سارعت أمريكا وبريطانيا إلى تقديم اقتراحهما المشترك إلى هذه اللجنة. وقد اعتقدت الدولتان فى البداية أن مخططهما سينجح بسرعة؛ لأنه كان يدور حديث فى دهايز المنظمة حول " الفيدرالية " مقروناً بالمشروع الذى طرحته بورما.

لكن من الناحية العملية لم تسر الأمور كما اشتهدت الدولتان. فبغض النظر عن أى شىء آخر، ظهر خلاف بين الدول الأوروبية نفسها^(١٥). وقد جاءت الطامة الكبرى من إيطاليا. فعلى الرغم من إعلانها إنها تحترم وعدها بالتأييد الذى التزمت به فى المؤتمر التداولى، فإنها أصرت على رفض التفسير الأنجلو أمريكانى للفيدرالية، أو أنها بعبارة أخرى، أعلنت أنها لن تقبل كما فى السابق بأى " حل " لا يمنح إرتريا حقوقاً إدارية واقتصادية واسعة. وحينها أعلنت دول أمريكا اللاتينية أنها ستعارض أى حل لا تقبل به إيطاليا. وبذلك دخلت القضية فى نفق مسدود. إضافة إلى ذلك أصبح الموقف الإيطالى أكثر قوة وتأثيراً عندما اتضح أن طرح

الحل الفيدرالى المقدم من بورما كان يدعو إلى نظام فيدرالى جديد يضع دولتى إرتريا وإثيوبيا على قدم المساواة^(١٦).

وعندما وصلت الأمور إلى هذا الحد بات جليًا أن رغبات أمريكا وبريطانيا لن تلبى داخل هذه اللجنة الخاصة. فشرعت أمريكا بعد ذلك فى العمل على بلوغ مرادها بأساليب خفية. وقد وافق رئيس اللجنة الخاصة السفير البرازيلى مونيز فى هذه اللقاءات السرية، أن يلعب دور الوسيط لعقد اللقاءات بين مختلف الأطراف.

وكان منظما هذه اللقاءات السرية هما تشارلس نويس مندوب أمريكا لدى الأمم المتحدة والبريغادير فرانك استافورد وهذا الأخير كان قد جاء إلى نيويورك ضمن الوفد البريطانى لاجتماعات الجمعية العامة. وقد وجه هذان الشخصان الدعوة إلى كل من المندوب الإيطالى فينتى ومندوب إثيوبيا أكليلو هبتى ولد ومستشاره الأمريكى جون سنبر، كما وجهها الدعوة إلى المندوب المكسيكى بى. نيرفو ليعمل مساعدًا للمندوب البرازيلى مونيز وبعبارة أخرى كان ذلك يعنى أن المؤامرة المحبوكة كانت تقضى بأن يقرر مندوبو أمريكا وبريطانيا وإيطاليا وإثيوبيا والبرازيل والمكسيك مصير إرتريا التى لم يكن لها أى وجود فى الصورة.

وفى بداية اجتماعاتهم السرية هذه، اتفق المجتمعون على البدء بالاقترح البورمى كنقطة انطلاق لمهمتهم. وكما رأينا آنفًا، فإن هذا الاقتراح البورمى كان يدعو إلى أن تكون لكل من إرتريا وإثيوبيا حكومتها الخاصة بها ليشكلا حكومة فيدرالية من دولتين قائمتين بذاتهما، وأن يكون الإمبراطور الرئيس الدستورى لهذا الاتحاد الفيدرالى. وسارع المندوب الإثيوبى أكليلو هبتى ولد إلى رفض المشروع من أساسه، وقال إن إثيوبيا التى ظلت محافظة على استقلالها مئات السنين لا يمكن أن تفرط فى وجودها لمجرد الاقتران فى باتحاد فيدرالى مع بلد صغير لا يساوى ٢٠/١ من مساحة إثيوبيا ولم يكن دولة فى أى وقت من الأوقات. ومضى أكليلو فى حديثه مهددًا بأن القضية الإرترية لن يكون لها حل ما لم يتم الإقرار بالوجود التاريخى والدولى لإثيوبيا، وأنه إذا عادت إيطاليا إلى إرتريا فإن إثيوبيا ستكافح ضد ذلك بكل ما تملكه من قوة^(١٧).

وقد قاد هذا الرفض الإثيوبي الفوري المحادثات إلى طريق مسدود. ولأنهم رأوا أنه يحمل شيئاً من الجدية، فإن الشركاء قد وقفوا عنده طويلاً. ولكن يبدو أن أكليلو لم يقصد من كلامه سوى التهديد لا أكثر. فحسبما قاله مستشاره جون سبنسر فإن الإمبراطور كان على وشك قبول اقتراح الفيدرالية المطروح إذا لم يجد أمامه خيارات أخرى. وبالفعل كان الإمبراطور هيلي سلاسى قد بعث برسالة إلى وفد بلاده بالأمم المتحدة في أثناء هذه الاجتماعات يطلب فيه منهم أن يحرصوا على ألا يعطوا الانطباع بأنهم قد قبلوا مشروع الفيدرالية بفرحة، وأنه لهذا عليهم في البداية أن يطالبوا بضم إرتريا بالكامل إلى إثيوبيا. وإذا أصرت الجمعية العامة للأمم المتحدة على قبول اتحاد الفيدرالية فعليهم أن يظهروا أنهم يقبلون ذلك على مضض وعموماً أمرهم أن يتقبلوا الاقتراح الفيدرالي في نهاية الأمر^(١١).

أفلح رئيس اللجنة المؤقتة السفير البرازيلي مونيز في التخفيف من حدة المأزق الذي خلقه الرفض الإثيوبي لاقتراح الفيدرالية، عندما أعلن أنه يؤيد موقف المندوب الإثيوبي أكليلو في رفض الفيدرالية. وطرح بدلاً من ذلك اقتراحاً بأن ترتبط إرتريا بإثيوبيا فيدرالياً، على أن تكون إرتريا خاضعة للسيادة العليا للتاج الإمبراطوري الإثيوبي. وهنا قد يبدو الأمر في البداية أنه لا يوجد فرق بين الاقتراحين، ولكن اقتراح الفيدرالية الذي طرحه مونيز كان أمراً جديداً ولا سابقة له في القوانين الدستورية الخاصة بالعلاقات الفيدرالية. فعلاقة الفيدرالية التي كان يراد بها ربط إرتريا بإثيوبيا كانت تخص إرتريا فقط، ولم يكن النظام الفيدرالي يشمل الحكومة الإثيوبية. وعلى النقيض من ذلك ما كان يسميه هؤلاء الشركاء الثلاثة بالحكومة الفيدرالية، فإنهم كانوا يقصدون به الحكومة الإثيوبية نفسها (وليس الحكومة المكونة من البلدين) وقد شكر جون سبنسر مستشار الحكومة الإثيوبية كلاً من تشارلس نويس وفرانك استافورد للمساعدة الكبيرة التي قدموها لإثيوبيا بقبولهم هذا التفسير للفيدرالية، وغضبهم النظر عن ما لديهم من معرفة واقتناع ميداني بشأن القوانين الدستورية^(١٢).

وعندما توصل الجميع إلى اتفاق حول هذه المسألة، لم تكن هناك مشكلة في تحديد صلاحية الحكومة الفيدرالية. فقد اتفقوا على أن تكون مسؤولية الدفاع، والعلاقات الخارجية والشؤون المالية والنقدية والتجارة الخارجية الفيدرالية والاتصالات الخارجية والفيدرالية من صلاحيات الحكومة الفيدرالية. لكن جرى جدل كثير حول البرلمان الفيدرالي وقرروا في الأخير أن تتم توسعة البرلمان (الإثيوبى) بحيث يضم ممثلى الشعب الإرتري حسب نسبة تعداد الشعب الإرتري إلى الشعب الإثيوبى، وأن يصبح هذا البرلمان "الإثيوبى" هو البرلمان الفيدرالى.

وبعبارة أخرى كان هذا القرار يعنى أن تشارك إرتريا فى البرلمان الإثيوبى مثلما يشارك أى إقليم إثيوبى. وحتى لا يبدو الأمر أنه لا يضمن المساواة لإرتريا تقرر تشكيل مجلس استشارى آخر يضم عددًا متساويًا من ممثلى البلدين، ولا يجتمع سوى مرة واحدة فى العام. ولم يكن هذا المجلس يتمتع بأية صلاحية تنفيذية ولا تشريعية، وإنما كانت وظيفته تقديم المشورة فقط. وعلى المنوال نفسه، قرر الشركاء أن يتم تنظيم الجهاز القضائى بصورة مماثلة. وبمقتضى ذلك تقرر أن يكون الجهاز القضائى الإثيوبى هو الجهاز القضائى الفيدرالى الذى يملك صلاحية البت النهائية فى أية قضايا تثار فى إرتريا (٢٠).

والتفاصيل فى هذا المجال طويلة وتقود إلى جدل قانونى مستفيض، ويكفينا أن نستخلص مما تطرقنا إليه التوجهات التى كانت تتحوها الأمور. وعليه نرى اختصار شديد أن الاقتراح الفيدرالى منح إثيوبيا كل الصلاحيات والعوامل التى كان يمكن أن تضمن استقلال إرتريا، وذلك بدءًا من الإشراف على الموانئ البحرية وانتهاءً بمسألة "الجنسية الفيدرالية". ف فيما يتعلق بالجنسية - على سبيل المثال - طالب الاقتراح أن تكون هناك جنسية داخلية إرترية، وأخرى فيدرالية. وبالطبع ليس هناك شىء يمكن تسميته بالجنسية الفيدرالية. من ثم؛ أضحى من الطبيعى أن يكون هناك إقرار إلى الحقوق والواجبات، لكن فيما يتعلق بمسألة "الجنسية الفيدرالية" فقد كانت ابتكارًا جديدًا. ولا أحد يمكن أن يغفل عن إدراك أن الأمر لم

يكن سوى مؤامرة لجعل الإرتريين مواطنين إثيوبيين فالشركاء؛ كانوا قد نادوا منذ البداية أن تكون الحكومة الإثيوبية هي الحكومة الفيدرالية.

وفي نهاية الأمر، لم تبق أمام هؤلاء الشركاء سوى مسألة واحدة؛ فقد طرح السفير مونيذ اقتراحًا يدعو إلى طرح الاقتراح الفيدرالي على الشعب الإرتري ليقول فيه كلمته بالرفض أو الإيجاب. لكن المندوب الإثيوبي أكليلو ومستشاره الأمريكي جون سبنسر اعترضوا على ذلك وطالبا بالإغائه. لكن حسبما يروي سبنسر لاحقًا تم تدارك الأمر عندما قام كل من استافورد والأمريكي نوبس بإيجاد مخرج؛ حيث اقترحا عدم توريط الأمم المتحدة في إقامة الاتحاد الفيدرالي، وترك ذلك ليصبح أمرًا يتم تنفيذه من قبل البرلمان الإرتري المزمع تأسيسه والحكومة الإثيوبية، والتأكيد على أنه يحق للطرفين حتى حل الاتحاد الفيدرالي إذا رغبوا في ذلك^(١١).

هذا التفاهم كان يخفي في داخله مصالح وتحفظات غير منصوص عليها. وقد أراد السفير مونيذ اختبار مدى إمكانية قبول اقتراح الشركاء من الآخرين قبل تقديمه إلى اللجنة المؤقتة، فقام بطرحه على عدد من المندوبين الذين يعتقد أنهم يمكن أن يقبلوا بهذا الحل " التوفيقى "، وقد واجهتهم هنا مشكلتان، تناولها المؤرخ عقبارقى يوهنس بالتفصيل على النحو الآتى:

المشكلة الأولى (كما يقول عقبارقى) حدثت عندما غيرت إيطاليا موقفها متعلقة بأن الشعب الإيطالي لن يقبل الاقتراح المذكور، وبأنها لن تستطيع أن تعارض إذا تقدم الاتحاد السوفييتى بمشروع اقتراح لمنح الاستقلال لإرتريا، فضلاً عن أن مندوبى دول أمريكا اللاتينية لم يتقبلوا اقتراح الشركاء عندما قدمه لهم مونيذ وفق مخطط الاختبار المذكور آنفاً، وأصبح ذلك مبرراً إضافياً يدعم حجة الرفض الإيطالي^(١٢).

إن تقلب المواقف الإيطالية كان مدعاة سرور بريطانيا؛ لأن هذه الأخيرة لم تكن راضية منذ البداية عن الطرح الفيدرالي، وكانت قد قبلته بتحفظ شديد؛ لأنها لم تكن قد تخلت عن مشروعها التقسيمى لإرتريا. وكان الحاكم البريطانى فى

إرتريا البريجادير دورى على نحو خاص يهين الأمور للتقسيم. فهو كان ينظر إلى الاتحاد الفيدرالى باعتبار أن تركيبته تسمح لإثيوبيا أن تلغيه فى أى وقت تشاء؛ ولهذا لم يكن يوليه أى جدية. وعلى النقيض من ذلك كان لدى حاكم إرتريا البريطانى اقتناع بأن آمال الفيدرالية ستتبخّر عندما يطرح ممثلو الأحزاب السياسية الإرترية أمام الجمعية العامة مقترحاتهم المتناقضة^(٣٦). وقد كان الاقتناع نفسه مترسخاً لدى جماعة استافورد ومسؤولى وزارة الخارجية البريطانية.

وفى سبتمبر بدا وكأن المشروع الأمريكى للفدرالية فى طريقه إلى الموت، بل إن الحديث عن ذلك " الموت " بدأ يدور فى الأروقة: وبدأت إثيوبيا، التى يئست وضاعت ذرعاً من ممارسات بريطانيا ومقترحاتها، تركز اهتمامها وآمالها على الولايات المتحدة الأمريكية. وبالصدفة كانت تلك الفترة قد شهدت بدء اندلاع الأزمة الكورية^(٣٧).

وكما نذكر كان وزير خارجية أمريكا دين آتشسن قد أصدر توجيهاته إلى دبلوماسى بلاده فى الأمم المتحدة إلى ضرورة أن يعملوا على خلق رابط بين القضية الإرترية والأزمة الكورية. وقد قامت إثيوبيا بخلق هذا الرابط عندما أعلنت تأييدها للحرب التى تخوضها الولايات المتحدة فى كوريا ضد خطر الزحف الشيوعى، وأعلنت إثيوبيا استعدادها لإرسال جنودها ليقاتلوا إلى جانب الجيش الأمريكى^(٣٨).

وكان هذا الموقف هدية عظيمة للولايات المتحدة الأمريكية؛ لأن وقوف دولة إفريقية سوداء إلى جانب الغرب الأبيض لمحاربة الشيوعية كان فرصة تفتح أفاقاً جديدة للدور القيادى الأمريكى فى العالم، وقد تقبلت هذا الموقف بصدر منشرح للغاية؛ وصممت على المزيد من التصلب فى موقفها المؤيد لإثيوبيا من القضية الإرترية. وهكذا تحقق للوزير الأمريكى آتشسن ما أراد من خلق علاقة بين القضية الإرترية والأزمة الكورية.

وفى أثناء ذلك كانت بريطانيا تقوم باتخاذ خطوات عملية لإعادة الحياة إلى مشروعها التقسيمى؛ حيث انهمكت فى إصدار المذكرات وفى العمل على حشد

التأييد له في دوائر الأمم المتحدة. وقد أثار ذلك معارضة أمريكية قوية إلى حد أن وفدًا أمريكيًا سافر إلى لندن وأجرى مباحثات مطولة هناك بشأن ذلك. وقد أوضح المسؤولون البريطانيون خلال هذه المحادثات أنه لا بد من طرح المشروع التقسيمي بدلاً من المشروع الفيدرالي الذي لن يحظى بتأييد دول أمريكا اللاتينية؛ لأن إيطاليا لا تؤيده، بل إن الأمر وصل ببعض المسؤولين البريطانيين إلى استخدام التهديد والتلويح بأنه إذا لم تتمكن الأمم المتحدة من حل القضية الإيرتيرية فإن بريطانيا ستتولى حل القضية بنفسها وفق ما تراه ملائماً. لكن هذه اللغة كان قد عفى عليها الزمن؛ فبريطانيا في ذلك الوقت لم تعد بريطانيا الأمس؛ حيث إنها فقدت الكثير من قوتها ونفوذها. ومهما يكن فإنه تم الاتفاق في الأخير بعد مساومات مطولة على أن ينحى البلدان خلافتهما جانباً بشأن إرتريا وأن يعملوا معاً على دعم الاقتراح الفيدرالي وتأييده^(٣٧).

وقد تدخل وزير الخارجية الأمريكي آنشسن أيضاً بنفسه مباشرة في الموضوع ووجه مناشدة شخصية إلى كل من وزير الخارجية البريطاني بيفن ووزير الخارجية الإيطالي الكونت سفورزا، ومارس عليهما الضغوط اللازمة لكي يؤيدا الحل الفيدرالي. مستهترة إلى المسؤولين البريطانيين في القاهرة عندما كان إبراهيم سلطان في طريقه إلى نيويورك لأول مرة حيث قال: "..... دعوهم يتجولون في القاهرة ثم أعيدوهم (إلى بلادهم) فسيكونون راضين بذلك".

وكما فشلت مساعي البريطانيين لمنع وصول ممثلي إرتريا إلى نيويورك في المرة الأولى، فشلت مساعيهم الثانية بالصورة نفسها. فقد أوضح السفير البريطاني في روما بأن إبراهيم سلطان ويسن باطوق كانا قد حصلا وقتها على تأشيرة دخول إلى بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وأنهما قد مكثا أسبوعاً في لندن وأنهما سيصلان نيويورك في السادس عشر من نوفمبر ١٩٥٠ م. ولهذا كان منعهم أمراً غير ممكن من الناحية العملية؛ بسبب حصولهم المسبق على تأشيرات الدخول تلك^(٣٨).

هكذا وصل إبراهيم سلطان ويسن باطوق إلى نيويورك. وحينها كانت اللجنة السياسية للجنة العامة قد قطعت شوطاً بعيداً في مداولات القضية الإرترية. وفي العشرين من نوفمبر قامت أمريكا ومعها ثلاث عشرة دولة من مؤيديها بطرح مشروع الحل الفيدرالي. وفي ٢١ نوفمبر سمح للشيخ إبراهيم سلطان بطرح وجهة نظره أمام اللجنة. وفي أجواء كان يسيطر عليها موضوع الأزمة الكورية على اللجنة السياسية، بدأ إبراهيم سلطان كلمته بالدعوة إلى بحث مصير أكثر من مليون إرترى بتأن وصبر.

وكان الاهتمام الرئيسى للشيخ إبراهيم سلطان فى كلمته بالموضوع الأمنى. وقد أشار فى هذا الصدد إلى أن لجنة تقصى الحقائق لم تتمكن من معرفة الرغبات الحقيقية للشعب الإرترى؛ بسبب الضغوط والتهديدات التى مارستها عصابات الشفتا الإثيوبية ضد أعضاء الكتلة الاستقلالية. وأوضح الشيخ إبراهيم أن السبب الرئيسى وراء ذلك هى إثيوبيا التى تعمل على تعكير أمن إرترى وسلامها، من خلال احتضانها وتبنيها لعصابات الشفتا التى تتطلق من أراضيها؛ بهدف زعزعة الاستقرار تأمينا لمصالح إثيوبيا (٣).

وواصل إبراهيم حديثه موضحاً أن هذه الممارسات التى استهدفت أمن المواطنين وسلامتهم قد منعت الإرترين من التعبير عن رغبتهم فى الاستقلال كما ينبغى، وأن قادة الكتلة الاستقلالية كانوا عرضة للاغتيال فى مناطق المرتفعات، وهدفاً لمحاولات اغتيال مستمرة. واستعرض إبراهيم بالتفصيل نماذج لهذه العمليات، فذكر عملية اغتيال أزماش برهى قبر كيدان عمدة منطقة " قوح جعا "، والمحاولة الخامسة لاغتيال ولد آب ولد ماريام بالسّم. وكذا محاولة اغتيال دقيبات ولد قرقيس وابنه أسبروم فى مدينة عدى خوالا. وأوضح الشيخ إبراهيم أن مثل هذه الممارسات الدنيئة لا يمكن أن تقف حائلاً أمام سعى الشعب الإرترى لتحقيق مطالبه وتطلعاته العادلة. وقد لخص الشيخ إبراهيم هذه المطالب فى النقاط الست التالية:-

- الاستقلال الناجز .

- تأسيس حكومة ديمقراطية.

- المحافظة على وحدة التراب الإرتري داخل حدوده الجغرافية الراهنة.

- رفض أى مخطط يهدف إلى تقسيم إرتريا أو إلحاق أى جزء منها، سواء بإثيوبيا أو بالسودان وكذا رفض أى مخطط يهدف إلى إلحاق أو احتلال أى جزء منها.

- رفض أى مشروع يسعى إلى ضم إرتريا إلى إثيوبيا أو ربطها بها فيدرالياً

- معارضة أى تأخير لحل القضية الإرترية.

كان اهتمام الشيخ إبراهيم منصباً أكثر على مسألة ضم إرتريا إلى إثيوبيا أو ربطها بها فيدرالياً وقبل أن يدخل فى التعبير عن رفضه؛ لذلك أوضح الشيخ إبراهيم للجنة أن ما يطرحه من آراء لا يمثل رأى حزب الرابطة الإسلامية، وإنما كل الأحزاب التى تشكل الكتلة الاستقلالية. ثم أوضح معارضته للمشاريع المذكورة آنفاً على النحو التالى:

"..... لم يحدث أن كانت (إرتريا) حتى منذ القدم خاضعة لإثيوبيا، بل على النقيض من ذلك كان الإرتريون فى الكثير من المناسبات يضطرون إلى التصدى للغارات التى كان يقوم بها الإثيوبيون بهدف النهب والسرقه. أما فى تاريخنا الحديث فإن بلادنا كانت تتكون من إمارات صغيرة، ثم سيطر عليها العثمانيون الأتراك ومن بعدهم المصريون، إلى أن جاء الإيطاليون فأخذوها من المصريين. وهذا يوضح أن إرتريا لم تؤخذ (من قبل إيطاليا) من الإثيوبيين كما زعم وزير الخارجية الإثيوبى ومن يحركهم ومن يقفون وراءه ."

ومضى الشيخ إبراهيم فى كلمته موضحاً أن المسلمين ليسوا وحدهم من ناضلوا ضد الخضوع للاحتلال الإثيوبى، وإنما حتى كان للمسيحيين الإرتريين نصيب فى ذلك. وذكر فى هذا الصدد النضالات التى خاضها رأس ولد ميكائيل سلمون زعيم هزقا والكنتيا أسبروم زعيم منطقة معربا (إقليم أكلبي قوزاي) ضد الغزاة الإثيوبيين. وطلب الشيخ إبراهيم أن يأتوا بأسماء الحكام الإثيوبيين لإرتريا أن كان هناك من يزعم أن الإثيوبيين احتلوا إرتريا لفترة طويلة. وأما فيما يخص نضالات المسلمين ضد الغزوات الإثيوبية فأوضح أنه يكفى ذكر معارك روبروبيا والمعارك المسلحة التى خاضتها قبائل البلو والكوناما والبنى عامر والبلىن والماريا والمنسع والقدين. ومضى إبراهيم فى حديثه متسائلاً:

".... أليست كل هذه المقاومة المسلحة قد خيشت بهدف منعهم (الإثيوبيون) من احتلال البلاد؟ إذا كنتم تدركون كل هذه الدلائل، فهل هذا يعنى أنكم تريدون تحت حجة الانضمام الفيدرالية أن تقدم إرتريا قربان فداء لعدوها التاريخى (إثيوبيا)؟

لماذا هذا الإصرار على وضع الاعتبار (المخطط) التقسيم على الرغم من أن البلاد بأكملها ترفضه؟ هل لأننا ضعفاء كدولة ونحب السلام؟ إن اتخاذ أى قرار كهذا ضد رغبة البلاد لا يتمشى مع الأهداف التى قاتلت من أجلها دول الحلفاء ولا مع المبادئ السامية التى أسست من أجلها هذه المنظمة الدولية (الأمم المتحدة) والتى يحتفى بها القوى والضعيف على حد سواء".

وأوضح الشيخ إبراهيم أن عدالة مطالب الشعب الإرتري مسألة غير قابلة على الإطلاق للجدال، وأنه لا حاجة لتقديم المزيد من الأدلة المقنعة أكثر مما قدمه أمام اللجنة. وتنبأ الشيخ إبراهيم سلطان فى كلمته بأنه نظراً إلى أن الشعب الإرتري لن يقبل بالاستعمار الإثيوبى، فإن حرمانه من الاستقلال سيؤدى إلى عدم الاستقرار فى منطقة القرن الإفريقى، وقال إبراهيم إن منح الاستقلال للمستعمرتين الإيطاليتين، ليبيا والصومال، وحرمان إرتريا من ذلك يعد تمييزاً.



إبراهيم سلطان يلقى كلمته في الأمم المتحدة وإلى يمينه قرزماتش أسبروم ولد فرقس ويظهر خلفهم يس باطوق

وكان أقوى جزء في كلمته ذلك المتعلق برده على المزاعم القائلة ".... إن الإرترين ليسوا شعبًا واحدًا (متجانسًا) وإنه لهذا يجب تقسيمهم أو ضمهم إلى إثيوبيا. ووصف إبراهيم هذه المزاعم بأنها ".... مبررات مخجلة للتستر على السياسة التوسعية لإثيوبيا " ومضى إبراهيم في كلمته فألقى مرافعة مطولة عن الشعب الإرتري جاء فيها:

"..... بودنا أن نعرف في أية مرحلة من تاريخنا حدثت نزاعات بين المسلمين والمسيحيين، فقد ذلك مظهرًا للخلافات الوطنية. ومادام أنه لا أحد لديه علم بمثل هذه الأحداث، وأنه لم تكن هناك أصلاً خلافات بين المجاميع الدينية في إرتريا، فإنه لا يجوز أن نوافق على مثل هذا المخطط التقسيمي. إن مثل هذه المقترحات قد درستها كل الأحزاب السياسية الإرترية جيدًا. ورفضتها، ويصعب علينا أن نصدق أن هذه اللجنة يمكن أن تتفق على اتخاذ مثل هذه الخطوة الإجبارية لمجرد خلق وضع طبيعي ".

وبالصورة نفسها، رفض إبراهيم سلطان المشروع الفيدرالى ووصفه بأنه " مشروع مبهم ". ومضى يقول:

"... حسبما فهمنا فإن الفيدرالية أو الوحدة هي أمر يحدث بين دولتين تتمتعان بالسيادة المتساوية، ويتم ذلك برغبتها المشتركة، ولا يمكن أن ينشأ ذلك بين دولة مستقلة وأخرى محرومة من الاستقلال. إن هذه الفيدرالية الإجبارية التى نؤمر بقبولها رغماً عنا تتعارض مع مبادئ الحرية والديمقراطية وحق تقرير المصير... إن مسح اسم إرتريا من خارطة العالم أمر لا يمكن أن يتحمله شعبنا ".

إلى جانب ذلك رفض إبراهيم المزاعم القائلة إن إرتريا غير قادرة على الاعتماد على نفسها اقتصادياً، وقدم الدلائل التى تنفى ذلك. وأوضح أن حزب الأندنت تقوده مجموعة من الخونة الذين تحركهم الأموال الإثيوبية، وأنهم أيدوا التقسيم، وهم سبب عدم الاستقرار والمصاعب (فى المنطقة)، ولا يمثلون رغبات الشعب الإرتري.

وعلى هذا المنوال، مضى إبراهيم يفند الآراء كافة غير الموضوعية التى كان يدلى بها أعضاء اللجنة حول تقييم الوضع فى إرتريا (٣٢).

وكان التوقيت الذى ألقى فيه إبراهيم سلطان كلمته هذه هو التوقيت نفسه الذى كان يدور فيه حوار ساخن جداً داخل تلك اللجنة. وكانت فى أثناء ذلك تطرح مقترحات أخرى مضادة للاقتراح الأمريكى، ومن ذلك مثلاً طرحت بولندا فى اليوم التالى، أى فى ٢١ نوفمبر ١٩٥٠، اقتراحاً يطالب بمنح الاستقلال لإرتريا، وفى ٢٤ نوفمبر طالبت باكستان بالتصويت على اقتراح مماثل للمصادقة عليه (٣٣).

إضافة إلى ذلك، استدعى الشيخ إبراهيم سلطان مرة أخرى فى ٢٧ نوفمبر أمام اللجنة؛ لأنه كانت هناك بعض القضايا التى كانت تحتاج إلى توضيح. فشارك إبراهيم فى نقاشات اللجنة. وكان أول سؤال وجه إليه يتعلق بعدد أعضاء الكتلة

الاستقلالية. أما السؤال الثانى فكان يتعلق بالعلاقات الاقتصادية بين إرتريا وإثيوبيا. وفى معرض رده على السؤال الأول شرح إبراهيم بتوسع أنه إذا تم وضع الاعتبار للأعداد الكبيرة من أعضاء الأندنت الذين تدفقوا إلى الكتلة الاستقلالية، فإن نسبة ٨٠% من الشعب الإرتري يؤيدونها، وأن المنشقين من أمثال حزب الرابطة الإسلامية للمنطقة الغربية أو غيرها من الأحزاب الأخرى المنشقة لم يقطعوا من رصيد التأييد الشعبى للكتلة الاستقلالية أى مقدار يذكر؛ وأنه لذلك لا يزال السكان متمسكين بصلابة بمواقفهم السابقة.

وفى معرض إجابته عن السؤال المتعلق بالعلاقات الاقتصادية بين إرتريا وإثيوبيا، قال إبراهيم:

" لم يحدث أن أنكرنا فى بيانتنا و(أدبياتنا) العلاقات الاقتصادية القائمة بين إرتريا وإثيوبيا، ولكن ما نردده دوماً هو أن هذه العلاقات الاقتصادية ليست كبيرة ولا تصل إلى المستوى الذى يجبرنا على الخضوع للهيمنة والاستعباد الإثيوبى على الرغم من أنفسنا. والعلاقات الاقتصادية فى عالم اليوم متداخلة فى كل مكان من عالم وإثيوبيا فى حاجة إلينا من الناحية الاقتصادية، والشئ نفسه ينطبق علينا... أما المزاعم بأن إرتريا بلد فقير يتغذى على خيرات إثيوبيا، فإننا نعهده كلاماً فارغاً على نحو فاضح؛ وذلك لأن إرتريا لم يحدث أن اعتمدت بالكامل على إثيوبيا للحصول على المحاصيل الغذائية وغيرها؛ فإرتريا تملك ما يكفيها من المحاصيل الزراعية لتلبية حاجاتها الأساسية، أما محصول الطاف (محصول ينمو فى إثيوبيا بكثرة ولا يوجد فى بلد آخر سوى فى جنوب إفريقيا، ويقدم كعلف للحيوانات فى جنوب إفريقيا - المترجم) فهو ليس محصولاً مألوفاً لدى غالبية الإرتريين؛ لأنهم يعتمدون أكثر على الذرة الشامية والذرة الرفيعة، وهذه المحاصيل متوفرة بكثرة فى بلادنا".



إبراهيم سلطان يجادل في دهايز مقر الأمم المتحدة

ولفت إبراهيم نظر اللجنة إلى أنه ربما يكون قد التبس على البعض؛ فأدخل الاعتبار - عن غير علم - المحاصيل الإثيوبية المصدرة للخارج التي تمر عبر إرتريا. الأمر الذي يمكن أن يعطى الانطباع بأن إرتريا تعيش على الخيرات الإثيوبية. وشدد إبراهيم على أن إرتريا بلد يتمتع بالحرية التآلف والكفايات الفنية، ويمكن أن تنفذ فيه مشاريع استثمارية ضخمة، وإن ما تحتاج إليه رأس مال فقط.

وكانت الكلمات التالية للشيخ إبراهيم حول استقلال إرتريا أمام اللجنة من أقوى الكلمات التي قيلت وكتبت عن استقلال إرتريا. ففي ختام كلمته الأخيرة هذه، سأل إبراهيم أعضاء اللجنة عن عدد من عاش من بينهم تحت ظل الاستعباد الاستعماري، وكافح وحقق الاستقلال بعد أن بذل أرواحًا عزيزة وغالية من مواطنيه. ومضى إبراهيم يطرح مطالبه وانتقاداته على النحو التالي:

"... لماذا نحرم دون غيرنا من هذا الحق الطبيعي المتمثل في

الاستقلال الذي هو حق لكل الدول؟ هل لأن بيننا فئة صغيرة تطالب

بالانضمام إلى غرباء؟... إن بلادنا تجاور بلدًا كبيرًا يريد أن يحتلها

رغمًا عنا... والإدارة التي تحكم بلادنا (الإنجليز) تريد أن تقسم بلادنا، وأن تربط على الأقل جزءًا من بلادنا بإثيوبيا، وهذان الطرفان ليسا ممن يؤيدان رغبتنا في الاستقلال. وتلك المجموعة (حزب الأثدنت) قد ترعرعت في حضن هؤلاء، وهي تمثل الأقلية... لماذا تتحدى الشعوب وتكافح ضد الاستعمار الأوروبي. هل ذلك لمجرد أن يحل محله استعمار إفريقي؟... إثيوبيا كانت قد طالبت أيضًا بأن تمنح الصومال الاستقلال. ونحن مسرورون لحصول الصومال على الاستقلال، ولكن السؤال هو: لماذا نحرّم نحن من الحق الذي منح لكل من ليبيا والصومال؟ إذا تم (هنا) اتخاذ قرار خاطئ، فإن أعضاء هذه اللجنة سيكونون مسؤولين عمّا يمكن أن يترتب على ذلك من اضطرابات وعدم استقرار في منطقة شرق إفريقيا؛ بسبب المقاومة التي سنخوضها ضد هذا القرار، ولتحقيق استقلالنا وصيانتته وتأكيد وجودنا. وقد بقينا صابرين حتى الآن نتحمل المصائب والمصاعب كافة؛ من أجل أن يسود السلام والنظام بلادنا. وكنا نأمل أن تتحلى لجنّتكم هذه بالنظرة العادلة غير المنحازة تجاه حقوقنا الطبيعية "

واختتم إبراهيم كلمته بعد إلقائه هذه الكلمات النبوية، مناشدا أعضاء اللجنة أن يصدروا قرارهم بنزاهة ضمير، وبناء على مبادئ الحق والعدالة (٣١).

وللحقيقة، فإنه على الرغم من أن اللجنة كانت قد استمعت إلى كلمة إبراهيم سلطان بالكامل فإن الذين تقبلوا مضمونها كانوا قلة. وكانت حينها قد تبقت خمسة أيام على اتخاذ القرار النهائي بشأن القضية الإرتيرية. أى أن الأمور كانت قد وصلت نهايتها، ولم يكن هناك ما يمكن القيام به. أما كلمات الشيخ إبراهيم التي كانت تخاطب الأجيال الإرتيرية القادمة، وتستجلى قادمات نضالات شعوب القرن الإفريقي، فإنها تكشف بحق مدى نضوج الشيخ إبراهيم سلطان ومقدرته النبوية الفائقة.

الفصل العشرون

قرار الفيدرالية الصادر عن الأمم المتحدة

النقاشات داخل اللجنة والجمعية العامة للأمم المتحدة

فى الخامس والعشرين من نوفمبر ١٩٥٠م، أى قبل يومين من إلقاء إبراهيم سلطان كلمته الثانية (التى قرأنا فقرات منها فى الفصل السابق) أمام اللجنة السياسية للأمم المتحدة. وكان قد طرح على هذه اللجنة المشروع الفيدرالى من قبل أمريكا و ١٣ دولة أخرى مؤيدة له؛ وذلك للتصويت عليه. وقد دارت حوله نقاشات ساخنة استمرت يومين، ثم طرح للتصويت فى اليوم نفسه الذى دعى فيه إبراهيم سلطان لإلقاء كلمته. فما هى ياترى طبيعة النقاشات التى دارت حول هذا المشروع؟ وبأى أسلوب كانت تصل هذه النقاشات إلى إترتريا؟ وماذا كان رأى الإرتريين بشأنها؟

كل ما كان يدور فى أروقة الأمم المتحدة (بشأن إرتريا) كان يصل سريعاً وبأكمله تقريباً إلى إرتريا، وينشر فى الصحف. فعلى سبيل المثال، عندما قيل إن مشروع الاقتراح الفيدرالى قد طرح على لجنة الأمم المتحدة، نشرت صحيفة " وحدة إرتريا " مقالاً مطولاً عن معنى كلمة الفيدرالية ومفهومها، واستعرضت الاقتراح بالتحليل فقرة فقرة. وقد استخدمت الصحفية أسلوباً مبسطاً يفهمه عامة الناس لشرح مفهوم الفيدرالية؛ حيث جاء فى مقدمة المقال:

".... الفيدرالية تعنى اتحاد دولتين كما يمكن أن تتحد أكثر من دولة فى اتحاد فيدرالى. (وفى هذا الاتحاد الفيدرالى) تقوم الدولتان بإدارة شئونهما الداخلية باستقلال تام، وتتفقان على إنشاء

اتحاد فيما بينهما بأسلوب ما، ويتم التعاون بينهما ويعملان كدولة واحدة.

وعلى سبيل المثال، يمكن لاثنتين من الفلاحين أن يقيما اتحادًا فيدراليًا بينهما ويشاركوا في أدوات الحرث والأرض مع احتفاظهما باستقلالية مسكنهما وعائلتيهما وثروتهما الحيوانية الخاصة بكل منهما. وهما في هذا الاتحاد يتفقان على الاشتراك في الحقل والقيام بحراثته وزراعته وحصاده وحراسته معًا، ويقوم الاثنان بإخراج المال اللازم للقيام بالعمليات الزراعية من جيبهما كل على حدة وجمعه، أو يقتطعان مبلغًا من المال من (قيمة مبيعات) محصولهما ويخصصانه لإدارة شؤون الحقل. وفي هذا النوع من الاتحاد بين الفلاحين، يدار الحقل وثيران الحراثة، وحتى ربما العبيد باعتبارهم ملكية موحدة على الرغم من أن كل واحد من الفلاحين هو المالك لنصيبه منها. وعلى الرغم من أن هذين الفلاحين يشتركان في الحقل وثيران الحراثة ويربطهما اتفاق (بهذا الشأن) فإنه ونظرًا إلى أنهما يشكلان عائلتين لهما حياتهما المستقلة والمعتمدة على ذاتها، فإنه بإمكان كل منهما أن يكون لديه حقله الإضافي وثيران إضافية وعبيد إضافيون. لهذا لا يمكن ولا ينبغي لأحد الشركاء أن يتصرف في الأموال أو في الحيوانات المشتركة بينهما إلا بموافقة شريكه الآخر ^(١).

ويعكس فهم صحيفة " وحدة إرتريا " للفيدرالية كما نشرته في هذا المقال، الفهم المألوف السليم لمفهوم الفيدرالية. ولا يبدو أن الصحيفة قد أدركت أو استوعبت كما يجب " المنح " أو " التوزيع " الفعلي لإرتريا إلى إثيوبيا الذي اقترحتة أمريكا تحت ستار تسمية " الفيدرالية ". كما نجد أن الصحيفة توضح في تحليلها أنه بعد نشوء الدولتين " إرتريا وإثيوبيا " سترتبطان فوقًا بملك الملوك " الإمبراطور هيلي سلاسي " وأن هاتين الدولتين ستشتركان فقط في مسائل العلاقات الخارجية

والدفاع، والتجارة الدولية، والمالية التى ستم إدارتها بالتنسيق بين البلدين. وبتعبير آخر ندرك من ذلك أن معسكر دعاة الاستقلال كان يعتقد أنه ستتسأ علاقة فيدرالية حقيقية، بين دولتين يتم فيها مراعاة كرامة الدولتين وصيانة وحقوقهما^(١).

من ناحية أخرى، كان فهم دعاة الانضمام إلى إثيوبيا لمفهوم الفيدرالية منذ البداية محصوراً فى إطار ضيق للغاية. ومن ذلك مثلاً المقال الذى نشرته صحيفة "إثيوبيا" (الناطقة باسم حزب الأندنت الانضمامى) بعد طرح لجنة التحقيق لمقترحاتها المتباينة أمام الأمم المتحدة، والذى تشرح فيه فهمها للأمر على النحو التالى:-

"...اقتناعاً منهم بأن إرتريا غير قادرة على الاعتماد على نفسها اقتصادياً وسياسياً وأنها ليست قادرة على البقاء منفصلة عن إثيوبيا فحسب وإنما أيضاً لن تقوى على البقاء من دونها فإتباعاً (الأمم المتحدة) قد توصلت إلى منحها "استقلالاً ذاتياً" (فيدرالية) فى إطار إثيوبيا، ومهما اختلفت الأساليب فإن إرتريا ستكون - فى خاتمة المطاف - من نصيب إثيوبيا وبما أن الأمر المهم هنا هو انتزاع موطن قدم أولاً، فإن غداً لناظره لقريب. وأنت - يا عزيزى القارئ - لست فى حاجة لأن تتساءل أكثر من هذا الحد فى هذا الوقت"^(٢).

بعبارة أخرى لم تكن جماعة حزب الأندنت أو إثيوبيا يداخلهم أى شك فى أن نتيجة المخطط ستكون فى صالحهم فى خاتمة المطاف. وهذا الأمر لم يكن خافياً على قادة الكتلة الاستقلالية، فقد نشرت صحيفة "وحدة إرتريا" مقالاً ترد فيه على المقال المذكورة آنفاً لصحيفة "لإثيوبيا" جاء فيه:

".... إن خلاصة المقال المذكور توضح بشكل مكشوف أن إثيوبيا تتظاهر مؤقتاً بقبول الفيدرالية فى هذا الوقت لربط إرتريا بها، وأنها سوف تعمل على ابتلاعها بالكامل بعدما تكون وحيدة ومعزولة عن دعم الأمم المتحدة وحمائتها.

"... وإذا أخضعنا المقال للتحليل انطلاقاً من كلمات كاتب هذا المقال أفكاره، فسنجد أن كاتب المقال يريد أن يقول لنا خلال ذلك إن الحكومة الإثيوبية لا تحترم العهود والمواثيق، ولا تعير أى اهتمام للقانون والنظام الدوليين، ولا تدرك معنى مفهوم الديمقراطية. ونحن إذ نأمل أن لا تكون الحكومة الإثيوبية من هذا الطراز من الحكومات، فإننا نتمنى أن تكون مثل هذه الأفكار الطفولية أو الصبائية من بنات أفكار كاتب هذا المقال " لا غير" (٤)

ويثير هذا المقال موضوعين، فهو - من ناحية - يغمز من قناة إثيوبيا، ويوحى - من ناحية أخرى - أن هناك أملاً فى أن يطبق النظام الفيدرالى. وللحقيقة يبدو أنه - ونظراً إلى الأوضاع السياسية المتوترة وانتشار العمليات الإرهابية فى إرتريا فى تلك الفترة - كانت تسود اقتتاعات وآمال بأن يكون الحل الفيدرالى وفق تفسيره السليم الذى كانت قد نشرته صحيفة "وحدة إرتريا"، هو المخرج بالنسبة إلى الشعب الإرتري. وكالعادة لم يكن ما يأمل فيه الناس فى إرتريا وما كان يحاك من مؤامرات فى الأمم المتحدة متماثلين. وكما ذكرنا آنفاً كان المشروع الفيدرالى الأمريكى قد أثار الكثير من النقاش عند طرحه على اللجنة السياسية التابعة للأمم المتحدة. وإلى جانب ذلك، كانت هناك أربعة مشاريع أخرى مقدمة من قبل الاتحاد السوفييتى وبولندا والعراق وباكستان (٥).

كان المشروع السوفييتى يطالب بمنح الاستقلال الفورى لإرتريا والخروج الفورى أيضاً للجيش البريطانى من إرتريا. واقترحت بولندا منح الاستقلال لإرتريا بعد ثلاثة أعوام، على أن تدار خلال هذه الفترة الانتقالية من مجلس استشارى يتكون من أعضاء يمثلون إثيوبيا وبعض الدول العربية. أما باكستان فقد طرحت مشروعاً يتضمن جدولاً زمنياً تفصيلياً يحدد الأسلوب الذى يمكن أن يتم من خلاله إعلان إرتريا دولة مستقلة فى الأول من يناير ١٩٥٣، وإلى حين إعلان الاستقلال فى التاريخ المذكور طالبت باكستان أن تدار إرتريا من قبل مفوض يمثل الأمم المتحدة ومجلساً استشارياً.

أما مشروع الاقتراح العراقي، فإن ما كان يميزه عن غيره هو أنه اقترح أن لا يقرر مصير إرتريا عبر الأمم المتحدة، وإنما من خلال الشعب الإرتري عن طريق العمل أولاً على تشكيل برلمان وطني إرتري، ومن ثم يقرر هذا البرلمان: إما إن ترتبط إرتريا بإثيوبيا في اتحاد فيدرالي تحت التاج الإمبراطوري، وإما أن تصبح إرتريا بلداً مستقلاً بعد أن يتم منح إثيوبيا منفذاً على البحر. وقد سقطت كل هذه المشاريع عند التصويت عليها في اللجنة السياسية، ولم يبق سوى المشروع الأمريكي الفيدرالي المذكور آنفاً^(٦).

ودار حول المشروع الفيدرالي الأمريكي بدوره نقاش وجدل بين مؤيدي المشروع ومعارضيه، وقد رأت دول مثل اليونان وتشيلي وبارغواي أن هذا المشروع يمثل حلاً وسطاً مقبولاً. وقال مندوب تشيلي - على سبيل المثال - إن المشروع به بعض النواقص؛ ولهذا يحتاج إلى بعض التعديلات. أما المندوب الأرجنتيني فاعترف أنه يرى أن الحل الأفضل للقضية الإرترية هو منح إرتريا الاستقلال، فإن الأجواء السياسية السائدة قد أجبرته على تأييد المشروع الفيدرالي. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا تقدمان كل الحجج؛ وتمارسان الضغوط الممكنة كافة لإنجاح مشروعهما. وقال المندوب الأمريكي: إن هذا المشروع "... حل توفيقي وضع انطلاقاً من دراسة الأوضاع الراهنة في إرتريا، وهو ليس كأي اتحاد فيدرالي آخر؛ ولهذا فإن تأييده أمر ضروري " ^(٧).

واتهم المندوب البريطاني الدول التي كانت تؤيد استقلال إرتريا، وخاصة الدول الإسلامية، بالانحياز والمحاباة، وأشار إلى أنه قد دار الكثير من الشد والجذب والتنافس بين مختلف القوى الإرترية وخاصة "... أن أقوى الأطراف من حيث الشراسة وعدد المؤيدين هو حزب الأندينت ". وفيما يخص المشروع السوفييتي أعلن المندوب البريطاني رفضه له بالقول: "... إن إرتريا غير مهيأة لإدارة شؤونها..

(وإن مثل هذا المشروع الذى يدعو لاستقلالها) لن يؤدى سوى إلى إثارة الاضطرابات والقلق ". وأيد المندوب البريطانى فى ختام كلمته بشكل رسمى مشروع الحل الفيدرالى، متخليًا بذلك عن تمسكه بموقفه المطالب بتقسيم إرتريا^(٨).

ومع هذا لم يتمكن هذا الكم من الضغط الذى مارسه كل من بريطانيا وأمريكا من أن يقضى على التأييد الذى يحظى به مطلب الاستقلال، أو على أن يزيحه من أجندة لجنة الأمم المتحدة. وخير شاهد على هذا ما قاله فى هذا الصدد مندوب جمهورية روسيا البيضاء:

".... إن اقتراح الفيدرالية بعيد عن رغبات هذا الشعب الذى يكافح من أجل أن يحكم نفسه بنفسه وعن تطلعاته، إضافة إلى ذلك فإن مشروع الفيدرالية سيؤدى عاجلاً أو آجلاً إلى الانضمام المطلق. ولهذا فإنه ليس هناك حل مفيد سوى منح الاستقلال لإرتريا^(٩).

ورفض مندوب الأرغواى الاقتراح الفيدرالى قائلاً: ".... إنه من الأفضل أن توضع إرتريا تحت وصاية الأمم المتحدة؛ حتى يتمكن الشعب الإرتري من الإمام بوضعه ويتعلم من تجربته". وكالعادة تمسكت باكستان بموقفها، وحاولت أن تقنع الدول الأعضاء بأنه يجب أن يقرر الإرتريون مصيرهم بأنفسهم، وأن أية محاولة لفرض حل من الخارج أمر غير سليم. وأوضح المندوب الباكستانى أنه ".... لولا خشية السكان من الإرهاب الذى تقوم بها عصابات الشفتا والعقوبات الدينية التى تفرضها الكنيسة الأرثوذكسية على كل من يؤيد مطالب الاستقلال، فإن غالبيتهم يفضلون أن يحصلوا على الاستقلال، ويرغبون فى أن يديروا شؤون بلادهم بأنفسهم ". وأشار المندوب الباكستانى إلى مسألة وضع المسلمين التى تطرق إليها الشيخ إبراهيم سلطان أمام اللجنة، فأوضح أن حقوق المسلمين لا يمكن أن تصان فى ظل الحكم الإثيوبى، وخلص المندوب إلى أن ".... الحل الفيدرالى لا يمكن أن يحقق أية نتيجة لإرتريا سوى الاضطرابات وعدم الاستقرار"^(١٠).

وعلى الرغم من كل هذا الجدل والنقاش الحامى الذى دار حول القضية الإرترية، فإن النتيجة كانت معروفة سلفاً. فمطلب استقلال إرتريا كان يكتسب القوة

من تأييد إيطاليا وأصدقائها من مجموعة دول أمريكا اللاتينية. ولكن ما إن تخلت إيطاليا عن هذا المطلب وأعلنت تأييدها مشروع الحل الفيدرالي الأمريكي، حتى انفرط عقد هذا التحالف. ولهذا عندما طرح المشروع الفيدرالي للتصويت صوتت ١٢ من دول أمريكا اللاتينية لصالحه، ولم تؤيد مطلب الاستقلال سوى خمس من بقية هذه الدول^(١١).

أما على صعيد الدول العربية فقد صوتت كل من مصر ولبنان واليمن في هذه المرحلة الحاسمة لصالح المشروع الفيدرالي، بينما رفضت هذا المشروع كل من سوريا والعراق والمملكة العربية السعودية. وعدا السويد التي امتنعت عن التصويت، فإن خمس عشرة دولة أوروبية وكل مجموعة دول الكومنولث التي تتزعمها بريطانيا قد صوتوا لصالح المشروع الفيدرالي. وقد رفض الاتحاد السوفييتي وباكستان ودول أخرى من دول المجموعة الاشتراكية التي يتزعمها السوفييت المشروع الفيدرالي، كما امتنعت سبع دول أخرى عن التصويت^(١٢).

عموماً صوتت ٣٨ دولة من أعضاء اللجنة السياسية، بما في ذلك كل من إثيوبيا وليبيريا لصالح المشروع الفيدرالي، واعتضت عليه أربع عشرة دولة، بينما امتنعت عن التصويت ثمانى دول أخرى.

وهكذا تقرر طرح المشروع الفيدرالي على الجمعية العامة في ٢٧ نوفمبر ١٩٥٠م، وذلك بعد أن تم إقراره على مستوى اللجنة السياسية.

القرار رقم ٣٩٠ أ(٥) للجمعية العامة للأمم المتحدة

طُرحت القضية الإرتيرية أمام الجمعية العامة في الثاني من ديسمبر ١٩٥٠م لإصدار قرار نهائي بشأنها. وعلى الرغم من أن نتيجة التصويت كانت معروفة سلفاً، فإنه سمح لمندوبي الدول التي تطالب بمنح إرتيريا استقلالها بعرض وجهة نظر دولهم. وقد وصف أحد الكتاب هذه الدعوة لإلقاء كلمات تعبر عن آراء الدول

المؤيدة للاستقلال بأنها بمثابة دعوة لإقامة حفل تأبين لفكرة أو مشروع الاستقلال الذى كان قد مات (١٢).

وتحدث السفير إتشاسو مندوب كوبا بانفعال معبراً عن رفض بلاده للحل الفيدرالى وأوضح أن الفيدرالية عبارة عن اتفاق يدخله الطرفان بكامل رضاها وإدراكهما. ولفت إتشاسو النظر إلى أن مهمة الأمم المتحدة هي العمل على تمكين الدول المستعمرة " بفتح الميم الثانية والراء" من الانتقال التدريجى نحو الاستقلال التام وجاء فى كلمة المندوب الكوبى ما يلى:

"..... إن مشروع الحل الفيدرالى الذى صادقت عليه اللجنة السياسية يخلق أى باب أمام الاستقلال، بينما لم يكن مشروع الاستقلال الذى تقدم به مندوب باكستان والذى أيدناه نحن، يخلق خيار الفيدرالية وإنا كان يترك الخيار للشعب الإرتري ليقرر بإرادته الحرة بشأن ذلك.... إنما أرى أن عدم معاملة أو معالجة القضية الإرترية بنفس أسلوب حل قضيتى الصومال وليبيا اللتان منحتا الاستقلال يكشف أن هناك تمييز فى حل ومعالجة قضايا المستعمرات الإيطالية السابقة" (١٣).

وطرح السفير كاسترو مندوب السلفادور رأياً مماثلاً، واحتج على الأسلوب الذى اتبعته الأمم المتحدة للتحقق من رغبات الشعب الإرتري، وقال إن إرسال بعثة تقصى الحقائق ليس كافياً ليكون الأسلوب الوحيد لتقرير رغبات الشعب الإرتري وتحديدها وجاء فى كلمته بهذا الصدد:

".... كان من المفترض أن يتم إجراء استفتاء للتأكد بأن الشعب الإرتري يرغب فى الحل الفيدرالى ولكن هذا الاستفتاء لم يحدث... لهذا فإن الحقيقة هي أنه لم يتم التحرى اللازم لمعرفة رغبة الشعب الإرتري. لهذا نحن نشعر بأن الموضوع الذى كان ينبغى أن يقرره الشعب الإرتري بنفسه - سواء كان يريد الحل

الفيدرالى أو الكونفيدرالى أو الملكية أو الجمهورية- تقوم الأمم المتحدة " هنا الآن " بتقريره (١٥)

وبالصورة نفسها رفض مندوب غواتيمالا الحل الفيدرالى ووصفه بأنه ليس حلاً توفيقياً، وأنه غير متوازن. وأكد هذا المندوب أن الزمن كفيل بكشف صحة تقريره وتقييمه. أما دول الكتلة الاشتراكية فقد وصفت المشروع بأنه دليل يعكس الأساليب الرخيصة للدول الغربية، وأدانت هذه الدول الإمبريالية الأمريكية باعتبارها المستفيد الأساسى من هذا المشروع الفيدرالى الظالم. وسأخذ فيما يلى ما ورد بهذا الشأن فى كلمة مندوب تشيكوسلوفاكيا؛ لأنها تعبر عن مواقف دول هذا المعسكر الاشتراكى:-

".... إن الهيكل الفيدرالى الذى تجرى الاستعدادات لفرضه على إرتريا لا يستند إلى الرغبة الحرة والديمقراطية لدولتين مستقلتين. إن هذا الاتحاد الفيدرالى، فى جوهره، عبارة عن ستار لاحتلال البلد الصغير إرتريا من قبل دولة أكبر منها تفوقها تعداداً (من الناحية السكانية).... و لنا أن نتصور حجم التأثير الذى يمكن أن يكون فى المجلس التشريعى لممثلى ستة عشر مليوناً من الإثيوبيين؛ مقابل " ممثلى " الشعب الإرتري الذى لا يزيد على المليون نسمة؟ فكيف يمكن فى مثل أوضاع كهذه صيانة حق الشعب الإرتري فى ظل التطور الحر؟ (١٦)

لم يتحدث أى مندوب من الدول المؤيدة لمشروع الحل الفيدرالى؛ لأن كل الأمور كان قد تم طبخها سرّاً، وأصبح المخطط جاهزاً ولم تكن هناك حاجة للكلام. ولكن نظراً إلى أنه كانت هناك دول لم تحدد موقفها بعد، فإنه لم يكن معروفاً عدد الأصوات التى يمكن أن يفوز بها المشروع الأمريكى. وفى أثناء ذلك قام مندوب إثيوبيا أكليلو هبتى ولد (وزير خارجية إثيوبيا) بإلقاء كلمة ماهرة أسهمت فى تغيير مواقف كثير من مندوبى الدول. ففي ذلك الوقت، كانت الأزمة الكورية فى أوج تصاعدها، وقد ألمح أكليلو فى كلمته إلى أنه يجب وضع هذه الأزمة فى مقدمة

الأولويات. وقال إنه على الرغم من أن الحل الفيدرالي لا يلبي مطالب بلده فإن حكومة بلاده مستعدة لقبوله كحل وسط، واصمة في الاعتبار هذه الظروف العاجلة (أزمة كوريا) وتحدث الوزير الإثيوبي بكلمات منتقاة مؤكدًا للاجتماع أن بلاده ستعمل بكل حذر لاحترام هذا الحل، وأنها ستبذل كل ما في وسعها لتطبيقه. وقال متحدثًا عن العلاقة الفيدرالية التي ستتشاء:

".... لن يكون هناك (في الاتحاد الفيدرالي المزمع) وجود لقدامى الخصوم أو الأعداء السياسيين من الأقليات أو الأغلبية الإسلامية أو المسيحية، وإنما فقط للإرتريين الذي يتعاونون معنا نحن الإثيوبيين والأصدقاء الذين كانوا أعداءنا في السابق، بشرط أن يعملوا على دفن زمن التشرد والمعاناة الطويل، ويكونوا مستعدين معنا في هذه المرحلة الحاسمة في كتابة صفحة جديدة من التاريخ تعكس مبادئ الحق والعدالة التي أسست من أجلها الأمم المتحدة (١٧).

كانت هذه الكلمات قد تمت صياغتها بشكل متعمد ومدروس للتأثير في المواقف المتذبذبة لمندوبى بعض الدول التي لم تكن قد حددت موقفها بعد. وبالفعل حققت هذه الكلمة النتيجة المرجوة منها. وقد انهالت بعد ذلك كلمات المديح للوزير الإثيوبي من هنا وهناك. وأصبح المندوب الإيرانى فى اللجنة السياسية، والذي كان قد امتنع عن التصويت (أن هذه الكلمة) قد جعلته يغض النظر عما وصفه بأسلوب التصويت الذى لم يراعِ النظم والقواعد المعمول بها. وأعلن المندوب الإيرانى قبوله للمشروع الأمريكى. والسبب نفسه تخلى مندوب لبنان وتشيلي عن موقفهما السابق، وأعلنا تأييدهما للمشروع الفيدرالى. وما جاء فى كلمة مندوب لبنان يمكن أن يكون دليلاً جلياً على مدى قوة تأثير كلمة الوزير الإثيوبي أكليلو:

".... لقد قرر وفدنا - بعد ازدياد اقتناعه بفضل الكلمة المهمة التى ألقاها الوزير أكليلو - أن يصوت لصالح المشروع المطروح. ونحن نعد هذا التوضيح (كلمة أكليلو) ليس فقط مجرد

برنامج سياسى يؤكد بالكامل الالتزام بتطبيق روح القرار الصادر
عن الجمعية العامة وحسب، وإنما نعهده عهداً يقطعه زعيم محنك
(أكليلو). ودولة (إثيوبيا) تمتلك دلائل كافية على أهليتها للثقة
والالتزامها بتحقيق العدالة والحرية^(١١).

كانت الأزمة الكورية هي أكثر ما يقلق أعضاء الأمم المتحدة؛ ولهذا فقد
أعطتها الأولوية ووقتها لم يكن قد مضى سوى خمسة أعوام على تأسيس الأمم
المتحدة، وكانت الأزمة الكورية وتقرير مصير إرتريا أول تحديين يواجهان هذه
المنظمة.

وكانت الكثير من الدول التي أيدت المشروع الفيدرالى تتامل من موقفها
هذا، على نحو ما بدا فى تعليق مندوب تشيلى على سبيل المثال: إن تأييد بلاده
للمشروع الفيدرالى لا يعنى أنه قد تناسى أو تنكر لمبدأ حق الشعوب فى تقرير
مصيرها، وأكد أن اقتناعه بهذا المبدأ راسخ ولا يتزعزع^(١٢). وبعبارة أخرى يمكن
القول إنه كان يريد القول: "إننا نتخلى عن تأييد هذا المبدأ مؤقتاً اليوم، أما فى
باقى الأوقات فإننا متمسكون بتأييدنا لهذا المبدأ".

فى مثل هذه الأجواء من التآمر الدولى وضغوط الدول العظمى والأجواء
السياسية العالمية المتوترة، تم طرح القضية الإرترية للتصويت وتقرير مصيرها
فى نيويورك لا فى إرتريا (البلد المعنى). ولم تكن لجنة تقصى الحقائق التى
أوفدتها الأمم المتحدة قد قدمت للجمعية العامة تقريراً يعكس الرغبات الحقيقية
لغالبية أبناء الشعب الإرتري؛ بسبب أسلوبها الهزيل الذى اتبعته لمعرفة آراء
المواطنين.

وهكذا طرح على الجمعية العامة فى الثانى من ديسمبر ١٩٥٠ م المشروع
الفيدرالى الذى يضم إرتريا تحت التاج الإمبراطورى الإثيوبى للتصويت؛ فصوتت
٤٦ لصالحه، وعارضته عشر دول، بينما امتنعت أربع دول عن التصويت^(١٣).
وعلى هذا النحو، تمت المصادقة على القرار الفيدرالى الذى عرف باسم القرار
٣٩٠ / أ / ٥. وتقرر إلى جانب ذلك أن يتم تطبيق الفيدرالية فى سبتمبر ١٩٥٢ م.

وتم تعيين مفوض ليقوم نيابة عن الأمم المتحدة بوضع دستور للدولة الإرتيرية وتطبيق القرار.

رد فعل الشعب الإرتيري على القرار الفيدرالي

لم يكن مفهوم الفيدرالية أمراً جديداً في إرتيريا؛ فاقترح الانضمام المشروط إلى إثيوبيا الذي طرح في مؤتمر أو اجتماع بيت قريس في عام ١٩٤٦، كان - في جوهره - يماثل الطرح الفيدرالي، ولكن ذلك الطرح كان قد مات في مهده ولم يعد منذ ذلك الوقت يحمل أية ملامح إرتيرية.

صحيح أن حزب الرابطة الإسلامية المستقل بزعامة بلاتا محمد عمر قاضي والحزب الليبرالي بزعامة دقيات إيرها تسما كانا يطرحان مطلباً يدعو لإقامة أحد أشكال العلاقة الفيدرالية. لكن هذه المطالب - وكما رأينا آنفاً - كانت تتم بتحريض ودفع من الإدارة البريطانية، وتحديداً كانت تتم بدفع من البريطانى فرانك استافورد، ولم تكن هذه المطالب بأية حال من الأحوال نابعة من مبادرة السياسيين الإرتيريين كما حدث في اجتماع بيت قريس.

لهذا السبب يمكن القول إنه عند النظر إلى مطالب الفيدرالية من زاوية رغبة أبناء الشعب الإرتيري كافة سنجد أنه لم يكن هناك قطاع ذو شأن يطلب به وعندما فشل مخطط بيفن - سفورزا التقسيمي، كانت قوة حزب الأندنت قد تضاعفت بشكل كبير إلى درجة أنه كان قد أصبح من المسلم به اعتبار أن ما بين ٦٥% - ٧٥% من الشعب الإرتيري على أقل تقدير سيختار الاستقلال. ولكن القوى العظمى لم تكن تريد مثل هذه النتيجة. ولهذا سعت من خلال الأساليب المذكورة آنفاً إلى فرض قرار الحل الفيدرالي الذي لم يطالب به الشعب الإرتيري.

وعند صدور قرار الفيدرالية، سخر الحاكم البريطانى لإرتيريا البريغادير دورى من القرار ووصفه بأنه ".... مادام أنه قد صيغ بما يرضى الأطراف

المتعارضة، فإنه حتمًا لا يعد حلًا توفيقيًا، وإنما مجرد تجميع لأفكار سياسية "متنافرة"، وإنه عند تطبيقه على الواقع سيصاب الكثيرون باليأس^(٣٢).

وتمامًا كما توقع الحاكم البريطاني دورى، فإن كل الأطراف قد نظرت إلى القرار وفق رؤيتها ومصالحها الخاصة، وتقبلته على هذا الأساس. ولهذا السبب لم تبدُ من مختلف الأحزاب السياسية أية مظاهر معارضة أو تذمر. وقد جاء فى الصحيفة الأسبوعية الحكومية بهذا الشأن ما يلى:

".... الحكومة المحلية (الإرترية) ليست لديها أية صلاحية ولا مسؤولية على جهاز العلاقات الخارجية أو جهاز الإدارة المالية... وهذه الأجهزة الثلاثة (العلاقات الخارجية والمالية والدفاع) ستتولاها الحكومة الفيدرالية التى ستتكون فى أديس أبابا، والتى يشارك فيها الإرتريون والإثيوبيون على قدم المساواة^(٣٣)"

لكن هذا الفهم لم يكن صحيحًا؛ لأن القرار الفيدرالى ينص على إلحاق إرتريا بإثيوبيا، وليس العكس. ولهذا فإن القرار لا يلزم إثيوبيا بأية إجراءات لتغيير هيكلها الإدارى. وبناء على ذلك كانت إرتريا هى التى تقيم برلمانها وحكومتها الخاصة بها، ولم يكن هناك فى إثيوبيا أى تغيير فى هيكل الحكومة يتم من أجل تحقيق المساواة مع الإرتريين.

إلى جانب ذلك، كان القرار الفيدرالى يتضمن بندًا يسمح للإرتريين بالمشاركة فى البرلمان الإثيوبى وفق نسبة تعدادهم. كما أن القرار يتضمن أيضًا فقرة تنص على إقامة مجلس استشارى فيدرالى غير محدد المهام، يتكون من خمسة من الإرتريين، وخمسة من الإثيوبيين. ومثل هذه الفقرات لم تكن تمس مكانة كيان الحكومة الإثيوبية ووحدتها، أو تفرط فى تماسك هيكلها.

ومهما يكن فإن تحليل الصحيفة الأسبوعية هذا يكشف أن التفسير السائد لدى معظم الناس فى إرتريا بشأن القرار الفيدرالى كان يتجاوز التفسير الضيق الذى كان يريده الأمريكيون وحلفاؤهم. وبالمقابل فسر حزب الأندنت مفهوم الفيدرالية فى

إطار أضيق مما فسره الآخرون. وكان الحزب يروج لفكرة أن القرار الفيدرالي مطابق لمطلب الانضمام تقريباً، وقادة حزب الأندنت كانوا في الأصل يرون منذ البداية في خيار الفيدرالية موطئ قدم للتقدم نحو تحقيق أهدافهم الانضمامية. ولهذا عندما وصل خبر صدور القرار الفيدرالي إلى أسماع الإرتريين، سارع هؤلاء إلى التوسع في الترويج لأحلامهم الانضمامية من خلال المقالات والخطب. وعندما أرسل تدلا بايرو رسالة تلغرافية من نيويورك إلى دقيات بينى براخي رئيس حزب الأندنت يشرح له فيها مضمون قرار الجمعية العامة قام هذا الأخير بدعوة بعض أعضاء الحزب، وألقى أمامهم كلمة جاء فيه:

".... بعد مضي عشرة أعوام من بدء نشاطكم من أجل توحيد إرتريا في دولة إثيوبيا الموحدة، وبعد مضي ٦١ عاماً على وقوع بلادكم مرب ملاش (إرتريا) في أيدي المستعمرين الخارجيين... ها هي إرتريا التي تحبونها تعود بكاملها إلى حضن وطنها الأم إثيوبيا... والمهم الآن هو أنه قد تم العثور على الطريق الذي يضمن ضم بلادنا إرتريا إلى إثيوبيا، وأن يظل لها عملها الثلاثي الألوان، ويقودها ملك ملوكتنا الإمبراطور هيلي سلاسي الأول. أما ما يخص موضوع مواردنا فهو بيدنا، ويمكن أن نتفاهم ونتفق حوله جميعاً مسلمين ومسيحيين " (٢٤).

باختصار كان قادة حزب الأندنت يرون في القرار الفيدرالي معبراً إلى تحقيق مطلب الانضمام الكامل إلى إثيوبيا الذي ظلوا يطالبون به منذ زمن. وما عدا ذلك، فإن الفيدرالية لم تكن تعنى لهم أي شيء آخر.

كانت الكتلة الاستقلالية الإرترية هي الطرف الذي تعامل بجدية مع موضوع الفيدرالية. وقد نشرت صحيفة " وحدة إرتريا " (لسان حال الكتلة الاستقلالية) مقالاً بهذا الخصوص جاء فيه:-

".... إن قرار الأمم المتحدة (قرار الفيدرالية) هذا يعترف بحقوق وبقدرة الشعب الإرتري على إدارة شؤون بلاده بنفسه...

وبصدور مثل هذا القرار يكون قد تم وضع نهاية لخطر التقسيم الذي كان يحيق بالشعب الإرتري، والذي تصدت له الكتلة الاستقلالية لوحدها، باذلة كل غال ورخيص في سبيل إفشاله.... نحن ندرك أن قرار الأمم المتحدة هذا لم يحقق لنا ما كنا نطالب به من استقلال تام، لكن يحق لنا أن نفخر بالنصر لأننا نحن من عملنا على منع تقسيم التراب الإرتري وحققنا سيادة الشعب الإرتري الكاملة على وطنه. لهذا نعتقد أنه يحق لنا أن نعتبر أن هذا الانتصار الشامل للشعب الإرتري هو نصر لنا^(٢٤).

بعد أيام من ذلك تحدث أيضاً رئيس الكتلة الاستقلالية الرأس تسما أسبروم بالنعمة نفسها فقال:

".... على الرغم من أنهم لم يسمحوا بالاستقلال الذي كنا نطالب به في حزب الكتلة الاستقلالية وناضلنا من أجله لفترة طويلة.... فإنه قد تقرر عدم تقسيم إرتريا وأن يكون للشعب الإرتري كامل السيادة على بلاده؛ لهذا يحق لنا أن نعد ذلك نصراً لنا" واختتم الرأس (الزعيم) تسما كلمته بهذه الكلمات التصالحية الموجهة إلى جميع الأطراف:

".... يفترض أن هذا النصر الذي تحقق اليوم هو نصر يحقق المصلحة للجميع. فبفضل هذا النصر لن نتفتت وحدة بلادنا، ولن يتجرأ شعبنا، وعلينا أن نكون ممتنين عندما نتذكر أن الكثيرين دفعوا أرواحهم من أجل تحقيق هذا النصر. لقد ثبت أن العالم مبهور بهذا القدر من البسالة الذي أظهرناه - نحن الإرتريين، مسلمين ومسيحيين، أبناء المنخفضات وأبناء المرتفعات - من أجل صون وحدة بلادنا وشعبنا، دون أن نتيح للتباينات الدينية النيل من وحدتنا^(٢٥).

بناء على ذلك، ناشد رأس تسما ودقيات بينى حزبهما التعاون مع مفوض الأمم المتحدة الذي سيأتى إلى إرتريا. لكن كل هذا كان مجرد كلام مقصور على

القيادات الحزبية. أما على مستوى القاعدة الحزبية، فإنه يصعب القول إنه لم تكن هناك احتكاكات بين المواطنين. وكان ذلك ينعكس في المقالات التي كانت تنشرها الصحف في الأيام التي أعقبت تصريحات هذه القيادات (٣٧).

وقد قامت الإدارة الاستعمارية البريطانية في إرتريا بإجراء التوعية التعبوية اللازمة لجعل المواطنين يتقبلون الحل الفيدرالي. كما نشر الحكام الإداري البريطانيون البريغادير دورى بياناً موسعاً بهذا الشأن في أوساط المواطنين. وأوضح البريغادير دورى في رسالة بعثها إلى رؤسائه في لندن أن معارضة سكان المنخفضات الغربية للحل الفيدرالي أمر لا مناص منه (٣٨). ومع هذا فإنه لم تبدر ظاهرة واضحة تعكس ذلك على أرض الواقع.

كان من المتوقع أن يرافق صدور القرار الفيدرالي انخفاض في حدة نشاط عصابات الشفقا الإرهابية التي كانت مكثفة في الأرياف على نحو خاص. لكن ذلك لم يحدث؛ لأن الكثير من أفراد عصابات الشفقا كان قد استمر في حياة النهب والسرقة وجعلها مصدراً لرزقه. ولهذا استمر نشاط هذه العصابات حتى في فترة تطبيق الفيدرالية.

لقد خلق مخطط الفيدرالية، بشكل عام، واقعاً سياسياً جديداً في إرتريا. وتحول النضال وطبيعة النقاش والجدل في البلاد إلى حوار يجري في إطار الحقوق والحريات التي يسمح بها المشروع الفيدرالي. حيث كان يدور النقاش حول مقدار نصيب إرتريا من (موارد البلاد). وقد أفضى هذا الواقع إلى وضع جديد انعكس بدوره على الأساليب النضالية وأشكال التأطير الحزبية للقوى السياسية المختلفة.

خاتمة

مؤتمر السلام

كان من المحتّم إيجاد خاتمة تعكس روح الحل " الفيدرالى " الذى تمّ التوصل إليه بعد انتهاء الفصل الأول من صفحات نضالات الشعب الإرتري خلال الفترة ١٩٥٠ - ١٩٤١م، والتي أفضت إلى صدور الحل الفيدرالى عن الجمعية العامة للأمم المتحدة. انطلقت بناءً على هذا الفهم مبادرة ذاتية من معسكرى دعاة الانضمام والاستقلال وتم إجراء محادثات بين الطرفين تقرر بمقتضاها عقد مؤتمر سلام يمهد لإرساء أرضية وفاق ووثام بين جميع الأطراف. وتنفيذاً لهذا الاتفاق عقد فى ٣١ أغسطس ١٩٥٠ م مؤتمر السلام بقاعة سينما إمبيرو، حضره زهاء أربعة آلاف شخص (كان عدد كبير منهم يقف خارج القاعة بسبب الزحام).

وقد حضر هذا المؤتمر ممثلون عن مسؤولى الإدارة البريطانية وقناصل كل من إيطاليا وأمريكا وإثيوبيا وكل القيادات الدينية الإرترية. وقد نشرت صحيفة وحدة إرتريا فى عددها التالى مقالاً عن هذا المؤتمر جاء فيه:-

"... لقد كان منظرًا مؤثرًا فى النفوس، جعل الدموع تسيل على خدود الحاضرين من المسلمين والمسيحيين عندما شاهدوا رأس تسما أحد زعماء معسكر دعاة الاستقلال ورأس كيدانى ماريام أحد زعماء دعاة الانضمام إلى إثيوبيا وهما يحتضنان ويقبلان بعضهما بعضًا بعد افتراق دام سنوات عديدة بسبب اختلاف المواقف السياسية.

كانت الكتلة الاستقلالية قد عقدت اجتماعًا لأعضائها إثر صدور قرار الحل الفيدرالى عن الجمعية العامة للأمم المتحدة.



مؤتمر السلام في سينما أمبيرو

ويظهر المفتي إبراهيم مختار وهو يلقي كلمته، بينما يجلس رأس تسما ورأس كيداني ماريام جنباً إلى جنب وقد غيرت في هذا الاجتماع اسمها إلى "الحزب الديمقراطي الإرتري". وكانت هذه الخطوة تهدف - من ناحية - إلى توضيح أن النضال من أجل الاستقلال قد وصل إلى خاتمته، وأن النضال من أجل الديمقراطية هو ما تبقى. ومن ناحية أخرى، كانت الخطوة مناسبة لإظهار حسن النيات. وقد ألقى الشيخ إبراهيم سلطان الذي اختير هذه المرة أيضاً سكرتيراً عاماً للحزب الديمقراطي الإرتري كلمة مطولة بهذه المناسبة. وقد كانت الكلمة - في مجملها - بعيدة عن التعلق بالأوهام، وممعة في الصراحة حيث جاء فيها:-

"إن قلوبنا منشركة بهجة وحبوراً ونحن نرى الأشقاء وهم يحتضنون بعضهم بعضاً؛ إيداناً بعودة روح الإخاء والمحبة القديمة بعد أن تفرقت بهم السبل؛ بسبب الاختلاف حول رؤاهم لمستقبل إرتريا السياسى. ومع هذا فإن مجرد تجمعنا تحت سقف واحد (اليوم) لا يمكن أن يعنى أن الأحزاب وكل التراكمات التى حدثت

طوال فترة الأعوام العشرة من عمر الخلافات التي نشبت بيننا، قد انزاحت كما تنزاح أية غمامة صيف عابرة. ولكن إذا نظرنا إلى الأمر من زاوية أخرى، فإن اجتماعنا أو مؤتمرنا هذا يفرض علينا أن نعدّه مؤتمراً للشمّل الإرتري ليعيش أبناؤه في أمن وسلام .

وقد أوضح الشيخ إبراهيم سلطان معرض كلمته هذه أن قرار الأمم المتحدة لم يلب مطالب كل الأطراف الإرترية فقال: ".... مع هذا ينبغي أن يعلم أننا قد قررنا أن نعمل على تنفيذه (قرار الأمم المتحدة) بصدق وإخلاص... ومثل هذا التعامل الصادق والمخلص أمر مطلوب من الأطراف الأخرى التي يهمها مصير إرتريا ."

وأكد الشيخ إبراهيم سلطان أن حزبه على أهبة الاستعداد للتعاون مع المفوض الذي ستبعثه الأمم المتحدة والإدارة البريطانية الاستعمارية. ومضى الشيخ يستعرض هذه المسألة (استعداد حزبه لإنجاح قرار الأمم المتحدة) بالقول:-

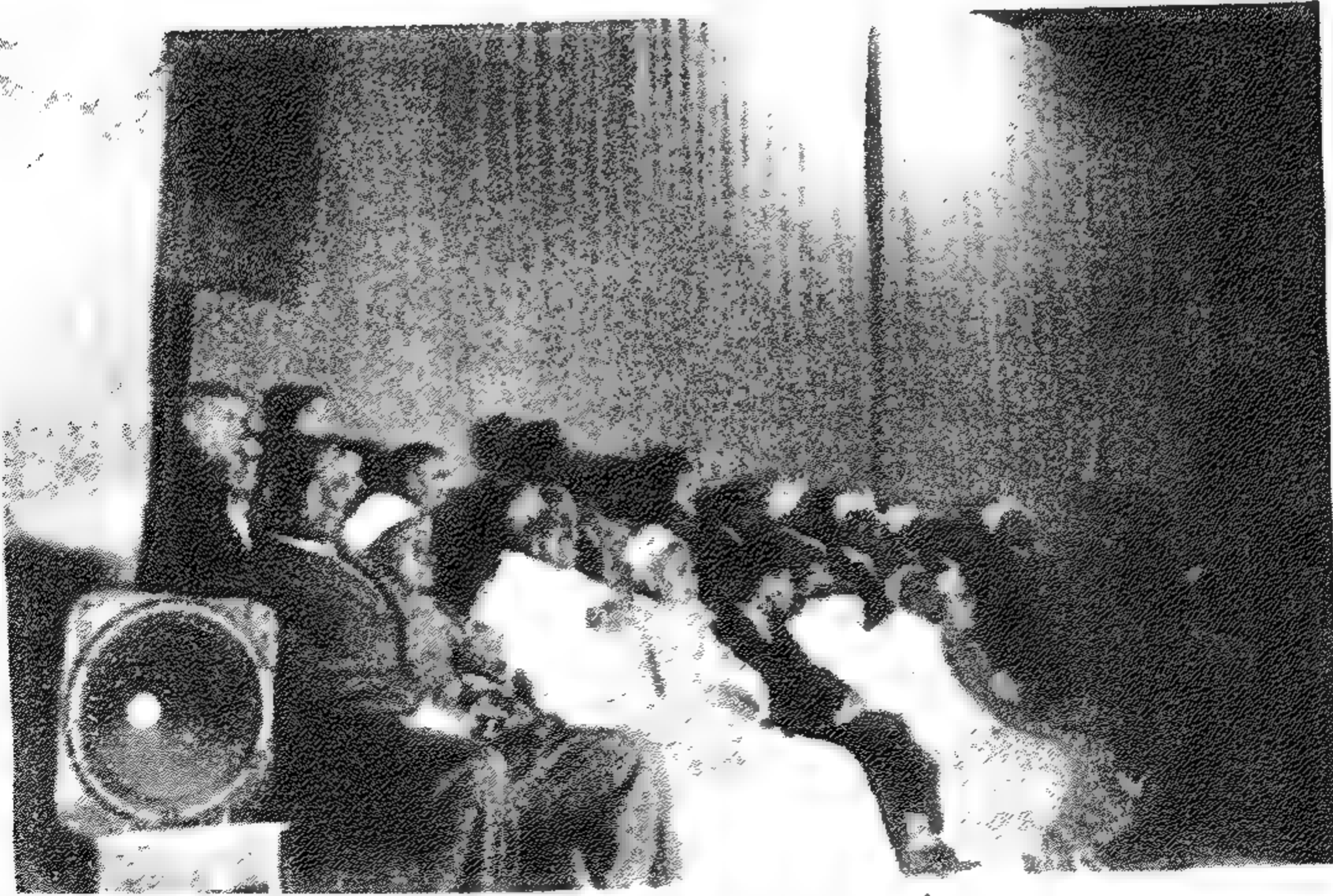
".. نحن في (الكتلة الاستقلالية) شرعنا عملياً في إثبات أننا نعمل لإنجاح برنامج الأمم المتحدة من خلال القيام بخطوة جديدة تتمثل في تغيير اسم حزبنا إلى " الحزب الديمقراطي الإرتري". ولا شك أن هذه التسمية تعكس تطلعات شعبنا نحو الحرية. وهذا الحزب سيناضل بكل جدية وإخلاص من أجل التوفيق بين إرتريا وإثيوبيا من خلال إقامة العلاقة الفيدرالية التي أقرتها الأمم المتحدة. ونود أن نعبر عن ثقتنا بأن الأحزاب الأخرى ستحذو حذونا في إظهار الجدية والإخلاص اللازمين لتحقيق هذا الوفاق ."

وأثبت الشيخ إبراهيم أنه سياسي محنك يتكيف مع الظروف، وزعيم يتحلى ببعد النظر، وقد شهد الإنجليز بأنفسهم بهذه الحقيقة. وكما لاحظنا كانت خلاصة كلمته تتركز في دعوة الطرف الآخر إلى إظهار التعاون في هذه المرحلة الجديدة التي تحمل مهمة جديدة؛ لأن مهمة النضال من أجل الاستقلال قد انتهت، لتحل محلها مهمة النضال من أجل الديمقراطية.

أما كلمة الطرف الآخر في مؤتمر الصلح والسلام هذا، فألقاها هذه المرة سكرتير حزب الأندنت أزماج زرنوم كفلى^(١). وقد كانت كلمته في السياق السابق نفسه؛ حيث دعا إلى تحقيق الصلح والإخاء واقتراح أن يطلق اسم " يوم إرتريا " على تاريخ انعقاد مؤتمر السلام. وطالب أن يعد شهيداً كل من سقط من الإرتريين والأجانب داخل إرتريا خلال الأعوام العشرة الماضية. وقد جاء في معرض دعوته إلى توحيد الصفوف ما يلي:

".... ما فات فات، وبما أن ما حدث من خلاف بيننا كان خلافاً بين أبناء وطن واحد، فإنه قد أفضى في الأخير كما أشرنا آنفاً إلى خاتمة طيبة، وحقق لنا وضعاً يجمعنا جميعاً داخل وطن واحد وتاج واحد.

وإذا تساءلنا: ماذا يتطلب هذا البرنامج (الوضع) منا جميعاً نحن الأطراف (المجتمعين هنا) قبل أي شيء آخر؟ فإن الإجابة تتضح جلية بأنه علينا أن نطوى صفحة الماضي ونبدأ فصلاً جديداً من تاريخ بلادنا.. فنحن أخوة أولاً. ولهذا ينبغي علينا اليوم تجديد هذه الأخوة مرة أخرى".



مؤتمر السلام: لأب كيداني من الكنيسة الكاثوليكية يلقي كلمته

بهذه الكلمات شدد أزماج زرنوم على الدعوة إلى الانضمام وتماسك الصفوف. كما تضمنت فقرات خطابه الدعوة نفسها التي وجهها الشيخ إبراهيم سلطان إلى الفئات التي لا تزال تمارس حياة النهب والقتل من جماعات الشفقتا، فدعاهم إلى العودة للحياة السلمية. وأشار أزماج زرنوم إلى أن أية خسائر في الأرواح أو الممتلكات يلحقها هؤلاء بالمواطنين الإرتريين عقب مؤتمر السلام هذا، سيجعلهم في موضع أعداء الشعب الإرتري^(١٦).

مجمل كلمتي هذين الزعيمين كانت عبارة عن دعوة إلى الصلح والسلام ولا يمكن اكتشاف اختلاف مضمونها إلا عند إخضاعهما للتحليل العميق. وهذا الاختلاف يتلخص في أن الشيخ إبراهيم سلطان كان يركز أكثر على حقوق المواطنين، وتحقيق الديمقراطية. وبالمقابل كان تركيز أزماج زرنوم على ضرورة استغلال أجواء الوحدة لصالح العيش " تحت تاج واحد". وإذا راجعنا الكلمات التي اختتم بها كل منهما خطابه، فإننا نجد - على سبيل المثال - أن خاتمة كلمة الشيخ إبراهيم سلطان كانت على النحو التالي:- "... بما أن التقدم والوحدة لبلادنا لا يتحققان إلا بعد تحقيق السلام، فإننا " نتضرع " إلى المولى ليبارك هذا التلief والنضال من أجل والسلام"، وبالمقابل كانت جملة الختام في كلمة أزماج زرنوم على النحو التالي:- "... نعبر عن أمانينا بأن تحقق إثيوبيا إرثريا التقدم والازدهار تحت ظل حكومة ملك الملوك الإمبراطور هيلي سلاسي الأول^(١٧).

وتحمل هاتان الخاتمتان، أو بالأحرى تعكسان رؤية الطرفين للظروف الغامضة التي خلقها قرار الفيدرالية الصادر عن الأمم المتحدة. فالشيخ إبراهيم سلطان كان يفهم القرار الفيدرالي على أنه يجعل من إرتريا دولة وكياناً خاصاً. ولهذا كان أكثر ما يهيمه سلامة هذا المواطن وصيانة حقوقه. أما أزماج زرنوم وعلى الرغم من أنه كان يبدو أنه مسرور؛ لأنه يجد في التاج الإثيوبي وملك الملوك (هيلي سلاسي) عامل توحيد أساسياً للبلدين، فإنه - من ناحية أخرى - كان يبدو عليه أنه يجد صعوبة في أن يتعامل مع إرتريا وإثيوبيا ككيان واحد لا

يتجزأ. وبعبارة أخرى، كان يردد في كلمته تارة عبارة " إرتريا الموحدة "، ثم يأتي لينقضها بعبارة " إثيوبيا وإرتريا ". وقد كان تظاهره بأنه يحترم القرار الفيدرالى يظهره على الأقل أنه مؤيد للقرار الفيدرالى. وبالفعل بدأ الكثير من قادة حزب الأندنت اعتباراً من هذا التاريخ يجدون أنفسهم محشورين فى مأزق بين ما كانوا يطالبون به بإقامة دولة واحدة مع إثيوبيا، والخصوصيات والامتيازات التى كان يمنحها القرار الفيدرالى لإرتريا.

هذا الفهم المشوش والمتناقض للفيدرالية الذى أوجدته الطبيعة الهشة للتركيبة الفيدرالية كان يشكل السمة السائدة للحياة السياسية خلال الاثنى عشرة عاماً التالية من حياة البلاد.

وبغض النظر عن العهود التى قطعها وزير الخارجية الإثيوبى فى الأمم المتحدة على نفسه بشأن الحفاظ على الفيدرالية، فإن العلاقة الفيدرالية بالنسبة إلى الحكومة الإثيوبية كانت مجرد وضع انتقالى إلى الاحتلال التام لإرتريا. أما عدا ذلك، فإن الأمر لم يكن يعنى شيئاً بالنسبة إليها.

ولكن المفاهيم الثقافية الديمقراطية التى جلبها القرار الفيدرالى، كما لاحظنا فى كلمة أزماج زرنوم، كانت قد أثارت الكثير من الندم والتغيير فى نهج التفكير، حتى فى أوساط الكثيرين من قادة حزب الأندنت وأعضائه فى جميع أنحاء إرتريا. وسنتطرق إلى هذه المسألة لاحقاً؛ لأنها، أى هذه الآثار، قد حدثت فى المراحل التالية من التاريخ الإرتري.

وبالعودة إلى مؤتمر السلام، فإنه قد تقرر فى ختامه إصدار البيان التالى ونشره فى جميع الصحف باسم الأحزاب والمنظمات المختلفة كافة:-

١- العمل على احترام روح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ونصه الذى يربط إرتريا بإثيوبيا فى اتحاد فيدرالى وتطبيقه.

٢- التعاون بكل صدق وجدية فى الجهد الذى سيقوم به مندوب الأمم المتحدة لإقامة حكومة إرتريا.

٣- العمل على ضمان سيادة الأمن والاستقرار من خلال التعاون مع سلطات الإدارة البريطانية في تنفيذ صلاحياتها الأمنية.

٤- التعهد بتسخير جهود أبناء الشعب الإرتري كافة وتوحيدها ، خلال اقصر وقت؛ من أجل تنمية البلاد وتطورها.

هكذا ولج الشعب الإرتري مرحلة الاستعداد لإقامة الاتحاد الفيدرالي، وبما أنه قد تقرر أن تتحمل الإدارة البريطانية مسؤولية هذه المرحلة الانتقالية، فقد أصبح معلوماً أنها ستبقى تلقائياً في إرتريا حتى يوم ١٣ سبتمبر ١٩٥٢ م (الفترة الانتقالية). وفي التاسع من فبراير ١٩٥١ م، وصل إلى إرتريا مفاوض الأمم المتحدة لإرتريا السيد انزماتينزو الذي كان يعمل سفيراً لبلاده بوليفيا في الأمم المتحدة. وكانت مهمته تتلخص في العمل على تطبيق كل متطلبات القرار الفيدرالي مثل وضع مسودة دستور للبلاد، وتوضيح طبيعة العلاقات والاتصالات بين إرتريا وإثيوبيا.... إلخ.

يمكن القول إن فترة الأربعينيات في إرتريا، قد شهدت حدثين تاريخيين متوازيين، أحدهما على صعيد الشعب الإرتري ونضالاته بمختلف توجهاته، سواء من أجل الاستقلال أو المطالبة بالانضمام إلى إثيوبيا أو بعودة إيطاليا... إلخ.

ويصعب القول إن هذه الميول (الاستقلال، الانضمام، عودة إيطاليا) يصعب القول إنها لم تكن نابعة من الشعب الإرتري، بغض النظر عن الواقع حقيقة في الانضمام إلى إثيوبيا. لهذا يمكن أن نتعامل معها بشكل إجمالي كشكل نضالي أو مطالب شعبية. مع ملاحظة أننا قد أوضحنا بأكثر من دليل بأن مطلب الاستقلال كان مطلب أغلبية الشعب الإرتري.

الحدث التاريخي الموازي الآخر هو التلاعب السياسي للقوى العظمى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بمصير شعب صغير ضعيف مثل إرتريا، دون وضع أي اعتبار لمطالب الشعب الإرتري المذكورة آنفاً، وتقرير مصير الشعب الإرتري وفق ما يخدم مصالحها. وكما وصفه الحاكم الإداري

البريطاني في إرتريا البريجاير دورى فإن قرار الفيدرالية يخدم مصالح هذه الدول العظمى على الرغم مما تضمنه وقتها من فقرات توحى بأن فيه ما يحقق رغبات الإرتريين. ومهما يكن فإن الإرتريين هم من دفعوا - فى خاتمة المطاف - الثمن الغالى. فالنضالات من أجل الاستقلال التى بدأت فى ذلك الوقت توجت بعد نصف قرن من الكفاح بالانتصارات فى عام ١٩٩١.

وينبغى ألا يغفل أحد أن سبب كل هذه المعاناة والتضحيات الغالية التى دفعت خلال هذه المسيرة، هو قيام هذه الدول العظمى فى أروقة الأمم المتحدة، بفرض الانضمام القسرى إلى إرتريا مع إثيوبيا على الرغم من معارضة الشعب الإرتري لذلك.

بيد أن إلقاء كل اللوم والمسؤولية على العامل الخارجى ليس أمراً سليماً ولا يبرز الحقيقة كاملة. فقيادة الشعب الإرتري وأحزابه السياسية فى تلك الفترة لم يتعرفوا ولم يستوعبوا كما يجب الرغبات والتطلعات الحقيقية للشعب الإرتري، ولم يضعوا بناء على ذلك أطر التنظيم والشكل النضالى الذى يلبي تلك الرغبات والتطلعات. لكن ذلك لم يكن متعمداً؛ لأن الإمكانيات - بشكل عام - لم تكن متوفرة أصلاً؛ فلم يكن هناك النضج السياسى اللازم. وكان تأطير المواطنين لا يتم على أسس فكرية ومبدئية، وإنما كان على أساس النزعات الإقليمية والدينية والقبلية التى كانت سائدة وقتها. وقد أسهم هذا ولا يزال فى إضعاف لحمية تماسك النسيج الوطنى للشعب الإرتري. كما ساعد ذلك فى إتاحة الفرصة لكل من إثيوبيا وبريطانيا للتدخل فى صفوف الشعب الإرتري، وخلق تجويفات سياسية داخل نسيجه الوطنى. وهذا هو الدرس المستفاد من تلك المرحلة.

لم يكن قرار الفيدرالية يشكل حلاً لقضية الشعب الإرتري. ولم يقبله دعاة الاستقلال كحل. وقد عبر السيد ولد آب عن ذلك بشكل جيد حيث قال:-

.... يبدو لى أن قرار الفيدرالية كان خيانة كبرى من قبل

دول كبرى بحق دول صغيرة، والسبب هو أن هذا القرار قد فرض

على الشعب الإرتري من وراء ظهره فى وقت كان ينتظر فيه بكل

حسن نية أن يحسم هذا الأمر على نحو عادل، وليس بهذا الأسلوب الماكر والقسرى.

وقد استقبل معسكر دعاة الاستقلال هذا القرار بعميق الحزن والأسى، ولم يكن بوسعهم رفضه؛ لأن ذلك كان يعنى اندلاع الاقتتال بين المسلمين والمسيحيين وانتصار نهج الشفقا، وانهيار إرتريا اقتصاديًا وزوالها فى خاتمة المطاف^(١).

لكل ذلك كان الكثير من الإرتريين يعرفون أن المخطط الذى أطلق عليه اسم " الفيدرالية " لم يوضع لكى ينفذ، ولا أن يكتب له الدوام. و هذا هو كما قال السيد ولد آب سبب استقبال معسكر دعاة الاستقلال لهذا القرار بكل أسى وحزن. فهو لاء تقبلوه بكل تحفظ وعلى مضض حتى لا يضحوا برغبتهم فى الاستقلال. ولا شك أن كل هذا الحزن والأسى والتحفظات والقلق هو الذى مهد الأرضية و الانطلاقة للنضال التحررى؛ من أجل الاستقلال الذى كان قد بدأ لهيبه يتصاعد تدريجيًا منذ الفترة الفيدرالية حتى طالت ألسنته واشتعل بانفجار الكفاح المسلح فى مطلع الستينيات.

وقرار الفيدرالية هذا قد أثر بشكل غير متوقع فى الكثيرين من أعضاء حزب الأندنت الذين اختاروا الانضمام إلى إثيوبيا فى الأربعينيات. وذلك لأن القانون الفيدرالى (الدستور) الذى وضع لتحكم به إرتريا كان يتميز بمضمون وشكل ديمقراطى يجذب أو يقنع أى مواطن يتطلع إلى العدالة والحكم النزيه. ولهذا لم يمض وقت طويل حتى تحول عدد كبير من مطالبى الانضمام أو محبى إثيوبيا إلى مدافعين عن الحقوق الفيدرالية.

وتجدر الملاحظة هنا أن غالبية هؤلاء (دعاة الانضمام) لم يكن تعلقهم بإثيوبيا نابعا من معرفة وتفهم عميقين بإثيوبيا وأوضاعها. فسمعة إثيوبيا (....) الدولة الإفريقية السوداء الوحيدة التى لم تخضع للاستعمار الأوروبى الأبيض والتى هزمت جيوش إمبراطورها منليك الإيطاليين حين حاولوا غزوها فى عام ١٨٩٦... إلخ) وإمبراطورها هيلى سلاسى كانت قد تجاوزت إفريقيا، وبلغت

أطراف المحيط الأطلسي، حيث أصبح هناك الآلاف من الأتباع والمعجبين بإثيوبيا وإمبراطورها حتى في جامايكا والولايات المتحدة الأمريكية، ناهيك عن إرتريا التي كان شعبها يعاني الأمرين من وطأة الاستعمار الإيطالي. والمؤسف أن كل هذا الضجيج وسيل الأغاني الذي كان يمجّد إثيوبيا لم يكن ينطلق من أية معرفة بإثيوبيا (أو حتى من المشاهدة السطحية) أو بطبيعة حكم نظام الإمبراطور هيلى سلاسى. وكانت حماسة بعض الإرتريين لإثيوبيا خالية من أية معرفة دقيقة أو تأكيد مما إذا كان حكام إثيوبيا يرغبون في ضم إرتريا إليهم، انطلاقاً من روح الأخوة أم كمحتلين. ولم يدرك غالبية هؤلاء أنهم قد جلبوا النكبة على بلادهم إلا بعد أن أصبح الاحتلال الإثيوبي واقعاً معيشاً، وعانى الشعب الإرتري الأمرين من مساوئ الحكم الاستعماري الإقطاعي الإثيوبي المتخلف.

وتميزت فترة الحكم الفيدرالي بهذا الشكل المزدوج من رد الفعل في أوساط الإرتريين بشأن القرار الفيدرالي. ونظراً إلى الطبيعة الشائكة والمعقدة لهذا الموضوع، فإن الخوض في تفاصيله يتطلب دراسة عميقة وتأليف كتاب تاريخي آخر بهذا الشأن.

لم نتحدث في هذا الكتاب عن نشاطات مفوض الأمم المتحدة السيد إنزوماتزو (٥١ - ١٩٥٢) باعتباره أحد أهم ملامح الفترة الفيدرالية على الرغم من أن الإدارة البريطانية قد واصلت مهامها خلال الفترة الانتقالية كراع ومعد لتلك المهمة. ومن الأفضل أن يكون هذا الموضوع مدخلاً للدراسات التاريخية اللاحقة بشأن النظام الفيدرالي في إرتريا.

وقبل أن نختم تاريخ إرتريا في فترة الأربعينيات، لا بد من الإشارة إلى أن فترة الأعوام العشرة هذه ١٩٤١ - ١٩٥٠ تشكل بداية التاريخ السياسي لإرتريا. وكما أوضحنا في المقدمة فإن تاريخ شعب ما ليس مجرد تسجيل لكل ما هو جميل في سيرته أو تسجيل ما يتفق عليه الجميع فقط. فجوانب الضعف لدى الناس أو قياداتهم أو أحزابهم تشكل أيضاً تاريخاً مهماً. ومعايير عظمة الشعوب تقاس بمدى

قدرة هذه الشعوب على التخلص من نقاط ضعفها ومدى قدرتها على الاستمرار كأمة ودولة.

ربما يبدو تاريخ الشعب الإرتري في فترة الأربعينيات الأولى كتاريخ انقسام وتشرذم، وتاريخ ثقافة وتأطير سياسى هزيلين. وقد تطرق هذا الكتاب إلى هذه المسألة بإسهاب كبير. كما حاول هذا الكتاب التطرق إلى القوة الديناميكية الدافعة المتمثلة في روح الوحدة و الاستقلال المترسخة في روح الشعب الإرتري، ونزعتها. وهي أى هذه الروح هي التي مكنت الشعب الإرتري - في خاتمة المطاف - من تحقيق النصر. ولهذا فإن الجذر الأساسى الذى قام عليه هذا الكتاب هو أن الوحدة والاستقلال والديمقراطية هي المحرك الديناميكي للشعب الإرتري.

الهوامش

هوامش المقدمة :

- (١) Churchill , The Second World War II , p. 102
- (٢) المرجع السابق. p. 106
- (٣) المرجع السابق . p. 107 - 108
- (٤) حول ما كتبه ريتشارد بنكرست : في أفريكان كواترلى 75 - 197 في صفحة 45 بخصوص
تحليق الطائرات البريطانية في سماء أسمر ا . راجع PUGLISI CHIE DELL'ERITREA X VLLI
- (٥) Abyssinian Campaigns P.12
- (٦) Westwood, Greatest Battles of World War II p.60
- (٧) Abyssinian Campaigns p.14-16
- (٨) المرجع السابق. p.24-28
- (٩) Evans, The Battle for kern p. 263
- (١٠) Sbacci, Ethiopia Under Musolini, p.212
- (١١) Evans, p.263
- (١٢) Dan Segre, la Guerra privata del Tenente Guillet p.115-121
- (١٣) Abyssinian Campaign, p.33
- (١٤) المرجع السابق p.35-37
- (١٥) المرجع السابق p.41-2
- (١٦) المرجع السابق p.42-43
- (١٧) المرجع السابق p.45-46
- (١٨) المرجع السابق p.46
- (١٩) المرجع السابق p.50

هوامش الفصل الأول :

- (١) مقابلة مع قنزماتش هيلي ماريام دبنا 19 إبريل 1997 اسمرأ.
- (٢) مقابلة مع السيد ولد آب ولد ماريام في الساحل 1987.
- (٣) ولد آب ولد ماريام: Sylvia Pankhurst, British policy – Eritrea, p.3
Alemseged Tesfai, Diversity, Identity and Unity in Eritrea, African studies
Unity, University of leeds. 15- 17 september, 1997
- (٤) هذا الكتاب يحاول أن يحلل من زاوية تاريخية ما تطرقنا إليه في هذا الكتاب بشكل مختصر
فيما يتعلق بموضوع التعددية والوحدة.
- (٥) عائلة آل أبرأ وآل قسم الله . من الجبرته . وهاتان العائلتان كان لهما دور فعال ومؤثر سواء
في السياسة أو في التجارة منذ عهد الاستعمار الإيطالي . إضافة إلى السيد محمد حقوص
من عائلة آل أبرأ . كان أخوه الأصغر السيد محمد سعد أبرأ قد قام أيضاً بدور كبير في
مشارف الأربعينيات عند تأسيس جمعية شباب الرابطة الإسلامية . وعائلة آل قسم الله كان
لهم دور رائد وقيادي منذ القرن الثامن عشر وخاصة في إقليم سراي ؛ نظراً إلى معرفتهم
بالقوانين الدينية والأحكام المحلية التقليدية ، إضافة إلى ما كانوا يتمتعون به من إمكانيات
تجارية وسياسية في عهد الاستعمار الإيطالي. راجع : juiseppe Puglisi shie e dell Eritrea
p.3. 176- 207
- (٦) Pankhurst. S. British policy – Eritrea, p. 3 – 4.
- (٧) مقابلة مع السيد يوهانس ظقاي 96/ 5 / 15
- (٨) Pankhurst, s. p.4
- (٩) مقابلة مع السيد يوهانس ظقاي jiuseppe Puglisi, chi e dell' Eritrea, p. 2-2
- (١١) مقابلة مع السيد ولد آب ولد ماريام.
- (١٢) راجع مقابلة السيد ولد آب ولد ماريام، وكذلك مع السيد يوهانس ظقاي – pan
. khurst, p.5

- (١٣) تقرير نصف سنوى بخصوص إدارة أراضى العدو المنزوعة بتاريخ 30 يونيو 1942
- (١٤) FO. 371/31608, june 1942
- (١٥) PRO 196 / 5 / 42,23 june 1942
- (١٦) Trevasakis, Eritrea, Acolony in Transition, p. 59.
- (١٧) J 1437/134/1.3 1943
- (١٨) MEWC(43) 1, 5/5/1943
- (١٩) J 1542 / 107 / 1,7/4 1943, J 4139/78/ 1, 11 / 1943
- (٢٠) J 2004/1260/1, 18/5/1943.
- (٢١) IES 2118,21 June 1943.
- (٢٢) فى أثناء الحرب العالمية الثانية وبتاريخ أغسطس 1941، تم الاتفاق بين رئيس الولايات المتحدة (روزفلت) ورئيس وزراء بريطانيا (تشرشل) على ما يعرف بميثاق الأطلسى. وهذه الاتفاقية توضح الأهداف والمبادئ التى كان يؤمل أن تسود بعد انتهاء الحرب.
- فى المادة الأولى من الميثاق يتعهد البلدان بأن لا تكون لهم مطامع توسعية، سواء فيما يتعلق بالأرض أو غيره. أما المادة الثانية فتوضح: " أن البلدين لا يؤيدان أى تغيير فى الأرض إلا وفق رغبة الطرف المعنى . موسوعة الكتاب الدولية (1994) صفحة ، يبدو أن إتش . بى. عندما كتب المقدمة التى تقول: " بغض النظر عن ما ورد فى المادة الأولى من اتفاقية الأطلسى .." كان يريد أن يقول أن مبادئ اتفاقية الأطلسى لا تطبق عندما يتعلق الأمر بإرتريا . World Book Encyclopaedia. 1994, p. 743.
- (٢٣) P.R.O. 371/ 35414 128267 , 28/6/1943
- (٢٤) WO 230/168-71061,1943

هوامش الفصل الثانى :

- (١) Ttrevaskis, p.37.
- (٢) Rasmunsson, the history of kagnew station, p. 21, 1975
- (٣) المرجع السابق p, 21
- (٤) المرجع السابق p, 22-
- (٥) المرجع السابق p, 23,,
- (٦) Spencer, Ethiopia At By, p, 96-98
- (٧) المرجع السابق p,23
- (٨) pro – fo 371 / 31606, 25 nov. 1942
- (٩) spencer, p. 141- 142
- (١٠) المرجع السابق p, 141-142
- (١١) u.s national archives, department of state. 884.24/ 112/1/2 april 1943 24
- (١٢) Ibid, 88.24/1125 march 1943
- (١٣) Ibid, 884.24/112 white house, Washington D.C June 19 1943
- (١٤) spencer, p, 104spencer, p, 104
- (١٥) u.s national Archives, August 9, 1943
- (١٦) المرجع السابق August 1943 29 ,,
- (١٧) قبل هذا العام أى فى 1943 : كان قد أسس تنظيم يسمى "حزب شباب الصومال" يناضل من أجل تأسيس الصومال الكبرى.
- (١٨) spencer, p. 147-151.

هوامش الفصل الثالث :

- (١) Trevaskis, p. 36
- (٢) The first to be freed, p. 20-21
- (٣) IES, j 3243/1/1, 24 July 1943.
- (٤) fpc, Appendix 18, 1A Part1.
- (٥) مقابلة مع سكان منطقة "أبو حشيل" (القاش بركة 1987)
- (٦) fpc, appendix 18, p. 14
- (٧) المصدر السابق 18 p,
- (٨) Trevaskis, p. 71-73
- (٩) الجبهة الشعبية لتحرير لرتريا - جهاز الإدارة الشعبية / دراسة ميدانية عن المنطقة.
- (١٠) Trevaskis, p. 54.
- (١١) المصدر السابق, p. 55.
- (١٢) المصدر السابق, p. 55.

هوامش الفصل الرابع :

- (١) مقابلة مع السيد ولدأب ولدماريام في عرارب عام 1987.
- Pro fo 1015/4 ALX contemporary Politics, The First- 2to be Ereed, p, 25- 27
- (٣) مقابلة مع السيد ولدأب ولد مايريام عام 1987 .
- (٤) Sylvia Pankhurst, British policy in Eritrea, p, 8.
- (٥) المصدر السابق, p, 8.
- (٦) المصدر السابق, p, 8.
- (٧) مقابلة مع قنزماتش هيلي ماريام دينا وقنزماتش اسفها كحساي في أسمرا عام 1997
- (٨) مقابلة أسمرا . في عام 1991
- (٩) Conteporary Politics in Eritrea, p, 5.
- (١٠) Sylvia Pankhurst, p, 14.
- H.R Hone, FO 371/1/31608 11/68/91 14 August, 1942 – 11PRO J 145, Jan. 1943;j 576, j 1056, 2 March. 1943;g (١١)
- 11 Mar 1943 (١٢)
- (١٣) مقابلة مع السيد بيتودد أسفها ولد ميكائيل في أديسا أبابا عام 1996 راجع الصحيفة الأسبوعية عدد 5/254 بتاريخ 17/7/1947
- (١٤) مقابلة مع السيد اسفها ولد ميكائيل والسيد جبر يوهانس تسفا ماريام في عام ١٩٩٨
- PRO,J 464/ 134 / 1 29 Oct. 1943 (١٥)
- PRO RGH HMB 370/ 3 / 43,29 OCT. 1943 (١٦)

- (١٧) Contemporary politics P. 5 مقابلة مع السيد ولد أب ولد ماريام عام ١٩٨٧
- (١٨) المصدر السابق p,5
- (١٩) Chi e dell'Eritrea, p. 193, Trevaskis. p. 59 – 60 Spencer, p. 169
- (٢٠) Trevaskis, p. 60 ولدأب ولد ماريام عام ١٩٨٧
- (٢١) مقابلة مع السيد يوهانس ظقاي وقشى فسهازيون الفى فى عام ١٩٨٧
- (٢٢) Trevaskis, p. 60
- (٢٣) Contemporary Politics, p.5
- (٢٤) ولدأب ولد ماريام ١٩٨٧.
- (٢٥) للمزيد من التوضيح راجع مقابلة مع السيد ولدأب ولد ماريام واسفها ولد ميكائيل
- (٢٦) مركز الدراسات الإرتري (Rice) التابع للجهة الشعبية لتحرير إرتريا ١٩٨٤
- (٢٧) Contemporary Politics, p. 9
- (٢٨) المصدر السابق p. 9-
- (٢٩) مقابلة مع الشيخ عمر ناشف. عام ١٩٨٧ كسلا.
- (٣٠) Trevaskis, p. 72
- (٣١) مقابلة مع الشيخ إبراهيم سلطان . عام ١٩٨٢ القاهرة
- (٣٢) Gebru Tareke, p. 103
- (٣٣) Contemporary Politics, p. 8-9

هوامش الفصل الخامس :

- (١) مقابلة مع باشاي فسها ولدمايام (غاندى) فى بورتسودان عام 1987 .
- (٢) Contemporary Politics, p, 9.
- (٣) Chi e dell'Eritrea, p. 281
- (٤) FO 1015/4 XCH 62888 (راجع التماسات ممثلى سكان أكلى قوزاى 1987)
- (٥) Contemporary Politics, p, 9.
- (٦) Trevaskid, p, 62-63
- (٧) pankhurst, British policy in Eritrea, p, 10-11
- (٨) Contemporary Politics, p,6.
- (٩) Pankhurst, British Policy in Eritrea, p, 11
- (١٠) Contemporary politics, p,7.
- (١١) pankhurst, p 13
- (١٢) المصدر السابق p, 14
- (١٣) Contemporary Politics, p,7
- (١٤) Pankhurst, p 16
- (١٥) صحيفة صوت إرتريا العدد 6/1 بتاريخ أكتوبر 1944/13 قضايا دولية .
- (١٦) IES, PRO, 267 / GEN. 7 June, 1944
- (١٧) IES, Por 147 /7 / 44. 19 June, 1944
- (١٨) IES, PRO, 148 /14 / 44, October, 1944
- (١٩) مقابلة مع بتودد اسفها ولد ميكائيل فى أنيس أبابا 1999 .
- (٢٠) Rice, ER/FD/26/50.
- (٢١) مقابلة مع ظفای يوهانس أسمر ا 15 مايو 1996.
- (٢٢) بخصوص السيد نبر إيد قبر مسقل والعقيد إسياس، راجع كتاب جوردان قبر مدهن، صفحة 127 - 128 وكذلك: انظر مقابلة قرازماتش سيوم معشو.

(٢٣) راجع مقابلة ولد آب ولد ماريام فى عام ١٩٨٧ فى منطقة أروتا. ملحوظة: فى كتاب "مقالات مختارة من مؤلفات السيد ولد آب ولد ماريام للفترة من ١٩٤١ - ١٩٩١ " الذى أعده تكابو ارسعى ورد أن هذا المقال كتبه السيد ولد آب والحقيقة هى أنه ترجمه فقط.

(٢٤) الصحيفة الأسبوعية العدد 3/101 بتاريخ 3/8/1944 .

(٢٥) " " " " " 31/8/1944 بتاريخ 3/105.

(٢٦) " " " " " 27/11/1944 26 27 -أيضاً راجع العدد 3/106

(٢٧) الصحيفة الأسبوعية العدد 3/112 بتاريخ 19/11/1944

(٢٨) " " " " " 3/110 بتاريخ 19/11/1949

(٢٩) " " " " " 3/112 بتاريخ 5/10/1949

(٣٠) مقابلة مع الشيخ إبراهيم سلطان. القاهرة. 1982

هوامش الفصل السادس :

- (١) Spencer, p. 159.
- (٢) المصدر السابق p, 160.
- (٣) -. Ghebre- Ab, Ethiopia and Eritrea. P. 29-31
- (٤) " تقرير لجنة تقصى الحقائق " . أكليلو هبتى ولد. سبتمبر 1967 ، انظر الصفحة 27
- (٥) Ghebre – Ab. P. 42- 57.
- (٦) Spencer, p, 174- 180
- (٧) انظر : زودى ريتا فى كتابه " القضية الإرترية" صفحة 46- 50 معلومات عامة وشاملة فى كيفية اختيار السيد لورنسو والسيد إفريم تولد مدهن والوفد المرافق لهم الذى مثل إثيوبيا فى مؤتمر باريس .
- (٨) Spencer, p. 181.
- (٩) Ghebre – Ab. P.58 – 61
- (١٠) Spencer, p. 181- 182.
- (١١) Ghebre – Ab. P. 39- 40
- (١٢) المصدر السابق ., p. 41 – 42 -
- (١٣) راجع أكليلو، صفحة 30 .
- (١٤) Trevaskis, p. 38.
- Pankhurst, Why are we destroying Ethiopian ports.?
- (١٥) 13; Chic dell'Eritrea p. xviii.
- (١٦) Pankhurst. p. 15- 16 .
- (١٧) Pankhurst, p. 21
- (١٨) Trevaskis, p. 30 – 31
- (١٩) WO 230/ 146 62676, 4 july, 1944

(٢٠) WO 230/ 146 62676, 8 july, 1944

BMA Eritrea General Notice no. 175, 13 July 1945: Fo 371/
46116. (٢١)

Fo 371/ 46116, 13 July 1945. (٢٢)

Trevaskis, p. 29- 39 (٢٣)

Ghebremedhin, Peasants and National in Eritrea, p. – 73 – 78 (٢٤)

Spencer, p. 196 ; Trevaskis, p. 67. (٢٥)

WO 230/ 146/ 62676, 27 February, 1945 (٢٦)

WO 230/ 146 62676, March, 1945. (٢٧)

WO 230/ 146 62676, 27 February, 1945. (٢٨)

WO 230/ 146 62676. 10/3/1944; 25/4/1944... (٢٩)

(٣٠) الصحيفة الأسبوعية العدد 130 ، بتاريخ 22/2/1945

FO 1015/4 x CA 62888, 29/11/1945. (٣١)

(٣٢) بناءً على ذلك فإن الـ 119.4000 من سكان أكلى قوزاي . بما في ذلك الـ 40.000 من مسلمي تلك المنطقة . و 85.000 من سكان المنخفضات الغربية . و 20.000 من سكان جزر دانكاليا . 44.000 من سكان مديرية مصوع قد تم تمثيلهم .

(FO 1015/4 x CH 62888, 6 February 1946)

(٣٣) يوضح ولد آب انه عندما مالت جمعية حب الوطن إلى حزب الوحدة مع إثيوبيا، انطلق أعضاء الكتلة الاستقلالية من المرتفعات إلى المنخفضات وتمكنوا خلال عام 1945 من جمع عشرات الآلاف من توقيعات المواطنين . من هذا المنطلق يعتقد أن تشابه الشكاوى الخمس المقدمة من يناير 1946 يرجع لهذا السبب . FO 1015/ 4X CH 62888 6/2/1946 (راجع الخطاب الذي كتبه البريغادير كمينج في بتاريخ 1946/ 2/6

(٣٤) في تلك الآونة كان السيد عبد لقادر كبيرى لا يزال أحد أعضاء جمعية حب الوطن . وكما رأينا سلفاً فإن السيد عبد لقادر كبيرى كان قد قام في بداية عام 1944 بكفالة أحد أعضاء حزب الوحدة الذين كانت الإدارة البريطانية قد اعتقلتهم . وهو بلاتا فاسيل عَقْبازقى . وعليه لن نجد أى

مؤشر أو دليل يوضح أن السيد عبد لقادر لم يتخل عن جمعية حب الوطن حتى يوم انعقاد مؤتمر بيت قرقرش. (الصحيفة الأسبوعية العدد رقم 118 . بتاريخ 1946/ 1/24 .

(٣٥) الصحيفة الأسبوعية العدد رقم 184/4 بتاريخ 7/3/1946

(٣٦) الصحيفة الأسبوعية العدد رقم 185/4 بتاريخ 14/3/1946

(٣٧) الصحيفة الأسبوعية العدد رقم 186/4 بتاريخ 21/3/1946

(٣٨) دقيات حسن على . راجع الصحيفة الأسبوعية 188/4 21/4/1946

(٣٩) الصحيفة الأسبوعية العدد رقم 186/4 بتاريخ 21/3/1946 والعدد رقم 187/4 بتاريخ 28/

3/1946 والعدد 189/4 التاريخ 11/4/1946 .

(٤٠) Trevaskis, p. 67

(٤١) الصحيفة الأسبوعية العدد رقم 207/4 بتاريخ Trevaskis, p. 67 25/ 8/ 1946

(٤٢) Trevaskis, p. 67

(٤٣) الصحيفة الأسبوعية عدد رقم 205/4 بتاريخ 25/ 7/ 1946

(٤٤) Trevaskis, p. 67 ثلاثة من المتهمين بإشعال الاضطرابات حكم عليهم من قبل محكمة

عسكرية على النحو التالي : اثنان منهم لمدة ثلاث سنوات، والثالث لمدة عامين. وأوضحت

الجريدة الأسبوعية أن أسماء المحكومين هي : الفيتورارى ياسين إدريس والسيد ولدوتسفاى

والسيد على سليمان

(٤٥) الصحيفة الأسبوعية العدد رقم 205/4 بتاريخ 1/8/1946

(٤٦) الصحيفة الأسبوعية العدد رقم 206/4 بتاريخ 8/8/1946

هوامش الفصل السابع :

- (١) Trevaskis, p. 74.
- (٢) المصدر السابق p. 71- 72
- (٣) المصدر السابق , p, 73 -
- (٤) FO 1015/4 X CA 62888, 12 February 1946
- (٥) Trevaskia, p. 73.
- (٦) بخصوص تريفاسكس هذا راجع الصفحة 74 - 73
- (٧) الممثلون الذين وقعوا نيابةً عن المسيحيين والمسلمين في ضواحي مندفرا هم: بلاتا محمد عبد العقال و أزماش أسفها أسبروم.
- (٨) توجد من بين هؤلاء القتلى امرأة من مواليد إثيوبيا (تجراي) وثلاثة من المسلمين.
- (٩) راجع الصحيفة الأسبوعية عدد رقم 5/ 209 بتاريخ 31/ 8 /1946، والعدد رقم 5/ 210 بتاريخ 30/8/1946 . - Trevaskis, p, 67
- (١٠) Trevaskis, p. 68
- (١١) أعداد الصحيفة الأسبوعية الصادرة بالتسلسل ابتداء من العدد 5/410 بتاريخ 5/9/1947 توضح ذلك .
- (١٢) الصحيفة الأسبوعية العدد 5/ 411 بتاريخ 12/ 9 /1946
- (١٣) مقابلة مع النقيب كيداني كالب، في مايو 1988 وقرئت .
- (١٤) يقال إن من بين الأشخاص الذين حملوا الجنازة وذهبوا بها ، كان أحدهم إرتريا من أعضاء حزب الأندنت والثاني، جندي إرتري من الذين ولدو خارج إرتريا. لجنة التحقيق لم تجر مع هؤلاء الأشخاص أى تحقيق ولم يقدموا إلى المحكمة؛ لأن أحدهم ذهب إلى أديس أبابا، والثاني إلى السودان، ولكنهم عادوا إلى إرتريا بعد فترة وواصلوا حياتهم العادية . ويروى الناس أنهما هما من أشعلا فتيل الاضطرابات بمساعدة بعض ضباط الإدارة البريطانية وتآمر إثيوبي . ولكن نظراً إلى عدم مثولهم أمام المحكمة، ولعدم العثور على أدلة دامغة تدينهم تم التحفظ على أسمائهم وأسماء الأشخاص الذين أدلوا بهذه المعلومات .

- (١٥) راجع الصحيفة الأسبوعية عدد رقم 5/210 بتاريخ 5/9/1946
- (١٦) راجع الصحيفة الأسبوعية عدد رقم 5/240 بتاريخ 5/11/1946
- (١٧) Trevaskis, p. 68.
- (١٨) راجع الصحيفة الأسبوعية العدد 5/211، بتاريخ 12/9/1946
- (١٩) يقال إن جميع أعضاء اللجنة كانوا من قيادات حزب الوحدة مع إثيوبيا، وهم: السكرتير تازاز قبر سلاسي (نيابة عن الأب مارقوص) دقيات حقوص قبر، وسيد أحمد حيوتي ، وخليفة عربي، وسالم بيه، وفيتوراري قبري مسقل ولدو وفيتوراري حرقوت أباي ، وقراماتش عبد الله قونافر، وبلاتا طلسم ، والحاج حسين، وفيتوراري قبر ماريام كاسا ، وأزماتش زرووم كفلي ، وبلاتا محمد عمر قاضي ، ودقيات أرايا وسي.
- (٢٠) منحت كل عائلة متوفى س.م. 60٠ ، و300 شلن لمن كل عرضة للإعاقة، و240 شلن لكل مصاب بإصابة بالغة، و100 شلن لكل إصابة خفيفة . راجع الصحيفة الأسبوعية العدد 216 بتاريخ 17/10/1946
- (٢١) Trevaskis, p. 69 راجع الصحيفة الأسبوعية العدد 5/217 ، بتاريخ 24/10/1946
- (٢٢) راجع الصحيفة الأسبوعية العدد 5/211 ، بتاريخ 12/9/1946
- (٢٣) راجع الصحيفة الأسبوعية العدد 5/212 ، بتاريخ 9/19/1946
- (٢٤) Chie dell' Eritrea
- (٢٥) من أقوال دقيات حسن على : عدو عاقل خير من صديق جاهل ، راجع الصحيفة الأسبوعية العدد 5 / 209 ، بتاريخ Chic dell' Eritrea, P 17 29/8/1946
- (٢٦) راجع الصحيفة الأسبوعية العدد 5/212 ، بتاريخ 19/9/1946
- (٢٧) راجع صفحة 87 في الهوامش رقم 117
- (٢٨) JT 1012/2 17978 . وثيقة بريطانية غير مؤرخة.
- (٢٩) المحكمة العسكرية التي تشكلت لمحاكمة المتهمين كانت برئاسة الميجر جنرال اشتاينر قائد قوات الدفاع السودانية، وقد أصدرت أحكامها من مدينة تسنى بتاريخ 18/12/1946 على النحو التالي " - إن المحكمة لم تتمكن من أن تحدد شخصاً بعينه ارتكب الحدث؛ وبناءً عليه أفرجت عن 7 من المتهمين، وحكمت على 10 آخرين بالسجن لمدة 15 عاماً وعلى اثنين لمدة 12 سنة وعلى ستة آخرين 10 سنوات على كل منهم ، والباقيون وكان عددهم 36

حكم عليهم بفترات سجن تتراوح من 9 - 18 شهراً وبناءً عليه أمرت المحكمة بنقلهم إلى السودان لقضاء فترة العقوبة.

(٣٠) راجع الصحيفة الأسبوعية العدد رقم 5/220 بتاريخ 14/11/1946

(٣١) مقابلة مع السيد ولد آب ولد ماريام في عام 1987 .

Trevaskis, p. 74 (٣٢)

Ghebremedhin, p. 92 - 94 (٣٣)

Trevaskis, p. 74 (٣٤)

(٣٥) بعد عدة أيام أوضح السيد ولد آب أن تاريخ الاجتماع الذي ذكره في المقال هو يوم 25 نوفمبر. ولكن هذا اليوم كان عقد يوم الاثنين، بينما كان الاجتماع يوم الأحد ؛ لذا عدلنا التاريخ على هذا الأساس.

Trevaskis, p. 74 (٣٦)

(٣٧) مقابلة مع السيد ولد آب في عام 1987 .

(٣٨) يروى أنه قبل تلك الليلة من ذلك الأسبوع كان قد اجتمع قادة حزب الأندنت سرّاً برئاسة القس مارقوص، وأنه قد فشل الطرح الداعي إلى تولية تدلا بايرو رئاسة الحزب بدلاً من الفيتوراري قبر مسقل ولد (من مقابلة مع السيد يوهنس ظقاي)

(٣٩) مقابلة مع السيد ولد آب ولد ماريام في عام 1987 عراب

(٤٠) سواء في تلك المقابلة التي تمت معه في عام 1987 في عراب أو اللقاءات الأخرى، كان السيد ولد آب ولد ماريام، يتحاشى أن يعلق على هذه الموضوعات وكان يرفض أن يتحدث عن الخلافات التي كانت بينه وبين السيد تدلا بايرو . وما ذكر بهذا الشأن في هذا الفصل كان معروفاً لكل الناس ، لأن صحف تلك الفترة كانت تنشر كل هذه التفاصيل.

(٤١) راجع الصحيفة الأسبوعية العدد رقم 5/222، بتاريخ 28/11/1946 .

(٤٢) في العدد نفسه الذي كان يتضمن مقالة تدلا بايرو، كان هناك مقال آخر قصير للسيد ولد آب وقد أوضح ولد آب في مقاله هذا أن السيد تدلا بايرو ينكر ما صرح به في خطابه أمام الجمهور، وأن الكثير من المواطنين الذين حضروا هذا الاجتماع قد شعروا بالأسى من هذا السلوك . ويبدو أن السيد ولد آب كانت لديه الفرصة ليطلع على مقالة تدلا بايرو قبل نشرها بحكم موقعه رئيساً للتحريير الأمر الذي مكنه من إعداد رد على مقالة تدلا بايرو في العدد نفسه الذي نشرت فيه رقم 5/223، بتاريخ 28/11/1946.

(٤٣) مقابلة مع السيد ولد آب ولد ماريام في عام 1987.

Trevaskis, p. 74 (٤٤)

(٤٥) راجع الصحيفة الأسبوعية العدد رقم 5/223 ، بتاريخ 5/12/1946.

هوامش الفصل الثامن :

- (١) مقابلة مع السيد إبراهيم سلطان عام 1982، القاهرة.
- (٢) مقابلة مع الحاج ناصر اليريمي عام 1997، أسمرأ.
- (٣) Tekeste Negash, Eritrea and Ethiopia, the federal Experience, pp. 111-145
- (٤) Trevaskis, p. 72 - 73 يعترف الشيخ إبراهيم سلطان بأنه كان يؤيد هذا؛ حيث يقول إنه ذات مرة إصطحب معه على متن سيارته كنتيبا عثمان محمد من نقفة، ودقل شيخ محمد من البنسى عامر، وشوم محمد على أرى من الماريا وآخرين إلى بيت محمد على فكاك من بيت أسقدي، وأنه طلب منهم أن يجعلوا عمودية لكل بطن من بطون التجري، وأنه تكفيهم النظارة وأن معظم هؤلاء رفضوا كلامه (راجع مقابلة القاهرة عام 1987).
- (٥) . Trevaskis, Report on Serfdom WO 230/255,S /Sc 200,5 june 1948
- (٦) FO 1015/138 RE 2385, June 1948 فى التفاصيل نجد أن هذا الجدول يقسم السكان إلى ثلاثة مجاميع هي: " ١- طبقة الحكام 2- طبقة الأسياد والمجاميع التى فقدت جزورها 3- طبقة الاقنان . ويفصل الجدول فيوضح أن الطبقة الأولى تتضمن 12 مجموعة، كما يوضح الجدول كيف تم تنظيم هذه المجاميع وفق النظام الإدارى القبلى الجديد.
- (٧) صوت الرابطة 1/5، بتاريخ 25/3/1947.
- (٨) مقابلة مع الشيخ إبراهيم سلطان فى عام 1982.
- (٩) مقابلة مع السيد سيوم معشو فى عام 1996، أسمرأ.
- (١٠) هذه المعلومات قدمت عبر شبكة الإنترنت من شخص إرتري يدعى صالح يونس ، فى موقع دهاى، وهى ملتقى الحوار بالنسبة إلى الإرتريين. وكما يقول صالح يونس: إن مصدر معلوماته عبارة عن خطاب من عبد القادر مرسل إلى الكافيليرى نور حسين (شقيق صالح يونس) وهو كان صديق عبد القادر كبيرى ويتحدث كبيرى فى هذا الخطاب عن تأسيس حزب الرابطة الإسلامية، والخطاب الآن بحوزة صالح يونس. وكان نور حسين هذا يقيم فى الصومال عندما أرسل إليه عبد القادر الرسالة المذكورة (موقع دهاى على الإنترنت 29 أغسطس 1997).
- (١١) هذا هو الاسم الرسمى لحزب إرتريا للإرتريين.

(١٢) يقول عبد القادر كبيرى ان هذه المظاهرة تم تصويرها فى فيلم سينمائى وإنهم كانوا يطالبون مشاهدتها فى السودان ومصر، لكن لا توجد أية معلومات حول ما إذا كان هذا الفيلم لا يزال محتفظاً به .

(١٣) هذا مثل ايطالى ترجمته هي (أن تعيش يوماً واحداً كأسد خير من أن تعيش ألف يوم كخروف) وقد ورد هذا ضمن الخطاب الذى كتب باللغة العربية وترجمه صالح يونس إلى الإنجليزية وقمت بترجمته من الإنجليزية إلى التجريدية . ولا شك ان الترجمة من لغة إلى أخرى قد تكون أفقدت المثل الكثير من حلاوة اللغة .

(١٤) راجع صوت الرابطة العدد رقم 1/5، بتاريخ 25/2/1947.

(١٥) راجع الصحيفة الأسبوعية العدد رقم 5/235 ، بتاريخ 6/3/1947 صوت الرابطة العدد 1/1 ، بتاريخ 25/2/1947.

(١٦) راجع ما كتبه السيد ولد أملاك ولد دنقل فى الصحيفة الأسبوعية العدد 5/227 وماكتبه السيد قبر يوهانس تسفا ماريام، والسيد قبر ميكائيل قرمو ذى براقيت، والسيد برهى مسقون فى اعداد الصحيفة الأسبوعية الصادرة خلال الفترة من يناير - فبراير 17- الصحيفة الأسبوعية العدد رقم 5.230، بتاريخ 30/1/1947

(١٧) الصحيفة الأسبوعية العدد رقم 5/230 ، بتاريخ 30/1/1947 .

(١٨) الصحيفة الأسبوعية العدد رقم ، 5/23 التاريخ 13/3/1947 .

(١٩) EPC Report IA part 2 Eritrea, p. 144

(٢٠) الصحيفة الأسبوعية العدد رقم 5/237 ، بتاريخ 20/3/1947

(٢١) راجع الصحيفة الأسبوعية العدد رقم 5/227 ، بتاريخ 1/9/1947 لولد أملاخ ولد دنقل، وكذلك العدد 5/236 ، بتاريخ 13/3/1947 ولد آب زقى بينقا .

(٢٢) مقابلة مع السيد يوهانس ظقاي عام 1997 .

(٢٣) المقالة نشرت فى صحيفة صوت إرتريا العدد رقم 125، بتاريخ 21/2/1939، حسب التقويم الإثيوبى.

هوامش الفصل التاسع :

- (١) راجع الصحيفة الأسبوعية العدد رقم 5/236 ، بتاريخ 13/4/1947 .
- (٢) مقابلة مع السيد زري دبرظيون في عام 1997 ، وكذلك مع دقيات قبريوهانس تسفا ماريام في عام 1998 .
- (٣) Trevaskis, p 74
- (٤) المصدر السابق , p. 74 -
- (٥) مقابلة مع السيد يوهانس ظفای في عام 1997.
- (٦) كان من المفترض أن تتكون اللجنة من 21 من المسيحيين ، والرقم نفسه من المسلمين. وكان من ضمن المجموعة اسم إبراهيم سلطان. ولكن الشيخ إبراهيم كان قد انتهى من إعداد مسودة برنامج الحزب وقدمه في الاجتماع الأول للحزب في مدينة كرن بتاريخ 3 ديسمبر، وكان بعض من الأشخاص المسلمين الذين ذكرت أسماؤهم في القائمة قد صرحوا للصحيفة الأسبوعية أن أسماءهم وردت من دون علمهم .
- (٧) راجع الصحيفة الأسبوعية العدد رقم 5/227 ، بتاريخ 9/1/1947
- (٨) راجع الصحيفة الأسبوعية العدد رقم 5/227 ، بتاريخ 9/1/1947
- (٩) راجع الصحيفة الأسبوعية العدد رقم 5/230، بتاريخ 30/1/1947
- (١٠) راجع الصحيفة الأسبوعية العدد رقم 5/229 ، بتاريخ 23/1/1947 ، وكذلك راجع العدد رقم 5/230 ، بتاريخ 30/1/1947
- (١١) من بين الحاضرين نذكر الأسماء التالية :- محمد الأمين من إمبيرمي ، وشوم بلال شوم سبحت من دنكاليا، وشيخ سليمان الدين البيه عربي سالم من أسمرا ، ووسيد أحمد حيوت من مصوع خليفة الخلوف ، وحامد عبد الله مانتاوي من أسمرا، وكافليري عبد الله قونافير من أسمرا.
- (١٢) راجع الصحيفة الأسبوعية العدد رقم 5/229 تاريخ 23/1/1947
- (١٣) أتمنى أن يطيل الله عمرنا لنرى هذا البلد المقسم وهذا الشعب المشتت موحدا تحت لواء الوطن الأم راجع الصحيفة (إثيوبيا) لسان حال حزب الأندنت في العدد 1/1 ، بتاريخ 4/5/1967

(١٤) صرح دقيّات بينى براخى رئيس حزب الأندنت لصحيفة إيثيوبيا عدد 2/1، بتاريخ 11/5/1947 بأن تأسيس جمعية حب الوطن الذى يصادف 27/4/1933 بالتقويم الإثيوبى ، أى الموافق 5/6/1941 بالتقويم الإفرنجى هو يوم تحرير إيثيوبيا . لكن هذه المصادفة ليست لها أية علاقة مباشرة مع تأسيس حزب الوحدة. لهذا فإن محاولة ربط تاريخ عودة الإمبراطور هيلى سلاسى إلى أديس أبابا مع تأسيس حزب حب الوطن ليس سوى محاولة لتزوير ، بتاريخ بأثر رجعى .

(١٥) راجع جريدة إيثيوبيا العدد رقم 1/5، تاريخ 11/6/1947

(١٦) راجع جريدة إيثيوبيا العدد رقم 1/7 ، بتاريخ 15/6/1947

(١٧) من بين أبرز الأسماء التى كانت تلجأ لهذا الأسلوب، توجد الشخصيات التالية من بين قادة حزب الأندنت. وقد تردد اسمها كثيراً فى هذا الكتاب : قبر مسقل ولدو، وقبر ميكائيل قرمو (وكلاهما من الكاثوليك) وتلا بايرو وبلاتا دمساس..(بروتستانت) .

(١٨) راجع جريدة " إيثيوبيا " العدد رقم 1/9 تاريخ 29/6/1947

(١٩) راجع جريدة " إيثيوبيا " العدد رقم 1/13 تاريخ 27/7/1947

(٢٠) راجع جريدة " إيثيوبيا " العدد رقم 1/18 تاريخ 31/8/1947

هوامش الفصل العاشر :

(١) فى المقابلة التى أجريت معه فى عام 1987 أوضح السيد ولد آب ولد ماريام أن تسمية حزب إرتريا للإرتريين لم يكن لها مدلول ومضمون عميقان سوى بالنسبة إلى الإرتريين داخل الوطن . ولهذا تقرر أن يغير الاسم إلى الحزب الليبرالى التقدمى ؛ حيث كان وقتها الحزب الليبرالى فى بريطانيا يتمتع بمكانة وتأثير قويين وكنا نسعى للحصول على تأييده وتعاطفه، وأضفنا كلمة التقدمى للتعبير عن توجهنا التقدمى.

(٢) FO 1015 / 143 / 6302/, 31/12/1947

(٣) راجع جريدة الصحيفة الأسبوعية العدد رقم 5/234 ، بتاريخ 27/2/1947

(٤) راجع جريدة الصحيفة الأسبوعية العدد رقم 5/234 ، بتاريخ 27/2/1947

(٥) فى حولىة عام ١٩٤٤ بعض المستندات البريطانية FO Contemporary politics, 1015/4/XHA 62882, 22/2/1946, p. 10 توضح الوثائق البريطانية أن موقف محارى كان محايداً حتى عام ١٩٤٤، وأنه كان يرى ضرورة التريث واتخاذ موقف بعد تقييم هادئ للأوضاع.

(٦) راجع الصحيفة الأسبوعية العدد رقم 5/236 ، بتاريخ 13/3/1947

(٧) راجع الصحيفة الأسبوعية العدد رقم 5/236 ، بتاريخ 13/3/1947

(٨) راجع الصحيفة الأسبوعية العدد رقم 5/244 ، بتاريخ 8/5/1947

(٩) راجع الصحيفة الأسبوعية العدد رقم 5/242 ، بتاريخ 24/4/1947

(١٠) راجع الصحيفة الأسبوعية العدد رقم 5/254 ، بتاريخ 17/7/1947

(١١) الصحيفة الأسبوعية الأعداد والتواريخ التالية 5/246 22/5/1947 5/247 24/5/1947

5/241 17/4/1947 5/244 8/5/1947 5/245 15/5/1947 راجع كتاب " مقالات مختارة " للسيد ولد آب

ماريام، من جمع تكابو أرسع وإعدادة، الناشر دار الأمانة للنشر عام 1995 فى الصحيفة 94 - 70

(١٢) تكابو أرسع صفحة 77 .

(١٣) تكابو أرسع صفحة 83.

(١٤) تكابو أرسع صفحة 85.

(١٥) تكابو أرسع صفحة 93 - 92.

(١٦) كتب الأستاذ سهلى عند ميكائيل مقالة بعنوان " الضياع " انتقد فيها السيد ولد آب ولدى ماريام " إنك يا سيد ولد آب تارة تؤكد لنا أن هويتنا إثيوبية، وأنه لا يمكن لأى كان أن يجردنا منها .. وتارة أخرى تتصحنا ألا ننضم إلى إثيوبيا إلا بشروط ... ولكن يا ترى هل كانت حالنا ستصبح كالنحل الذى هلك ملكته لو أن هويتنا الإثيوبية كانت قد تأكدت " .

(١٧) فى الصحيفة الأسبوعية عدد رقم 5/248 ، بتاريخ 6/6/1947 نشرت مقالة كتبها السيد تدلا بايرو بعنوان " إرتريا للإرتريين " يسخر فيها من حزب إرتريا للإرتريين حيث يقول : لقد ورد إلى مسامعنا أن هناك حزباً يسمى حزب الاستقلال الإرتري وشعاره إرتريا للإرتريين ... ألا يتشابه هذا مع عبارة " أمريكا للأمريكيين " ؟

(١٨) راجع الصحيفة الأسبوعية العدد 5/248 ، بتاريخ 6/6/1947

(١٩) راجع الصحيفة الأسبوعية العدد 5/249 ، بتاريخ 12/6/1947

(٢٠) راجع الصحيفة الأسبوعية العدد 5/249 ، بتاريخ 12/6/1947 لقد تم تعمد ألا يبدو هذا الخطاب متشابهاً مع خطاب جماعة السيد ولد آب أو مدفوعاً من جانبهم.. والمعروف أن محمد عمر قاضى ظل متشبهاً بموقفه الداعى إلى الانضمام المشروط إلى إثيوبيا حتى فترة الفيدرالية . وقد كل عرضة فى الفترات اللاحقة إلى الكثير من المعاناة والاعتقال .

(٢١) راجع جريدة صوت الرابطة عدد (بلا رقم)

(٢٢) راجع الصحيفة الأسبوعية عدد رقم 5/253 ، بتاريخ 10/8/1947

(٢٣) جاء فى الرسالة التى أرسلها السيد تدلا بايرو إلى مسؤول الإعلام الإرتري :إن عملية رمى القنبلة الإجرامية على رئيس تحرير صحيفتكم السيد ولد آب ولد ماريام يعد عملاً بشعاً وقد أثار مشاعرنا وتعاطفنا معكم .. ونود أن نوضح لكم أننا نتمنى أن يقدم الجناة إلى العدالة . الصحيفة

الأسبوعية العدد 5/253 ، بتاريخ 10/8/1947

(٢٤) FO 1015/143 6302, 31/12/1947

(٢٥) الصحيفة الأسبوعية 5/266 ب، بتاريخ 9/10/1947 .

(٢٦) Trevaskis, p. 77

(٢٧) المصدر السابق p. 77 .

(٢٨) FO 1015/16* CA 62888, 18/6/1947

(٢٩) Trevaskis, p. 78

(٣٠) FO 1015/143 63021, 31/12/1947

(٣١) الصحيفة الأسبوعية 5/239 ، بتاريخ 2/4/1947 والعدد 5/240 10/4/1947

(٣٢) Trevaskis, p. 79 FO 1015/143 63021. 31/12/1947

(٣٣) 7/8/1947 5/258

(٣٤) 14/8/1947 5/258

(٣٥) Trevaskis, p. 79- 80

هوامش الفصل الحادى عشر :

(١) Trevaskis, p. 84 – 86

(٢) FO. 37/6317 128279 (undated)

(٣) بدأ فى هذه الآونة بعض الإقطاعيين من أعضاء الرابطة الإسلامية من سكان الساحل والمنطقة الغربية بالميل إلى إثيوبيا . على سبيل المثال ، وقف كل من السيد كنتباى عثمان هداد زعيم رورا والسيد دقل جيلانى من زعامةبنى عامر . أمام لجنة تقصى الحقائق ودافعوا عن موقف أثيوبيا ومطالبها. ويرجع هذا التحول إلى أنهم أدركوا أن النظم والتغيرات التى أدخلتها الإدارة البريطانية فى إدارة شؤون القبائل ستؤدى عاجلاً أم آجلاً إلى فقدانهم سلطاتهم القبلية وممتلكاتهم . وعلى المنوال نفسه انحاز زعماء مناطق المنسح إلى جانب إثيوبيا

(٤) Spencer, p. 197: Trevaskis, 86 مقابلة مع السيد ولد آب ولد ماريام فى عام 1987.

(٥) راجع الصحيفة الأسبوعية العدد رقم 6/272 ، بتاريخ 20/11/1947

(٦) فى عدد الصحيفة الأسبوعية نفسه الذى ورد فيه خبر وصول بعثة تقصى الحقائق التابعة للدولة الأربع العظمى ، أعلن كل من الدقل جيلانى باشا زعيم قبائل البنى عامر ، ومحمد إدريس دقل عن خروجهما من حزب الرابطة الإسلامية للذين كانا يعملان فيه كمستشارين . " الصحيفة الأسبوعية العدد 6/271 – 13/11/1947 " وقبل أسبوع من ذلك كانت مجموعة من أبناء أغوردات تتكون من نحو ثمانين شخصاً بزعمامة الشيخ محمد أسناى عمدة قبيلة عد أكد قد أعلنت خروجها عن حزب الرابطة الإسلامية الذى وصفته بأنه حزب تفريقى (الصحيفة الأسبوعية العدد 6/270 – بتاريخ 6/11/1947. وأعلن الدقل جيلانى انضمامه مع ستة آلاف (6000) من قبيلته إلى حزب الأندنت الانضمامى . ولكن الشيخ إبراهيم سلطان قال إن هذه المزاعم لا أساس لها وقدم قرائنه التى تثبت كلامه " الصحيفة الأسبوعية . العدد رقم 6/247 ، بتاريخ 8/12/1947 "

(٧) راجع الصحيفة الأسبوعية العدد 6/275 ، بتاريخ 11/12/1947

(٨) FOPC, Appendix 123. p. 5

(٩) Gheber – Ab, p. 65.

(١٠) FPC, Appendix, p. 21

(١١) يقول إبراهيم سلطان :- كنت عضواً في جمعية حب الوطن . ولكن تخلّيت عنها عندما جاء السيد لورينسو تازار والدكتور زكرياس ومعهم 3000 برمساعدة من الحكومة الإثيوبية لصالح حزب الاتحاد.

يقول بقيات حسن :- كنت هدفاً لثلاث محاولات اغتيال . FPC, Appendix

(١٢) FPC , Appendix , p142-144

(١٣) مقابلة مع السيد ولد أب ولد ماريام وقشى فسهاظيون الفى فى عام 1987.

(١٤) FPC, Appendix, p. 96- 100

(١٥) WO 230/246. 61204 3 Feb 1948

(١٦) WO 230/246. 6, 1204 4 Feb 1948

(١٧) WO 230/246 6, 1204 5 April 1948

(١٨) راجع زودى رتا صفحة 119 - 124

(١٩) WO 230/246, NO. Telegram 427/427/12822/33/CA, 13 April, 1948

(٢٠) WO 230/246 6. 1204. 504/12822, 14 April, 1948

(٢١) WO 230/246 6, 1204 Bo 12822, 2 April 1948

(٢٢) WO 230/246 61204, 27 April 1948, Telegram 18 from Stafford to Scott . Fox at foreign

office, London

(٢٣) Scott- Fox from Foreign office, London WO 230/ 246 61204 s/ pa/ fo/36/6, 19 june

1948

(٢٤) WO 230/246 S/PA/36/11, 2july 1948

(٢٥) Trevaskis, p. 89 – 90

هوامش الفصل الثاني عشر :

(١) GKN Trevaskis, A study of the Development of the present Shifta Problem and the Means Whereby it can be Remedied BMA. Reprint June 1950 , FO 371 / 80876 62366, j t b 1015/170, 13

(٢) June, 1950 ibid, p.2-3

(٣) يقول تريفاسكس : "إن الأسباب التي أدت إلى ذلك ، ترجع إلى أن الإدارة البريطانية أقالمت الدقيات هيلي تسفاماريام الذي كان وقتها عمدة مديرية عدى خولا من منصبة، وأن ذلك دفع أقاربه الذين يقيمون في تجراى إلى تشجيعه على ممارسة عمليات النهب " .

(٤) ibid, p. 9 الخطوة التي أقدمت الإدارة البريطانية عليها بتوزيع الأراضي الحكومية الزراعية في حماسين وسراى للمزارعين الإيطاليين كانت أحد الأسباب التي من جرائها استنقل الإرهاب.

(٥) تم في عام 1947 حل القوة العسكرية التي كان يطلق عليها " ing fronteir frontier strik " وحلت محلها قوة من الشرطة النظامية بعد أن تم تقليصها من 3200 إلى 2800 شخص

(٦) للمزيد من المعلومات بخصوص هذه الصراعات راجع الفصل الرابع من هذا الكتاب .

(٧) أحد هؤلاء كان دجيات أريأ منليك عمدة منطقة كرنشيم . وقبل ذلك أى فى عام 1944 كانت الإدارة قد طردت الفيتورارى باريا قابر بلاى . وهذا الشخصان من عائلة راس براخى بخيت . وقد ولد هذا الإجراء الحقد فى نفوس أتباع هذين الرجلين وخلق المتاعب لمن خلفهما كما يقول تريفاسكس.

(Trevaskis, the Shifta Problems, p.242)

(٨) المصدر السابق p. 5

(٩) المصدر السابق p. 11

(١٠) المصدر السابق p. 24 – 25

(١١) Ghebremedhin, p. 110

(١٢) مقابلة مع جرازمايش قبرى ملس مع يمانى مسقنا فى عام 1997 .

- (١٣) مقابلة مع دجيات قبرى يوهانس تسفاماريام فى فبراير 1998 .
- (١٤) كان دجيات منقشا عمدة منخفضات سراى وهرف، قرتو وقوح تشعا، عناقر . وقد قسمت هذه النظارة بين الفيتورارى يوسف والفيتورارى جبرزقى وأزماتش برهى قبر كيدان . ولهذا السبب تمرد دقيات منقشا . وفى تلك الآونة كان أزماتش برهى قبر كيدان واحد من مؤسسى حزب إرتريا للإرتيين ونائب رئيس الحزب فى مديرية سراى (Trevaskis, Shifta problems, p. 26)
- (١٥) Ghebremdhin, p. 110
- (١٦) ترتيب هؤلاء حسب العمر : ولدى قبرىئل، وبرهى وبينى وفساهيى، وهم من مواليد براقيت عباى.
- (١٧) Trevaskis, the Shifta problems, p. 24 مقابلة مع السيد فساهييه برهى وجبرزامتش جبرارى ملس ، ودجيات جبرى هانس تسفاماريام فى أسمرأ.
- (١٨) مقابلة جبرزامتش تسفاى جبرى زقى فى عام 1997. وجبرزامتش بهتا ايوب فى عام 1997. ودجيات جبرى يوهانس تسفا ماريام فى عام 1998 . وراجع كذلك خطبة السيد برهى مسقون فى الصحيفة الأسبوعية العدد رقم 66/265 ، بتاريخ 01/2/1947 هو الرئيس الثانى لحزب الأندنت وهو يوضح :- " إن الحزب قد أسس بفضل تفانى السيد هيلى إبرهى".
- (١٩) راجع الصحيفة الأسبوعية العدد رقم 6/265 ، بتاريخ 2/10/1947
- (٢٠) مقابلة مع السيد جبرزامتش بهتا ايوب فى عام 1997 .
- (٢١) للتوضيح راجع مقابلة السيد ولد آب ولد ماريام فى عام 1987 .
- (٢٢) مقابلة تمت مع دجيات جبرى يوهانس فى ديسمبر من عام 1998 م فى أسمرأ إحدى القرائن التى أوردها دجيات لتأكيد صحة ما رواه فى هذه المقابلة ، ما قامت به زمرة عصابة جبرى تسفاظيون من اختطاف فى فبراير من عام 1950 ؛ حيث قامت هذه العصابة فى مطلع هذا الشهر باختطاف وإرهاب بعض مؤيدى حزب إرتريا للإرتيين فى إقليم حماسين وهم: ليح بزابى تسما وأزماتش تسفاى سبهتو وباشاى فسها ولد ماريام الملقب بغاندى، وقد أطلقوا سراهم بوصاية من حزب الوحدة بعدم إيدانهم بعد أن اكتفت العصابة بتهديدهم وإرهابهم ونزع تعهد قسرى بتأييد حزب الأندنت . وقد أكد غاندى لاحقاً وقوع هذه الحادثة، وأوضح أنه لم يلتزم بتعهده للعصابة بتأييد حزب الأندنت Chie dell' Eritrea, P.127 – 128 راجع المقابلة التى تمت مع السيد باشاى فسها ولد ماريام فى عام 1987 بورتسودان .

FO371/63222, 8 November 1947, Chief Administration to Civil Affairs Branch, Cairo. (٢٣)

through Addis Ababa

FO 371/63222, 12193OB / nov. 13 November 1947 (٢٤)

FO371/63222, j 5490, 8 November, 1947, Weld forester, Addis Ababa be to Chief (٢٥)

Administration of Eritrea

FO 371/63222, j 5768/783/66, Extract from no 22 Monthly political Report B.M.a., (٢٦)

Eritrea, 31 October, 1947

FO 371/63222, j 5768/783/666. letter to r.d.j Scott fox, London, 28 November 1947 (٢٧)

FO 371/63222, j 6190, 12 December 1947 (٢٨)

(٢٩) الشخص الذى أدلى بهذه المعلومات هو من الذين كانت لهم صلة لصيقة مع الفيتورارى أبراهام. وكان على اطلاع مباشر على ما قيل فى هذا الصدد.

WO 230/242 61439 FILE NO. 36/39, 18 JUNARY 1947 (٣٠)

(٣١) الاقتراح الأول كان جزئياً يشبه ما يلى :- نظراً إلى القرى المذكورة أدناه كانت تتعاون مع الشفتا ، وتحجب المعلومات عن البوليس، وأنها كانت تزود الشفتا بالطعام وترعى ما نهبوه من مواش . وبالأخص قرية شبق، وأن ثلاثاً أن ثلاث من أبنائها انضموا إلى الشفتا ، وقرية عدى صادق لكونها مسقط رأس الشفتا حقوص تمنوا فإنه تقرر فرض عقوبة مالية على هذه القرى على النحو التالى :- قرية لمانشلى (عنسبا) تعداد السكان 4700 بمبلغ قدره 1500 جنيه إنجليزى، ودقى عندو بغرامة قدرها 150 باوند إنجليزى، وتعداد السكان 200 أدريا، تعداد السكان 1100 بغرامة قدرها 2200 شبق 110 باوند 300 عدى ظادق 40 باوند 50... إلخ , WO 230, 242 61439

NO 05422, 11 March 1948

WO 230/242 61439 , 12 March 1948 (٣٢)

WO 230/242 6/349 , No 12785/42/CA , 19 March 1948 (٣٣)

(٣٤) فى البداية تقرر رصد مكافأة قدرها 50 جنيهًا لمن يقبض على حقوص تمنوا، و 20 جنيهًا

لمن يقبض على النفر العادى من أفراد عصابات الشفتا WO 230/242 61439 , NO. 12785/61/CA , 23 March 1948

WO 230/242 61439, Folio 13414, 26 March 1948 (٣٥)

WO 230/242 61439, FILE NO. 12785, 22 March , 1948 (٣٦)

WO 230/242 61439, 27 March 1948 (٣٧)

(٣٨) WO 230/242 61439, 12785/CA, 31 March 1948 الجنرال كامينغ هو الحاكم العام

لإرتريا في الفترة من 1952-1950 ، وهو الذى أشرف على عملية ربط إرتريا بأثيوبيا فيدراليا

(٣٩) على سبيل المثال، سلم عضو عصابات الشفتا المدعو رمضان سليمان نفسه وسلاحه فى

مدينة كرن فى يوم 2 من شهر أبريل . وفى اليوم نفسه سلم أحد المسؤولين فى عصابة حقوص

تمنوا أيضا نفسه. WO 230/242 61439

(٤٠) WO 230/242 61439, 10 April 1943 توضح هذه الوثيقة أنه فى خضم هذه الأحوال ظهر

حامد إدريس عوتى ومعه 26 من جماعته فى ضواحي قرية بياقوندى إضافة إلى ذلك توضح هذه

الوثيقة أن بعض أهالى المسلحين فى ماى عبنى اشتبكوا مع جماعة قبر هويت وتكوء وقتلوا 7 من

أفرادهم وأسروا 6 منهم بما فيهم قائدا المجموعة قبر هيت وتكوء.

(٤١) أعمال النهب والقتل التى بدأت فى أول شهر يناير واستمرت حتى نهاية مارس، خلقت

أضرارا على النحو التالى : من الإرتريين: 6 قتلى و 8 جرحى، ومن الإيطاليين 4 قتلى ، 4

جرحى ، أما من أفراد الشرطة فقتل واحد و 3 جرحى، وتدمير منجم الذهب الواقع فى بلد

عدتكليزان . وكل هذا قامت به عصابات شفتا إرترية . وبالإضافة إلى أنه كانت هناك تحركات

لعصابات شفتا من الإثيوبيين الذين كانوا يكونون كرها وحفدا شديدا للإيطاليين، لكن جل اهتمامهم

كان منصبا على نهب المواشى WO 230/242 61439, 13 April 1948

(٤٢) WO 230/242 61439, 13 April 1948

(٤٣) WO 230/242 61439, 13 April 1948

(٤٤) رسالة أرسلتها الإدارة البريطانية فى إرتريا إلى الحكومة الإثيوبية تطالبها بتسليمها كلا من

حقوق وتخلي .راجع WO 230/242 61439, 21 April, 1948 ، وكذلك الخطاب الثانى إلى

الحكومة الإثيوبية راجع WO 230/242 61439, 31 May 1948 وكان رد الحكومة الإثيوبية : " لقد

أحلنا الموضوع إلى الجهات المختصة WO 230/242 24 April 1948 .

(٤٥) فى 22 مايو تسلل 14 مسلحا من الشفتا إلى مدينة ماى حبار وخطفوا 5 من البنى عامر

وأحرقوا منازلهم. وفى الشهر نفسه أى بتاريخ 25 مايو تسلل الشفتا إلى بستان تعود ملكيته إلى

أحد الإيطاليين يدعى منتوشلى ونكلوا بعماله.

(٤٦) أشرنا إليها فى الهامش رقم 45.

(٤٧) WO 230/242 61439, 22 May 1948

(٤٨) WO 230/242 61439, 19 JUNE 1948 فيما يتعلق بالبنى عامر وحامد عواتى راجع الفصل التالى .

(٤٩) مقابلة مع السيد هيلي سلاسى ولدو فى 25 يناير 1999 أسمرأ . والسيد هيلي سلاسى ولدو من مقاتلى الجبهة الشعبية لتحرير إرتريا (كان يعمل صحفياً فى إذاعة صوت الجماهير الإرترية خلال فترة الكفاح المسلح -- المترجم) وهو الآن يعمل فى الخطوط الجوية الإرترية . وقد أجرى خلال عمله صحفياً دراسة موسعة حول سيرة حامد إدريس عوتى، وهو يعتزم أن يطبعها فى كتاب .

(٥٠) WO 230/242 61439, 24 April 1948

(٥١) WO 230/242 61439, 15 May 1948

(٥٢) مقابلة مع السيد هيلي سلاسى ولدو . راجع الهامش رقم 49

(٥٣) راجع الهامش رقم 48 ، وكذلك راجع WO 230/242 61439, 26 JUNE 1948 .

(٥٤) WO 230/242 61439, 19 JUNE 1948

(٥٥) WO 230/242 61439, 22 June 1948

(٥٦) مقابلة مع السيد دنقوس أرى فى عام 1998 أغوردات .

(٥٧) GHEBRE – Medhin, p. 156 – 157 فى هذا الكتاب يوضح جوردان . أن عواتى كان يخوض نضالاً مشتركاً بالتعاون مع زعيم الكوناما فايد تنقا لونقى . ولكن على ما يبدو أن الكاتب قد خلط الأسماء ببعضها؛ لأن الذى كان رفيقاً لعواتى فى النضال هو عثمان لونقى وليس فايد تنقا لونقى . وكما هو معروف فإن العلاقة بين حامد عواتى وفايد تنقا كانت تتمثل فى الغارات العدائية المتبادلة، وليس التعاون النضالى. انظر المقابلة التى تمت مع هيلي سلاسى ولدو فى الهامش رقم 49.

(٥٨) WO 230/242 61439, 27 JULY 1948

(٥٩) WO 230/242 61439, 29 August 1948

(٦٠) مقابلة مع دجيات جبر يوهانس تسفاماريام . وهو من مواليد عام 1912 (ولد دجيات جبر يوهانس فى قرية دعرو باولوس . وفى عام 1947 ، عمل فى البداية سكرتيراً ثم أصبح لاحقاً رئيساً لفرع حزب الأندنت فى اسمرأ وإقليم حماسين وفى عام 1650، عمل رئيساً لتحرير صحيفة إثيوبيا، علاوة على المنصب المناط إليه فى الحزب . وفى فترة الفيدرالية ، وتحديدًا فى عهد دجيات تدلا بايرو كان يعمل مسؤولاً عن الصحافة والاستعلامات فى الحكومة الإرترية . وفى

عام 1951 عمل سكرتير الشؤون للحكومة الإرترية ومسؤول الممتلكات الحكومية . وبعد ضم إثيوبيا إلى إرتريا قسراً . عمل وكيل وزارة البريد والبرق، ثم مستشاراً لممثل الملك في إرتريا . وسجن في عهد نظام الدرق لمدة سبع سنوات بتهمة تبني مطالب للدفاع عن حقوق الشعب الإرتري. عموماً المعلومات والتوضيحات التي قدمها دقيقت قبريونس حول الوضع السياسي في الفترة من 1962 - 1941 ساعدت كثيراً في إثراء هذا الكتاب (راجع المقابلة التي تمت في شهر ديسمبر 1998).

(٦١) WO 230/242 61439, 3 July 1948

(٦٢) WO 230/242 62439, 7 August 1948 الخطاب المرسل من حقوص تمنوا إلى الإنجليز كان مضمونه ما يلي:-

"..... إلى الإدارة البريطانية في إرتريا / أنا القنصاج حقوص تمنوا أمل أن تجد رسالتي هذه أذناً صاغية لديكم. فقبل ٢٤ عاماً كنت أخوض نزاعاً قضائياً حول ملكية أرض تخصني، لكن الإيطاليين سجنوني دون محاكمة في سجن جزيرة نخرا . وبعد خروجي من ذلك السجن ولجت حياة عصابات الشفقا، ثم تخلت عن هذا النمط من الحياة بعد عقد صلح معي. لكن الإيطاليين اعتقلوني مرة أخرى واتهموني بقتل أربعة من الإيطاليين وحكموا علي بالإعدام وأرسلوني إلى سجن نخرا مرة أخرى . وقد خرجت من السجن ولا أزال أمارس حتى الآن حياة عصابات الشفقا. وللحقيقة كنت قد اعتزمت أن اسلم نفسي إلى السلطات عندما علمت أن الحاكم العام قد أصدر عفواً عاماً عن أعضاء عصابة الشفقا . ولكن عندما قرأت ذلك الإعلان الذي يرصد جائزة 5000 (خمسة آلاف) باوند إنجليزي لمن يقبض على حياً أو ميتاً تملكنتي رغبة قوية في قتل الإيطاليين ونبحهم.. نعم إن رغبتى هي أن ألتهم كالنسر لحم هؤلاء الإيطاليين وأمتص دماءهم كما يفعل النمر ؛ لأن هؤلاء الإيطاليين حرّمونا من الاستقلال وقهرونا بكل قوة وأراقوا دماءنا ونهبوا واستباحوا أرضنا ووصفونا بكل ازدراء بالبعوض .. عدا هذا أنا ليس لدى أي عدا مع الإنجليز وأؤكد لكم أن عدائي مع الإيطاليين فقط WO 230/242 61439

(٦٣) جريدة إثيوبيا العدد رقم 65 ، بتاريخ 25/7/1998

(٦٤) الصحيفة الأسبوعية العدد 6/310 ، بتاريخ 12/8/1948 ، هذا النص نشر في الصحف التي كانت تطبع باللغة الإيطالية، ولم ينشر في الصحف التي كانت تصدر بالتجريدية ، وكان هو السبب الرئيس للدعوة.

(٦٥) جريدة إثيوبيا العدد رقم 68 ، بتاريخ 15/8/1948

WO 230/242 61439, 7/8/ 1948. Letter from Col G.W. Kenyon – 66 Slaney To Brig. H.J.M. flax men. Civil Ofair Officer M.E.L.F. cairo
القانون العسكرى السارى للمفعول فى إرتريا، وكان هذا التعميم يخول السلطات الاستعمارية أن تحتجز المشتبه فيهم لمدة ثلاثة أشهر، وذلك إضافة إلى العقوبات الجماعية التى يمكن أن تفرض على المواطنين.

Brig.H.J.M Flaxman to Col. G.W.Kenyon Slaney Wo 230/2426, 1439, 16 August 1948 (٦٧)
(٦٨) كانت هجمات عصابة حقوص تمنوا المتكررة قد أرعبت ضواحي مدينة كرن. حيث قتل فى ٢٧ يوليو أحد الإيطاليين وجنديا من الشرطة وأحد الشفقا على طريق كرن - أسمرأ فى تبادل لإطلاق النار وعثر فى مكان الحادث على ورقة تحمل توقيع حقوص تمنوا توضح أن الإيطالى القتل حُكم عليه بالموت (WO 230/242 61439, 28August 1948) وفى التاريخ نفسه هاجمت عصابات الشفقا بستان السنيور ماتيودا فى منطقة شمال بحرى واختطفوا ماتيودا وأجبروه على كتابة رسالة. لكن ثبت أن هذه العصابة الأخيرة هى غير تلك الأولى ، وأن وضع اسم حقوص تمنوا كان بهدف الترمويه (WO 230/242 6 1349, 29 August 1948) ولكن فى المقابلة التى أجريت مع حقوص تمنوا أكد بنفسه أن معظم هذه العمليات تمت من قبل عصابته.

WO 230/244 61439, 29 August 1948 (٦٩)

WO 230/244 61439, 27 March 1948 (٧٠)

WO 230/244 61349, 24 April 1948 (٧١)

(٧٢) وتأسيسًا على ذلك تقرر فرض غرامة مالية على ولدى قبريئل عبارة عن مبلغ 100 جنيهه إسترليني، ومبلغ خمسين جنيهًا إسترلينيًا على إخوانه: برهى وفسهاى وبينى، WO 230/242 6 1439,

WO 230/242 6 1349, 22 October 1948 (٧٣)

WO 230/242 6 1349, 10December 1948 (٧٤)

(٧٥) المقابلة التى أجراها الدكتور يمانى مسقنا مع فسهايه برهى فى عام 1997 فى أسمرأ:

(٧٦) راجع الهامش رقم 75.

(٧٧) هؤلاء هم الاتباع الرئيسيون أو (النواب): أتباع زمرة عصابة حقوص تمنوا هم: برمبراس أسرس قدى وهيلى أبأى. وأتباع زمرة اسهرهى إمبابى هم: قرازماتش كفى وقرازماتش قبرمدهن وقرازماتش قبرأى ملس وقرازماتش أمأرى وبأشأى زموى وبرمبراس أرايا تخلو وبرمبراس ظقى . وأتباع زمرة ولدى قبريئل موسازقى هم: قانزماش دبسأى درار وأسباس

بلطى ويرميراس ديشو ... (مقابلة أجراها يمانى مسقنا مع قرانماتش قبراي ملس فى أسمرام
عام 1997.)

(٧٨) نظرًا إلى العلاقة التي كانت تربطه بالسكربتير تازاز ، فإنه كان يوجد اعتقاد بأن قبر
تسفاظيون هو منظم الاجتماع ، فضلاً عن أنه هو الوحيد الذى كان يمكنه مقابلة للفيوتورارى أبرها
ولدتاتيوس: ويرجح أن هذا الأخير قد قام عندما تعسر عليه العمل عبر قادة الأندنت بالتحول إلى
تجراى، وعمل عبر جماعة نبرى إيد قبر مسقل والجنرال إسپاس . عموماً لا يوجد أى دليل بهذا
الشان سوى تخمينات الكثيرين.

(٧٩) يوضح جوردان أن السيد نبرى إيد قبر مسقل يعبىو، من مواليد قرية كورباريا هجر، وأنه
انتقل فى عام 1910 إلى مدينة غوندر لدراسة العلوم الدينية. وهناك تعرف إلى رئيس كهنة كنيسة
القديس قرقيس فى أديس أبابا، ثم أصبح نائب رئيس الكنيسة . وعندما غزت إيطاليا إثيوبيا
وأصبح نبرى إيد رئيساً للكنيسة وأنقذها من الدمار والانهيال وحظى بسبب ذلك بالكثير من
الاحترام والقبول. ولهذا لقب بنبرى إيد. (وتعنى من يفعل الخير لا يعدم ثوابه - المترجم) وكذلك
الحال بالنسبة إلى العقيد إسپاس الذى أصبح لاحقاً جنرالاً؛ فهو مثل العديد من الشباب الإرتري
الذى هاجر فى عام 1920 إلى إثيوبيا، والتحق هناك بالمدرسة العسكرية (هولتا)، وتخرج فيها
وعندما غزت إيطاليا إثيوبيا انخرط فى صفوف المناضلين الإثيوبيين. وهذا صنع له وذيوع
صيت. وفى عام 1943 ، عندما قامت الحكومة الإثيوبية بحملة ضد تحركات الويانى كان هو الذى
يقود الجيش الإثيوبى ، ولكنه أسر من قبل الويانى . وقد عين لاحقاً حاكماً لمدينة عدوا فى نهاية
الأربعينيات . (راجع جوردان الصفحة 127-128). وبعد ذلك تمت ترقيته إلى رتبة لواء وقائد
للجيش فى الحكومة هيلي سلاسى. وفى عام 1974، استولت زمرة الدرق على السلطة فى إثيوبيا
وقامت بإعدامه ضمن من أعدموا بالجملة من قيادات نظام هيلي سلاسى .

(٨٠) (مقابلة فى عام 1997) يقول قرانماتش قبراي إنه ما عدا تلك البندقية التى أعطيت
لأسرسي لم يشهد تقديم أى مساعدة من السلاح إليه؛ حيث كان يحصل على السلاح مما يسلبه من
الجنود البريطانيين فى أثناء معارك المواجهة معهم ، لكنه لا ينكر أنه ربما تكون هناك طرق
أخرى لا يعلمها تجلب بها الأسلحة .

(٨١) أجرى يمانى مسقنا مقابلة مع حقوص تمنوا فى عام 1997 فى " بلدة شامبقو .

(٨٢) مقابلة مع قبراي ملس فى عام 1997 .

(٨٣) تم توثيق المقابلة الموسعة التي أجراها الدكتور يمانى مسقنا مع الفيتورارى حقوص زقبرو ونظراً إلى تقدمه فى العمر (بلغ ١٥٧ أعوام حسب تقديره) فإن تسلسل الأحداث كان يختلط عليه. لكنه يؤكد على صحة معظم ما نكر بهذا الخصوص.

(٨٤) Spencer,p. 197

هوامش الفصل الثالث عشر :

- (١) صحيفة "إثيوبيا " العدد 79/2 ، بتاريخ 28/10/1948.
- (٢) راجع صحيفة : مبرهتي إرتريا " العدد 2/51 ، بتاريخ 12/11/1948 وقد ذكرت صحيفة " مبرهتي إرتريا " (أى مصباح إرتريا - المترجم) أن الشيخ إبراهيم سلطان انتقد السيد ميرغنى بكلمات قاسية فى هذا الاجتماع الذى ترددت فيه كلمات الندم. وأوضحت الصحيفة أن اللجنة التى شكلها حزب الرابطة الإسلامية " .. قد قررت بالإجماع إلغاء عضوية السيد الميرغنى وتنحيته عن رئاسه الحزب؛ نظرًا إلى أننا نعرف أن هذا المدعو الميرغنى متخلف ورجعى جدًا .
- (٣) أحد هؤلاء هو القاضى أبو علامة ، وسنتطرق فى الفصل التالى إلى التنقلات التى كانت تتم من حزب الأندنت.
- (٤) فى مقابلة مع قرارماتش بهتا إيواب أحد أعضاء حزب الأندنت فى عام 1997، يوضح أن السبب فى عدم حدوث عمليات اغتيال، هو أن مثل هذا العمل لم يكن مرغوبًا فيه؛ لأنه سيولد أحقاذاً وثأراً لا نهاية له، ويمكن أن يطال حتى الأسر. ولهذا كان الكثيرون يتجنبونه.
- (٥) راجع الصحيفة Association of Italo Eritrean, Terrorism In Eritrea فى العدد 7/338 ، بتاريخ 24/2/1949 الصفحة رقم 21
- (٦) FO 1015/187, 28 February 1949
- (٧) FO 1015/187, Monthly political report, 30 April 1949
- (٨) FO 1015/187, Monthly political report, 31 March 1949
- (٩) FO 371/187 J. 25 March, 1949
- (١٠) لم ترد فى حسابان أى حزب من الأحزاب الأخرى فكرة الذهاب إلى هناك حتى اللحظة التى بادر فيها ممثلو حزب الرابطة بطلب السفر إلى ليك ساكس (نيويورك) ... على سبيل المثال، كان لدى حزب الأندنت اقتناع مفادة أن إثيوبيا سوف تمثلهم هناك ؛ ولذا لم تخطر فكرة الذهاب على بالهم. ولكن عندما بادر حزب الرابطة بهذا الطلب سارعت جميع الأحزاب بتقديم الطلب نفسه. وقد سمح للجميع بالسفر FO 1015/187 Monthly political report. 31 March 1949

(١١) FO 371/73787, 28/3/1949; FO 371/ 73781 30/3/1949 الصحيفة الأسبوعية عدد رقم 3/67/3/43 مارس 1949 .

(١٢) FO 37173789, 29/3/1949

(١٣) FO 371/73787 2/4/1949

(١٤) FO 371/73787 J 3956, Annexure " A " 3/5/1949

(١٥) FO 371/73787 J 3956, Annexure " B " 3/5/1949

(١٦) FO 371/73787 J 3956, Annexure " C " 3/5/1949

(١٧) FO 371/73787, J 2952 6/4/1949 الوثيقة التي تتناول هذا الموضوع توضح أن الأوامر صدرت بتاريخ 4/8/1949 لكن فيما بعد وضح الـبريجادير دورى فى التقرير الذى كتبته بتاريخ 3/5/1949 J3956 أن الأمر المذكور أنفاً صدر فى ، بتاريخ 6/5/1949 .

(١٨) FO 371/73787, J 2947 2/4/1949

(١٩) FO 371/73787, J 2947 الحكم كان خفيفاً جداً

(٢٠) إضافة إلى تلك الأدلة، كان الـبريجادير دورى قد عثر على قرائن أخرى . منها على سبيل المثال، وثيقة يطالب فيها قبرسلاسى قارزا حزب الأندنت قبل وصول بعثة تقصى الحقائق التابعة للدول الأربع العظمى بمبلغ من المال مقابل ما قام بتنفيذه من " مهام " . ووثيقة أخرى تتعلق بمساعدات قدمت للمحتاجين من أعضاء حزب الأندنت، ورسالة مرسلة إلى قبرسلاسى قارزا من قبل تكولا ، مساعد ضبط الاتصال الإثيوبى . وكان يقدم له فيها الشكر على تعاونه التام، ويوضح فيها تلقيه أموالاً منه (أى من تكولا)

(٢١) FO 371/ 73787, J 3956, 3/5/1949

(٢٢) FO 371/ 73787, J 2749 8/4/1949

(٢٣) FO 371/ 73787, J 3956, 3/4/1949

(٢٤) FO 371/ 73787, J 5360, 30/6/1949

(٢٥) FO 371/ 73787, J 5360, 4/7/1949

(٢٦) FO 1015 /187, No 42 BMA Monthly political report - June 6/30/1949, p.5

(٢٧) FO 1015/187, NO 43 BMA Monthly political report, – July 1949 p.5

(٢٨) FO 371/73787, J 3663, 3/5/1949

(٢٩) راجع الصحيفة الأسبوعية 7/349 : 12/5/1949

- FO 371/73841, J 507, Mason (Asmara) to Clutton (London), 10/1/1949 (٣٠)
- FO 371/73841, Drew to Mason, 19/1/1949 (٣١)
- FO 371/73841, J 759, 2/2/1949 (٣٢)
- Trevaskis, p. 92 – 93 (٣٣)
- FO 371/73841, J 1137, Count Sforza, Interview in the Massages of 8/2/1949 , (٣٤)
9/2/1949
- FO 371.73841, J 1712, Lascelles to Bevin, 22/2/1949 (٣٥)
- FO 371/73841, J 1790 /512/122, 2/3/1949 (٣٦)
- FO 371/73841, Note Verbal, Ministero Legli Affari Esteri, 4/3/1949 (٣٧)
- (٣٨) راجع الهامش رقم 36
- Okbazghi Yohans, p. 91. See also, Spencer, p. 202; Marcus, p.84 (٣٩)
- (٤٠) راجع الهامش رقم 36
- NSC, 19/5, 9/12/1948 (٤١)
- NSC, 19/5, 4/12/1948 (٤٢)
- (٤٣) Okbazghi Yohans, pp. 91-93. إضافة إلى ذلك وقعت إثيوبيا مع جمهورية تشيكوسلوفاكيا صفقة بمبلغ ثمانية ملايين دولار تشمل بناء مصنع للذخيرة وشراء أسلحة . ويقول عقبا زقى إن هذا الأسلوب خلق الضغط اللازم والمطلوب لإجبار الولايات المتحدة على تحقيق المطالب الإثيوبية . انظر الصفحة "91"
- (٤٤) Okbazghi p. 92 – 93
- FO 371/73841, Clutton to forein office, London 28/3/1949 (٤٥)
- ما كان يقلق الأمريكيين هو أنهم كانوا يخشون أن لا تجيز الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار الذى يدعو إلى احترام حقوق إيطاليا فى إرتريا .
- FO 371/ 73841, J 3809, FO Minutes by scriveners 2/5/1949 (٤٦)
- FO 371/3841 J 2754, Cluton to foreign Office, 2/4/1949 (٤٧)
- FO 371/73842, J 3052 Minutes by scrivernes 8/4/1949 (٤٨)
- UN , official of the third session first committee, document A/C 1/435 (٤٩)

الدول الأعضاء في اللجنة المصغرة التي كونت للاستماع لآراء ممثلي الشعب الإرتري كانت كما يلي : البرازيل ، مصر ، فرنسا ، هايتي ، الهند، نيوزلاند ، النرويج ، بولندا، الاتحاد السوفييتي ، بريطانيا ، الولايات المتحدة الأمريكية.

(٥٠) راجع الهامش رقم 48 الصفحة رقم 7 .

(٥١) Okbazghi Yohans, pp. 102 – 119 .

(٥٢) راجع الهامش رقم 48 الصفحة رقم 9 .

(٥٣) راجع الهامش رقم 48 الصفحة رقم 102-104 .

(٥٤) راجع الهامش رقم 48 الصفحة رقم 12 .

(٥٥) راجع الهامش رقم 48 للصفحة رقم 13-14 .

(٥٦) أما الدول الاشتراكية الخمس المتبقية فهي: يوغوسلافيا ، بولندا ، أوكرانيا ، روسيا البيضاء ، تشيكوسلوفاكيا . و من هذه الدول الخمس، كانت يوغوسلافيا هي الدولة الوحيدة التي اتخذت موقفاً مستقلاً عن الدول التي تدور في فلك الاتحاد السوفييتي ، وعلى الرغم من أن أوكرانيا وروسيا البيضاء كانتا من بين جمهوريات الاتحاد السوفييتي ، فإنه كان لكل منها ممثلاً في الأمم المتحدة .

(٥٧) راجع الهامش رقم 48 صفحة 22-23 .

(٥٨) Okbazghi Yohans, p. 111 .

(٥٩) المصدر السابق p. 111 .

(٦٠) راجع الهامش رقم 48 صفحة رقم 115 .

(٦١) راجع الهامش رقم 48 صفحة رقم 159 .

(٦٢) راجع الهامش رقم 48 صفحة رقم 91-90 .

(٦٣) راجع الهامش رقم 48 صفحة رقم 92-91 .

(٦٤) ولد بلاتا محمد عبد الله في عام 1907 في مدينة أسمرا، ودرس في مدرسة سالفو راجي في مدينة كرن، و التحق بعد الدراسة بالعمل في مصلحة البريد بمدينة كرن، وبعد ذلك ترك الوظيفة وزاول مهنة التجارة وابتداءً من عام 1946، أصبح أحد مؤسسي حزب إرتريا الحديثة الموالي لإيطاليا ومستشار ٩، وقد انتدب مرتين ممثلاً للحزب في ليك ساكس (نيويورك) Chi - e dell'

Eritrea, p. 207

(٦٥) راجع الهامش رقم 48 صفحة رقم 96-93

(٦٦) راجع الهامش رقم 48 صفحة رقم 129-13

(٦٧) راجع الهامش رقم 48 ، الصفحة رقم 149 - 148 - 1166 115 - Okbazghi Yohanis, PP.

(٦٨) الدول الإسلامية التي كانت عضواً في اللجنة الأولى هي مصر ، إيران ، العراق ، لبنان ، باكستان ، المملكة العربية السعودية ، سوريا ، تركيا ، اليمن ، أفغانستان .

(٦٩) بلاتا إفريم تولدى مدهن شقيق المعلم إسحاق تولدى مدهن ، هو من أوائل الإرترين الذين رفضوا نظام الاستعمار الإيطالي وهاجروا إلى إثيوبيا . ومثله مثل جماعة بلاتين قيتا لورنسو تآزاز ، نال إفريم تولدى مدهن قسماً وافراً من التعليم في إثيوبيا وخارجها، وتبوأ مناصب مختلفة (مدير عام ، سفيراً ، وزيراً) في نظام هيلي سلاسى. وفي الفترة التي كان يناقش فيها مصير إلى إرتريا بين الدول الأربع العظمى في هيئة الأمم المتحدة، كان البلاتين قيتا إفريم وأكليلو هبتي يدافعان بقوة عن مطالب إثيوبيا في المحافل الدولية .

(٧٠) راجع الهامش رقم 48، الصفحة رقم 92 .

(٧١) التفاصيل التي قدمها الشيخ إبراهيم سلطان إلى اللجنة كانت كما يلي :- كرن 188.604 - عضو، أغوردات 87.575 عضو، تسنى 464.445 عضو بانكو 46.000 - عدى وقرى 27.850 - عدى خوالا 16.520 - مصوع وشمال دنكاليا 110.000 - وجنوب دنكاليا 28.000 - أسمرأ وضواحيها 67.340 - أكليقوزاي 168.400

(٧٢) هذا الموضوع شرح بالتفصيل في القسم الثاني من هذا الكتاب

(٧٣) FO 371/ 73842, 20 April, 1949

(٧٤) Okbazghi Yohannes, p. 121

(٧٥) Okbazghi Yohannes, quoting first committee Report, pp. 121-122

(٧٦) راجع الهامش رقم 74، صفحة رقم 122.

(٧٧) راجع الهامش رقم 74، صفحة رقم 123.

(٧٨) راجع الهامش رقم 74 صفحة رقم 123.

(٧٩) راجع الهامش رقم 74، صفحة رقم 268.

(٨٠) راجع الهامش رقم 48، صفحة رقم 268.

(٨١) Department of state, office Memorandum. A/IP 8650.00 5 _ 949, May 9 , 1949, to Dean

Rusk

(٨٢) راجع الهامش رقم 80.

- (٨٣) راجع الشؤون الإرترية لزودي رتا صفحة 144 - 167.
- (٨٤) راجع الهامش رقم 48، صفحة رقم 325.
- (٨٥) راجع الهامش رقم 48، صفحة رقم 325.
- (٨٦) Trevaskis, p. 93
- (٨٧) راجع الهامش رقم 48، صفحة رقم 333-334.
- (٨٨) راجع الهامش رقم 48، صفحة رقم 334.
- (٨٩) راجع الهامش رقم 48، صفحة رقم 349.
- (٩٠) راجع الهامش رقم 48، صفحة رقم 360.
- (٩١) Trevaskis, P.93; Okbazghi Yohannes, P. 126
- (٩٢) المصدر السابق.

هوامش الفصل الرابع عشر :

(١) FO 371/73787, J 4008, 12 May 1949

(٢) WO 230/246, 13 May 1949

(٣) صحيفة مبراہتی إرتريا ، السنة الثانية ، العدد 77، بتاريخ 13/4/1949. هذه الصحيفة التي نشرت هذا المقال يصدرها حزب إرتريا للحديثة الموالي لإيطاليا . والنص المذكور أعلاه تُرجم من الإنجليزية ، إضافة إلى ذلك بعثت كل الأحزاب الإرترية الميالة إلى إيطاليا بمذكرة احتجاج مشتركة إلى هيئة الأمم المتحدة . ونسخة من هذه المذكرة الاحتجاجية نشرت في هذا العدد.

(٤) FO 1015/187, Monthly political report, 31/4/1949

(٥) بعد عودة دقيات بينى براخى والشيخ سليمان الدين ممثلى حزب الأندنت من ليك ساكسس (نيويورك) كانا يتحدثان بكل ثقة بأن لديهم اقتناعاً كاملاً بأن مطالبهم ستلبى فى المستقبل القريب . صحيفة إثيوبيا ، العام الثالث ، العدد 108 - 22 مايو 1949

(٦) راجع الهامش رقم 4 ، والفقرة رقم 878

(٧) راجع الهامش رقم 4 ، والفقرة رقم 880

(٨) راجع الهامش رقم 4 ، والفقرة رقم 883

(٩) FO 1015/187, Monthly political report - March, par 862, _ 30/4/ 1949

(١٠) راجع الهامش رقم 4 ، والفقرة رقم 881

(١١) راجع الهامش رقم 4 ، والفقرة رقم 883

(١٢) FO 1015/187. Monthly political report _ June par 394,

(١٣) FO 1015/187, Monthly political report _ June, par.394, _ June 30, 1949

(١٤) المصدر السابق

(١٥) مبراہتی إرتريا العدد 2/83 ، بتاريخ 24/8/1949، وأيضاً راجع الهامش رقم 13، والفقرة رقم 897.

(١٦) الهامش رقم 13، والفقرة رقم 399.

(١٧) FO 1015/187, Monthly political report April. par 864, 30 April 1949 سنتناول موضوع هذه الظاهرة في كتاب آخر يتناول ، بتاريخ الحركة العمالية الإرترية ضمن سلسلة كتب التاريخ الإرتري التي سننشرها لاحقاً.

(١٨) FO 371/73842. J3965/6. Telegram Lascelles (Addis Ababa to Asmara. 10 May, 1949 يوضح سفير بريطانيا في إثيوبيا مستر لاشل في تلك البرقية أنه لا توجد أى مخاوف من إمكانية وقوع انقلاب في إرتريا بدفع من إثيوبيا .

(١٩) الهامش رقم 13، والفقرة رقم 885 .

(٢٠) الهامش رقم 13، والفقرة رقم 900 .

(٢١) الهامش رقم 13، والفقرة رقم 908 .

(٢٢) راجع الصحيفة (إثيوبيا) رقم العدد 113 ، بتاريخ 26 أغسطس 1949

(٢٣) Trevaskis, p. 94- 95

(٢٤) مقابلة مع السيد ولد آب ولدى ماريام فى روما عام 1982

(٢٥) FO 371/73844, J 5561, Mason (Asmara) to Clutton (London) 24 June 1945

(٢٦) FO 371/73844, J 5280, Sir V. Mallet (Roma) to Foreign office (London) 27 June 1949

(٢٧) . FO 371/73844, J 5561, Mallet (Roma) to Wright (London), 30 June 1949

(٢٨) FO 371/73844, J 5359, Mallet (Roma) to foreign office (London) 30 June 1949

(٢٩) FO 371/73844, Minutes signed, Stewart and Clutton, 7_ 8 July 1949

(٣٠) FO 371/73844, J 5581, Mallet (Roma) To foreign OFFICE , 8 July 1949 وما أغضب إيطاليا كان تصريح بريطانيا بأنه قد تم إلغاء الحق الذى منح لإيطاليا فى إقليم طرابلس الليبى وفق اتفاقية بيفن - سفورزا .

(٣١) راجع الهامش رقم 30

(٣٢) Ambasciata d'Italia, letter to state department, Wash.D.C. 20 July 1949 كانت عضوية المجلس الاستشارى موزعة على النحو التالى :- حزب الرابطة الإسلامية - ١٢ (اثنا عشر عضواً) وعضوين من كل حزب من الأحزاب الأخرى ، واتفقوا أن تكون رئاسة المجلس بالتناوب بين هذه الأحزاب ، على أن يكون منصب السكرتير مقصوراً على حزب للرابطة الإسلامية

(٣٣) independence bloc leaflet Signed by Ibrahim Sultan, Seyoum Maasho, Mohammed

abdalla, 24July 1949

(٣٤) FO 1015 / 187 BA Monthly political report – July par. 915, July 31, 1949

(٣٥) راجع الهامش رقم 34، والفقرة رقم 916.

(٣٦) راجع الهامش رقم 34، والفقرة رقم 917.

(٣٧) راجع الهامش رقم 34، والفقرة رقم 918.

(٣٨) راجع الهامش رقم 34، والفقرة رقم 919. ويشير هذا التقرير إلى أن أحد أبناء موسى زقى

قد قتل في هجوم حريقو . لكن هذه المعلومة خاطئة ؛ لأن برهه موسى زقى قتل بعد هذا الهجوم في مكان آخر .

(٣٩) راجع الهامش رقم 34 ، والفقرة رقم 920-921.

(٤٠) راجع الهامش رقم 34 ، والفقرة رقم 913-925.

(٤١) راجع الهامش رقم 34 ، والفقرة رقم 924.

(٤٢) راجع الهامش رقم 34 ، والفقرة رقم 933.

(٤٣) FO 1015 /187 BA Monthly political report _ August Par. 941,31 August 1949

(٤٤) FO 1015 /18, Drew to British Embassy. Addis Ababa, 29 July 1949 FO 1015 /187, Bell

(Addis Ababa) to Drew, 2 August, 1949

(٤٥) FO 1015 /187, Drew to foreign office, 2August, 1949

(٤٦) FO 1015 /187, Bell to Drew, 2 August, 1949

(٤٧) FO 1015 /187 Drew to foreign office, 3August 1949

(٤٨) المصدر السابق

(٤٩) FO 1015/ 187, Reid (London) to Drew, 10 August 1949

(٥٠) راجع الهامش رقم 43 ، الفقرة رقم 941

(٥١) ولد صالح كيكيا باشا عام 1904 في بلد حريقو . وبدأ حياته المهنية بالإشراف على ممتلكات العائلة التجارية خلال الفترة الممتدة من العشرينيات وحتى الثلاثينيات. وفي عام 1935 عبر إلى إثيوبيا وهناك أصبح واحداً من كبار التجار المشهورين . ويروى أنه كان من ضمن مجموعة دقيات أبرهسا و ولد آب و ولد ماريام التي أدت القسم للعمل من أجل تحقيق الاستقلال في بداية الحركة السياسية في إرتريا . ولكن لاحقاً أو في عام 1964 عند تأسيس حزب الأندنت

أصبح من للقادة المؤسسين لهذا الحزب؛ حيث شغل منصب نائب الرئيس راجع Chi E dell'

Eritrea. P 262

(٥٢) انظر الهامش 43، الفقرة 942.

(٥٣) انظر الهامش رقم 43، الفقرة 943.

(٥٤) انظر الهامش رقم 43، الفقرة 944.

(٥٥) انظر الفقرة رقم 123، والفقرة 939 و 940.

صالح كيكيا كان من قادة هذا الحزب ومؤسسيه، وكان نائب الرئيس . راجع

Chi E dell' Eritrea. P. 262

هوامش الفصل الخامس عشر :

(١) FO 1015 /187, Monthly political report _ September Par 962 - 963, 30 September 1946

(٢) الهامش رقم ١ ، الفقرة رقم 964 .

(٣) الهامش رقم ١ ، الفقرة رقم 965 .

(٤) الهامش رقم ١ ، الفقرة رقم 972 .

(٥) الهامش رقم ١ ، الفقرة رقم 973 .

(٦) ولد السيد محمد عمر قاضى فى عام 1909 فى مدينة مصوع؛ حيث ترعرع ودرس فيها . حتى نهاية عام 1940، كان يمتلك أسهماً مصنع لتعليب اللحوم وفى عام 1941 كان أحد المؤسسين الرئيسيين لجمعية حب الوطن . كان من أقوى المدافعين عن فكرة الانضمام المشروط إلى إثيوبيا ، وفى عام 1946، كان من أبرز المنظمين لمؤتمر بيت قريش الذى فشل . وفى عام 1949، انفصل عن جميع الأحزاب ، وشرع فى تأسيس حزب الرابطة الإسلامية المستقل للمطالبة بالفدرالية وأنشأ صحيفة تعرف بـ L' unite لتدافع عن هذا الموقف . راجع Chi e dell' Eritrea p 209 وإبان فترة الفيدرالية كان يدافع بقوة لكى لا تنتهك حقوق إرتريا . ونتيجة لذلك ، سببت له حكومة هيل سلاسى العديد من المشاكل وعرض للاعتقال .

(٧) الهامش رقم ١ ، والفقرة رقم 966 .

(٨) صحيفة إثيوبيا السنة الثالثة، عدد رقم 127 ، بتاريخ 15 سبتمبر 1949 .

(٩) الهامش رقم ١ ، الفقرة رقم 969 - 970

(١٠) كان هناك أشخاص يمثلون الأحزاب التسعة يستعدون للسفر لتمثيل الكتلة الاستقلالية وأسماءهم هى : (١) الشيخ إبراهيم سلطان وياسين باطوق وعلى محمد موسى وسليمان أحمد ، عن حزب الرابطة الإسلامية . (2) وعبد الجليل محمد شيخ والفيتورارى ولدى سلاسى تسما . عن حزب إرتريا الحرة (3) والفيتورارى على إبراهيم، عن الجنود القدامى (4) والسيد أحمد عبد لقادر عن حزب الوطن

(5) وقراماتش قبرى إزقابهير براخى ، عن حزب إرتريا الحديثة (6) والسيد ولد آب ولد ماريام، عن المثقفين الإرتريين (7) السيد أسبروم ولد قرقس، عن حزب إرتريا للإرتريين (8) والسنهور فيليبو كشانى ، عن الإيطاليين (9) والمحامى فرتشليني، عن الغرفة التجارية . راجع الصحيفة الأسبوعية العدد 8/369 ، بتاريخ 29 سبتمبر 1949 .

(١١) كان ممثلو حزب الأندنت هم : دقيات بينى براخى ، تدلا بايرو ، فيتورارى ياسين قرونى ، دكتور قبرى إيوسوس هيلى، بلاتا محمد عمر قاضى، أباهيلى ماريام نقرو، السيد ياسين محمد قوحماد، إدريس عمر ككيا ، راجع الصحيفة الأسبوعية عدد 8/370 ، بتاريخ 6/10/1949

(١٢) Amare Tekle the creation of Ethio _ Eritrean Federation p. 253

(١٣) المصدر السابق, p. 255

(١٤) مقابله مع السيد ولد آب ولد ماريام فى عرارب عام 1987

(١٥) الهامش رقم 12، الصفحة 256 - 257

(١٦) مقابلة مع السيد ولدأب ولد ماريام فى عرارب عام 1987 .

(١٧) الهامش رقم 12، الصفحة رقم 257 - 258

(١٨) الهامش رقم 12، الصفحة رقم 261

(١٩) راجع الهامش فى صفحة رقم 265 - 264 ذكر الكونت سفورزا بمرارة أمام اللجنة الأولى أن بلاده وقعت اتفاقية بيفن - سفورزا؛ بهدف خلق علاق قوية مع بريطانيا، وأن بلاده لم تكن قط مقتنعة بهذه الاتفاقية التى تلحق الكثير من الظلم بالشعب الإرتري .

(٢٠) راجع الهامش فى الصفحة رقم 263 - 264 . هذه المسألة أوضحها البلاتين قيتا أفريم تولدى مدهن بإصرار أكثر مما أوضحها وزير الخارجية الإثيوبى الذى كان يترأس الوفد الإثيوبى وقد كان والبلاتين قيتا أفريم نائباً لرئيس الوفد الإثيوبى، وهو إرتري الجنسية وقد جاء فى الكلمة التى ألقاها بهذا الشأن :- ".... الشئ الوحيد الذى لم ينكره أحد هو ان رغبة معظم سكان منطقة المرتفعات الإرترية الوسطى هى الانضمام إلى إثيوبيا ... وعلى الرغم من أنه من العدالة أن تطالب إثيوبيا باستعادة كل أجزاء إرتريا فإنها قد قررت سحب مطلبها هذا؛ نظراً إلى أنه قد قيل إن معظم السكان المسلمين من سكان المنخفضات (الغربية) يرفضون الانضمام إلى إثيوبيا.

- (٢١) الهامش رقم 12، الصفحة رقم 267 .
- (٢٢) الهامش رقم 12، الصفحة رقم 267 - 268 .
- (٢٣) الهامش رقم 12، الصفحة رقم 270.
- (٢٤) قدم نحو 12 اقتراحاً تقريباً فيما يتعلق بإرتريا . راجع الهامش رقم 12، الصفحة رقم 146، والصفحة رقم 271 .
- (٢٥) Spencer P. 215 .
- (٢٦) المصدر السابق 216 - P.215 وحسبما أوضحه سبنسر ، بأن موقف دول أمريكا اللاتينية كان ينطلق من روح الاحتقار والازدراء لإفريقيا. فمثلاً عندما اعترض ممثل دول ليبيريا على عودة إيطاليا إلى مستعمراتها السابقة ، نهض ممثل الأرجنتين ورد عليه بازدراء قائلاً : كيف تعارض عودة إيطاليا إلى مستعمراتها على الرغم من أنه مازال هناك في ليبيريا أناس من أكلة لحوم البشر .
- (٢٧) الهامش رقم 12، الصفحة رقم 272.
- (٢٨) Spencer. P. 216 .
- (٢٩) الهامش رقم 12، الصفحة رقم 273.
- (٣٠) Spencer, P. 217 كانت إثيوبيا تعارض بشدة موقف السيد ظفر الله خان مندوب باكستان . وكما هو معروف، كان السيد ظفر الله خان ينتقد بشدة مطالب إثيوبيا ويؤيد استقلال إرتريا، أو ضرورة معرفة مطالب الشعب الإرتري .
- (٣١) الهامش رقم 12 الصفحة رقم 275
- (٣٢) Spencer. P. 218
- (٣٣) الهامش رقم 12، الصفحة رقم 275 - 276
- (٣٤) Spencer. P. 218 - 219
- (٣٥) راجع الصحيفة " إثيوبيا "، السنة الثالثة، العدد 138 ، بتاريخ 23/10/1949
- (٣٦) FO 1015 /187 Monthly political report, October, 31 1949
- (٣٧) المصدر السابق. 990. par

(٣٨) مثلاً راجع صحيفة "إثيوبيا" السنة الثالثة، العدد 135 ، بتاريخ 13/11/1949، والعدد 136 ، بتاريخ

16/11/1949

(٣٩) راجع صحيفة "إثيوبيا" السنة الثالثة، العدد 139 ، بتاريخ 27/11/1949

(٤٠) WO 230/243, Shifta Activity in Eritrea, 5 December. 1949

(٤١) WO 230/243, 7 OCT. 1949

(٤٢) راجع ، الفقرة رقم 40 من الملحق . الأشخاص الذين يعتقد أنهم شاركوا في عمليات القتل

الكبرى الثلاث هم : (في عملية مندفرا) ، زمرة أسرسيه إمبايه.

و(في عملية طريق أسمرامصوع) . هيلي أباي وجماعته . أما في عملية منطقة عدى روسو فهم :

ولد قبرينل موسى إزقي وأتباعه . وقد قامت الإدارة بنفي اثنين من كبار مسؤولي حزب الأندنت إلى

مدينة تسنى وهم: أزمانش تسفاى براخي والقس ديميطروس قبر ماريام؛ لارتباطهم بعملية مندفرا على

نحو خاص . والذي دفع الإدارة لاتخاذ هذه الخطوة هو أن هذين الشخصين كانت تحوم حولهما شكوك

بأنهما هما من كانا يحركان مجموعات عصابات الشفتا. راجع الهامش رقم 45، فقرة رقم 1019. وقد

اتضح لاحقاً أن زمرة أسرسيه لم تكن من نفذت عملية القتل التي تمت في مندفرا ، وإنما قامت بهي

جماعات من الشفتا قادمة هي التي إقليم تجراي الإثيوبي .

(٤٣) راجع الهامش رقم 36، والفقرة رقم 993.

(٤٤) راجع الهامش رقم 36، والفقرة رقم 1004.

(٤٥) FO 1015/187, Monthly Political Report – November, par 1007 – 1008, 30 November, 1949

(٤٦) راجع الهامش رقم 197 ، والفقرة رقم 1017 .

(٤٧) البريجادير فرانك استافورد من مواليد عام 1895 ، عمل في الإدارة البريطانية في الشرق

الأوسط والأقصى، ومن ثم التحق بوزارة الخارجية في عام 1946 ، وكان قبل ذلك أي في أثناء الحرب

العالمية الأولى، قد التحق بالجيش وتدرج في الرتب حتى أصبح ضابطاً برتبة بريجادير جنرال . وفي

الفترة من 1941 – 1948 كان يترأس الوفد البريطاني في لجنة تقصى الحقائق للدول الأربع العظمى

وكذلك عمل مستشاراً للإدارة البريطانية أمام بعثة هيئة الأمم المتحدة إلى إريتريا في عام 1950 . وفي

عام 1951 أصبح مستشار الحاكم الإداري البريطاني في إريتريا ؛ ولهذا كانت هذه المواقع تؤهله لأن يلعب دوراً مؤثراً للغاية في الشؤون المتعلقة بإريتريا . راجع Chi e dell'Eritrea, Asmara, p. 275
(٤٨) FO 371/73788, J 7123, 8 September 1949

هوامش الفصل السادس عشر :

(١) WO 230/243, 7 January 1950

(٢) WO 230/243, 4 January 1950

(٣) هناك رواية فصيلاً تتردد في مناطق عدى خوالا تقول إن اثنين من الضباط البريطانيين كانا يعملان على نحو يضاد الآخر حيث كان كل منهما يسلح من الشفّة : الأول هو الميجر برانسي، وكان يزود الشفّة الإثيوبيين بالسلاح، والثاني هو الميجر لوريمر، وكان يزود الشفّة من أبناء الساهو ، ولكن لا توجد أى أدلة تثبت هذه الرواية .

(٤) B.A .E Eritrea – Annual Report for 1949, 31 December 1949

(٥) راجع الهامش رقم ١ ، الصفحة رقم 56 . وكانت الإدارة البريطانية قد أوقفت جميع الصحف الخاصة خلال الفترة من منتصف شهر ديسمبر حتى منتصف شهر يناير من عام 1950 . ومن الأسباب التي دفعت الإدارة لاتخاذ هذا الموقف هو أن الصحف الخاصة كانت متهمة بأنها العامل الرئيسي في التحريض على الأعمال الإرهابية لعصابات الشفّة، وتأجيج روح الحقد والكراهية

(٦) راجع صحيفة " وحدة إرتريا " السنة الأولى، العدد الثالث، بتاريخ 4 فبراير 1950.

(٧) راجع الهامش رقم 4 .

(٨) راجع صحيفة " وحدة إرتريا"، السنة الأولى العدد الثالث، بتاريخ 11 فبراير 1950

(٩) Chi e dell'Eritrea? P. 291

(١٠) راجع الهامش رقم 6 .

(١١) راجع صحيفة " إثيوبيا " السنة الثالثة، العدد 148، بتاريخ 4 ديسمبر 1949 .

(١٢) راجع الهامش رقم 9 .

4/2/1950 (١٣) راجع صحيفة " وحدة إرتريا "، السنة الأولى، العدد الثاني، بتاريخ

(١٤) راجع صحيفة " إثيوبيا " السنة الثالثة، العدد رقم 148 ، بتاريخ 4 ديسمبر 1949 .

(١٥) فيما يتعلق بالريف ، هاجمت عصابات الشفّة في 3 ديسمبر القطار السريع (لوتورينا) في طريق مصوع، وبالتحديد في ماى أطال، وتبادل أفرادها إطلاق النار مع رجال الشرطة ، وفي

اليوم الثاني هاجم حوالى 20 من الشفقه مركزا للأبحاث الزراعية، وقتلوا أحد الإيطاليين، وتبادلوا إطلاق النار مع 5 من جنود الباندا (مليشيا) وقتلوا واحدا منهم ونهبوا عددا من البنادق ، راجع الصحيفة الأسبوعية، السنة الثامنة، العدد 384 ، بتاريخ 8 ديسمبر 1949 .

(١٦) الصحيفة الأسبوعية، السنة الثامنة، العدد 380 ، بتاريخ 15 ديسمبر 1949 .

(١٧) راجع الهامش رقم 14.

(١٨) مقالة مع دقيات قبرقرقيس فى عام 1998 .

(١٩) راجع الصحيفة الأسبوعية، السنة الثامنة، العدد 381 ، بتاريخ 22 ديسمبر، والعدد 12/384 يناير / 1950 وما يليه من أعداد .

(٢٠) FO 371/80873, BA Asmara to FO , London , 16/2/1950 .

(٢١) كان من ضمن هؤلاء: قنزماتش كيدانى ملس ، بلاتا مبرهتو قنطو ، وثم تبعهم بلاتا دمساس ولدى ميكائيل ، دقيات حقوص قبرى، دقيات أرايا واسيى

راجع صحيفة " إثيوبيا" السنة الثالثة، العدد 153 ، بتاريخ 15/1/1950، والعدد 160، تاريخ 9/2/1950 .

(٢٢) راجع صحيفة " إثيوبيا" السنة الثالثة العدد 154 ، بتاريخ 19/1/1950 .

(٢٣) وكان هؤلاء: الشيخ محمد على شيخ الأمين ، بلاتا محمد عمر قاضى، برمبراس رمضان عمر ، شيخ حسن محمد أحمد الدنكلى راجع صحيفة " إثيوبيا " السنة الثالثة، العدد 159 ، بتاريخ 5 فبراير 1950 .

(٢٤) راجع الهامش رقم 21.

(٢٥) راجع الهامش رقم 21 .

(٢٦) OKbazghi Yohannes, p. 140

(٢٧) FO 371/80871, JT 1015/531

(٢٨) راجع الهامش رقم 25 .

(٢٩) FO 371/80871, JT 1015/54, 16 February 1950 .

(٣٠) راجع صحيفة " إثيوبيا " السنة الثالثة، العدد 162 ، بتاريخ 16 فبراير 1950.

(٣١) مقابلة السيد ولد آب ولد ماريام فى عراب عام 1987 ، ومع فسها ولد ماريام (غاندى) فى بورتسودان عام 1987 .

- (٣٢) مقابلة مع سيوم معشو في أسمرام عام 1997 .
- (٣٣) بعض الذين طالبوا بذلك هم : دجزماتش بيزابي نقوسي ، دجزماتش ردا تخلي ميكائيل و 22 من إقطاعي منطقة أندرتي . ومن منطقة تمبين دجزماتش مارو والفيتوراري قبرى ميكائيل و 17 شخصاً من أتباعهم FO 371/ 80871, . 30/1/1950
- (٣٤) FO 371/80871. 3/2/1950
- (٣٥) FO 371/80871. 30/1/1950
- (٣٦) السيد ولد آب ولد ماريام / هوامش مكتوبة بخط اليد إلى FO 371/ 80871, JT 10160/55, 9/2/1950 .
- (٣٧) راجع صحيفة " وحدة إرتريا " السنة الأولى، العدد 184، فبراير 1949 .
- (٣٨) راجع الهاش رقم 35 .
- (٣٩) ولد الشيخ على ردياي عام 1913 في مدينة كرن، ودرس المرحلة الابتدائية باللغة العربية بمجهود ذاتي ، وبعد ذلك تعلم النجارة في مدرسة سالفافو راجي الصناعية . واول مهنة النجارة ابتداءً من الثلاثينيات ، وعندما أسس حزب الرابطة الإسلامية في عام 1946 - 1947 انتخب ليكون سكرتير الحزب في كرن وضواحيها حتى انشاقه عنه وتأسيسه لحزب الرابطة الإسلامية للمنخفضات الغربية . راجع CHI e dell'ertrea p. 12
- (٤٠) ولد القاضي حامد أبو علامة في مدينة مصوع في الثلاثينيات، وعين قاضياً في مدينة أغوردات . وعندما غزت إيطاليا إثيوبيا نصبتة الحكومة الإيطالية رئيساً للمحكمة الشرعية العليا لعموم شرق إفريقيا . ولكن بعد هزيمة الإيطاليين عاد إلى أغوردات . وفي عام 1947، أصبح عضواً مؤسساً في حزب الرابطة الإسلامية. غير أنه حدث سوء تفاهم بينه وبين إبراهيم سلطان وقاضى مدينة كرن فترك حزب الرابطة وانضم إلى حزب إرتريا الحديثة الموالى لإيطاليا ومثله أمام لجنة الدول الأربع العظمى ، وعلى الرغم من أنه كان عضواً مؤسساً في الكتلة الاستقلالية فإنه انفصل مع على ردياي وأسس حزب الرابطة الإسلامية للمنخفضات الغربية في الفترة التي كانت فيها لجنة تقصى الحقائق التابعة لهيئة الأمم المتحدة تستعد للوصول إلى إرتريا. راجع: RDC. ER/FC/01 undated 40-42 JT 1012/2
- (٤١) FO 371/80871, JT 1015/164, 16 May 1950 .
- (٤٢) Ogbazghi Yohans, p. 141
- (٤٣) يروى الشيخ عمر ناشف أن أحد الضباط الإنجليز علق على تمرد الشيخ إبراهيم سلطان في أحد الاجتماعات السرية التي عقدت معه قائلاً له: " إذا أصاب الكلب الجنون فإنه ينبج ففى

وجه القمر . ودخولك في صدام معنا يعني أنك تتبح في وجه القمر . وأنا سأدخلك في فم الأسد، وسنرى إذا كانت الأمم المتحدة قادرة على إنقاذك" ويقول الشيخ عمر إن الشيخ إبراهيم غادر الاجتماع دون أن يعير أى اهتمام لكلام الضابط الإنجليزي. (في مقابلة مع الشيخ عمر ناشف في كسلا عام 1987) .

(٤٤) راجع الهامش رقم 40 .

(٤٥) مقابلة مع الشيخ عمر ناشف في كسلا عام 1987 .

هوامش الفصل السابع عشر :

(١) على سبيل المثال، يوضح الشيخ إبراهيم سلطان (فى مقابلة معه فى القاهرة عام 1982) : أن أقارب المتوفى كانت لديهم رغبة فى دفن المرحوم فى قرية امبا درهو، ولكن قادة حزب الرابطة أجبروا أسرة الشخص المقتول على دفنه فى أسمر؛ لتكون جنازته مبرراً لتسيير مسيرة سليمة ، ولكن محكمة التحقيق رفضت هذه الحجة FO 371/80879, Finding of the court of inquiry .

(٢) مقابلة عام 1982 .

(٣) FO 371/8087, Finding, Record of the proceeding of the court inquiry, p. 4para.5

(٤) الهامش رقم 3، الصفحة 44 . شهادة الشيخ إبراهيم سلطان .

(٥) الهامش رقم 3، شهادة الشيخ إبراهيم سلطان .

(٦) الهامش رقم 3، شهادة الحاج إمام موسى (شهادة رقم 41).

(٧) الهامش رقم 3، الصفحة رقم 44، الفقرة رقم 54 (VI)

(٨) الهامش رقم 3، الصفحة رقم 10-8 الفقرة رقم 10 .

(٩) القوة الإضافية كانت تتكون من فصيلتين تابعتين لوحدة رويال باك شاير وسرية تابعة لوحدة ساوز ويلز وندرسون، بالإضافة إلى سيارة جيب تابعة للجيش الأمريكى تحمل مدفعاً رشاشاً . كانت هذه القوة تجول فى شوارع مدينة أسمر. على الرغم من أنه لم يكن لهذه السيارة أى دور سوى تجميع الجنود الأمريكيين الذين يتأخرون فى العودة إلى ثكناتهم فى القاعدة الأمريكية، فإن طريقة تحركها الاستعراضية فى المدينة كانت سبباً كافياً لتكون مادة إعلامية لوسائل الإعلام . راجع الهامش رقم 3، فى الصفحات 10 - 8 والفقرة 10 .

(١٠) فى صباح 22 فبراير أطلقت دورية من الجنود الرصاص عشوائياً لتفريق حشد من المواطنين فى منطقة عداقى حموس وقتلت امرأة بريئة . على الرغم من أن هذه العملية لم يكن لها أى مبرر فإن محكمة التحقيق برأت مرتكب الحادث؛ بحجة أنه قليل الخبرة . راجع (الهامش رقم 3، الفقرة رقم E 56) .

(١١) راجع الهامش رقم 3، الصفحة رقم 12-10 والفقرة رقم 20 - 16 .

- (١٢) راجع الهامش رقم 3، الصفحة رقم 19، والفقرة رقم 26.
- (١٣) راجع الهامش رقم 3، الصفحة رقم 20-21 والفقرة رقم 27 - 28 .
- (١٤) صحيفة حنتى إرتريا (إرتريا الموحدة) السنة الأولى، العدد 5 ، بتاريخ 25 فبراير 1950 .
- (١٥) راجع الصحيفة الأسبوعية، السنة الثامنة، العدد 393 ، بتاريخ 16 مارس 1950 .
والأشخاص الستة من أعضاء لجنة الصلح هم : السكرتير تازاز قبرى سلاسى ، وأبا قبرىسوس هيلي ، والقس سلاسى هبتو ، والشيخ عبد العليم إدريس ، والشيخ إدريس سليمان الدين ، وبلاتا نقاش محمد .
- (١٦) الذين حضروا هذا الاجتماع هم : السيد طلسم الحاج حسين إمانى والسيد إبراهيم حسن بيان والشيخ نور حسين ناصر ، والفيتورارى حقوص آدم ، والفيتورارى حرقوت أبابى ، والقس قبرى سلاسى ... وتقرر فى هذا الاجتماع أن توضع أكاليل من الزهور فى قبور الجانبين . راجع صحيفة " إتيوبيا " ، العدد 7، بتاريخ 30 مارس 1950 .
- (١٧) راجع الهامش رقم 3 . والعدد الذى ذكرته صحيفة " إتيوبيا " كان أكبر مما أعلنته محكمة التحقيق . وهذا قد يكون عائداً إلى أن عدد من الجرحى كان واحداً من الأندنت ، وثلاثة من شباب الرابطة قد توفوا لاحقاً .
- (١٨) مقابلة مع دقيات قبرى يوهانس تسفاماريام عام 1998 .
- (١٩) FO 371/80873, JT 1015/86, Freeman M.P. to Secretary of State, approx. 1/3/1950 .
- (٢٠) راجع الهامش رقم 3 ، شهادة تدلا بايرو، رقم 55 صفحة 2 .
- (٢١) راجع الهامش رقم 3، الصفحتان 44 - 39 - 38 و 31 كما اتضح من التقرير فى الملحق A. وقدم 154 إرترياً للمحاكمة. ولقد أدانت المحكمة 113 منهم، وبراءت 41. وقد حوكم 47 منهم بتهمة السرقة، و 29 بتهمة الشغب، و 10 بتهمة حيازة قنابل يدوية، و 12 بحيازة سيوف وسكاكين، و 4 بتهمة القتل، و 8 بإشعال الحرائق فى المساكن .
- (٢٢) راجع الهامش رقم 3 ، 227، الصفحة رقم 36 ، والفقرة رقم 55 (vi)
- (٢٣) FO 371/80873, Freeman (MP) and S. Pankhurst to E Bevin . Undated (Approx) 10- 13/2/1950
- (٢٤) FO 371/80984, The united nation commission in Eritrea. A Sum mary of its Activities. Feb. 12-19, 1950 Quoted by Oghazghi Yohannes, o. 143 عندما اعترض سفير جواتيمالا

المستر غارسيا باور على اقتراح استافورد . رد عليه هذا الأخير باستخفاف :- إن هذا يتحدث انطلاقاً من مشاعر الدونية التي تحكمه "

(٢٥) FO 371/80985, Drew Memorandum, 14/3/50. Quoted by Oghazghi Yohannes, p. 144

(٢٦) Amare Tekle, p. 144 من بينهم البريجادير دروى حاكم إرتريا والمستر إسكريفنر أحد كبار المسؤولين في وزارة الخارجية البريطانية.

(٢٧) FO 371/80873, sdo Adi Uegri,s Report, 12/2/50 إضافة إلى ذلك يوضح هذا التقرير أن دجيات دستا مسلينى (عمدة) بلدة إنتيشو كانت تربطه صداقة حميمة مع زعيم عصابة الشفتا المشهور دبساى درار . وقد علم أنه فى هذه الفترة ، ثبت أن اثنين من شباب أعضاء حزب الأندنت كانا قد لجأ إلى بلدة عدى أربعى .

(٢٨) راجع صحيفة حنتى إرتريا (وحدة إرتريا) السنة الأولى العدد 12 ، بتاريخ 1/4/1950 .

(٢٩) Trevaskis, p. 99

(٣٠) مقابلة مع قزماش بهتا إيواب 1997.

(٣١) UN General Assembly, Official Records Fifth Session, Supplement

(٣٢) No. 8 (A/1285) Lake Success, new york, 8 June 1950, p. 20

(٣٣) راجع صحيفة (إثيوبيا) السنة الثالثة، العدد 171 ، بتاريخ 26/3/1950

(٣٤) راجع صحيفة حنتى إرتريا (وحدة إرتريا) السنة الأولى، العدد 22 ، بتاريخ 17/5/1950 .

(٣٥) مقابلة فى أسمرأ مع قزماش تسفا سلاسى كيدانى بتاريخ 9/8/1926 وهذه الرواية يؤكدّها العديد من الأشخاص الآخرين . ويروى الناس أن زموى نباراى كان يردد شعاراً خاصاً به يقول فيه بالحرف الواحد : " لم أخلف البنين بسبب داء السيلان، ولا أملك تركة أرض بسبب برهى (يقصد أن أزماج برهى قد انتزع أرضه) ". ويؤكد الكثيرون أن زموى هذا كان يتوعد علانية بالانتقام من أزماج برهى .

(٣٦) ولد أزماش برهى قبرىكيدان فى قرية دمبى منج بمديرية سراى . وقد كان عمدة لمنطقة قوح جعا ودقى دقناً . وكان ملماً أيضاً بالقوانين التقليدية المحلية وخصوصاً قانون أدكمى ملقا ولعب دوراً كبيراً فى تجميع هذه القوانين المحلية التقليدية . وكان أيضاً أحد مؤسسى حزب إرتريا للإرتريين وقد انتخب فى عام 1947 ليكون نائب رئيس حزب إرتريا للإرتريين فى مديرية سراى وإغتالته زمرة الشفتا أسرسهى ومعه زوج أخته وأحد أقاربهم . راجع : Chi e dell'Eritrea, p. 44

(٣٧) راجع صحيفة حنتى إرتريا (وحدة إرتريا) السنة الأولى، العدد 13 ، بتاريخ 5 أبريل 1950 .

(٣٨) راجع هامش رقم 30، صفحة رقم 16، والفقرة 100 - 99 .

(٣٩) راجع هامش رقم 30، صفحة رقم 32، والفقرة رقم 219 ...

(٤٠) راجع هامش رقم 30، صفحة رقم 17، والفقرة رقم 110 . وموقف حزب الأندنت هذا كان فى الأصل قد طرحته إثيوبيا من قبل فى اجتماع الجمعية العمومية للأمم المتحدة . لكن هذا الموقف لم يكن يحظى بالقبول داخل الحزب .

(٤١) Okbazghi Yohans, p. 146

(٤٢) راجع الهامش رقم 30، صفحة رقم 21، الفقرة 136 - 141 .

(٤٣) راجع الهامش رقم 30، صفحة رقم 22، الفقرة رقم 144 - 142

(٤٤) راجع الهامش رقم 30، صفحة رقم 22، الفقرة رقم 146 - 145 صحيفة حنتى إرتريا (وحدة إرتريا) السنة الأولى، العدد 20 ، بتاريخ 8/5/1950 .

(٤٥) راجع الهامش رقم 30 صفحة رقم 23 الفقرة 249 - 147 .

(٤٦) راجع الهامش رقم 30، صفحة رقم 35 الفقرة رقم 267 - 265 .

(٤٧) راجع الهامش رقم 30، صفحة رقم 24 الفقرة رقم 162 - 155 .

(٤٨) راجع الهامش رقم 30، الصفحتان رقم 26 - 24، الفقرة رقم 170 - 163 .

(٤٩) راجع الهامش رقم 30، صفحة رقم 26 الفقرة رقم 171 .

(٥٠) راجع الهامش رقم 30، الصفحتان رقم 27 - 26، الفقرة رقم 183 - 172 .

(٥١) ممثلو الدول فى بعثة تقصى الحقائق التابعة للأمم المتحدة التى وقعت على الوثيقة هم : أنغ كين ، (بورما) كارلوس غارسيا باور (قواتيمالا) أرلينغ كفالى (النرويج) ميان زياد الدين (باكستان) إف . إتش . ترون (جنوب إفريقيا) بالإضافة إلى بطروس جى شميدت (سكرتير أول) .

هوامش الفصل الثامن عشر :

- (١) صحيفة حنتى إرتريا (إرتريا) السنة الأولى، العدد 22 17/5/1950 .
- (٢) FO 371/ 80876, JT 1015/164, D.C.A Cook Asmara to M. Stewrt, Foreign Office, 16 May 1950 هناك وثيقة أخرى ترتبط بالوثيقة المذكورة وهى محفوظة فى أرشيف وزارة الخارجية البريطانية . ولكن لم يسمح بعد برفع سريتها للجمهور . وهناك شكوك بأنه ربما أن هذه الوثيقة تفضح المزيد من المؤامرات التى كان يحكيها استافورد لتأسيس الحزب التقسيمى. وهذه الوثيقة تحمل الرقم الأرشيفى التالى :- FO 371/80876, JT 1015/165
- (٣) راجع الهامش رقم FO 371/80876, JT 1015/164.2
- (٤) المصدر السابق par. 5
- (٥) المصدر السابق
- (٦) المصدر السابق
- (٧) المصدر السابق
- (٨) المصدر السابق
- (٩) صحيفة حنتى إرتريا (وحدة إرتريا) السنة الأولى، العدد 26، بتاريخ 14/8/1950 .
- (١٠) Trevaskis, A study of the development of the shilta problem FO 371/80876 62366, JT 1015/170, 13 junc 1950 راجع هامش الفصل الثالث عشر رقم 3 .
- (١١) راجع صحيفة " إيثيوبيا " السنة الرابعة، العدد 188 ، بتاريخ 25/8/1950 .
- (١٢) راجع صحيفة حنتى إرتريا " وحدة إرتريا " السنة الأولى، العدد 22 ، بتاريخ 17/5/1950 .
- (١٣) FO 371/80875, JT 1015/142, 15/5/1950 فى تلك الليلة التى أُلقيت فيها القنبلة، كان سكرتير حزب الأندنت السيد تدلا بيرو وعائلته داخل المنزل لكن لم يصب أحد بأذى .
- (١٤) FO 371/80874, JT 1015/129 2/5/1950
- (١٥) التقرير المؤرخ بـ 24 ابريل يوضح أنه خلال الأسابيع الثمانية المنصرمة من ، بتاريخ صدور التقرير، كان قد قتل ثمانية من الإيطاليين . FO 371/80876, 24/4/1950 .

(١٦) غضب الإيطاليين بدأ يتحول نحو البريطانيين . على سبيل المثال، اندلع شجار فى 20 مارس فى أحد البارات بين (الإيطاليين والبريطانيين) وطعن أحد البريطانيين بخنجر . ونشر هذا الخبر فى عدة صحف بريطانية راجع FO 371/80876, JT 1015/153, Undated .

(١٧) راجع الهامش رقم 15 .

(١٨) FO 371/808155, 24/5/1950

(١٩) FO 371/80876, JT 1015/169, 9/6/1950

(٢٠) FO 371/80876, Cook Aide Memoire for H.E Sig Brusasca ca . June 1950

(٢١) راجع الهامش رقم 20. إذا قارنا هذا العدد من القتلى بتقارير عام 1949 و 1948، فإننا نجد أن العدد المذكور فى تقرير الشهور الأربعة من عام 1950 كبير جداً. وعلى سبيل المثال . نجد أنه فى عام 1948 قتل خمسة عشر فقط، وفى عام 1949 قتل أحد عشر فقط، وقد كان عام 1949 هو العام الذى قتل فيه أكبر عدد من الإيطاليين؛ حيث قتل 13 إيطاليًا أما فى عام 1948 فقد قتل 8 من الإيطاليين فقط . ومن المؤسف والمحزن أن يُقتل 44 مواطناً إريترياً بريئاً فى غضون 4 أشهر فقط (من عام 1950) وهذا إن دل على شئ فإنما يدل على أن الصدمات كانت تسير فى الاقتتال الأهلى .

(٢٢) FO 371/80876, JT 1015, 1 June 1950

(٢٣) FO 371/80876, Cracknell to Chief Secretary , 3 June 1950 الشخص الذى قدم هذه المعلومات هو زموى هيلى . وهو إثيوبى من إقليم تجراى ومن الذين كانوا ضمن عصابة بينى حقوص . ومن بين المعلومات التى رواها ما قاله :- إن قبراًى تسفاظيون وهيلى أبابى ، ذهباً إلى إقليم تجراى والتقىا براس سيوم منقشاً حاكم إقليم تجراى ووجدا منه التشجيع والدعم وتلقيا التوجيهات بالعودة للعمل فى إرتريا، وأنه أبلغ الشرطة بأن الحكومة الإثيوبية ترسل إليهم الأموال لكنها كانت تدخل جيوب قادة حزب الأندنت .

(٢٤) FO 371/80876, FOAAT . Minutes " Anti – Shifta measures in Eritrea 5. June 1950

(٢٥) FO 371/80877, 23 June, 1950

(٢٦) FO 371/80877, JY 1015/180, Lascelles to V/Minutes Zewde of Ethiopia 26 June, 1950

(٢٧) FO 371/ 80877, Zewde G. Hiwet to Lascelles, 22 June 1950

(٢٨) FO 371/80877, Monthly Political Report May. 11- June 10, 1950

(٢٩) Un- dated (FO 371/80877, O.C 208 Sgn. R.A.F.TO District commander,)

(٣٠) FO 371/80877, Deterrent Measures to be Taken Against Shifta, 4 July 1950

(٣١) ولد رفائيل أبرها هو أحد لصوص الشفتا والقته العاديين وقد صدر بحقه هذا الحكم؛ لأنه شارك في عملية قتل أحد الجنود وامرأة وقتل احد المستوطنين الإيطاليين .

(٣٢) راجع في الصحيفة الأسبوعية السنة الثامنة، العدد 407 ، بتاريخ 22/6/1950 ، المقابلة التي أجريت مع السيدة سعدى حسن (وابنة دقيات حسن على) وهي زوجة ابن أزماج عبد لقادر جابر .

(٣٣) كان فيتوريو لونجو احد الإيطاليين الإرترين، وهو من كبار المستشارين في حزب الإيطاليين الإرترين منذ عام 1947 . وكان في البداية يطالب بالوصاية الإيطالية على إرتريا، ثم أصبح لاحقاً يدافع عن استقلال إرتريا . وقد اتهمه حزب الأندنت بأنه أحد المحرضين على الاقتتال الذي حدث بين حزب الأندنت وحزب الرابطة الإسلامية في عام 1950 . وظلوا يرسلون إليه رسائل تهديد بالموت حتى نفذوا وعيدهم بالفعل عندما أطلق عليه الرصاص في 20/7/1950 في شارع فيالي بادلوي الذي سمي فيما بعد بشارع أنزو ماتتزو، وقد لقي حتفه جراء ذلك . راجع (chi e dell'Eritrea p. 18)

(٣٤) ولد دقيات أرايا واسي في مدينة كرن عام 1950، وتلقى قسطاً كبيراً من التعليم الإيطالي في تلك الفترة، وعمل في الصومال ، رئيساً لمكتب السجلات ومترجماً . وعندما غزت إيطاليا إثيوبيا نقل إلى أديس أبابا وهناك عمل ، أولاً مترجماً للمارشال قراسياني ثم لدوكاد أوستا ، وفي عام 1940 رقى إلى منصب رفيع ونقل إلى أسمرا . وعلى الرغم من أنه كان واحداً من المؤسسين الرئيسيين بجمعية فكري هجر (حب الوطن) فإنه كان أيضاً واحداً من الذين لعبوا دوراً كبيراً في تبديل جمعية حب الوطن إلى حزب يطالب بالانضمام إلى إثيوبيا . وأصبح واحداً من القادة الأساسيين في تلك الفترة لهذا الحزب ، وأما في فترة الفيدرالية فقد خدم في إدارة الحكومة الإرترية سكرتيراً (وزيراً) ويعرف عن دقيات أرايا أن والده إثوبى من منطقة وقرا (إثيوبيا) راجع chi e dell' Eritrea p. 21

(٣٥) FO 371/80878, JT 1015/194, 29 July 1950 وأيضاً راجع الصحيفة الأسبوعية، السنة الثامنة، العدد 413، بتاريخ 3/8/1950 .

(٣٦) راجع صحيفة " وحدة إرتريا " السنة الأولى العدد 19 ، بتاريخ 26 مارس 1950 FO 1015/853, Eritrea – Annual Report for 1950.p 30. 174

(٣٧) راجع الصحيفة "الأسبوعية"، السنة الثامنة، العدد 415 ، بتاريخ 17/8/1950، وبعد موت برهى فأن ولد قبرئيل كان الوحيد الذى تبقى من الأشقاء الأربعة الذين كانوا يشكون عصابة أولاد موسى أزقى . وقد أوردت الصحيفة الأسبوعية أن الجرائم التى شارك فيها برهى وأفضت إلى القتل كانت كالتالى : موت 11 إيطاليًا ومالطى وإغريقى وثلاثة صقليين من جنود الشرطة الإترية .

FO 1015/529, 12 August 1950 (٣٨)

(٣٩) راجع صحيفة "وحدة إترية" السنة الأولى، العدد 36 ، بتاريخ 23/8/1950 .

(٤٠) FO 1015/529, R Dean, FAAAT, Minutes, 14 September, 1950 .

(٤١) FO 371/80878, Foreign Office to Whitehall, 28 September, 1950 .

(٤٢) FO 1015/529, Anti Shifla Operation, 26 August, 1950 .

هوامش الفصل التاسع عشر :

- (١) Okbazghi Yohannes, p. 149 ff
- (٢) المصدر السابق p. 150
- (٣) المصدر السابق p. 151 – 150
- (٤) المصدر السابق p. 151 – 152
- (٥) المصدر السابق p. 152
- (٦) المصدر السابق p. 153
- (٧) ibid, p. 153 – 154 هذا ما قاله جورج ماكغى مساعد وزير الخارجية مخاطبًا سكرتير وزارة الخارجية الباكستانية عندما اجتمعت لجنة هيئة الأمم المتحدة في جنيف في الفترة من 24/5/1950 لإعداد التقرير النهائي حول إرتريا .
- (٨) المصدر السابق p. 154
- (٩) المصدر السابق p. 155
- (١٠) المصدر السابق p. 156 – 157
- (١١) المصدر السابق p. 157
- (١٢) المصدر السابق p. 156 – 157
- (١٣) المصدر السابق p. 157
- (١٤) المصدر السابق p. 157
- (١٥) المصدر السابق p. 158
- (١٦) المصدر السابق p. 156 – 15 على سبيل المثال أيدت هولندا وصاية هيئة الأمم المتحدة، ووقفت ضد قرار الفيدرالية. أما السويد فقد امتنعت عن التصويت؛ لأنها لم تكن مهتمة بالموضوع برمته راجع الهامش رقم ١، في الصفحة رقم 164 .
- (١٧) الهامش رقم ١، الصفحتان رقم 164 – 165 .
- (١٨) J. Spencer, Ethiopia AT Bay, p. 233
- (١٩) المصدر السابق p. 234

- (٢٠) المصدر السابق 234 p.
- (٢١) المصدر السابق 235 – 234 p.
- (٢٢) المصدر السابق 234 p.
- (٢٣) الهامش رقم ١، الصفحة رقم 168.
- (٢٤) الهامش رقم ١، الصفحة رقم 169.
- (٢٥) الهامش رقم ١، الصفحة رقم 170.
- (٢٦) الهامش رقم ١، الصفحة رقم 170.
- (٢٧) الهامش رقم ١، الصفحة رقم 172.
- (٢٨) الهامش رقم ١، الصفحة رقم 173.
- (٢٩) FO 1015/527, Sir. Is . UN to Foreign Office, 6 November 1950
- (٣٠) الهامش رقم ١، الصفحة رقم 169 – 170 .
- (٣١) FO 1015/527, Sir. V. Mallet, Roma to foreign Office, 7 November
- (٣٢) فى الجزء الأول من الخطبة التى ألقاها الشيخ إبراهيم سلطان أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، قرأ ورقة أعدها دقيات سبهتو يوهنس، وهى توضح طبيعة العلاقة القائمة بين الحكومة الإثيوبية وعصابات الشفتا. وتوضح هذه الورقة أنه : فى مارس 24 من عام 1950 ذهب ولد قبرئيل موسى أزقى وشقيقه برهى إلى اكسوم (إثيوبيا) والتقوا بمسؤولين من إقليم تجراى، وأكدوا لهم ولاءهم لإثيوبيا، وأن شخصا إرتريا آخر يدعى حانيتا قبر ماريام من سكاه منطقة قوحاين توجه فى 27 مارس 1950 للغرض نفسه ، وأن زعيم عصابة الشفتا أسرسهى إمبايية قد تسلل مع عصابته إلى إقليم تجراى عبر بلدة راما، ومكث عدة أيام مع حاكمى منطقتي أحسنا وعد أربعتى ، وأنهم تلقوا تعليمات منهم UN GA . AD for political committee, A/AC. 38/L. 46. 21 November 1950
- (٣٣) UN GA Fifth Session, Ad hoc political committee A/AC . 38/L 49 21 November – 1950
- (٣٤) UN GA , Fifth Session, A/AC . 38/L. 47 21 November 1950, A/AC . 38L, 24 no – 1950
- UN AG, Fifth Session, AD Hoc political, A/AC. 38/L, 51, 27 November 1950 (٣٥)

هوامش الفصل العشرون :

- (١) صحيفة حنتى إرتريا (وحدة إرتريا) السنة الأولى العدد 49 ، بتاريخ 22/10/1950 .
- (٢) الهامش رقم (1) .
- (٣) صحيفة إثيوبيا، السنة الرابعة، العدد 189 ، بتاريخ 11/6/1950 .
- (٤) صحيفة حنتى إرتريا (وحدة إرتريا) السنة الأولى، العدد 26 ، بتاريخ 14/6/1950
- (٥) الدول التى أيدت مشروع الولايات المتحدة الأمريكية كانت كما يلي " بوليفيا ، البرازيل ، بورما ، كندا ، الدنمارك ، الإكوادور ، اليونان ، ليبيريا ، المكسيك ، بنما ، أرقواى ، بيرو ، وتركيا .
- (٦) Amare Tekle, p. 319-20
- (٧) الصحيفة الأسبوعية، السنة التاسعة، العدد 430، التاريخ 30/11/1950.
- (٨) الهامش رقم 7 .
- (٩) الهامش رقم 7 .
- (١٠) الهامش رقم 7 .
- (١١) Amare Tekle chart V. p. 326-7 دول أمريكا اللاتينية التى كانت تساند استقلال إرتريا هى:- كوبا ، جمهورية الدومينكان ، السلفادور ، جواتيمالا ، أوقواى . اما الدول التى كانت تؤيد مشروع الفيدرالية فهى :- الأرجنتين ، بوليفيا ، البرازيل ، كوستاريكا . الإكوادور ، الهندوراس . نيكارغوا ، بنما ، البراقواى ، بيرو ، فنزويلا ، المكسيك .
- (١٢) اما الدول التى حجبت صوتها بالإضافة إلى السويد فهى : إيران والهند إسرائيل ، تشيلى ، وكولومبيا ، وأفغانستان ، وأندونيسيا .
- (١٣) الهامش رقم 1، الصفحة رقم 174.
- (١٤) الهامش رقم 1 .
- (١٥) الهامش رقم 1، الصفحة رقم 175 .
- (١٦) الهامش رقم 1، الصفحة رقم 175 - 176 .
- (١٧) Amare Tekle, p. 331 - 332

- (١٨) المصدر السابق p. 332
- (١٩) المصدر السابق p. 334
- (٢٠) المصدر السابق p. 335
- (٢١) راجع الصحيفة الأسبوعية . السنة التاسعة، العدد 431، بتاريخ 7/12/1950 .
- الدول التي عاضت المشروع الفيدرالي هي : الاتحاد السوفييتي، جمهورية روسيا البيضاء، بولندا، تشيكوسلوفاكيا، كوبا، جمهورية الدومينكان، السلفادور، قواتيمالا، باكستان. وأما الدول التي حجت أصواتها فهي: السويد، إسرائيل، المملكة العربية السعودية، أرجواى.
- (٢٢) BMA, Eritrea Annual Report – 1950, p. 6. par . 23
- (٢٣) الصحيفة الأسبوعية ، السنة التاسعة ، العدد 431 ، بتاريخ 7/12/1950.
- (٢٤) صحيفة إثيوبيا ، السنة الرابعة، العدد 211 ، بتاريخ 3/12/1950 .
- (٢٥) صحيفة حنتى إرتريا (وحدة إرتريا) طبعة خاصة 5/12/1950.
- (٢٦) صحيفة حنتى إرتريا (وحدة إرتريا) السنة الأولى ، العدد 51 ، بتاريخ 6/12/1950.
- (٢٧) صحيفى " وحدة إرتريا " السنة الأولى ، العدد 53 ، بتاريخ 20/12/1950 ، مثلاً فى هذه الطبعة كتب الشاب ظهى أبرها وهو أحد أنصار الكتلة الاستقلالية مقالاً يوضح فيه أن هناك جدلاً واسعاً فى أوساط الشباب يزعم فيه كل طرف بأنه حقق الانتصار على الطرف الآخر ، ودعا هذا الشباب فى ختام مقاله الشباب من الطرفين (دعاة الاستقلال أو الانضمام) إلى إقامة نادٍ يجمع الشباب ليتبادلوا فيه النقاش.
- (٢٨) FO 1015. Drew To FO, London, 13 December 1950

هوامش الخاتمة :

- (١) صحيفة " وحدة إرتريا " ، السنة الأولى ، العدد 55 ، بتاريخ 3/1/1951 .
- (٢) دقيات زرنوم كفلى واحد من أبرز القادة والمؤسسين لحزب الأندنت، وكان فى فترة الاستعمار الإيطالى قد تبوأ عدة مناصب راجع (Chi e dell'Eritrea, p 302.)
- (٣) راجع الهامش رقم 1.
- (٤) راجع الهامش رقم 1.
- (٥) راجع الهامش رقم 1، وأيضًا الصحيفة الأسبوعية، السنة التاسعة ، العدد 435 ، بتاريخ 4/1/1951.
- (٦) مقابلة مع السيد ولد آب ولدمازيام عام 1987 .

(مراجع)

(المصادر الرئيسية):

Department of State. Division of Communication and Records, 1947 – 1950
Four power commission of investigation Reports, Eritrea I.A 4parts public Records Office,
Files FO371
FO 230
FO 1015
FO 230
UN General Assembly. Report of the UN commission for Eritrea, Third – Sixth Sessions,
1949 – 1950
(Research and Documentation Centre of Eritrea) RDC
The Yohannes Tzeggai Collecction, ER/FF/01/150
FR/FE/01/49
FR/FO/01/50
FR/FB/01/50-48
FR/FG/01/150
FR/FC/01/40-42

الصحف

الصحيفة الأسبوعية الإرترية

إثيوبيا

صوت الرابطة

مبراهتي إرتريا

حنتي إرتريا

وحدة إرتريا

Il Quotidiano Eritea
The Eritrean Daily news

أهم المقابلات

مقابلة مع السيد ولد آب ولد ماريام في روما عام 1982 (أجرى المقابلة أرفايني برهي)
عرارب عام 1987 (أجرى المقابلة قبرى ثلاثى يوسف)
مقابلة مع الشيخ إبراهيم سلطان فى القاهرة عام 1983 (أجرى المقابلة أحمد الحاج على)
دقيات قبرى يوهانس تسفامريام أسمرأ عام 1998 (أجرى المقابلة ألم سقد تسفاى)
قرزماش سيوم معاشو أسمرأ عام 1997 (أجرى المقابلة ألم سقد تسفاى)
السيد يوهانس طقاى أسمرأ عام 1996 و 1997 (أجرى المقابلة ألم سقد تسفاى)
الشيخ صالح موسى أبو داود أسمرأ عام 1999 (أجرى المقابلة ألم سقد تسفاى)
قرازماش قبرى ماس أسمرأ عام 1997 (أجرى المقابلة يمانى مسقنا)
قرازماش بهتا إيوب أسمرأ عام 1997 (أجرى المقابلة يمانى مسقنا)
فيتوورارى حقوص شامبقو عام 1997 (أجرى المقابلة يمانى مسقنا)

الكتب

Churchill, W.R. The Second War Vol I, The Gathering Storm, Penguin Books, 1948
Dan Segre, Vittorio, La Guerra privata del Tenente Guillet, TEA Milano february 1997
Evans. The Battle of keren. Perrin, 1941
Gebru Tareke, Ethiopia power and protest, Red Sea press inc, law- renceville NJ, 1996
Ghebre medhin, jordan, peasants and Nationalism in Eritrea. A Critique of Ethiopian Studies, The Red Sea press inc. Trenton NJ 1989
Gebre – Ab, Hahtu, Ethiopia and Eritrea Red Sea press, Trenton NJ 1993
Government of United Kingdom, Ministry of information, The first to Be free. His Majesty's Stationary, london, 1944
Okbazghi Yohans, Eritrea A pawn in World politics, Uk niversity of Florida, Gainesville Fla 1991
Pankhurst, Richard. ITALY and Ethiopia, The Emperor Rides Back in Triumph, African Quarterly 1971 -1972
Pankhurst, Sylvia, British policy in Eritrea
Walthanstown Press, Woodward Green, UK (undated)
" Ethiopia New " Book Woodward Green, 1952.

- Puglisi, G., *Chi e dell'Eritrea*, Agenzia Regina. Asmara, 1952
- Rasmunsson, J.R., *A History of Kagnaw Station and American Forces in Eritrea*, Asmara, 1973
- Sbacci, A., *Ethiopia Under mussolini, Fascism and the colonial Experience*, Zed Book LTD, London, 1985.
- Spencedr, J., *Ethiopia at Bay : A Personal account of the Haile Qelasie Years*. Reference publication Inc., Algonac, Mich, 1987.
- Pankhurst, Sylvia, *Eritrea on the Eve, "new Times a Tecle. Amare, the Creation of the ethia, Eritrean Federation : A Case Study in post – wer international Relations*, Uviversity of Denver, University Microfilms inc., Ann Arbor , Mich., 1964 (unpublished)
- Tekeste Negash. *Eritrea and Ethiopia, the Federal Experience*, Nordiska Afrikainstitutet, Uppsala, 1997 .

المؤلف فى سطور :

ولد ألم سقد تسفاى فى عام ١٩٤٤ بمدينة عدى خوالا (جنوب إرتريا) ، وحصل على البكالوريا فى القانون من جامعة الإمبراطور هيلى سلاسى بأديس أبابا، وواصل تعليمه العالى فى الولايات المتحدة الأمريكية، وحصل على درجة الماجستير فى القانون من جامعة إلينوى، ثم واصل التحضير لشهادة الدكتوراه فى مجال القانون والتنمية الاقتصادية فى جامعة ويسكونسن. لكن بعد عامين من ذلك قطع الدراسة وقرر الالتحاق بصفوف الثورة الإرترية فى عام ١٩٤٧م ، وهناك عمل مدرساً بمدرسة الثورة، ثم عضواً بالفرقة الثقافية التراثية، حيث أسهم بتأليف العديد من الأعمال الأدبية والدرامية، كما عمل باحثاً تاريخياً وصحفيًا إعلاميًا بإذاعة صوت الجماهير الإرترية التى كانت تبث برامجها من الميدان.

عقب تحرير البلاد فى مايو ١٩٩١م واصل المؤلف نشاطاته الثقافية والأدبية، وعمل مسؤولاً للمركز الثقافى، ثم أسهم فى إعداد الدراسات وصياغة القوانين المتعلقة بملكية الأراضى فى إرتريا.

واليوم يعمل المؤلف فى قيادة مشروع كتابة التاريخ الإرتري الذى ترعاه الجبهة الشعبية للعدالة والديمقراطية، وهو متفرغ لأبحاث التاريخ والكتابة.

من أهم الكتب التى ألفها ألم سقد تسفاى " ودى حدرا ١٩٩٣م " (سيرة ذاتية لأحد الصعاليك ذائع الصيت من قطاع الطرق فى إرتريا) ، (أسبوعان فى خطوط القتال - ١٩٧٧)، وقد ترجم المؤلف بنفسه هذه المجموعة القصصية القصيرة إلى الإنجليزية فى عام ٢٠٠٢.

كما شارك مع الباحث مارتن دورنبول في عام ١٩٩٩م في إعداد دراسة حول إرتريا بعنوان " إرتريا ما بعد الأزمة "، وصدر له مؤخرا كتاب تاريخي آخر بعنوان " الفيدرالية بين إرتريا وإثيوبيا / من ماتينزو إلى عهد تدلا "، كما ألف عددا من قصص الأطفال.

وجدير بالذكر أن إحدى التمثيليات الدرامية التي ألفها ألم سقد في نهاية الثمانينيات خلال فترة الكفاح المسلح " الحرب الأخرى " قد فازت مرتين بلقب أفضل تمثيلية للأسبوع في برنامج إذاعة البى بى سى البريطانية؛ حيث ترجمتها الإذاعة إلى الإنجليزية وبثتها أكثر من مرة في منتصف التسعينيات.

المترجم فى سطور :

- درس سعيد عبد الحى فى مدينة القضايف السودانية حتى المرحلة الثانوية .
- تخرج فى مطلع ١٩٨٤م فى كلية الزراعة بجامعة الفاتح - طرابلس الغرب - ليبيا .
- التحق بصفوف الثورة الإرترية فى عام ١٩٨٤م .
- عمل فى مفوضية الزراعة بالقاعدة الخلفية للثورة، ثم فى جهاز الإعلام (القسم العربى بإذاعة صوت الجماهير الإرترية، ثم محرراً فى مجلة ساقم لسان حال الجبهة الشعبية لتحرير إرتريا) .
- كان عضواً مؤسساً لصحيفة إرتريا الحديثة، وهى الجريدة الرسمية، ثم مسؤولاً لعدد من الأقسام بالإذاعة والتلفزيون على التوالى .
- عمل رئيساً لتحرير مجلة الأمانة حتى عام ١٩٩٨م، ثم رئيساً لقسم الصحافة والمطبوعات بوزارة الإعلام .
- يشغل حالياً منصب مفوض بالإنابة بمفوضية المغتربين الإرتريين .

إصدارات المشروع القومي للترجمة بعد الألف الأولى (من ١٠٠١ - ١١٠٠)

١٠٠١	مسألة فلسطين	هنرى لورنس	بشير السباعي
١٠٠٢	تاريخ مصر الحديث	ماسيمو كامبيني	عماد بغدادى
١٠٠٣	القومية والعقلانية	نخبة	أمنية عامر ومحمد عبد السلام
١٠٠٤	المرجع فى فن الدراما	جون لينارد	محمد رفعت يونس
١٠٠٥	الحالة الحاضرة لمصر (١٦٧١)	جوفنى ميكيلة فنسلييو	وديع عوض
١٠٠٦	سيكولوجية القوى الإنسانية	نخبة	إشراف: صفاء الأعسر
١٠٠٧	شجاعة طائر الحناء (رواية)	ماوريتزىو ماجانى	أمانى فوزى حبشى
١٠٠٨	اضطرابات اللغة عند الأطفال	أتى ديمون	إيناس صادق ولميس الراعى
١٠٠٩	المسيحيون والمسلمون إخوة أمام الله	الأب كريستيان فان نسين	أنور مغيث
١٠١٠	الموسوعة الشاملة للحضارة الفرعونية	جى راشيه	فاطمة عبد الله محمود
١٠١١	الحقيقة والتطور عند شبلى شميل	مجدى عبد الحافظ	مجدى عبد الحافظ
١٠١٢	لكل طريقته (رواية)	ليوناردو شاشا	عامر الألفى
١٠١٣	الأساطير والفلكور فى موردفا	تاتيانا دفياتكنا	عزة الخميسى
١٠١٤	القصة والبنية والأسلوب	روبرت مكى	حسين عيد
١٠١٥	السيد (رواية)	ثريا أنطونيوس	جمال الجزيرى ومحمود حسب النبى
١٠١٦	جامعة كل المعارف ج ١	إشراف: إيف ميشو	نخبة
١٠١٧	جامعة كل المعارف ج ٤	إشراف: إيف ميشو	نخبة
١٠١٨	جامعة كل المعارف ج ٥	إشراف: إيف ميشو	نخبة
١٠١٩	نظرة على فن الكتابة عند العرب فى القرن الثالث الهجرى	زكى مبارك	إبراهيم عوض
١٠٢٠	مختارات من إبسن مج ١ (ميراث الترجمة)	هنريك إبسن	نخبة
١٠٢١	مختارات من إبسن مج ٢ (ميراث الترجمة)	هنريك إبسن	نخبة
١٠٢٢	مختارات من إبسن مج ٣ (ميراث الترجمة)	هنريك إبسن	نخبة
١٠٢٣	مصادر البصيرة الدينية	جوزايا رويس	أحمد الأنصارى
١٠٢٤	الروس فى بلد الأهرام	جالينا أ. بيلوفا وتاتيانا أ. شيركوف	على فهمى عبد السلام
١٠٢٥	أنتيجونى (مسرحية)	سوفوكليس	منيرة كروان
١٠٢٦	تاريخ المورييسكيين : مأساة أقلية	أنطونيو دومينغيث أورتيث وبرنارد فينسينت	عبد العال صالح
١٠٢٧	مسألة فلسطين (مج ١ ، ٢)	هنرى لورنس	بشير السباعي
١٠٢٨	ثلاثية حول الرواية	ميلان كونديرا	بدر الدين عرودى
١٠٢٩	الحياة فى مصر القديمة	فرانسوا دوما	محمد رفعت عواد
١٠٣٠	الحياة اليونانية (ميراث الترجمة)	ألفرد زيمرن	عبد المحسن الخشاب
١٠٣١	القاهرة فى الألب المصرى الحديث والمعاصر	دينا حشمت	دينا حشمت
١٠٣٢	مختصر مشاهير الفلاسفة (ميراث الترجمة)	ديوجين لارينوس	عبد الله حسن
١٠٣٣	حياة مشاهير الفلاسفة (مج ١)	ديوجينيس اللائرتى	إمام عبد الفتاح
١٠٣٤	الإنسان والإنسان الأعلى	برنارد شو	محمد قدرى عمارة
١٠٣٥	نشأة الروح القومية المصرية	محمد صبرى السوربونى	ناجى رمضان عطية

١٠٣٦	رسائل من تركيا (١٧١٦-١٧١٨)	ليدى مارى وورتلى مونتاجو	إيزابيل كمال
١٠٣٧	الحكايات الشعبية الروسية	نصوص قديمة	عبد الرحمن عبد الرحمن الخميسى
١٠٣٨	ذكريات مصورة عن مصر	خالد ضياء الدين	سامية محمد جلال
١٠٣٩	مصر فى عصرنا الحديث	أناتولى زخاروفيتش	على فهمى عبد السلام
١٠٤٠	لحات من الفزل الصوفى فى الشعر الفارسى	نخبة	إسعاد عبد الهادى قنديل
١٠٤١	قصة جوزيف أندروس (رواية)	هنرى فيلدنج	إيناس إبراهيم
١٠٤٢	كشف المحجوب (ج١) (ميراث الترجمة)	الهجويرى	إسعاد عبد الهادى قنديل
١٠٤٣	كشف المحجوب (ج٢) (ميراث الترجمة)	الهجويرى	إسعاد عبد الهادى قنديل
١٠٤٤	رحلات بركهارت فى بلاد التوبة والسودان (ميراث الترجمة)	جون لويس بوركهارت	فؤاد أندراوس
١٠٤٥	موسوعة كمبيريدج فى النقد الأدبى ج٨	نخبة	إشراف : مارى تيريز
١٠٤٦	موزاييك الحب والموت (رواية)	ناتاليا فيكو	على فهمى عبد السلام
١٠٤٧	حكايات مضحكة	ابن عبرى	صلاح محجوب
١٠٤٨	تاريخ الشراكسة	خيرى أرسوى وأيصون قاماجى	فؤاد أحمد كامل
١٠٤٩	حكايات شعبية تشيكية (الكتاب الأول)	نصوص قديمة	عرايى الخميسى
١٠٥٠	رفائيل (ميراث الترجمة)	لامرتين	أحمد حسن الزيات
١٠٥١	سر تطور الأمم (ميراث الترجمة)	جوستاف لوبون	أحمد فتحى زغلول
١٠٥٢	نولة محمد على فى الوثائق الإيطالية	أنجلو سماركو	نخبة
١٠٥٣	كم تبعد القاهرة	أن وولف	قاسم عبده قاسم
١٠٥٤	علم النفس فى البلاد العربية	رمضان عبد الستار	رمضان عبد الستار
١٠٥٥	زيبا (رواية)	محمد حجازى	سامية شاكر
١٠٥٦	تاريخ سجنستان	مجهول	محمود عبد الكريم على
١٠٥٧	كراسة مصر (روايتان)	ناتاليا فيكو	على فهمى عبد السلام
١٠٥٨	أفغانستان فى التاريخ المعاصر	رضا على أبادى	أحمد محمد النادى
١٠٥٩	العقيدة والعلم	زيجريد هونكى	محمد أبو حطب
١٠٦٠	حرب العوالم	هـ.ج ويلز	رؤوف وصفى
١٠٦١	هملت (رؤية جديدة)	وليم شكسبير	جمال عبد المقصود
١٠٦٢	التعريب فى القرن الأول الهجرى	محمد الشرقاوى	محمد الشرقاوى
١٠٦٣	الأنباط	ج.و. بورسوك	أمال الروبى
١٠٦٤	مسرحة الراهب (ميراث الترجمة)	لويس عوض	لويس عوض
١٠٦٥	الثقافة والمقاومة	حوار دافيد بارساميان مع إنيوارد سعيد	علاء الدين أبو زينة
١٠٦٦	زين الأخبار	أبو سعيد عبد الحى بن الضحاک	عفاف السيد زيدان
١٠٦٧	عين القطرة (رواية)	مارجريت أتوود	عبد الحميد فهمى الجمال
١٠٦٨	قصة الخادمة (رواية)	مارجريت أتوود	عبد الحميد فهمى الجمال
١٠٦٩	ديوان ابن يمين الفريومدى (ج١)	ابن يمين الفريومدى	محمد يونس
١٠٧٠	دليل ما بعد الحداثة	ستيوارت سيم	وجيه سمعان عبد المسيح
١٠٧١	الراحل ماتيا باسكال (رواية)	لويجى بيرانداللو	محمد سعد إبراهيم
١٠٧٢	ولكن ليس على محمل الجد (مسرحية)	لويجى بيرانداللو	سوزان بديع إسكندر
١٠٧٣	جيلنا	زبيدة جعفر	ربيع وهبة
١٠٧٤	قانون الشعوب	جون رولز	محمد خليل

١٠٧٥	العالم إرادة وتمثلاً مج ١	أرتور شوينهاور	سعيد توفيق
١٠٧٦	التعبير عن النجاح الاجتماعي في السينما المصرية	أمينة حسن	سعد الطويل
١٠٧٧	الأدب الصيني في القرن العشرين (ج ١)	قو شينج هاو	عبد العزيز حمدي
١٠٧٨	المدينة العتيقة (ميراث الترجمة)	فوستيل دي لاكونج	عباس بيومي
١٠٧٩	اتجاهات قانونية عامة لمكافحة الاتجار بالأشخاص	محمد مطر	محسن يوسف
١٠٨٠	مسألة فلسطين (مج ٢، ك ٢)	هنري لورنس	بشير السباعي
١٠٨١	تاريخ مختلف	أرماندو نيشي	إشراف: مجدي يوسف
١٠٨٢	كريك وأوريكس (رواية)	مارجريت أتوود	سحر توفيق
١٠٨٣	الأدب الأوروبي من منظور الآخر	فرانكا سيتوبولي	إشراف: مجدي يوسف
١٠٨٤	ولدت بمصر منذ ٤٧٠٠ عام	جون فيليب لويز	حسن نصر الدين
١٠٨٥	المهاجرون الأندلسيون: شتات أهل الأندلس	مارثيدس جارسيا أرينال	محمود فكرى عبد السميع
١٠٨٦	قصب في مهب الريح (رواية)	جراتسيا دليدا	سوسن على زين العابدين
١٠٨٧	إذا كان هذا إنساناً (رواية)	بريمو ليفي	عماد البغدادي
١٠٨٨	أناشيد (شعر)	جياكومو ليوباردي	سمير مرقص
١٠٨٩	طائر الليل الهندي (رواية)	أنطونيو تابوكي	ناهد محمد عبد الله سعد
١٠٩٠	تقرير عن ثقافة السلام	مؤسسة ثقافة السلام	محسن يوسف
١٠٩١	القاهرة الأيوبية	نيل دي ماكنزي	عثمان مصطفى عثمان
١٠٩٢	ما التاريخ الآن؟	بيفيد كانادين	قاسم عبده قاسم
١٠٩٣	تاريخ قدماء المصريين (ميراث الترجمة)	أوغوستوس مارييت	عبد الله أبو السعود
١٠٩٤	أساطير البحر	برنار كلافيل	خليل كلفت
١٠٩٥	فورتوناتا وخاشيتا (ج ١)	بينيثو بيريث جالدوس	صبرى التهامي
١٠٩٦	فورتوناتا وخاشيتا (ج ٢)	بينيثو بيريث جالدوس	صبرى التهامي
١٠٩٧	فورتوناتا وخاشيتا (ج ٣)	بينيثو بيريث جالدوس	صبرى التهامي
١٠٩٨	فورتوناتا وخاشيتا (ج ٤)	بينيثو بيريث جالدوس	صبرى التهامي
١٠٩٩	أسرار الترجمة في مقامات الشيخ أبي سعيد (ميراث الترجمة)	محمد بن المنور	إسماعيل عبد الهادي قنديل
١١٠٠	لن نقترق	ألم سقد تسفاي	سعيد عبد الحى

التصحيح اللغوى : أسامة عرابى

الإشراف الفنى : حسن كامل

يكتسب هذا الكتاب أهميته من كونه يقدم للقارئ شهادة حية على مجمل خريطة الصراع السياسى فى إرتريا وكفاحها من أجل استقلالها الوطنى.

لقد أدرك أبناء الشعب الإرتري مغزى النهوض بهذا الجهد العلمى الذى يتجلى فى صفحات هذا الكتاب، انطلاقاً من حقيقة مؤداها أن النضال من أجل الاستقلال هو - فى جوهره - نضال من أجل التاريخ الذى خاضه الإرتريون حفاظاً على هويتهم ووحدتهم، الأمر الذى دفعهم إلى رفع شعار "لن ننفصل" الذى قام الكتاب بتحويله إلى "لن نفترق" ؛ تكريماً وتقديراً لتلك النضالات ولكل الآباء والأمهات الذين طرحوا خلافاتهم السياسية جانباً ودافعوا عن وحدة بلادهم.

Bibliotheca Alexandrina



0656555

